

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

عمادة شؤون المكتبات - قسم المخطوطات

٣١٧

تم التسجيل
الخاص

التاريخ / / ١٤٠٥ هـ

المجلة العربية السعودية

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

قسم الدراسات العليا * مجلة الفوائد

شرح اللباب

في علم الإعراب

لمحمد بن مسعود بن أبي القاسم السيرافي الغفالي

دراسة وتحقيق

الطالب

عبد المنعم رشيد



لنيل حياة العالمين - المطبعة الحديثة

إشراف

الدكتور هكتور يوسف أبو العلاء الجرش

١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م

مقدمة

الحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة ، أحمدوه سبحانه وتعالى
 حمدا طاهرا طيبا مباركا فيه ، نحمده الذي أنزل علينا الكتاب بلسان عربى
 مبين هدى ، ورحمة ، ونورا للعالمين .

وأشهد ألا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على
 كل شىء قدير . وأصلى وأسلم على أكرم خلقه وخاتم رسله محمد بن عبد الله
 أفصح العرب لسانا ، وأوضحهم بيانا ، وأعذبهم نطقا ، وأبينهم لهجة ،
 وأقومهم حجة وأعرفهم بمواقع الخطاب ، وأهداهم الى طرق الصواب ، تأييدا
 الهيا ولطفًا سماويا ، وهناية ربانية ، ورعاية روحانية ، عليه وعلى آله وصحبه
 أفضل الصلاة وأتم التسليم .

لقد نشأت اللغة العربية سليمة خالصة من الشوائب ، والخطأ ، واللحن
 حتى وصلت عنفوان قوتها متمثلة فى لغة قريش ، فقد اختار أهل قريش بعض
 الكلمات والمبارات تقوية وتمكينا للفتهم حتى أصبحت لغة التحدى والتخاطب
 فى سوق عكاظ ، والمجنة ، وذى الجاز وغيرها من الأسواق التى كانت منتسدة
 للفكر ، والأدب ، والخطابة فى الجاهلية الأولى .

لم يحتج العرب الى تعقيد فى العلم العربية فى صدر الاسلام وقبله ،
 فقد كانت فطرتهم سليمة ، وألسنتهم قوية لا يشوبها لحن ولا خطأ ، ولكن بعد
 أن انتشر الاسلام وشمل بلاد غير العرب من الأهمام فسدت الفطرة ، وانحرف
 اللسان عن النطق السليم ، وكثر اللحن وتغشى بصورة أدهشت العارفين

بعلم العربية ما جعلهم يهابون ليدركوا الأمر قبل استفحاله ، فقعدوا العلم المختلفة وفي مقدمتها علوم العربية متمثلة في النحو ، والمعاجم ، وغيرها ، هبوا بكل جهدهم وعزيمتهم حفظا لكتاب الله ، وصونا له ، فكان همهم أن يقرأ كتاب الله قراءة سليمة تعين على فهمه ، وحفظه ، وتدبره ، وكان من أبرز العلوم العربية والإسلامية التي اهتموا بها في ذلك الحين علم النحو قال الشاعر^(١) :

النحو يبسط من لسان الأكن والمر تكرمه اذا لم يلحن

فاذا أردت من العلم أجلها فأجلها منها مقم الألسن

وقد بدى في تفصيل علم النحو بعد أن تفشى اللحن وكثر ، ويظهر من هذا أن اللحن قد بدأ قبل ذلك ، وفعلًا قد بدأ في صدر الإسلام ، بل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد لحن أعرابي في حضرته فقال صلى الله عليه وسلم : " أرشدوا أخاكم فقد ضل " ^(٢) ، ثم بدأ يتزايد في عهد صحابته رضوان الله عليهم فقد قال أبو بكر الصديق : " لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أقرأ فالحن " ^(٣) ، ومر عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يسيئون الرمي ، ففرعهم ، فقالوا : انا قوم (متعلمين) ، فأعرض مفضبا وقال : " والله لخطوكم في لسانكم أشد على من خطوكم في رميكم " ^(٤) .

(١) هو اسحاق بن خلف البهراني .

(٢) الحديث الشريف المذكور في الخصائص (باب في ترك الأخذ من أهل

المدر الخ) ج ١ ص ٤٠٨ .

(٣) نقل هذا السيوطي في المزهرة أوائل النوع الرابع والأربعين

(٤) انظر معجم الأدباء (الفصل الأول فصل الأدب) ج ١ ص ٥٤ .

وفى عهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب تفتش الالحن بصورة واضحة مما جعلت أمير المؤمنين يهتم بهذا الأمر ، فاستدعى أبا الأسود الدؤلى وأمره بوضع علم فى العربية يحفظ الألسن من اللحن والخطأ والقصة فى هذا مشهورة ومعروفة ، تناولها كثير من الكتب ، وقد اختلف فى الواضع لهذا العلم فمنهم من قال هو على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ومنهم من قال هو أبو الأسود الدؤلى ، المهم فى الأمر أن تقييد علم النحو بدأ فى القرن الأول الهجرى ، أى : فى عهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، ثم توالى بعد ذلك المؤلفات فقد ألف أول كتاب فى النحو مفصل عرف بالكتاب ، ومؤلفه غنى عن التعريف وعندما يطلق لفظ الكتاب ينصرف الاسم إليه ألا وهو " سيبويه " وقد قال عنه المازنى : من أراد أن يؤلف كتابا فى النحو بعد هذا الكتاب فليستحس ، فقد حوى كل المشكلات الاعرابية والنحوية تقريبا . وفى نفس هذا العهد ظهرت المذاهب والمدارس النحوية وعلى رأسها هبها البصرة والكوفة ، ولكل منهما روادها ومناصريها ، وبعد ظهور هذه المدارس نشط التأليف فى هذا الفن ، ومن الكتب التى ألفت فى القرون المختلفة بداية من القرن الثالث كتاب المقتضب للمبرد ، وكتاب المفصل للزمخشري ، وكتاب الكافية لابن الحاجب ، والألفية لابن معطى ، وألفية ابن مالك ، وقامت على هذه الكتب شروحات كثيرة فكتاب سيبويه شرحه أبو سعيد السيرافى ، وكتاب المفصل شرحه ابن الحاجب ، وابن يعيش ، أما الألفية فقد اهتم بها كثير من الشراح وأغلب هذه الكتب أوكلها فى تناول طلاب العلم الى أن جاء القرن السادس الهجرى فصنف تاج الدين الاسفرائينى كتاب اللباب فى علم الاعراب فهو وان لم يزد علما على الكتب التى سبقته لا يقل عنها شأنا فهو كتاب غزير فى مادته ، غنى فى عبارته ،

وقد تحدث عنه علماء كثيرون وبينوا فوائده الجمة ، ورغم عظمة هذا الكتاب وفائدته الجمة فقد كان من أوعر الكتب التي ألقت في هذا الفن ، ونظرا لقيمه العلمية ، وصعوبة مؤلفه ، قام العالم الجليل الفذ السيرافي الفالي بشرح هذا الكتاب شرحا مبسطا مفيدا ، فقد بين غامضه ، وحل مبهمه ، وتفيد مطلقه .

واحيا لتراتنا العربى والاسلامى لجأت الى تحقيق ودراسة القسم الثالث من هذا الكتاب اضافة الى غزارة مادته العلمية ، واسلوبه المتين القويم ، وطريقة معالجته للمسائل النحوية المختلفة ، فكل هذه الصفات مجتمعة دفعتنى وزمىلى لتحقيق هذا الكتاب بكامله مع دراسته راجين من الله التوفيق ، وأن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن يجعله حجة لنا يوم يقوم الناس (١)
لرب العالمين .

وقد اتبعت في دراسة وتحقيق هذا الكتاب منهجا أرجو من الله أن أكون قد وفقت فيه ، وينقسم المنهج الذى اتبعته الى قسمين قسم يتعلق بدراسة المصنف وكتابه اللباب في علم الاعراب ، ودراسة الشراح وكتابه شرح اللباب في علم الاعراب ، والقسم الآخر يتعلق بتحقيق الكتاب .

القسم الأول يتعلق بالدراسة واتبعت فيه المنهج التالى : —

أولا : منهج دراسة المصنف — محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الاسفرائينى :
ويتكون من بابين :

(١) اقتباس من الآية الكريمة الآية السادسة من سورة المطففين .

الباب الأول : والحديث فيه يدور عن المؤلف ويحتوى هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول وتحدثت فيه عن :

أولا : تعريف بالمؤلف حيث تحدثت فيه عن أسرة المؤلف ، وعدم اهتمامها

وعنايتها بتحديد تاريخ ولادته ، والأسباب التى أدت الى

هذا متناولا فيه أسبابا مختلفة منها الأحداث المؤلمة التى عاشها

المصنف رحمه الله ألا وهى غارة المغول والتتر .

ثانيا : مولده وقد أوضحت بأن كتب التاريخ والتراجم لم تشر الى تاريخ

ولادته .

ثالثا : نسبه : وأثبت ما اتفقت عليه الأراء والأقوال فى تحديد نسبه

وهو الامام تاج الدين محمد بن محمد بن السيد المعروف بالفاضل

الاسفرائينى .

رابعا : كنيته ولقبه . لم تثبت لديه كنية أما لقبه فهو " تاج الدين "

خامسا : موطنه : وقد تناولت فى هذا تحديد مكان بلده اسفرائين متناولا

الأراء المختلفة فى تسمية هذه البلدة ، كما تعرضت لذكر أسماء

بعض العلماء الذين نسبوا الى هذا الموضع .

الفصل الثانى : وتعرضت فيه الى :

أولا : ثقافته : واستطعت من خلال مصنفه أن أبين مدى ثقافته ،

والمؤثرات التى أدت الى عمق هذه الثقافة فهو الى جانب أنه

كان نحويا بارعا متمكنا ، كان مفسرا ولغويا ، كما كانت لسه

معرفة بعلم القراءات ، وإطلاع واسع بالشعر العربى .

ثانيا : أخلاقه : وقد بينت أن علمه ، بل تناوله للآراء المختلفة ،

دل على حسن خلقه ، وسمو روحه وكمال تواضعه ، وقد شهد له

بذلك من تناول كتبه بالشرح ، والقراءة .

ثالثا : حياته . وحياته هي التي أوقفني حائرا أمامها ، فكل المراجع

التي تناولتها لم تغف على حياته ، ولهذا أسبابه ، وقد تناولت

هذه الأسباب في الحديث عن عصره .

رابعا : عصره .

وتناولت في عصره هذا الظروف التي طرأت عليه ، من غزو التتار

ببلاده ، بل بلاد فارس كلها ، ومن بيان حال الدولة الإسلامية

في ذلك الوقت ، وما وصلت اليه من ضعف ، وتفكك وتابعت

زحف التتار من دخولهم الى أرض فارس الى وصولهم الى بغداد

وما اتصفوا به من قساوة ، وسوء معاملة ، فقد أوسعوا البلاد قتلا ،

وتخريبا ، وسفكا للدماء ، وتوفى المصنف والتتار ما زالوا يهيمنون

على بلاد فارس .

خامسا : مؤلفاته .

للمصنف مؤلفات كثيرة استطعت من خلال الاطلاع على مراجع

ومصادر مختلفة أن أحصى له ستة مؤلفات من بينها اللباب في علم

الاعراب وهو من أقومها ، وأكثرها غزارة في العلم .

سادسا : وفاته .

وقد اتفقت المراجع المختلفة على أن وفاته كانت في سنة " ٦٨٤ هـ " .

الباب الثاني : وتناولت فيه التعمير ، بكتابه اللباب في علم الاعراب .

ويتكون هذا الباب من فصلين : -

الفصل الأول : تحدث فيه أولا عن منهج التأليف الذى كان متبعاً

فى ذاك الوقت ، وتعرضت فيه الى الكتب التى نهجت هذا

المنهج .

ثانيا : تناولت موازنة بين اللباب فى علم الاعراب والمفصل للزمخشري ،

وأوضحت فيها مدى تأثير المصنف تاج الدين الاسفرائينى بمنهج

الزمخشري فى كتابه المفصل ، أى : المنهج العام كما تعرضت

لأمر أخرى تأثر بها صاحب اللباب .

الفصل الثانى : وتناولت فيه السمات البارزة فى الكتاب .

فقد تناولت فى هذا الفصل :

أولا : الأسلوب : وفيه تحدثت عن الأسلوب الذى انتهجه المؤلف ،

فى عرضه لكتابه ، وبينت ما فيه من تعقيد وغموض ، هذا من حيث

صورته الخاصة ، أما من حيث العموم فقد شهد له كثير من العلماء

بالإتقان ، والجودة ، فقد كان أسلوبه فى غاية البلاغة ، والجمال

والعذوبة ، ولكن رغم ذلك كان يكتنفه الغموض ، والتعقيد ، والابهام

فى بعض المواضع .

ثانيا ، وثالثا : أما توضيحه لبعض الكلمات ، وشرحه لبعض الأمثلة

وأبيات الشعر لزيادة الوضوح ، فلم يعطه المصنف جانباً من

الاهتمام ، والعناية ، ومن هنا كان يكتنفه الغموض ،

والابهام فى الكتاب .

رابعاً : الإشارة الى لغات القبائل الواردة .
وكان المصنف اذا تعرض الى لغة من اللغات نص على موطنها .

الفصل الثالث وفيه قسمان :

القسم الأول : وتناولت فيه :

أولاً : التلميح الى الآراء والنص على أصحابها .

كان المصنف رحمه الله اذا استدل برأى أو قول نص على صاحبه ،

وقد تناولت كثيراً من المسائل التي دعمها بآراء أخرى .

ثانياً : اختيار الرأي . واذا تعددت الآراء كان المصنف رحمه الله

يختار ما يراه مناسباً مرجحاً إياه ولو كان رأيه هو .

ثالثاً : المراجع التي اعتمد عليها المصنف .

لم يشر المصنف رحمه الله الى المراجع التي اعتمد عليها في مؤلفه

، ولكن من خلال نصه استطعت أن أحدد المراجع التي

اعتمد عليها وهي

القسم الثاني . وتناولت فيه : -

أولاً : استشهاده بالقراءات .

لقد استشهد المصنف ببعض القراءات ، لم تتعد ستة مواضع ،

وقمت بتخريج هذه القراءات والتي لم أوفق في تخريجها أثناء التحقيق .

ثانياً : موقف المصنف بين البصريين والكوفيين .

وفيه تتبعت استدلال المصنف بآراء الكوفيين أو البصريين والتي

من خلالها استطعت أن أحدد موقفه من المذهبين .

ثالثا : مذهب النحوى :

ولم أجد أى عناء فى تحديد مذهب النحوى ، فقد صرح به
 مشافهة ، وبذا تيسر لى تحديد مذهب النحوى فهو بصرى المذهب .
 هذا كل ما استطعت أن أعرفه عن المصنف وكتابه اللباب فى علم الاعراب ،
 أرجو من الله أن أكون قد وفقت فى اعدادة وله الحمد والشكر .

ثانيا : منهج دراسة الشارح - محمد بن مسعود بن محمود السيرافى القالى

وكتابه شرح اللباب فى علم الاعراب ويتكون من بابين : -

الباب الأول : وتحدثت فيه عن المؤلف ويتكون من فصلين :

الفصل الأول : وتناولت فيه :

أولا : تعريف بالمؤلف - وتناولت فيه وضعه فى أسرته ، وعدم اهتمامها
 بتحديد تاريخ ولادته ووفاته ، ولهذا أسبابه ، وقد تناولت أسبابا
 مختلفة دفعة الاسرة الى عدم الاهتمام بتحديد تاريخ ولادته
 وأيضا وفاته من أهمها غزو التتار بلاد فارس مع قسوة معاملتهم .
 ثانيا : مولده - وقد أوضحت بأن كتب التراجم والتاريخ لم تشر الى تاريخ
 ولادته .

ثالثا : نسبه - وقد اتفقت كتب التاريخ والتراجم التى تعرضت لذكره

على نسبه وهو محمد بن مسعود بن محمود بن ابي الفتح السيرافى القالى .

رابعا : كنيته ولقبه - لم تذكر للشارح كنية ، أما لقبه فهو " قطب الدين " .

خامسا : موطنه - عاش الشارح فى مدينة سيراف ، فتناولت الحديث عن

موطنه محددًا موقعها ، وطبيعتها .

الفصل الثانى : وتعرضت فيه الى :-

أولا : ثقافته - فقد كان ذا ثقافة عالية ، فمح أنه كان نحويا بارعا ، كان لغويا ، وظهر ذلك من خلال شرحه للأبيات الشعرية ، والأمثال العربية ، وكان مفسرا فقد صنف تقريب التفسير فى تلخيص الكشف ، وكان أدبيا وضح ذلك من خلال استشهاده بالشعر العربى والأمثال ، والأقوال العربية المشهورة ، وأيضا من خلال استشهاده بالقراءات ، والأحاديث النبوية من كل هذا يتضح أنه رجل ذو ثقافة متنوعة ، شأنه فى هذا شأن من سبقه من العلماء .

ثانيا : أخلاقه - فهو ذو أخلاق حميدة ، وصفات جلييلة ، كما اتصف بالأمانة العلمية وضح هذا من خلال مناقشته للمسائل النحوية المختلفة ، وتناوله الآراء ، والنص على أصحابها ، ويكفى أنه شغل وقته بما ينفع الاسلام والمسلمين .

ثالثا : حياته - وأوضحت فى هذا بأن كتب التاريخ والتراجم لم تشر الى حياته ولو بالقليل النادر .

رابعا : عصره - وأشارت فى هذا الى أن عدم تحديد تاريخ ولادته - وأيضاً تاريخ وفاته جعل من الصعب تحديد عصره تحديدا دقيقا ، وقد وضعت احتمالات لتحديد عصره مستعينا بتاريخ انتهائه لشرح اللباب فى علم الاعراب فقد فرغ منه فى عام (٧١٢ هـ) ومن هذا يتضح أنه عاشر والتتارمازالوا يهيمنون على بلاده ، ومازالوا يوالون زحفهم شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا والغالب أنه توفى ومازال

بلاده تحت وطأة التتار . فقد شارك الشارح المصنف في زحف

التتار عليهم مما جعل تاريخ حياتهم غير محدد .

خامسا : مؤلفاته - لم تذكر الكتب - التي تعرضت لذكر الشارح - لم تذكر

له أكثر من مؤلفين وهما شرح اللباب في علم الاعراب وتصنيف

تقريب التفسير في تلخيص الكشاف .

الباب الثاني : والحديث فيه يدور حول " شرح اللباب في علم الاعراب " ويتكون

من ثلاثة فصول .

الفصل الأول : وتحدثت فيه عن منهج الكتاب وأوضحت فيه بأن الشارح

سار فيه على وفق منهج المؤلف وترتيبه من حيث العموم ،

لكن أثناء الشرح بوب لمواضع مختلفة حتى يسهل تناول الكتاب .

الفصل الثاني والثالث : تناولت فيهما " السمات البارزة في الكتاب "

الفصل الثاني تناولت فيه :

أولا : الأسلوب .

اتبع الشارح أسلوبا سهلا ميسرا في شرحه لكتاب اللباب في علم

الاعراب ، فقد حل وحل تركيبه ، وقيد إطلاقه ، وأبان مبهمه ،

فشرح أبياته الشعرية مبينا مواضع الشواهد في أغلبها ، وشرح

الأمثال العربية تناول كل هذا وغيره في أسلوب واضح سهل .

كما أنه جنح في أسلوبه الى الجانب التعليلي مما أكسبه ميزة

خامة وقد استخدم في أسلوبه عبارات مختلفة تيسيرا للكتاب

ليسهل تناوله والاستفادة منه .

ثانيا : توضيح بعض الكلمات .

لم يهتم المصنف بشرح كثير من الكلمات رغم ما فيها من صعوبة ،
وابهام ، فعهد الشارح الى شرح هذه الكلمات سواء كانت
فى الأبيات الشعرية ، أو الأمثال العربية أو فى غيرها من
المواضع المختلفة .

ثالثا : شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح وفيه أوضحت
أن الشارح اهتم بشرح الأمثال العربية ، والأمثلة ، والأبيات
الشعرية ، بل لم يكتف بالشرح فقط ، فقد كان يسرد القصة
أو السبب الذى قيل من أجله بيت الشعر ، أو المثل .

رابعا : الاشارة الى لغات القبائل الواردة .

وفيه وضحت أن الشارح كان يعزو اللغة التى وردت فى النص
الى قبيلتها .

الفصل الثالث وفيه قسمان :

القسم الأول وتناولت فيه :

أولا : التلميح الى الآراء والنس على أصحابها وأوضحته فيه أن الشارح
إذا استدل برأى ، أو قول عزاء الى صاحبه بعد أن يرجح ما يراه
راجعا .

ثانيا : اختيار الرأى

وفى هذه أوضحت أن الشارح إذا تعددت أمامه الآراء حول
نص ما ، اختار منها ما يراه قويا .

ثالثا : المراجع التى أشار إليها الشارح أثناء شرحه

وقد أوضحت فيه أمانة الشارح العلمية ، وكان هذا واضحا
فى أخذه النصوص أو الآراء ، فقد كان يشير الى مواطنها . وقد
ذكر أسماء المراجع التى أشار إليها فى كتابه .

القسم الثانى وتناولت فيه :

أولا : استشهاداته بالقراءات .

فقد استشهد الشارح بالقراءات فى عدة مواضع ولكنه لم يخرج
هذه القراءات ، ويحمد الله وتوفيقه خرجت هذه القراءات من كتبها .

ثانيا : استشهاداته بالأحاديث النبوية .

وأوضحت بأن الشارح استشهد بأربعة أحاديث فقط فى هذا
القسم من الكتاب ذكرت منها ثلاثة فقط فى الدراسة على سبيل
المثال .

ثالثا : موقف الشارح بين البصريين والكوفيين .

وقد بينت أن موقف الشارح بين البصريين والكوفيين كان دقيقا
جدا ، فلم يتحيز الى أحد المذهبين ، وهذا مما جعل تحديد
مذهبه النحوى أمرا صعبا .

رابعا : شخصية المؤلف .

وقد أوضحت فيه قوة حجة المؤلف ، ووضوحها فى أسلوبه ، وشرحه
وتناوله للآراء المختلفة . كما أبنت قوة أسلوبه فى طريقة تعليقه
للنص ، أو القاعدة .

خامسا : مذهبه النحوى .

وأوضحت فيه أن أمر تحديد مذهبه النحوى كان ممعبا ،
نسبة لموقفه الدقيق بين الكوفيين والبصريين وأخيرا ولأسباب
معينة بينتها حددت مذهبه النحوى وهو المذهب البصرى .

سادسا : نسخ التحقيق .

أولا : وضحت أن عدد النسخ التى اعتمدت عليها فى التحقيق خمس
نسخ ، اثنتان من مكبات المدينة المنورة والثلاثة الأخرى من مصر .
ثانيا : اخترت النسخة المحمودية تحت رقم ٢٢٧٣ النسخة الأصل مبينا
أسباب هذا الاختيار ، كما اخترت النسخة المحمودية تحت
رقم ٢١٧٩ النسخة المساعدة الأولى ورمزت لها بـ م ، أما
النسخ الثلاث الأخيرة فقد جعلتها نسخة مساعدة فقط
مع توضيح الأسباب . ورمزت لها بـ ك ، ل ، هـ .

القسم الثانى يتعلق بالتحقيق واتبعت فيه الآتى :

أولا : مقابلة النسخ .

اخترت النسخة الأصل النسخة المحمودية تحت رقم ٢٢٧٣ وهى
التي أثبتها فى " أعلى " وما خالفها من النسخ الأخرى أثبته
فى " الهامش " كما كان زائدا أوضحه بعبارة " زائد عن الأصل
أو عن النسخ الأخر " ، وما كان صوابا أضيف إليه عبارة
" وهو الصواب " ، أما إذا كان هنالك سقط فى الأصل مغل
بالمعنى أثبته فى أعلى التحقيق ثم أكتب فى الهامش عبارة " سقط
من الأصل " . أما إذا كان هنالك سقط من النسخ الأخرى أثبته
فى الهامش مع عبارة " سقط من النسخة كذا " أى : برمزها ؟

- ثانيا : أرجعت الآيات الى سورها فى المصحف الشريف ، وإذا كان هنالك خطأ فى آية أوضحه بعبارة والتلاوة كذا ، أو عوابها كذا .
- أما القراءات فقد خرجتها من كتبها ، التى لم استطع تخرجها فى التحقيق خرجتها فى الدراسة .
- ثالثا : خرجت الأحاديث النبوية من كتبها .
- رابعا : نسبة الأبيات الشعرية التى لم ينسبها الشارح الى أصحابها كما شرحت المعانى اللغوية التى لم تشرح ، وأوضحت موضع الشواهد مع أعرابها وبيان الخلاف فيها ان وجد ، هذا اذا لم يبين الشارح موضع الشاهد ، أما اذا بينه ، فاقى أضيف اليه عبارة " وقد وضحه الشارح " .
- خامسا : أرجعت الأبيات الشعرية الى مراجع مختلفة تأكيدا لصحة نسبتها ، وتوطيدا لمواضع استشاداته .
- سادسا : عزوت الآراء ، والنصوص الى مراجع أصحابها وإذا لم أجده القول ، أو النص ، أو الرأى فى مرجع صاحبه أو لم يكن له مرجع ، أدعاه من مراجع أخرى ، وأذكر النص ، أو القول ، أو الرأى وصاحبه .
- سابعا : أرجعت الأمثال العربية الى مراجعها الأصلية من كتب الأمثال .
- ثامنا : ترجمت لأغلب الأسماء التى وردت فى الكتاب مستعينا على ذلك بكتب التاريخ والتراجم .
- تاسعا : استدركت أخيرا بعض الأمور التى فاتتني أثناء التحقيق والدراسة وألحقتها فى آخر الكتاب .

عاشرا : عملت فهارس في آخر الكتاب للآتي :-

- (١) فهرس الآيات .
- (٢) فهرس الأحاديث والآثار .
- (٣) فهرس الأبيات الشعرية
- (٤) الأمثال والأقوال المشهورة
- (٥) القبائل والبطون ونحوها والأماكن والبلدان
- (٦) الأعلام
- (٧) الموضوعات
- (٨) مراجع التحقيق والدراسة .

شكر وتقدير

ولا يفوتنى فى آخر بحثى هذا الا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى رئاسة الجامعة الاسلامية ، وأتقدم بالشكر والتقدير الى ادارة كلية اللغة العربية وقسم الدراسات العليا .

وكل الشكر ، والتقدير ، والامتنان الى الأستاذ الدكتور يوسف أبو العلا الجرشه الذى أشرف على رسالتى هذه طيلة السنوات الأربع فكان موجها ، وناصحا ، ومرشدا فقد أولى هذه الرسالة عنايته الفائقة فقرأها كلمة ، كلمة ، بل حرفا حرفا مصححا ، ومبديا ملاحظاتـه ، أرجو من الله المعلى القدير أن يكتب له كل ذلك فى موازين حسناته ، كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل من قدم لى عوناً أو رأياً طيلة فترة بحثى هذا من أخوانى وزملائى الطلاب .

والله حسبنا جميعا ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

* * *

”بسم الله الرحمن الرحيم“

منهج دراسة محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الاسفرائيني

وكتابه اللباب في علم الاعراب

الباب الأول (عن المؤلف)

يتكون من فصليين :-

الفصل الأول وفيه :

أولا : تعريف بالمؤلف

ثانيا : مولده

ثالثا : نسبه

رابعا : كنيته ولقبه

خامسا : موطنه

الفصل الثاني وفيه :

أولا : ثقافته

ثانيا : أخلاقه

ثالثا : حياته

رابعا : عصره

خامسا : مؤلفاته

سادسا : وفاته

الباب الثاني (تعريف باللباب في علم الإعراب)

يتكون من ثلاثة فصول :-

الفصل الأول وفيه :

أولا : منهاج التأليف في هذا الوقت .

ثانيا : بين اللباب في علم الإعراب والمفصل

الفصل الثاني والثالث (السمات البارزة في الكتاب)

الفصل الثاني وفيه :

أولا : الأسلوب

ثانيا : توضيح بعض الكلمات

ثالثا : شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح

رابعا : الإشارة إلى لغات القبائل الواردة في الكتاب .

الفصل الثالث وفيه قسمان .

القسم الأول وفيه :

أولا : التلميح إلى الآراء والنس على أصحابها

ثانيا : اختيار الرأي

ثالثا : المراجع التي اعتمد عليها تاج الدين الإسفرائيني

القسم الثاني وفيه :

أولا : استشاداته بالقراءات

ثانيا : موقف المصنف بين البصريين والكوفيين .

ثالثا : مذهبه النحوى .

الباب الأول

المؤلف

" الفصل الأول "

أولا : تعريف بالمؤلف :-

هو محمد بن محمد بن أحمد بن السيف الاسفرائيني ، ولم تذكر أسرة المؤلف تاريخ ولادته مما جعل كتب التراجم أن تقف عاجزة عن تحديد موعد ولادته ، بل لم تتعرض لها البتة ، ولهذا أسبابه .

فقد عايش المؤلف منذ ولادته تلك الأحداث المؤلمة ، الأحداث القاسية التي انعدمت فيها الرحمة ، وهي التي قال فيها ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ (لقد بقيت عدة سنين معرضا عن ذكر هذه الحادثة استغظاما لها ، كارهها لذكرها ، فأنا أقدم إليه " رجلا " وأؤخر أخرى ، فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الاسلام والمسلمين)^(١) ، وهذه الحادثة هي غارة المغول والترعلى بلاد المسلمين ، فما إن دخلوا ديار المسلمين إلا وأوسعوا أهلهما قتلا ونهباً وتخريباً ، بل لم يكتفوا بهذا فقتلوا العلماء ، وحرقوا المساجد وضيعوا مجهوداتهم غرقاً أو حرقاً .

فربما ضاعت ترجمته فيما أحرقه هؤلاء السفاهين العتاه ، ولربما لم يستطع أن يكتب أصحاب التراجم لهم في هذه الفترة بالذات ، نسبة لما يدور فيها

(١) أنظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ١٢ ص ٣٦١ دار صادر . بيروت .

من أحداث أفجعت المسلمين عامة ، وأمراءهم وعلمائهم خاصة ، فانصرفوا
الى تأمين حياتهم وممتلكاتهم ، وهذا هو الاحتمال الكبير ، لان التتر
والمغول قذفوا بترائنا العلمى بأنواعه المختلفة فى نهر دجلة والفرات حتى صار
لونهما كلون المداد .

ولربما كانت أسرة الاسفرائينى أسرة متواضعة ليس لها شأن كما كان
لبعض العلماء ، والذين مكنتهم الفرصة من العيش فى حاشية الملوك
والأمراء ، فاذا نظرنا الى عناوين كتب التراجم نجدها قد اهتمت بأمثال
هؤلاء ممن عاشوا وسط الأمراء كأمثال سيويه ، والخليل بن أحمد ، والمبرد
والزمخشري ، والثعالبي وغيرهم .

ومن هذه الكتب " وفيات الأعيان " لابن خلكان " وتاريخ الملوك "
وهذا الأخير أقل احتمالا من الأول لأن الكتب التى ترجمت لكثير من العلماء ،
الآن كثيرة ومتداولة بين أيدينا وليست عناوينها كلها دالة على فئة معينة
عاشت فى وسط معين .

والله أعلم .

ثانيا : مولده :-

لم تشرك كتب التاريخ والتراجم^(١) الى تاريخ ولادته ، بل بعض هذه الكتب وضعت نقاط على مكان تاريخ ولادته^(٢) ، ولكن ذكر تاريخ وفاته يضع أمامنا احتمال تاريخ ولادته ، فاذا كانت وفاته في سنة أربع وثمانين وستمئة ، فقد تكون ولادته في سنة ستمئة أو قبلها بقليل ، ولذا يكون عمره عندما توفي أربعة وثمانين أو أكثر منها بقليل . والله أعلم .

ثالثا : نسبه :-

اتفقت الآراء والأقوال في نسب المصنف وهو : الإمام تاج الدين محمد ابن محمد بن السيف المعروف بالفاضل الاسفرائيني .^(٣)

رابعا : كنيته ولقبه :-

ليست لديه كنية عرف بها أما لقبه . فقد لقب بـ " تاج الدين " .^(٤)

-
- (١) أنظر كشف الظنون - مصطفى حاجي خليفة ج ٢ ص ١٥٤٣ ط ١٣٦٢ هـ
هدية العارفين - اسماعيل باشا بغدادى ج ٢ ص ١٣٤ . مكتبة الاسلامية
بظهران ، تاريخ الأدب العربى بروكلمان ج ٥ ص ٢٦٩ ، معجم
المؤلفين - عمر كحالة ج ١١ ص ١٨٠ . المثنى . بيروت .
(٢) معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة ج ١١ ص ١٨٠ مكتبة المثنى . بيروت .
(٣) نفس المراجع أعلاه وصفحاتها .
(٤) نفس المراجع السابقة وصفحاتها .

خامسا : موطنه :-

وهى : اسفرائين . بالفتح ثم السكون ، وفتح الفاء ، وراء ، وألف
وياء^(١) مكسورة ، وياء أخرى ساكنة ، ونون : بليدة معينة من نواحي نيسابور
على منتصف الطريق من جرجان ، واسمها القديم مهرجان ، سماها بذلك
بعض الملوك لخضرتهما ونضارتها . ومهرجان قرية من أعمالها ، وقال أبو القاسم
البيهقي ، أصلها من أسبرايين بالباء الموحدة وأسبر بالفارسية هو الترس
وابين هو العادة ، فكانهم عرفوا قديما بحمل التراس ، فسميت مدينتهم
بذلك ، وقيل بناها اسفنديار فسبى تاء به ، ثم غير لتطول الأيام .

وتشمل ناحيتها على أربعمائة وإحدى وخمسين قرية . والله أعلم .
وقال أبو الحسن على بن نصر الفندورجى ، ليشوق أسفرايين وأهلها :
سقى الله فى أرض اسفرايين عصبتي

فما تنتهى العليا إلا إليهم

وجريت كل الناس بعد فراقهم

فما ازددت إلا فرط ضن عليهم

وينسب إليها خلق كثير من الأعيان والأئمة منهم : يعقوب بن اسحاق
ابن ابراهيم الاسفرايينى أحد حفاظ الدنيا سمح من على بن حرب الطائى ،
وسافر فى طلب الحديث إلى البلاد الشاسعة ، توفى سنة ٣١٦ هـ ،

(١) وفى القاموس المحيط ج ٤ ص ٢٣٤ إسفرايين بكسر الهمزة والمثناة بلسد
بخراسان ، وقوله بالفتح ثم السكون الخ . . . موجود فى معجم البلدان
حسب ما موضح فى الصفحة التالية فى التعليق .

وأبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الأسفراييني^(١) المشهور، توفى
بنيسابور يوم عاشوراء سنة ٤١٨ هـ ٠٠ الخ

(١) أنظر معجم البلدان - ياقوت الحموي ج ١ ص ١٧٨ . بيروت ط ١٣٧٤ هـ
صبح الأعشى للقلشندى ج ٤ ص ٣٩١ وفيها الاسفرايين بكسر الألف
في أولها وكذا أيضا في اللباب في تهذيب الأنساب للجزري ج ١ ص ٥٥ .
دار صادر . بيروت .
وفي آثار البلاد للقزويني ص ٢٩٥ . دار صادر بيروت (بلدة بأرض خراسان
مشهورة ، أهلها أهل الخير والصلاح) .

"الفصل الثانى"

أولا : ثقافته :-

فهو نحوى بارع متمكن ، وكتبه فى علم النحو خير دليل على غزارة علمه فى هذا الفن ، فأكثر كتبه التى ألفها فى علم النحو ، فهى كتب ذات قيمة علمية عالية ، وكيف لا يكون كذلك وقد نشأ فى موضع عرف أهله بالخير ، والصلاح ، والعلم ، فى موضع ينسب إليه خلق كثير من أعيان الأئمة فى مختلف العلوم العربية منها ، والفقهية وغيرها .

وقبل كل ذلك علمه بكتاب الله سبحانه وتعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، فقد استشهد فى مواضع كثيرة بالقرآن الكريم وكيف لا يستشهد به وهو يؤلف علما نزل به كتاب الله تشريفا له ، علما يقوم اللسان ويبيعه عن اللحن حتى يستطيع أن ينطق كلام الله تعالى صحيحا سليما لا يشوبه لحن ولا خطأ .

كما كان له معرفة بعلم القراءات فقد استشهد فى عدة مواضع بقراءات مختلفة فى القرآن الكريم .

أما الأحاديث النبوية فلم يستشهد بها كثيرا وليس معنى هذا هو قلته علمه بعلم الحديث . فشأنه فى هذا شأن كثير من النحويين واللغويين والذين يقفون كثيرا عند استشاداتهم بالحديث النبوى وهذا له أسباب معروفة تعرض لها أهل علم النحو واللغة .

كما استشهد بالشعر العربى داعما قواعده وأحكامه النحوية واللغوية ،
مما دل على غزارة معرفته بالشعر العربى القديم . فقد كان رحمه
الله يحفظ كثيرا من الشعر العربى القديم خاصة وضحت من خلال ذكرها
فى مواضع كثيرة ، بل لم يكتف بذكرها فقط فقد يلجأ الى شرحها وبيان
الغامض أحيانا .

بل إمتدت ثقافته الى كتب الأدب واللغة المختلفة ، فقد استدل بالأمثال
والأساليب العربية المختلفة ، ولم يكتف بذكر المثل فقط فقد يسوغ له ذكر سببه
وقصة .

واشارة المصنف رحمه الله الى المراجع المختلفة تدل على سعة معرفته
واطلاعه بكتب الذين سبقوه وعاصروه ، فقد أوسعها بحثا واطلاعا ، فهمما
وإدراكا وهذا كان واضحا فى أخذه منها فى مواضعها المناسبة ، أخذا أمينيا
فى مكان مناسب دون خلل أو احجاف فى حق المأخوذ منه .

وكتبه التى ألفها المتعددة تعكس لنا قدرته الفائقة فى التأليف ،
والشمول ، والبيان فلو لم يكن مؤلفا مقتدرا لما استطاع أن يتعدى مؤلفا أو مؤلفين
فمؤلفاته مع تعددها ذات قيمة عالية وفائدة مستمرة ، نفعنا الله بعلمه
وجزاه الله عن المسلمين خيرا .

ثانيا : أخلاقه :-

علمه يدل على أخلاقه ، بل استدلالاته وأخذه من العلماء ، فلم يخذش أحدا
ولم يمس ، إليه عند أخذه منه .

فقد كان ذا أخلاق سمحة عالية فلم ينكر شراح كتبه عليه شيئا ، فقد قال
عند السيرافى القالى شارح هذا الكتاب فى مقدمته (فان الكتاب اللباب فى
النحو للإمام المحقق الإسفرائينى أكرم الله تعالى مثواه وبكرامة الفوز أوضاه)
ويقول أيضا (قال الاستاذ الكبير الحبر المفخم التحرير ملك فضلا الأيام
تاج الملة والدين ، شرف الاسلام والمسلمين محمد بن محمد الاسفرائينى
المعروف بالفاضل تغمد الله برضوانه ٠٠ الخ) (١)

ويظهر من كل هذا أنه كان يشغل وقته بما ينفع نفسه وينفع المسلمين من
اطلاع ، وبحث ، وتأليف ، بعيدا عن اللهو ، والعبث ، ومالا فائدة فيه .

ثالثا : حياته :-

لم أعرف عن حياة الإسفرائينى ولو القليل النادر ، فكل الكتب التى أشارت
إليه لم تقف له على ترجمة ! (٢)

رابعا : عصره :-

ساد عصر الإسفرائينى رحمه الله القوضى ، والاضطراب ، فكان عصرا مليئا
بالفتن والحروب ، مما أدى إلى تقسيم الدولة العباسية - التى كانت سائدة

-
- (١) أنظر الصفحة ١ الوجه "أ" من المخطوط هـ شرح اللباب للسيرافى القالى .
(٢) أنظر مفتاح السعادة ومفتاح السيادة - أحمد مصطفى ج ١ ص ١٨٧ .
دار الكتب الحديثه بعابدين - نقلا عن السيوطى .
وأنظر بغية الوعاة للسيوطى ج ١ ص ٢١٩ ط ١ الحلبي .

الى هذا الوقت - الى عدة دول ، فكانت دولة الموحدين في الأندلس ،
وشمال أفريقيا ، والدولة الأيوبية التي أسسها صلاح الدين يوسف بن أيوب
سنة (٥٦٤ هـ) ، والدولة الأتابكية وكانت بالموصل ، وسنجار ، وجزيرة
ابن عمر ، وكان ببلاد الجبل ، والعراق من السلاجقة السلطان طغرل الثاني
وهو آخر سلاجقة العراق ، وكان بخوارزم ، وخراسان الدولة الخوارزمية
والقائم بالأمر منهم السلطان تكتش بن إيل أرسلان الى سنة ٥٩٦ هـ ثم
علاء الدين بن محمد الى سنة ٦١٧ هـ ثم جلال الدين منكبرتي الى سنة ٦٢٨ هـ
وهو آخرهم . (١)

هكذا كان حال الدولة الاسلامية من التفكك والاضطراب ، فضعفت وخارت
قواها حتى أصبحت طعمة سائفة للأعداء ، والمترصين بحال الاسلام والمسلمين
وهكذا آل أمر الدولة العباسية حتى قتل آخر خلفائها - وهو أمير المؤمنين
المستعصم بالله (٢) ببغداد على يد التتار بأمر هولاكو حفيد جنكيز خان .

كما عاصر المؤلف رحمه الله غارة المغول والتتر ، وهي من أكبر الحوادث
في التاريخ الاسلامي وبهم كانت نهاية الدولة الاسلامية بصورة بشعة لا رحمه فيها
ولا شفقة ، رغم سببها التافه الحقير ، فيقال ان جنكيزخان سير جماعة من تجاره
الى بلاد ما وراء النهر - سمرقند ، وبخارى - ليشتروا له ثيابا للكسوة ، فتعرض
لهم أحد سلاطين هذه المناطق وسلبوا تجارتهم ، وأموالهم ، وقتلواهم أخيرا .

(١) أنظر تاريخ الأمم الاسلامية الدولة العباسية ، الشيخ محمد الخضر بك ص ٤٦٦ .

(٢) انظر البداية والنهاية لابن كثير ج ١٣ ، ١٤ ص ١٦٠ مكتبة المعارف ، بيروت .

فسمع جنكيزخان بما حدث لهم من سلب ، قتل ، واشتد عليه هذا الأمر ، وعظم في نفسه ، فكون جيشا قتل عنه إنهم يخرجون عن الإحصاء ، وأصبر خلق الله على القتال لا يعرفون الهزيمة ، ويصنعون سلاحهم بأيديهم^(١) وقال عنهم ابن الأثير في تاريخه^(٢) (لقد بقيت عدة سنين معرضا عن ذكر هذه الحادثة استعظاما لها ، كارها لذكرها فأنا أقدم اليه " رجلا " وأؤخر أخرى ، فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الاسلام والمسلمين) ، وقال أيضا : (لقد بلى الاسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم ، منها هؤلاء التتر)^(٣) .

وهؤلاء الأشرار القساء ما إن دخلوا مدينة إلا خربوها ، وقتلوا غالبية أهلها ، ولم ينجوا منهم إلا القليل النادر ، وما إن دخلوا بقعة إلا وأوسعوا أهلها قتلا ، ونهبها ، وتخريبها .

وقد بدأ دخول هؤلاء التتار الى بلاد الاسلام في سنة سبع عشرة وستمائة ، حيث وصلوا الى تركستان وما وراء النهر ، وواصلوا زحفهم الى بغداد ، وقتلوا آخر خليفة عباسي ، وهو المستعصم بالله .

ونجد أن هؤلاء التتار طيلة زحفهم الى بلاد المسلمين كانوا قساء ، فذروا الشيخ والأطفال ، وسبوا النساء ، وحرقوا المساجد - منابر العلم

(١) أنظر الكامل في التاريخ لابن الأثير ج ١٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ . دار صادر بيروت من ط ١٣٨٦ هـ .

(٢) نفس المرجع السابق ج ١٢ ص ٣٥٨ .

(٣) " " " " " ٣٦٠ .

فى ذاك الوقت - وقتلوا العلماء ، فأطفأوا نور العلم وضيعوا جهد العلماء ،
كما أضعوا التراث الاسلامى والعربى عندما قذفوا بمكتبات المسلمين فى نهسر
دجلة والفرات حتى صار لونهما كلون المداد ، ما أفظعهم ، وأحقدهم .

هذا هو العصر الذى نشأ وترعرع فيه المصنف رحمه الله ، عاشه وهو صغير
ثم وهو يتلقى العلم ، وأخيرا وهو مؤلف بارع ، وعالم جليل ، أعطى كل جهده ،
ووقته لخدمة العلم حتى مات رحمه الله فى سنة أربع وثمانين وستمائة ومازال
التار يسعون فى الأرض، فسادا وتخريبا ، يهلكون الحرث والنسل ويحرقون
المساجد التى كانت إنارة للقلوب بدراسة العلم الاصلاحية ، وإنارة للعقول
والتي كانت تتمثل فى حلقات العلم ، والتي كانت تتناول العلوم المختلفة ، وفى
مقدمتها كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، ومن بعدها علوم
اللغة العربية المختلفة ، وعلى رأسها علم النحو " خدمة للاسلام " إعلاء
لكلمة الله تعالى فى الأرض ، وخدمة للمسلمين فى معرفة دينهم ، ليعبدوا الله
حق عبادته .

ولمعرفة هذا التاريخ الأسود علينا أن نرجع الى كتب التاريخ^(١) والتي

تروى هذه الحادثة المؤلمة .

(١) أنظر البداية والنهاية لابن كثير ج ١٣ ص ١١٧ مكتبة المعارف . بيروت

تاريخ الأم الاسلامية الدولة العباسية - الشيخ محمد خضربك ص ٤٦٦

المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

الكامل فى التاريخ لابن الأثير ج ١٢ ص ٣٦١ دار صادر . بيروت .

تاريخ الشعوب الاسلامية بروكلمان ص ٣٨٤ دار العلم للعلايين . بيروت .

خامسا : مؤلفاته — :

للمؤلف عدة مصنفات أغلبها في علم النحو ، وهي مؤلفات ذات قيمة علمية كبيرة ، شهد بذلك كثير من العلماء ومصنفاته هي : —
(١) اللباب في علم الاعراب :

وهو من أميز مؤلفاته بشهادة شراحه . فاللباب مؤلف ذو قيمة علمية كبيرة . قال فيه السيراني أحد شراحه : (فان كتاب اللباب في النحو للامام المحقق الاسفرائيني كرم الله تعالى مثواه ، وبكرامة الفوز أوضاه ، كتاب لا يخفى مقداره ، ولا يشق غباره مستجمع لفوائد شريفة ، محتو على فوائد لطيفة ، تدل على تحقيق مؤكد ، ودقة نظر مصنفه ، اعترف الفضلاء باعتباره واغترفوا من تيار بحاره) (١) وقال فيه جمال الدين في شرحه : (هو مشتمل على ملخص أبحاث المتقدمين في ألفاظ بليغة عذبة ، جارية ، محتويا على لطائف عميقة ، لا توجد في جل كلام الأولين ، بالغ درجات الكمال ، لكنه أصعب الكتب المؤلفة في هذا الفن ، وأوعرها ، لاشتماله على مباحث غريبة ، ومسائل عميقة) (٢) وقد شرح هذا الكتاب . (٣)

* قطب الدين محمد بن مسعود بن محمود السيراني النالي ، وهو الذي نقوم الآن بتحقيقه ، نرجو من الله التوفيق .

* وجمال الدين هو عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سنة (٧٧٦ هـ) فرغ من تأليفه في جمادى الأولى سنة (٧٣٥ هـ) خمس وثلاثين

(١) مخطوطة هـ الصفحة ١ الوجه " أ " .

(٢) أنظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٥٤٣ .

(٣) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

وسبعمائة ، أوله : الحمد لله الذى له الكلمة العليا .

* ويحيى بن القاسم ، المعروف بالفاضل اليمنى المتوفى بعد سنة (٧٥٠هـ) خمسين وسبعمائة .

(٢) لب الألباب فى علم الاعراب :

(ألفه للوزير شمس الدين صاحب الديوان ، قال فيه : هو كتاب وجيز الألفاظ والمباني ، أنيق الفحاوى والمعانى) . (١)

(٣) المفتاح شرح المصباح :

وكتاب المصباح فى النحو ألفه المطرزي النحوى المتوفى سنة (٦١٠هـ) عشروستائه أوله : أما بعد حمد لله ذى الأنعام . . الخ ألفه لابنـه (مشملاً) على خمسة أبواب : الأول فى الاصطلاحات النحوية ، الثانى فى العوامل اللفظية القياسية ، الثالث فى العوامل اللفظية السماعية ، الرابع فى العوامل المعنوية ، الخامس فى فصول من العربية . شرحه الاسفرائينى وسماه المفتاح . (٢)

(٤) ضوء المصباح :

وهو عبارة عن تلخيص للمفتاح شرح المصباح . (٣)

(١) كشف الظنون ج ٢ ص ١٥٤٥ .

(٢) " " " " ١٧٠٨ .

(٣) مفتاح السعادة ومصباح السيادة ج ١ ص ١٨٧ ذكر الكتب السابقة .

(٥) رسالة فى الجملة الخبرية . (١)

(٦) فاتحة الإعراب فى إعراب الفاتحة . (٢)

سادسا : وفاته :-

توفى الإسفرائينى رحمه الله فى سنة (٦٨٤هـ) أربع وثمانين وستمائة ،
هذا ما أشارت إليه كتب التاريخ والتراجم التى ذكرته مصنفاته . (٣)

(١) أنظر تاريخ الأدب العربى - بروكلمان ج ٥ ص ٢٦٩ ذكر الكتب السابقة

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٧٠ .

كما ألف حاشية اللباب فى علم الاعراب مثبتة مع النسخة الظاهرية .

(٣) أنظر نفس مرجعى حياته وأيضا كشف الظنون صفحة ١٥٤٣ ، وإيضاح

المكتون ج ٢ صفحة ١٥٣ ، وهدية العارفين ج ٢ صفحة ١٣٤ ومعجم

المؤلفين ج ١١ صفحة ١٨٠ . مكتبة المثنى . بيروت .

وتاريخ الأدب العربى - بروكلمان ج ٥ صفحة ٢٦٩ .

الباب الثانى

تعريف (الباب فى علم الإعراب)

" الفصل الأول "

أولا : منهج التأليف فى هذا الوقت : —

اتسم منهج التأليف فى هذا الوقت بصفة خاصة هى أقرب للكتب
التي سبقتها ^(١) ، لكنها أكثر سهولة فى التبويب وفى الأسلوب .
ومنهج التأليف كان كما يلى : —

الباب الأول فى الاعراب . الباب الثانى فى المعرب
الباب الثالث فى العوامل . الباب الرابع فى المقتضى للإعراب

وقد يكون الاختلاف فى الكتب المؤلفة على هذا المنهج يسيرا تقديما أو
تأخيرا ، والكتب التى ألفت على هذا المنهج ألفت فى خلال قرن واحد هو
القرن السابع الهجرى أى متعاصرة ، وإذا فصلنا فى منهجها أكثر نجده
كالتالى :

أولا : فى الأعراب ثانيا فى المرفوعات ثالثا فى المنصوبات
رابعا فى المجرورات خامسا فى العوامل سادسا فى المقتضى للإعراب .

(١) للكتب التى سبقتها مثلا الكتاب فى حالة تميز المود .

هذا هو المنهاج الذى كان متبعاً فى هذا الوقت وعليه ألف كتاب

المفصل للزمخشري وكان أسبقهم ، أى : كان فى القرن السادس الهجرى .

شرحه ابن يعيش فى القرن السابع .

وكتاب الكافية لابن الحاجب شرحه الرض ، وكتاب اللباب فى علم

الأعراب للأسفرائينى وغيرها من الكتب التى ألفت فى القرن السابع الهجرى .

ثانياً : بين اللباب فى علم الأعراب والمفصل :-

كتاب المفصل للزمخشري رحمه الله من الكتب التى أشار إليها صاحب اللباب

كرمجج أخذ منه ، وهو الكتاب الذى تأثر به المصنف رحمه الله ، والتأثير

هذا يتمثل فى الجوانب التالية :-

١ - فى المنهج : فالمفصل بدأ منهجه بالأعراب ثم بالمرفوعات ثم بالمعنويات

ثم بالأدوات وأخيراً بالمقتضى للأعراب .

والاختلاف بينهما يكون فى فروع هذه الأبواب من حيث التقديم والتأخير .

٢ - فى أخذه بعض الأساليب عن الزمخشري مثل عبارة (ليست بتلك القوية)

فهى من أساليب الزمخشري ، وقد ذكرها تاج الدين الأسفرائينى لسمى

عدة مواضع منها قوله : ^(١) وقراءة نحو : (قتل أولادهم شركائهم ليست

بتلك القوية) هذا فى باب الإضافة .

ومنها قوله (قراءة حنة والأرحام ليست بتلك القوية) بجر الأرحام

(١) فى الأصل صفحة ٢٠١ وجه (ب) شرح السيرانى .

وهذا فى باب العطف بالحروف ، أى : بالواو^(١) .

٣ - فى ترتيب الأدوات : فى باب الاضافة فى الاضافة المعنوية يقول

تاج الدين الاسفرائينى (تكون لازمة ، وغير لازمة ، فالأولى ظروف نحو :

فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، وورا ، وتلقا ، وتجاه ،

وحذا ، وحذة ، وعند ، ولدى ، ولدن ، وبين ، ووسط ، وسوى ،

ومع ، ودون)^(٢)

وفى الفصل نفس الترتيب إلا فى لدى ، ولدن فى الفصل لدن أولا ثم

لدى ثانيا .^(٣)

ويستمر صاحب اللباب فى نفس هذا الباب قائلا : (وغير الظروف نحو :

مثل ، وشبه ، وغير ، وبيد ، وتيد ، وقدى ، وقاب ، وقيس)^(٤) فهو نفس

الترتيب الموجود فعند الزمخشري .^(٥)

والتأثير بكتاب الفصل للزمخشري أمر طبيعى بالنسبة لتاج الاسفرائينى ،

لأنه هو الأسبق فى نهج هذا المنهج والأسلوب ، فقد سبقهم بقرن ، وهو من

علماء القرن السادس الهجرى ، والاسفرائينى ومن عاصروه من أمثال ابن الحاجب

من علماء القرن السابع الهجرى .

إذا الزمخشري هو شيخهم فى هذا النهج ومعلمهم فى إقبالهم على كتابه ،

ونهم ما فيه من علم ومعرفة ، استفادة من منهجة ، وتأثرا بأساليبه .

(١) فى الاصل صفحة ٢١٧ للسيرافى وذكرها أيضا الزمخشري فى نفس الموضع

أنظر شرح الفصل لابن يعيش ج ٣ صفحة ٧٤ حروف العطف .

٣١٦ ٢ نحر الأصل صفحة ١٩٦ وأنظر شرح الفصل لابن يعيش ج ٢ صفحة ٢٢٦ .

(٣)

(٤) نفس الصفحة السابقة من الأصل (٥) نفس المرجع السابق والجزء صفحة ١٢٩ .

"الفصل الثانى والثالث"

السمات البارزة فى الكتاب

الفصل الثانى

أولا : الأسلوب :-

تناول تاج الإسرائيى كتابه اللباب فى علم الإعراب بأسلوب بارع جميل ، متقن حتى أخرجه فى صورة واضحة لا يشوبها نقص ، ولا غموض ، هذا من حيث صورته العامة ، إلا إذا أخذناه بصورته المفصلة فلا يخلو من التعقيد ، والابهام ، مما جعل الشراح يقبلون عليه لتذليل عقباته ، وتوضيح مبهمه ، وإزاحة الستار عن تعقيداته .

فقد قال فيه شارحه قطب الدين السيرافى : (وكان فى بعض ألفاظه إنعقاد يحتاج إلى تحليل ، وإطلاق يفتقر إلى تحليل) ويستمر قائلاً : (ومنذ زمان كتبت أملى على الطلبة فوائد ما معتبره صحيحة ، دالة على أمحاض حق النصيحة ، فالتمسوا كتابة شرح على وفق ترتيبه وان بينا وحل تركيبه ، وكنت أرغب عنه نظرا الى بضاعتى المزجاة ، وكانوا يرفعون منه بأنه معثر للمفازة والنجاة) . (١)

وقال فيه جمال الدين فى شرحه : هو مشتمل على ملخص أبحاث المتقدمين فى ألفاظ بليغة ، عذبة جارية ، محتوية على لطائف عميقة لكنه

(١) انظر النسخة هـ الصفحة " ١ " الوجه (أ) شرح السيرافى .

أصعب الكتب المؤلفة في هذا الفن ، وأوعرها لاشتماله على مباحث غريبة
ومسائل عميقة . (١)

ويتضح من هذه الأتوال أن أسلوبه كان في غاية البلاغة ، والجمال ،
والعذوبة ، ولكن رغم ذلك كان يكتنفه الغموض ، والتعقيد ، والابهام ،
مما جعل الشراح يتناولونه مذللين كل هذه الصعاب في أسلوب سهل ،
وتحليل واضح يسهل تناوله بين أيدي طلاب العلم جزاهم الله عنا كل خيرا .

ثانيا : توضيح بعض الكلمات :-

والأمر الغريب هنا أن المصنف رحمه الله تعالى لم يشرح معاني الكلمات
والتي فعلا تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فقد استعمل كلمات كثيرة يكتنفها الغموض ،
ومن أمثال هذه الكلمات .

كلمة الهدباجة ، والأورق ، والأطلس ، وكلمة استن الفرس ، وكلمة
القمقمة (٢) وغيرها من الكلمات وستأتى معانيها في مواضعها ان شاء الله ،
بل كثير من الكلمات والتي وردت في أبيات شعرية تحتاج الى شرح وتفسير
حتى يفهم البيت الشعري على ضوءها .

(١) انظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٥٤٣ .

(٢) انظر النسخة "أ" صفحة ١٨٤ وجه (أ) و (ب)

ثالثا : شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح :

أيضا لم يعن المصنف بتوضيح أبيات الشعرية والأمثلة ، والأمثال ،
فقد أورد كثيرا منها ولكنه تركها كما هي دون أن يوضح أسبابها ، ومعانيها ،
ليسهل فهمها وإدراكها ، لأن فهم معنى البيت أو المثل يؤدي الى فهم
المراد من شاهد وغيره ، وبالتالي يؤدي الى فهم القاعدة .

من أبيات الشعر التي كانت تحتاج الى إيضاح في معناها قول الشاعر :

أقامت على رعييها جارتا صفا كميता الأعلى جونتنا مصلاهما (١)

وقول الشاعر :

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانسا (٢)

وقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهيرة ترضى من العظم بعظم الرقبة (٣)

وغيرها من أبيات الشعر التي تحتاج الى شرح واف لفهم معناها .

ومن الأمثال أيضا ما كان يحتاج الى ذكر سبب وتوضيح معاني

كلماته حتى يفهم معناه ويزال ابهامه ومنها : -

* أفلس من ابن المذلق

* وأحق من هبنقه (٤)

(١) أنظر النسخة "م" صفحة ٢٢٧ وجه (أ)

(٢) " " " " " " ٢٢٢ " " " "

(٣) " " " " " " ٢٢٠ " " " "

(٤) " " " " " " ٢٢٨ " " " "

* اشغل من ذات النحيين .

* وأزهى من ديك .

* وأشأم من البسوس^(١)

* وبشر مقام الشيخ أمرس^(٢)

وغيرها من الأمثال التي كانت تحتاج الى ذكر مناسبتها ، وأحداثها ،
وتوضيح الصعب من كلماتها حتى يوصل بها الى المطلوب في تثبيت قاعدة ، أو
تفريها والى فهم معناها بعد أن كانت ممقدة .

رابعا : الاشارة الى لغات القبائل الواردة :

وكان المؤلف رحمه الله يشير الى اللغات التي وردت في مؤلفه معطيها
عين الاعتبار ، غير غافل عن ذكر أصلها ومن هذا قوله في إعمال ما
(وهي^(٣) اللغة الحجازية والتميمية رفعهما)

وفي دخول الباء في خبر ما قوله :

(ودخول الباء في الخبر إنما يصح في لغة أهل الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد
بمنطلق) .

وفي الاضافة الى يا المتكلم قوله :

(وان كان الآخر^(٤) ألفا تثبت إلا في لغة هذيل فتقلب لغير التثنية يا
وتدغم)

(١) أنظر النسخة "م" ص ٢٢ وجه (ب)

(٢) " " " " " ١٨٣ " (ب)

(٣) وهي (أى أعمال ما النافية) انظر النسخة م صفحة ١٦٤ وجه (أ)

(٤) أى : آخر الاسم . انظر النسخة "م" صفحة ١٨٤ وجه (ب)

وقوله : فى باب أفعال القلوب : (وبنو سليم يجعلون باب قلت أجمع
فى الاستفهام مثل ظننت) (١)

وقوله فى اسم وخبر الأفعال الناقصة من جهة القلب ، أى : قلب الاسم
بجعله خبرا والعكس قوله : (وقيل إن بنى دارم وبنى نهشل يقولون قائم كان
عبد الله) (٢)

وقوله فى الحروف غير العاملة : (ومنها لام التعريف ، وميمه فى لغة
أهل اليمن) (٣)

وقوله فى الشين والسين التى تلحق كاف المؤنث وتقا (الكسكسة وهى
فى تنيم) (والكسكة وهى فى بكر) . (٤)

-
- | | |
|-----|--|
| (١) | أنظر النسخة "م" صفحة ١١٥ وجه (أ) |
| (٢) | “ “ “ “ “ “ ١١٢ “ “ “ “ |
| (٣) | “ “ “ “ “ “ ٢١٩ “ (ب) |
| (٤) | “ “ “ “ “ “ ٢٢٠ نهاية وجه (ب) صفحة ٢٢١ بداية وجه (أ) |

"الفصل الثالث"

وفيه قسمان

القسم الأول وفيه :-

أولا : التلميح الى الآراء والنص على أصحابها :-

- وكان المصنف إذا استدل برأى ما فى أى موقع نص على صاحبه ، ومن ذلك نجد قوله فى لا التى لنفى الجنس : (وأجاز المبرد الرفع من غير التكرير فى المعرفة والنكرة نحو : لا زيد فى الدار ، ولا رجل عندك) (١)
- وقوله أيضا فى نفس الباب السابق : (وتوله ألا رجلا جزاه الله خيرا ، فعند الخليل ألا حرف برأسه موضوع للتحصين ، والمعنى ألا ترونى رجلا وعند يونس معناها التمنى ولكن نون الاسم ضرورة) (٢)
- وقوله فى نواصب الفعل المضارع بعد الأشياء الستة (ولا يكون أسماء الأوامر ونحو الأسد الأسد والدعاء بمنزلة الأمر خلافا للكسائى) (٣)
- وقوله فى الاضافة :
- (وذو ، ولا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة عند سيويه) (٤)
- وقوله فى باب العطف بالحروف :
- (وعند الخليل انتماء خوير بين على القسم) (٥)

(١) انظر الأصل صفحة ١٨٥ وجه (ب)

(٢) " " " ١٨٦ " " "

(٣) " " " ٢٢ " " (٢٦)

(٤) " " " ١٩٧ " " "

(٥) " " " ٢١٤ " (ب)

وقوله أيضا في إما :

(ولم يعد الفارس اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه ،
ودخول العاطف عليها) (١)

وقوله أيضا في إما :

(..... وزعم الفراء أنها جاءت بمعنى أو غير مسبقة بالأولى وأنشد :

تلم بدار قد تقاد عهدها وإما بأموات ألم خيالها
أى : أو أموات) (٢)

وقوله في باب الأفعال الناقصة :

(واستحسن سيويه تقديم الظرف مستقرا وتأخيره لفوا) (٣)

وقوله في من الجارة :

(ولا تزد إلا في النفي وما يجرى مجراه عند سيويه خلافا للأخفش) (٤)

وقوله في منذ :

(ومنذ في معناها (٥) إلا أن المبرد يدخلها على المضمرة)

وقوله في أن المصدرية :

(كما لا يجوز أريد زيدا أن تضرب خلافا للكسائي)

وقوله : * وشفاء غيك جابرا أن تسأل * مما يعضد مذهبه

(١) أنظر الأصل صفحة ٢١٤ وجه (ب)

(٢) " " " " ٢١٥ " (أ)

(٣) " " " " ٢٢٧ " "

(٤) " " " " ٢٢٩ " (ب)

(٥) في معناها ، أى : في معنى منذ في أنها لا تبدله الغاية في الزمان

انظر الأصل صفحة ٢٣٤ وجه (ب) .

واستمر قائلاً : (والفراء يجعل المنصوب حالا من الفى على ما حكاه ابن السراج)^(١)

وقوله فى إن النافيه :

(وكذا)^(٢) إن النافية عند المبرد والكسائى نحو :

إن هو مستقليا على أحد إلا على حزه الملاعين

وقوله فى فعال :

(وفعال التى فى معنى الامر كنزال وتراك وهى)^(٣) قياس فى الأفعال الثلاثية

عند سيويه)

وقوله فى العامل المعنوى :

(والصف الثانى ما ليس بمعنى الفعل ، وأنه اثنان عند سيويه وثلاثة عند

الأخفش . . الخ)^(٤)

ثانيا : اختيار الرأى :-

وإذا تعددت الآراء بالنسبة للمصنف يختار منها ما يراه ، وأحيانا يختار

رأيه مرجحا إياه فى مسألة ما ومن ذلك .

وأختار الرفع فى (ويفض) فى قوله الشاعر :

ما أنا للشىء الذى ليس نافعى ويفض منه صاحبي بقوول

قيل إنه^(٥) للعطف دون الجمع ولا يفسد المعنى المقصود أو يلزم تقدمه للنفس ،

(١) انظر الأصل صفحة ٢٣٨ وجه (أ)

(٢) وكذا ، أى : فيما يرفع ثم ينصب . انظر صفحة ٢٤٥ وجه (أ)

(٣) وهى ، أى : وقال . انظر الأصل صفحة ٢٦٠ وجه (أ)

(٤) انظر الأصل صفحة ٢٦٣ وجه (أ) .

(٥) قيل إنه ، أى : أن الواو . انظر الأصل صفحة ١١٣ وجه (ب) .

وفي العطف أيضا نظر ، فالأولى تقدير التأخير ، والرفع أظهر) .

وقوله في باب جنم الفعل المضارع :

(والجنم في قوله تعالى : " فأصدق وأكن " لأن الأول قد يكون مجزوما ولا فاء فيه)^(١)

وقول المصنف رحمه الله في أداة التعريف إنها اللام وليس الألف واللام ،
هذا يدل على اختياره هذا الرأي ، والميل له وذكر ذلك في مواضع عديدة
نذكر منها هذين الموضعين :

الأول في قوله : وهو في باب الصفة :

(فالإجراء المصروف بلام الجنس مجرى النكرة إذ لا توقيت فيه)

والثاني في باب التفضيل في قوله :

(والتعريف باللام ، أو الإضافة عند مفارقتها)^(٢)

وفي قوله في باب كان وأخواتها :

(وخطئ " ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك إلا مناخة)^(٣)

(والاعتذار يجعله حالا وعلى الخسف خبرا ضعيف لما أن الاستثناء المفعول

قلما يجي في الإثبات ، ويقدر المستثنى منه بعده ، وتقدير التمام في تنفك
أحسن منه) .^(٤)

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٠٥ (ب) من الآية " ١٠ " من سورة المنافقون

(٢) عند مفارقتها ، أي : عند مفارقة الإضافة من . أنظر الأصل صفحة ٢١٠

وجه (أ) ، و صفحة ٢٥٨ وجه (أ) .

(٣) وآخره * على الخسف لم يترسب بها بلدا قفا * أنظر صفحة ٢٢٦ وجه (أ)
من المحمل .

(٤) أي : من هذا الاعتذار .

واختياره الناصب في قوله :

(ومنها^(١) إلا فيمن يجعل النصب لها في الاستثناء والصحيح أنه^(٢) الفعل ، أو لما تضمن معناه) .

واختياره أن لن تفيد التأكيد لا التأييد في قوله :

(ولن معناها نفى المستقبل نحو : " لن أهرج الأرض " وهي أوكد من لا^(٣))

واختياره عدم تقديم منصوب المصدر على مرفوعه في قوله :

(ولا تقديم منصوبة على المرفوع تقديرا نحو : عجبت من ضربيك أو ضربى إياك وهو المختار) .^(٤)

ثالثا : المراجع التي اعتمد عليها تاج الدين الاسفرائيني :-

لم يشر المصنف رحمه الله الى مرجع أخذ منه أو نقل عنه ، ولكن بالرجوع الى الأقوال التي أشار اليها ونص على أصحابها يمكنني أن أحدد أسماء المراجع التي اعتمد عليها المصنف وهي :-

١ - القرآن الكريم .

٢ - كتب الأحاديث .

٣ - كتب القراءات .

٤ - كتاب سيبويه .

(١) أي : من الناصب للاسم انظر ص ٢٣٦ وجه (أ) من الأصل .

(٢) أي : أن الناصب

(٣) انظر ص ٢٣٧ وجه (أ) من الأصل .

(٤) انظر ص ٢٥٣ وجه (أ) من الأصل .

٥ - المقتضب للمبرد .

٦ - كتاب المفصل للزمخشري .

٧ - كتاب الجمل للزجاج .

٨ - إعراب القرآن للأخفش .

والله أعلم .

القسم الثاني وفيه :-

أولا : استشهاده بالقراءات :-

في هذا القسم من المخطوط لم يستشهد تاج الدين الإسفرائيني

بالقراءات إلا في ستة مواضع وهي :-

١ - (وقراءة نحو " قتل أولادهم شركائهم ") ليست بتلك القوية . ،

أى : بجر شركائهم (١) للزوم الفصل بغير الظرف في السعة .

٢ - في قوله : (وقد يترك المضاف إليه على إعرابه إذا كان لفظ

المضاف المحذوف مذكورا سابقا ، مضافا الى شىء آخر كقراءة من

قرأ " والله يريد الآخرة " بجر الآخرة (٢) .

٣ - وفي قوله (ولا يصح العطف على المضمحل المجرور بدون إعادة الجار

وقراءة حمزة " والأرحام " بجر الأرحام (٣) ليست بتلك القوية) .

(١) انظر الأصل ص ٢٠١ وجه (ب) وهى من الآية " ١٣٧ " من سورة

الأنعام قراءة الجر قراءة حمزة . انظر البدور الزاهرة فى القراءة العشرة

ص ١١١ دار الكتاب العربى . بيروت ١٤٠١ هـ .

(٢) انظر الاصل ص ٢٠٢ وجه (أ) وهى من الآية ٦٧ من سورة الأنفال

وهى قراءة ابن جمار البحر المحيط ج ٤ ص ٥١٨ - دار الفكر . بيروت .

(٣) انظر الأصل ص ٢١٧ وجه (ب) وهى من الآية " ١ " من سورة النساء

قراءة الجز قراءة حمزة انظر البدور الزاهرة .

- ٤ - وفى قوله : (ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه ، ولا اعتداد بقراءة من قرأ " وهذا النبى " بالجر. (١) عطفا على ابراهيم ، وأول الآية هى " ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه)
- ٥ - وفى باب الحروف غير العاملة قوله : (وقد يحذف) ، أى التنوين (نحو : " أحد الله الصمد " فيمن قرأ)^(٢) ، أى يحذف التنوين .
- ٦ - وفى قوله : (وجاز حذف نونى التثنية والجمع من غير إضافة كما جاز فى الذى وقراءة من قرأ) لذائقوا العذاب " (٣) بالنصب مما لا مرج عليه .

هذه المواضع التى ذكر فيها القراءات المذكورة وفى كل هذه المواضع لم يخرج القراءات إلا فى موضع واحد هو قوله " وقراءة حمزة " والأرحام " وقد اجتهدت بقدر المستطاع فى تخرج هذه القراءات من ثنايا كتبها .

ثانيا : موقف المصنف بين البصريين والكوفيين :-

لم يتعرض المصنف رحمه الله الى البصريين والكوفيين فى مناقشة صريحة استطيع بها تحديد موقفه بينهم ، بل ذكر فى كل المواضع اسم الكوفيــــــــــــن

-
- (١) انظر الأصل ص ٢١٧ وجه (ب) وهى من الآية "٦٨" من سورة آل عمران انظر تفسير البحر المحيط للفرناطى ص ٤٨٨ .
- (٢) انظر الاصل ص ٢٥٠ وجه (ب) وهى من الآية ١ و ٢ من سورة الأخلاص انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ ط ٢ دار الفكر . بيروت .
- (٣) انظر الاصل ص ٢٥٤ وجه (ب) انظر البحر المحيط للفرناطى ج ٧ ص ٣٥٨ ط ٢ . دار الفكر . بيروت .

حاملًا عليهم أو ناقدًا لهم ، أو مضعفاً لرأيهم ، والمواضع التي تعرض فيها للكوفيين هي :-

- ١ - في قوله : (ولا يؤكد بكل وأجمع إلا ماله أجزاء يصح افتراقها حساً ، أو حكماً مما هو معرفة أو محدود أيضاً عند الكوفيين نحو : رأيت القوم كلهم . . الخ) (١).
- ٢ - وفي قوله : (وتضم) أى : رب (بعد الواو كثيراً والعمل لها دون الواو خلافاً للكوفيين) (٢).
- ٣ - وقوله في إن المكسورة المخففة والتي لم تعمل : (ويلزم المكسورة اللام) في حيزها ، وتدخل الفعل ، (ويلزم في المكسورة أن يكون) ، أى : الفعل الذي دخلت عليه (من أفعال المبتدأ والخبر خلافاً للكوفيين في التعميم) (٣).
- ٤ - وفي قوله (فضها) ، أى : فمن غير العاطلة (حروف العطف ، ومنها حروف النفي غير ما عمل منها في الاسم ، أو الفعل وهى ما لنفى الحال نحو : ما يفعل ، ومازید منطلق في تميم ولنفى الماضى المقرب من الحال نحو : ما فعل ، ولا يتقدمها شئ مما في حيزها ، فلا يقال : طعماك ما أكل زيد خلافاً للكوفيين) (٤).
- ٥ - وفي قوله في الحروف غير العاطلة : (ولا م الابتداء وهى تدخل الاسم والفعل المضارع تشبهاً به ، وجاز : ان زيدا لسوف يفعل خلافاً للكوفيين) (٥).

(١) الأصل ص ٢٥٢ وجه (ب)

(٢) " " ٢٣٣ " (أ)

(٣) " " ٢٤٤ " (أ)

(٤) " " ٢٤٥ " (أ) (٥) الاصل ص ٢٥٠ وجه (أ)

٦ - وقوله في أبيغرمه وأسود : (وأما أنشد الكوفيين من نحو قوله :

إذا الرجال شتوا واشتد أزمهم فأنت أبيضهم سريال طبخ

وقول آخر :

* أبيض من أحن بنى إباح * فمع شدوده محتمل لغير التفضيل (١)

٧ - وقوله في أسماء الأفعال (وحكما في امتناع تقدم معمولها حكم المصدر

خلافا للكوفيين) (٢)

٨ - وفي قوله : (وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجزم وهو ضعيف ويـــــراه

الكوفيون قياسا) (٣)

٩ - وقوله في ارتفاع الفعل المضارع : (وارتفاعه عند أكثر الكوفيين بتعريضة

عن النواصب والجوازم وعند الكسائي بالزيادة في أوله) (٤)

وحمل المتن رحمه الله على الكوفيين واضح ، لأنه لم يذكر اسم البصريين

سراحة ، ويظهر من هذا كله وكأنه يتحدث بأسمهم ، وهذا واضح في قوله :

(وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجزم ، وهو ضعيف ، ويراه الكوفيون قياسا) ،

وكان الأولى به أن يكون محايدا في مثل هذه المواقف ويتحدث باسم البصريين ،

وباسم الكوفيين ، لا أن يتحدث هو باسم البصريين أمام الكوفيين بأجمعهم ،

فهذا تعصب واضح لمذهب البصريين . والله أعلم .

(١) انظر الأصل ص ٢٥٧ وجه (ب)

(٢) " " " " ص ٢٦٠ " "

(٣) " " " " ص ٢٦٢ (أ)

(٤) " " " " ص ٢٦٣ (ب)

ثالثا : مذهب النحوى :-

- مذهب النحوى هو بىسرى ويكفى أنه صرح به فى عدة مواضع منها :
- ١ - فى وقوله : (وكذا إذا قلت : إن تأتى زيدا أضرب بالجزم عند أصحابنا ، والكوفيون أبوا جزم الثانى) . (١)
 - ٢ - وفى قوله : (وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجزم وهو ضعيف ويراها الكوفيون قياسا) . (٢)
 - ٣ - وفى قوله (وأما المقتضى لإعراب الفعل المضارع عندنا ، فهو مشارعته لاسم الفاعل لفظا ، ومعنى ، واستعمالا ٠٠ الخ) (٣) فقله " عندنا " إشارة إلى مذهب البصريين ، وما لمح به متعدد ويكفىنى ما صرح به .

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٤٠ وجه (أ)

(٢) " " " " ٢٦٢ " "

(٣) " " " " ٢٦٨ " "

"بسم الله الرحمن الرحيم"

منهج دراسة . محمد بن مسعود بن محمود السيرافي الثالي

وكتابه شرح اللباب في علم الإعراب

الباب الأول : (عن المؤلف)

ويتكون من فصلين :

الفصل الأول وفيه :

أولا : تعريف بالمؤلف

ثانيا : مولده

ثالثا : نسبه

رابعا : كنيته ولقبه

خامسا : موطنه

الفصل الثاني وفيه :

أولا : ثقافته

ثانيا : أخلاقه

ثالثا : حياته

رابعا : عصره

خامسا : مؤلفاته

سادسا : وفاته

الباب الثانى : (تعريف بـ " شرح اللباب فى علم الإعراب ")

ويتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول عن منهج الكتاب

الفصل الثانى والثالث (السمات البارزة فى الكتاب)

الفصل الثانى وفيه :

أولا : الأسلوب

ثانيا : توضيح بعض الكلمات

ثالثا : شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح

رابعا : الإشارة إلى لغات القبائل الواردة .

الفصل الثالث وفيه قسمان :

القسم الأول وفيه :

أولا : التلميح إلى الآراء والنس على أصحابها .

ثانيا : إختيار الرأى

ثالثا : المراجع التى أشار إليها الشارح أثناء شرحه .

القسم الثانى وفيه :

أولا : استشهاداته بالقراءات .

ثانيا : استشهاداته بالأحاديث النبوية

ثالثا : موقف الشارح من البصريين والكوفيين .

رابعا : شخصية المؤلف (الشارح)

خامسا : مذهبه النحوى

سادسا : نسخ التحقيق

الباب الاول

المؤلف

(مؤلف شرح اللباب في علم الإعراب)

" الفصل الأول "

أولا : تعريف بالمؤلف :-

هو محمد بن مسعود بن محمود السيرافي الفالي ، لم تكن أسرة السيرافي الفالي بتحديد تاريخ ولادته ، بل لم تكن أيضا بتاريخ وفاته ، مما جعل التعرف به أمرا صعبا ، وجعل هذا من الصعب تحديد عصره بداية وانتهاء ، ولهذا أسبابه .

فقد عاش المؤلف عصر التتر والمغول وربما يكون ولد ، ونشأ وسط هؤلاء المجرمين الذين سفكوا دماء المسلمين ، واستباحوا نساءهم وذروا الأطفال والشيوخ ، قتلوا العلماء ، حرقوا المساجد ، أخضعوا التراث الاسلامي والعربي غرقا ، وحرقا ، ومنذ أن فتح المؤلف عينيه وجد كثيرا من التراث العربي قد ضاع ، ووجد كثيرا من العلماء قد هلكوا ، ولكن رغم كل هذا شق طريقه الى دور العلم ، ليكون يوما ما مؤلفا بارعا ، وعالما جليلا ، لم يلتفت قطب الدين السيرافي الى تاريخ ولادته ، بل لم يلتفت الى وضع أسرته ، فقد شغله ما حرق من التراث والذي لوبقى لكان العالم الاسلامي به في طليعة دول العالم ، وفي مقدمة كل هذا ، في سلوكه ، وعقيدته .

وحفاظا على ما تبقى من التراث ، بدأ فى شرح ما هو معقد وصعب ،
وتلخيص ما يحتاج الى تلخيص واختصار لكبر حجمه ، فشرح اللباب فى علم
الإعراب وبين غامضه ، وحل عقده ، وأبان مبهمه .

هذا ما هو محتمل فى هذا الوقت ، وهناك احتمال آخر ، وهو أن أسرة
قطب الدين كانت أسرة متواضعة لم تعرف حاشية الملوك والأمراء ، فعاشت
كما أراد لها الله سبحانه وتعالى ترضى بكفاف العيش ، أى : ما يسد جوعها ،
ويحفظ لها حياتها .

أوربا أخذت قطب الدين السيرافى العزة ، والكبرياء ، فرفض الاحتكاك
بهؤلاء المجرمين السفاكين ، فلذا قال عنهم ابن الأثير فى كتابه الكامل
(فمن الذى يسهل عليه أن يكتب نعى الاسلام والمسلمين)^(١) فما بالك بمن
جاء بعده من العلماء ، فالأجدر بهم أن يعيشوا بعيدا عنهم ، حفاظا
لأنفسهم حتى لا يتأثروا بهم ، أى بسلوكهم الوحش ، ومعاملتهم القاسية ،
وأعمالهم الفاحشة .

توفى قطب الدين رحمه الله ومازال التتار يهيمنون على بلاد فارس بأكملها
وان تقاسموها فيما بينهم بعد وفاة هولاكو حفيد جنكركان .

ثانيا : مولده :

لم تشر كتب التاريخ والتراجم الى تاريخ ولادته .

(١) تاريخ ابن الأثير - الكامل - للتاريخ - ج ١٢ صفحة ٣٦١ .

ثالثا : نسبه :-

اتفقت الأقوال^(١) في نسب شارح اللباب قطب الدين وهو : محمد بن مسعود بن محمود بن أبي الفتح السيرافي القالي (بالفاء) .

رابعا : كنيته ولقبه :-

ليست لديه كنية عرف بها ، أما لقبه فقد لقب بـ " قطب الدين القالي " .^(٢)

خامسا : موطنه :- وهو سيراف

سيراف مدينة شريفة ، طيبة البقعة ، كثيرة البساتين ، والعيون تأتيها من الجبال ، واسعة البقعة والدور ، ينسب إليها أبو الحسن السيرافي شارح كتاب سيويه عشرين مجلدا ، كان فريد عصره .
موقعها : فلان دجلة إذا قاربت البحر تفرقت فرقتين عند قرية تسمى المحرزي ، فرقة تذهب الى ناحية البحرين وهي اليمنى ، واليسرى تذهب الى عبادان ، وسيراف ، والجنابة .^(٣)

-
- (١) أنظر هدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي ج ٢ صفحة ١٤٢ ط ٣
س ط ١١٥٥ مكتبة الاسلاميه بطهران .
وكشف الظنون ج ٢ صفحة ١٥٤٤ س ط ١٣٦٢ هـ .
وتاريخ الأدب العربي - بروكلمان ج ٥ صفحة ٢٦٩ .
(٢) أنظر نفس المراجع السابقة .
(٣) أنظر آثار البلاد وأخبار العباد للقرظيني صفحة ٤١٨ دار صادر ، بيروت .

وفي معجم البلدان :

وهي مدينة جليلة على ساحل بحر فارس ٠٠٠ وبين سيراف والبصرة
إذا طاب الهواء سبعة أيام ٠ ومن سيراف هذه أبو سعيد الحسن بن
عبد الله السيرافي النحوي ٠٠٠ ومن سيراف إلى شيراز ستون فرسخا (١)

(١) أنظر معجم البلدان للحموي ج ٣ صفحة ٢١٤ ٠ دار صادر ٠ بيروت ٠

"الفصل الثاني"

أولا : ثقافته :-

تطلب الدين العالي رجل ذو ثقافة عالية ، فهو نحوي مقتدر ، ولغوي بارع ، كما له إلمام بعلم شتى ، وتتبع كتابه النحوي يشرح اللباب في علم الإعراب دلى على معرفة ثقافته ، وهي واضحة من خلال استشاداته ، فقد استشهد بمختلف العلوم ، من آيات قرآنية ، وأحاديث نبوية ، وبعد ذلك من كتب اللغة المختلفة في علوم العربية .

فاستشهاده بالآيات القرآنية يدل على ثقافته وإلمامه بكتاب الله سبحانه وتعالى ، فهو الكتاب الذي أنزل بلسان عربي مبين ، تشريفا لها ، وتقوية لمعانيها .

واستشهاده بأحاديث النبي الأمين صلى الله عليه وسلم خير دليل على اهتمامه بالأحاديث النبوية وهي القائمة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم (خاطبوا الناس على قدر عقولهم) ، فيها هو ذا السيراني العالي يشرح كتابا في اللغة العربية به يحفظ كتاب الله وييمان وذلك بحفظ الألسن من اللحن والخطأ .

كما له معرفة بعلم القراءات فقد استشهد بها في عدة مواضع في كتابه . ولم يكتف بهذه العلوم فهو ذو ثقافة عالية بعلم التفسير ، فقد صنف كتابا في علم التفسير ، وهم متعمد التفسير : انظر الحنفية (١)

(١) أنظر هدية العارفين للبغدادى ج ٢ صفحة ١٤٢ .

وهو رجل ذو اطلاع ففى كتب الأدب وهذا واضح من خلال
استشهاده بالشعر العربى مع دعم قواعده ، وأحكامه النحوية ، واللغوية .
ولم يقف عند الشعر العربى فقط ، فساق أدلته أيها من الأمثال العربية
الرصينة ولم يكتف بذكر المثل فقط فقد يسوغ قسمته وسببه .

فالسيرافى القالى عالم ذو ثقافة عالية ومتنوعة رحمه الله رحمة واسعة
وجزاه الله خيرا فيما قدمه من علم خدمة للاسلام والمسلمين .

ثانيا : أخلاقه :-

علمه يدل على أخلاقه ، فهو ذو أخلاق حميدة ، وصفات جلييلة ، لم يسر
الى أحد ، فلماذا نقد رأيا لم يجرح صاحبه ، وإذا أخذ مسألة نص على صاحبها
وكان أمينا فى نقله ، جميلا فى أسلوبه ، عادلا فى مناقشته وتناوله لمختلف
الآراء .

ويكفينى فى كل هذا ، أنه شغل وقته بما ينفع الاسلام والمسلمين .

ثالثا : حياته :-

لم أعرف أيضا عن حياة السيرافى القالى فكل الكتب التى أشارت إليه
لم تذكر عن حياته شيئا . (١)

(١) أنظر كشف الظنون ج ٢ صفحة ١٥٤٤ ، تاريخ الأدب العربى كـ
بيوكلمان ج ٥ صفحة ٢٦٦ ، هدية العارفين للبغدادى ج ٢ صفحة ١٠٠ ،
معجم المؤلفين عمر رضا كحالة ج ١٢ صفحة ٢٠ .

رابعاً : عصره :-

لم أجد للسيرة فى القالى تاريخا محددا لمولده ، ولا تاريخا مكتوبا يحدد وقت وفاته ، إنما التاريخ الذى وجد هو تاريخ انتهاء لشرح اللباب فى علم الإعراب لتاج الدين الاسفرائينى ، وقد فرغ منه فى عام اثنى عشر وسبعمائة ولا بد أنه كان فى تمام عقله وإدراكه ، ولا بد من أن يكون قد ولد بعد منتصف القرن السابع الهجرى ، وربما يكون عاصر آخر عصر المصنف رحمه الله ، ولكنه مازال طفلا لم يدرك الأمور بعد ، وإذا جعل تاريخ انتهاء لشرح اللباب مرحلة وسطا لعمره ، وهو أمر محتمل ، وربما يكون أدرك الموت فى عام اثنتين وأربعين وسبعمائة ، هذا إذا وضعنا احتمال أن يكون تاريخ ولادته هو عام سبعين وستائة . والله أعلم .

والأمر الذى جعلنى أضع هذه الاحتمالات ، هو السعى وراء تحديد العصر الذى عاش فيه الشارح ، وبالتالي يكون عاش فترة من عمره فى أواخر القرن السابع الهجرى والفترة الأخرى تعادل تقريبا ما يقارب منتصف القرن الثامن الهجرى .

لم ينبج شارح اللباب قطب الدين من هذا العصر المملؤ بالحقد والفتن ، من عصر الاضطراب والحروب عصر التقتيل ، والتخريب ، ألا وهو عصر التتر والمغول ، وفى هذا الوقت نفسه كانت دولة المماليك تحكم مصر ، أما أرض الشام فهى مازالت فى قبضة التتر ، وقد كان حاكم دولة المماليك آنذاك السلطان بيبرس الذى لاحق المغول وأوقع بهم هزيمة فى قيسارية (قيصرية) بآسيا الصغرى وأصبحت سوريا بذلك تابعة لدولة المماليك فى مصر ،

ولكن دولة التتروالمغول كانت واسعة الأرجاء ، فلم يبقوا عند حدودهم بعد هزيمتهم هذه ، فكانوا يلاحقون المماليك فترة بعد فترة وبعد أن يستعيدوا قوتهم بعد ضعف ، وفى عهد السلطان قلاوون هاجم المغول (حمص) ، فتحرك قلاوون نحوهم وألحق بهم هزيمة كبيرة مدتهم عن الزحف مرة ثانية ولعدة سنوات .

وفى عهد الناصر . احتل المغول دمشق ، فأعد لهم الناصرجيشا جرارا عظيما هزمهم به هزيمة نكراء ، وأسر منهم عددا كبيرا وصل تعدادهم الى عشرة آلاف جندى ، ورجعت بذلك دمشق الى قبضة دولة المماليك ، وبذلك أدرك المغول بأنه ليس لديهم قوة ولا حيلة تجاه دولة المماليك ، فعقدوا معهم صلحا سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة هجرية ، وعاشت بذلك مصر حتى نهاية هذا القرن فى مأمن من غارات المغول . (١)

فهذا هو العصر الذى عاش فيه قطب الدين السيرافى الفالى ، عصر كله حروب ، وفتن ، عاش والمغول يحكمون بلاده ، وتوفى وهم يسيطون نفوذهم على أرض فارس كلها ، فلم ينعم بحياة هادئة يدب فيها الأمان والسلام ، ورغم كل ذلك أدى رسالته فى العلم ، وأخرج للعالم الاسلامى نبراس العلم والمعرفة فى كتابيه ، شرح الباب فى علم الاعراب للاسفرائينى ، وتقريب التفسير فى تلخيص الكشاف ، وربما تكون له كتب أخرى طمستها أيدي الغدر

(١) أنظر موسوعة التاريخ الاسلامى أحمد شلبى ج ٥ صفحة ٢٠١ و ٢١٦ مكتبة النهضة المصرية ط ٣ س ط ١٦٦٢ م ، انظر تاريخ الشعوب الاسلامية بروكلمان صفحة ٣٦٧ . دار العلم للملايين . بيروت .

والخيانة ، أيدى المغول إما حرقاً أو غرقاً ، فهذا ما عرف له من مؤلفات
جزاه الله خيراً عن الاسلام والمسلمين .

خامساً : مؤلفاته :-

ولقطب الدين السيرافى مؤلفان :-

الأول : شرح اللباب فى علم الإعراب للإسفرائينى ، وفرغ منه فى سنة اثنتى عشرة
وسبعمائة .

ولهذا الكتاب قيمة علمية كبيرة^(١) دعت السيرافى القالى إلى الإقدام على
شرحه ، حيث قال (ومنذ زمان كنت أملئ على الطلبة فوائدها ٠٠٠٠ فالتمسوا
كتابه شرح على وفق ترتيبه ، وإن بينا وحل تركيبه ، وكنت أرغب عنه نظراً إلى
بضاعتى المزجاة ، وكانوا يرفعون منه بأنه ممشى للمفارة والنجاة ، فسرعت فيه
بعد الاستخارة راجياً من الله الكريم الغفران أملاً من فيه إصلاح مواقع السهو
والنسيان والامداد بدعاء ينفع يوم عن الاھمال على الرحمن والله سبحانه وتعالى
هو المحقق للرافعين باحسان خواتيم الأعمال . .^(٢)
والثانى : تقريب التفسير فى تلخيص الكشاف^(٣) ولم تشر الكتب الى تاريخ
بدايته أو نهايته .

سادساً : وفاته - لم تشر كتب التراجم والتاريخ الى تاريخ وفاته .^(٤)

(١) انظر صفحة ١١ من دراسة المصنف (تاج الدين الاسفرائينى .

(٢) أنظر هدية العارفين ج ٢ صفحة ١٤٢ ، ومعجم المؤلفين ج ١٢ صفحة ٢٠

(٣) نفس المرجعين السابقين .

(٤) انظر نفس المراجعين السابقين .

الباب الثانى

تعريف بـ " شرح اللباب فى علم الأعراب "

" الفصل الأول "

منهج الكتاب

لم يغير الشارح منهج المؤلف ، أى : المنهج العام ، وقد أشار الى هذا فى قوله : " ومنذ زمان كنت أملئ على الطلبة فوائد عدوها معتبرة صحيحة دالة على امحاض حق النصيحة فالتمسوا له شرحا على وفق ترتيبه وافيا ببيان وحل تركيبه . . الخ " (١) .

وتاج الدين الاسفرائينى فى منهجه قسم الكتاب الى أربعة أقسام قبلها مقدمة : (٢)

القسم الأول : فى الاعراب

القسم الثانى : فى المعرب

القسم الثالث : فى العوامل

القسم الرابع : فى المقتضى للاعراب .

فسار الشارح (السيرافى الفالى) فى شرحه لهذا الكتاب على وفق منهج المؤلف وترتيبه ، ولكن بوب له أثناء شرحه حتى يسهل على طالب العلم تناول الكتاب فى سهولة ويسر .

(١) أنظر الصفحة الأولى من الأصل ، ول ، وه .

(٢) أنظر كشف الظنون ج ٢ صفحة ١٥٤٤ .

فالقسم الأول تحدث فيه عن الإعراب عن أنواعه ووجوهه .
والقسم الثاني تحدث فيه متناولا المرفوعات ثم المنصوبات وأخيرا المجرورات .
أما القسم الثالث فقد تحدث فيه متناولا العوامل بأنواعها المختلفة .
أما القسم الرابع فقد تحدث فيه عن المقتضى للإعراب .

فتناول كل هذه الأقسام بمحتوياتها في شرح واف ، فكان في بعض
الفاظ كتاب اللباب انعقاد^(٣) يحتاج إلى تحليل ، وإطلاق يفتقر إلى تعليل
فبين الشارح وحل تركيبه ، مزيلا بذلك ما كان مبهما وغامضا .

(١) كان الأولى أن يقول (تعقيد يحتاج إلى تحليل ، وإطلاق يفتقر
إلى تقييد .

" الفصل الثانى والثالث "

" السمات البارزة فى الكتاب "

الفصل الثانى :

أولا : الأسلوب :-

أقبل قذاب الدين السيرافى القالى على كتاب اللباب فى علم الإعراب شارحا له فى أسلوب سهل ميسر ، فقد كان فى بعض ألفاظ الكتاب انعقاد يحتاج الى تحليل ، وإطلاق يفتقر الى تحليل ، وقال جمال الدين شارح هذا الكتاب أيضا - بأنه من أصعب الكتب المؤلفة فى هذا الفن ، وأوعرها . وهذا هو الأمر الذى دفع قطب الدين السيرافى القالى الى الاقدام على شرح هذا الكتاب ، فشرحه فى أسلوب واضح ، ميسر ، لا يشوبه غموض ، فذلل بذلك عقباته ، وأوضح مبهمه ، ولكى نتبين سهولة هذا الشرح ووضوحه نأخذ بعض الأمثلة .

من هذه الأمثلة قوله : (ويتصل بهذه الأفعال)^(١) ، أى بالأفعال الناقصة (أفعال المقاربة وهى : عسى ، وكاد وكرب ، وأوشك ، وجعل ، وأخذ ، طفق ، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما)^(٢) هذا علة كونها متصلة ، ومشابهة للأفعال الناقصة ، أى : كما أنها لا تتم بالمرفوع ، بل تتوقف على الجزء الآخر ، وهو المنصوب ، فكذا هذه الأفعال وإنما لم يقل لا شراكهما فى الدخول على المبتدأ والخبر ، لأن عسى فى أحداستعماليه غير داخل على المبتدأ والخبر ، لأنه يقال : عسى أن يخرج زيد ،

(١) ، (٢) من كلام المصنف رحمه الله انظر ص ٢٢٧ وجه (ب) .

أى : قرب خروجه ، وكذلك عسى زيد أن يخرج ، فليس داخلا على المبتدأ والخبر ، وكذا ما يستعمل من البواقي استعمال عسى ، فلو علله بذلك لم يطرد فى الجميع ، بل المشترك بين الجميع ما ذكره ، وهو أنه لا يتم بالمرفوع كلام ، وفيه نظر ، لأن عسى فى أحد استعماليه يتم بالمرفوع نحو : عسى أن يخرج زيد^(١)

وقوله فى أى فى باب الأسماء الكاملة (ومن نحو : من يغز يغنم وأى كمن)^(٢) فإنه اسم مبهم يتعين بالضاف إليه فقد يضاف الى الأشخاص نحو : أى رجل يأتينى أكرمه ، وإلى المكان نحو : أى مكان تجلس فيه أجلس فيه ، وإلى الزمان نحو : أى حين تقدم فيه أكرمك .

فلو ترك طالب العلم هو القاعدة ربما لا يفهم منها شيئا ، أى : ماذا يعنى بقول المصنف : وأى كمن ، فالشارح ورح له المراد من ذلك وبذلك يكون قد أزال لبهامه فى فهم القاعدة .

ومن ذلك قوله فى كيف فى باب الشرط والجزاء (وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجنم وهو ضعيف ويراها الكوفيون قياسا)^(٣) كيف عند البصريين لا يجازى بها ، لأنه لم يثبت سماعها فى كلام الفصحاء ، وأجازها الكوفيون بها لما ورد من قولهم : كيف تصنع أصنع بالجنم ، واستضعفه سيويه والخليل .

(١) و (٢) و (٣) من كلام المصنف .

فى (٢) أنظر صفحة ٢٦١ وجه (ب)

(٣) " " " ٢٦٢ " (أ)

فنجده في أسلوب الشارح السهولة ، والعذوبة والدقة . وهو هكذا
في كل موضوع تناوله حتى أكمل شرح الكتاب فصار كتابا سهلا ، ميسرا ،
مفهوما خاليا من التعقيد ، والغموض .

(الجانب التعليلي في أسلوب الشارح)

جنح الشارح في أسلوبه الى تعليل القاعدة أى : ذكر العلة التى
وضعت على أساسها القاعدة . وجانب التعليل مهم ، وخاصة بالنسبة للقاعدة
وأكثر الكتب النحوية وخاصة المعاصرة ، تركت التعليل جانبا هذا وأصبحت
تعطى طالب العلم القاعدة جاهزة سائغة دون معرفة أسباب وضعها .
وقد أدى هذا الى خلق ضعف في مستوى فهم القاعدة ، فصار الطالب
يحفظ القاعدة حفظا ولولم يفهمها جيدا ، والقاعدة النحوية أحيانا لا تفهم
بدون تعليلها . فوجود القاعدة مع التعليل يؤدي الى فهم شامل للقاعدة
، وبالتالي تكون رؤية الطالب واضحة للنسب النحوى الذى أمامه ، وهذا بالطبع
يساعده على فهم الأمثلة والتمارين التطبيقية للقاعدة .

ومن ذلك قوله في الحروف :-

(الأول الجارة) ^(١) وإنما قدم هذا ^(٢) ، لأن الأصل أن يكون الحرف عاملا
عملا واحدا ، وأن يكون المعمول أسما . (وقد وضعت) ، أى الجارة
(على أن تفضى بمعانى الأفعال الى الأسماء) ، أى على أن توصل معانى

(١) ما بين القوسين من كلام المصنف . أنظر الأصل مرفحة ٢٢١ وجه (أ) .

(٢) أى حروف الجر .

الأفعال إلى الأسماء ، فإنك إذا قلت : مررت بزيد ، لا يصل معنى المرور إلى زيد إلا بواسطة الباء ، التى هى للتعدية .

ومن ذلك أيضا قوله فى العوامل الناصبة للفعل المضارع : —
ولما عملت النصب لمشابهتها أن المفتوحة المشددة لفظا ، ولأن الجملة يقع بعدها مفرد كقولك : عجبت من أن ضرب زيد أى : عجبت من ضرب زيد ، كما أن ما بعد المشددة ، أى الجملة فى تأويل المفرد ، وأما أخواتها فقد حملت عليها فى العمل لأنها للاستقبال . (١)

ومنه قوله فى ما ولا المشبهتين بليس : —
ووجه الشبه اشتراكهما فى النفى ، وفى الدخول على المبتدأ والخبر ، وفى زيادة الباء فى خبرها كما فى ليس . (٢)

ومنه أيضا قوله فى المقتضى للاعراب : —
(وبهذا) أى : وبما ذكرنا من أن الفاعلية هى المقتضية للرفع ، والمفعولية هى المقتضية للنصب ، والاضافة هى المقتضية للجبر (تبين أن الأصل فى المرفوع هو الفاعل) لتحقيق المقتضى بالحقيقة فيه وهو الفاعلية (وما سواه) أى : ما سوى الفاعل من المرفوعات (ملحق به) أى : بالفاعل إلحاقه الفروع بالأصول (والأصل فى المنصوب) أى : وتبين أن الأصل فى المنصوب (المفعول) لتحقيق المقتضى وهو المفعولية فيه (وما عداها) من المنصوبات (متفرع عليه) أى : على المفعول (وفى المجرور) أى : وأن الأصل فى المجرور (المضاف إليه الخ) . (٣)

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٣٦ وجه (ب)

(٢) " " " ٢٤٥ " (أ)

(٣) " " " ٢٦٥ " "

عبارات انفرد بها الشارح في أسلوبه

هنالك عبارات تميز بها أسلوب الشارح واتخذها الشارح تعبيراً في أسلوبه،
ليقرب بها فهم النصوص إلى الأذهان ، بالذات النصوص ، والقواعد التي
يدور حولها غموض ، وتساؤلات .

من هذه العبارات :

عبارته (فلن قلت) (قلت) وهذه العبارة في النسخة الأصل لشرح اللباب
في علم الإعراب من كلام المصنف ، أي : من المتن وليست من الشرح ، وبالرجوع
إلى كتاب اللباب في علم الإعراب^(١) وبالذات إلى المواضع التي ذكرت فيها
هذه العبارة اتضح أنها من كلام الشارح ، وليست من كلام المصنف وقد يكون
سهو التلميذ والذي كان يكتب أثناء تلمية شيخه فكتب هذه العبارة باللون
الأحمر ، لأن في الأصل^(٢) يكتب المتن باللون الأحمر ، والشرح باللون
الأسود .

ومن الأمثلة التي وردت فيها هذه العبارة قوله في باب العطف :
ولنذكر قبلها كلام المصنف حتى يتضح الأمر : قال المصنف (فلا يجوز سيتحدث
زيد وضاحك) قال الشارح (فلن قلت) جاز أن يقال ضاحك زيد بأن يكون
زيد مبتدأ وضاحك خبراً مقدماً (قلت)^(٣) لا يرجح ذاك ، لأن المفسرون

(١) تحقيق الطالب بهاء الدين عبد الوهاب - جامعة الامام محمد بن سعود
الاسلامية لنيل درجة الماجستير .

(٢) أنظر النسخة الأصل المحمودية تحت رقم ٢٢٧٣ ، وفي نسخة جمال الدين
الحسيني رمز للمتن ب (م) والشرح (ش) - مكتبة الملك عبد العزيز تحت
رقم ٢١٢٨ المحمودية .

(٣) أنظر الأصل صفحة ٢١٨ وجه (أ) .

أنه يقع موقع سيتحدث وسيتحدث ليس خبرا مقدما ، فلا يكون هو أيضا خبرا مقدما ، بل يكون عاملا فيها بعده كما يعمل سيتحدث ، وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل .

ومنها أيضا في قوله في حتى :
(فلن قلت) ^(١) حتى التي يبتدأ بعد الكلام عاطفة أيضا والعاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا ، وقد تعطف جملة على جملة كما في البيت ، فليست قسمة للعاطفة ، بل قسما منها (قلت) ليست عاطفة ، إذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها واو العطف في البيت .
والبيت هو :

سريت بهم حتى تكل مطيهم . . . وحتى البياض ما يغدن بأرسان

ومنها قوله في حروف التصديق :
(فلن قلت) ^(٢) لو قال أليس لي عليك ألف ، يقال : نعم مقتضى ذلك أن يكون معناه ليس لك على ألف مع أن بعض الفقهاء قالوا هو إقرار يلزم الألف .
(قلت) لا شك أن مقتضى اللغة ألا يلزم ، ولكن الفقهاء أجروا على العرف ، فإنه في العرف يفهم منه معنى بلى ، وهو الإيجاب بعد النفي ، وقياس اللغة ألا يلزم شيء .

وهناك احتمال وهو أن يكون الشارح قد تأثر بعبارته ابن يعيش وهو سابق له في القرن السابع الهجري وعبارته هي (فلن قيل) (قيل) والله أعلم .

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٣٠ وجه (ب)

(٢) " " " ٢٤٦ " (أ)

من هذه العبارات أيضا عبارته :

هذا جواب عن سؤال مقدر • وأشتق منها عبارات أخرى هي :

١ - هذا كأنه سؤال •

٢ - هذا سؤال وجواب •

٣ - هذا إشارة إلى سؤال وجواب •

٤ - هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر •

وهذا نوع من الأساليب البلاغية حتى لا يمل التلميذ من إملأ شيخه له ، فيستمر

في الكتابة دون تعب ومشقة •

وهذه العبارة ناتجة من تصور الشارح لأسلوب المنصف في بعض المواضع ،

وذلك بأن يكون أحد تلاميذ المنصف قد سأله سؤالاً ، فأجابه المنصف • فيضع

الشارح السؤال ثم يأتي بإجابة المنصف مفصلاً فيها • وبذا يتسنى للطالب فهم

النس ، أو القاعدة بكل سهولة ويسر •

ومن المواضع التي وردت فيها هذه العبارة قال المنصف :

(والجزم في قوله تعالى " فأصدق وأكن " ، لأن الأول قد يكون مجزوماً ولا فاء فيه)

قال الشارح فكانه مجزوم • هذا سؤال وجواب ^(١) فالسؤال : أن قوله (وأكن)

مجزوم ، والمعطوف عليه وهو (أصدق) منصوب بإضمار أن ، ولا يصح عطف

المجزوم على المنصوب • فأجاب : بأن الأول محله الجزم على تقدير عدم الفاء ،

إذ لو قال رب لولا أخرتني إلى أجل قريب أصدق بالجزم ، وأكن كان مستقيماً ،

(١) أنظر الأسفل صفحة ٢٠٥ وحمل على الآية التي تحدث عنها هي من الآية

١ من سورة المنافقون •

لأن الفعل ينجزم في جواب التحضيض لتضمنه معنى الطلب كالأشياء الخمسة .

ومنها أيضا في قوله في باب أفعل التفضيل . قال المصنف (ونحو :
* ولست بالأكثر منهم حصي *
ليست من فيه التي نحن بصدد) قال الشارح : هذا جواب عن سؤال
مقدر^(١) : وهو أنه لو كان أفعل الميزون بمن نكره لما جامعته اللام ، وقد
اجتمعتا في البيت فأجاب بأن من فيه ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه اللام ،
لأن التقدير : لست منهم ، أي : من بينهم بالأكثر حصي ، وليست دالة
على التفضيل ، ومعنى بالأكثر منهم حصي أي : عددا ، وآخره * وإنما
العزة للكثير * وهذه العبارة من أكثر العبارات دورانا في أسلوبه .

ومن عباراته أيضا قوله (هذا إيراد) وكأنه يعترض مع المصنف على بعض

الأمر .

ومن أمثلة هذه العبارة قوله في باب لا تنفي الجنس :

قال المصنف (ومثل لا هيثم الليلة للمطى متأول)

قال الشارح : هذا إيراد^(٢) ، لأن هيثم علم ، فكان ينبغي أن لا يدخل

عليه لا " وجوابه أنه متأول والتقدير لا مثل هيثم (والمثل نكرة) وآخره :

* ولا فتى إلا ابن خيبري *

ومنها أيضا في نفس الباب :

قال المصنف (وقولهم لا نولك محمول على لا ينبغي)

(١) أنظر الأسفل صفحة ٢٥٨ وجه (أ)

(٢) " " " " ١٨٥ " " "

قال الشارح : هذا أيضا إيراد^(١) ، إذ يقال : لا نولك أن تفعل كذا ،
واسم لا معرفة ، ولا تكرير فيه فأجاب أنه بمعنى فعل ، والنفي إذا دخل
على الفعل لا يجب فيه التكرير ، وإنما كان بمعنى الفعل ، لأن النول هو
العطاء فمعنى نولك أن تفعل كذا ، ما أعطيت هذا الفعل وإذا لم يعط الفعل
فلا ينبغي له ذلك .

ثانيا : توضيح بعض الكلمات :-

عند الشارح الى توضيح وشرح معاني الكلمات التي تركها المصنف
دون أن يلتفت الى بيان معانيها رغم ما فيها من صعوبة ، وإبهام .
ومن هذه الكلمات :-

كلمة (المكسوة)^(٢) . قال المصنف رحمه الله (ولا المكسوة بالتاء) قال
الشارح مبينا معنى هذا ، أى : الملحوق بآخرها تاء من كسعت فلاننا :
إذا ضربت دبره بيدك ، أو بصدر قدمك ، ومن كسعت الناقة بقبرها ،
أى : ضربت خلفها بالماء البارد ليتراذ اللبن في ظهرها .
وكلمة (الهلباجة) قال المصنف (وفعل بمعنى مفعول) كرجل جريح ،
وأمرأة جريح (أو مؤنثة تجرى على الذكر لكون) التاء للمبالغة (كعلامه ،
وهلباجة)^(٣) .

قال الشارح مبينا معنى هلباجة : والهلباجة الذى جمع كل شيء^(٤) .

(١) أنظر الأصل من ١٨٥ وجه (أ) (٢) أنظر الأصل من ١٨٧ وجه (ب)

(٣) أنظر الأصل من ٢١٠ وجه (ب)

(٤) وفي القاموس : الهلباجة بالكسر الأحق الضخم الندم الأكل الجامع
كل شيء وكان ~~مستعار~~ اقتصر على الأخير من العبارة ووقع فيه تحريف
شيء بشئ .

وكلمة (قعقعة) قال المصنف (وتوله : كأنك من جمال بنى أقيش
 يقعقع خلف رجله بشن)
 ولم يبين معنى يقعقع والشن ، قال الشارح : القعقعة ^(١) ؛ تحريك الشن
 اليابس الصلب مع الصوت ، والشن القرية البالية .
 وكلمة (الأورق والأطلس) ^(٢) قال المصنف في باب الصفة في حذف الموصوف
 وجوبا قال (كالفارس والمصاحب والأورق والأطلس) ولم يبين معنى كلمتي
 الاورق والأطلس فقال الشارح مبينا معناهما : الأورق : البعير لونه لسون
 الرماد . والأطلس : الذئب الأغبر .

ثالثا : شرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح : —

اهتم الشارح بشرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح ، وإزالة
 الإبهام والغموض ، وبلغ اهتمامه بهذا الأمر مبلغا كبيرا مما جعل الكتاب
 أكثر سهولة ويسرا ، وفعلا يكون كما قال قطب الدين السيرافي القائل في
 مقدمة هذا الكتاب " قد بينا وحل تركيبه " فقد بين وأوضح ما يحتاج الى
 ذلك ليفهم الكتاب ، وليسهل تناوله بين أيدي طلاب العلم .

ومن هذا يوجد في قوله في باب أفعل التفضيل :
 قال المصنف (وإذا أضيف إلى النكرة فحكم المضاف إليه حكم موصوفه في الافراد ،
 والتثنية ، والجمع نحو : هو أفضل رجل وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال
 إذا فضلوا رجلا رجلا ، واثنين اثنين ، وجماعة جماعة) ^(٣)

(١) أنظر الأصل ص ٢١١ وجه (أ)

(٢) " " " "

(٣) " " " "

قال الشارح مبينا معنى هذا : (يعنى إذا قلت هو أفضل رجل ، فالأفضل هو الرجل فى المعنى ، أى : إذا فضل الرجال رجلا رجلا فهذا الواحد أفضل من أولئك المفضلين ، وكذا إذا قلت هما أفضل رجلين ، فالأفضل فى المعنى هما الرجلان إذا فضل الرجال رجلين رجلين ، فهذان أفضل من أولئك المفضلين ، وكذا إذا قلت : هم أفضل رجال ، فالأفضل هم الرجال فى المعنى ، أى : إذا فضل الرجال جماعة جماعة فهو هؤلاء أفضل من أولئك المفضلين ، فالحاصل أن المضاف إليه هو المفضل فى المعنى ، والمفضل عليه غير مذكور . (١)

• وذكرها يؤدي الى فهم معنى البيت .

قال الشارح موضحا المعنى :

التمنية اسم امرأة مدنية عشقت فتى من بنى سليم يقال له : نصر بن حجاج ، وكان أحسن أهل زمانه صورة فضنيت من حبه ، ومار ذكره هجيراها ، فمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذات ليلة بباب دارها ، فسمعها تقول : رافعة صوتها ألا سبيل البيت ، فقال عمر رضى الله عنه من هذه التمنية ، فعرف خبرها ، فدعاه عمر رضى الله عنه وأمر به فخلق جمته ، ثم تأمله فقال : أنت مخلوقا أملح^(١) فقال : وأى ذنب لى فى ذلك ، فقال : صدقت الذنب لى إن تركتك فى دار الهجرة ، ثم أركبه جملا ، وسيره الى البصرة ٠٠ الخ .

فهذه المناسبة أوضحت معنى البيت وأدت الى فهمه الفهم الصحيح

• مما يؤدي الى ترسيخ المطلوب من ذكر هذا البيت .

ومن ذلك أيضا (فى باب الصفة) :

قال تاج الدين الاسفرائينى فى حذف الموصوف (فيحذف إما جوازا كقوله ٠٠٠

وقوله : كأنك من جمال بنى أقيش

يقعق خلف رجله يشن)^(٢)

قال الشارح موضحا المعنى أى : كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف

الموصوف ، ولو ذكر لجاز .

(١) وفى مجمع الأمثال (أحسن) بدل (أملح) .

(٢) أنظر الأصل صفحة ٢١١ وجه (أ)

القعقة : تحريك الشئ اليابس الصلب مع صوت
والشن : القرية البالية ، وهم يحركونها إذا أرادوا حث الإبل على السير
لتفزع فتسرع ، وجمال بنى أقيش وحثية لا يكاد ينتفع بها ، لشدة نفاها . (١)

كما نجد أن الشارح لم يترك الأمثال التي ذكرها المصنف خلال نصوصه
دون شرح أو ذكر مناسبة لها .
ومن ذلك في باب الصفة :

قال المصنف (وبش مقام الشيخ أمرس) (٢) ذكر هذا المثل دون توضيح معناه ،
وقال الشارح مبينا المعنى : أى : بش مقام الشيخ ، المقام الذى يقال
فيه أمرس وهو أن يعجز عن الاستقاء لضعفه ، يقال : مرس الحبل إذا وقع
في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته الى مجراه قلت أمرسته ، والهمزة للسلب ،
يضرب لمن يحوجه الأمر الى مالا طاقة له به .

ومن ذلك قول المصنف في أفعل التفضيل :
(أفعل من ذات النحيين) (٣) الخ) أما الأول فأصله أن امرأة شغلها
خوان بن جبير الأنصاري بنحيتها من السن ، وقص منها الوطر ، والقصة
مشهورة . (٤)

ومن ذلك أيضا قول المصنف في نفس الباب :

-
- (١) وفي القاموس : وجمال بنى أقيش غير عتاق تنفر من كل شئ .
(٢) أنظر الأسفل صفحة ٢١٠ وجه (أ)
(٣) " " " " ٢٥٧ " (ب)
(٤) راجع مجمع الأمثال ج ١ - صفحة ٣٧٦ المثل رقم ٢٠٢١ .

(وقد جاء^(١) ولا فعل له نحو : أحكك الشاتين)^(٢) قال الشارح مبينا معنى هذا ، أى : أشدهما أكلا ، قالوا إنه مشتق من الحنك ، قال الجوهري هو شان ، لأن الخلقة لا يقال فيها ما أفعله قال المصنف أيضا (وأبل من حنيف الحناتم)^(٣) قال الشارح موضحا ذلك : (أى أشدهم تأنقا فى رعية الأبل ، وأعلمهم بها ، وقد عددهما مما لا فعل له ، وفى الصحاح أنه يقال : أبل ، يأبل ، أبالة ، كما يقال : شكس ، يشكس ، شكاسة فهو أبل وآبل ، أى : على فاعل ، وفعل وهو الحاذق بمصلحة الإبل ، فعلى هذا لا يكون من هذا الباب وحنيف الحناتم : رجل من بنى تميم اللات ، كان له حذق فى رعية الإبل .

رابعاً : الإشارة إلى لغات القبائل الواردة : -

وكان الشارح يشير الى لغات القبائل التى وردت خلال نصوص المصنف ، ولم يكتف بالاشارة فقط ، فكان يورد الحجج والأدلة التى ترجح أو تقوى هذه الأدلة : ومن ذلك .

قال المصنف فى ما ولا فى الحديث عن خبرهما (وهى اللغة الحجازية ، والتميمية رفعهما بالابتداء)^(٤)

(١) أى : أفعل التفصيل

(٢) انظر الاصل صفحة ٢٥٨ وجه (أ)

(٣) “ “ “ “ “

(٤) “ “ “ “ “ ٦٨٣

قال الشارح ، أى : إعمال ما هذه هى اللغة الحجازية باعتبار
الخبر وهى اللغة ، واللغة التميمية رفع الجزئين ، وحجتهم^(١) أن ما
ولا غير مختص بالاسم^(٢) ، أو بالفعل فلم يعمل قياسا على حروف العطف
والاستفهام ، وأجيب بأن الداخل على الاسم غير الداخل على الفعل ،
والإشتراك فى اللفظ لا يوجب الإشتراك فى الحكم ، كما أن ما الاسمية
مشتركة بين معان ولا يعمل إلا فى الشرط دون غيره . وحجة أهل الحجاز
القياس على ليس ، والجامع بينهما أمورا أحدها : اشتراكهما فى نفى
الحال ، والثانى : اشتراكهما فى الدخول على المبتدأ والخبر
والثالث : اشتراكهما فى دخول الباء فى خبرهما لتأكيد النفي نحو :
مازيد بقائم .

ومن ذلك ما جاء فى باب الاضافة :

قال المصنف (وإن كان الآخر ألفا ثبت ، إلا فى لغة هذيل فتقلب
لغير التثنية ياء وتدغم)^(٣) .

قال الشارح مبينا ذلك : ، أى : إن كان آخره ألفا فهذيل تقلب الألف
ياء ، إن لم يكن ألف التثنية ، فنقول عصى ، ورحى ، وفلامى ، وإنما
لم يقلب ألف التثنية لثلا يقع بالقلب ليس بخلاف عصاى ، ورحاى ، فإنه لم يلزم
بسبب القلب لبس ، بل اللبس حاصل قلب أم لم يقلب ، وأما التثنية
فلذا لم يقلب فلا لبس ، وإن قلبت التثنية المرفوع بالمنصوب ، والمجرور ،
فلذلك لم يقلب الألف فى التثنية ياء .

(١) أى : حجة أهل حمص .

(٢) أن تكون (غير مختصين)

(٣) أنظر الأصل ص ٢٠٣ وجه (أ)

ومنه أيضا قول الشارح في شبهات في باب أسماء الأفعال :
قال الشارح مبينا اللغات فيها : بفتح التاء لغة أهل الحجاز^(١)
ومكسرهما لغة تميم وأسد ، ومن العرب من يضمها ، وقد تنون على
اللغات الثلاث ، ومنهم من يسكنها ، ومنهم من يجعلها نونا
كهيهان ، وقد تبدل هاؤها همزة نحو : أيهات .

(١) أنظر الأصل ص ٢٦٠ وجه (ب)

الفصل الثالث

وفيه قسمان :-

القسم الأول وفيه :-

أولا : التلميح الى الآراء والنص على أصحابها :-

وإذا استدل الشارح برأى أسنده الى صاحبه ، وأحيانا لا يكتفى
باسناد الرأى فقط فيذهب الى تدعيم الرأى بحجج صاحبه وأدلتسه ،
وقد يبدى رأيه أحيانا مرجحا ما يرى ترجيحه .

ومن ذلك ما جاء فى (لات) فى باب لا التى لنفى الجنس :
قال الشارح فى (لات)^(١) مبينا الآراء ناصا على أصحابها .
مذهب الكوفيين أنها النافية للجنس ، وذهب أبو عبيد الى أن التاء متصلة
بحين ، وحين ، وتحين لفتان .
قال الشاعر :

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم
وذهب الأخفش الى أنها غير عاملة ، والنصب بعدها بإضمار فعل ،
أى : لات أرى حين مناص وذهب بعضهم الى أنها ليس قلبت ياؤها ألفا ،
وأبدلت من سينها تاء الخ .

وفى (أولو)^(٢) قال الشارح عند سيبويه بمعنى أصحاب .
وقال فى (كى)^(٣) مائلا الى قول المصنف وما اختاره المصنف حسن
لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة وقول المصنف هو أن النصب قد يكون بكى

(١) انظر الأصل من ١٨٣ وجه (ب)

(٢) " " " " ١٩٧ " (أ)

(٣) " " " " ٢٣٨ " (أ)

وقد يكون باضمار أن .

وفى (إن النافية)^(١) قال الشارح ويجوز إعمالها عمل ليس عند
سيبويه على ما نقله صاحب المفصل .

وقوله فى (لن) ولن عند الخليل أصله لا أن فخفف الهمزة ،
وسقط الألف ، لالتقاءه مع النون الساكنة ، فصار لن ، وعند سيبويه
حرف مقتضب برأسه ، وضعف قول الخليل بأنهم يقولون :
زيدا لن تضرب ، ولو كان الأصل فيه لا أن لم يجز تقديم شيء مما فى
حيزه عليه الخ .

وقوله أيضا فى (مصدر الثلاثى) يرتقى ما ذكره سيبويه منها الى
أثنين وثلاثين مثالا وأمثله مذكورة فى المفصل على التفصيل .

وفى (أفعال المبالغة من حيث عملها وعدمه) :
قال الشارح :^(٢) اختلف فى بناء المبالغة أنه هل يعمل عمل الفعل أم لا
فمذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين أنها تعمل عمل فعلها ، وعند
الكوفيين أنها لا تعمل حجة سيبويه السماع .

وفى باب أفعال التفضيل فى قول المصنف (أحبك الشاتين) قال
الشارح أى : أشدهما أكلا قالوا انه مشتق من الحنك ، قال الجوهرى^(٤) :
هو شاذ لأن الخلقة لا يقال فيها ما أفعله .

(١) أنظر الأصل ص ٢٤٥ وجه (أ)

(٢) " " ٢٥٢ " "

(٣) " " ٢٥٤ (ب)

(٤) " " ٢٥٨ (أ)

وفى (حيهل) فيها لفات قال الشارح حيهلا بالتنونين ، وحيهلا بالألف ، وحيهل بسكون اللام ، وحيهل بسكون الهاء وفتح السلام ، وهذا الأخير ذكره غير سيبويه ، وأما ما قبله فقد ذكرها سيبويه (١).

وفى قولهم " كيف تصنع أصنع بالجزم) :
قال الشارح وقد استضعف ه سيبويه والخليل . (٢)

ثانيا : اختيار الرأى :-

وإذا تعددت الآراء حول نص معين يلجأ الشارح إلى اختيار الرأى القوى منها .

الرأى القوى فى حججه وأدلته .

ومن ذلك قوله فى (أى) فى باب العطف قال الشارح : عند الأكثرين (أى) من حروف التفسير دون العطف وهو ظاهر (٣).
ومن ذلك قوله فى (رب) اختلف فى رب فالبصريون على أنها حرف جر ، والكوفيون والأخفش على أنه اسم ، حجة البصريين أنها لو كانت اسما لافتقرت الى جزء آخر تعمل فيه ، والظاهر أن العمل للفعل بعده ، لكنه لا يصلح للعمل فيها ، لكونه مجرورا بها والمجرور لا يعمل فى الجار الخ (٤)

وأختياره أن لن تفيد التأكيد لا التأهيد فى قوله : والفرض أن لن يفيد التأكيد لا التأهيد على ما نقل عن بعضهم ، والمثال مرشد الى هذا ،

(١) أنظر الأصل ص ٢٦٠ وجه (أ)

(٢) " " " " " "

(٣) " " ٢١٧ " "

(٤) " " ٢٠٣ " (ب)

لأنه مقيد بحتى وهو (لن ابرح الأرض حتى يأذن لى أبى)^(١) فهو للتأكيد ، ولا يفهم للتأبيد ، لأن حتى يدفعه .^(٢)

ومن ذلك أيضا قوله فى : هلا وألا ولولا ولوما :-
قال : قيل ان هلا مركبة من هل ولا ، وألا مركبة من أن ولا ، ولولا ، ولوما من لو وحرفى النفى ، ثم تغير معناها بالتركيب ، والأجود أنها حروف مفردة موضوعة لهذا المعنى ، لأن التركيب على خلاف الأصل.^(٣)

وقوله فى (أول) إذا اختلف فى لفظ أول أنه أفعل ، أو فاعل والأرجح أنه أفعل بشهادة الأولى ، والأول ، كالأفضل ، والفضلى ، والفضل ، لأن أفعل التفضيل مؤنثة فعلى وجمعه فعل .^(٤)

وفى قوله فى العامل فى التابع والمتبوع :-
قال المصنف (وأمام التوابع فهى داخله تحت أحكام المتبوعات)
قال الشارح : فليس لها إعراب مستقل ، بل إعراب التابع داخل تحت إعراب المتبوع ، والعامل فيه هو العامل فى التابع يعنى أن عمل العامل الأول ينصب على التابع والمتبوع انصباة واحدة هذا على المذهب الأصح ، وهو أن العامل فى التابع والمتبوع واحد)^(٥) .

(١) من الآية (٨٠) من سورة يوسف .

(٢) انظر الأصل ص ٢٣٧ وجه (أ)

(٣) انظر الأصل ص ٢٤٨ وجه (أ)

(٤) انظر الأصل ص ٢٥٨ وجه (أ)

(٥) انظر الأصل ص ٢٦٧ وجه (ب)

ثالثا : المراجع التى أشار إليها الشارح أثناء شرحه :-

كان قطب الدين السيرافى ذا أمانة علمية فائقة ، ويتضح هذا الأمر
فى أخذه النصوص أو الآراء فكان يشير الى مواضعها . فهذه أمانة علمية
يجب أن يتصف بها أى عالم ، أو طالب علم حتى لا تهضم حقوق الآخرين .

وفى مقدمة هذه الكتب التى اعتمد عليها الشارح ولكن لم يشر إليها
القرآن الكريم ، فهو لا يحتاج الى إشارة وهو كتاب لكل مسلم آمن بالله ربا ،
وبالنبي صلى الله عليه وسلم رسولا ، وبالإسلام ديننا . وقد استشهد الشارح
بآياته فى مواضع عديدة ، ومن بين الكتب التى اعتمد عليها الشارح كتب
الأحاديث ، والقراءات ، وقد استشهد أيضا بها فى مواضع شتى .

أما المراجع التى أشار إليها فى كالتالى :-

- ١ - كتاب المفصل للزمخشري^(١) . وهو كتاب نحوى اعتمد عليه صاحب اللباب
فى علم الإعراب كسابق له فى نفس المنهج والأسلوب . وقد أشار إليه
الشارح فى عدة مواضع .
- ٢ - كتاب المغنى^(٢) .
- ٣ - شرح الجزولى^(٣) .

(١) أنظر الأصل ص ٢٣٢ وجه (أ) ، ص ٢٥٢ وجه (أ) ، ص ٢٢٣ وجه (أ)

(٢) الأصل ص ٢١٥ وجه (ب) ، ص ٢٤٢ وجه (أ)

وهو ليس مغنى ابن هشام ، لأنه عندما فرغ السيرافى من شرحه كان فى
حدائق سنه ، وليس هو المغنى فى الفقه لأن شرح اللباب فى اللغة .

(٣) أنظر الأصل ص ٢١٥ وجه (ب) ،

- ٤ - كتاب البرهان^(١) .
- ٥ - شرح أبيات كتاب سيبويه ولم ينص على صاحب هذا الكتاب^(٢) .
- ٦ - كتاب الضوء^(٣) وهو عبارة عن ملخص لكتاب المفتاح في شرح المصباح ومؤلفه تاج الدين الاسفرائيني .
- ٧ - كتاب التقريب لم ينص على صاحبه^(٤) .
- ٨ - كتاب المفتاح^(٥) وهو عبارة عن شرح لكتاب المصباح للمطرزي . مؤلف المفتاح التاج الاسفرائيني .
- ٩ - كتاب الكشاف^(٦) للزمخشري . كتاب تفسير معروف .
- ١٠ - كتاب الصحاح^(٧) للجوهري . وهو عبارة عن معجم لغوي غني عن التعريف .
- كما أن هنالك مراجع لم يشر إليها الشارح ولكن استشهد بأقوال أصحابها وهذا دليل على أنه اعتمد عليها كمراجع قرأها ، أو اطلع عليها وهي : -
- ١ - الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب .
- ٢ - كتاب الكافية في النحو لابن الحاجب .
- ٣ - الكتاب .
- ٤ - المختضب للمبرد .

(١)	أنظر الأصل	صفحة ٢٢٠	وجه (أ)
(٢)	“ “ “	٢١٥	“ (ب)
(٣)	“ “ “	٢٢١	“ (أ)
(٤)	“ “ “	٢١٦	“ (أ)
(٥)	“ “ “	٢٢١	“ (أ) ، صفحة ٢٤١ وجه (ب)
(٦)	“ “ “	٢٣٤	“ (أ)
(٧)	“ “ “	٢٤٤	“ (ب) ، صفحة ٢٥٨ وجه (أ) .

٥ - إعراب القرآن للأخفش .

٦ - كتاب الجمل للزجاجي .

القسم الثاني وفيه :

أولا : استشهاده بالقراءات :

استشهد الشارح بالقراءات في عدة مواضع ولكنه لم يخرج هذه

القراءات ، أى : لم يرجعها الى أصولها والمواضع التي استشهد فيها هي :

١ - في باب جواز الفعل المضارع في قوله تعالى " فهب لي من لدنك وليا

يرثني " ^(١) على قراءة الرفع أى : رفع الفعل المضارع " يرثني "

إن لم يقصد السببية .

٢ - وفي باب الأفعال الناقصة في تقدم خبرها على أسمها استشهد بقوله

تعالى " لم تكن فتنتهم " ^(٢) بقراءة نصب فتنتهم . أما المواضع الأخرى

فقد استشهد بها المصنف وأقرها الشارح بعدم اعتراضه عليها موضحا

فيها ما يحتاج الى توضيح .

وقد تقدمت في دراسة الباب في علم الاعراب في صفحة (٢٤) .

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٠٥ وجه (أ) من الآية " ٥ " من سورة مريم

قراءة البصري والكسائي بالجزم والباقون بالرفع - انظر الدور الزاهرة

صفحة ١٩٢ .

(٢) أنظر الأصل صفحة ٢٢٧ وجه (أ) من الآية " ٢٣ " من سورة الأنعام

وقراءة النصب قراءة نافع وأبي جعفر وأبي عمرو وشعبة وخلف . انظر

نفس المرجع السابق صفحة ١٠١ .

ثانيا : استشهاداته بالأحاديث النبوية :-

استشهد الشارح في هذا القسم من الكتاب بأربعة أحاديث نبوية منها:

- ١ - في باب إن وأخواتها ودخول اللام على خبرها استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم (إن من البيان لسحرا) (١)
 - ٢ - والحديث الثاني في باب الحروف غير العاملة في حديثه عن (لو) فاستشهد بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه) (٢)
 - ٣ - والحديث الثالث في نفس الباب السابق في (لام التعريف وميمه في لغة أهل اليمن) استشهد بقوله صلى الله عليه وسلم (ليس من أميرامصيبام في امسفر) (٣)
- ولم يدلنا على مواضع هذه الأحاديث في كتبها .

ثالثا : موقف الشارح بين البصريين والكوفيين :-

كان موقف قطب الدين السيرافي القالي بين البصريين والكوفيين موقف

-
- (١) أنظر الأصل صفحة ٢٤٣ وجه (ب) مسند الامام أحمد بن حنبل ج ١ صفحة ٣٠٦ المكتب الاسلامي . بيروت ط ٢ ١٣١٨ هـ ، وسنن أبوداود ج ٥ صفحة ٢٧٥ دار الحديث . حمص . - سوجه .
 - ٣٢٦ الأصل صفحة ٢١٨ وجه (أ)
 - (٣) الأصل صفحة ٢٤٩ ، (ب) ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج ٣ صفحة ٤٦١ ، مسند الامام أحمد بن حنبل ج ٥ صفحة ٤٣٤ دار الحديث . حمص - سوريه .

العالم الورع الثقة العادل . فقد أنصفهم في آرائهم ، ومواقفهم النحوية فكان يورد دليل كل منهم ، وحججه . داخلا برأيه أحيانا ، مرجحا أو مقويا . فلم يأخذ حق فريق على حساب الآخر ، ولم يذكر أدلة فريق دون ذكر أدلة الآخر ، فكلما أتى بحجج الأول ، تلاها بأدلة الفريق الثاني . فهذا مما لا شك فيه إنصاف ، وأمانة علمية مشهود بهما للشراح .

ومن هذه المواقف : —

١ — ماجاء في باب التأكيد في التأكيد بكل وأجمع قال المصنف (وبكل وأجمع ما لا ماله أجزاء يرح افتراقها حسا ، أو حكما ، مما هو معرفة ، أو محدود أيضا عند الكوفيين نحو : رأيت القوم كلهم ، واشترت العبد كله ولا يقول : جاءني زيد كله) قال الشارح : لأن أجزاء زيد لا يصح افتراقها في نسبة المجرى إليه لا حسا ، ولا حكما ، وقوله مما هو معرفة يعني : شرط المؤكد بالتأكيد المعنوي ، أن يكون معرفة على مذهب البصريين ، وجوز الكوفيون تأكيد النكرة إذا كانت محدودة ، وحجة البصريين أن النكرة شائعة فلا تفتقر الى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه ، والثاني أن التأكيد يدل على التخصيص ، والتعيين ، والنكرة تدل على الشيوع والعموم ، وكل واحد منهما يناقض صاحبه ، وفي الوجهين نظر أما الأول ، فلأنه مصادره على المطلوب ، وأما الثاني فلأننا لا نسلم أن التأكيد يدل على التعمين لينافي الشيوع بل يدل على تقرير النسبة والشمول ، وكما يقرر النسبة والشمول ففى المعرفة ، جاز أن يقرر أيضا في النكرة ، فالأولى التمسك بالاستقراء ، وهو أنه لم يوجد في كلام الفصحاء التأكيد المعنوي في غير المعرفة

وأما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر :

* قد صرت البكرة يوما أجمعا *

فقد رده البصريون بأن البيت مجهول ، قائله لا يعلم أنه من الفصحاء
أولا ، وبعد تسيله فهو شاذ نادر لعدم إطراده (١)
ومن خلال هذا الحوار نعلم جيدا بأن الشارح قد أنصف الفريقين ،
وأخيرا ذكر رأيه صريحا في المسألة مخالفا الفريقين ، مما يدل على عدم
تحيزه الى أى من الجانبين .

٢ - ومن ذلك ما جاء في باب البدل .

قال المصنف : (ويكونان) ، أى البدل والمبدل منه (معرفتين ، ونكرتين
ومختلفين ولا يحسن إبدال النكرة من المعرفة ، ولا يشترط أن يكون على
لفظ المبدل على الصحيح) قال الشارح في إبدال النكرة من المعرفة :
لا يجب أن يكون على لفظ المبدل على الصحيح ، وهو إشارة الى دفع
مذهب الكوفيين ، فانهم يقولون : إن النكرة المبدلة من المعرفة
يجب أن تكون على لفظ المبدل نحو : قوله تعالى (بالناصية ناصية
كاذبة) وهذا المثال بمجرد لا يدل على الاشتراط . (٢)

٣ - ومن ذلك أيضا ما جاء في المفعول معه في الناصب له .

قال الشارح فأكثر البصريين على أن الناصب له الفعل المتقدم بتقوية
الواو التي بمعنى مع ، والكوفيون على أنه منصوب على الخلاف ، لأن هذه
الواو لا تقتضى المشاركة في الفعل ، فقولك : استوى الماء والخشبة

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٥٧ وجه (ب) (حقها أن تكون) إطراده .

(٢) " " " ٢١١ (ب) ، صفحة ٢١٢ وجه (أ) .

لأنها لم تكن معوجة حتى تستوى ، فقد خالف الثانى الأول فانتصب على
الخلاف . (١)

٤ - وفى قوله فى (رب) متحدثا عن النكرة المضمره بعده . قال المصنف
(والمضمره) ، أى : والنكرة المضمره بعد رب نحو ربه (يلزمها
التفسير بنكرة موصوفة) قال الشارح مبينا الخلاف فى ذلك ، ومذهب
البصريين أنه مجهول لا يرجع الى ظاهر فيجب إفراده وتذكيره ، ومذهب
الكوفيون الى أنه ضمير راجع الى متقدم كأن قائله قال : هل من رجل
كريم فقيل ربه رجلا ، فتجب مطابقتها للتمييز عندهم . (٢)

٥ - ومن هذه المواقف ما جاء فى باب نواصب الفعل المضارع فى الحديث
عن "كى" قال الشارح : مذهب الجمهور أن "كى" مصدرية بمنزلة أن
إذا دخلت عليها اللام كقوله تعالى (لكيلا تأسوا) (٣) وقد تكون بمنزلة
اللام وهى إذا لم تدخلها ، بل ينصب بإضمار أن ، لأنها لو كانت
حرف جر لما دخلها اللام ، ولما دخلت دل على أنها مصدرية بمنزلة أن
ومذهب الأخفش أن النصب بعدها بإضمار أن مطلقا . ومذهب الكوفيين
أنها ناصبة مطلقا من غير إضمار أن وما اختاره المصنف حسن لكنه خارج
عن المذاهب الثلاثة ، وقول المصنف فى كى أنها تأتى هى الناصبة
تارة ، وتارة أخرى يكون النصب بإضمار أن . (٤)

(١) أنظر الأصل صفحة ٢٢٠ وجه (ب)

(٢) " " " " ٢٣٣ " (أ)

(٣) من الآية "٢٣" من سورة الحديد .

(٤) أنظر الأصل صفحة ٢٣٨ وجه (أ)

وهكذا موقف الشارح في كل موقفه بين البصريين والكوفيين ، موقف عالم لم يتحيز الى أى فئة منهم حتى صار من الصعب تحديد مذهبه النحوى على ما سيأتى .

رابعاً : شخصية المؤلف :-

شخصية قطب الدين السيرافى كانت واضحة في كتابه شرح اللباب في علم الإعراب . غطت كل جوانب الكتاب . فكانت واضحة في أسلوبه ومن ذلك . طريقة شرحه حيث كانت علمية مفيدة ، مثمرة . وصل بها إلى غايته ، وهى إخراج الكتاب بصورة واضحة ومفهومة لكل من أراد أن ينتفع به . ومنه أيضاً طريقة تحليله للقاعدة أو النص النحوى ، فكان تحليله جادا استطاع من خلاله توصيل القاعدة النحوية سليمة ، مفهومة الى كل عقل أراد أن يتعمق فى هذا الفن .

شخصيته كانت واضحة في طريقة عرضه وشرحه لكتاب أشتهر بأنه من أصعب وأوعر ما كتب في هذا الفن ، وفعلا قد حل وحل تركيبه وانعقاد ألفاظه ، وعلل إطلاقاته .

شخصيته كانت واضحة في إبداء رأيه بكل قوة ، وهزيمة . ولمعرفة شخصيته فلنتعرض الى بعض آرائه في مختلف الموضوعات . من ذلك قوله في باب الإبدال ، عن البديل والمبدل في استدلال الكوفيين بقوله تعالى (بالناسية ناصية كاذبة) في إبدال النكرة من المعرفة قال الشارح

وعذا المثال بمجرد لا يدل على الاشتراط . (١)

ومن ذلك قوله في بدل البعض وبدل الاشتمال - في الابدال - من
المضمر - قال : وجاز في بدل الاشتمال وبدل البعض لا بدال من المضمر مطلقا
كما ذكرنا . (٢)

ومنه أيضا ما قيل في انتصاب خویر بین :

قال المصنف (وعند الخليل انتصاب خویر بین على الشتم) قال الشارح بمعنى
أثم خویر بین فلا استدلال فيه حينئذ . والبيت ذكر في باب العطف ، في
العطف بأو . (٣)

وقوله أيضا في باب العطف :

فأما إذا قلت : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ، فجر ذاهب لا وجه له (٤)

ومن ذلك ما جاء في القول عن منذ ومنذ :

قال الشارح : فلذلك حكم بإضافة منذ الى المضمر دون مذ هذا غايصة
ما يتعسف في تقرير قول المبرد . (٥)

وقوله أيضا في باب الشرط والجزاء :

قال المصنف (ولو قلت زيدا إن تضرب أضرب ، لم يجز بأى الفعلين نصبته

(١) أنظر الأصل صفحة ٢١٢ وجه (أ)

(٢) " " " " ٢١٢ " (ب)

(٣) " " " " ٢١٤ " (ب)

(٤) " " " " ٢١٧ " (ب)

(٥) " " " " ٢٣٤ " (ب)

والكسائي يجيز نصبه بالفعل الأول ويجيز هو والفراء نصبه بالفعل الثانى
لتوهم الرفع والتقديم)

قال الشارح ، أى : يقدر كأن فعل الجزاء مقدم مرفوع كأنه قيل أنسرب زيدا
إن تضرب ، وهذا تقدير فاسد ، لأن المقدم لا مانع فيه ، والكلام فيما
إذا كان مؤخرا ، ولو فتح هذا الباب ، لجاز تقديم خبر ماله صدر الكلام
عليه فيقال : زيدا أتضرب ، لأن التقدير أتضرب زيدا وفساده واضح

ومن ذلك قوله فى (لكن) قال الشارح فلإن خففت بطل عملها مطلقا ،
لأنها أشبهت لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم تعمل مثلها ، قال الشاعر :
* لقد باليت مظمن أم ليلى ولكن أم ليلى لا تبالى *
وخالف فيه يونس فأعملها كالشددة ، وليست عنده حرف عطف ، وهو ضعيف ،
لأنه لم يظهر لها عمل أصلا فى موضع استعمال^(٢) ، ويتضح من كل هذا
اعتداده برأيه وقوة شخصيته فى تحديد موقفه ورأيه فى أى مسألة نحوية .

خامسا : مذهب النحوى :-

موقف الشارح بين البصريين والكوفيين ، كان بعيدا من التعصب
المذهبى ، فكان موقفه موقفا دقيقا للغاية ، حتى فى إبداء رأيه ، مما جعل
أمر تحديد مذهب النحوى صعبا للغاية .

(١) انظر الأصل ص ٢٣٩ وجه (ب)

(٢) لعله يقصد فى موضع استعمال فيه . انظر الأصل ص ٢٤٤ وجه (أ) .

ولكن عدم نقده للمصنف عند تصريحه بمذهبه النحوى فى موانع عديدة

— منها قوله (وكذا إذا قلت : إن تأتى زيدا أغرب بالجزم عند أصحابنا .

والكوفيون أبوا الجزم) ، وفى قوله (وقد جاء كيف تصنع أصنع بالجزم وهو ضعيف ويراها الكوفيون قياسا) (١)

وغيرهما من الموانع ، وعدم اعتراضه له فى كل هذه المواقف إلا فى

موقف واحد اعترضه بقوله : وهو مذهب الكوفيين وإن كان كلام المصنف يؤهم

أنه مذهب البصريين (٢) وكان هذا فى الحديث عن (لكن) وشبهها بـ (إن)

جعلنى من خلال هذه المواقف أن أحدد مذهب النحوى ، وهو نفس مذهب

المصنف ، أى : بصرى . والله أعلم .

وربما يكون قد صرح به فى القسم الأول أو الثانى من هذا الكتاب اللذين

كانا من نصيب طالبين غيرى .

(١) أنظر ص ٢٧ فى دراسة تاج الدين الاسفرائينى .

(٢) أنظر الأصل ص ٢٤٣ وجه (ب) ، ص ٢٤٤ وجه (أ) .

سادسا : نسخ التحقيق :-

النسخة الأولى :

- وهى النسخة الأصل
- رمز لها ب : الأصل
- تاريخ انتهاء نسخها الأخير : غرة محرم سنة ثمان وخمسين وسبعمائة .
- مكانها : مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة .
- رقمها : ٢٢٧٣ المجموعة المحمودية .
- الأسباب التى دعت الى اختيارها النسخة الأصل هى :
- أولا : هى أكمل ، وأشمل النسخ ، وأكثرها وضوحا .
- ثانيا : أقدم النسخ تاريخا فى النسخ ، فقد تم نسخها فى عام ٧٥٨ هـ .
- ثالثا : خالية من الطمس ، والبتير ، والنقص .
- رابعا : أصلها موجود فى المدينة المنورة مما يسهل الرجوع إليه بسهولة
- كما أن المتن فيها مفصول بخط أحمر عن الشرح ، وهو مكتوب بالمداد الأسود .

النسخة الثانية :

- وهى النسخة المساعدة الأولى بالنسبة للأصل
- رمز لها ب — : م
- تاريخ انتهاء نسخها الأخير : فى رمضان من عام خمس وستين وسبعمائة
- (٧٦٥ هـ)
- مكانها : مكتبة الملك عبد العزيز - المدينة المنورة .

رقمها : ٢١٧٩ المجموعة المحمودية .
الأسباب التي دعت الى اختيارها نسخة ثانية مساعدة :
هى نفس أسباب النسخة الأصل الا أن فى صفحات من ص ٢٢٤ الى
ص ٢٣٠ تقدما وتأخيرا .

النسخة الثالثة :

رمز لها — : ك

تاريخ نسخها الأخير : رجب من عام أثنين وثلاثين وسبعمائة

مكانها — : دار الكتب المصرية — القاهرة

رقمها — : ١٥٠

وهى من النسخة الأخرى المساعدة ، الأسباب التي دعت الى اختيارها
نسخة مساعدة فقط هى : —

١ — المتن فيها مخلوط بالشرح مما يجعل من الصعب تمييز المتن
عن الشرح .

٢ — بعد المكان فهى موجودة بدار الكتب المصرية فى القاهرة ، فلا يسهل
الرجوع اليها بسهولة إذا ادعا الأمر لذلك .

٣ — من ص ٢٩٥ الى ص ٣٠٢ فيها تقديم وتأخير ، وأيضاً صفحاتها
٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والصفحة ٢٦٦ وجه (أ) كررت مرة ثانية .

النسخة الرابعة :

رمز لها — : د

مكانها — : دار الكتب المصرية — القاهرة

رقمها : ١٥١

• وهي نسخة مساعدة فقط .

والأسباب التي دعت الى اختيارها نسخة مساعدة فقط . هي نفس
أسباب النسخة " ك " إلا أن المتن فيها مميز عن الشرح ولكنه في الغالب
غير واضح بل أحيانا مكانه مبيض تماما .

النسخة الخامسة والأخيرة :

رمز لها — : ل

مكانها : دار الكتب المصرية — القاهرة

رقمها : ١٥٢

• وهي نسخة مساعدة فقط .

والأسباب التي دعت الى اختيارها نسخة مساعدة فقط هي : —
بالإضافة الى أسباب النسختين السابقتين أسباب أخرى رغم أن متنها
فصل عن شرحها هي :

١ — أكثر النسخ بترًا .

٢ — أسطرها متقاربة جدا ما يجعل متابعتها صعبة .

٣ — كلماتها مكتوبة بطريقة رقيقة جدا بصورة تتعب النظر وتجهده .

هذه دراسة موجزة لكل من المؤلفين وكتابينهما ، وستأتى ان شاء الله مفصلة

في القسم الأول من هذا الكتاب والذي يقوم بتحقيقه زميلي الطالب / برهان محمد

فرحات . وفقنا الله تعالى لما يحبه ويرضاه .

تابع المنصوبات المنصوب بلا لنفى الجنس :-

- (١) (٢) (٣)
 (ومنها) أى : ومن المنصوبات (المنصوب بلا التى لنفى الجنس ،
 وهو المنفى المضاف ، أو المضارع له ، نحو : لا غلام رجل ، ولا خيرا من زيد
 عندنا) لما كان البحث فى المنصوبات ، قدم المعرب من اسم لا ، وهو قسما
 مضاف ، ومضارع له ، ثم ذكر المبنى بعده بالعرض (والفرد مبنى على ما ينصب به
 نحو : لا رجل ، أو رجلين ، أو مسلمين ، أو مسلمات فى الدار) أراد بالفرد :

- (١) يؤخذ من هذا أن منصوبات أخرى سبقت المنصوب بلا التى لنفى الجنس ،
 كخبر كان ، واسم إن ، وغيرهما من المنصوبات .
 (٢) سقط (المنصوب) من ك ، وفى حديث عن المنصوب بلا فى النسخة ظ
 ص ٢٠٧ أ يقول (إنما لم يقل اسم لا التى لنفى الجنس ، كما قال قبل : ومنها
 الخبر فى باب كان ، لأن كلامه فى المنصوب ، وجميع ما هو اسم لهذه
 ليس منصوبا ، بخلاف الخبر فى باب كان ، فإنه منصوب لفظا ، أو تقديرًا
 أو محلا) اهـ ولو قال : اسم لا لكان صوابا أيضا ، لأن اسم لا منصوب
 لفظا أو محلا .
 (٣) وهى لا العاملة عمل إن الداخلة على المبتدأ والخبر .
 قال سيويه (والا) تعمل فيما بعدها فتتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها
 كنصب ان لما بعدها (الكتاب ج ٢ ص ٢٧٤ - تحقيق عبد السلام هارون
 عالم الكتب - بيروت .
 (وإنما تعمل هذه فى نصب الاسم ، ورفع الخبر ، لمشابتها لإن
 وجه المشابهة أن إن للمبالغة فى الإثبات ، إذ معناها التحقيق لا غير ،
 ولا للمبالغة فى النفى . . .) ظ ص ٢٠٧ (أ) .

(٤) سقط (لا) من ل

(٥) سقط (له) من ل

(٦) فى ل (المسراد) .

ما لا يكون مضافاً ، فيدخل تحته الواحد ، نحو لا رجلين ،
(١) (٢)
والجمع المذكر السالم نحو : لا مسلمين والجمع المؤنث السالم نحو : لا مسلمات ،
(٣)
والأجود بناؤه على الكسر ، لأنه حركة نصبه ، ومنهم من يثبت التنوين ، لأنه
للمقابلة بمنزلة نون مسلمين ، والأجود حذفه ، لأنه وإن دل على المقابلة ، فلا يخلو
(٤) (٥) (٦) (٧)
من دلالة على تمكن الاسم وذلك ينافي البناء ، ومنهم من بنى هذا الجمع على

(١) ، (٢) في ل (جمع) .

(٣) ذكر ذلك في شرح كافية ابن الحاجب ولم يحدد فيه أسماء الذين اثبتوا
التنوين غاية ما قاله في ج ١ ص ٢٥٦ (وأما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه
على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن ،
بدليل قوله تعالى "من عرفات" وهو منقوض بنحو : يا مسلمات مجردا عن
التنوين اتفاقاً) .

(٤) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (عن) .

(٥) في ل (بناء) والصواب (ينافى) كما في النسخ الأخرى .

(٦) ومن الذين بنوا هذا الجمع على الفتح المازنى ، انظر شرح كافية ابن الحاجب
للرئيس ، وفيه يقول : (والمازنى يفتحه بلا تنوين نحو قوله :

* أودى الشباب الذى مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للمشيب

حذراً من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا* التبرئة مما كان معرباً بالحركة
قبل دخولها ، وهذا أولى ما قبله طرداً للباب على نسق واحد) أنظر شرح
الكافية للرضى ج ١ ص ٢٥٦ ، والأشمونى في شرحه للألفية يقول (ويجوز
أيضاً فتحه ، وأوجه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وروى البيت
السابق بالوجهين . شرح الأشمونى ج ٢ ص ٨ . عالم الكتب - بيروت .

والأرجح في هذا بناؤه على الكسر ، لأنه حركة نصبه ، فإذا بنى على الفتح
تختل قاعدة ثابتة منذ أن قعد ونشأ هذا العلم ، أى : علم النحو ، والبناء
على الكسر قال به الجمهور . انظر الكافية شرح الرضى ج ٢ ص ٥٦ . دار
الكتب العلمية - بيروت .

(٧) في ك ، ل ، هـ (يبنى) .

* (من عرفات) من الآية (١٦٨) من سورة البقرة .
* البيت لسلامه بن جندل .

(١)

(وحق المنفى بها أن يكون نكرة) ليتحقق به نفى الجنس (ومثل :

* لا هيثم الليلة للمطى * متأول) .

هذا إيراد ، لأن هيثم علم ، فكان ينبغي ألا يدخل عليه لا ، وجوابه :

أنه متأول ، والتقدير : لا مثل هيثم وآخره : * ولا فنى إلا ابن خيبرى *

(فلن وقع بعدها) ، أى : بعد لا (معرفة وجب رفعها) ، أى : رفع المعرفة

(والتكرير) ، وإنما وجب الرفع ، لأنه خرج عن بابه ، فلا يعمل فيه لا ، لأنه

لنفى الجنس ، فرجع إلى أصله ، وهو الرفع ، لكون لا من دواخل المبتدأ والخبر

وإنما وجب التكرير جبرا لما فات من معنى الجنسية فيقوم التكرير المستفاد من

التكرير مقام الجنس .

(١) (ليتحقق بها نفى الجنس " وذلك ، لأن المعرفة ليست للجنس حتى ينتفى

بانقائها ") هذا إيضاح زائد فى ظ ص ٢٠٧ .

(٢) موضع الشاهد فى هذا البيت (لا هيثم) حيث وقع هيثم — وهو علم —

بعد لا النافية للجنس ، فكان يجب فيه الرفع والتكرير فجاء هنا مفتوحا ،

مما يدل على أن لا عاملة فيه ، وللعلماء فى ذلك تخريجان :

أولهما : أن يقدر اسم لا نكرة ، لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، فيصير

التقدير — لا مثل هيثم — ، وثانيهما : أن يقدر العلم قائما مقام وصف

اشتهر به فيصير التقدير فى (لا هيثم) (لا حسن) .

وهيثم هذا : (اسم رجل كان حسن الحداء للابل ، وقيل جيد الرعيّة ،

وقيل : هو هيثم بن الأشر ، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى

حدائه وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والغلوات) المقتضب المبرد ج ٤ ص ٣٦٣ .

ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ص ٢٩٦ وهو من الأبيات المجهولة عنده .

وشرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦٠

حداء فى من ~~الضمير~~ وجوز المقرء اجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين

فى الضمير ، واسم الإشارة أيضا نحو : ولا هذا وهو بعيد غير مسموع (

ج ٢ ص ٢٦٠ .

(وكذا إذا فصل) بين لا واسمها بظرف يجب فيه الرفع والتكرير أيضا^(١) ،
 أما الرفع ، فلأن لا تضعيف العمل فلذا وقع فصل لا يعمل ، فيرجع^(٢) إلى
 أصله ، وهو الرفع وإنما وجب التكرير تقوية له ، إذ ضعف بسبب الفصل
 (نحو : لا زيد فيها ولا عمرو) هذا مثال لما وقع بعدها معرفة وقد حصل
 الأمران فيه^(٣) ، وهو^(٤) الرفع والتكرير . (ولا فيها رجل ولا امرأة) هذا مثال^(٥)
 لما وقع فيه الفصل ، وقد حصل الأمران أيضا فيه ، وهو^(٦) الرفع والتكرير ،
 والمراد بالتكرير أن يذكر نكرة أخرى ، أو معرفة أخرى^(٧) ، معطوفة على الأولى ،
 لا أن يكرر الاسم الأول فاعرفه (وقولهم : لا نولك ، محمول على لا ينبغي)
 هذا أيضا إيراد ، إذا يقال : لا نولك أن تفعل كذا واسم لا معرفة ، ولا تكرر
 فيه ، فأجاب : أنه بمعنى فعل ، والنفي إذا دخل على الفعل ، لا يجب فيه
 التكرير ، وإنما كان بمعنى الفعل ، لأن النول هو العطاء ، فمعنى نولك أن
 تفعل كذا ، ما أعطيت هذا الفعل ، وإذا لم يعط الفعل فلا ينبغي له ذلك
 (كما حمل^(٨) يذر على يدع) يعني أن الأصل في يدع يودع بكسر الهمزة ،

(١) في ل (الرفع والتكرير فيه أيضا)

(٢) في هـ (فرجع)

(٣) في هـ (الأمران أيضا فيه)

(٤) والصواب في هذا (وهما) نسبة لما قبله ولما بعده .

(٥) سقط (هذا) من ل

(٦) والصواب فيه (وهما)

(٧) سقط (أخرى) من ل ، هـ

(٨) قاعدة الحمل هذه قاعدة صرفية وإنما جاء بها ههنا ، لتوضيح معنى الحمل ،

وتقريب المعنى للأذهان . أنظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي

ج ١ صفحة ١٣١ . دار الكتب العلمية - بيروت .

فحذفوا الواو ، لأن الواو إذا وقعت بين ياء ، وكسرة تحذف كيعد ، لأن الأصل يوعد ، بكسر العين ، فصار يدع كيعد ، ثم فتح الدال من يدع ، لأجل حرف الحلق ، وهو العين ، ولم يوجد في يذر حرف حلق تستحق أن يفتح عينه ، لكنهم حملوه على يدع ، لاتفاقهما^(١) في المعنى ووجه المشابهة : أن نولك اسم في المورة ، ولم يكرر لأنه بمعنى فعل ، وهو لا ينبغى ، وكذا يذر حمل على يدع لأنه بمعناه ، وإن لم توجد فيه علة الفتح (وأجاز المبرد^(٢) الرفع من غير تكرير في المعرفة ، والنكرة نحو : لا زيد في الدار ولا رجل عندك هذا مثالان ، الأول هو : لا زيد في الدار فلن اسم لا معرفة ، ولا تكرير فيه ، ولا رجل عندك مثال لكون اسم لا نكرة مرفوعة من غير تكرير ، وهما على مذهب المبرد^(٣) ، وفي اللفظ إيهام ، لأنه يحتمل أن يكون مثالا واحدا

-
- (١) في ل (اتفاقهما) والصواب ما ذكروهو (لا اتفاقهما) .
 (٢) (هو أبو العباس محمد بن يزيد ، من بنى ثماله " بطن من أزد شنوءة " ولد بالبصرة ، وأخذ عن الجرمي ، والمازني وأبي حاتم وغيرهم ، كان غير متقيد برأى المذهبين ، البصري والكوفي متى بدا له رأى آخره ، استشرفت نفسه ببغداد فاتصل بالخلفاء والأمراء بنافس تعلبا لإمام الكوفيين ، ذا المكانة في بغداد ، ف وقعت بينهما العداوة ، والبغضاء ، وجرت بينهما مناظرات ودام النفور بين الإمامين حتى لقي المبرد ربه : . ولقد خلف مصنفات في علوم متنوعة ، برهنت على أدبه الجم ، وعلمه الغزير ، منها في النحو : المقتضب ، وشرح شواهد سيبويه ، والرد عليه وله في تاريخ النحاة : طبقات النحويين البصريين وأخبارهم ، توفى ببغداد سنة ٢٨٥ هـ) . أنظر بغية الوعاة للسيوطي ج ١ ص ٢٦٩ الحلبي رقم الترجمة ٥٠٢ .
 (٣) أنظر اللغة تنبيه للمبرور ج ٤ ص ٣٦٠ ولفظ (وهما) يقصد به رفع المعرفة والنكرة من غير تكرير .

لما يكون^(١) لا دخلا على المعرفة ، وقد وجب فيه الرفع والتكرير ، وهو جائز
بالإتفاق ، ولو قال فيه ونحو^(٢) : لا رجل عندك ، كما هو في بعض النسخ
اندفع الإيهام ولعل الأصل كذلك ، وسقط لفظ نحو في بعض النسخ والأولى
إثباته (وإن كرر النكرة معها) ، أي منع لا (من غير فصل جاز فتحهما ، ورفع
الثاني) ، أي : فتح الأول ورفع الثاني . (ونصبه) ، أي : وفتح الأول ،
ونصب الثاني (ورفعهما ، ورفع الأول ، وفتح الثاني نحو : لا حول ولا قوة
إلا بالله) قوله : وإن كرر النكرة معها من غير فصل ، نابط لمسئلة لا حول^(٣) ،
ونظائرها ، أما فتحهما فعلى^(٤) لا لنفي الجنس في المومنين ، وأما فتح
الأول ، ورفع الثاني ، فالأول على لا التي لنفس الجنس ، والثاني مرفوع عطفا
على المحل نحو : * لا أم لي إن كان ذاك ولا أب^(٥) *

(١) في ل ، هـ (لما يكون فيه)

(٢) (ونحو) أثبتتها الشارح في ظ ص ٢٠٨ (أ)

(٣) كذا في النسخ كلها ولو قال : لا حول ولا قوة إلا بالله لكان أولى حتى يظهر
التكرار .

(٤) في ظ (على أن يجعل لا في المومنين لنفي الجنس وتصويب الأصل هو
(على أن لا لنفي الجنس) وأينا النسخ الأخرى .

(٥) (هذا عجز بيت من الكامل ، صدره

* هذا المعركم الصغار بعينه *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقل لرجل من مذبح وكذلك
نسبه في كتاب سيويه ، وقال أبو رياش : هو الهمام بن مرة أخى
جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني
عبد مناة ، وقال الخاتمي : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهاني : هو لضميره
ابن خمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

أوضح المسالك ابن هشام مع ج ٢ ص ١٦ ط ٥ ١٣٨٦ هـ .

وأما فتح الأول ، ونصب الثاني ، فالأول على أن لا النافية للجنس ، ونصب الثاني للعطف على اللفظ نحو : * لا أب وابنا ^(١) *

ولا في هذين الوجهين زيادة للتأكيد ، وأما رفعهما فعلى وجهين : أحدهما : أنه جواب لمكرر مرفوع ، كما يقال : أبغير الله حول وقوة ؟ فأجيب برفعهما ،

== موضع الشاهد فيه (ولا أب) فجاء (أب) مرفوعا ، ورفع على ثلاثة أوجه : الأول : بالعطف على المحل ، أى : محل لا واسمها ، الثاني : على أن لا الثانية عاملة عمل ليس ، فرفعه (أب) على أنه اسمها وخبرها محذوف تقديره لى ، الثالث : أن (لا) معلقة ، أى : زائدة فيكون (أب) مبتدأ خبره محذوف تقديره لى أيضا .

لعله غمرة .

(١) البيت كاملا هو :

* فلا أب وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا *
(وقد نسب النحاة هذا البيت الى رجل من بنى عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعمينوا القائل والبيت من شواهد سيبويه (٣٤٩/١) ولم ينسبه أحد من شراحه) أوضح المسالك لابن هشام ج ٢ ص ٢٢ .

اللغة : الرداء : الثوب يلتحف به . والازار نحوه
موضع الشاهد فيه (لا أب وابنا) حيث عطف ابن على اسم لا النافية للجنس ونصبه مع عدم تكرير لا ، وتوجيه هذا أنه عطف على محل اسم لا النافية للجنس الذى هو مبني على الفتح فى محل نصب ، والمعطوف لا يجمع ما بعده بمنزلة الاسم الواحد ، لأنهما مع حرف العطف ثلاثة أشياء ، والثلاثة لا يمكن أن تجعل بمنزلة اسم واحد .

أنظر الكتاب ج ٢ ص ٢٨٥ ، ذكر هذا الشاهد أيضا فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ١٠١ ، وفى شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦١ ، ٢٦٢ وفى المختضب للمبرد ج ٤ ص ٣٧٢ .

مطابقة للسؤال ، والثاني : أنه لو فتحا أو هم ما ليس من لغتهم ، من تركيب ما هو أكثر من كلمتين ، فالعدول الى الأصل برفعهما أولى من ارتكاب ما فيه إيهام ، وإن جاز ذلك لما ذكرنا في الوجه الأول ، وأما رفع الأول ، وفتح الثاني ، فرفع الأول على أن لا بمعنى ليس ، أو على مذهب المبرد في تجويز رفع النكرة من غير تكرير ، وأما الثاني فعلى لا النافية للجنس (ونعت المبني الأول مفردا يليه ، جاز فيه) ، أى : في النعت المذكور (الإعراب حملا على لفظه ومحلّه ، والبناء يجعل الموصوف والصفة واحدا ، وأما الثاني) ، أى : وأما النعت الثاني (فصاعدا ، فلا يجوز فيه إلا الإعراب) احتراز بنعت المبني عن نعت المعرب نحو : لا غلام رجل ظريفا ، فإنه لا يجوز فيه البناء أصلا ، لأن متبوعه معرب ، والأول^(١) مرفوع صفة للنعت ، احتراز عن النعت الثاني ، فإنه لا يجوز فيه إلا الإعراب ، كراهية لتركيب أكثر من كلمتين .

قوله : مفردا احتراز عن النعت المضاف نحو : لا رجل صاحب القوم ، إذ لا يجوز في المضاف إلا الإعراب ، قوله : يليه ، أى : النعت الذي يلي المبني بالابقع بينهما فصل إذ لو وقع فصل^(٢) لم يمكن بناؤه ، لأن بناءه إنما كان لتنزه مع الموصوف كشيء واحد ، والفصل ينافي ذلك فتعين الإعراب ، ثم حيث أعرب جاز أن يعرب على اللفظ وإن كان مبنيا ، لأن بناؤه عارض ، فأشبه لعروض حركة الإعراب ، كما قيل في يازيد الطويل ، وجاز أن يعرب على المحل ، فيقال : لا رجل ظريف بالرفع ، حملا على المحل لأنه مرفوع ، كما في الأصل ، لأن لا من دواخل^(٤)

(١) أى : في عبارة المتن .

(٢) سقط (إذ لو وقع فصل) من ل .

(٣) الصواب (بناءه) ، لأنه اسم أن .

(٤) كلمة (كما) غير موجودة في ل ، ه .

المبتدأ والخبر ، وحيث بنى فعلة بنائه أن الموصوف والصفة اتحدا وتنزلا منزلة شئ واحد ، فكما بنى الموصوف بينى الصفة . (وكذا المعطوف عليه نكره) ، أى : إذا عطف نكره على اسم لا ، يتعين فى المعطوف الإعراب أيضا إما على اللفظ ، أو على المحل (نحو : * لا^(١) أب وابننا مثل مروان وابنه *) وآخره * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * هذا مثال للعطف على اللفظ .
(* ولا أم لى إن كان ذاك ولا أب)

فى مثال العطف على المحل ، وأوله : * هذا لعمرم الصغار بعينه * وقبله * وإذا يكون كريمة أدعى لها وإذا نحاس الحبس يدعى جندب * واحتراز بقوله : نكرة ، عما إذا كان المعطوف معرفة وهو قوله (وأما المعرفة فلا يجوز فيه إلا الرفع نحو : لا غلام^(٢) لك ولا العباس) وإنما تعين فى

- (١) هذا الشاهد والذى يليه تقدم ذكرهما فى ص ٧ ، ٨
(٢) يقول سيويه (هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع) لأنه لا يجوز للأن تعمل فى معرفة كما لا يجوز ذلك لرب .
فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فان قلت أحمله على لا ؟
فانه ينبغى لك أن تقول : رب غلام لك والعباس ، وكذلك لا غلام لك وأخوه .
فأما من قال : كل شاة وسخلتها بدرهم ، فإنه ينبغى له أن يقول : لا رجل لك وأخاه ، لأنه كأنه قال : لا رجل لك وأخاه (أنظر الكتاب تحقيق وشرح عبد السلام هارون ج ٢ ص ٣٠٠ ، وفى المقتضب للمبرد ج ٤ ص ٣٧٩) " هذا باب ما لا يجوز أن يحمل من المنفى على الموضع " ، تقول : لا غلام لك ولا العباس ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجز أن يحمل زيد على (لا) ولكن ترفعه على الموضع لأن (لا) وما عملت فيه فى موضع رفع ، لأن (لا) لا تعمل فى معرفة .

المعطوف المعرفة الرفع لأنه إن جعل مستقلا وجب رفعه ، كما يجب في قولك لا زيد ولا عمرو عندنا ، وإن جعل تبعا وجب الرفع أيضا لأن النصب في قولك لا رجل ولا امرأة ، إنما كان إجراء لحركة البناء مجرى حركة الاعراب ، فجعل المعطوف كأن حرف النفي باشره ، ولو باشره حرف النفي — وهو معرفة — لم يكن إلا مرفوعا ، فهو إذا كان تابعا أولى بأن يكون مرفوعا (وإذا كرر) ، أى : اسم لا (جاز في الثانى الإعراب والبناء نحو : لا ماء ماء باردا) بالتنوين على الإعراب كما في الصفة (وإن شئت لم تنون) بأن تبني الاسم الثانى إما لأنه تأكيد لفظى ، والتأكيد اللفظى حكمه حكم المؤكد أو بديل على ما قبل ، وحكم البديل حكم المبدل ، كما قيل يا زيد زيد بالضم لا غير . (وإذا دخلت الهمزة) على لا (لم تغير العمل) ، لأن العوامل لا يتغير عملها بدخول كلمة الاستفهام عليها ، كما لو قلت في : ضربت زيدا ، أمرت زيدا ؟ وكذا في سائر العوامل . (ومعناها) أى : معنى الهمزة (الاستفهام نحو : ألا رجل في الدار ، والتمنى نحو قول المتمنية :

* ألا سبيل الى خمر فأشربها أم لا سبيل الى نصر بن حجاج (٢)*

(١) في ل ، هـ (المبدل منه) وهى أولى بالثبوت .
(٢) موضع الشاهد في هذا البيت (ألا سبيل الى خمر . . .) فنصب سبيل ، وهو اسم لا ، فلم يتغير عملها ، رغم دخول الهمزة الدالة على التمنى عليها ، فلم يغير ذلك العمل الطارىء عمل (لا) وحكمها وقد اختلف في خبر (ألا) الدالة على التمنى :

فقال سيبويه : لا خبر لها ، لأن التمنى يغنيها عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ، ومعناه اللهم هب لي غلاما . أنظر الكتاب ج ٢ ص ٣٠٩ . وقال المازنى والمبرد : خبرها إما ظاهرا أو مقدر كما في المجردة . انظر المقتضب للمبرد ج ٤ ص ٣٨٢ ، وقد اختار هذا المذهب صاحب الكافية (ابن الحاجب) أنظر الكافية شرح الرضى ج ١ ص ٢٧٠ .

التمنية^(١) اسم امرأة مدنية ، عشقت فتى من بنى سليم ، يقال له نصر بن حجاج ، وكان أحسن أهل زمانه سورة ، فضنت من حبه ، وصار ذكره هجيراه ، فرعر عمر بن الخطاب رضى الله عنه ذات^(٢) ليلة بباب دارها ، فسمعها تقول رافعة صوتها ألا سبيل البيت ، فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، من هذه التمنية ؟ فعرف خبرها ، فدعاه عمر رضى الله عنه وأمر به ، فحلق جمته ثم تأمله ، فقال : أنت مخلوق أملح ، فقال وأى ذنب لى فى ذلك ، فقال : صدقت ، الذنب لى إن تركتك فى دار الهجرة ، ثم أركبه جملا وسيطره السى

-
- == وقد أورد هذه الخلافات ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك مج ١ ج ٢ ص ٢٧ ، وللبيت رواية أخرى أوردها ابن يعين فى شرح المفصل فى باب نواصب الفعل المضارع ج ٧ ص ٢٧ وهى :
- * هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيل إلى نصر بن حجاج * وعلى هذا لا شاهد فيه ههنا .
- (١) ذكرت هذه القصة فى كتاب : أخبار عمر لحسن حلى ص ٤٢٩ دار الفكر - دمشق ط ١ ص ط ١٣٧٩ هـ ، والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٣٨٥ دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ ، والاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر ج ٣ ص ٥٧٩ م السعادة ط ١ ١٣٢٨ هـ .
- (٢) سقط من قوله (ذات ليلة) الى قوله (من هذه التمنية) من ل
- (٣) سقط (رضى الله عنه) من ل ، هـ .
- (٤) سقط (دار) من ل

البصرة^(١) (أو العرض) ، أى : أو معناها العرض (نحو : ألا تنزل منك فتصيب خيرا) يعرض المتكلم به النزول على الغير ، كأنه يريد أن تنزل به الإصابة خير (وقوله : * ألا^(٢) رجلا جزاه الله خيسرا *

(١) ذكر مصنف اللباب ، وشارحه أيضا ثلاثة معان للهمزة الداخلة على لا النافية للجنس وهى : الاستفهام ، والتمنى ، والعرض وهناك معنيان لم يذكرهما ، الأول : التوبيخ ، وذكره صاحب أوضح المسالك ابن هشام مسج ١ ج ٢ ص ٢٥ وأورد معه الشاهد التالى :
ألا ارعوا لمن ولت شيبته . . . وأذنت بمشيب بعده هـرم
والثانى التنبيه : ذكره أيضا صاحب المرجع السابق فى نفس الجزء ص ٢٨ وأورد معه الشواهد القرآنية التالية (ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) من الآية " ٦٢ " من سورة يونس و (ألا يوم يأتيهم ليس معروفا عنهم) آية ٨ من سورة هود .

(وذكر السيرافى أن حال ألا فى العرض كحال قبل الهمزة ، وتبعه المصنف وقال الأندلسى هذا خطأ ، لأنها إذا كانت عربيا كانت من حروف الأفعال كأن ولو ، وحروف التحضيض ، فيجب انتصاب الفعل بعدها فى نحو :
ألا زيدا نكرمه (ظ ص ٢٠٩ ب .

(٢) هذا صدر البيت وعجزه : * يدل على محصلة تبيت
المعنى اللغوى :

المحصلة : المرأة تحصل تراب المعدن ، قال البغدادى هذا التفسير ركيك ، والظاهر ما قاله الأزهرى فى التهذيب فقد أنشد هذا البيت وما بعده ، وقد ذكره الصبان فى حاشيته على شرح الأشموني فى ج ٢ ص ١٥ وهو ، أى : ما بعده .

* ترجل لمتى وتقم بيتى . . . وأعطيتها الإتاوة إن رنيت *
وقال هما لأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة (انظر الكتاب تحقيق عبد السلام هارون ج ٢ ص ٣٠٨ .

الشاهد فيه (ألا رجلا) بنصب رجل وتنويه والخليل وسيبويه حملاه على إسماعيل فعل ، لأن ألا عندهما حرف تحضيض ، ويونس عنده منصوب بالتمنى ،
==

فعنه الخليل^(١) ألا حرف برأسه موزوع للتخفيف ، والمعنى ألا تروننى رجلا ،
وعند يونس معناها التمنى ، ولكن (نون) الاسم ضرورة^(٢) هذا إيراد على قوله :
وإذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ، إذ لو لم يتغير العمل لقل ألا رجل بالفتح
من غير تنوين ، فأجاب عنه بوجهين أحدهما : أنه ليست لا داخله عليها الهمزة
بل ألا^(٣) حرف بكمالها ، حرف برأسه دال على التخفيف ، ورجلا منصوب على
المفعول به لفعل مضمر ، وهو تروننى ، هذا قول الخليل ، والثاني قول يونس^(٤)

== والتنوين هنا للضرورة ورجح عبد السلام هارون رأى سيبويه ، والخليل بقوله
والأولى أولى ، لأنه لا ضرورة فيه ، وحروف التخفيف مما يحسن إضمار
الفعل بعدها .

(١) الخليل بن أحمد هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى الأزدي
ولد بالبصرة ، وشب على حب العلم ، فتلقى عن أبي عمرو ابن العلاء ، وعيسى
بن عمر الثقفى ، وغيرهما ، بلغ الغاية فى تصحيح القياس ، واستخراج
مسائل النحو ، من تلامذته سيبويه توفى رحمه الله بالبصرة متأثرا بصدمة
فى دماغه سنة ١٧٥ هـ . انظر السيوطى بغية الوعاة ج ١ ص ٥٥٧ رقم
الترجمة ١١٧٢ .

(٢) كلمة (نون) غير موجودة فى الأصل .

(٣) فى ل (بل لا بكماله حرف)

(٤) يونس هو : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النخعى ، مولى بنى نوبة ، أخذ
عن أبي عمرو ، وغيره ، وواجه العرب فسمع منهم حتى غدا مرجع الأدباء
والنحويين فى المشكلات ، وله مذهب خاصة فى النحو ، منتشرة فى كتبه ،
وله مصنفات كثيرة فى غير النحو ، قضى حياته ، ولم يتزوج ، ولم يتسر ،
وأخباره مستفيضة فى كتب المعاجم ، توفى بالبصرة سنة ١٨٢ هـ .
انظر القفطى إنباه السرواه ج ٤ ص ٦٨ م دار الكتب - القاهرة .

وهو أنه لا دخلت عليها الهمزة ، ومعناها التمنى ، وكان حقها ألا يدخل على اسمها التنوين ، ولكن نون لضرورة الشعر . (وقالوا : لا أبا لك ، ولا غلامى لك ، ولا ناصرى لك ، وكان القياس حذف الألف) من أبا لك (واثبات النون فى غلامى وناصرى ^(١)) ولكنهم قصدوا الإضافة ، وأقحمت اللام توكيدا للإضافة وقضا من حق المنفى فى التنكير بما يظهر بها من ضرورة ^(٢) الانفصال) القياس أن يقال : لا أب لك ، ولا غلامين لك ، ولا ناصرين لك لأنه اسم لا ، وهو غير مضاف ، ولا منازع له فحقه أن يبنى على ما ينصب به ، فلحاق الألف فى لا أبا وحذف النون من لا غلامى ، ولا ناصرى مشكل ، لأنه إما أن يكون مضافا أو غير مضاف ، فلن لم يكن مضافا لم يجز إلحاق الألف ، ولا حذف النون ، وإن كان مضافا إلى المضمر بعده كان معرفة ، فلا يقع اسم لا من غير تكرير ، ولا رفع فأجاب عنه بأنه كان القياس كذلك ، ولكنهم قصدوا الإضافة ، فلذلك ألحقت الألف وحذفت النون ، وأقحمت اللام ، لوجهين أحدهما :

قصد توكيد الإضافة ، لأن غلام زيد بمعنى غلام لزيد فاللام مؤكدة لمعنى الإضافة فلم تكن منافية للإضافة .

والوجه الثانى : أنه لو لم يقم اللام ، لكان مضافا إلى المعرفة ، فيكون معرفة فلما أقحمت صار المنفى كالنكرة لضرورة ^(٣) الانفصال الظاهرة بواسطة توسط السلام فكان المضاف نكرة ، فكان الأولى أن يقول : ليس بمضاف بل هو مشبه به فإذا لم يكن مضافا حقيقة ، كان نكرة وإنما دخلت اللام لمشابهة المضاف لمشاركته ^(٤)

(١) فى ل ، هـ (فى لا غلامى ولا ناصرى) .

(٢) فى ل ، هـ (صورة)

(٣) فى ل ، هـ (لصورة)

(٤) فى ل (لمشاركته له)

فى أصل معنى الإنشافة ، وهو التخصيص ، ومن فمى قوله من ضرورة لبيان ما ،
 أى : ضرورة الانفصال الظاهرة بإقحام اللام . (فلو فصلت بينهما) ، أى :
 بين اسم لا ، وبين اللام (لم يكن بعد من الحذف) ، أى : حذف الألف
 من لا أبا (والإثبات) أى : وإثبات النون فى لا غلام ، ولا ناصرى (نحو :
 لا أب فيها لك) وإنما جوز الفصل بإقحام اللام دون فيها لأن اللام مقسرة
 لمعنى الإنشافة بخلاف فى ، وعلى ، ونحوهما (وقد يحذف) ، أى : اسم لا
 (نحو : لا عليك ، أى : لا بأس) .

خبر ما ولا المشبهتان بليس :

(ومنها) ، أى : ومن المنصوبات (خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو :
 ما زيد قائما) فى الدخول على المعرفة (ولا رجل أفضل منك) فى الدخول على
 النكرة (وهى اللغة الحجازية)^(٤) ، أى إعمال ما هذه هى اللغة الحجازية ،

(١) فى ل ، هـ (صورة)

(٢) فى ل ، هـ (لصورة) لعله تصحيف .

(٣) فى ل ، هـ (وما رجل) .

(٤) (تقول : ما زيد قائما ، وما هذا أخاك ، كذلك فعل أهل الحجاز وذلك
 أنهم رأوها فى معنى (ليس) تقع مبتدأة ، وتنفى ما يكون فى الحال ،
 وما لم يقع ، فلما خلصت فى معنى (ليس) ودلت على ما تدل عليه ،
 ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت كل واحدة تنفى عن الأخرى
 أجروها مجراها . فمن ذلك قول الله عز وجل (وما هذا بشرا)^(١) ولما هن
 أمهاتهم)^(٢) (المقتضب ج ٤ ص ١٨٨ ، (وقد تجعل (لا) بمنزلة
 (ليس) لاجتماعهما فى المعنى ولا تعمل إلا فى النكرة ، فتقول : لا رجل
 أفضل منك ، ولا تفصل بينهما وبين ما تعمل فيه ، لأنها تجرى رافعة ==

وأنته باعتبار الخبر ، وهى اللغة . (والتسمية)^(١) ، أى : واللغة التسمية (رفعهما) أى : رفع الجزئين (بالابتداء) وحجتهم : أن ما ولا غير مختص^(٢) بالاسم ، أو بالفعل ، فلم يعمل قياسا على حروف العطف والاستفهام ، وأجيب بأن الداخل^(٤) على الاسم غير الداخل على الفعل ، والاشتراك فى اللفظ ، لا يوجب الاشتراك فى الحكم ، كما أن ما الاسمية مشتركة بين معان ، ولا يعمل الا فى الشرط دون غيره ، وحجة أهل الحجاز القياس على ليس ، والجامع بينهما أمور أحدها باشتراكهما فى نفى الحال ،

== مجراها ناصبة ، فعلى هذا تستفهم عنها) المقتضب ج ٤ ص ٣٨٢ . وفى الكتاب ج ٢ ص ٣٠٣ ، ٣٠٤ (حين لا مستصخ ٠٠ براح والنصب أجوب وأكثر من الرفع ، لأنك إذا قلت : لا غلام ، فهى أكثر من الرافعة التى يمنزلة ليس) .

(١) من الآية " ٣١ " من سورة يوسف .

(٢) " " " ٢ " " " المجادلة .

(١) (وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا ، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أى : لا يعملونها فى شئ وهو القياس ، لأنه ليس بفعل ، وليس ما كليس ٠٠٠ وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس الخ) أنظر الكتاب ج ١ ص ٥٧ ، وانظر الخصائص لابن جنى تحقيق المرحوم محمد على النجار ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٢ وج ٢ ص ٢٦٠ دار المهدى - بيروت . وانظر الانصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ج ١ ص ١٦٥ (ما النافية) و ص ٣٦٦ (لا النافية) المكتبة التجارية الكبرى - مصر . واسرار العربية للأنبارى تحفة محمد بهجة الرسائل ص ٢٤٣ ط ١٢٤٥ م الترقى . دمشق ١٣٧٧ هـ ، الأمالى لابن الشجرى ج ٢ ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ دار المعارف للطباعة والنشر - بيروت .

(٢) فى ل ، هـ (غير مختصين)

(٣) فى هـ (تحمل)

(٤) فى ل (الدخول) والصواب الداخل بدليل ما بعده .

والثاني : اشتراكهما في الدخول على المبتدأ والخبر ، والثالث : اشتراكهما في دخول الباء في خبرهما لتأكيد النفي نحو : ما زيد بقائم ، (فلذا زيدت إن أو تقدم الخبر بطل العمل) نحو : ما إن زيد قائم ، لأن عمله ضعف^(١) فيبطل بتوسط الفاصل ، وهو إن ، وكذا يبطل بتقدم الخبر نحو : ما منطلق زيد للضعف . (وكذا إذا انتقض النفي بإلا بخلاف ليس ، فلأنهما عملتا للنفي وقد انتقض وليس للفعلية^(٢)) ، أى : عملت للفعلية (وهى نافية) وإنما أفرد قوله : وكذا إذا انتقض النفي ، عما قبله مع مشاركته له في بطلان العمل ، لوجوب أحدهما بأن المانعين الأولين لفظيان ، والانتقاض مانع معنوى والثاني أنه أراد أن يعرف الانتقاض بإلا في ما ولا ، وبينه في ليس ، فلذلك أفرده . (وكذا إذا عطف عليه بوجب) بكسر الجيم ، أى : بحرف موجب ، أى : مثلث ، وهى بل ولكن (نحو : ما زيد قائما بل قاعد ، أو لكن قاعد) بمعنى أنه لا يعمل ما ولا فيما بعد بل ، ولكن ، لأنهما للإثبات بعد النفي فهما بمنزلة إلا في نقض النفي ، فكما لا يعملان بعد إلا لا يعملان

(١) فى ل ، هـ (الضعيف)

(٢) كلمة (للفعلية) غير موجودة فى ل ، هـ .

(١)
فيما بعد بل ولكن (ودخول الباء في الخبر ، إنما يصح في لغة أهل
الحجاز ، لأنك لا تقول : زيد بمنطلق) يعني لا يدخل الباء إذا لم يكن

(١) (يعني لا تدخل الباء في خبر ما إذا لم تكن عاملا ، كما هو مذهب بنى تميم
، إذ ارتفاعهما عندهم على الابتداء والباء لا تدخل في خبر المبتدأ ، فلا
تقول : زيد بمنطلق قال ابن الحاجب : هذا الاستدلال غير مستقيم ، لأن
لنا أن نقول : إنما لا يصح زيد بمنطلق ، لفقدان النفي المصحح دخول
الباء) هامش العباب للحسيني ص ١١٣ "أ"
ويقول الحسيني في شرحه (وفي تعليل المصنف بقوله : "لأنك لا تقول : زيد
بمنطلق " فتدخل الباء في خبر المبتدأ نظرا) والنظر لا نور له ، إذ لو كان
المصحح لدخول الباء هو النفي لصح دخولها على خبر لا التي لنفي الجنس
وعلى خبر ما ولا المشبهتين بليس إذا قدم على الاسم) هامش الحسينيه
ص ١١٣ "أ" .

(وتختص زيادة الباء بعد " ما " بكونها حجازية خلافا لقم ، بل تـزاد
بعدها ، وبعد التسمية ، وقد نقل سيويه والفراء - رحمهما الله تعالى -
زيادة الباء بعد " ما " عن بنى تميم ، فلا التفات الى من منع ذلك وهو
موجود في اشعارهم .

وقد أعطرب رأى الفارسي في ذلك ، فمرة قال : لا تـزاد الباء إلا بعد
الحجازية ، ومرة قال : تـزاد في الخبر المنفي . من ذلك قول
الفرزدق - وهو تميمي - يمدح معن بن أوس :

* لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسى معن ولا متيسر *

أنظر التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل - لمحمد عبد العزيز النجار
ج ١ ص ٢١٨ م الفجالة الجديدة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م والبيت المذكور
في تعليقه .

وأنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٢٥٢ دار احياء
الكتب العربية - الحلبي وشركاه .

لا عاملا ، كما هو مذهب بني تميم ، إذ ارتفعا على الابتداء والخبر ، ولا يدخل الباء في خبر المبتدأ ، وإيراد الشيخ ابن الحاجب^(١) منقذ ، وهو إنما لا يقال : زيد بمنطلق ، لفقدان النفي المصحح دخول الباء لأنك تقول : ما جاءني من أحد ، فدخول من ، لأجل النفي خاصة ، ولا يلزم أن يقال : جاءني من أحد^(٢) (ولا المكسوة بالتاء^(٣))

(١) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس : الكردي الدويني الأسناني المالكي الفقيه ، الأصولي ، القاري ، النحوي المعروف بابن الحاجب ، من أسرة كردية كانت تسكن في الجهة الشمالية الشرقية من العراق ، في بلدة دوين . انتقلت أسرته إلى بلاد الشام ثم إلى مصر ، أكمل دراسته في مصر على يد أشهر العلماء منهم : الشاطبي ، والبوصيري ، والفرزوني ، وأبو الجود ، وغيرهم . كان آخر مقامه بالاسكندرية حيث توفي فيها سنة ٦٤٦ هـ في شوال . انظر السيوطي بغية الوعاة ج ٢ ص ١٣٤ رقم الترجمة ١٦٣٢ .

(٢) انظر الايضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ج ١ ص ٣٩٩ مطبعة العاني بفداد .

(٣) (وقال أبو ذر الخثني : إنها كلمة واحدة ، فعل ماض بمعنى نقص من قوله تعالى : " لا يلتكم من أعمالكم شيئا " (١) فإنه يقال : لات يليت كما يقال : ألت يألت ، وقد قرئ بها ، ثم استعملت للنفي كما أن قل كذلك ، وقيل أصلها ليس بكسر الهمزة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء ، ويشهد للبصريين بأنه يوقف عليها بالتاء ، وانها رسمت منفصلة عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التسقاء الساكنين وهو معنى قول الزمخشري : وقرئ بالكسر على البناء كحين ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه) هامش العباب ص ١١٣ أ . (اختلف في لات ، فذهب البصريون إلى أنها مشبهة بليس وتقدير قوله تعالى " ولات حين مناص " (٢) ليس الحين حين مناص) . هامش الأصل ص ١٨٧ ب" ومذهب الكوفيين بينه الشارح .

(١) من الآية " ١٤ " من سورة الحجرات .

(٢) من الآية " ٣ " من سورة ص .

أى : الملحق بآخرها تا ، من كسعت فلانا اذا ضربت دبره بيدك
أو بصد ر قدمك ، أو من كسعت الناقة بقبرها ، أى : ضربت خلفها^(١)
بالماء البارد ليتراد اللبن فى ظهرها (هى المشبهة بليس إلا أنهم
أبو أن يعملوها إلا^(٢) فى الحين نحو " ولات حين مناص " (٣) ، أى :
ليس الحين حين مناص) اختلف فى لات فذهب البصريون الى أنها
مشبهة بليس ، وتقدير قوله تعالى " ولات حين مناص " ليس الحين^(٤)
حين مناص ، أى : مفر ، وذهب الكوفيون أنها النافية للجنس^(٥)
وذهب ابو عبيد الى أن التاء متصلة بحين ، وحين وتحين لفتان^(٦)
قال الشاعر :

-
- (١) خلف الناقة : حلمة ضرع الناقة .
(٢) قال السيوطى فى لات : (وتختص بالحين وقيل مرادفة) السيوطى
جمع الهوامع ج ٢ ص ١٢١ دار البحوث العلمية . الكويت ، أنظر
التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل ج ١ ص ٢٢٤ ، والكتاب ج ١ ص ٥٧
(٣) من الآية " ٣ " من سورة ص وقد تقدمت قريباً .
(٤) فى هـ (أى ليس الحين حين مناص) بزيادة أى .
(٥) فى ل (وذهب) وهو الأولى بالشبوت لمطابقة ما قبله وذهب
البصريون . وقال السيوطى موضحاً مذهب الكوفيين (أنها تعمل
عمل إن وهى للنفى العام ، وعزى الى الأخفش فجعل " ولات حين
مناص " بالنصب اسمها ، مثل لا غلام سفر والخبر محذوف ، أى : لهم)
جمع الهوامع ج ٢ ص ١٢٤ .
(٦) أبو عبيد هو : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وهو مولى للأزد من أبناء
أهل خراسان ، وكان مصنف حسن التأليف إلا أنه قليل الرواية
يقطعه عن اللغة علوم إفتن فيها . من كتبه كتابه المترجم (الغريب
القرآن ، وذكر أهل البصرة أن أكثر ما يحكيه عن علمائهم غير سماع
إنما هو من الكتب ، توفى بمكة سنة ٢٢٤ هـ) مراتب النحويين تحقيق
محمد أبو الفضل ص ١٤٨ دار نهضة مصر . القاهرة .

* العاطفون تحين ما من عاطف . . والمطعمون تحين ما من مطعم^(١)
وذهب الأخفش^(٢) الى أنها غير عاملة^(٣) ، والنصب بعد ما بإضمار فعل ،

(١) البيت لأبي وجزة مفبتى* والذي جاء فى شعره :

* العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يدا إذا ما انعموا*
* واللاحقون جباتهم قمع الذرى والمطعمون زمان أين المطعم *
هامش العباب ص ١١٣ (ب) .

والشاهد فيه " العاطفون تحين " حيث جاء بحين ملحق بها التاء
زائدة ، وذهب أبو عبيد الى أنها لغة فى الحين . انظر همع
الهوامع ج ٢ ص ١٢١ .

(٢) الأخفش هو : أبو سعيد بن مسعدة ، أوسط الأخافشة الثلاثة
المشهورة ، فقبله أبو الخطاب الأخفش الأكبر وبعده أبو الحسن
الأخفش الأصغر ، وأشهرهم ذكرا فى النحو - هو الأوسط - فلذا
ينصرف إليه الحديث عند ذكر الأخفش مجردا من الوصف فى كتب
النحو ، فإن قصد غيره وجب ضم الأكبر ، أو الأصغر إليه على وفاق
المطلوب . ولد ببلخ ، وأقام بالبصرة لطلب العلم ، وتلقى مع
سيبويه عن جل شيوخه سوى الخليل ، ثم أخذ عنه بعد المشاركة
مع كبر سنه عنه فكان أنجحا تلاميذه ، فكان أكثر البصريين موافقة
للكوفيين ، له مؤلفات كثيرة ، منها فى النحو : المقاييس ، والأوسط.
توفى ببغداد سنة ٢١٥ هـ .

أنظر السيوطى بغية الوعاة ج ١ ص ٥٩٠ رقم الترجمة ١٢٤٤ .
(٣) (أنها لا تعمل شيئا ، بل الاسم الذى بعد ما إن كان مرفوعا
فمبتدا ، أو منصوبا فعلى اضمار فعل ، أى : ولات أى حين مناص ،
نقله ابن عصفور عن الأخفش) .
السيوطى همع الهوامع ج ٢ ص ١٢٣ .

أى : لات^(١) أرى حين مناص ، وذهب بعضهم الى أنها ليس ، قلبت
ياؤها ألفا ، وأبدلت من سينها تاء ، والمرجح مذهب البصريين ، لأن تاء
التأنيث المتصلة من خواص الفعل ، فوجب أن تكون بمعنى ليس ، ليقوى
شبهها بالفعل لكنه اختص في الاستعمال بكون منهوبها حيناً (ويدل على
أن التاء ليست من جملة حين) كما هو مذهب أبي عبيد بل هي ملحقة
بلا بمعنى ليس ، كما هو مذهب البصريين قوله^(٢) (حنت^(٣)) ولات هنت
وأنى لك مقروع) وجه الاستدلال أن التاء دخلت مع لا على هنت ، فليس
جزءاً من الحين وهنت^(٤) : من هن يهن هنينا بمعنى : حن . مقروع لقب
عبد شمس بن سعد ، وفيه يقول مالك^(٥) بن مازن : وفي المهيمنة بنت عنب

(١) في ل ، هـ (أى لات) بزيادة الواو .

(٢) (قوله) غير موجودة في ل .

(٣) انظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٩٢ مطبعة السعادة بمصر -
تحقيق المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، ويقول المؤلف
في مقدمة القصة والتي سيق من أجلها المثل : (حنت ولات هنت
وأنى لك مقروع . هنت من الهنين : وهو الحنين ، يقال : هن يهن
بمعنى حن يحن ، وقد يكون بمعنى بكى ، وقال :

* لما رأى الدار خلاً هنأ *

ولات مفصلة من هنت ، أى : لات حين هنت ، فحذف " حين " .
لكثرة ما يستعمل لات معه ، وللعلم به ، ويروى " ولا تهنت " أراد تهنأت
فلين الهمزة) . انظر نفس الصفحة أعلاه . وانظر أيضاً كتاب الأمثال
لحيدر آباد ص ٥٦ ط (١) من ط ١٣٥١ هـ .

(٤) وهي بنفس هذا المعنى في لسان العرب ج ١٧ ص ٣٢٨ مطبعة بولاق .

(٥) هذا خطأ ، والصحيح " مازن بن مالك " كما في مجمع الأمثال ، وكتبه
الشارح صحيح بعد ثلاثة أسطر .

ابن تميم حنت ولات هنت ، وهو مثل ، وأصله أن الهيجمانة بنت العنبر ، كانت تعشق عبد شمس بن سعد وكان يلقب بمقروع ، فأراد أن يغير على قبيلة الهيجمانة وعلمت بذلك الهيجمانة ، فأخبرت أباه ، فقال مازن بن مالك حنت ولات هنت ، أى : اشتاقت وليس وقت اشتياقها ثم رجح من الغيبة الى الخطاب ، فقال لها : وأنى لك مقروع أى : من أين تظفرين به يضرب لمن يحن الى مطلوبه قبل أوانه . قوله : ويدل الى آخره ، قد يوجد^(١) فى بعض النسخ وقد لا يوجد فى بعضها فكتبناها على الاحتياط .

المنصوبات الفعلية :

(أ) وأما منصوب الفعل فهو^(٢) المضارع ، الواقع بعد أن^(٣) ، وأخواته ، ظاهرة نحو : أريد أن تخرج ، ولن تذهب وجئت كي تعطيني ، وإذن^(٤) أكرمك) . لما فرغ من منصوب الأسماء ، شرع فى منصوب الأفعال القابل للتمب وانتصابه إما بنائب ظاهر ، أو مضمير ، فالأول : هو أن وأخواته وقد ذكر^(٥) أمثلتها (وبعد أن^(٦) خاصة مضمرة إذا كان قبله أحد هذه الأشياء ،

(١) فى م (قد لا يوجد فى بعض النسخ وقد يوجد فى بعضها) وهو من قوله (يدل على أن التاء ليست من جملة حين) الى قوله (مقروع) .

(٢) أى : فهو الفعل المضارع .

(٣) بعد أن ، أى : أن المصدرية .

(٤) فى الأمل (ان) والصواب إذن كما فى النسخ الأخرى

(٥) ذكرها فى المتن أعلاه .

(٦) وبعد أن ، أى : ومنصوب بعد أن ، وخاصة مضمرة (ولأننا أضمرت دون

أخواتها ، لأنها أكثر فى الكلام منها) م س ١١٣ (ب) .

وهي حتى^(١) الجارة إذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها) ، أى :

الى ما قبل حتى (للسببية كانت ، أو لمجرد الغاية نحو : سرت حتى أدخلها)

مثالا للسببية (أو حتى تغيب الشمس) مثلا لمجرد الغاية ، قوله : خامسة

معناه : أن الناصب المضمير لا يكون إلا أن ، فإذا قلت : سرت حتى أدخلها

فالجارة لا تدخل الفعل ، فلا بد من تقدير الفعل بمصدر . وحروف المصدر

هى : أن مخففة مفتوحة ، وأن مفتوحة مشددة ، وما المصدرية ، وكى على قول ،

ولا يمكن تقدير كى على قولنا ، أنها مصدرية ، لأنها قد لا يكون التعليق

مرادا فيه^(٢) النحو : سرت حتى تغيب الشمس ، فلا يمكن تقدير كى لفوات

(١) قال البصريون حتى عرف جر ، فلا يدخل إلا على اسم ظاهر ، أو مقدر ،

ولا يسمح تغيير الفعل اسما إلا بأن ، أو كى ، أو ما ، أو لو ، ولا يسمح

تقدير ما ولو ، لأنهما لا تنصبان ظاهرين ، فكيف تنصبان مقدرتين

مع أن لو لا تجىء مصدرية الا بعد فعل التمنى ولا يسمح تقدير كسى ،

لأن كى لا يستعمل إلا فى مقام السببية ، وإذا كان فى كى معنى السببية

لم يسمح تقديرها فى نحو : أسير حتى تغيب ، فلم تبق إلا أن التى هى

أم الباب ، ولأنه ثبت تعليلها فى غير هذا الباب نحو : أحضر الوفى

وحمل المشكوك فيه على ما ثبت أولى وعند الكوفيين تنصب حتى بنفسها

لقيامها مقام الناصب فهى إذا كانت للتعليل قامت مقام كى ، فعملت

عليها ، وإذا كانت بمعنى إلى تعمل عمل أن ، وفيما قالوا : بعد ،

لأن الأصل عدم خروج الشئ عن أصله ، واعتقاد بقاءه على أصله أولس

مالم يضطر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل نحو : سرت حتى أدخلها)

هامش م س ١١٣ (ب) أه والمثال الأخير لا يظهر إلا على الرفع ،

أى : فانا أدخلها ، فتخرج بذلك عن أصلها وهو الجر .

(٢) نراه يذكر الحرف تارة باعتباره لفظا ، ويؤنثه باعتباره كلمة ، ولو مشى

على نهج واحد لكان أولى .

معنى التعليل ، إذا سير ليس سببا للغيوبة ، فيتعين إضمار أن ، وإنما اشترط أحد الأشياء ، وهى : حتى الجارة ، ونحوها ، ليجتاح الى تقدير الفعل بمصدر على ما ذكرنا^(١) ، واشترط أن يكون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها ، فالاستقبال احتراز عن الحال على ما سيأتى فانه يجب حينئذ الرفع ، فاشترط الاستقبال ليكن تقدير أن معها ، وإنما قال : بالنسبة الى ما قبلها تنبيها على أنه لا يشترط أن يكون زمان التلطف مستقبلا ، بل قد يكون ماضيا ، كما إذا مضى السير والدخول ، وقلت سرت حتى أدخلها جاز النصب ، نظرا الى أنه كان مستقبلا ، أو مترقبا حال السير (وجاز الفصل) ، أى : بين حتى وبين^(٢) الفعل المستقبل (على قبح^(٣) نحو : انتظر حتى إن قسم شىء تأخذ) ، أى : حتى تأخذ ان قسم شىء من المال ، ووجه القبح أنه وقع الفاصل بين الجار والمجرور المقدر له هو^(٤) أن وما بعده (بالنسب عند الأخفش) ، أى : اذا وقع فعل بين حتى والمستقبل ، فيجوز على قبح ، وينسب^(٥) ذلك الفعل عند الأخفش (والجزم أحسن) يعنى : فى المثال

(١) (على ما ذكرنا) غير موجودة فى ل ، ه .

(٢) فى م (بين حتى والفعل) .

(٣) (أجاز الأخفش الفعل بين حتى ، وبين الفعل المنسوب الخ واستقبح

ابن السراج الفصل بينهما ، وقال : الفصل بالظرف أسهل نحو :

سكت حتى إذا أردنا أن نقوم نقول ، أى : حتى نقول إذا أردنا أن نقوم ،

فالفصل بالظرف على قبحه أسهل منه بالحرف ، أعنى : إن ، وأما الفصل

بالاسم غير الظرف نحو : انتظر حتى من أخذ تأخذ ، أى : حتى تأخذ

من أخذ فلا يجوز ، بل يجب جزم تأخذ) ه . م ص ١١٣ (ب) .

(٤) فى ل ، ه (وهو) وهو الأولى بالثبوت ، ولو قال : المقدربأن وما بعده

لكان أولى .

٢٠٦ انظر شرح الكافية للرض ج ٢ ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

بجزم تأخذ ، ليكون جوابا للشرط ، وهو إن قسم شئ^(١) ، والشرط والجزاء يدخل^(٢) عليهما حتى حينئذ لا يكون حتى هي الجارة ، بل التي يبتدأ بعدها الكلام ، وحتى تكون عاطفة ، ففيه نظر ، لأنه يخرج عن الغرض وهو كون حتى الجارة ، فلعل مراده أنه لا يجب حمل هذا المثال على حتى الجارة ، ليلزم^(٣) الفعل الموجب للقيح ، بل ينبغي أن يحمل على حتى العاطفة لئلا يلزم هذا القبح ، فرجع الحاصل إلى أن المسموع نسب تأخذ ، أو جزمه (ولو قلت) ، أى : في المثال المذكور بدل قولك إن قسم (حتى إن يقسم^(٤) فالجزم ليس إلا) ، أى : فيجب الجزم حينئذ في تأخذ ، لأن الشرط والجزاء مضارعان وإذا كانا مضارعين ، فيجب الجزم في الجزاء على ما سيأتى ، وهذا أيضا فيه نظر ، لأنه إن ورد تأخذ بالنسب ، جاز حمله على إضمار أن مع الفصل ، ليكون قبحا أيضا والتقدير : انتظر حتى تأخذ إن قسم شئ^(٥) ، فتأخذ ليس جوابا للشرط على هذا التقدير ليجب جزمه (وإن كان حالا) ، أى : وإن كان الفعل الواقع بعد حتى حالا حقيقة ، بأن يشرع فيه (أو حكاية) بأن يكون قد مضى ، وهو يحكى حالا ماضية (كانت) ، أى : حتى (حرف ابتداء) ، أى : عاطفة ، لا جارة ، وسمى حرف ابتداء ، لأنه حرف يبتدأ بعدها الكلام . (وتجب السببية) إن كان الفعل حالا (نحو : مرض حتى لا يرجونه) ، أى : الآن ، وإنما وجب السببية لئلا ينقطع حتى عما قبله مطلقا ، فإنه إذا كانت الجارة ، تعلقت بما قبله لفظا^(٦) ، تعلق الجار والمجرور^(٧)

(١) كلمة (شئ) غير موجودة في ل ، ه .

(٢) في ل (تدخل)

(٣) في م (لئلا يلزم الفصل) وهو الأصح .

(٤) في ل (اقسم شئ)

(٥) في م (ان يقسم) وأيضا في ل ، ه .

(٦) في م (تعلق) (٧) (لتعلق) هكذا في م .

بعامله ، وإذا كانت^(١) عاطفة انقطاع ذلك التعلق ، فاشتراط السببية ،
ليحيل التعلق المعنوي إن^(٢) فأت التعلق اللفظي (ولذا) ، أى : ولكون^(٣)
حتى حرف ابتداء (امتنع الرفع فى كان^(٤) سبرى حتى أدخلها ناقصة) ، أى :
إذا أريد بكان فى المثال الناقصة ، احتاج الى خبر ، فيمتنع الرفع فيما بعد
حتى ، إذ لو ارتفع ، فكان حتى عاطفة لا جارة ، فلا يبقى لكان خبر ، فيمتنع .
(وفى أسرت^(٥) حتى تدخلها) وفى عطف على فى كان ، أى : ولكونه حرف ابتداء ،
امتنع الرفع^(٦) أيضا فى أسرت حتى تدخلها ، لأنه يكون^(٧) حرف ابتداء ،
فيجب حينئذ السببية ، فيكون شاكا فى السبب ، وهو السير ، لأنه استفهم
عنه مع جزمه بالمسبب ، وهو ما بعد حتى ، يمتنع الشك فى السبب مع الجزم
فى المسبب (وجاز فى التامة - وبعد الخبر وفى أيهم سار حتى تدخلها -
الوجهان) ، أى : إذا جعلنا كان فى المثال تامة ، جاز فيما بعد حتى
الوجهان ، النسب على أن يكون حتى جارة ، متعلقة بكان ، والرفع ليكون
حتى حرف ابتداء ، ويصح على هذا التقدير ، لعدم احتياج كان الى خبر ،
لكونها تامة ، وكذا بعد الخبر ، يعنى : لوجعلنا كان ناقصة ، وذكرت له

(١) فى م (فإذا كانت الخ)

(٢) فى هـ (وإن فات) وهو الأولى بالثبوت .

(٣) فى هـ (ولكونها حرف الخ)

(٤) سقط (فى كان سبرى) من م .

(٥) سقط (وفى أسرت حتى تدخلها) من م .

(٦) (فلأن السبب لم يتحقق) ، أى : للاستفهام عنه فلو رفع لنم تحقق
وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لا يصح (الأشمونى

ج ٣ ص ٢٢٥ .

(٧) فى ل ، هـ (لأنه يكون حتى حرف ابتداء) وهو أصح .

خبراً كما قلت كان سيرى سيرا متعباً ، فيجوز أيضاً الوجهان فيما بعد حتى ،
فالنسب على أن يكون حتى جارة متعلقة بما قبلها ، والرفع ليكون حتى حرف
ابتداءً ، عاطفة لما بعدها على ما قبلها ، وكذا في أيهم سارحتى يدخلها ،
يجوز الوجهان ، أما النسب فلكون حتى جارة ، وأما الرفع فلكون حتى حرف
ابتداءً ، ولا يمتنع ههنا ، لأنه لم يقع الشك في أصل السير ، بل تعيين^(٢)
السائر ، فالسبب محقق ، وكذا المسبب ، بخلاف أسرت ، فإن الشك هناك
في أصل السبب (وتقول : سرت حتى أكاد أدخل بالرفع ، لأن الكيدودة
كائنة^(٣) ، وحكى الأخفش جواز النسب في أدخل) الواقع بعد كاد^(٤) (لأنه
لم يقع بعد ، وليس بذاك) أي ليس بالقبول المعتبر (لأنه في خبر كاد) ،
يعنى : أنا ذكرنا أن الفعل المستقبل اذا وقع بعد حتى جاز نسبها ، فتوهم
الأخفش أن أدخل في أكاد أدخل فعل مستقبل ، إذ لم يقع بعد ، بل هو
مترقب الوقوع فجاز نصب نحو : سرت حتى أدخلها ، فرفع المصنف ذلك
التوهم بأن الواقع بعد حتى هو أكاد ، وأكاد هو فعل حال ، لأن الكيدودة
بمعنى القرب حاملة لا مترتبة ، فيجب رفع أكاد ، وهو يحتاج الى خبر ، فيرفع
أدخل لكونه خبر أكاد ، فلا وجه لنسبه ، لأنه ليس واقعاً بعد حتى ليحتاج
الى تقدير أن فيه ، لكونها جارة ، بل هو حرف ابتداءً (ولام كي) عطف على

(١) لعل هنا سقط تقديره (إذا) ، أي : كما إذا قلت .

(٢) في ل ، هـ (في تعيين)

(٣) في (كائنة) مخالفة للرسم المعروف من وجوب قلب عين اسم الفاعل
الذى أعلت عينه همزة ، ويعنى بكائنة حاملة لا مستقبل .

(٤) في ل ، هـ (أكاد) .

(٥) في النسخة م (ليس بالمعبر) س ١٦٦ (أ) وهى أولى

لتناسب المعتبر .

حتى الجارة ، أى : ينصب الفعل المستقبل بأن مضمرة إذا كان قبله
أحد هذه الأشياء ، وهى حتى الجارة ولام كي (نحو جئت لتكرمنى) أى كي
(١)
تكرمنى (وجاز الإظهار) ، أى : إظهار أن ، بأن تقول لأن تكرمنى
(ولم) ، أى (٢) ولم إظهار أن (مع لا نحو لئلا تعطينى) إذ لو لم تذكر
أن لولى اللام الجارة لا النافية ، وهو ممتنع ، ووجه نسيه إضمار أن لأن
اللام الجارة (٣) ، فلا يدخل الفعل إلا بتقدير المصدر (٤) فتعين تقدير أن

(١) (يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضى
منفى ولم يقترن الفعل بلا فالإضمار نحو "أمرنا لنسلم لرب العالمين" (١)
والإظهار نحو "وأمرت لأن أكون أول المسلمين" (٢) حاشية الصبان
على شرح الأسمونى ج ٣ ص ٢١٩ .

(٢) ("وبين لا ولام جر الستم إظهار أن ناسبة" نحو "لئلا يكون للناس
عليكم حجة") نفس المرجع السابق ص ٢١٨ ، ٢١٩ .
أنظر أيضا الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق وتقديم الدكتور/عبد المنعم
أحمد هريدى ج ٣ ص ١٥٣٨ . دار المأمون للتراث .

(٣) فى م (اللام جارة) وهى أولى ، وحق العبارة فلا يدخل على الفعل الخ
(٤) فى ل (على تقدير) .

(١) من الآية (٧١) من سورة الانعام .

(٢) آية (١٢) من سورة الزمر .

(٣) من الآية (١٥٠) من سورة البقرة .

لما ذكرنا في حتى (ولام الجحود) عطف على لام كي أي : إذا كان قبله ^(۱) حتى ، أو لام كي ، أو لام الجحود لوضي الزيدة لتأكيد النفي لكان) ،

(۱) خلاصة القول في حتى ، ولام كي ، ولام الجحود : -

يجب إضمار أن بعد حتى ، والضماليب فيها حينئذ أن تكون للغايصة بمعنى إلى ومثاله : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى " ^(۱) ، وقد تكون للتعليل نحو : أسلم حتى تدخل الجنة . وتكون هنا بمعنى كي ولو وقع بعد حتى حال ، أو مؤول به فالرفع ، وينسب الفعل وجوبا بعد حتى ، إذا كان مستقبلا حقيقة ، بالنسبة إلى زمن التكلم نحو : لأسيرن حتى أدخل المدينة ، وإن كان المستقبل غير حقيقي ، فنسبه جائز نحو قوله تعالى : " وزلزلوا حتى يقول الرسول ، والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب " ^(۲) ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : -

أولها : أن يكون حالا إما حقيقة نحو : سرت حتى أدخلها ، أو تأويلا نحو : " حتى يقول الرسول " في قراءة نافع ، والرفع في الأولى واجب وفي الثانية جائز .

ثانيها : أن يكون مسببا عما قبلها نحو : أيهم سار حتى يدخلها .
ثالثها : أن يكون فضله نحو : كان سيرى أمس حتى أدخلها ، إذا قدرنا الظرف خبرا إذا كانت كان ناقصة .

وتأتي حتى على ثلاثة أضرب في الكلام ، تأتي جارة وعاطفة وابتدائية .
مثال الأولى : قوله تعالى : " سلام هي حتى مطلع الفجر " ^(۳)

مثال الثانية : نحو : قدم الحجاج حتى المشاة

مثال الثالثة : نحو قوله :

* فما زالت القتلى تمج دماها .. بدجلة حتى ما دجلة أشكل *

ولأن بعد (لام الجر) سواء أكانت لام كي أو لام الجحود ثلاثة أحوال :

أولها : وجب إظهارها مع المقرون بلا وهذا يظهر في قوله " وبين لا

ولام أجر ألتهم إظهار أن ناسبة " نحو : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ^(۴) ==

أى : يشترط أن يكون النفى داخلا على كان (نحو : " لم أكن لأسجد " ^(١) ،
ولا يجوز الإظهار) أى : إظهار أن معه ، فرقا بين لام كي ولام الجحود
(والفاء) أى : اذا كان فيه أحد هذه الأشياء : وهى حتى ولام كس
ولام الجحود والفاء (بشرط السببية والوقوع فى جواب الأشياء) ^(٢) الستة
الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتعنى والعرض) .

== ثانيها : وجوب إضمارها إن سبقها كون ناقص ماضى منفى نحو قوله تعالى
" وما كان الله ليظلمهم " ^(٥) وتسمى هذه اللام لام الجحود .

ثالثها : جواز الإظهار والإضمار إذا لم يسبقها كون ناقص ماضى منفى
ولم يقترن الفعل بلا مثال الإظهار قوله تعالى : " لأن أكون أول المسلمين " ^(٦)
ومثال الإضمار قوله تعالى : " أمرنا لنسلم لرب العالمين " ^(٧) وتسمى هذه
لام كي لأنها للسبب .

- (١) من الآية " ٩١ " من سورة طه .
 - (٢) " ٢١٤ " من سورة البقرة .
 - (٣) الآية " ٥ " من سورة القدر .
 - (٤) من الآية " ١٥٠ " من سورة البقرة وقد تقدمت قريبا .
 - (٥) من الآية " ٤٠ " من سورة العنكبوت .
 - (٦) من الآية " ١٢ " من سورة الزمر وقد تقدمت .
 - (٧) من الآية " ٧١ " من سورة الانعام وقد تقدمت .
- (١) من الآية " ٣٣ " من سورة الحجر وتامها " لبشر خلقته من صلصال
من حمأ مسنون " .

- (٢) وقد جمعها ابن مالك فى قوله " وبعد فاجواب نفى أو طلب محضين أن
وسترها حتم نصب " فالنفى نحو " لا يقضى عليهم فيموتوا " ^(١) ، والطلب
يشمل الأشياء الخمسة الباقية وهى الأمر والنهى والاستفهام والتعنى والعرض ،
وقد مثل لكل منها فى المتن أعلاه . وقد قيد ابن مالك النفى أو الطلب
بقوله محضين فالطلب المحض يكون بالفعل الصريح والخير محض يكسون
باسم الفعل أو بالمصدر المذاهب من المحض أو بالخبر . ويقول الأشمونى فى
شروحه الألفيه " واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض ، وهو المنتقضى ،
بلألا والمتلو بنفى ومن الطلب الذى ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو
بالمصدر وما لفظه الخبر . حاشية الصبان على شرح الأشمونى ج ٣ ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

ثم ذكر الأمثلة على الترتيب فقال (نحو إثنى فأكرمك)^(١) في جواب الأمر
 (ولا تدن من الأسد فيأكلك) في جواب النهي (وما تأتينا فتحدثنا)
 في جواب النفي (وأين بيتك فأزورك) في جواب الاستفهام (وليت لي مالا
 فأنفق) في جواب التمني (وألا تنزل فتصيب خيرا) في جواب العرض
 وإنما انتصب الفعل المستقبل بعد الفاء في المواضع المذكورة ، لأنه لو لم
 ينتصب وقلت مثلا : إثنى فأكرمك بالرفع ، لم يسمح ، إما لفظا فلأنه
 يلزم عطف المعرب على المبني ، ولا يجوز إلا إذا كان للمبني محل من
 الإعراب نحو : قام هؤلاء وزيد ، فإنه إنما سمح عطفه ، لكون المعطوف عليه
 مرفوع المحل ، وههنا ليس للأمر - وهو إثنى - محل من الإعراب وليس
 بمعرب لفظا ، فلا يسمح عطف المعرب عليه ، ولما معنى^(٢) فليس المطلوب
 عطف خبر على أمر ، بل المعنى المقصود أن الطلب شامل للطرفين وهو
 الإتيان فالإكرام ، أى : ليكون منك إتيان فمضى إكرام^(٣) ، وإنما يصح عطفه
 على المصدر المنتزع من الأمر ، ليشملها الطلب إذا جعل بتقدير مصدر ،
 يسمح عطفه على مصدر ، وإنما يقدر بإضمار أن على ما ذكرنا^(٤) ، وهذا

-
- (١) يقول الحسيني في شرحه للباب الإعراب (فما بعد الفاء متعلق بحرف
 العطف بالجملة المتقدمة وإنما سماه النحويون جوابا وإن كانت جملة
 واحدة ولم يكن كالجزء لمشايمته له في أن الثاني سببه الأول فيجوز
 زرنى فأكرمك بتقدير ليكون منك زيارة فإكرام منى فيكون الطلب شامل لهما)
 نسخة العباب ص ١١٥ (أ) .
 (٢) حق العبارة فلأنه ليس المطلوب .
 (٣) في م (الإكرام)
 (٤) أى : في ص ٢٤ في حتى .

كلام^(١) يستمر^(٢) فيما يدل على الطلب ، إما سريحا كالأمر والنهي ، وإما
 ضمنا كالاستفهام والتمنى والعرض ، لأنك إذا قلت أين بيتك ففيه معنى الطلب
 أى : عرفنى بيتك^(٣) ، فهو يرجع إلى معنى الطلب بقى النفى ، وهو ما تأتينا^(٤)
 فتحدثنا ، فيقول : إنما ينتسب ، لأن المقصود شمول النفى للطرفين ، أى :
 ما يكون منك إتيان فتحدث ، وإنما يشملهما النفى إذا جعل أيضا بتقدير
 مصدر ، وعطف على المصدر المنتزع من الفعل المنفى ليشملهما النفى ، ولو رفع
 لكان عطفًا لقوله تحدثنا على قوله ما تأتينا فلا يلزم شمول النفى ، لأن المعنى :
 ما يكون^(٥) منك إتيان ويكون^(٦) منك تحديث ، وهو ليس بمراد ، بل المراد

(١) فى م (الكلام)

(٢) فى ل ه هـ (مستمر)

(٣) لفظ (بيتك) غير موجود فى ل .

(٤) ورد لهذا المثال عدة معان وأوجه فيقول صاحب المقتضب (تقول :
 ما تأتيني فتحدثني . فالنصب يشتمل على معنيين يجمعهما) أن الثانى
 مخالف للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني : أى قد يكون منك
 (إتيان) ولكن لست تحدثني .

والمعنى الثانى : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني محدثا ،
 وكلما أتيتني لم تحدثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أى لو أتيتني لحدثتني .
 أما الرفع فعلى وجهين : أحدهما : ما تأتيني ، وما تحدثني ، والآخر
 شريك للأول داخل معه فى النفى .

والوجه الثانى أن تقول : ما تأتيني فتحدثني لمى ما تأتيني وأنت تحدثني
 وتكره . المقتضب للمبرد ج ٢ ص ١٦ ، ١٥ . القاهرة سنة ١٣٩٩ هـ .

(٥) (ما يكون) مكررة مرتين فى ل .

(٦) فى م (فيكون منى) .

نفى الإتيان ونفى الحديث عقيمة (١) ونحو (٢) سأترك منزلي لبنى تسم
والحق بالحجاز فاستريحاً ضعيف)

(١) في م ، ل (التحديث)

(٢) في ل ، هـ بعد قوله ضعيف (لا يسوغه إلا الضرورة)

وموضع الشاهد في هذا البيت (فاستريحاً) حيث جاء الفعل المستقبل
منصوب بأن مضرة بعد الفاء وهي واقعة في غير جواب نفى أو طلب
أو غير جواب الأشياء الستة كما قال الشارح فعزاه بعضهم إلى الضرورة
الشعرية وخرجه بعضهم تخريجات أخرى . فيقول سيبويه :

(أن الشاعر قد فيه نصب فاستريح بعد الفاء في ضرورة الشعر
فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب ويروى (لأستريحاً) فلا ضرورة فيه
الكتاب لسيبويه ج ٣ س ٣٩ - عالم الكتب - بيروت .

ويقول صاحب المقتضب وقد أورد هذا الشاهد يقول في حاشيته :
(وقال الأعمش ، ويروى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا الخ) ويقول أيضاً
(والبيت لم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ونسبه
العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حنبل) وقد
رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه (المقتضب للمبرد ج ٢
س ٢٢ ، ٢٣ القاهرة ١٣٦٦ هـ .

وقال صاحب كتاب شذور الذهب (ضرورة ، وقيل : الأمل فاستريحن ،
بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألفاً كما نقف على (لنسفا) (١)
بالألف وهذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة ، فإن توكيد
الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة) شذور الذهب
لابن هشام س ٣٠٢ ومع هذا الكتاب منتهى الأرب ، بتحقيق شرح
شذور الذهب للمرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد .
وذكر هذا الشاهد أيضاً في شرح الأشموني ج ٣ س ٢٢٩ دار الفكر
بيروت . وأعزه إلى الضرورة .

(١) من الآية " ١٥ " من سورة العلق .

لأنه نصب ما بعد الفاء ، في غير جواب الأشياء الستة (ونحو كأنك وال علينا^(١) فتشتنا مأول^(٢)) ، هذا إيراد لوقوع المضارع بعد الفاء منصوبا فـ في غير جواب الأشياء الستة ، فأجاب عنه بأنه متأول ، أي بالنفي والتقدير لست بوال علينا فتشتنا ، لأنه لما شبهه بالوالى ، علم إنه ليس بوال ، لوجوب التغاير بين المشبه ، والمشبه به . (ونحو : أنت^(٤) غير قائم فتأتينا جائز عند قوم ومنعه الأكثرون) ، يعنى : أن بعضهم^(٥) جوز النصب فيما بعد الفاء في المثال ، نظرا إلى^(٦) أن غير قائم في معنى النفي فكانه قال : لا تقوم فتأتينا ، ومنعه الأكثرون ، نظرا إلى أن غير موجب ، والتقدير : أنت مفاير للقائم ، وهو كالم موجب ظاهر^(٧) ، فلا ينتصب الفعل الواقع بعده . وهذا الكلام إن جعل سالبة فالنصب واضح ، وإن جعل معدولة فلا ينصب الفعل ، لأن هذه معدولة موجبة .

(١) أورد هذا المثال في حاشية الصبان على شرح الأشموني وقال فيه "يلحق

بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتنا" ج ٣ ص ٢٢٦ .

(٢) في ل (متأول) وهو الصواب .

(٣) في ل (شبهه)

(٤) وفي شرح الأشموني على الألفية ج ٣ ص ٢٢٦ يقول (وقال في شرح

الكافية : إن غيرا قد تفيد نفيا ، فيكون لها جواب منصوب كالنفس

الصريح ، فيقال : غير قائم الزيدان فتكرمهما ، أشار إلى ذلك

ابن السراج ، ثم قال ولا يجوز هذا عندي وهو عندي جائز ، والله

أعلم هذا كلامه بحروفه) .

(٥) في م (جوزوا)

(٦) في م (نظرا إلى أن تولك غير قائم) وأيضا في هـ وهو الأولى بالثبوت .

(٧) في ل (ظاهرا) .

(ولا يكون أسماء الأوامر) كسمه ، ومه ، ورويد فلا يقال : سمه
فأزورك بالنصب مثلا (ونحو الأسد الأسد) بمعنى (٢) باب التحذير ،
وتكرير (٣) الاسم المحذره ، فإنه أيضا وإن تضمن الطلب ، إذ التقدير
إتق الأسد (والدعاء) ، أى : لا يكون الدعاء أيضا وإن تضمن الطلب (٥)

(١) (فلن كان الطلب بالمصدر نحو قولك "ضربا زيدا فيستقيم أمره"
أو كان الطلب باسم الفعل نحو "سمه فيستريح القوم" أو كان الطلب
بما وضع للدلالة على الخبر نحو "حسبك الحديث فهناك الناس لم يجز
النصب) تعليق المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه
لأوضح المسالك لابن هشام مج ٢ ج ٤ ص ١٨٥ .

(٢) فى ل ه (يعنى به) .

(٣) الواو فى (وتكرير) غير موجودة فى ل .

(٤) فى ه (المحذره منه) .

(٥) قول الشارح لا يكون الدعاء أيضا وإن تضمن الطلب بمنزلة الأمر فيه نظر
فقد نسئ الأسمونى فى شرحه للألفية بقوله لا يعنى أن أن تنصب الفعل
مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو "لا يقضى عليهم فموتوا" (١) أو جواب
طلب وهو إما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض
أو تمنى)) حاشية السهان على شرح الأسمونى ج ٣ ص ٢٢٧ وقد أورد
الدعاء من بين أنواع الطلب واستشهد له بقوله تعالى "ربنا أطمس على
أموالهم وأشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم" (٢)
وقوله : رب وفقنى فلا أعدل عن سنن السالمين فى خير سنن . أنظر
نفس المرجح أعلاه ونفس الصفحة .

ونس عليها أيضا صاحب حاشية كتاب أوضح المسالك بقوله ((والطلب
يشمل سبعة أشياء وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ،
والتحضيض ، والتمنى والاستفهام)) حاشية أوضح المسالك لابن هشام
مج ٢ ج ٤ ص ١٢٩ .

وقد استدرك الشارح الأمر بمحاولة فى تدبير خبر ولا يكون أسماء

(بمنزلة الأمر) وقوله بمنزلة الأمر خبر لا يكون أى : لا يكون أسماً^(١) الأمر
 بمنزلة الأمر ، ولا يكون^(٢) نحو الأسد الأسد بمنزلة الأمر ، ولا يكون الدعاء^(٣)
 بمنزلة الأمر (خلافاً للكسائي) فإنه نظر إلى تضمنه لمعنى الطلب ، فنصب بها^(٤)

الأوامر وسيوضح لك الأمر في هذا بعد قليل . وأريد أن أنه على أن
 صاحب المتن والشارح جعلاً أنواع الطلب خمسة أشياء وهي في الواقع
 سبعة كما هو موضح في المرجعين أعلاه أوضح المسالك والأشمونى
 فلم يذكروا الدعاء والتضيض هما من أنواع الطلب كما هو موضح فى
 المراجع أعلاه .

- (١) من الآية " ٣٦ " من سورة فاطر .
 (٢) الآية " ٨٨ " من سورة يونس .

- (١) فى ل (اسم) والصواب أسماً
 (٢) من قوله (ولا يكون) الى قوله (الدعاء بمنزلة الأمر) فيه تقديم وتأخير
 فى ل .
 (٣) ومخالفة الكسائي فى النصب بعد الطلب باسماء الأفعال لا فى الدعاء
 إذا كان بمعنى الطلب نص على ذلك فى التعليق على أوضح المسالك
 بقوله (وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل ، أو بما وضع
 للدلالة على الخبر ، وذهب ابن جنى ، وابن عصفور الى جواز النصب
 بعد اسم الفعل المشتق كنزال ، ودراك ، ولم يستند هؤلاء الى سماع
 عن العرب ، وإنما قالوه قياساً على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود)
 تعليق المرحوم محمد محى الدين عبد الحميد على أوضح المسالك
 لابن هشام مج ٢ ج ٤ ص ١٨٥ .
 وقال المؤلف ، أى : ابن هشام فى كتابه أوضح المسالك مج ٢ ج ٤ ص ١٨
 (وألحق الكسائي فى جواز النصب بالأمر ما دل على معناه : من اسم الفعل
 نحو : ((نزال فنكرمك)) أو خبر نحو : ((حسبك حديث فينام الناس))
 (٤) فى ل (معنى) .

الفعل المضارع بعد الفاء ، وأما وجه المنفى في أسماء الأوامر نحو : سمه فهو أن اسم الفعل لا يقدر مسماه مع وجوده ، فصار لذلك نسيا منسيا ، والعامل مع اسمه فهو ضعيف ، وكذا في التحذير لما حذف الفعل ، واكتفى بتكرير الاسم بدلا عن الفعل ، جاز الفعل أيضا نسيا منسيا (٢) ، ولا يمكن انتزاع المصدر من لفظها ظاهرا ليعطف عليه الفعل المقدر معه أن ، لأنه اسم سريخ لفظا وأما الدعاء نحو : غفر الله ، فلأن صورته خبر وإن تضمن معنى الأمر ، وتقدير المنفى في الدعاء غاض ، لأنهم نسوا في باب الإغمار على شريطة التفسير أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، فتقول اللهم زيدا فاغفر له ، وزيدا أمر الله عليه العيش وقال الشاعر : « فكلأ جزاه (٤) الله عني بما فعل وأما زيدا فجدعا له وأما عمرا فسقيا له * فحكموا باختيار النصب فيها لدلالة الدعاء على معنى الطلب ، وكان (٥) مقتضاه أن يجوزوا النصب ههنا أيضا بعد الدعاء (٦) وقيل إن الدعاء إذا كان بلفظ الأمر فهو بمنزلة () ، أي : بمنزلة الأمر نظرا إلى صورة الأمر ، وهو ظاهر نحو : اللهم اغفر زيدا فيدخل الجنة ، أي : ليكن منك غفران فدخول منه ،

(١) في ل (المعادلة) وفي هـ (المعاملة) والصواب العامل .

(٢) في ل (أيضا) غير موجودة .

(٣) (عليه) غير موجودة في ل .

(٤) له في قوله (فجدعا له) غير موجودة في ل والبيت هذا استشهد به

الشارح ليبين الحكم باختيار النصب فيها لدلالة الدعاء على معنى

الطلب .

(٥) في ل (فكان) .

(٦) (أيضا) غير موجودة في ل ، هـ .

ونحو : اللهم ارزقني مالا فأصدق به ، ويعضد^(١) هذا أني وجدت نسخة من اللباب مقابلة بنسخة قرئت على المصنف^(٢) ، وقدمت فيها بالحمرة على قوله : والدعاء ، تنبيها على أنه ابتداء كلام وغير داخل فيما قبله على ما هو المعتاد من العلامات الحمرة في الكتب ليتميز بعض المسائل عن بعض ، وعلى هذا فخير لا يكون أما مضمرا^(٣) لدلالة الكلام ، أي : لا يكون هذا بمنزلة الأمر ، أو كان كذا في الأصل ، فأسقطه ناسخ بتصور التكرار وجعل قوله : بمنزلة الأمر عائدا^(٤) إلى الجميع كما تصورناه أولا ويحتمل أن يكون في لا يكون ضمير عائدا إلى ما قبله ، وتقرأ أسماء بالنسب ، ليكون خبر لا يكون ، أي : ولا يكون بمعنى لا ينبغي^(٥) أن يكون الدال على الطلب أسماء الأوامر ونحو : الأسد الأسد ، ثم ابتداء فقال : والدعاء بمنزلة الأمر والله أعلم بحقيقة الحال .

(١) وغالب النظر^(١) أن قوله : والدعاء ابتداء كلام ، وخبره بمنزلة الأمر كما نقلنا عنهم في شريطة التفسير ، ولأنهم نصوا في غيره من الكتب في هذا الباب أن الدعاء بمنزلة الأمر ، ومثلوا فيه بقولهم ارزقني مالا فأصدق به (هذا زائد في م ، ل ، هـ على الأصل .

(٢) في م ، ل ، هـ (المصنف رحمه الله) وهو الأفضل .

(٣) في ل (بالحمرة)

(٤) في ل (مضمرا)

(٥) في هـ (هذان)

(٦) في ل (عائدا) وهو الصواب

(٧) في ل (ولا ينبغي)

(١) في ل الظن وهو الصواب .

شرع في إعراب ما بعد الفاء ، لأنه قدره بمصدر فلا بد^(١) من إعراب ،
 فقال (ثم إن كان قبلها) ، أى : قبل الفاء (اسم يصح عطفه) ،
 أى : عطف ما بعد الفاء (عليه ، فلا إشكال فى محله) ، أى : فى
 محل الواقع بعد الفاء من أن والفعل المستقبل نحو : أعجبنى قيامك
 فتخرج^(٢) ، أى : فلن تخرج ، وهو معطوف على قيامك ، فلا إشكال ،
 إذ يكون تابعا^(٣) عليه رفعا ، ونصبا ، وجرا (وإلا) ، أى : وإن لم يكن
 قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه (فالرفع) ، أى : فيجب الرفع
 فى محله (إذا كان) ، أى : الفعل الواقع بعد الفاء (لغير من له
 الأول) ، أى : لغير من له الفعل الأول للمخاطب ، والفعل الثانى^(٤)
 الواقع بعد الفاء للمتكلم مثلا نحو : إئتني فأكرمك ، فيجب رفـع
 أن والمضارع بعده ، لأنه بتقدير مصدر معطوف على مصدر منتزع من
 الفعل الأول على إضمار الحصول والكون من الأفعال العامة ، أى : ليكن
 منك إتيان فإكرام منى ، ولا يمكن تقدير النصب بأن يقال : إفعـل
 إتيانا ، إذ لا يستقيم أن يقال : إفعـل إتيانا فإكراما منى ، لأن الفعل
 الثانى لغير من له الأول فلا يمكن إضمار أفعل^(٥) أنت فيه^(٦) (إلا إذا كان) ،

(١) فى ٣ (فلا بد له) بزيادة له وهو الأولى بالشبوت .

(٢) (أعجبنى خروجك ، فاعل محله مرفوع بالفاعلية) هـ الأصل ، كيف

يكون محله والرفع ظاهر .

(٣) فى ل (تابعا للمعطوف عليه)

(٤) فى م (بأن يكون الفعل الأول الخ) وكذا أيضا ٣ وهى أحسن وأوضح

(٥) سقط (أفعل) من م

(٦) لم لا يكون التقدير هنا كالأول ، ليكون منك إتيان فإكرام منى

أى : الفعل الواقع قبل الفاء (متعنى بليت ، فير داخله على ضمير
الشأن فالنصب) ، أى ^(١) : فيجب النصب نحو ليتك تأتيني فأكرمك
إذا كان التقدير : ليت إيتانا منك فإكرام منى ، هكذا قدره المصنف
فى التعليق ، ولم يجوز فيه الرفع على تقدير : ليتك يكون منك إيتان
فإكرام منى ، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيؤول الى قولك :
ليتك يكون إكرام منى ، وهو غير مستقيم إذ لا يرجع من خبر ليهـت
ـ وهو جملة - ضمير الى اسمه ، فلذلك قال تعين فيه النصب ، وفى
النصب قدر ليت داخل على المصدر المنتزع ، وهو ليت إيتانا ، ولم يقدره
بفعل ليبقى ليت داخل على اسمه ، وهو ضمير المخاطب ، إذ يكون ^(٢)
التقدير حينئذ : ليتك تفعل إيتانا فإكراما منى ، فهو غير مستقيم ^(٣) ،
لأن الثانى لغير من له الأول ، فلا يمكن إضمار الفعل الأول فيه ، وفيه
حزازة ، لأنه أخرج الاسم - وهو الكاف - عن الاعتبار ^(٤) ، وجمـل
ما هو خبر مقدرا باسم ، وقد اعتبر الكاف فى منع الرفع ، إذ لا يقال ^(٥)
ليت يكون منك إيتان فإكرام منى ، ولولا اعتبار الكاف ، لجاز أن يقدر أيضا
ليت الكائن إيتان منك فإكرام منى ، فيصح الرفع أيضا على هذا التقدير
، وكذا يجب الرفع إذا كان متعنى بليت داخله على ضمير الشأن ،

(١) (أى) غير موجودة فى ل

(٢) فى ل (أو يكون)

(٣) فى ل (وهو)

(٤) (الأول) غير موجودة فى ل

(٥) فى ل (إخراج) والصواب أخرج

(٦) لم يخرج عن الاعتبار ، لأنه مذكور فى التقدير .

(٧) فى ل (مقدار) والصواب مقدرا

وما بعد الفاء لغير من له الفعل الأول نحو : ليته تأتيني فأكرمك :
يجب فيه^(١) الرفع ، إذ التقدير : ليته أى : ليت الشأن يكون منك
إتيان فمضى إكرام ، ولا يجوز النصب بإضمار الفعل^(٢) ، إذ لا يستقيم
ليت الشأن تفعل أنت إتيان فلا إكرام منى^(٣) (وفيما عداهما) ، أى :
وفيما عدا القسمين المذكورين ، أحدهما ما كان لغير من له الأول ،
والثانى : أن يكون متمنى بليت غير داخل على ضمير الشأن ، فيبقى
قسمان أحدهما أن يكون ما بعد الفاء لمن له الأول مطلقا سواء كان
غير متمنى بليت ، أو متمنى بليت ، والثانى أن يكون متمنى^(٥) داخل على
ضمير الشأن ، وما بعد الفاء لمن له الأول فيجوز فى كل واحد من
هذين القسمين^(٦) (الوجهان) الرفع والنصب أما الأول : وهو
ما إذا كان فعلا لمن له الفعل الأول فى غير ليت نحو : إئتني فتكرمنى ،
فيجوز فيه النصب على تقدير : إفعل إتيانا فلا إكراما ، ويجوز الرفع على
تقدير : ليكن منك إتيان فلا إكرام وكذا فى نحو : لا تدن من الأسد
فتجرحه ، يجوز النصب ، أى : لا تفعل دنوا من الأسد فجرحا له ،

- (١) (يجب فيه الرفع) غير موجودة فى ن .
(٢) فى هـ (تفعل)
(٣) هذا كلام غير مستقيم لأن المعطوف مصدر مؤول وهو مع أن المضمرة
أقيس ويكون التقدير فى النصب أيضا ليت الشأن يكون منك إتيان
فمضى إكرام أو فلا إكرام منى وهو أحسن لظهور عطف المصدر المؤول
على المصدر المنتزع .
(٤) سقط (على) من الأصل .
(٥) لعل سقط منها (بليت) ، أى : متمنى بليت وهو كذا فى ل ، هـ .
(٦) فى ل ، هـ (القسمين الباقيين) .
(٧) هذا التقدير ممكن فى حالة النصب وقد قدر فى ياناقة سير عنقا
فسيح الخ ليكن منك سير فاستراحة .

ويجوز الرفع على تقدير لا يكن منك دنو من الأسد فجرح منك له ، وكذا
 في ليت داخله على ضمير الشأن ، وهو لمن له الأول نحو : لیتك
 تأتي فتكرمني يجوز فيه النصب على تقدير^(١) : لیتك تفعل إتيانا فإكراما ،
 ويجوز الرفع ، أى : لیتك يكون منك إتيان فإكرام منك ، وأما القسم
 الثانى من الباقيين ، وهو أن يكون متمنى بليت داخل على ضمير الشأن
 ، وما بعد الفاء لمن له الأول نحو : لیته تأتي فتكرمني فيجوز فيه
 النصب على ليت الشأن تفعل إتيانا فإكراما ، ويجوز الرفع على ليت^(٢)
 الشأن يكون منك إتيان فإكرام^(٣) .

فالحاصل أنه إذا لم يكن قبله اسم يصح عطفه عليه فلما أن يكون
 ما بعد الفاء لغير من له الأول ، أو لمن له الأول فلان كان لغير من له
 الأول ، فيجب الرفع مطلقا ، إلا ما استثناء وهو ما إذا كان متمنى بليت ،
 غير داخل على ضمير الشأن ، وإن كان لمن له الأول فيجوز فيه الوجهان
 مطلقا سواء كان ما قبل الفاء ليت ، أو غيره داخل على ضمير الشأن ، أو
 غير داخل عليه .

(١) (تقدير) غير موجودة فى ل ، ه .

(٢) فى ل (ليت)

(٣) ، (٤) ولو قال ((على تقدير ليت الشأن)) لكان أفضل فى إيضاح العبارة .

(٥) إن صح الرفع على هذا التقدير فهو من عطف مصدر منتزع على مصدر
 منتزع بخلاف النصب فإنه من عطف المصدر المؤول على المصدر المنتزع ،
 أو المتصيد من الكلام السابق كما ورد فى بعض العبارات .

(٦) (كان) غير موجودة فى ل

(٧) فى ل ، ه (داخل)

(٨) من قوله (وإن كان لمن له الأول) الى قوله (ضمير الشأن) سقط من ل

(ولا يجاب للجواب ، ولا للشئ الواحد بجوابين) ، معناه :
 أنه إذا ذكر ما بعد الفاء في جواب الأشياء الستة ^(١) ، فلا يجوز
 أن يذكر لهذا الجواب جواب آخر ، لأن الجواب الأول ليس من
 الأشياء الستة فلا يستدعي جوابا آخر ، ولا يجاب للشئ الواحد
 بجوابين ، أى : لا يكون لواحد من الأشياء الستة جوابان ، مثلا
 تقول : إئتني فأكرمك فأعطيك ، على أن الثانى ليس معطوفا على
 الأول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الأشياء الستة ، ووجه المنع
 أنه مقدر بشرط وجزء ، فمعنى قولك : إئتني فأكرمك : إن تأتني
 أكرمك ، فهو كان الجواب الثانى أيضا جوابا للأول مستقلا ، لكان
 التقدير : إن تأتني أكرمك أعطك ، ولا يتوارد جوابان مجزومان
 من غير تخلل عاطف بينهما للاستقراء (وقوله تعالى " فتطرد هم فتكون " ^(٢)
 فالأول للنفس قبله ، والثانى للنهى السابق) هذا إيراد وجواب ،
 وهو ^(٣) : أن قوله : فتكون إما أن يكون جوابا للجواب وهو " فتطرد هم "
 فيمتنع أن ^(٤) يكون جوابا ، أو ^(٥) يكون جوابا مستقلا أيضا للنفى ، وهو
 قوله ((ما عليك من حسابهم من شئ)) ليكون لهذا النفي جوابان

-
- (١) لا أدري لم عدّها ستة ، وقد عدّها النحاة ثمانية وزاد عليها الفراء
 الترجي فصارت تسعة وقد جمعها بعضهم بقوله : أمر وأنه وأدع ^(١) ^(٢) ^(٣)
 وسل وأعرض لحصم . . . تمن وأرج كذاك النفي قد كمل * ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨)
- كذا فى التصريح ج ٢ ص ٢٣٩ والصبان ج ٣ ص ٣٠٢ مطبعة الحلبي .
- (٢) من الآية " ٥٢ " من سورة الأنعام والآية " ولا تطرد الذين يدعون ربهم
 بالغدواة والفشى يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شئ وما من
 حسابك عليهم من شئ " فتطرد هم فتكون من الظالمين " .
- (٣) فى م (أما الايراد فهو قوله) وهو الأولى بالشبوت .
- (٤) سقط (أن يكون جوابا) من ل
- (٥) سقط (أمكن جواب) من الأصل .

أحدهما : قوله " فتطردهم " والثانى " فتكون " فأجاب بأنه ليس من أحد القسمين ، أى : ليس جوابا للجواب ، وليس من باب الجوابين لشيء واحد ، فقوله فالأول : وهو قوله " فتطردهم " جواب للنفي قبله ، وهو قوله " ما عليك من حسابهم من شيء الآية " ، والثانى وهو قوله " فتكون " جواب للنهي السابق ، وهو قوله " لا تطرد الذين يدعون ربهم الآية " ، أى : لا يكون منك طرد فتكون . (والواو) عطف على قوله : الفاء ، أى : ينتصب الفعل المضارع إذا كان قبله أحد هذه الأشياء وهو ، حتى والفاء والواو ، وإنما ينتصب ما بعد الواو (بشرط الجمعية ، والوقوع فى جواب الأشياء الستة)
على ما قدرنا فى الفاء نحر : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فإن المراد النهى عن الجمع بينهما ، لا النهى عن كل واحد منهما ، ولو جزم الفعل الثانى ، أفاد النهى عن كل واحد منهما ، إذ التقدير حينئذ : لا تأكل السمك ولا تشرب

-
- (١) فى ل (فيكون) لعله تصحيف .
 (٢) سقط (ليس) من م
 (٣) (قوله) غير موجودة فى ل
 (٤) صوابها لا يكن لأنه تفسير للمجزم بلا الناهية
 (٥) كان الأولى أن يقول : فكون حتى يعطف المصدر المؤول على المصدر المتصيد من الكلام السابق ، وقد نسى على ذلك ابن هشام فى أوضح المسالك بقوله : وقد اجتمع النصب فى جوابى الطالب والنفي فى قوله تعالى " ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية " لأن تطردهم جواب للنفي ، وتكون جواب النهى أ هـ .
 (٦) فى م (وهى) وهى المواب .
 (٧) سقط (الأشياء) من م ، ل ، هـ
 (٨) تقدم ما فيه فى س ٤١ .

(١)

اللبن وهو غير مراد ، بل المراد لا تجمع بينهما ، فإذا نصب ما بعد الواو يكون بتقدير أن أيضا ، ولا يسمح عطفه على الفعل قبله ، بل لابد من إنتزاع مصدر من الفعل الأول ، ليعطف هذا عليه ، ويشملهما النهى أى : لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن (ومحله) ، أى : محل ما بعد الواو من أن والفعل (النصب لا غير) نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن أى : وأن تشرب اللبن ، فإن مع ما فى حيزه معطوف على المصدر المنتزع من الأول ، أى : لا تفعل أكل السمك وشرب اللبن والواو بمعنى مع أى : لا تأكله مع شربه ، وإنما لم يجز الرقع فيه إذ لو قلت : لا يكون منك أكل السمك وشرب اللبن ، لم يتعين للجمع مع أنه المراد ، ولو كان الواو بمعنى مع أفاد نفى الجمع وهو المطلوب . (فإن قلت) جاز أن يقدر الرفع مع بقاء معنى الجمعية بأن يقال التقدير : لا تجمع لك أكل السمك وشرب اللبن (قلت) جوازه ظاهر ، لكن إنما حملة على النصب لدقيقة وهى أنه إذا نصب^(٢) يكون الواو بمعنى مع ، فيكون الواو للجمع ، ولو قدر لا يجتمع لك هذا وهذا كان الواو للعطف ، والجمعية مستفادة من الفعل وهو لا يجتمع ، فقدّر النصب لئلا يخرج الواو إلى العطف ويبقى معنى الجمع فى نفس الواو فاعرفه .

(١) كذا فى النسخ والصواب (ألا)

(٢) فى ل ، هـ (إذ نصب أن يكون)

(٣) (حال كونه بالعطف فى النصب ، أما فى الرفع يكون الواو لمجرد العطف ، والجمع بعض من لا يجتمع) هـ الأصل .

(١)
وأمثلة البواقي ظاهرة معلومة مما ذكرناه في الفاء .

(وأو) معطوف على الواو ، أى : ينتصب المستقبل إذا كان قبله الواو

(١) في نصب الفعل المستقبل بعد الواو مثل الشارح بمثال واحد لواحد من الأشياء الستة ألا وهو النهى ومثاله كان لا تأكل السهك وتشرب اللبن وأكفى بذلك مشيراً بقوله الى بقية الأمثلة ((وأمثلة البواقي ظاهرة معلومة مما ذكرناه في الفاء)) وها أنا مورد لك الأمثلة الهامة مستعينا ببعض المراجع الأخرى .

يقول صاحب كتاب الأشموني في شرحه (" والواو كالفاء " إن تقدم مفهوم مع ") في جميع ما تقدم إذا قصد بها المباحية . وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مواضع مما سمع مع الفاء

الأول النهى نحو : " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين " (١)
الثاني الأمر نحو قوله :

فقلت ادعى وأدعو إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
الثالث النهى نحو قوله :

لا تنه عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم
الرابع الاستفهام نحو قوله :

أتبیت ریان الجفون من الكرى وأبیت منك بليلة الملسوع
الخامس التمنى نحو قوله تعالى : " ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين " في قراءة حمزة وحفص . (٢)

وانفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله ثقاً نيك من ذكر حبيب ومنزل) أنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٣٠ ، ٢٣٢ دار الفكر - بيروت .

(١) من الآية " ١٤٢ " من سورة آل عمران .
(٢) الآية " ٢٧ " من سورة الأنعام . ومراده بقراءة حمزة وحفص نصب الفعلين ((نكذب ونكون)) .

(١) وكان قبله أو (بشرط معنى إلى أو إلا نحو قوله :
(٢) وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيها) أى : إلى
أن تستقيم القناة ، أو إلا أن تستقيم ، والتفسيران فى المعنى متقاربان ،
لكن الإعراب مختلف ، ولذلك قال (ومحل نصب أو الجرب حسب اختلاف
التفسير) أما النصب فعلى تفسير أو بمعنى إلا أن ، أى : كسرتها
(٣) إلا زمان استقامتها ، وهو مفرغ من الواجب ، لأنه يصح معناه

-
- (١) فى ل ، هـ أو كان قبله أو وهو الأولى بالثبوت .
(٢) اللفظة : (غمزت) لينت فى الصبان عصرت (قناة) مراد بها هنا
الريح (كسرت كعوبها) الكعوب جمع مفرد ها كعب وهو ما بين
كل عقدتين من عقد الريح (تستقيم) تعتدل بعد ما عوجاج .
موضع الشاهد (أو تستقيم) حيث نصب الفعل المستقبل أى المضارع
بعد أو بأن مضرة وجوبا بعد أو والتى هنا بمعنى إلا .
وذكر هذا الشاهد فى حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ٣ ص ٢٢٢
دار الفكر بيروت .
وذكر أيضا فى المقتضب للمبرد ج ٢ ص ٢٨ القاهرة ١٣٩٦ هـ .
وذكر أيضا فى الكتاب ج ٣ ص ٤٨ عالم الكتب بيروت .
وذكر عبد السلام هارون فى حاشية الكتاب قائلا ((والشعر فى هجاء
المغيرة بن حنينا التميمي . والمعنى أنه أثارهم بالهجاء واهلكهم
إلا أن يتركوا سبه وهجاءه فإذا أشد عليه جانب قوم رام تليينهم
إلا أن يستقيموا ، وفى العيني والتبريز أنه لزيادة الأعمى ، والبيت
من أبيات ثلاثة لا غير وهى :
ألم تر أننى وترت قوسى لأبقي من كلاب بنى تميم
عوى فرميته بسهام موت ترد عوادي الحنف اللثيم
وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيم
(٣) فى ل (الجواب) .

نحو : قرأت إلا يوم كذا ، فحذف المضاف - وهو زمان - وأمر بـ
 (١)
 المضاف إليه بإعراب المضاف ، فلذلك انتصب ، وأما الجر فعلى تفسير
 أو بمعنى إلى أن وهو ظاهر (وإذا انتفى الشرط فى الثلاثة الأخيرة)
 وهى أو الواو للجمع ، والفاء (فالاستئناف ، أو الإشراف إن أمكن) ،
 يعنى : ذكرنا شرط النصب فيما بعد كل واحد منها من معنى السببية فى
 الفاء ، ومعنى الجمعية فى الواو ، وكونها بعد الأشياء الستة ، ومن معنى
 إلى أن ، أو إلا أن فى أو . فلذا انتفى شرط من الشرائط لم يمكن النصب
 (٢)
 لفوات شرطه ، فتعين الرفع نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، إذا لم يجمع
 الإتيان سببا للتحدث ، ورفع يكون على وجهين أحدهما الاستئناف ،
 أى : ما تأتينا ، ولا تعرفنا وأنت تجهل أمرنا فتحدثنا ، كما يحدثنا من
 (٣) (٤)
 لا يعرف أحوالنا ، فتحدثنا معطوف على جملة قوله : ما تأتينا عطف مثبت
 على منفى ، والثانى : الإشراف بين تأتينا وتحدثنا فى إنصاف حكم
 (٥)
 النفى عليهما أى : ما تأتينا فما تحدثنا ، فتحدثنا معطوف على ما بعد
 (٦)
 النفى وهو تأتينا وقوله إن أمكن ، أى : إن أمكن كل واحد منهما ،

(١) فى هـ (ولذلك)

(٢) فى ل (إذ لم)

(٣) فى ل (ما تينا) والصواب (ما تأتينا)

(٤) (ثبت) هكذا فى ل والصواب (مثبت)

(٥) (فما تحدثنا) غير موجودة فى ل

(٦) فى م (وهو تأتينا وليس المعنى على ذلك) ، أى : بزيادة وليس

المعنى على ذلك وما أثبتته أولى بالقبول ، لأن القصد إنصاف النفى

على الإتيان والتحديث .

(١) أعني من الاستئناف ، والإشراك . احتراز عن قوله :
(٣) (٤)
ألم تسأل الريح القواء فينطق

أى : ألم تسأله ، فإنه ينطق بلسان الحال ، فالنطق ثابت ،
ولو كان للإشراك فسد لفظا ، لأن الأول مجزوم والثانى مرفوع ، فلا يمكن
إنصاف حكم الجزم عليهما . ومعنى لأدائه : إلى أنه لم تسأله فلا ينطق .
وليس المعنى عليه . فيتعين الاستئناف فى البيت . ومن قوله تعالى :
(٦)
" ولا يؤذن لهم فيعتذرون " ، لأنه لا يمكن الاستئناف فيه بالعطف على
جملة قوله " لا يؤذن لهم " ، ليكون الاعتذار مثبتا ، بل يتعين الإشراك بينه
وبين يؤذن ، لينصب النفي عليهما ، أى : لا يؤذن لهم فلا يعتذرون . لأن
المعنى عليه فذكرنا مثالا لما يتعين فيه الإشراك ومثالا لما يتعين فيه الاستئناف .

-
- (١) (من) غير موجودة فى هـ
(٢) فى النسخة م ، هـ (إحتراز عن نحو قوله) بزيادة لفظة (نحو)
(٣) فى النسخة م أورد الشارح البيت كاملا وهو :
* ألم تسأل الريح القواء فينطق وهل يخبرك اليوم بيدا سملق *
البيت منسوب لجميل فى ديوانه ص ١٤٤ هكذا فى كتاب سيبويه ،
وفى شرح المفصل لابن يعين هذا البيت ماله قسيمة لجميل بن معمر
العدري مج ٢ ج ٧ ص ٣٦ ، وذكر أيضا فى التبرج ٢ : ٢٤١ ،
وشرح شواهد المغنى ص ١٦٢ .
(٤) فى ل (تسأل) والصواب تسأل لأنه مجزوم بلم
(٥) القواء : القفر . وقد تخيله ناطقا ليعتبر بدروسه وتخيره ، ثم نفى
ذلك وحقق أنه لا يجيب سائله لعدم القاطنين به . البيدا : القفر
والسملق : الأرض المستوية ، أو الجزرا لا شجر فيها .
الشاهد فيه ((فينطق)) فرغ ينطق بعد الفاء على الاستئناف . أى فهو
ينطق ولو نصب على الجواب لكان أحسن ؟
(٦) الآية " ٣٦ " من سورة المرسلات .

(وَحُرُوفُ الْعَطْفِ) مَعْطُوفٌ عَلَى أَوْ ، يَعْنَى : إِذَا كَانَ قَبْلَهُ أَوْ
(١)
وَحُرُوفُ الْعَطْفِ (إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا) ، أَوْ : يَنْتَسِبُ الْفِعْلُ
الْمُضَارِعُ إِذَا كَانَ قَبْلَهُ حُرُوفُ الْعَطْفِ ، إِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْمًا نَحْوُ :
(٢)
أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَتَخَرَّجَ ، أَوْ قِيَامُكَ فَتَخَرَّجَ أَوْ قِيَامُكَ أَوْ تَخَرَّجَ ، أَوْ قِيَامُكَ
(٣)
حَتَّى تَخَرَّجَ — عَلَى أَنْ حَتَّى عَاطِفَةٌ — وَكَذَا غَيْرُهُ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ،
يَعْنَى : إِذَا عَاطَفَ فِعْلٌ مُسْتَقْبِلٌ بِحَرْفٍ مِنَ الْحُرُوفِ الْعَاطِفَةِ عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ ،
(٤)
فَيَتَعَيَّنُ تَقْدِيرُهُ بِأَنْ لَثَلًا يَكُونُ عَاطِفًا لِلْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ (وَكَذَا نَحْوُ قَوْلِهِ :
* حَتَّى الْمَصِيفِ وَتَغْلُو الْقَعْدَانِ *) وَتَغْلُو عَاطِفٌ عَلَى الْمَصِيفِ فَلَا هَدَ
(٥)
مِنْ تَقْدِيرِهِ بِمَصْدَرٍ بِأَنْ يَقْدَرُ أَنْ ، أَوْ : وَأَنْ تَغْلُو بِمَعْنَى حَتَّى الْمَصِيفِ

-
- (١) فِي ل ، هـ (إِذَا كَانَ)
(٢) (أَوْ قِيَامُكَ أَوْ تَخَرَّجَ) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي ل
(٣) نَجَدُ الشَّارِحَ هُنَا أَطْلَقَ الْعَاطِفَ وَلَمْ يَقِيدْهُ ، كَمَا أَطْلَقَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي
قَوْلِهِ : (وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَاطِفٌ تَنْسِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مَنْحَذَفٌ)
فَلَمْ يَقِيدْ هُنَا الْعَاطِفَ ، وَلَكِنْ قَالَ الْأَشْمُونِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ
(أَطْلَقَ الْعَاطِفَ وَمُرَادُهُ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ ، إِذْ لَمْ يَسْمَعْ فِي غَيْرِهَا)
شَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ج ٣ ص ٢٣٦ دَارُ الْفِكْرِ - بَيْرُوتَ ، وَيُرِيدُ بِالْأَحْرَفِ
الْأَرْبَعَةَ الْوَاوَ ، وَالْوَ ، وَالْفَاءَ ، وَثَمَ .
وَقَالَ أَيْضًا شَارِحُ الْمَفْصَلِ (أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مِنَ حُرُوفِ الْعَطْفِ
أَعْنَى الْوَاوَ ، وَالْفَاءَ ، وَثَمَ الْخَ) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْقُوبَ ج ٧ ص ٣٦
وَفِي الْكِتَابِ يَقُولُ سَيِّبُوهُ (فَالْحُرُوفُ الَّتِي تَشْرِكُ : الْوَاوَ ، وَالْفَاءَ ، وَثَمَ
وَأَوْ) ج ٣ ص ٥٢ عَالَمُ الْكُتُبِ - بَيْرُوتَ كُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْإِشْرَاقَ لَمْ يَسْمَعْ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ .
(٤) فِي ل (لَثَلًا يَكُونُ لِلْفِعْلِ عَاطِفًا عَلَى الْاسْمِ) .
(٥) فِي ل (بِأَنْ يَقْدَرُ) وَالصَّوَابُ بِأَنْ يَقْدَرُ ، وَقَوْلُهُ :
* حَتَّى الْمَصِيفِ وَتَغْلُو الْقَعْدَانِ * عَجْزٌ بَيْتٌ وَسَيَذْكَرُ أَوَّلُهُ بَعْدَ قَلِيلٍ ==

(١)
 وحتى غلاء القعدان ، جمع قعود . والقعود من الإبل هو البكر حين يمكن
 ركوبه ، وأدنى ذلك يأتي عليه سنتان . وأوله : داويت غبن أبي الدهيق بمثله .
 وهكذا يوجد في حواشي الكتاب . (جاز معها) — أى مع حروف العطف
 (الإظهار) ، أى إظهار أن . فيجوز : أعجبنى قيامك وأن تخرج ، وكذا
 في نظائره . (كما جاز) — أى إظهار أن — (مع لام كي) ، كما سبق .
 (والواو في قوله — أى قول الشاعر ، وهو كعب الفنوى —
 (٢) (٣) (٤) (٥)
 ما أنا للشيء الذى ليس نافعى ويفض منى صاحبه بقول

== والبيت كاملا كالآتي :

- * داويت غبن أبي الدهيق بمثله حتى المصيف وتغلو القعدان *
- اللغة : داويت : من الدواء وهو ما يعطى للشفاء يقال داويته
 مداواة ودواء .
- غبن : ضعف الرأى ومعناه أيضا شدة الغباء .
- المصيف : يطلق على اسم الموضع : صاف القوم إذا أقاموا في المصيف
 بموضع . ويطلق أيضا على اسم الزمان وهو المراد هنا قال سيوييه :
 أجرى مجرى المكان . تغلو : من الغلاء وهو نقض الرخص غلا السعر
 وغيره . القعدان : جمع قعود والقعود من الإبل هو البكر حين يركب .
 موضع الشاهد فيه (وتغلو) حيث نصب الفعل بعد واو العطف
 بأن مضمرة جوازا ليتسنى عطفه على الاسم الخالص قبله .
- (١) في النسخة م (والقعدان جمع قعود) وهذه العبارة أفضل وأوضح .
 (٢) في ل ، هـ (أن تأتي عليه)
 (٣) في ل (بمثله) والصواب بمثله
 (٤) موضع الشاهد فيه (ويفض) ويجوز فيه الوجهان أى نصب والرفع ،
 والرفع أظهر كما قال سيوييه (والرفع أيضا جائز حسن) ليكون فـى
 صلة الذى ولما بينه الشارح هنا .
 (٥) في ل ، هـ (عنه)

وقيل أنه للعطف دون الجمع ، ولا) ، أى : وإن كان للجمع لأنه نفسى لقوله : دون الجمع ، ونفى النفى إثبات ، فتقديره وإن كان للجمع (يفسد المعنى المقصود ، أو يلزم تقدمه النفى) كما سيأتى بيانه (وفى العطف أيضا نظر ، فالأولى تقدير التأخير والمرفوع أظهر) .

(١)
لا بد من تمهيد مقدمة قبل الشروع فى إعراب البيت وذلك لقائل أن يقول : واو الجمع إما أن تكون هى للعطف أو لا تكون له ، فإن كان للعطف فلم جعله المصنف قسم العطف حيث قال : قيل إنه للعطف دون الجمع ، وإن لم يكن للعطف فلم احتج إلى تقدير مصدر منتزع من الفعل السابق كما سبق وجوابه : أنه فى الأصل للعطف ، لكنه خس ببعض أحواله ، وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه فى الوجود ، وقد يكون بعده وقد يكون معه نحو : جاء زيد وعمرو قبله ، أو بعده ، أو معه فخرس واو الجمع بما يكون بمعنى مع ، فهو بإعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر منتزع من الأول ، وبإعتبار اختصاصه العارض بحال المعية ، صار كأنه قسم للعطف المطلق الذى لا يتقيد ، فواو الجمع عطف متقيد بالمعية ، وواو العطف غير مقيد بها .

(١) فى ل (وذلك أن لقائل الخ)

(٢) فى ل (يكون)

(٣) (كما سبق) غير موجودة فى م

(٤) (ببعض) غير موجودة فى ل

(٥) فى ل ، هـ (جاءنى)

(٦) (المطلق) غير موجودة فى ل

(٧) فى م (لا يتقيد بها)

رجعنا الى المقصود ، وهو : أن ((يغضب)) في البيت إما منصوب ،
أو مرفوع ، فإن كان منصوبا ، فيكون بتقدير أن وأن مع حيزه إما أن يعطف
على الشئ^(١) ، أو على المصدر المنتزع من أحد الأشياء الستة ، وليس ههنا
إلا النفي ، فإن عطف على الشئ لم يستقم إذا يصير التقدير : ما أنا للشئ^(٢)
ولغضب صاحبي بقول والغضب لا يقال ، فقل هو على اضرار القول ، أي :
ولقول الغضب ، فقال المصنف : وفيه نظر ، لأن القول المقدر إما أن يكون^(٣)
إضافة إلى الغضب ، من باب إضافة المصدر الى المفعول ، أو من باب إضافة
الشئ الى الشئ للملازمة وهما فاسدان ، أما الأول ، فلأنه يلزمه منه وقوعنا
فيما هربنا منه ، إذ يلزم أن يكون الغضب مقولا ، وأما الثاني فلأن لفظة
عنه تدفعه ، إذ إضافة الملازمة مغنية عن ذكر عنه ، إذ قولك : قول
غضب صاحبي بمعنى الملازمة ، معناه قول يصدر ويتولد عنه غضب صاحبي ،

(١) الذي عليه النحاة أن العطف على الاسم السابق سواء كان اسما نحو :
ولولا رجال من رزام أعزّه ٠٠ وآل سبيع أو أسوءك علقمسا
أو مصدر نحو : " وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب
أو يرسل رسولا " (١) ونحو : وليس عبادة وثقريني الخ ونحو : لولا
فأرضيه الخ ونحو : إنسى وقتل سليمان ثم أعقله الخ ولا داعي لقوله
الأشياء الستة لأنه لم يشترط في الإضرار الجائز تقدم شئ منها على
حرف العطف .

(٢) في ل (يغضب)

(٣) في ل ه (وقيل)

(٤) لعله يريد المفعول معه بتقدير وقت الغضب .

(١) من الآية " ١٥١ " من سورة الشورى .

(١)
فلا حاجة الى ذكر عنه كما تقول : رأيتك يوم خرجت ، فإن الإضافة مصححة
(٢)
لكون الخروج في اليوم ، فلا حاجة الى أن تقول : يوم خرجت فيه ، وأما إذا
عطف على المصدر المنتزع من أحد الأشياء الستة ، وهو النفي في البيت ،
والنفي في موضعين أحدهما قوله : ليس نافعى ، والآخر قوله : وما أنا ،
ولا يستقيم جمعه في جواب واحد منهما . أما جمعه في جواب ليس نافعى
على العطف على المصدر المنتزع وهو النفي ، لينصب عليهما النفي ، فلأنه
(٣)
يلزم نفي النفع ، ونفي الغضب ، ومقصود الشاعر : أنى لا أقول ما لا ينفعنى
ويغضب عنه صاحبي ، لا أنه لا يغضب وهو ظاهر . وأما جمعه في جواب
النفي الآخر وهو قوله : ((ما أنا)) ففساد أيضا ، لأن منفيه هو قوله
بقؤول ، فيلزم تقدم المعطوف وهو الغضب على المعطوف عليه وهو
المصدر المنتزع من القؤول ، أى : لا يصدر منى القول لما لا ينفعنى ،
(٤)
ولا سبب يغضب صاحبي منه ، وقوله : فالأولى تقدير التأخير معناه : أن
جعله في سياق ليس نافعى يفسد المعنى ، فلا يحمل عليه ، بل الأولى
أن يحمل على النفي الآخر ، وهو : ما أنا وتقدير تأخير قوله : ويغضب عن
قؤول ، إذ التقدير وما أنا بقؤول للشئ الذى لا ينفعنى ويغضب صاحبي

-
- (١) فى ل (يقال)
(٢) فى ل (إذا) والصواب إذا
(٣) قد منّا سابقاً أنه لا يشترط مصدر منتزع بل العطف على الاسم الخالص
أعم من أن يكون مصدراً أو اسماً .
(٤) فى ل (لما ينفعنى) والصواب ما ذكر وهو (لما لا ينفعنى)
(٥) أى : فساد فى قولك ما أنا بقاتل للشئ الذى ليس نافعى والشئ
الذى يغضب منه صاحبي ؟

(١) بالنصب فيغضب وإن كان مقدما لفظا على تقول ، فهو متأخر معنى لأن
 (٢) بقول خبر ما ، فهو مقدم في التقدير ، وهذا أسهل من الوجه الآخر
 الذي يفسد المعنى المقصود ، قوله : وإلا أى : وإن جعل للجمع فلما
 أن يجعل في جواب ليس نافع فيفسد المعنى المقصود ، أو يجعل في
 جواب ما أنا فيلزم تقدم المعطوف ، وهو يغضب على المنفى ، وهو قول
 (٤) مما قدرناه ثم قال : والرفع أظهر ، أى : رفع يغضب ليكون معطوفا
 على الصلة وهو ليس نافع أظهر من نصبه ، ويكون التقدير : وما أنا
 (٥) للشئ الذى لا ينفعنى ويغضب منه مباحى بقول : ولا إشكال فيه ،
 (٦) لا لفظا ، ولا معنى فكان أظهر (واضماره) ، أى :

-
- (١) فى ل (يغضب)
 (٢) (خبر ما) غير موجودة فى م وفى ل (قيل خبر ما)
 (٣) مقتضى هذا كونه أسهل أنه لا يفسد المعنى اللهم إلا إن كان أفعل
 التفضيل ليس على بابه .
 (٤) فى ل (كما قدرناه) وهو الصواب .
 (٥) فى ل ، هـ (فلا إشكال)
 (٦) (ذكر سيبويه فى قوله : يغضب الرفع والنصب ، وقال المصنف رحمه
 الله الرفع أظهر ، لأن الجملة تكون معطوفة على الصلة من غير لزوم
 تكلف حينئذ ، وأما توجيه النصب فهو أنه لا يكون منصوبا إلا بإضمار
 أن ، والواو إما للعطف أو للجمع ، وقد قيل بكل واحد منهما ، فقال
 بعضهم لا يجوز أن يكون للجمع وإلا لزم إما فساد المعنى المقصود ،
 أو تقدم ما حقه التأخير عن الشئ عليه ، أما ملازمة فلأنها لو كانت
 للجمع فلما أن تكون فى جواب ليس نافع فيلزم نفي النفع ، ونفى
 الغضب ، وهو ليس مقصود الشاعر ، إذ مقصوده أنه لا يقول ما
 اجتمع فيه الوصفان ، عام النفع ، ووجود الغضب وهذا هو الأمر
 الأول .

(١) إضمار أن (بدون هذه) ، أى : بدون الحروف المذكورة وهى حتى ، والواو (٢) والفاء ، ونحوها (ضعيف منه) * ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوفى * فبين نصب (٣)

== أو يكون فى جواب النفى الآخر — أفى : وما أنا — وحينئذ يلزم تقديم الغضب على القول المنتزع^(١) من القول ، لأن المنفى بقوله : وما أنا إنما هو القول ، وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه ، وهذا هو الأمر الثانى . وإن لم تكن للجمع تعين أن تكون للعطف ، والمعطوف عليه الشئ ، والتقدير : وما أنا للشئ الذى ليس نافعى ولغضب صاحبى بقول . قال المصنف : وفى العطف أيضا نظر ، ووجه ظاهر ، لأن الغضب لا يقال^(٢) والأولى تقدير التأخير ، لأن قوله : ويغضب وإن كان متقدما على قوله : بقول لفظا فهو متأخر رتبة ، وإرتكاب هذا أسهل من إرتكاب فساد مقصود الشاعر فوجب المصير إليه) هـ العباب ص ١١٧ (ب) قوله : أظهر . مقتضى هذا أن النصب ظاهر إلا أن يكون أفعال التفضيل ليس على بابه .

- (١) فى ل (واضمار أن) بزيادة الواو .
 - (٢) (منه) غير موجودة فى ل
 - (٣) فى ل (الزاجرى) والصواب الزاجرى .
- وموضع الشاهد فى هذا البيت . (أحضر) حيث نصب بأن ضمرة بدون حروف العطف المذكورة وهو ضعيف .
- وقد أورد البيت كاملا فى ظ وهو :
- * ألا أيهذا اللائى أحضر الوفى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصى * (واللائى) بدل (الزاجرى) رواية أخرى وفى ظ أيضا (لأن عطف أن أشهد على أحضر دليل على أنه منصوب بإضمار أن) ظ ص ٢١٨ (أ) والبيت لطرفه فى معلقته المشهورة .

- (١) أى داع لهذا وقول صيغة مبالغة لقائل وهو لا يكون قائلا إلا إذا قال .
- (٢) المراد القول الذى يغضب صاحبه .

أى : الزاجرى من أن^(١) أحضر ، فحذف من كما يحذف من^(٢) أن وأن قياسا مستمرا ، ثم حذف أن من غير واحد من الحروف المذكورة ، فكان ضعيفا ، وتوله فيمن نصب احتراز عن الرواية الأخرى وهو قوله : فيما بعده : وجاء حذفها ورفع الفعل وقد مر^(٣) (والذى سوفه) ، أى : سوغ النصب بإضمار أن من غير أحد الحروف المذكورة (دلالة ما بعده) وهو قوله : (وأن أشهد اللذات) ، يعنى أنه إنما جاز إضمار أن بقرينة ، وهو أحد الحروف المذكورة . والهيئت وإن خلا عن الحروف المذكورة ولكن قام^(٤) دلالة ما بعده ، وهو أن أشهد مقام تلك الحروف لقوة الدلالة على حذف أن .
(وجاز حذفها) أى حذف أن . (ورفع الفعل) ، وهو أحضر (وقد مر) ،
فى أول الكتاب فى بحث خواص الأسماء .

(١) (أن) غير موجودة فى ل

(٢) فى ل ، هـ (كما يحذف من من أن وأن الخ) وهو الصواب .

(٣) (وقد مر) غير موجودة فى ل

(٤) (قام) غير موجودة فى ل .

مباحث المجرورات

- لما فرغ من مرفوع الأسماء ، والأفعال ومنصوبها • شرع في المجرور •
- ولا يكون إلا في الأسماء فقال : (المجرور ، وهو إما بالإضافة) نحو : غلام زيد (أو بحروف الجر) نحو : المال لزيد •
- (وحروف الجر تذكر بعد) إن شاء الله تعالى •

(١) بحث الإضافة :-

الإضافة المعنوية - أقسام المعنوية •

- (٢)
(والإضافة على ضربين ، معنوية ، أى مفيدة معنى في المضاف)
- (٣)
ثم قسم المعنى الى التعريف ، والتخصيص • فقال (تعريفاً إذا كان
- المضاف إليه معرفة) إلا نحو : غير ، ومثل وشبه ، لتوغلها في الإبهام) •

- (١) الإضافة في اللغة : مطلق الاسناد ، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي فلما دخلناه أنرفنا ظهورنا الى كل حارى جديد مشطــــــــــــب يريد : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا الى كل رجل منسوب الى الحيرة لأنه جلب منها أو منع فيها •
- والإضافة في اصطلاح النحاة : ((إسناد اسم إلى غيره ، على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه)) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك للمرحوم محمد محى الدين عبد الحميد مج ٢ ج ٣ ص ٨١ •
- (٢) والإضافة على ضربين ، أى معنوية ، ولفظية وبدأ بالمعنوية واللفظية بعد إنشاء الله تعالى •
- دسه من حسنحه هـ ثم قسم المعنوى) •

هذا استثناء من المضاف ، أى يتعرف المضاف الى معرفة ، إلا إذا كان
 (١)
 أحد هذه الكلمات ثم استثنى من هذه الاستثناء فقال :
 (٢) (٣)
 (إلا إذا اشتهر المضاف بمغايرة المضاف إليه) نحو : "غير المغضوب"
 (٤) (٥)
 فلن المغضوب عليه ضد المنعم عليه فيتعرف . نحو : مررت بالمتحرك
 غير الساكن ، فإنه يزول ذلك الإيهام ، لأن ضد الساكن هو المتحرك .
 (أو بمثاله) أى : إذا اشتهر المضاف بمثالة المضاف إليه نحو : زيد
 مثل حاتم ، إذ اشتهر بامتصافه بالكرم ، لأن المماثلة إذا انصرفت بالقرينة
 (٦) (٧)
 إلى جهة معينة من علم ، أو كرم ، أو نحوهما زال ذلك الإيهام . فأورد عليه
 (٨) (٩)
 قوله تعالى " نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل " فلن غير وقعت بين الضدين
 فى المعنى ، إذ المعنى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل من أعمال السوء .
 (١٠) (١١)
 فغير واقع بين الضدين ، ولم يفد تعريفا ، إذ لو أفاد تعريفا لم يقع

-
- (١) كذا فى الأصل وموابها (هذا)
 - (٢) سقط من النسخة ك (إلا)
 - (٣) من الآية " ٧ " من سورة النازعة .
 - (٤) سقط من النسخة ك (عليه) من المغضوب عليه .
 - (٥) فى النسختين ك ، هـ (ونحوه)
 - (٦) كلمة (ذلك) غير موجودة فى النسخة ل
 - (٧) فى النسخة هـ (وأورد) وهى أولى بالثبوت
 - (٨) من الآية " ٣٧ " من سورة فاطر
 - (٩) فى النسخة هـ (واقع)
 - (١٠) فى النسخة ك وايضا هـ (وقع)
 - (١١) " واقع بين الضدين فى المعنى " كلمة (فى المعنى) غير موجودة فى
 النسختين الأصل ، م .

صفة للنكرة . وأجيب بأن غير ليس بصفة هنا ، بل هو بدل ، وجاز إبدال المعرفة من النكرة .

(وقد يجعل قولهم : فلان واحد أمة ، وعبد بطنه ، ونسج وحده نكرة ، منه قوله :

(٣) أماوى إني رب واحد أمه قتلت فلا غرم على ولا جدل (٤)

(١) اجاز المكبرى فى (املا ما من به الرحمن) وأن يكون سالحا وغير مضتين لمصدر محذوف أو لمفعول محذوف أه وتقدير كلامه أخرجنا نعمل عملا سالحا أو نعمل شيئا سالحا غير الذى كنا نعمل هذا أوقعه صفة للنكرة مع إضافة للمعرفة . وفى التصريح ح ١ ص ٢٦٠ تصريح بذلك حيث يقول : فغير وصف صالح ولا أثر لإضافتهما الى الموصول لأنها لا تتعرف بالاضافة .

(٢) الكلام ناقص فكان حقه وجاز إبدال المعرفة من النكرة لأنه لا يشترط توافق البدل والمبدل منه فى التعريف والتشكير أو يجوز أن يكون كلمة (وجاز) محرفة عن (جائز) وهى أقرب .

(٣) معانى مفردات هذا البيت :

(غم) : الدين ورجل غام : عليه دين

(جدل) : قوة الخصام وشدته ومعناها أيضا الغلبة جادته أى غلبته .

موضع الشاهد فى هذا البيت (رب واحد أمه) أن واحدا لم يكتسب تصريفاً مع أنه مضاف إلى معرفة والدليل على عدم إكتسابه التعريف دخول رب عليه وهى لا تدخل إلا على النكرات .

وروى هذا البيت بعدة روايات وكلها فى الشطر الثانى منها : ما ذكره الشارح فى قوله : ويروى : أجرت فلا قتل عليه ولا صبر . ومنها ما ذكر فى جمع الموامع وهو قوله :

أماوى إني رب واحد أمه ملكت فلا أسرلدى ولا قتل

أنظر جمع الموامع ج ٤ ص ١٧٦ ، ص ٢٧٠ وذكر فيه أن البيت لحاتم الطائى . (٤) فى النسبة ل (لدى) .

(١) من جدل عليه إذا مال عليه بالظلم (والأكثر أن تكون معرفة) . ويروى :
أجرت فلا قتل عليه ولا سبر . يعنى أنه قد ذكر بعضهم أن قولهم : واحد
أمة ، وعبد بطنه ، ونسج وحده مما لا يتعرف أيضا ، وإن أضيف إلى
المعرفة ، لتوغلها في الإبهام . إذ لا تنحصر بالنسبة إلى مضاف إليه معين ،
إذ بعد الإضافة لا يتعين المضاف أيضا ، فهو نظير غيرك ، ومثلك .
(٢) ولذلك وقع مجرورا لرب ، في قول الشاعر رب واحد أمة . ورب لا تدخل إلا
على النكرات . (والأكثر أن تكون معرفة) ، على قياس الإضافة إلى المعارف
وأما ورود نكره فنادر ، إنما جاء في الشعر . فلان نسج وحده ، أى :
(٤) لا نظير له في علم وغيره . وأصله في الثوب ، لأن الثوب إذا كان رقيقا
لم ينسج على منواله سواء ، وإذا لم يكن رقيقا عمل على منواله سدى لعدة
(٥) أثواب . والمنوال الخشبة التى يلف عليها الحايك الثوب .
(٦)

-
- (١) (والأكثر أن تكون معرفة) هذا النص زائد في النسختين الأصل ، ك .
(٢) في النسخة ل (ولذا)
(٣) في النسخة هـ (وإنما)
(٤) في النسخة م (رقيقا) وكذلك النسخ ل ، ك ، هـ .
وهي أصح في الاستعمال هنا ويؤيدها ما في القاموس المحيط ج ١ ص ٢٠٦
وهو نسج وحده لا نظير له في العلم وغيره وذلك لأن الثوب إذا كان
رقيقا لم ينسج على منواله غيره .
(٥) في النسخة هـ (في الخشب الذى يلف عليه الخ)
(٦) (الحايك) خالف الرسم المعروف وهو قلب ألف اسم الفاعل همزة
والصحيح لا حلكك -

(١) قال عبد القاهر : الضمير المتصل ببطن وأم ، لا يجوز أن يعود إلى نفس واحد ، وعبد ، لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف ، فإذا كان تعريف أم بإضافتها إلى ضمير الواحد ، كان التماس تعريف الواحد منها محالا ، فكان بمنزلة تعريف الشيء بنفسه ، فوجب أن يعود الضمير إلى شيء غير عبد ، وواحد نحو : أن تقول : زيد عبد بطنه ، فيكون تعريف عبد بغير ضميره . قال : فإذا قلت : جائي واحد أمه وعبد بطنه جاز أن يكون معرفة بأن يتقدم الذكر ، كأنك قلت : جائي الكامل النبيل الذي عرفته . وإذا جعل نكرة فعلى أنه يوصف به نكرة محذوفة ، كما في البيت ، كأنه قال : رب إنسان واحد أمه ، بمنزلة قولك : رب إنسان عزيز معظم ، لأن رب لا تدخل على المعارف . (أو تخصيصيا) عطف على قوله تعريفا ، أى : الإضافة المعنوية ما يفيد تعريفا كما ذكرنا ، أو تخصيصيا . (إذا كان) أى : المضاف إليه (نكرة) نحو : غلام رجل . (وهى) أى الإضافة المعنوية . (فى الأمر العام) أى : فى القالب (بمعنى اللام أو بمعنى من نحو : غلام زيد ، وخاتم فضة . وفى الثانى) أى : فى الذى بمعنى من

(١) عبد القاهر : ويغلب ظنى أنه الجرجاني ، لأنه إذا أطلق لفظ عبد القاهر إنه عرف إليه . وهو (بن عبد الرحمن الجرجاني النحوى ، الامام المشهور أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارس ، ولم يأخذ عن غيره ، لأنه لم يخرج عن بلده وكان من كبار أئمة العربية ، والبيان شافعيًا أشعريًا ، صنف ، المغنى فى شرح الايضاح المقتصد فى شرحه . إعجاز القرآن الكبير . والمغنى للمجمل . للموايد المائة العاملة فى الحصر وغير ذلك . مات سنة احدى وثمى أربع وسبعين وأربعمائة .) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣١٠ .

- (يصح إطلاق الثاني على الأول) ، إذ يصح إطلاق الفضة على الخاتم .
- (بخلاف الأول) ، وهو الذى بمعنى اللام نحو : غلام زيد ، إذ لا يصح إطلاق الثاني على الأول ، لأن الذى بمعنى من الثاني مبين للأول .
- ويصح إطلاق المبين على المبين .
- واحتراز بقوله : فى الأمر العام عن الإضافة بمعنى فى ، فإنه قليل كضرب^(١) اليوم ، أى : ضرب فى اليوم .

(١) ((وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى " من " بكثرة ، وعلى معنى " فى " بقلّة . وضابط التى بمعنى " فى " : أن يكون الثاني ظرفاً للأول نحو " مكر الليل " ^(١) و " يامحبي السجن " ^(٢) والتقدير مكر فى الليل و يامحباى فى السجن ، والتى بمعنى " من " أن يكون المضاف بعض المضاف إليه وأن يكون المضاف إليه سالماً للأخبار به عنه كـ " خاتم فضة " ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة فنخبر بالفضة عن الخاتم لأن الأخبار عن الموصوف إخبار عن صفته فأن انتفى الشرطان معا ، نحو " ثوب زيد " و " غلامه " و " حصير المسجد " و " قنديله " فإن المضاف ليس بعض المضاف إليه ولا يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف أو الأول فقط نحو " يوم الخميس " فإنه يصح الإخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس وليس اليوم بعض الخميس ، أو الثاني فقط ، نحو : " يد زيد " فإن اليد بعض زيد ولا يصح الإخبار بزيد عن اليد فلا يقال اليد زيد فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص)) بتصرف أوضح المسالك على ألفية بن مالك المرحوم محمد محى الديـن عبد الحميد مج ٢ ج ٣ ص ٨٦ دار الفكر ، وشرح التصريح ج ٢ ص ٢٥ . الحلبي .

(١) من الآية " ٣٣ " من سورة سبأ .
 (٢) من الآية ٣٩ : ٤١ من سورة يوسف .

- (١) (ولا بد من أن يتجرد المضاف من حرف التعريف) .
- (٢) إذ لو لم يتجرد منها لكان المضاف معرفة فلا فائدة في إضافة للمعرفة .
- (٣) (وأما إجازة الكوفيين من نحو : الثلاثة الأنواب ضعيف) لما فيه من الجمع بين التعريفين ، ولأنه على خلاف استعمال الفصحاء ، إذ المسوع
- (٤) منهم ثلاثة الأنواب ، قال : " ثلاث الأثافي والديار البلاقع " .
- (٥) (٦) وقد يحتج للكوفيين بما نقل من قوم غير فصحاء ، ووجه في القياس بأن الثلاثة هي الأنواب ، بخلاف غلام زيد لتغايرهما ، ولما كانت هي الأنواب ، والثلاثة هي المسند إليه ، كان أولى بالتعريف من الثاني . وهذا ضعيف ، لأنك إذا قلت خاتم فنية ، فالخاتم هو الفضة ومع ذلك لا يجوز تعريف الأول .

-
- (١) في النسختين ك ، هـ (من حروف التعريف)
- (٢) في النسخة هـ (منه) وهو الصحيح
- (٣) كذا في الأصل والصحيح (إجازة الكوفيين) مجرور بالانضافة .
- (٤) البيت هذا ورد كاملا في المقتضب للمبرد ج ٤ ص ١٤٤ .
- وهل يرجع التسليم أو يدفع البكا ثلاث الأثافي والديار البلاقع
- وأيا في ج ٢ ص ١٧٤ وجاء فيها والرسوم البلاقع بدل والديار
- وكذا في الفصل مع ١ ج ٢ ص ١٢٢ .
- اللفظة : البلقع الأرض القفر التي لاش فيها ، والأثافي للقدر
- يوضع على ثلاثة أحجار للطبخ فيه .
- والبيت هذا في مطلع قصيدة لذي الرمة .
- موضع الشاهد فيه (ثلاث الأثافي) وفيه تعريف الأثافي حين أواد
- تعريف ما أعرف إليه وهو الثلاث .
- (٥) في النسخة ل (وقد يحتج الكوفيين)
- (٦) في النسخة ل (بما نقل "عن" قوم) وهو الاستعمال الفصح .

(١) (وأن يكون) أى : المضاف . (غير المضاف إليه فى المعنى) أن عطف
 على أن يتجرد ، أى : لا بد من أن يتجرد ، ومن أن يكون غير المضاف إليه
 فى المعنى . (فلا تجوز إضافته الى مماثل له فى العموم والخصوص كليث
 أسد) . المراد من المماثلة بين الشئيين فى الخصوص ، والعموم ،
 أن كل شئ كان أحدهما أم منه كان الآخر أيضا أم منه ، وكلما كان أحدهما
 أخس منه كان الآخر كذلك ، وإنما عبروا بهذه العبارة ، احترازا عن كل
 الدراهم ، فإنهما ليسا متماثلين فى العموم والخصوص ، بل الكل عام ،
 والدراهم خاص . (٢) (٣) (٤) ولذلك قال : (بخلاف كل الدراهم ، وعين الشئ ، ونفسه)

(١) (أن) غير موجودة فى النسخة م
 (٢) سقط من النسخة ل (أن) فى الموضعين (من " أن " يتجرد ومن أن يكون)
 (٣) فى النسخة ل (أن كل شئين) وهى الأسح .
 (٤) يقول شارح المفصل : ((إضافة الشئ إلى نفسه مما لا يصح ، وذلك
 من قبل أن الفرض من الإضافة التعريف ، والتخصيص . والشئ لا يعرف
 بنفسه ، لأنه إن كان معرفة كان مستغنيا عن الإضافة بما فيه من التعريف
 الخ)) ويستثنى من ذلك قائلا : ((فأما قولهم " جميع القوم ، وكل
 الدراهم ، وعين الشئ " ، ونفسه " فعلى تنزيل الأول من الثانى منزلة
 الأجنبي ، وإضافته راجعة الى معنى اللام ، ومن ، فجميع ، وكل
 اسمان لأجزاء الشئ " ، ونفسه ، وعينه ، منزلان عندهم منزلة الأجنبي ،
 بمعنى خالص الشئ وحقيقته ، فيقولون : نفس الشئ " ، وعينه ، فتكون
 منزلته من الشئ " ، منزلة البعض من الكل ، والثانى منه ليس بالأول ،
 ألا ترى أنه يقال : له نفس ، وله حقيقة ، كما يقال له علم ، وله حل .
 ونحوهما ولذلك يخاطبون أنفسهم ، ويراجعونها راجعة الأجنبي فيقال :
 يحسن ، تعنى : من العلم :

ولى نفس أقول له ٢٣١ ما تنازعنى لعلى أو عسانى .))

شرح المفصل ج ١ ج ٣ ص ٩ ، ١٠ وفى الحاشية يقول البيت لعمران
 ابن خيطان الخارجى وقيل للأسدى .

- (١) (٢) والمراد من الشئ "معين" ، نحو : عين الكتاب وعين الثوب ، وليس المراد لفظ الشئ " . (٣) وإضافة المسى إلى اسمه في قولهم : سرنا ذات مرة ، (٤) ليست منه) أى : ليس من باب إضافة الشئ " الى مائله ، إذ المسمى غير الاسم .

- (١) سقط (من) في (والمراد من الشئ ") من النسخة ل
(٢) في النسخة م (والمراد من الشئ " هنا معين) بثبوت هنا وهو الأسح
(٣) ويقول صاحب الفصل في إضافة المسى إلى اسمه : ((وقد أضيف المسى إلى اسمه في نحو قولهم : لقيته ذات مرة ، وذات ليلة ، ومررت به ذات يوم ، وداره ذات اليمين ، وذات الشمال ، وسرنا ذات صباح قال : أنس بن مدركة الخثعمي : عزمت على إقامة ذى صباح لأمر ما يسود من يسود وقال الكميث : إليكم ذوى آل النبي تطلمعت نوازع من قلبى ظما وألبى)) ويقول شارح الفصل أيضا : ((اعلم أنهم قد أضاعوا المسى الى الاسم مبالغة في البيان ، لأن الجمع بينهما أكد من أفراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الاسم عندهم غير المسى ، إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه ، وكان من إضافة الشئ " الى نفسه الخ)) الفصل مج ١ ج ٣ ص ١٢ ويقول أيضا ((قولهم لقيته " ذات مرة) والمراد الزمن للمسمى بهذا الاسم للدعى هو مرة ، ومثله " ذات ليلة " ملحج *** أنظر نفس الجزء ونفس الصفحة .
(٤) في النسخة هـ (ليست)

(١) وكذا إضافة الاسم العلم غير المضاف إلى اللقب نحو : سعيد كرز (٢) (٣)
 أى : ليس من باب إضافة الشيء إلى نفسه أيضا لأن سعيدا يراد به
 المسمى ، كرز يراد به اللفظ ، فكانه قال : جائنى مسمى لفظ كرز ،
 وإنما أنيف الاسم إلى اللقب دون العكس ، لأن اللقب إنما يكون عند
 الإشتهار ، والوجه إضافة غير الأشهر إلى الأشهر ، إكتساء للشهرة من
 (٤)
 المضاف إليه .

-
- (١) ويقول شارح المفصل فى إضافة الاسم إلى اللقب : ((فأما إضافة
 الاسم الى اللقب نحو: سعيد كرز ، وقيس بطة ، فذلك جائز
 غير مستنح ، وأن كان لعين واحدة ، وذلك من قبل أنه لما اشتهر
 باللقب حتى صار هو الأعرف ، وصار الاسم مجهولا كأنه غير المسمى
 بانفراده اعتد فيه التنكير ، وأضيف الى اللقب للتعريف ، وجعلوا
 الاسم مع اللقب ، بمنزلة ما أضيف ، ثم سى به نحو : عبد الله ،
 وعبد الدار ، وكان اللقب أولى أن يضاف إليه ، لأنه صار أعرف .
- (٢) فى النسخة هـ (ليست)
- (٣) فى النسخة ك كلمة (باب) غير موجودة
- (٤) وفى إضافة الشيء الى نفسه ، والمسمى الى اسمه ، والاسم الى اللقب
 أنظر أيضا أوضح المسالك ج ٢ ج ٣ ص ١٠٧ ، والتسريح على
 التوضيح ج ٢ ص ٣٣ دار احياء الكتب العربية - الباي الحلبي .
 شرح ألفية ابن مالك للسراوى ج ٢ ص ٢٣٦ مكتبة الكليات الأزهرية
 والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٣٣ تحقيق
 د . محمد كامل بركات .
 وفى شرح الكافية الشافية - تحقيق د . عبد المنعم محمد دى ج ٢ ص ١٢٣
 دار الأحرار للطباعة .

(وفى المضاف) أى : العلم إذا كان مضافا .
 (لا يجوز إلا الاجراء) أى : إجراء اللقب على العلم المضاف لكونه عطف
 بيان له (نحو : هذا عبد الله بطة) . وإنما تعين الإجراء ، لأنه
 لا يمكن إضافة العلم (المضاف) الى اللقب ، لأنه لو أضيف لكان ،
 إما أن يضاف الجزآن معا ، وهما المضاف والمضاف اليه ، أو أحدهما ،
 ولا يجوز اضافتهما ، لأن حق المضاف أن يعتوره الاعراب لاختلاف
 العوامل . وإذا أضيفا جميعا فى موضع ، وجب أن يرفعا جميعا ،
 لاستحقاقهما ذلك باعتبار التاعلية ، فيكون الجزء الثانى مرفوعا مخفوضا
 وهو مستنق . ولا تجوز إضافة أحد الجزئين دون الآخر ، لأنه بعض الاسم ،
 وبعض الاسم لا يصح إضافته علما . فلما تعذر الإضافة فى العلم المضاف
 أجرى اللقب عليه لكونه عطف بيان له .

(٣)
 (وقد جاء) أى : الإجراء (فى المفرد أيضا نحو : قوله :
 (٤)
 ومن طلب الأوتار ما حز أنفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس
 نعمة لما صرع القوم رهطه تبين فى أثوابه كيف يلبس

-
- (١) سقط من النسختين الأمل ، م كلمة (المضاف) فى قوله (ولا يمكن
 إضافة العلم المضاف)
 (٢) فى النسخة ل وأيضا ه (فى موضع الرفع) وهو الأحق بالثبوت
 بدليل ما بعده .
 (٣) سقط لفظ (قوله) من النسخة ه
 (٤) البيتين : للمتلمس
 اللفظة : الأوتار : جمع وتر بكسر الواو ، والوتر هو الفرد
 وما لم يتشفع من العدد ، وأهل الحجاز يسمونه "وتر" ،

.....
وأهل نجد يكسرون الواو ، ومن معانيه يقولون صاحب الوتر الطالب
بالتار ، والموتور المفمول أى الذى قتل له قتيل ، يقولون أيضا
وترت الرجل إذا قتلت له قتيلا ، وأخذت له مالا .

حز : قطع فى علاج ، وقيل هو فى اللحم ما كان غير بائس ،
حزه يحزه حزا ، واحتزه احترازا . وفى الحديث أنه احتر من كسف
شاة ثم على ولم يتوضأ ، هو افتعل من الحز القطع وقيل الحز
القطع من الشئ من غير إبانة .

صرع : مزارع القوم حيث قتلوا ، والمنية تصرع الحيوان ، والتشديد
فيه لكثرة .

رهط : رهط الرجل قومه ، وقبيلته ، والرهط عدد يجمع من ثلاثة
الى عشرة ، وبعضه يقول من سبعة الى عشرة .

قصير : هو ابن سعد صاحب جذيمة الأبرش ، وقد توصل بأن جدع
أنف نفسه الى أن استخدمته زباً^(١) ثم استخلصته حتى تمكن فأدرك
ثأره منها .

بيهس : هو الذى يلقب نعامة ، وهو رجل من بنى غراب بن فزارة .
وكان يحرق ، فقتل له سبعة إخوة ، فجعل يلبس القميس مكان السراويل
والسراويل مكان القميس ، فلذا سئل عن ذلك قال :

البس لكل عيشة لبوسها إما نعيمها وإما بوسها

فتوصل بما صوره من حاله عند الناس إلى أن طلب بدماء إخوته

ذكر البيهتين شارح ديوان الحماسة المزوقى فى ج ٢ ص ٦٥٨ ط ٢
القاهرة . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٨ م
حيث قال : وقال المتلمس .

فمن طلب الأوتار ما حز أنفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس
نعامة لما صرع القوم رهطه تبين فى أثوابه كيف يلبس
أما رواية الطبرى فى تاريخه فهو فى ج ١ ص ٦٢٣ ط ٢ دار المعارف
بمصر .

فلن نعامة ، وبهس اسمان لذات واحدة ، والثاني لقب . فكان القياس
إضافة العلم الى اللقب ، وقد أجرى عليه ، وما في محاز إما زائدة ،
(٦)
أى : ومن جلب الأوتار حزأنفه قصير - وهو إشارة إلى قصة قصي—سرة

== ومن حذر الأوتار ما حذر أنفه ==

قصير وخاض الموت بالسيف بيهس

وللميداني أمثاله رواية أخرى هي :

وفي جلب الأوتار ما حزأنفه قصير ورأى الموت بالسيف بيهس
مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٣٥ مطبعة السعادة بمصر .
موضع الشاهد في البيتين هو . (بيهس نعامة)
حيث أجرى نعامة على بيهس وجعله عطف بيان له وكان القياس
إضافة العلم وهو بيهس الى اللقب وهو نعامة .

مناسبة الأبيات : هذه الأبيات قالها المتلمس : عندما جدد قصير
أنفه وأثر بظهره ليكر بالزبا ويوقعها في يد عمرو بن عدى ابن أخت
جذيمة وجذيمة هذا قتلته الزبا انتقاما لمقتل والدها فقالت العرب
" ليكر ما جدد أنفه قصير " أنظر تاريخ الطبري - تحقيق المرحوم
محمد أبو الفضل إبراهيم ج ١ ص ٦٢٣ ط ٢ دار المعارف بمصر .

(١) الزبا ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف كما في القاموس .

(٥) سقط من النسخة ل (قصير)

(٦) ذكر هذه القصة الطبري في تاريخه ج ١ ص ٦١٢

وذكرها أيضا الشريشي في شرحه لمقامات الحريري - حقق الشرح محمد
أبو الفضل إبراهيم ج ٣ ص ١٧٦ الناشر المؤسسة العربية للطبع
والنشر والتوزيع .

وذكرت أيضا في مجمع الأمثال للميداني - تحقيق المرحوم الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد ج ١ ص ٢٣٣ مطبعة السعادة بمصر .

وأوردها صاحب الكامل أنظر ج ١ ص ١١٧ إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٨ هـ
وأورد فضيلة الشيخ عبد الوهاب النجار - المدرس بقسم التخصص في الأزهر
والمصحح لهذا الكتاب - أبياتا لعدى ابن زيد ، وقد فصل الحادثة .

مع الزباء ، وهى مشهورة — أو مصدرية على أنه مبتدأ مع حيزه ، والجار
والمجرور — وهو من طلب — خبره مقدما عليه ، أى : حزانفه حاصل
من جملة طلب الأوتار نعمة عطف بيان لبيهمس ، ومحل كيف نصب على
الحال ، والعامل يلبس والجملة — وهى كيف مع ما عمل فيه — ساد مسد
المفعول لتبين ولا يجوز أن يكون مفعولا لتبين حقيقة لثلا ييطل مصدرته .

(١) الزباء (٠٠٠٠ — ٣٥٨ هـ / ٠٠٠ — ٢٨٥ م)

الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع الملكة
المشهورة فى العصر الجاهلى ، صاحبة تدمر ، وملكة الشام والجزيرة ،
يسمىها الأفرنج " زينوبا " وأما يونانية من ذرية كليوطرة
ملكة مصر . كانت غزيرة المعارف ، بديعة الجمال مولعة بالصيد
والفنى ، تحسن أكثر اللغات الشائعة فى عصرها وكتبت تاريخا
للشرق . ولدت تدمر (وكانت تابعة للرومان بعد وفاة زوجها)
(والعرب تقول بعد مقتل أبيها) سنة ٢٦٧ م ولم تلبث أن طردت
الرومان وحاربتهم ، فهزمت هيرقليوس القائد العام لجيش الإمبراطور
غاليانوس واستقلت بالملك ، فامتد حكمها من الفرات الى بحر الروم ،
ومن صحراء العرب الى آسيا الصغرى ، واستولت على مصر مسدة .
أما خاتمة أمرها فمؤرخو العرب متفقون على قصة ، خلاستها : أن الزباء
قتلت جذية الوند ملك العراق فاحتال ابن أخت له اسمه عمرو بن
عدى حتى دخل قصرها وهم بقتلها فامتصت سما قاتلا وقالت ((بيدى
لا بيد عمرو)) ومؤرخو الإفرنج يقولون : إنها بعد أن قهرت
الإمبراطور أورليانوس ، فانتصر فى أنطاكية ، وحاصرت تدمر ، فجاء
أهلها واضطروا الى التسليم سنة ٢٨٢ م ، فأرسلت لتجسس به ،
فقبض عليها وحملت أسيرة الى رومية سنة ٢٨٤ م فأسكنت فى تيبور
(قيولى) وبلغها أن تدمر دمرت بعدها فأشدت آلامها وماتت
فما . وفى الكتاب من يقول : هما أثنان ، الأولى اسمها نائلة ولقبها
الزباء ، وهى التى قتل جذية الأبرش أباهما ، وقتلت نفسها بالسهم ، ==

(وَألا يكون) أى : المضاف ، عطف على أن قبله ، أى : لابد من
ألا يكون المضاف (وصفه) أى : وصف المضاف إليه (ولا موصوفه) أى :
ولا موصوف المضاف إليه ، بمعنى أنه لا يسمح إضافة الموصوف إلى الصفة ،
ولا الصفة إلى الموصوف وأما إضافة الموصوف إلى الصفة فلا يجوز ، لأن الصفة
يلزم أن يكون مجرورا لكونه مضافا إليه ، وغير مجرور لكونه صفة .

والصفة تتبع الموصوف فى إعرابه ، ولأنهما كالشئ الواحد .
وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يجوز أيضا ، لأن الصفة تكون مقصودا
بالنسبة من حيث إنه مضاف ، وغير مقصود بالنسبة من حيث إنه صفة ، ولأنهما
كالشئ الواحد أيضا .

(وقولهم سحق عمامة ، وجرد قطيفة ، ليس منه) هذا إيراد . فان السحق
صفة للعمامة ، والجرد - هو البالى المتجرد عن الشعر - صفة للقطيفة ،
فقد أنيف الصفة إلى الموصوف .

فأجاب بقوله : ليس منه ، وبيانه أن السحق والجرد بعد حذف موصوفهما
(١)
مارا بمنزلة اسجين مبهمين فأضيفا إلى العمامة والقطيفة للبيان كخاتم فضة .

== والثانية زينب المسماة عند الرومان "زنيوبيا" وهى التى تولت الحكم
بعد مقتل زوجها "أذينة" وماتت فى سجن أورليان الرومانى)
خير الدين الزركلى - الأعلام ج ٣ ص ٤١ دار العلم للملايين - بيروت
لبنان .

(١) فى النسخة ك (فأنيف) والصحيح (فأضيف) .

(وقولهم : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى ، وبقرة الحقائق ، فعلى حذف
المضاف إليه) . هذه الأمثلة تذكر على سبيل الإيراد ، على قولهم :
(١)
لا يضاف الموصوف إلى الصفة ، لأن المسجد هو الموصوف بكونه جامعاً ،
والصلاة بكونها أولى ، والبقرة بكونها حقائق ، لأنها تنبت على مجارى السيول
(٢)
فيقلعها ، فأجاب بقوله : على حذف المضاف إليه ، فالمسجد مضاف إلى
(٣)
الوقت ، والوقت موصوف بالجامع ، فالوقت الذى أنشئ اليه المسجد محذوف
(٤)
، فالجامع ليس صفة للمسجد ، وكذا الأولى ليس صفة للصلاة ، بل للمضاف
(٥)
إليه لها ، وهو الساعة والتقدير : صلاة الساعة الأولى . وكذلك بقرعة
الحقائق تقديره : بقرة الحبة الحقائق . وفى أكثر النسخ على حذف المضاف
من غير لفظة إليه وهو غير مستقيم ظاهراً ، إذ المحذوف على ما قدرنا هو
المضاف إليه لا المضاف ، ولو قال : على حذف الموصوف كان أشبه .

(١) سقط من النسخة م الضمير (هو)

(٢) سقط لفظ (إليه) من قوله (على حذف المضاف إليه) من ل

(٣) قدره ابن هشام فى أوضح المسالك بالمكان أى مسجد المكان الجامع

(٤) فى النسخة ك (المضاف إليه لها) والصحيح (للمضاف إليه لها)

(٥) فى النسخة ل (وكذا)

(١)

(وهى) أى : الإضافة المعنوية (تكون لازمة وغير لازمة . فالأولى)

وهى اللازمة (ظروف نحو : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ،
(٢) (٣)

وورا ، وتلقا ، وتجاه ، وحذا ، وحذا ، وعند ، ولدى ، ولدن ، وبين ،

ووسط) بالسكون (وسوى ، ومع ، ودون)

(١) يقول شارح المفصل ((فالمعنوية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى

كذلك نحو غلام زيد وثوب خز)) .

ويقول أيضا ((وما كان منها معنويا فهو على ضربين لازما وغير لازم))
وذلك أن من الأسماء ما يلزم الإضافة ويغلب عليها ولا يكاد يستعمل
مفردا وذلك الظروف وغير الظروف ، فمن الظروف الجهات الست
وهى : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، وورا ، وتلقا ،
وتجاه ، وحذا ، وحذا)) فهذه الظروف تلزم الإضافة ، وإنما لزم
الإضافة هذه الأشياء ، لأنها أمور نسبية ، فإن فوقا يكون بالنسبة إلى
شئ ، فوقا ، وتحتا بالنسبة إلى شئ آخر ، وكذلك أمام وسائرهما
فلزمتهما الإضافة للتعريف وتحقيق الجهة وقال أبو العباس المبرد :
إنما لزم هذه الظروف الإضافة لعدم إنادتها مفردة ، ألا ترى أنك
إذا قلت جلست خلفا فان المخاطب يعلم أن كل مكان لا بد أن يكون
خلفا لشيء ، فإذا أضفته عرف وحصل منه فائدة ، وقال الكوفيون إنما
لزم الإضافة لأنها تكون أخبارا عن الاسم كما يكون الفعل خبرا عن
الاسم إذا قلت زيد يذهب)) شرح المفصل لابن يعيش مع (ج ٢

س ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) سقط (حذا) من الممنسوخة ل

٤٣٤ سقط ٦ بيين) من النسخة ك

(١) (٢)
هذه هي الظروف اللازمة للإضافة .

(١) لم يذكر الشارح من الظروف اللازمة للإضافة (قبل ، وبعد) فقد اكتفى
بذكر أسماء الجهات الست .

وفى إعراب هذه الظروف ثلاث صور حيث قال : ويجب إعرابها يقصد
(قبل ، وبعد) فى ثلاث صور ونظم اليهما أسماء الجهات حيث قال :
فى س ١٦٠ وأسماء الجهات كـ "يمين" و "شمال" و "وراء" و "أمام"
و "فوق" و "تحت" وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد .
والثلاث صور هى :

أحداها : أن يصرح بالمضاف إليه كـ "جئتكم بعد الظهر" و "قبل
العصر" و "من قبله" و "من بعده" .

الثانية : أن يحذف المضاف إليه وينوى بثبوت لفظه ، فيبقى الإعراب
وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
أى ومن قبل ذلك ، وقرئ (لله الأمر من قبل ومن بعد)^(١) بالجر
من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أن يحذف ولا ينوى شئ ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع
التنوين لزوال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم (من قبل
ومن بعد)^(٢) بالجر والتنوين وقوله :

فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغرس بالما الحميم
وقوله :

وتحت قتلنا الأسد أسد سنوء فما شربوا بعدا على لذة خمرا
وهما نكرتان فى هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظا وتقديرا ، ولذلك
نونا ، ومعرفتان فى الوجهين قبله .

فلن نوى معنى المضاف إليه دون لفظة بنيا على الضم نحو :
(لله الأمر من قبل ومن بعد)^(٣) فى قراءة الجماعة .

و "أول" و "دون" أدرجها أيضا صاحب أوضح المسالك تحت الصور
الثلاث ومن الأمثلة والشواهد عنده قوله :
≡≡

.....
== تقول " جاء القوم خلف " أو " أمام " تزيد خلفهم وأمامهم قال :
لعن الاله تعلق بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
وقوله :

لعمرك ما أدري واني لأوجل على أينا تعدو المنية أول
وحكى أبو على " أبد بدا من أول " بالضم على نية معنى المضاف إليه
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف
للوزن والوصف . أنظر ابن هشام أوضح المسالك ج ٢ ص ٣ من
س ١٥٤ الى س ١٦٢ ، والأشمونى ج ٢ ص ٢٧٤ دار الفكر .
والتصريح على التوضيح ج ٢ ص ٥٠ دار احيا الكتب العربية ،
المرادى شرح ألفية ابن مالك ج ٢ ص ٢٦٧ مكتبة الكلية الأزهرية
يقول صاحب الكافية الشافية فى شرحه فى " إزا " و " حذا " و " بين "
((وقيدت (إزا) و (حذا)) بكونهما ظرفين إحترازا من (إزا
الحوض) فإنه اسم يفرد ويضاف .
وكذلك احتزرت بتقييد (حذا) من الحذا الذى يراد به النعل) .
وفى (بين) يقول (وأما (بين) فملازم للإضافة مالم ينكف (ما)
كقولك (بينما زيد عندنا أنانا عمرو)
وإذا زيد عليها ألف جاز فيها الوجهان بقاء الإضافة ، وانكافها .
إلا أن الانكاف قبل اسم عين أكثر من بقاء الإضافة وإلى هذا أشرت
بقولى : فاجرناليتها ، وطورا ارتفع
ويروى : بينما تعنقه الكماة وروعه

يوما أتبع له جرى سلفه

بالجر والرفع) ابن مالك شرح الكافية الشافية - تحقيق د . عبد المنعم
هريدى ج ٢ ص ٩٣٤ ، ٩٣٦ دار المأمون للتراث .
وأما فى (عند ، ولدن ، ولدا) فيقول ابن يعيش فى شرحه للمفصل :
((وهى ظروف معناها القرب ، والحضرة ، ولذلك لزم الإضافة
للبيان ، إذ كانت مبهمه لأنها لا تختص مكانا معينا ، لأن القرب ، ==

.....
 والمجاورة أمر اضافي ، إذ الشئ يكون قريبا من شخص ، بعيدا من آخر وهي لا ابتداء الغاية في الزمان والمكان فهي مشتركة في البابين ، وليست كمنذ الذي هو ابتداء غاية الزمان ولا كمن ، الذي هو ابتداء غاية المكان ، وفي عند لغتان عند ، وعند بفتح العين وكسرهما (ولدن) في معنى عند ، إلا أن عند معربة ولدن مبنية ، وفي لدن ثمان لغات ، فأما لدن بفتح الفاء ، وضم العين ، فهو الأصل لكثرتة ، وأما لدا قائمة بنفسها ليست من لفظ لدن ، والقياس في ألفها ألا تكون أصلا ، فأما انقلابها مع المضمرية فعلى التشبيه بألف على والى وأما (لد) بالضم فمحذوفة من لدن .
 قال الراجز :

يستوعب البوعين من جريرة من لد لحية الى حنجره)
 ابن يعيش شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٢٧ .
 ويقول ابن هشام في أوضح المسالك في (لدن ، وعند) :
 ومنها " أى من الأسماء الملازمة للاضافة " (لدن) بمعنى عند ، إلا أنها تختص بستة أمور :
 أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات فمن ثم يتعاقبان في نحو :
 (جئت من عنده) و (من لدنه) وفي التنزيل
 (آتيناہ رحمۃ من عندنا وعلیناہ من لدنا علما) (٤) بخلاف
 نحو : (جلست عنده) ، فلا يجوز فيه (جلست لدنه)
 لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .
 الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرى (من لدنه)
 الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

صريع غوان شاقهن وشقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

.....

الخامس : جواز إفرادها قبل (غدوة) فتنسبها : إما على التمييز ،
 أو على التشبيه بالمفعول به ، أو على إضمار (كان) واسمها
 وحكى الكوفيون رفعها على إضمار (كان) تامة ، والجبر
 القياس والغالب في الاستعمال . وذكر لها في الحاشية
 (أى محمد محي الدين عبد الحميد) الشاهد التالي :
 وما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب
 السادس : أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول (السفر من عند البصرة)
 ولا تقول (من لدن البصرة) .

وفي لدن هذه أنظر التوسيع على التوضيح ج ٢ ص ٤٥ .
 والأشعري ج ٢ ص ٢٦٨ ، المرادى شرح الألفية ج ٢ ص ٢٦٤
 أنظر في المساعد على تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٣٥٨ دار الفكر بدمشق
 ط ١ ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

وأيضا ج ١ ص ٥٣١ تحقيق د . محمد كامل بركات .
 وأما (بين ، ووسط ، وسوى ، ومع ، ودون) فيقول فيها ابن يعيش
 ((كلها تلزمها الإضافة تأما (بين) فهو ظرف من ظروف الأمكنة ،
 بمعنى وسط ، ولذلك يقع خبرا عن الجثة نحو قولك : الدار بين
 زيد وعمر ، والمال بين القوم ، وهى توجب الإشراك من حيث كان
 معناه وسط ، والشركة لا تكون من واحد وإنما تكون بين اثنين فصاعدا
 نحو : المال بين الزيد بين والدار بين القوم ، فلما أضفتها إلى واحد
 وعطف عليه بالواو جاز نحو : المال بين زيد وعمر ، لأن الواو لا توجب
 ترتيبا ولو أتيت بالفاء فقلت المال بين زيد فعمر لم يحسن ، لأن الفاء
 توجب الترتيب)) .

((وأما (وسط) فيكون اسما و ظرفا ، فإذا أردت الظرف أسكت
 السين ، وإذا أردت الاسم فتحت ، فتقول : وسط رأسك ده ،
 إذا أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع أسكت السين ونصبت ، لأنه
 ظرف ، وتقول وسط رأسك حليب ، فتحت السين ، ورفعت ، لأنه اسم))

غير ظرف ، وتقول : حفرت وسط الدار بئرا يسكون السنين ، كأن البئر
 في بعض الوسط ، وتقول غريت وسطه ، لأنه مفعول به .
 ((وأما (سوى وسواً مقصوراً ومدوداً) فبمعنى واحد ، وذلك أنك
 إذا قلت عندى رجل سوى زيد ، فمعناه عندى رجل مكان زيد ، أى :
 يسد مسده ولزم الإضافة ، لأن معناه معنى غير) .
 ((وأما (مع) فهو ظرف من ظروف الأمكنة ، ومعناه المصاحبة
 والذى يدل عليه أنه اسم ، أنه إذا أفرغ نون فيقال : جاء معا ،
 وأقبلا معا وربما أدخلوا عليه حرف الجر قالوا : جئت من معه
 أى : من عنده ، ولو كانت أداة لكانت ساكنة الآخر على حد هل
 وقد وبل ، إذ لا علة توجب الفتح ، وربما ذهب بها مذهب الحرف
 فسكن آخرها قال الشاعر :

فريش منكم وهوأى معكم وإن كانت زيارتكم لئاما
 لما اعتقد فيها الحرفية سكنها والقياس نبيها أن تكون مبنية لفطر
 إبهامها ، كلدن ، وحيث ، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية لأنهم
 تصرفوا فيها على حد تصرفهم فى عند ، فيقولون : معى مال ، أى : هو
 فى ملكى ، وإن كان غائبا كما يقال عندى مال) ابن يعيش شرح
 المفصل مع ج ٢ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

ويقول ابن هشام فى أوضح المسالك : ((ومنها " يقصد من الأسماء
 اللازمة للإضافة " (مع) وهو اسم لكان الاجتماع ، معرب إلا فى
 لغة ربيعة وفنم فتبنى على السكون وأورد الشاهد الذى أورده شارح
 المفصل وهو " فريش منكم وهوأى معكم " الخ .

ويقول ابن هشام : ((وإذا لقي الساكنة ساكن جازكسرها وفتحها
 نحو : " مع القوم " وقد تغرد بمعنى جميعا فتتصب على الحال ،
 نحو : " جاءوا معاً " .

وأورده المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى الحاشية
 الشاهد التالى قائلا : ومن ذلك قول الخنساء :
 ===

.....

==
 وأفنى رجالى فبادوا معا فأصبح قلبي بهم مستفزا
 ابن هشام أوضح المسالك - تحقيق المرحوم الشيخ محمد محي الدين
 عبد الحميد مج ٢ ج ٣ ص ١٤٨ : ١٥١ .
 وأما (دون) فيقول ابن يعيش فيها ((لها معنيان أحدهما الظرفية
 في معنى المكان تشبيها بالمكان ، فيقال زيد دون عمرو في الشرف والعلم
 وفي الخير ونحو ذلك جعل هذه الأشياء منازل يعلو بعضها بعضا ،
 كالأماكن التي بعضها أعلى من بعض ، وجعل بعض الناس في موضع
 من الشرف أو من العلم ، وهذه لا تكون إلا ظروفا منصوبة ، والموضع
 الآخر لدون أن تكون اسما صفة بمعنى حقير ، ومستردل ، فتقول : ثوب
 دون ، أى : ردى ، ويقال هذا دونك ، أى : حقيرك ، ومستردل ،
 ويمكن أن يكون هذا القسم هو الأول ، واستعمل اسما توسعا لضرب من
 التأويل لأنك إذا جعلته في مكان أسفل من مكانك صار بمنزلة أسفل
 وتحت وأسفل وتحت قد يجوز رفعهما في الشعر ، قال لبيد :
 فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها)) .
 ابن يعيش الفصل مج ١ ج ٢ ص ١٢١ عالم الكتب - بيروت
 مكتبة المتنبي . القاهرة .

- (١) ، (٢) ، (٣) من الآية " ٤ " من سورة الروم .
 (٤) من الآية " ٦٥ " من سورة الكهف .
 (٥) " ٤٠ " " النساء " ، ومن الآية " ٢ " من سورة الكهف .
 (٥) حقها الملازمة للإضافة .

- (١) (غير الظروف نحو : مثل ، وشبه ، وغير ، وبید) بمعنى غيره ،
(٢)
(٣) يقال : كثير المال بيد أنه بخيل . (وقيد ، وقدي) بمعنى قدير ،
يقال بينهما قيد ربح ، وقدي ربح ، بكسر القاف ، أى : قد ربح .
(٤)
(وقاب ، وقيس) بمعنى قدر أيضا يقال : بينهما قيس ربح : أى قدره .

- (١) فى النسختين ل ، هـ (وغير ظروف)
(٢) فى النسخة ل (نحو شبه ، ومثل ، وغير الخ)
(٣) فى النسخة م (يقال هو كثير المال الخ)
(٤) يقول شارح الفصل فى غير الظروف : ((أعلم أن من الأسماء أسماء غير ظروف تضاف الى ما بعدها ، وهى على ضربين لازمة للإضافة ، وغير لازمة ، فاللازمة نحو : مثل ، وشبه ، ونحو ، وغير ، ونحوها مما ذكرها صاحب الكتاب ، وأما " مثل ، وشبه " فبمعنى واحد " وغير وبید " بمعنى واحد " وقيد ، وقدا " ، وقاب ، وقيس " بمعنى مقدار الشئ . يقال : بينى وبينه قيد ربح ، وقاب ربح ، وقيس ربح ، قال الله تعالى : " قاب قوسين أو أدنى " (١) وقيس ربح بمعنى قدر ربح ، والقدر ، والقدر بالفتح ، والسكون واحد ، وهو مبلغ الشئ . فهذه الأسماء كلها تلزم الإضافة ولا تفارقها ، وإذا أفردت كان معناها على الإضافة ، ولذلك لا يحسن دخول الألف والسلام عليها ، فلا يقال : المثل ، ولا الشبه ، ولا الكل ، ولا البعض ، لأن ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة من جهة تضمنها معنى الإضافة ، فصارت الإضافة فيها كالمفوز بها ، وذلك من قبل أن مثلا يقتضى مائلا ، وشبهها يقتضى مشبها به وكذلك سائرهما ، من نحو : قيد ، وقدا ، وقاب ، وقيس كلها مقادير لا تذكر إلا مع المقدرة)) ابن يعيش شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٢١ .
يقول صاحب أوضح المسالك فى " غير " ((وهو اسم دل على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد " ليس " وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ " قبضت عشرة ليس غيرها " وجاز حذفه لفظا فيضم ==

(وأى ، ولا يضاف) يعنى : أى (إلى الواحد المعرفة ، ولكن
إلى اثنين ، فصاعداً ، لأنه واحد منهما نحو : أى الرجلين ، وأى الرجال
عندك) ، لأن أيا استفهام بعض من كل ، فيستدعى تعداد انفس
المضاف إليه ، فلا يضاف إلى الواحد المعرفة (بخلاف أى رجل ، أى
رجلين)

بغير تنوين ، ثم اختلف ، فقال المبرد : ضمة بناء ، لأنها كقبل
في الإبهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ، لأنها
اسم ككل وبعض ، لا ظرف كقبل وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجوزها
ابن خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ،
والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين)) ابن هشام أوضح المسالك
على ألفية ابن مالك مج ٢ ج ٣ ص ١٥٢ .

ويقول الشيخ المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية أوضح
المسالك ((حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف
إليه نحو : " قبضت عشرة ليس غير " أنه يجوز في " غير " هذه ثلاث^(٣)
اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى ،
نعني أنك لا تقدر معها مضافاً إليه أصلاً لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار
الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظاً فقط ، ولكن تقدر معنى
المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن نعتبر لفظ المضاف إليه محذوفاً
للعلم به وهو منسوى فتكون كأن " غير مضافاً)) .
التعليق أوضح المسالك مج ٢ ج ٣ ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

-
- (١) كذا في الفصل والصحيح قدى كما في القاموس .
(٢) من الآية " ٩ " من سورة النجم .
(٣) كذا في أوضح المسالك والصحيح ثلاثة اعتبارات باعتبار المفرد .

(١)

يعنى : أن أيا إذا كان مضافا إلى النكرة ، فجاز إضافته إلى المفرد ،

والمثنى ، والجمع ، " لأنه ليس استفهاما عن المضاف إليه ، بل هو

(٢) لاستفهام المضاف إليه ، وتمييزه عن غيره " ، أى : أى رجل من الرجال .

(١) فى النسخة م (جاز) وهى الأصح لأن الجواب الماضى لا يقترب بالفاء .

(٢) فى النسخة هـ (بل هو استفهام)

قوله (لأنه ليس استفهاما عن المضاف إليه بل هو لاستفهام المضاف إليه ،

وتمييزه عن غير) لم تصح عبارة الشارح فى هذا الموضع ولعله يريد

أن أيا ههنا لتمييز المضاف إليه عن غيره . والله أعلم .

(٣) يقول شارح الفصل فى "أى" ((أما "أى" فلإنها اسم مبهم يقع على

كل شئ " ممن يعقل ، وما لا يعقل من حيوان ، وغيره ، فافتقر إلى

الإضافة للإيضاح ، كافتقار الوصول إلى الصلة ، وهى بعض ما أضيفت

إليه ، فإذا قلت أى القوم كانت من القوم ، وإذا قلت أى الثياب فهى

من الثياب . فلزومها الإضافة لذلك))

ويقول أيضا : ((أعلم أن أيا إنما تقع على شئ " هى بعضه ، وذلك

قولك : أى أخويك زيد ، فقد علمت أن زيدا أحدهما ، ولم تسدر

أيهما هو . وهى فى الكلام على ثلاثة أضرب : الاستفهام ، والجزاء

وبمعنى الذى ، فإذا كانت استفهاما ، أو جزاء كانت تامة ولم تحتاج

إلى صلة ، إنما تحتاج إلى الصلة إذا كانت موصولة لا غير كما تحتاج

الذى ، ومن ، وما إذا كانت موصولة ، وهى موضوعة على الإضافة ،

لأنها فى الأحوال الثلاثة بعض ما أضيفت إليه ، فلا تفيد إلا بذكر

المضاف إليه ، وهذا المعنى يوجب أن لا يكون المضاف إليه

إلا مما يتبعصر ، ولا تقتضى جوابا إلا إذا كانت استفهاما وجوابها

التعيين ، لأنها فى الاستفهام مفسرة بالهمزة ، وأم فإذا قلت

أى الرجلين عندك فمعناه أزيد عندك أم عمرو فكما يلزم الجواب فى

الهمزة وأم إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ، والتعيين فتقول أزيد

أو عمرو ولا يكنى لا ، أو نعم . كذلك يلزم في أى ، لأن المعنى واحد ، ولو قلت هل زيد مذلق أم عمرو ، أو نحوهما من أدوات الاستفهام لم يكن لأى ههنا مدخل فلذلك كانت أى واقعة على كل جملة إذا كانت بعضها لها ، فعلى هذا يجوز إضافتها إلى المعرفة والنكرة .

" فإذا أضيفت إلى المعرفة " وجب أن تكون تلك المعرفة ما يتبعض وذلك بأن تكون المعرفة إما تثنية ، أو جمعا نحو قولك : " أى الرجلين عندك وأى الرجال " وأيهما رأيت وأيهم مررت به ، وتقول " أى من رأيت أفضل " لأن من قد تعنى بها الكثرة وإن كان لفظها واحدا " ويقول أيضا : ((ولو قلت " أى زيد أحسن " ففجازه من وجهين : أحدهما أن يريد النكرة لمشارك له في اسمه فأجراه مجرى الأنواع نحو : رجل وفرس . والوجه الثانى أن يريد أى شئ من أعضائه أحسن ، أعينه ، أم أنفه ، أم حاجبه ونحو ذلك)) .

((فإذا أضيف إلى النكرة أضيف إلى الواحد ، والتثنية ، والجمع فتقول " أى رجل ، وأى رجلين " ، وأى رجال " وإنما جاز إضافته إلى الواحد المنكور ههنا من حيث كان نوعا يعم أشخاص ذلك النوع فهو يشمل كل من يقع عليه ذلك الاسم ، فلذلك جازت إضافته إليه ، وقد يفرد أى إذا تقدم ذكر ما هو بعض منه نحو قوله تعالى " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى " (١) أفرد أيا ههنا ، لأنه أحد الاسمين المذكورين ، ومعناه أى الاسمين دعوتهم الله فله الأسماء الحسنى ، ولو قلت أيا ضربت أو بأى مررت لم يجز ، لأنه لم يتقدم ما يسد مسد المضاف إليه ، ولغلبة الإضافة عليه لما جاء وأبأى وصلة الى ندا ما فيه الألف واللام غير مضافة عوضه من الإضافة هاء التنبيه بعده قبل صفته نحو : يا أيها الناس روي أيها

الرجال)) ابن يعيش ، شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٣١ ، ١٣٢ ، ٣٣٠ .

(١) من الآية " ١١٠ " من سورة الاسراء

(١) وقوله : " فأبى ما وأيك كان شرا " (وآخره :) فقيد إلى المقامـة
لا تراها (أى : من كان شرا منى ومنك قيد إلى موضع إقامة الناس ،
وجمعهم فى العرصات ، لا تراها ، أى : قيد أعين لا ترى المقامـة ،
هذا إيراد على قوله (أى لا يضاف إلى الواحد المعرفة) فإنه يضاف إلى
الواحد المعرفة ،

== أنظر أيضا أوضح المسالك ج ٢ ص ٣ ، ١٤١ ، والأشمونى ج ٢
ص ٢٦٦ وفى حاشيته يقول الصبان : ولأى ثلاثة أحوال :
الأول : الإضافة إلى النكرة والمعرفة ، وذلك فى الشرطية والاستفهامية .
الثانى : لزوم الإضافة إلى النكرة ، وذلك فى الوصفية والحالية
الثالث : لزوم الإضافة إلى المعرفة وذلك فى الموصولة .
حاشية الصبان ج ٢ ص ٢٦٨ أنظر أيضا الجمع ج ٤ ص ٢٨٧ .
(١) ((البيت لعباس بن مرداس)) والبيت كاملا كما ورد هو :
فأبى ما وأيك كان شرا فقيد الى المقامة لا تراها
اللغة : لا تراها ، أى : أعماه الله . أى يعص عن رؤيتهم .
المقامة : جماعة الناس
ويقول شارح المفصل ((يروى الى المنية أى جاءته المنية))
وجاء بالبيت الأول من هذه القصيدة وهو :
ألا من مبلغ عنى خفاقا ألوكا بيت أهلك منتهاها
ثم ذكر البيت الذى بعد فأبى ما وأيك كان شرا وهو :
ولا ولدت لهم أبدا حصان وخالف ما يريد إذا بغاها
موضع الشاهد فيه (أبى وأيك) وفيه أفراد أى لكل واحد من
الاسمين وأخلصه له توكيدا والمستعمل إضافته إليهما معا ولولا
هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة والمراد هنا أننا كان شرا
من صاحبه فقيد إلى المقامة لا يراها (لا تراها) مروية فى النسختين
، هـ (لا يراها) وكذلك فى شرح " مفصل لابن يعيش فى ج ٢
ص ١٣١ وذكر شارح المفصل شاهدين آخرين هما : ==

(١) وهو المتكلم ، والمخاطب ، ومازائدة ، أى : أى وأيك ، فأجاب عنه بقوله :
 (والمعنى أينما) أى : أى مضاف فى الحقيقة الى متعدد ، لأن المعنى
 (٢) أينما ، وإنما كرر أى ، لأمر لفظى ، وهو أنه لا يعطف على المضمرة المجرور
 إلا بإعادة الجار ، كما يقال : بينى وبينك : التقدير بيننا ، ولم يذكر
 (٣) بين إلا لأمر لفظى وهو أنه لا يمكن العطف على المجرور إلا بإعادة الجار .
 (٤) (٥)

== الأول : وقد علم الأقوام أى وأيك بنى عامراً وفى وفاً وأكرم
 الثانى : ولقد علمت اذا الرجال تناهزوا

أى وأيك أعز وأمنع

كما ذكر فى التعليق قول خداش بن زهير وهو :
 فأبى وأى ابن الحصين وعتعت اذا ما التقينا كان بالحلف أقدر
 ابن يعيش شرح المفضل مج ١ ج ٢ ص ١٣٢ ، ١٣٣
 وذكر صاحب الهمع فى ج ٤ ص ٢٨٧ ، وأيضاً صاحب أوضح المسالك
 مج ٢ ج ٣ ص ١٤٢ .
 الشاهد التالى : فلتن لقيتك خالين لتعلمن أى وأيك فارس الاحزاب
 وفى الأشمونى ج ٢ ص ٢٦٧ ، وفى التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٤٤
 وفى المرادى شرح الألفية ج ٢ ص ٢٦٢ ، وفى شرح ابن الناظم
 ذكر - ولم ينسبه لقائل :

ألا تسألون الناس أى وأيك غداة التقينا كان خيراً وأكرماً
 وقد ذكره الأشمونى أيضاً ولم ينسبه المعينى أيضاً .

- (١) (وهو المتكلم) كررت مرتين فى النسخة ك
- (٢) سقط من النسخة الأصل (المضمرة) والصواب ما ذكرته
- (٣) فى النسختين ل ، هـ (البين)
- (٤) فى النسخة ل (وهو أنه لا يعطف يمكن) بزيادة يعطف خطأ وسهوا
- (٥) سقط لفظ (الجار) من النسخة ل

(١)

(وبعض ، وكل ، وكلا)

(١) يقول شارح المفصل في (بعض ، وكل ، وكلا) : ((" وبعض " يفيد البعضية ، فهو يقتضى الشئ " البعض " وكل " اسم لأجزاء الشئ " فهو يقتضى الجزأ " وكلا " اسم مفرد عندنا ، معناه التثنية ، ولا يدل بلفظه على جنس ذلك المثنى ، فلزمنا إضافته إلى جنسه ليعلم نحو : جاءنى كلا أخويك ، ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك ، ويكون تأكيداً للمثنى نحو : جاءنى الرجلان كلاهما ، ورأيت الرجلين كليهما ، ومررت بالرجلين كليهما ، فتلزم إضافتهما إلى ضمير المؤكد ليعلم أنها تأكيد له . وليست أسما شائعا بخلاف أجمع ، وأجمعين ونحوهما فإنها لا تلى العوامل ، ولا تكون إلا تأكيدا فاستغنت عن الإضافة)) .

ويقول أيضا في " كلا " ((قد تقدم الكلام على " كلا " وأحكامها وأنها ماردة معناها التثنية ، وهى موضوعة لتأكيد التثنية كما أن كلا ، وأجمع لتأكيد الجمع فلذلك وجب أن تكون كلا مضافة إلى معرفة ومثنى ، لأنه لا يؤكد بها إلا ما هذه سبيله وإن خرج عن سنن التأكيد بأن يكون مبتدأ نحو : كلا أخويك جاءنى ، أو فاعلا نحو : جاءنى كلا أخويك فلن يخرج عن حكم التأكيد ومعناه ومجاز ذلك على إقامة التأكيد مقام المؤكد الخ)) ابن يعيش شرح المفصل ج ١ ص ٢

ص ١٣٠ ، ج ١ ص ٣ ص ٢

لم يذكر صاحب اللباب وشارحه كلتا ، وذكرها شارح المنصل حيث يقول في ج ٢ ص ٣ : وحكم كلتا حكم كلا إلا أن كلتا للمؤنث ، وكلا للمذكر .

كما ذكرها أيضا صاحب أوضح المسالك حيث يقول في " كلا " و " كلتا " لا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

أحدها : التعريف فلا يجوز " كلا رجلين " ولا " كلتا امرأتين " خلافا للكوفيين .

والثانى : الدلالة على اثنين أما بالنسب نحو " كلاهما " ==

(١) هذه معطوفة على قوله : وأى ، لأنها من غير الظروف اللازمة للإضافة

(٢) (ولا يضاف) أى : كلا (إلا إلى المثنى ، أو ما هو فى معناه)

(٣) كقوله : إن للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبيل

إن كلا الأمرين من الخير والشر يتوجه إليه ويقبل عليه .

== وكلنا الجنتين (١) أو بالاشتراك نحو قوله :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن اذا امتنا أشد تفانيما

فإن كلمة "نا" مشتركة بين الاثنين والجماعة .

ابن هشام أوضح المسالك ج ٢ ص ٣ ١٣٨ شرح المرحوم الشيخ

محمد محى الدين عبد الحميد .

(١) من الآية " ٣٣ " من سورة الكهف .

(١) فى النسخة م (هذا)

(٢) لفظ (هو) غير موجود فى النسخة م

(٣) البيت هذا كما يقول الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ((من كلام

عبد الله بن الزبيرى أحد شعراء قريش ، من كلمة يقولها بعد غزوة

أحد يتشفى بالمسلمين وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته))

ابن هشام أوضح المسالك شرح وتعليق محمد محى الدين عبد الحميد

ج ٢ ص ١٣٩ .

اللغة : "المدى" : غاية الشئ ، ومنتهاه "والوجه" الجهة "القبل"

بفتحيتين - المحجة الواضحة . وفى العيني والمصان أن القبيل

كالوجه بمعنى الجهة فيكون عطف لمرادف .

موضع الشاهد فيه (كلا ذلك) حيث أضيفت كلا الى مفرد لفظا هو

"ذلك" والذي سوغ هذا رجوعه الى اثنين هما الخير ، والشر .

ذكر هذا الشاهد شارح المفصل وذكر قبله وبعده أبياتا وهى :

ياغراب البين أنعمت فقل إنما تنطق شيئا قد فعل

== إن للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وقبيل ==

- (١) (وذو) عطف على بعض ، وكل (ولا يضاف) أى : ذو (إلا إلى
(٢)
أسماء الأجناس الظاهرة عند سيويه) ولعل بأن ذو وصلة إلى
(٣)
الوصف بأسماء الأجناس .

==
والعطيات خساس بينهم وسوا قبر مشرومقل
كل عيش ونعم زائل وبنات الدهر يلعبن بكل
وذكره أيضا صاحب أوضح المسالك فى مج ٢ ج ٢ ص ١٣٦ ، وأنظر
أيضا الممع ج ٤ ص ٢٨٣ ، وأيضا شرح شواهد المغنى للسيوطى
ص ٥٤٩ ، والتصريح ج ٢ ص ٤٣ والأشمونى ج ٢ ص ٢٦٦ .
(١) قال شارح المفصل فى (ذو) ((ومنها " ذو " التى بمعنى صاحب
فإنك تقول : هذا رجل ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، ومررت برجل
ذو مال ، أى : صاحب مال . وتقول فى التثنية : هذان رجلان
ذوا مال ، وأعله ذوان وإنما حذفته نونه للإغافة ، وفى النصب والجبر
نحو : رأيت رجلين ذوى مال ، ومررت برجلين ذوى مال ، وتقول
فى الجمع : هؤلاء رجال ذوو مال ، ورأيت رجالا ذوى مال ، ومررت
برجال ذوى مال ، وأعله ذوون ، وذوين ، لأنه جمع سلامة ، وإنما
حذفت نونه للاضافة . وإنما جمع جمع السلامة ، لأنه وصف به من
يعقل ، فجرى مجرى مسلمين وصالحين ، وتقول فى المؤنث ذات نحو :
هذه امرأة ذات جمال ، ومال ، والتثنية ذواتا . قال الله تعالى :
" ذواتا أفنان " (١))) .

ابن يعيش شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٣٠ هـ وفى قوله جمع
سلامة تسم لأن ملحق به ولعل قوله وإنما جمع جمع السلامة الخ
يشير الى ذلك .

- (٢) أنظر الكتاب ج ٣ ص ٤١٢ عالم الكتب - بيروت .
(٣) سقط من النسخة ل (إلى الوصف)

(١) الآية " ٤٨ " من سورة الرحمن .

(١) (ونحو : أبان ذوى أرومتها ذووها شاذة عنده) أى عند سيبويه وأوله : صبحنا الخرجية مرهفات .

والهاء فى ذووها يرجع الى المرهفات ، أى : أبان ذوو المرهفات ذوى أرومة الخرجية ، أى : قطعوهم وقتلوهم ، ويرى أبار بسدل أبان ، بمعنى أهلك من البوار ، وهو الهلاك .
(٢) (وأولو) عند سيبويه بمعنى أصحاب ، وذوى لازمة للإضافة .

(١) البيت نسبه صاحب المفصل لكعب أنظر ج ٣ ص ٣٦ كما نسبه ابن يعيش للكميت وقال : ((وقيل لكعب)) أنظر ج ٣ ص ٣٨ .
اللفظة : صبحنا : أتيناهم صباحا
المرهفات : السيوف القواطع
أبان : أفناهم وأبادهم
الأرومة : الأعامل

موضع الشاهد (ذووها) حيث أضاف ذوى إلى الضمير وحققها
ألا تضاف إلا إلى أسماء الأجناس الظاهرة .
ولهذا البيت رواية أخرى وفيها (أبار) مكان (أبان) .
وذكر هذا البيت صاحب اللمع ج ٤ ص ٢٨٤ كما ذكره صاحب
المفصل فى ج ٣ ص ٣٦ وقال وهو شاذ ، كما ذكره أيضا ابن يعيش
فى ج ٣ ص ٣٨ وقال فى الحاشية ((استشهد بهذا البيت لإضافة
ذى إلى الضمير وحكم بأن ذلك غريب غير معروف وقد اختار جوازه
أبو حيان))

(٢) قال ابن يعيش فى (أولو) : ((وأولو أيضا جمع سلامة والواحد ذو
قال الله تعالى : " نحن أولو قوة وأولو بأس شديد "))^(١) وقال تعالى :
أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع^(٢) والمؤنث أولات قال الله تعالى :
" وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن " ^(٣) جاء الجمع ههنا
على غير واحد المستعمل ، وقياس واحده أل مثل عم ، وشجج =

(١) (وقد ، وقط ، وحسب) عطف على أولو ، لأنها مما يلزم إضاقة أيضا .

فهى فى السلامة بمنزلة المذاكير والملاح فى التفسير جاء على ما لم يستعمل وإنما لزمته الإضافة ، لأن المضاف إليه هنا هو المقصود ، وذلك أنهم أرادوا وصف الأسماء بالأجناس نحو : هذا رجل مال فلم يسخ ذلك فأتوا بذى التى بمعنى صاحب وأنشئت إلى اسم الجنس وجعلوها وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس كما كانت أى وصلة إلى ندا ما فيه الألف واللام ، وكانت الإضافة لازمة كما كان النعت لازما لأى فى النداء نحو : يا أيها الرجل ، يا أيها الغلام)) .
ابن يعيش شرح الفصل مع ١ ج ٢ ص ١٣٠ . أنظر أيضا الهمع ج ٤ ص ٢٨٣ .

(١) من الآية " ٣٣ " من سورة النمل .

(٢) " ١ " من سورة فاطر .

(٣) " ٤ " من سورة الطلاق .

(١) يقول ابن يعيش فى (قد ، وقط ، وحسب) : ((كلها بمعنى واحد إلا أن قد ، وقط مبنيان على السكون ، وحسب معربة ، وذلك من قبل أن قد ، وقط وقع موقع فعل الأمر فى أول أحوالهما قبل كنهائهما تقول : قدك درهمان ، وقطك ديناران ، أى : اكف بذلك وأقطع ، وحسب اسم متمكن أريد به معنى الفعل بعد أن وقع منصرفا ، ولم يقع موقع الفعل فى أول أحواله . ألا ترى أن تقول : أحسبى الشئ إحسابا ، أى كفانى ، ويقال : هذا لك حساب ، أى كاف .

قال الله تعالى : " جزاء من ربك عطا حسابا " (١) فانصرف حسب ولم يبين كنهنا قد ، وقط ، واشتقاق قد من قد دت الشئ واشتقاق قط من قططت الشئ إذا قططته ، فأصلهما لذلك التثنية وإنما خففتا بحذف لاميهما ، وغلب عليهما التخفيف لكثرة استعماليهما .
وإنما لزمته هذه الأسماء الإضافة ، لأنها واقعة موقع فعل الأمر ، وفعل الأمر لا بد له من فاعل ، ولم تكن هذه الأسماء مما يرفع

فأضيفت إلى الفاعل ، فإذا قلت قدك ، وقطك فكانك قلت اكسف
واقطع ، فالفاعل مضمّر ، وإذا قلت قد زيد ، أو قط عمرو ، فكانك
قلت ليكتف زيد أو عمرو بذلك ، وقد يدخل قد وقط نون الوقاية
فيقال : قدني ، وقطني محافظة على سكونهما وصيانة لآخرهما عن
الكسر كما قالوا : مني ، وعني فأتوا فيهما بنون الوقاية .
قال الشاعر :

امتأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطسني
وقال الآخر :

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملهد^(٢)
فأتى بنون الوقاية وتركها ، وربما استعملوا قط ، وحسب مفرد بين
من غير إغافة ، فقالوا : رأيت مرة واحدة فقط ، وأعطاني دينارا
فحسب ، أي : اكتف بذلك واقطع ، والإغافة أكثر وأغلب فاعرفة)) .
شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٣١ ، أنظر الأشمونسي
ج ٢ ص ٢٧٦ في (حسب) .

ويقول صاحب أوضح المسالك : ((ومنها (حسب) ولها استعمالان :
أحدهما بمعنى كاف فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعنا لنكرة ،
كـ "مرت برجل حسبك من رجل " أي : كاف لك عن غيره ، وحالا
لمعرفة ، كـ "هذا عبد الله حسبك من رجل " ، واستعمال الأسماء ،
نحو (حسبهم جهنم)^(٣) ، (فلن حسبك الله)^(٤) " يحسبك درهم"
وبهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل ، فإن العوامل اللفظية
لا تدخل على أسماء الأفعال بإتفاق .

والثاني : أن تكون بمنزلة "لا غير" في المعنى ، فتستعمل مفردة
وهذه هي حسب المتقدمة ، ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد
لها إشارتها هذا المعنى ، ولازمتها للوصفية أو الحالوية أو
الابتدائية ، وبنائها على المضم ، تقول "رأيت رجلا حسب"⁼⁼

(١) (والثانية) عطف على الأولى ، أى : غير اللازمة (نحو ثوب ، ودار ونحوهما مما يضاف فى حال دون حال .

== "ورأيت زيدا حسب " (١٠) المرحوم الشيخ محمد محى الدين
عبد الحميد - أوضح المسالك لابن هشام مع ج ٢ ص ١٦٢ ، ١٦٣
أنظر التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٥٢ .

-
- (١) الآية " ٣٦ " من سورة النبأ .
(٢) انظر حاشية شرح المفصل لابن يعيش مع ج ١ ص ١٣١
(٣) من الآية " ٨ " من سورة المجالة . ومثلها حسبك لله من الآية
" ٦٤ " من سورة الأنفال .
(٤) من الآية " ٦٢ " من سورة الأنفال .
- (١) يقول ابن يعيش فى الإضافة غير اللازمة : ((وأما الإضافة غير اللازمة
ففى أكثر الأسماء نحو : ثوب ، ودار وغيرهما من الأسماء المنكورة
مما يضاف فى حال دون حال ، وذلك على حسب ارادة المتكلم ،
فإذا قال رأيت ثوبا فقد أخبر عن واحد من الثياب غير معين وكذلك
رأيت دارا ، وإذا قال : رأيت ثوب خزر ، فقد أخبر عن ثوب من
هذا الجنس دون غيره ، فمؤخر من الأول ، وإذا قال : ملكست
لمارزید فقد أخبر عن واحدة بعينها معرفة فاعرفه (١٠)
ابن يعيش شرح المفصل مع ج ١ ص ١٣١ ، أنظر أيضا أوضح
المسالك مع ج ٢ ص ١١٠ ، والأشمونى ج ٢ ص ٢٥٧ .

- (١) (لفظية) عطف على معنوية ، أى : الإضافة على ضريسين ، معنوية
(٢)
(٣) كما ذكرنا ، ولفظية (وهى إضافة الصفة إلى مفعولها ، أو فاعلها نحو :

(١) قال شارح المفصل " فى الإضافة اللفظية " : ((الإضافة اللفظية " أن تضيف اسما الى أسم لفظا والمعنى على غير ذلك ويقال لها غير محضة إنما يحصل ، ثم اتصال واسناد من جهة اللفظ لا غير " وذلك ضريان أحدهما اسم الفاعل " إذا أضفته وأنت تريد التنوين وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا ، إذا أردت الاستقبال وكذلك الحال ، وأصله التنوين والنصب لما بعده ، نحو : هذا ضارب زيدا ، وجائز أن يكون فى الحال ، وأن توقعه فيما يستقبل ، ولك أن تحذف التنوين ، لضرب من التخفيف ، وتخفى ما بعده ، وأنت تريد معنى التنوين كأنك تشبهه بالإضافة المحضة بحكم أنه اسم ، والنصب به إنما هو عارض ، لشبه الفعل ، فالاسم الأول نكرة وإن كان مضافا الى معرفة ، لأن المعنى على الانفصال بإرادة التنوين ، ولذلك تقول هذا رجل ضارب زيد غدا ، كما تقول : هذا رجل ضارب زيدا غدا ، لأن التنوين المقدر حكما كالوجود لفظيا ، ولولا تقدير الانفصال لما جرى وصفا على النكرة ، قال الله تعالى : (هذا عارض مطرنا)^(١) والمعنى مطر لنا من قبل أنه وصف به عارضا وهو نكرة ، والنكرة لا تنعت بالمعرفة)) .

ابن يعيش شرح المفصل مع ١ ج ٢ س ١١٩ ، ١٢٠ ، أنظر أوضح المسالك مع ٢ ج ٣ س ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، والأشمونى ج ٢ س ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) سقط (على) من النسخة ل

(٣) فى النسخة م (الى فاعلها أو مفعولها)

(١) من الآية " ٢٤ " من سورة الاحقاف .

(١) (٢) هو ضارب زيد ، وحسن الوجه ولا تفيد (أى : الإضافة اللفظية) إلا خفة فى اللفظ والمعنى ، كما هو قبل الإضافة (

- (١) سقط لفظ (هو) من النسختين ل ، هـ
- (٢) قال ابن يميث فى " إضافة الصفة إلى مفعولها أو فاعلها :
 ((وقوله : " أن تضاف الصفة إلى مفعولها " يريد بالصفة اسم
 الفاعل نحو : ضارب وقاتل ، وشبههما ، فانه لا يضاف إلا إلى
 مفعوله ، لأنه غيره ، ولذلك لا يضاف إلى الفاعل ، لأنه هو نفس
 المعنى ، والشئ لا يضاف إلى نفسه فلا يقال : هذا ضارب زيد
 عمرا على معنى يضرب عمرا ، لأن الضارب هو زيد " الثانى الصفة
 الجارى إعرابها على ما قبلها " وهى فى المعنى لما أضيفت إليه
 (وذلك نحو مررت برجل حسن الوجه ، ومعمر الدار ، وامرأة
 جائلة الوشاح) فالتقدير فى هذه الأشياء كلها الانفصال ،
 لأن الأصل حسن وجهه ، ومعمرة داره ، وجائل وشاحها ، ترفع
 الوجه بقولك حسن ، لأن الحسن له فى المعنى ، وكذلك قولك
 مررت برجل معمر الدار ، إذ المعنى معمرة داره ، وامرأة جائلة
 الوشاح ، أى : جائل وشاحها ، فالعمارة للدار ، والجولان للوشاح
 والوشاح : الإزار " فان قلت " إذا كان الحسن للوجه ، والوجه هو
 الفاعل فكيف جاز إضافته إليه ؟ وقد زعمتم أن الشئ لا يضاف إلى
 نفسه ، فالجواب أنك لم تضفه إلا بعد أن نقلت الصفة عنه وجعلتها
 للرجل دون الوجه فى اللفظ ، وصار فيه ضمير الرجل ، فإذا قلت :
 حسن الوجه كان الحسن شائعا فى جملة كانه وصفه بأنه حسن
 القائمة ، بعد أن كان الحسن متصورا على الوجه دون سائر ، فلما
 أريد بيان موضع الحسن أضيف إليه بعد أن صار أجنبيا ، ألا تراك
 تنصبه على التمييز فتقول : مررت بالرجل الحسن وجهها ، والتمييز
 فضلة ، وقوله : " يضاف الى فاعله " يريد أنه فاعل من جهة المعنى ،
 لا من جهة اللفظ ، فانه من جهة اللفظ فضلة ، والذي يدل ==

(١)

أى : لا تفيد الإضافة اللفظية تعريفا ، ولا تخصيصا ومن ثم ، أى : ومن

(٢)

أجل أنه لا تفيد إلا خفة فى اللفظ (قالو : مررت برجل حسن الوجه)

فوصف بها النكرة (والضاربا زيد) أى : ومن أجل أنه لا تفيد

== على ذلك قولهم هذه امرأة حسنة الوجه ، فتأنيثهم الصفة ، إذ قد جرت على مؤنث دليل على ما قلناه ، لأن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث ، إذا أسند إلى ضمير مؤنث ، فتأنيث الصفة ههنا دليل على أنها مسندة إلى ضمير الموصوف المؤنث ، ولو كان على أصله قبل الإضافة لوجب التذكير ولم يجز التأنيث ، لأن الوجه مذكر ، وهذا القبيل من المضاف لا يتعرف بالإضافة ، لأن النية فيها الانفصال على ما بينا ، ويدل على ذلك أنك تصف به النكرة وإن أضفته إلى معرفة نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، فلولا تقدير الانفصال وإرادة التنوين لما جاز أن تصف به النكرة ، وهذا معنى قوله : " ولا استواء الحالين وصف النكرة بهذا الصفة مضافة كما وصفه بها مفصلة " يعنى أن حالها قبل الإضافة وبعدها فى التنكير وعدم التعريف سواء ، فلذلك تقع صفة للنكرة مفصلة ومضافة لاستوائهما فى كلا الحالين ، فتقول مررت برجل حسن الوجه ، كما تقول : مررت برجل حسن وجهه ، ويدل على التنكير جواز دخول الألف واللام عليه مع إضافته ، فتقول : مررت بالرجل الحسن الوجه ولو كانت الإضافة صحيحة لما جاز أن تجتمع الإضافة مع الألف واللام)) .

ابن يعيش شرح المفصل مع ج ٢ ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(١) سقط (اللفظية) من النسخة م وفى النسخة هـ " إلا خفة بسدل

تعريفا ، ربما كان سهوا والصحيح " لا تفيد الإضافة اللفظية تعريفا

ولا تخصيصا) .

(٢) سقط من النسخة م (إلا خفة)

(١) إلا خفة في اللفظ (قالوا مررت برجل حسن الوجه) فوصف بها النكرة
(والضاربا زيد) أى : ومن أجل أنه لا تفيد إلا خفة قالوا : الضاربا زيد
(٢)
(والضاربون زيد) ولو كانت الإضافة تفيد التعريف عند الإضافة لما جاز

(١) يقول صاحب أوضح المسالك : ((والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد
المضاف تعريفا وصف النكرة به في نحو : (هديا بالغ الكعبة)^(١) ووقعه
حالا في نحو (ثاني عطفه)^(٢) وقوله :

فأنت به حوش النؤاد مبطنا شهدا إذا مانام ليل الموجل
ودخول " رب " عليه في قوله :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرماننا
والدليل على أنها لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك : " ضارب زيد " :
ضارب زيدا ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنما تفيد هذه الإضافة
التخفيف أو رفع القبح .

أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في " ضارب زيد " و " ضاربات
عمرو " و " حسن وجهه " ، أو المقدركما في " ضارب زيد " و " حواج
بيت الله " أو نون التننية ، كما في " ضاربا زيد " أو الجمع ، كما في
" ضاربون زيد " .

أما رفع القبح ففي نحو : " مررت بالرجل الحسن الوجه " فإن في رفع
" الوجه " قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه
قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى ، وفي الجر تخلص منها))
هذا كله كلام ابن هشام في أوضح المسالك مج ٢ ج ٣ ص ٨٩ : ٩٢ .

(٢) لفظ (الإضافة) غير موجود في النسخة م

(١) من الآية " ٩٥ " من سورة المائدة .

(٢) " ١ " من سورة الحج .

(١) إضافة مافية اللام (ولا يجوز الضارب زيد ، إذ لا خفة) ، لأن التنوين سقط باللام فلم يغد الاندافة خفة لم تكن قبل الإضافة

(١) تختص الإضافة اللفظية بجوار دخول " أل " على المضاف في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بـ " ك " الجعد الشعر " وقوله :
أبانا بهم قتلى ، وما في دماهم شفا ، وهن الشافيات الحوائم^(١)
الثانية : أن يكون مضافا لما فيه " أل " ، كـ " الضارب رأس الجاني وقوله :

لقد ظفر الزوار أقفية العدى بما جاوز الامال ملاسر والقتل^(٢)
الثالثة : أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه " أل " كقوله :
الود أنت المستحقة صفوه منى ، وإن لم أرح منك نوالا^(٣)
الرابعة : أن يكون المضاف مثنى ، كقوله :

ان يفنينا عنى المستوطنا عدن فاننى لست يوما عنهما بهنى^(٤)
الخامسة : أن يكون جمعا اتبع سبيل المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد ويختم بنون زائدة تحذف للإضافة ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

ليس الأخلاء بالمصطفى سامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم^(٥)
أوضح المسالك ج ٢ ص ٩٢ : ٩٧
أنظر الأشموني ج ٢ ص ٢٥١ وأيضا التصريح ج ٢ ص ٢٩ والهمع ج ٤ ص ٢٧٤ .

- (١) التعليق ج ٣ ص ٩٣ .
(٢) أى أن يكون المضاف إليه مضافا لما فيه (أل)
(٣) التعليق ج ٣ ص ٩٣ أما (العدى) كذا رسمت فى أوضح المسالك بتحقيق المرحوم الشيخ محبى الدين عبد الحميد ورسمت بالألف فى نسخة التصريح والأشموني والقاموس المحيط وهو أولى لأن المادة واو .
(٤) التعليق ج ٣ ص ٩٥
(٥) التعليق ج ٣ ص ٩٦
(٦) التعليق ج ٣ ص ٩٧

لأن الضارب زيدا على العمل ، والضارب زيد على الإضافة ، سواءً نسي
 الخفة (خلافاً للفراء) (١) فإنه يجوز بناءً على أن الأصل ضارب زيدا ، فأضيف
 فسقط التنوين ، ثم أدخل اللام بعد الإضافة ، فالإضافة قد أمّادت
 خفة ، وهو مردود لأن اللام داخل على الجزء الأول فلا مقتضى لحذفها
 (٢)
 ثم ردها .

(١) يقول شراح المفصل في "خلاف الفراء هذا" : (("فأما الفراء فلمنه
 أجاز ذلك" نظرا إلى الاسمية وأن الإضافة لفظية لم يحصل بها
 تعريف فيكون مانعا من الإضافة والقياس ما ذكرناه)) شرح المفصل
 مج ١ ج ٢ ص ١٢٣ ، في هذا الخلاف أيضا أنظر أوضح المسالك
 مج ٢ ج ٣ ص ٩٩ .

والفراء هو : أبو زكريا يحيى بن زياد ، مولى بني أسد ، لقب بالفراء
 (لأنه كان يفرى الكلام) ولد بالكوفة من أصل فارسي ، وتلقى عن
 الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة ، فكان فذا في معرفة أيام
 العرب ، وأخبارها ، وأشعارها ، والطب ، والفلسفة ، والنجوم ،
 وتنقص أطراف علم النحو حتى قيل فيه : "الفراء أمير المؤمنين نسي
 النحو" ، وهو الذي قال : "أموت وفي نفسي شيء من حتى ، لأنها
 ترفع ، وتنصب ، وتخضع" .

طمع في نوال الخلفاء ، فأنحدر إلى بغداد ، ولج في الاتصال
 بالمأمون حتى وصله ثمانية بن أشرس ، فحاطه الخليفة برعايته
 ورغب إليه أن يؤدب بنيه ، كما اقترح عليه أن يؤلف كتابا يجمع
 أصول النحو ، وهيا له دارا خامة ، فيها وسائل النعيم متكاملة ،
 فأخرج له كتاب "الحدود" بعد سنتين ، وما زال الفراء وجيها عند
 المأمون ، مضبوط المنزلة بين الأمة ، يؤلف ويفيض علمه حتى توفي
 سنة ٢٠٧ هـ . انظر القفطي انباء الرواة ج ٤ ص رتسم
 الترجمة " ٨١٤ " .

(٢) قد يقال : انتبه أرا للفراء إن "أل" لم تحذف ثم ردت وإنما دخلت
 بعد الإضافة كما هو صريح عبارته .

(وجاز :

(١)

* الواهب المائة الهجان وعبدها عودا يزجى خلفها أطفالها *

والقياس ألا تجوز ، كما لا تجوز الواهب عبدها (وعودا حال من المائة ،

وهو جمع عائذة ، وهى الحديثة العهد بالنتاج والبيت للأعشى من

(٢)

قصيدة . (وفرق بعضهم بين الصورتين) أى : بين صورة ما دخل الواهب

(٣)

على عبدها ، وبين صورة ما دخل الواهب على المائة ، وبعطف عبدها عليها

(إذ الأول) وهو عبدها فى الواهب عبدها (مباشر) بفتح الشين .

(١) البيت للأعشى من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب .

اللفظة : الهجان : البيض ، عبدها : راعيها

الموز : جمع عائذة جمع نادر وهى الحديثات النتاج

لأن ولدها يعوذ بها لصفره .

تزجى : تسوق سوقا رقيقا .

الطفل : كل صغير من ولد الحيوان .

موضع الشاهد فيه (الواهب المائة الهجان وعبدها) حيث عطف

(عبدها) على (المائة) واعتز على سيويه الذى استشهد بهذا

الشاهد - بأنه ليس مثل الضارب الرجل وعبد الله ، لأن "عبدها"

ليس أجنبيا ، لأنه بمثابة "عبد المائة" ، لأن الضمير فيه عائذ الى

المائة . وأما الضارب الرجل وعبد الله فلأن المعطوف ليس فيه ضمير

الأول فهو أجنبى ، وأجيب بأن سيويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنى :

أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلة فى الجرح

أنظر الكتاب ج ١ ص ١٨٣ ، وقد ذكر هذا الشاهد صاحب الهمع

فى ج ٤ ص ٢٧٥ وأيضا المقتضب ج ٤ ص ١٦٣ ، والخزانة ج ٢ ص ١٨١ .

(٢) سقط من ل (عبدها) وحق العبارة دخل فيها أو فيه حتى يحصل الربط

(٣) سلط (بين) من ل ، ك ، هـ .

أى : باشره المضاف ، ولم يتوسط بينهما شىء آخر . (والثانى) أى :
عندها فى الصورة الثانية غير مباشر للواهب ، بل هو (تلحق) معطوف على
ما باشره الواهب ، وهو المائة (وقد يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى
المتبوع ، بدليل : رب رجل و غلامه) مع أنه لا يجوز : رب غلامه
(١)
(وكل شاة وسخلتها) مع أنه لا يجوز كل سخلتها .
(ومنه :) مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، حيث أدخل المعطوف من ضمير
الموصوف ، ولم يجز ذلك فى المعطوف عليه (يعنى أن قاعدين معطوف
(٢)
على صفة رجل بلا ، مع أنه لا يجوز مررت برجل قاعدين ابتداءً ، لأنه يجوز
فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع . (وكذا فى الموصول : نحو : مررت بالرجل
(٣)
القائم أبواه لا القاعدين) أى : لا اللذين قعدا (ولم يجره بعضهم فى
الذى نحو : لا اللذين قعدا) بدل قولك : لا القاعدين ، وغاية ما يتوهم
(٤)
من الفرق أن اللام الموصول تصلح للثرد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر ،

-
- (١) ذكره ابن هشام فى المغنى ج ٣ ص ٣١٢ وما بعدها هكذا : (كل
شاة وسخلتها بدرهم) وقال فى تعليل قوله : ولا يجوز كل سخلتها ،
لأن (كل) لا تضاف إلى معرفة مفردة . وعلق الدسوقي على ذلك
بقوله : إذا أريد منها استغراق الأجزاء أغنيت لمعرفة ، وإن أريد
استغراق الأفراد تضاف لنكرة ، ومثل للأول بكل زيد حسن ، أى :
كل جزء حسن ، والثانى بقوله : أكلت كل رغيف لزيد . أه
ويظهر من هذا أن منح إضافة كل لمعرفة ليس على إطلاقه .
(٢) كلمة (صفة) سقطت من النسخة م
(٣) فى النسخة هـ (الذين) والصواب (اللذين) لأنه تفسير للقاعدين
وهو مثنى .
(٤) فى النسخ م ، ك ، ل ، هـ (المجموع)

والمؤنث ولفظها في الجميع واحد ، نحو : القائم ، والقائمة ، والقائمان ،
والقائمون ، والقائمات بخلاف لفظ الموصول ، فان الذي للمفرد المذكر ،
(١)
والذين للمثنى المذكر ، وللتين للمثنى المؤنث ، واللام مع حيزه هو
(٢)
الصفة ، ولا مخالفة ظاهرا بينه ، وبين الموصوف وهو الرجل ، بخلاف
(٣)
الذين ، فانه يظهر المخالفة في الأفراد ، والتثنية ، من أول الأمر بينه ،
وبين الرجل الموصوف فافترقا . (ولم يستبعده بعضهم حملا على المعنى)

لأن القاعدين في المعنى بمنزلة اللذين قعدا (كما في قوله :

(٤)

أنا الذي قتلت بكرا بالفسا وتركزت تغلب غير ذات سنام)

وجه الاستدلال ، أن قتلت مع حيزه صلة للذي ، ولا ضمير فيه يرجع إلى
(٥)

الموصول ، وإنما جاز حملا على المعنى ، لأن الذي يراد به المتكلم ،
(٦)

لكونه خبر أنا ، فالعائد إليه الضمير المتكلم من قتلت ، لأن الموصول

يراد به المتكلم من حيث المعنى (وعلى هذا) أى : على أنه يحتمل

في التابع مالا يحتمل في المتبوع (جاز الضارب الرجل وزيد ، وان لم يجز

الضارب زيد وأبو العباس يفرق بين الصورتين)

(١) كذا في الأصل والرواب هو (اللذين) للمثنى .

(٢) في النسخة ك (وهو الصفة) والرواب ما ذكرت لأن الجملة خبر اللام

أو هو ضمير فصل والصفة هي الخبر ولا يقترن الخبر ولا ضمير الفصل بالواو .

(٣) في النسخة هـ (الذين) والصحيح (اللذين) للمثنى .

(٤) البيت : استشهد بهذا البيت في هذا الموضع ليبين قضية حمل

المعنى في المثال * مرت بالرجل القائم أبواه لا القاعدين * .

(٥) سقط من النسخة ل (وإنما جاز إلى قوله لأن الموصول)

(٦) في النسخة هـ (هو ضمير المتكلم) وهي الأصح وفي ك (هو الضمير المتكلم)

(١) وهو الواهب المائة الهجان وعبدها ، والضارب الرجل وزيد . (قائلا : بأن الضمير في عبدها للمائة ، فكأنه قيل عبد المائة) فالعبد مضاف في التقدير إلى المعرفة باللام ، والمضاف إلى المعرفة باللام حكمه حكم المعرفة باللام ، فعبد المائة ، كالمائة ، فكما يجوز الواهب المائة ، يجوز الواهب عبد المائة (بخلاف العلم) المعطوف على المعرفة باللام ، لأنه ليس حكم العلم ، حكم المعرفة باللام فلم يجزه (وإنما جاز الضارب الرجل) مع أن الإضافة لم تغد خفة لم يكن قبل الإضافة ، إذ كان الأصل الضارب الرجل بالنصب ، فسقط التنوين باللام ، فالإضافة لم تغد خفة ، فكان ينبغي ألا يجوز كالضارب زيد ، فقال : إنما جاز (تشبيها) أى :
(٢) للضارب الرجل (بالحسن الوجه) من حيث أن الجزء الثاني فيه اللام فى

-
- (١) فى النسخة الأصل هكذا وفى بقية النسخ (وهما)
(٢) قال شارح المفصل " فى تشبيه الضارب الرجل ، بالحسن الوجه " :
(أ) فأما قولهم " الضارب الرجل " فلإنما ساغت إضافته وإن لم تستفد بالإضافة تعريفا ولا خفة ، أما التعريف فلأن إضافته لفظية لا تكسب المضاف تعريفا ، وأما الخفة فلم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقط بالإضافة ، ففضية الدليل . ألا تصح إضافته كما لا تقول الضارب زيد ، وذلك من قبل أنه محمول على الحسن الوجه ومثبه به ، من جهة أن الضارب صفة كما أن الحسن صفة ، وما بعده يكون مجرورا أو منصوبا ، فتقول : هذا ضارب زيدا وضارب زيد ، كما تقول : مررت برجل حسن وجهها ، وحسن الوجه فلما أشبهه جاز إدخال الألف واللام عليه ، مع أنه مضاف إذا أريد تعريفه كما كان كذلك فى الحسن الوجه ، وإن لم يكن مثله من كل وجه ، ألا ترى أن المضاف إليه فى الضارب زيد مفعول منصوب فى المعنى ، والمضاف إليه فى الحسن الوجه فاعل مرفوع)) ابن يغيث شرح المفصل مج ١ ج ٢ ص ١٢٣ هـ والكلام فى حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه لا فى حمل الضارب زيد عليه .

الصورتين ، إنما جاز الحسن الوجه ، مع أن الإضافة لم تعد خفة ، لأن الأصل ، الحسن وجهه ، فحذف الضمير ، وأبدل عليه اللام في الوجه ، لأنه أخف من الضمير ، فسبب جواز الإضافة حذف الضمير وإقامة اللام مقامه (١) في الجزء الثاني ، فألحق به ما وجد اللام في الجزء الثاني وهو الضارب الرجل دون الضارب زيد (وأما نحو : الضارك ، والضاربه فيمن قال (٢) إنه مضاف ، فمحمول في الإضافة على ضارك ، إذ الإضافة فيه لازمة من غير نظر إلى تخفيف ، لرفضهم الجمع بين التنوين والنون والضمير المتصل ، هذا إيراد وجواب ، أما الإيراد فهو أن نحو : الضارك ، والضاربه ، كان حقه ألا يجوز لأنه إضافة لفظية لم تعد الإضافة فيه خفة ، لأن التنوين سقط باللام ، فهو مثل الضارب زيد ، والجواب أنه محمول على ضارك (٣) بلا لام ، لأن أسماء الفاعلين والمفعولين إذا أضيف إلى الضمير المتصل (٤) لم ينظر فيها إلى تخفيف ، وأن ضارك أجيز من غير تخفيف ، إذ التخفيف يكون بحذف التنوين ، والتنوين مع الضمير المتصل مما لا يجتمعان ، لأن التنوين يؤذن بتمام الاسم ، والضمير المتصل في حكم تنمة الأول ، فيؤذن بأن الأول غير تام ، فلا يمكن الجمع بين التنوين وبين الضمير المتصل ، وكذا بين النون والضمير المتصل ، فلو اعتبر فيه التخفيف ، لقد راجع اجتماع (٥) التنوين ، أو النون مع الضمير المتصل حتى يسقط

(١) كذا في الأصل وحقه منه ليكون عائد الموصول .

(٢) في النسخ ل ، ك ، هـ (في صحة الإضافة) وهي أصح

(٣) في النسخة ل (باللام) والصحيح (بلا لام)

(٤) كذا في الأصل وسوابها (أضيفت)

(٥) في النسخة ل (وكذا ما بين النون الخ) وما أثبتته أولى لأن المعنى

وكذا لا تجتمع بين النون والضمير المتصل .

(١) بالإضافة ، وقد بينا أنهما لا يجتمعان ، وقد جوز في نحو : ضاربك من غير تقدير تخفيف ، فألحق به الضاربك وشبهه ، لأن الباب واحد إذ لا يتغير التخفيف فيهما جميعا . وقوله : " فيمن قال إنه مضاف " أشار إلى الخلاف في أن ضاربك مضاف والكاف مجرورا^(٢) ، وغير مضاف والكاف منصوب على أنه مفعول ، ولما كان الاشكال متوجه على من قال إنه مضاف قيده به^(٤) .

-
- (١) سقطة (الباء) من (بالإضافة) في النسخة الأصل .
 (٢) كذا في الأصل وصوابها (مجرور) بالرفع
 (٣) حقها متوجهها أو نجعل كان شأنية وأسمها ضمير الشأن والجملة خبر .
 (٤) أشار إلى هذا الخلاف الأشموني حيث قال : ((وقال المبرد والرماني في " الضاربك " و " ضاربك " موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وحشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ، فهو منصوب في " الضاربك " مخفوض في " ضاربك " ويجوز في " الضارباك " و " الضاربوك " الوجهان ، لأنه يجوز " الضاربا زيدا " و " الضاربوعمر " وتحذف النون في النصب ، كما تحذف في الإضافة .
 ومنه قوله :

الحافظو عورة المشرة لا يأتهم من ورائهم وكف
 العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثير ما وهبوا ((
 الأشموني ج ٢ ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، أنظر أوضح المسالك مج ٢ ج ٣ ص ٩٩ ، ١٠١ ، والتصريح ج ٢ ص ٣٠ ، ٣١ ، والهمع ج ٤ ص ٢٧٥ وأيضا الكتاب ج ١ ص ١٨٧ .

(١)

(ونحو : هم الآمرون الخير والفاعلونه مما لا يعمل عليه) هذا
إيراد ، فإنه قد جمع بين النون والضمير المتصل ، فأجاب بأنه شاذ لا يعمل
عليه ، ولذلك لا يجوز في سعة الكلام ، فلا يقال هم الضاربونك ،
لما ذكرنا من امتناع اجتماع النون والضمير المتصل ، وآخره :
إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما .

(١) البيت :

ذكر هذا البيت في الخزانة ج ٢ ص ١٨٧ . دار صادر . بيروت
وابن يعش ج ٢ ص ١٢٥ ، وسيبويه ج ١ ص ١٨٨ وروايته .
هم القائلون الخير والآمرون إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما
وقال فيه وزعموا أنه مصنوع .

اللفة : المعظم : الأمر الذي يصعب دفعه ورده
موضع الشاهد (والفاعلونه) حيث جمع النون مع الضمير المتصل
وكان حقه أن يتعاقب مع النون والتنوين ، وإذا كان المظهر مع
قوته وانفصاله قد يتعاقب مع التنوين والنون فمن باب أولى الضمير
المتصل . وقد ذكر سيبويه وابن يعش شاهدا آخر وهو :
ولم يرتفق والناس مختصرونه جميعا وأيدى المعتفين رواه
الكتاب ج ١ ص ١٨٨ والمفصل ج ٢ ص ١٢٥ .

(وأفعل التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة مراداً به الزيادة على من أضيف إليه فالإضافة محضة) أى تكون لفظية (على رأى ولذا قيل :
(١) مرتت برجل أفضل القوم ، لأن المعنى على إثبات من ، كأنه قيل أفضل من باقى القوم ، يؤنس به قوله تعالى : " ومن الذين أشركوا " (٢) ، والأعرف أنه يتعرف) أفعل التفضيل إما أن يضاف إلى المعرفة ، أو إلى النكرة ، فإن أضيف إلى المعرفة فله معنيان ، أحدهما أن يراد به الزيادة والتفضيل على المضاف إليه ، والثانى أن يقصد به الزيادة المطلقة كما سيأتى ، وإن أريد به الزيادة على المضاف إليه فأختلف فى أن إضافته لفظية ، أو معنوية ، فقيل إضافته لفظية ، لأنه يقع صفة للنكرة

-
- (١) سقط من النسخة ك (قيل)
(٢) من الآية " ١٦ " من سورة البقرة
(٣) يقول ابن عقيل فى شرح التسهيل مبيناً الخلاف : ((أما أفعل التفضيل فذهب إلى أن إضافته غير محضة — كقول الفارسى — الكوفيون وابن السراج ، واختاره الجزولى وابن عصفور ، وعن ابن السراج أيضاً : إن كان على معنى من فنكرة وإلا فمعرفة .
ووجه الانفصال أنه مضاف إلى ما هو بعبءه نحو : أفضل الناس ، فإن لم يقدر الانفصال لزم إضافة الشئ إلى نفسه وضعفه ظاهر .
ووجه أن إضافته محضة ، وهو مذهب سيبويه والأكثرين ، ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به ، وعدم جواز جره برب ، ونصبه حالاً ، وقد نسب سيبويه على أن العرب لا تنصبه حالاً))
المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ج ٢ ص ٣٣٢ ط ١ س ط
١٤٠٢ هـ — ١٦٨٢ م — دار الفكر . دمشق من التراث الإسلامى
الكتاب السادس — تحقيق وتعليق د . محمد كامل بركات .

نحو : مررت برجل أفضل القوم ، ونحو قول الشاعر :
 فلم أر قوما مثلنا خير قوم (١) أقل به منا على قوم فخرا (٢) (٣)
 فوصف النكرة ، وهو "قوما" بخير ، وهو بمعنى التفضيل ، ولو كانت
 الإضافة معنوية مفيدة للتعريف لما وقع صفة للنكرة ، وإنما صح وقوعه صفة
 للنكرة ، لأن المعنى على إثبات من فمعنى مررت برجل أفضل القوم : أفضل
 من القوم ، أى : ومن باقى القوم ، واستدل على ثبات من بقوله تعالى :
 " ولتجدنهم أحرم الناس على حياة ومن الذين أشركوا " عطف قوله :
 " ومن الذين " على " الناس " ، إذ التقدير أحرم من الناس ومن الذين ،
 فمن فى التقدير ثابتة ، وإنما قال يؤنس به ،

(١) ، (٢) فى النسخة م وأيضاً ك ، ل (قومهم) فى الموضعين وهى
 أصح لأن الكلام فى المضاف الى معرفة .
 (٣) البيت :

قال فيه صاحب التسهيل : " إن صاحبه غير معروف " أنظر شرح
 التسهيل لابن عقيل ج ٢ ص ١٧٥ ، ٧٧٦ ط ١ ص ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م
 دار الفكر دمشق .
 موضع الشاهد فيه (فلم أر " قوما مثلنا خير قوم ") وقد وضعه الشارح

(٤) فى النسخة م (وهو بمعنى أفضل التفضيل)
 (٥) فى النسخة م (فمعنى مررت برجل أفضل من القوم أى من باقى القوم)
 فيه خطأ فى العبارة والصحيح (فمعنى مررت برجل أفضل القوم ،
 أفضل من القوم ، أى : من باقى القوم) .
 (٦) " الواو " فى (ومن باقى القوم) زائدة فى النسخة الأصل .
 (٧) تقدمت فى ص ١٠٢ .

(١)
 أى : يحصل الاستثناس ، لأن الدلالة غير متعينة ، إذ قيل التقدير
 وأحرص من الذين ، فيكون عطفاً لأحرص المقدر على أحرص المفوظ ،
 فلا يلزم تقدير من لسبب الأول ، لكن لما كان ظاهره ذلك قال : يونس به ،
 والأعرف أنه يتصرف إذا أضيف إلى المعرفة ، والإضافة معنوية ، لأن الإضافة
 إنما تكون لفظية إذا كانت بتقدير الانفصال والسعمل ، وأفعل التفضيل
 لا يعمل في مظهر . (ومن شرطه) أى : ومن شرط أفعل التفضيل
 (٢)
 إذا أريد به الزيادة على المضاف إليه . (أن يضاف إلى ما هو بعضه) .

(١) في النسخة م (يحصل الاستثناف به) وهو خطأ والصحيح —ح
 (الاستثناس به) .

(٢) يقول الصميرى في التذكرة والتبصرة : ((واعلم أن باب "أفعل " إذا
 أضيف إلى شئ كان جزءاً مما أضيف إليه كقولك : زيد أفضل القوم ،
 وعمرو خير الناس ، فزيد من القوم ، وعمرو من الناس ، ولو قلت : زيد
 أفضل الحمير ، لم يجز ، لأنه ليس من الحمير ، ولو قلت : زيد أفضل
 الدواب ، جاز ، لأن الدواب تقع على الأدميين وغيرهم ، قال الله
 عز وجل : " إن شر الدواب عند الله الذين كفروا " (١) ، ونقول :
 الخز أفضل الثياب : لأنه منها ولو قلت الخز أفضل الكتان : لم يجز :
 لما عرفتكم ، ونقول : زيد أفضل الإخوة ، فهذا جائز ، لأنه أحد
 الإخوة ، فإن قلت : زيد أفضل إخوته لم يجز ، لأن هذا الكلام يوجب
 أن يكون زيد أخاً نفسه وهذا محال .

فإن أردت أن تضيف "أفعل " إلى شئ لا يحتمل أن يكون جزءاً منه
 أدخلت "من " فتقول : الياقوت أفضل من الزجاج والخز أفضل من
 الكتان : لأنك إذا أدخلت "من " بطل أن يكون الأول جزءاً من
 الثاني (٢٠) التذكرة والتبصرة للصميرى ج ١ ص ٢١٢ ط ١ س ط

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

(١) الآية " ٥٥ " من سورة الأنفال .

لأن الزيادة إنما تكون بعد الاشتراك في أصل المعنى ، إذ لا يقال : عبدك أحسن الأحرار ، التفضيل على غير الجنس مختص بمن ، فيجوز أن يقال : عبدك أحسن من الأحرار ، ولما ثبت هذه المقدمة بالاستقراء فرع عليه (١)

(وقال) (فلا تجوز يوسف أحسن إخوته ، لخروجه من جملتهم بإضافتهم)

أى : بإضافة الإخوة (إلى ضميره) أى : ضمير يوسف . فإنك إذا قلت : إخوة يوسف لم يكن يوسف داخلا في الإخوة (واختلاج لزوم تفضيل الشئ على نفسه تضحل بأن لأفعل جهتين ، أصل ثبوت المعنى ، والزيادة فيه فكونه من جملتهم بإعتبار الأولى دون الثانية) هذا سؤال ، وجواب .

أما السؤال فهو أن أفعل إذا أضيف إلى ما هو بعضه والتقدير أنه يراد به الزيادة على المضاف إليه - فيلزم تفضيله على نفسه قطعاً . فأجاب بأنه داخل في المضاف إليه بإعتبار المشاركة في أصل المعنى من غير ضم الترجيح معه ، وأما بإعتبار الترجيح فليس هو داخلا فيه ، للزم ترجيح الشئ على نفسه . وهذا الكلام ببجده لا يدفع السؤال ، لأنه إذا ثبت أنه يراد به الزيادة على المضاف إليه ، وهو داخل في المضاف إليه ، فقد ثبت الزيادة على نفسه بل الجواب : أنه لا يراد به الزيادة على جميع من أضيف إليه ، بل على من سواه كما نبه عليه بقوله من قبل كأنه أفضل من باقى القوم (٥)

(١) سقط من الأصل (وقال)

(٢) سقط (يوسف) من ل

(٣) "اختلاج" أى العبور من الذهن ه الأصل

(٤) فى النسخة م (فأجاب عنه) بزيادة عنه وهو الصحيح

(٥) سقط لفظ (بقوله) من النسخة ل

(ويدل على اختلاف اعتبار الجهتين قولهم زيد قائما أحسن منه قاعدا)
 فان قائما هي الحال المفضل بها ، وقاعدا هي الحال المفضل عليهما ،
 والعامل فيهما أحسن ، فلو جعلت نسبة أحسن إليهما واحدة لصار
 القعود مفضلا ومفضلا عليه ، بل نسبة أحسن الى القيام نسبة الأحسنية
 ونسبته الى القعود نسبة أصل الحسن . فقد ظهر اختلاف اعتباره
 الجهتين . (وإن قصد به زيادة مطلقة وأضيف للتوضيح) هذا قسم ،
 لقوله : مرادا به الزيادة على من أضيف إليه ، فإن أفعل في هذا
 القسم يراد به الزيادة المطلقة ، لا الزيادة على المضاف إليه فقط ،
 بل إضافته إليه لمجرد التوضيح ، فإذا قلت : زيد أحسن قريش ، فمعناه :
 زيد أحسن الناس مطلقا - وهو من جملة قريش - فإضافته إلى قريش
 ليس للتفضيل عليهم ، بل للتوضيح . (فلا مقال في تعريفه بالإضافة) ،
 لأنه ليس المعنى على ثبات من حتى تكون الإضافة لفظية ، كما ذكرنا
 فيما أريد الزيادة على المضاف إليه ، فإنه لا بد من أن يكون ثمة المعنى
 على ثبات من ليتحقق التفضيل على المضاف إليه (ولا منع من إضافته إلى
 ما ليس ببعض منه) يعني أنه لا يشترط في هذا القسم أن يكون بعض
 المضاف إليه ، ولذلك يصح أن يقال عبدك أحسن من الأحرار ، فيجوز
 على هذا مسألة يوسف أحسن إخوته ، لأن المراد فيه الزيادة المطلقة ،

(١) في النسخة م (لصار القيام والقعود) وهو خطأ والصحيح (لصار القعود)

(٢) في النسخة ل سقط (مفضلا)

(٣) في النسخة م (فيما إذا أريد به الخ) وهو الصحيح

(٤) سقط (من) من النسخة هـ

أى : هو أحسن الناس على الإطلاق ، وإنما أضيف إلى باقى الإخوة
لملابسته إياهم ، وكذا لو قلت : الناقص والأشج أعدلا بنى مروان
فلا يراد به الزيادة عليهم بالعدل ، لأنهم ظلمة ، بل المراد أنهما أعدل
الناس ، وأضيفا إلى بنى مروان للتوضيح المجرد ، فكأنك قلت : هما
عادلا بنى مروان . ويكفى فى الإضافة الملابس بوجه ما أراد بالناقص
(١)
محمد بن مروان ، وبالأشج عمر بن عبد العزيز .

(وعلى الأول) وهو ما أريد به الزيادة على المضاف إليه (جـاز
الإفراد والمطابقة لمن هو له) تقول : الزيدان أفضل قومك ، وجـاز
أفضل قومك ، وإنما جاز الوجهان ، لأنه أشبه الذى بمن ، لذكر المفضل
عليه معه ، فجرى فى الإفراد مجراه ، وإنما جاز فيه المطابقة ، لأنه دخلته
الإضافة التى هى من خواص الأسماء ، فجرى مجرى سائر الأسماء ، فروعيت
فيه المطابقة (وعلى الثانى) وهو ما أريد به الزيادة المألقة (المطابقة
ليس إلا) أى : يجب فيه المطابقة ، لأنه صفة فحقه أن يطابق
الموعوف ، وليس المفضل عليه مذكورا معه ، ليشابه الذى بمن ، فلا يجوز
فيه الإفراد .

-
- (١) فى الصبان هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك ، وفى التصريح
يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك .
(٢) فى الصبان لمشابهته المحلى بأل فى الخلوع لفظ من وهو تهليل
حسن .

(وإذا أضيف إلى النكرة) تسم لقوله : إذا أضيف إلى المعرفة
 (فحكم المضاف إليه حكم موصوفه في الأفراد ، والتثنية ، والجمع نحو :
 هو أفضل رجل ، وهما أفضل رجلين ، وهم أفضل رجال ، إذا فضلوا
 رجلا رجلا ، وأثنين أثنين ، وجماعة جماعة) يعنى إذا قلت : هو
 أفضل رجل ، فالأفضل هو الرجل في المعنى ، أى : إذا فضل الرجال
 رجلا رجلا ، فهذا الواحد أفضل من أولئك المفضلين ، وكذا إذا قلت :
 هما أفضل رجلين فالأفضل في المعنى هما الرجلان ، إذا فضل الرجال^(١)
 رجلين (رجلين) ، فهذان أفضل من أولئك المفضلين ، وكذا إذا^(٢)
 قلت هم أفضل الرجال ، فالأفضل هم الرجال في المعنى ، أى : إذا
 فضل الرجال جماعة جماعة فهؤلاء أفضل من أولئك المفضلين . فالحاصل
 أن المضاف إليه هو المفضل في المعنى ، والمفضل عليه غير مذكور ،
 بل المفضل عليه هم المفضلون^(٣) .^(٤)

-
- (١) في النسخة ك (أى : إذا فضل الرجال الخ) بزيادة أى ،
 وأيضا في ل ، هـ وهى أنسب بما قبلها وما بعدها .
 (٢) سقط لفظ (رجلين) من النسخة الأصل .
 (٣) في النسخة ل (المفضل عليهم) وأيضا النسخة هـ
 لا أدرى أهذا رأى غير السابق والمعبارة غير واضحة .
 (٤) تنبيهه :

هنالك إضافة ثالثة لم يتعرض إليها المصنف والشارح أيضا وهى
 الإضافة الشبيهة بالمحضة وقد اختلف فيها العلماء فمنهم من
 قال إنها محضة ومنهم من قال إنها شبيهة بالمحضة .
 وهى تنحصر في سبع إضافات :
 ===

.....

- == الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو "مسجد الجامع" .
الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو شهر رمضان .
الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو "سحق عمامة" .
الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :
* علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ^(١) * أى : علا زيد
صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف الصفتين وجعل
الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة .
الخامسة : إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء
الزمان نحو "يومئذ ، وحينئذ ، وعامئذ " وقد يكون فى
غيرها كقوله :

فقلت انجروا عنها نجا الجدرانه

سير ضيكم منها سنام وغاره *

السادسة : إضافة الملقى إلى المعتبر كقوله :

* إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ^(٢)

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملقى ، نحو : "أشرب أيهم أساء"
وقوله :

أقام ببغداد العراق وشوته لأهل دمشق الشام شوقمبح

أنظر الصبان على الأشمونى ج ٢ ص ٢٥٠ ، وشرح التسهيل

لابن عقيل ج ٢ ص ٣٣٣ .

- (١) تمامه * بأبيض ماضى الشعرتين يمان * والبيت لرجل من طى
كما فى العينى .
(٢) تمامه * ومن ييك حولا كاملا فقد اعتذر * والبيت للبيد .

(ويضاف أسما الزمان إلى الجملتين) أى الاسمية ، والفعلية ،
(١)

تقول : حسبك إذ قام زيد ، وحسبك إذ زيد قائم .

(١) يقول ابن مالك فى (إذ ، وإذا) حيث : (تضاف (إذ) إلى جملة فعلية . وإلى جملة اسمية ولا تضاف (إذا) إلا إلى جملة فعلية .

وأجاز الأخفش أن تضاف إلى جملة اسمية ، وحمل عليها (حيث) فالزمت الإضافة إلى الجملتين .

وشد إفراد ما تضاف إليه فى قول الراجز :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا (١)

وفى قول الشاعر :

(٢) ونظعنهم تحت الخبا بعد غروبهم ببيض، المواض حيث لوالهمائم

وأشد أبو على قول الشاعر :

(٣) إذا ريدة من حيثما نفعت له أتاها بريادها خليل يواصله

قال أبو على :

" حذف ما تضاف إليه (حيث) كما حذف ما تضاف إليه (إذ)

قلت : (إذ) كثر حذف ما تضاف إليه لأنها كالأصل فى الإضافة إلى الجمل .

لكنها عند حذف ما تضاف إليه تلزم أن تنون وتكسر ذالها لالتقاء الساكنين .

وهذا التنوين الذى يلحقها هو عوض من المضاف إليه ولذلك لا يستغنى عنه إذا حذف .

ولما كان عوضا من الجملة ، وكان وجود الجملة معطيا ل (إذ) شيئا

بالموصول استحقت به البناء قام التنوين مقامها فى إيجاب بناء (إذ)

وزم الأخفش أن كسرة ذال (حينئذ) كسرة إعراب .

وأن (إذ) إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة فلما حذفت الجملة

عاد إليها الإعراب ، فجرت بالإضافة .

== ويبطل رأيه أن ذلك الكسر يوجد دون إضافة إلى (إذ) فإنه
قد روى عن العرب موضع (كان ذلك حينئذ) (كان ذلك إذ)
(وهذ بين - والله أعلم) .
ومنه قول الشاعر :

نهيتك عن طلاك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح (٤)
وزعم الأخفش - أيضا - أنه أراد (حينئذ) فحذف (حينئذ)
وأبقى جر (إذ) . وهذا بعيد (٥) . وغير قول الأخفش أولى بالصواب

وفي (إذا) يقول ابن مالك : ((إذا) اسم زمان مستقبل فيه
معنى الشرط - غالبا - فلذلك لا يليها إلا فعل ، أو اسم بعده
فعل نحو قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) .
وإذا وليها اسم بعده فعل جعل الفعل المتأخر مفسرا لفعل متقدم
رائع للاسم . لا يجيز سيبويه غير هذا .
وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء ((الكافية الشافعية لابن
مالك ج ٢ ص ٩٣٧ : ٩٤٤

ويظهر من إطلاق المصنف إضافة أسماء الزمان إلى الجملتين
والشارح أيضا أنهما يؤيدان الأخفش في رأيه حيث أجاز إضافة
(إذا) إلى الجملة الاسمية وقد رد ابن مالك رأيه مستدلا بما سمع
من كلام العرب من نثر وشعر .

- (١) في التعليق على الكافية الشافعية ج ٢ ص ٩٣٧ .
- (٢) الحبي : جمع حبة بضم الحاء وفتحها وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقه
بعمامته وقد يحتب بيديه .
- (٣) الريدة : بفتح الراء وسكون التحتية وفتح الدال المهملة : ريد لينة
المهبوب . نفحت : هبت . الريا : الرائحة .
- (٤) قال : د . عبد المنعم هريدي محقق الكافية الشافعية ((والخطاب
للقلب في البيت قبله وهو :
جمال أيها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريح
بعاقبة : بآخر ما وصيتك به . ويرى بعاقبة وخرجه ابن هشام في
المغنى بأن الأصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم
(والله يريد الآخرة) أي ثواب الآخرة ١ هـ والآية رقم ٦٧ من سورة الانفال .
- (٥) لم يستبعده ابن هشام بدليل تخريجه السابق .

- (١) (آية) أى : ويضاف آية (وذو إلى الفعلية . نحو زمن الحجاج)
(٢)
(٣)
أمير (هذا مثال لإضافة ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية .

(١) يقول ابن مالك فى إضافة (آية) : ((وكذا أضافوا (آية) بمعنى علامة : إلى الجمل الفعلية كقول الشاعر^(١) :

ألا من مبلغ عنى تحيما بآية ما تحبون الطعاما
وزعم ابن جنى أن (ما) فى قوله :

..... بآية ما تحبون الطعاما ، ممدرية ونسب سيبويه
على أنها زائدة وأن الإضافة إلى الفعل نفسه ((الكافية الشافية
لابن مالك ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) يقول ابن مالك قبل الحديث عن (آية) و (ذو) : ((وإذا أضيف

اسم زمان إلى جملة مستقبلية المعنى وجب عند سيبويه منع كونها
اسمية ، كما يمنع ذلك بعد (إذا) لان (إذ) و (إذا) هما
أصلان لكل زمان أضيف إلى جملة . فإذا كان معناها الماضى
فالموضع ل (إذ) فيجرى ذلك الاسم مجراها . وإن كان معناها
الاستقبال فالموضع ل (إذا) فيجرى ذلك الاسم مجراها .

وهذا الذى اعتبره سيبويه بديح لولا أن المسموع ما جاء بخلافه
كقوله - تعالى - : (يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شئ)^(٢)
وكقول سواد بن قارب - رضى الله عنه :

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمن فتيلا عن سواد بن قارب^(٣)

يقول ابن مالك فى (ذو) : ((يقال : (اذهب بذى تسلم)

أى : بصاحب سلامتك ، وفى التثنية والجمع : (اذهبوا بذى تسلمان)

و (اذهبوا بذى تسلمون) . فأضافوا (ذا) بمعنى : صاحب

الى هذا الفعل خاصة ولا يفعل ذلك بغيره .)) ابن مالك الكافية

الشافية ج ٢ ص ١٤٤ : ١٤٦ .

(٣) يقول ابن مالك فى الكافية : ((معلوم أن (إذ) دال على زمن ماضى

مبهم غير محدود . فأى اسم وافقه فى معناه جاز أن يضاف الى جملة

ماضية المعنى ، اسمية كانت ، أو فعلية نحو : (الحين) و (الوقت) ==

و (الساعة) و (الزمان) . وكذا (اليوم) ، لأن اليوم عند العرب لا يختص بالنهار إلا بقرينة . مثل أن يقال : " لا آتيك في يوم ولا ليلة " فإن قلت : لا آتيك يوما ولم تقرنه بـ (ليلة) كأن بمعنى (وقت) و (حين) . قال الله تعالى : (إلى ربك يومئذ المساق)^(٤) وهذا لا يختص بليل ، ولا نهار ، لأن المراد به وقت الاحتضار والنزع .

وإذا أنشيف المحمول على (إذ) إلى جملة جاز إعرابه ، وبناءؤه على الفتح .

إلا أن بناءه راجح إذا وليه فعل ماض كقول الشاعر :
على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلأزريق المال ندل الثعالب^(٥)
فإن كان اسم الزمان محدودا كـ (شهر) لم يجوز أن يضاف إلى جملة المبانيعة معناه معنى (إذ) و (إذا) فإن ثنى المضاف إلى جملة أعرب . قال ابن كيسان : " من قال : (أعجبني يوم زرتني) ففتح : قال في التثنية (أعجبني يوما زرتني) "

(وحكم بعض المتأخرين للمضاف الى (يفعلن) ونحوه بما يحكم لمتلى الماضى . فيختار البناء في نحو : (من حين ينطلق) كما يختاره فسي نحو : (من حين قام) لوجود البناء في المضارع ، كما هو موجود في الماضي)) ابن مالك الكافية الشافية ج ٢ س ١٤١ : ١٤٣ .

- (١) هو يزيد بن عمرو بن الصعق . راجع الأمير ح ٢ س ٦٧ والخزانة ج ٣ س ٣٨
- (٢) من الآية ١٦ " من سورة غافر .
- (٣) (فتيلا) هو الخيط الدقيق الذي يكون في شق التواة .
- (٤) الآية ٣٠ " من سورة القيامة .
- (٥) " ندلا " مصدر ندل المال ، إذا حفظه بسرعة . " أزريق " اسم رجل كذا في شرح المرحوم محيي الدين علي أوضح المسالك ج ٢ س ٣٨ وفيه يقول لم أقف له على نسبة لقائل معين . وذكر بيتا قبله وهو :
يمرون بالدهنا خفاقا عيا بهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق
الخ وفي شواهد العيني قيل أنه للأحفس وقيل لجريرو والصحيح ما قيل في الحماسة إنهما الأعشى حمدان يهجو لصوصا الخ . . .
راجع العيني طبعة الحلبي ح ٢ ، الأشمونى س ١١٦ وفيه زريق اسم قبيلة وظاهر القاموس أنه اسم رجل لا قبيلة .

(وقول الشاعر :

(١)

أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالشغام المخلص

وليس ما بكافة عن الإضافة بل مهيئة للإضافة إلى الجملة)

ذكر البيت مثالا آخر ، لكون ظرف الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية .

وذكر بعضهم أن ما في البيت كافة . وقال في التعليق : إن ذلك لا يعجز

(٢)

، فلن بعد في البيت على معناه الأصلي من اقتضاء الإضافة إلى الشيء

وهو في المعنى مضاف إلى ما بعده ، كأنه قيل : بعد حول رأسك

(٣)

أشبه كالشغام المخلص فما ذكرت أقرب ، يعني : جعل ما مهيئة

(٤)

للإضافة إلى الجملة ، أي : لوجعلت ما كافة لم يكن بعد مضافا ، والمعنى

على إغرفته . لكن ذكروا أن لفظ ما إما أن يكون اسما أو حرفا ، وذكروا

أنقسام كل واحد منهما ، وفي ادراج ما هذه تحت واحد من الأقسام بحث

وتأمل . الشغام بالفتح : نبت في الجبل يبين ، إذا بيس ، — يقال له

بالفارسية : درمنه سفيد — يشبه به الشيب ، خاطب به الشاعر نفسه

، أي : أبحث أم الوليد ، وعلاقة : مصدر علق المرأة ، إذا أحبها .

(١) البيت : كما قال صاحب التعليق على الكافية الشافعية ج ٢ ص ١٠٢٦

((من الكامل قاله المرار الفقمسي يخاطب نفسه)) أما لي ابن الشجري

٢٤٢/٢ ، الكامل ٢٠١/١ ، الخزائن ٤٦٣/٤ ، سيبويه ١١٦/١

موضع الشاهد فيه (بعدما أفنان رأسك) حيث أضاف بعد وهي ظرف

زمان إلى الجملة الاسمية بعدها وهي أفنان رأسك وما في البيت زائدة

وليس بكافة .

(٢) في النسخة م (إلى شيء)

(٣) سقط (ما) من النسخة ل

(٤) في النسخة ل (إذ لوجعلت) وأيضا ك

(١) أخلس النبات أختلط رطبه ويابسه ، وأخلس رأسه إذا خالط سواده
(٢)
البياض .

(ومنه) أى : وما يضاف من أسماء الزمان إلى الجملة قولهم :
(٣) ما رأيته مذ دخل الشتاء فيمن يرى الإزافة () أى : فيمن يقول : أن منذ
مضاف إلى ما بعده ، وأما من يقول : يقدر فيه زمان مضاف ، وهو مبتدأ
ومذ خبره ، أى : أول مدة إنتفاء الرؤية ، أو جميع مدة إنتفاء الرؤية زمان
دخول الشتاء فليس من هذا الباب ، لأن مذ حينئذ غير داخلة على الجملة
(ونحو :
(٤)

* بآية تقدمون الخيل شعثا **

-
- (١) سقط من النسختين الأصل و ك (رأسه) من توله (وأخلس رأسه)
(٢) في النسخة م (بالبياض) والصواب (البياض)
(٣) أنظر كتاب الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ج ١ ص ٣٨٢ المكتبة
التجارية الكبرى - أول شارع محمد على بمصر .
(٤) البيت كاملا :

بآية تقدمون الخيل شعثا كان على سنا بكها مدا
نسبه سيويه في كتابه الى الأعشى ج ١ ص ١١٨ وذكره أيضا ابن مالك
في الكافية ج ٢ ص ٩٤٧ قال فيه ((من الوافر نسب في كتاب سيويه
١/ ٤٦١ للأعشى وليس في ديوانه قال البغدادي في الخزانة ٣/ ١٣٥ :
" لم أره منسوبا للأعشى إلا في كتاب سيويه ")) وذكره أيضا
ابن يعيش في المفصل ج ٣ ص ١٨ وذكر أيضا في الهمع في ج ٤
ص ٢٨٧ . وبعضهم يجعل البيت السابق : ألا من مبلغ عنى تميا . .
آه ما يحبون الخيل شعثا سابقا على هذا البيت وينسبه الى يزيد بن
عمرو بن الصق كما تقدم في ص ٢٢٢ .

- (١) وأذهب بذى تسلم (هذان مثالان ، لكون آية مضافا إلى الجملة الفعلية ، ولكون ذو مضافا إلى الفعلية ، وقد مضى بحثهما في الظروف .
(٢) وإنما أضيف آية إلى الفعلية لقرب معناها من معنى الوقت ، لأن الوقت هو العلامة ، فإنك إذا قلت : إئتني إذا أذن المؤذن ، فقد جعلت ذلك الوقت علامة لإتيانه .
(٣)

== قال عبد السلام هارون في حاشية الكتاب : ((ويروى " يقدمون " : أى : أبلغهم عنى كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء شعنا متغيرة من السفر والجهد . وشبه ما يسيل من عرقها ممتزجا بالدماء على سنايكها بالدماء ، وهى الخمر . والسنايك : جمع سنيك ، وهو مقدم الحافر موضع الشاهد فيه (بآية تقدمون) حيث أضاف آية إلى الفعل بعدها وكان انرافتها على تأويل اقامتها مقام الوقت فكأنه قال : بعلامة وقت تقدمون الوقت)) . الكتاب ج ٣ ص ١١٨ التعليق .

- (١) تقدم في ص ٢٠٠
(٢) في النسخة ل (لكون ذى) وأيضا هـ
(٣) هنالك ظروف أيضا تضاف إلى الجملة الفعلية لم يتعرض لها المصنف والشارح أيضا وهى : ((لدن ، وريث ، وريثنا)) وقد تعرض لها ابن عقيل في شرحه للتسهيل حيث قال : ((ويشاركها في الإضافة إلى الميمت المتصرف لدن " نحو :

لزمنا لدن سألتمونا وفاتكم فلايك منكم للخلاف جنوح

(وريث) نحو :

- (١) خليلي رفقا ريث أقضى لبانة من العرصات المذكرات عهدا
وريث مصدر ، يقال : راث على خيرك ريثا أى أبطأ ، وفي شرح الكتاب للصقار : المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو : أمتك حيث قلم خيد ، أى : قدر بظ قيامه))
لوريث بما - وهى زائدة أو مصدرية نحو : ريثا يتسنى)) ==

→ والمكان لا يضاف إليهما ← ، أى إلى الجملتين (المتكئة منه)
 أى : الظروف المتكئة من المكان لا تضاف إلى الجملتين واحترز
 بالمتكئة عن نحو : حيث ، فإنه يضاف إلى الجملتين نحو : حيث قام زيد ،
 وحيث زيد قائم ، على ما مضى ، وإنما لم تضاف ظروف المكان إلى الجمل ،
 لأن ظروف الزمان أكثر استعمالا ، فأتسع فيه مما تسم يتسع في المكان ،
 لقلة استعماله ، ولأن ظروف المكان في الجهات ، والجهات إذا أنشئت إلى
 الجمل كانت في المعنى مضافة إلى مضمون الجمل ، فتصير مضافة إلى
 المعنى ولا يستقيم ، إذ لا يقال خلف علمك ، وقدام علمك ، بخلاف
 الزمان فإنه يصح إضافته إلى المعاني (ولا يجوز إضافة المضاف) ،
 أى : المضاف لا يضاف إلى شيئين معا من غير تدخل عاطف ، نحو :
 غلام زيد عمرو على الإضافة إليهما (ولا تقديم المضاف إليهما)
 أى : على المضاف (ولا الفصل بينهما مطلقا) أى : بالظرف أو بغيره
 (سعة) أى : في سعة الكلام (وبغير الظرف) أى : لا يجوز الفصل
 بغير الظرف (ضرورة) أى : في ضرورة الشعر ، ويفهم من هذا أنه

== المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ج ٢ ص ٣٥٨ . وتعرض لها
 أيضا ابن مالك في الكافية حيث قال : ((وجاء عن العرب إضافة
 (ريث) ، (لذن) إلى الفعل على تقدير (أن) المدرية - والله
 أعلم)) الكافية الشافية ابن مالك ج ٢ ص ١٤٨ في إضافة ظروف
 الزمان إلى الجملتين ، أنظر الأشموني ج ٢ ص ٢٥١ ، وأوضح
 للمسالك ج ٣ ص ١٢٤ ، والتصريح ج ٢ ص ٣٨ ، والمقتضب ج ٣
 ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ج ٤ ص ٣٤٧ .

(١) لبنانة : بضم اللام حاجة من غير فاقة .
 العرصات : العرس خشبة توضع على المبيت عرضا إذا أرادوا
 تسقيفه . اللسان ٣١٩ / ٨ ، وهي عروة قال الأزهري وتجمع
 عراصا وعرصات ، وعروة الدار وسطها .
 (١) كذا في الأصل وصوابها (إغيفت)

بجوز الفصل بالظروف في ضرورة الشعر . (نحو قوله :

(١)

فرشنى بخير لا أكونن ومد حتى كماحت يوما صخرة بعسيل)

العسيل بالعين المهملة : مكسة العطار الذى يجمع بها العطر ، أى :

(٢)

لا ينبغي أن أكونن فى مد حتى لك كمن ينحت الصخر بتلك المكسة ،

أى : لا يحمل له شئ ، ولا يمكن له ذلك . ورشنى ، أى : أصلحنى ،

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، وهو جائز فى ضرورة الشعر ،

نحو : لله ردر اليم من لامها ، أى : درمن لامها ، أما إضافة المضاف

إنما لا يجوز لوجهين : أحدهما : أن تمام الاسم بالانافة ، فلو أضيف

(١) البيت قائله مجهول كما ذكر صاحب الهمع ج ٤ ص ٢٦٤ ، وأيضاً

صاحب أوضح المسالك ج ٣ ص ١٨٤ ، وصاحب التبرج والعينى .

اللغة : ورشنى من رشت السهم : اذا ألزمت عليه الريش هذا

المعنى أورده محقق الهمع د . عبد العال سالم مكتم نقلا عن

اللسان والمصاح وهو يختلف عما أورده الشارح للباب حيث يقول

بمعنى أصلحنى ولعل صاحب الشرح يرويه بالمعنى أو بالضرورة لأنه

يلزم من ريش السهم إصلاحه .

العسيل : مكسة العطار : معنى البيت كما جاء فى أوضح المسالك

ج ٣ ص ١٨٤ : (يقول لمخاطبه الذى يستجديه ويطلب عطاءه .

أجزنى خيرا على مديحى إياك ولا تجعل سعى إليك غير مجد عسى

ولا عائد بالنجاح ، فأكون حينئذ كمن ينحت صخرة بمكسة متخذة

من الليف ، وضرب ذلك مثلا لمن يسعى فى غير مائل ،)

موضع الشاهد فيه (ناحت يوما صخرة) حيث فصل بين المضاف

وهو ناحت والمضاف إليه وهو صخرة بالظرف وهو يوم للضرورة .

(٢) (أى يحفر) ه للأمل .

(١) من أخرى لزم أن يكون المضاف تاما بالإضافة إلى الأول ، غير تام لكونه مضافا إلى الثاني أيضا ، والثاني : أن الأول إما أن يضاف إلى معرفة أو نكرة ، فإن أضيف إلى معرفة لم يقبل إضافة أخرى ، لكونه كتعريف (٣) المعروف إن أضيف إلى معرفة أخرى ، أو كتخصيص المعروف إن أضيف إلى نكرة ، وإن أضيف الأول إلى نكرة ، فإن أضيف أيضا إلى نكرة لزم تحصيل الحاصل لوجود التخصيص بالإضافة الأولى ، وإن أضيف إلى معرفة لغا الإضافة قبلها إلى النكرة ، وأما تقديم المضاف إليه على المضاف ، فإنما لا يجوز ، لأن المضاف إليه معاقب للتنوين وحال محله ، فكما لا يقدم التنوين لا يقدم المضاف إليه أيضا ، ولأن المضاف إليه كالجزء من (٦) المضاف لامتراجهما ، فكما لا يقدم جزء من الكلمة عليها لا يقدم المضاف إليه أيضا .

وأما الفصل بينهما فإنما لا يجوز في السعة ، لاتحاد المضاف (٨) والمضاف إليه وامتراجهما ، فلا يتخلل الأجنبي بينهما ، كلا لا يتخلل (٩)

-
- (١) في م (مرة أخرى) وكذا في ك ه وهو الصحيح
 (٢) في م (لزم يكون المضاف تاما الخ)
 (٣) في م (لكونه تعريف المعروف)
 (٤) في النسخة أعلاه (وكما لا يقدم الخ)
 (٥) في النسخة أعلاه (وأيا)
 (٦) سقطت العبارة (ولأن المضاف إليه كالجزء الخ) من ل
 (٧) في م (فكما لا يتقدم)
 (٨) في ه (أجنبي)
 (٩) العبارة (كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة) سقطت من ه

بين الحرفين من كلمة ، وكما لا يتخلل بين الاسم وتنوينه ، وإنما جاز في
(١) (٢)
ضرورة الشعر بالظرف ، لاتساعهم في الظرف مما لم يتسعوا في غيرها ،
(٣)
وقد سبق له نظائر .

(١) في ك (الظروف) وهي الأحق بالثبوت والدليل قوله (في غير ١)
(٢) في هـ (مالم يتسعوا) وهي الصحيحة
(٣) يقول ابن هشام في أوضح المسالك عن (الفصل بين المضاف والمضاف
إليه) : ((زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضافين إلا
في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبع ، منها ثلاث جائزة في
السعة :

إحداهما : أن يكون المضاف ممدرا والمضاف إليه فاعله والفاعل إما
مفعوله ، كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) (١)
وقول الشاعر :

عتوا إذ أجنبناهم إلى السلم رافة (٢)

فسقناهم سوق البغاث الأجادل

وأما ظرفه فيقول بعضهم "ترك يوما نفسك وهواها"

الثانية : أن يكون المضاف وصفا والمضاف إليه مفعوله الأول

والناصل إما مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم (فلا تحسبن

الله مخلف وعده رسله) (٣) وقول الشاعر :

ما زال يوقن من يؤمن بالغنى (٤) وسواك مانع فضله المحتاج

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : "هل أنتم تاركولي

صاحبي" وقول الشاعر : وقد تقدم في ص ٢٠٦

فرشني بخير لا أكونن ومد حتى كناحت يوما سمخرة بعسيل (٥)

الثالثة : أن يكون الفاعل قسما كقولك "هذا غلام والله زيد"

والأرجح الباقية تختص بالشعر :

إحداهما : الفصل بالأجنبي ، ونعني به معمول غير المضاف فاعلا

كان ، كقوله :

==

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا
أو مفعولا ، كقوله :

تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها (٦)

كما تضمن ماء المزة الرصف

أى : تسقى ندى ريقها المسواك .

أو ظرفا ، كقوله :

كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أوزيريل

سنة : الفصل بفاعل المضاف ، كقوله :

إن رأينا للهموى من طب (٧) ولاعدنا قهر وجد صب

فلن يكن من يكون منه أو من الفصل بالمفعول قوله :

أحل شي (٨) : إن نكاحها مطر حرام

بدليل أنه يروى بنصب . أو ويرفعه ، فالتقدير فلن نكاح
مطر إياها أو هي .

والثالثة : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

نجوت وقد بل المرادى سيفه (٩) من يمين أسبغ الأباطح باللب

الرابعة : الفصل بالنداء كقوله :

كان برزون أبا عصام زيد حمار دق بالاجسام

أى : كلن برزون زيد أبا عصام ((ابن هشام أوض المسالك

ج ٣ ص ١٧٧ (فى الفصل بين المتصافين) أنظر الممعج ج ٣ ص ٢٦٤

والاشمونى ج ٢ ص ٢٨٢ ، والتصريح ج ٢ ص ٥٧ ، والمساعد على

تسهيل الفوائد ج ٢ ص ٣٦٧ . وأبيات الشواهد بعضها معلوم القائل

وبعضها مجهوله .

(١) بن الآية ١٣٧ من سورة الانعام وضبطها وكذلك زين لكثير من

المشركين قتل أولادهم شركائهم .

(٢) التعليق على أوض المسالك ج ٢ ص ١٨٠ ، والبغاث بتثليث

الباء : طائر ضعيف والأجادل ج ١ ص ١٨٠ : وهو من كواسر الطير

أى الجوارح .

(٣) من الآية ٤٢ من سورة ابراهيم (٤) التعليق على أوض المسالك

ج ٣ ص ١٨٢

(١) (٢)
 (ونحو : * بين ذراعى وجبهة الأسد * فعلى حذف المضاف إليه
 الأول ، وقيل مذهب سيويه أنه) ، أى : المضاف إليه (محذوف من
 الثانى وأخر الأول ليكون كالمعوض) ، هذا إيراد ، وهو أنه فصل بين
 ذراعى والأسد بما ليس بظرف ، وهو قوله " وجبهة " فأجاب عنه بوجهين
 أحدهما : أن المضاف إليه من الأول محذوف والتقدير : بين ذراعى
 الأسد وجبهة الأسد ، فاكفى بأحدهما دالا على الآخر ، لأن اللفظين
 واحد ، والثانى : وهو مذهب سيويه عند بعضهم أن المضاف إليه
 محذوف من الثانى ، والمذكور أخيرا هو المضاف إليه الأول وإنما آخر
 ليكون كالمعوض عن المضاف إليه الثانى ، إذ لو قدم وقيل : بين ذراعى
 الأسد وجبهة لم يكن الثانى مضاف إليه لفظا ، ولا ما يقوم مقامه فأخر
 الأول ليكون كالقائم مقامه .

١٨٤	١٨٧	١٩٠	١٩٢	١٩٣	(٥)	التعليق على أوضح المسالك ج ٣	==
١٨٤	١٨٧	١٩٠	١٩٢	١٩٣	(٦)	١٨٤ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٢ ١٩٣	==
١٨٤	١٨٧	١٩٠	١٩٢	١٩٣	(٧)	١٨٤ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٢ ١٩٣	==
١٨٤	١٨٧	١٩٠	١٩٢	١٩٣	(٨)	١٨٤ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٢ ١٩٣	==
١٨٤	١٨٧	١٩٠	١٩٢	١٩٣	(٩)	١٨٤ ١٨٧ ١٩٠ ١٩٢ ١٩٣	==

(١) هذا عجز بيت والبيت كاملا ذكر فى الكتاب ج ١ ص ١٨٠ وهو :
 يامن رأى عارضا أسربه بين ذراعى وجبهة الأسد
 ونسبه للفرزدق .

اللفة : العارض : السحاب يعترض الأفق . ذراعا الأسد : كوكبان
 وجبهة الاسد : أربعة كواكب فيها عوج .
 موضع الشاهد فيه (بين ذراعى وجبهة الاسد) حيث فصل بين المضاف
 والمضاف اليه بلفظ (وجبهة) فى غير ضرورة الشعر .

(٢) فى م (علي) بدون الناء)
 (٣) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ (للأول) وهو الأحق بالثبوت .

(ومذهبه) أى : مذهب سيويه (فى زيد وعمرو قائم على العكس)
 (١)
 يعنى : أن قائم خبر عن الثانى ، وخبر الأول محذوف ، وهذا إشارة
 (٢)
 إلى أن سيويه خالف بين الصورتين ، إذ كان قياسه أن يكون خبرا عن
 الأول ، ويحذف الخبر من الثانى كما ذكره فى قوله : " بين ذراعى وجهه
 (٣)
 الأسد " أن المضاف إليه محذوف من الثانى . وغاية الفرق أنه لو جعل
 الخبر للثانى لكان خبر الأول محذوفا ، والخبر يحذف كثيرا بالقرينة ،
 بخلاف الإضافة فإنه لو جعل المحذوف من الأول لم يكن المضاف إليه
 للأول مذكورا لفظا ، ولا ما يقوم مقامه متصلا به ، بخلاف العكس فإنه
 لو حذف من الثانى لكان المذكور آخر مضافا إليه للأول ، وكائنا كالعوض
 (٤)
 عن المضاف إليه فى الثانى متصلا به وكان المضاف إليه لهما مذكور
 (٥)
 (وقراءة نحو : " قتل أولادهم شركائهم ") بجر شركائهم ونصب أولادهم
 (ليست بتلك القوة) للزوم الفصل بغير الظرف فى السعة .

-
- (١) (الواو) فى (وهذا) غير موجودة فى م
 (٢) فى ل (إذا كان) والصواب ما ذكرته
 (٣) ورد هذا الشاهد برواية أخرى فى شرح المفصل لابن يعين ج ٣ ص ٢١
 مبينا رأى سيويه والآخرين والرواية هى :
 يامن رأى عارضا أرقت له بين ذراعى وجهه الأسد
 وفيها (أرقت) بدل (أسر)
 (٤) الواقع أن المضاف إليه المذكور لأحدهما لا لهما .
 (٥) من الآية " ١٣٧ " من سورة الأنعام .

(ويجوز حذف المضاف ، وأجراً حقه في الإعراب على المضاف إليه ،
 عند أمن الإلباس) أحترز به عما يلبس ، فلا تقول : رأيت زيـدا ،
 أى : غلام زيد ، لأنه ملبس (إما مرة) ، أى : يجوز حذف المضاف
 مرة ، أى : مضافاً واحداً (نحو : " وأسأل القرية ") ، إذ المعلوم^(١)
 أن المسئول أهلها ، لا هى فلا إلباس . (أو مرتين) ، أى : يجوز أن
 يتعدد المضاف المحذوف (نحو قوله في البرق : أسال البحار أى : سقيا^(٢)
 سحابة) ، أى : سحب البرق البحار ، فحذف المضاف وهو السحاب ،
 والمضاف الآخر وهو سقيا ، فأعرب الضمير المجرور بإعراب المضاف المرفوع
 وهو سقيا ، فانقلب المجرور مرفوعاً ، فاستكن في الفعل وهو أسال هكذا
 ذكره . ولو قيل أن أسال فيه ضمير يرجع إلى البرق على الإسناد المجازى^(٣)
 بدون ارتكاب حذف المضافات ، لم يكن بعيداً ، بل ارتكاب مجاز خير من^(٤)
 تكثير الإشارات وآخر البيت : * فانتحى للعقيق *

(١) من الآية " ٨٢ " من سورة يوسف .

(٢) (أى : سقيا سحب البرق البحار) ه الأسـل

(٣) في ل ، ه (حذف المضاف) والصواب (حذف المضافات)

(٤) البيت : لأبى دؤاد

اللغة : الرأى : اللعـمان شريق : مشرق

البحار : المراد بها هنا الوديان

انتحى له : قصده وسار إليه

موضع الشاهد فيه (أسال البحار) حيث حذف المضاف والمضاف إليه
 الأول وأبقى المضاف إليه الثانى وهو الضمير المجرور بإضافة السحاب
 فلما اتصل بالفعل وأتم مقام المضاف ارتفع فاستتر . وكان أصله
 أسال سقيا سحابه البحار .

ذكر الشاهد ابن يعيش في الفصل ٢٠ ص ٣١ .

(١) .
والعقيق : موضع ، انتهى ، أى : قصد ، والبحار : اسم موضع ،
وكان فى الأصل جمع بحرة يقال : هذه بحرتنا ، أى : أرضنا ، أى :
أسال الماء هذه المواضع ، فقصد العقيق وأوله :

ألا من يرى لى رأى برق شريق

(٢) (٣)
(أكثر) ، أى : يجوز حذف أكثر من المضافين ("فكان قاب
(٤) قوسين" ، أى : مقدار مسافة قرية ، ويقال هومنى فرسخان) ،
(٥)
(٦) أى مقدرا مسافة قرية فرسخان (أوميلان أو قيد رمح ، وليس عند سيويه
(٧) بقياس) ، أى : ليس تعديد حذف المضاف بقياس (وأنكره هومنى
(٨) عدوة الفرس ، أو غلوة السهم) ، أى : مقدار مسافة قرية منى عدوة
الفرس ، إذ لم يسمح وليس بمقيس عنده فلذلك أنكره .

(١) فى القاموس المحيط (ع) بالمدنية وبالليامة وبالطائف وبتهامة وبنجد
وستة مواضع آخر .

(٢) فى م (أكثر من مضافين) وهو الصواب
(٣) فى م (أيضا) (نحو فكان) وهو الأسح بالإثبات
(٤) الآية " ١ " من سورة النجم
(٥) أى : مقدار مسافة قرب قاب قوسين
(٦) سقطت الهزة من (أو) فى م
(٧) يقول سيويه فى هذا : ((وليس يجوز هذا فى كل شىء ، لو قلت :
هومنى مجلسك أو متكا زيد ، أو مريط الفرس ، لم يجوز . فاستعمل من
هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا)) الكتاب ج ١ ص ٤٤
أه يريد سيويه بهذا الوقوف عند المسح مع صحة تقديره بحر
مسافة قرية .

منظر أيضا الكتاب ج ١ ص ٥٤

(ويترك المضاف إليه على إعرابه ، إذا كان لفظ المحذوف مذكورا

(١)

سابقا مضافا إلى شيء آخر ، كقراءة من قرأ " والله يريد الآخرة " (٢)

(٣)

(٢)

بجر الآخرة ، أى : يريد عرض الآخرة فأبقى المضاف إليه على إعرابه

بعد حذف المضاف ، لأنه سبق مضافا إلى شيء آخر وهو قوله :

" تريدون عرض الدنيا " (ومنه) أى : مما يترك المضاف إليه على إعرابه

(٤)

(ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة) فحذف المضاف وهو " كل " وترك

" بيضاء " على إعرابه ، ولو أعرب بيضاء بإعراب المضاف ، لقليل : ولا بيضاء

(٥)

بالرفع (فمن لا يجوز العطف على العاملين) فأما من يجوز العطف

على عاملين فيضمربعد الواو عاملين ، وهو : " ما " لينصب شحمة

(٦)

و " كل " ليجر بيضاء

(١) من الآية " ٦٧ " من سورة الأنفال ، وقد ذكرها ابن هشام في المغنى

مرتين ص ١١ وس ٥١٣ الطبعة الجديدة — بقوله : كقراءة بعضهم

وفي أوضح المسالك كقراءة ابن جهماز .

(٢) وقدره ابن هشام مرة (عمل) ومرة (ثواب) وهذا التقدير أى : عرض

هو المناسب لما هنا ، وعليه فالمراد بالعرض ، ما عرض ، وإن كان باقيا ،

ويكون التعبير به للمشكلة كما قال الصبان ج ٢ ص ٢٧٤ الحلبي

(٣) في هـ (وأبقى)

(٤) سقطت (شحمة) من ك ، وهذا المثل ذكره ابن يعيش في المفصل

وأورد الخلافات فيه ج ٣ ص ٢٧ ، وذكره أيضا سيبويه في ج ١ ص ٦٦

(٥) في م (جوز)

(٦) هذا غير ظاهر لأننا لو قدر (" ما " و " كل ") لم يكن فيه عطف

على معمولي عاملين مختلفين ، بل فيه عطف جملة ما كل بيضاء

شحمة على جملة ما كل سوداء ثمرة .

(١) (ومنه) أى : وما يترك المضاف إليه على إعرابه (ما مثل عبد الله
يقول ذاك ولا أخيه) (٢) والتقدير : ولا مثل أخيه ، فحذف المضاف
وهو المثل وترك المضاف إليه على إعرابه وهو الجر . وقد يتوهم ههنا
أن أخيه مجرور عطف على عبد الله ، ومثل المذكور مضافا إليهما ، ولا يقدر
فى الثانى مضاف آخر محذوف فدفعه بقوله : (ولا يجوز العطف)
أى : عطف أخيه على عبد الله (حيث كان النفى عن كل واحد ممن
المثلين ، لا عن المائل لهما ولما يلزم من إيلاء لا المؤكدة للنفى غير ما
عطف على النفى ، والفصل) أى : ولما يلزم من الفصل (بين المعطوف
المجرور) ، وهو أخيه (والمعطوف عليه) وهو عبد الله (بأجنبي)
وهو : يقول ذاك ، دفع ذلك التوهم بقوله : لا يجوز العطف ، وعلله
بثلاثة أوجه : أحدها : أنه لو كان معطوفا على عبد الله لكان النفى
مما تلا للشخصين وليس المراد ذلك ، بل المراد : أن مثل عبد الله
لا يقول ، ومثل أخيه أيضا لا يقول لا أن شخصا واحدا مما تلا لهما لا يقول .
والثانى : أنه لو عطف أخيه على عبد الله لوجد لا المؤكدة للنفى فى المعطوف
ولم توجد فى المعطوف عليه وهو عبد الله ، فلا يقال جاءنى زيد ولا عمرو .

-
- (١) فى م (يترك)
(٢) ذكر هذا المثال سيويه . أنظر الكتاب ج ١ ص ٦٦ وأيضا المفصل
فى ج ٣ ص ٢٦ .
(٣) فى النسخ م ، ل ، هـ (عطفا) بالنصب وهو الصواب
(٤) حقا (مضاف) بالرفع
(٥) فى م (رفع) لعله تصحيف
(٦) سقط (أنه) من م

والثالث : أنه لو عطف أخيه على عبد الله لزم الفصل بينهما بأجنبي وهو يقول ، وإنما كان أجنبيا ، لأنه خبر ما فهو أجنبي عن المعطوفين ، إذ ليس خبرا عنهما . وقيد المعطوف بالمجرور احترازا عن نحو : ما زيد الضارب أخاه يقول ذلك وعمرو ، فإن قولك يقول خبر ما وهو أجنبي وقع بين المعطوفين المرفوعين في المثال الأول ، والمعطوفين المنصوبين في المثال الثاني ، ولا منع من ذلك . والفرق شدة اتصال المجرور بالجار ، فالمعطوف على المجرور حكمه حكم المجرور والجار ، فكما لا يقع الفصل بين الجار والمجرور ، لا يقع الفصل بين المجرور وبين ما هو في حكمه من المعطوف المجرور .
(ومنه : ما مثل أبيك ولا أخيك يقولان ذلك) فإنه حذف المثل من الثاني وترك المنادى إليه على إعرابه . (ولا يصح العطف) وهنا أيضا (للوجهين المتقدمين) أما الأول ، فلأنه لو عطف أخيك على أبيك لكان القول منفيًا عن شخص مماثل لهما ، والمطلوب المنفى عن كل واحد من المثلين كما ذكرنا . والثاني : أنه لو عطف لزم وجود لا في المعطوف دون المعطوف عليه ولا يرد . الوجه الثالث : وهو الفصل بالأجنبي ، لأنه آخر قوله : يقولان ذلك عن المعطوفين فلا يلزم فيه الفصل ، لكن

(١) سقط (الثاني) من ك

(٢) في م (هنا)

(٣) في هـ (للجهتين المتقدمين) وهو خطأ والصواب كما في الأصل .

(٤) في ل (منويا) وهو خطأ والصواب كما في النسخ الأخرى (منفيا)

(٥) في ل ، هـ (بأجنبي) بدون لام التعريف .

(١)
ههنا وجه ثالث : لم يكن في المثال الأول فأشار (وللزعم الإفراد
في يقولان) أى : لو كان معطوفا على أبيك ، لكان المبتدأ مثلاً لهما
(٢)
فهو مفرد ، وكان حقه أن يكون الخبر أيضاً مفرداً ، بأن يقال : يقول
ذاك .

(والإعتذار بإقحام المثل ضعيف ، لأن المعاملة لفظاً مع المقحم
بشهادة امتناع مثلى أفعل) هذا جواب عن سؤال مقدر هو أن يقال :
إنما نفي الخبر ، لأن لفظ المثل مقحم ، لأنه يقال : مثلك لا يقول كذا ،
أى : أنت لا تقول ، فالتقدير ما أبوك ولا أخوك يقولان . فأجاب عنه :
(٣)
بأن هذا الاعتذار ضعيف ، لأن لفظ المثل وإن كان مقحماً من حيث
(٤)
المعنى فهو معتبر لفظاً ، ولذلك امتنع مثلى أفعل ، بل يجب أن يقول :
(٥)
مثلى يفعل ، ولو كان المقحم غير معتبر مطلقاً لقلل أفعل .

(٦)
(وحذف المضاف إليه) معطوف على قوله : قبل ذلك حذف المضاف ،

-
- (١) في ك ، ل ، هـ (فأشار إليه بقوله) وهو الأحق بالثبوت
(٢) في ل (فكان)
(٣) في م (الاعتبار) والصواب (الاعتذار)
(٤) في ل (يقال)
(٥) في م ، ل ، هـ (لتقلل أفعل كما يقول أنا أفعل)
(٦) يقول ابن يعيش في شرح المفصل ((أعلم أنه قد جاء عنهم حذف
المضاف إليه وهو أقل من حذف المضاف وأبعد قياساً وذلك
لأن الفرض من المضاف إليه للتعريف والتخصيص ولهذا كل المضاف
منه ذلك وحذف كان نقضاً للفرض وتراجعاً عن المقصود))
شرح المفصل ابن يعيش ج ٣ ص ٢٦ .

أى : يجوز حذف المضاف كما ذكرنا ، ويجوز حذف المضاف إليه .
(١)
(فى إذ ، وحينئذ ، ومرت بكل قائما) ، إذا التقدير إذا كان كذا ،
وحيث إذ كان كذا ، ومرت بكل واحد . وأتم التنوين مقام المضاف إليه .

(وحكم الإضافة أن يحذف لها : التنوين ، ونونا التننية والجمع من
(٢)
المضاف) ، وإنما حذف ، لأن العلامات الثلاث تدل على تمام الاسم ،
والإضافة تدل على أن الاسم غير تام ، وإنما يتم بالإضافة ، فيشعر
(٣)
وجودها مع الإضافة بكون المضاف تاما وغير تام .

(١) قال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ((قال أبوعلی " حذف ما تضاف
إليه (حيث) كما حذف ما تضاف إليه (إذ) قلت : (إذ) كثر
حذف ما تضاف إليه لأنها كالأسل فى الإضافة إلى الجمل .
لكنها عند حذف ما تضاف إليه تلزم أن تنون وتكسر ذالها
لإلتقاء الساكنين .
وهذا التنوين الذى يلحقها هو عوض عن المضاف إليه ، ولذلك
لا يستغنى عنه إذا حذف .
ولما كان عوضا من الجملة ، وكان وجود الجملة معطيا لـ (إذ)
شبهها بالموصول إستحقت به الهاء قلم التنوين مقامها فى إيجاب
بناء (إذ)
ومنه قول الشاعر :

نهيئك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذ مسيح ((
ابن مالك الكافية الشافية ج ٢ ص ١٤٠ تحقيق د . عبد المنعم
هريدى .

(٢) فى ل ، هـ (وإنما حذف) وهو المواب

(٣) فى ك (أن يكون)

(وكسر آخره) عطف على أن يحذف ، أى : وحكم الإضافة كسر
آخر الاسم إن كان (صحيحا أو جاريا مجراه) وهو ما كان آخره : يا ،
(١)
أو واوا ما قبلها ساكن (عند الإضافة إلى يا المتكلم) ، يعنى : إذا
أنيف الاسم إلى يا المتكلم فلما أن يكون الاسم صحيحا ، أو جاريا
(٢)
مجراه ، أو لا يكون كذلك ، فإن كان . كسر آخره كدارى ، وثوبى ،
ودلوى ، وظببى ، لأن الكسرة أخت الباء . وإن لم يكن صحيحا
ولا جاريا مجراه ، فيكون آخره إما ألفا ، أو واوا متحركا ما قبلها
فتعرض لها بقوله : (وإن كان الآخر ألفا ثبتت) نحو : عصا ،
ورحاى ، وفلاماى (إلا فى لغة هذيل فتقلب لغير التننية يا وتدغم)
(٣)
، أى : إن كان آخره ألفا فهذيل تقلب الألف يا ، ان لم يكن ألف
التننية ، فنقول : عصى ، ورحى ، وفلاماى ، وإنما لم تقلب ألف التننية
(٤)
لثلا يقع بالقلب لبس ، بخلاف عصا ، ورحاى ، فإنه لم يلزم بسبب
القلب لبس ، بل اللبس حاصل قلب أو لم يقلب ، وأما التننية

-
- (١) قال ابن مالك : ((زعم الجرجاني ، وابن الخشاب ، وابن الخباز
أن المضاف الى يا المتكلم مبنى .
والصحيح أنه معرب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب
عليها بناء الأسماء)) ابن مالك الكافية الشافية ج ٢ ص ١٠٠٠
(٢) أى فان كان صحيحا أو جاريا مجراه بدليل التمثيل بدلوى وظببى
(٣) فى م (وإن كان) بزيادة الواو .
(٤) كثيرا ما يخالف الشارح الرسم الإملائى فمثلا " لثلا " هذه كتبها
(ليلا) بالتحنية ومن الكلمات التى خالف فيها كلمة عمرو إذا كانت
منسوبة يكتبها هكذا (عمرو) والواو (عمرا) وكل كلمة عليها
نبر خالف فيها أيضا مثل (قائل) يكتبها (قایل) .

فإذا لم تنقلب فلا لبس ، وإن قلبت التبس المرفوع بالمنسوب والمجرور ،
فلذلك لم تقلب الألف في التنثية يا .

(ونفتح الياء لاجتماع الساكنين) ، يعني : إن كان الآخر ألفا
وأخريف إلى ياء المتكلم ، فياء الإضافة فيه مفتوحة ، إذ لا تكون ساكنة
(١)
لاجتماع الساكنين ، فأوثر الفتحة للخفة .

(وَألف لدى تقلب وفاقا مع الضمائر أجمع كآلف إلى وعلى) هذا كانه

سؤال : وهو أن آخر لدى ألف ، كان حقه أن يثبت مع ياء المتكلم

ولا يقلب ياء كعمى ، فأجاب : بأنه حمل على ألف إلى وعلى ،
(٢)

إذا اتصل بياء المتكلم ، فإنه يقال : على وإلى فكذا يقال لدى . والجامع
(٣)

بينهما كون الألف في كل واحد منهما غير منقلبة عن ياء ، أو واو ، وقوله

مع الضمائر أجمع ، يعني : تقلب ألف لدى ياء مع ضمير المتكلم ، والمخاطب

، والغائب فيقال : لدى ، ولديك ، ولديه ، كما يقال : على ، وعليك

، وعليه .

(٤)

(وإن كان) ، أى : وإن كان الآخر (ياء ، أو واو متحركاً ما قبلها)

احترازاً عما إذا كان ساكناً فإنه جار مجرى الصحيح وقد ذكرنا حكمه .

(١) في م (وأوثر) وهي أولى إذ لا يترتب إثثار الفتحة على اجتماع
الساكنين .

(٢) سقط (يقال) من هـ

(٣) في م ، ل ، هـ (عن واو أو ياء)

(٤) (واو أو ياء) هكذا في ك ، ل ، هـ .

(١) (فما أنفتح) ، أى : فالواو ، أو الياء التى انفتح ما قبلها كمسلمين ،
 ومصطفون فمدغم ، أى : فتلك الياء مدغمة (فى ياء المتكلم) فى حال
 كونها (ياء ساكنة) ، أى : وإن كانت ياء . فتدغم فى الياء كمسلمين ،
 وإن كانت واو ، فتقلب ياء ثم تدغم فى ياء المتكلم كمصطفى ، وأمره
 مصطفوى فاجتمع الواو والياء (٣) وسبق أحديهما بالسكون فقلب الواو ياء ،
 وأدغم فى الياء فوقع تلك الياء الساكنة (بين مفتوحين) أحدهما ما قبل
 الواو والياء ، والثانى ياء المتكلم (وما انضم) ، أى : الواو التى انضم
 ما قبلها كمسلمون ، (أو انكسر) أى : أو الياء التى انكسر ما قبلها
 كمسلمين فى الجمع (فبين مكسور ومفتوح) ، أى : فيقع ذلك المدغم
 بين مكسور وهو ما قبل الياء ، ومفتوح وهو ياء المتكلم نحو : مسلمين ،
 (٦)

-
- (١) (فالياء أو الواو) فى م
 (٢) (وأمره مصطفوى) كرر مرتين فى ل
 (٣) أى فيها يشبه الكلمة لأن شرط القلب أن يكونا فى كلمة كطلى ولسى
 وسيد وميت أو فيها يشبه الكلمة كالمتضايقين ومنه (أو مخرجى هم)
 فى حديث بدء الوحى .
 (٤) فى م (وسبقت أحديهما على الأخرى) وأيضا ل وحققا أن ترسم
 هكذا (إحداهما)
 (٥) سقط (ما) من هـ
 (٦) سقط (وهو ما قبل الياء) من ك

هذا فيما انكسر ما قبله نحو : مسلمين ، وأما ما انضم ما قبله كمسلمون
فإنه ينقلب الواو يا ، وينكسر ما قبله ، فيقع أيضا المدغم وهو يا ، بين
(١)
مكسور ، ومفتوح كمسلمين في مسلمون .

(١) يقول ابن هشام : ((وتدغم يا المنقوس والمثنى والمجموع في ياء
الإضافة كقاضى ، ورأيت ابني وزيدى ، وتقلب واو الجمع يا ثم تدغم
كقوله :

* أودى بنى وأعقبونى حسرة *

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بنى ومسلمى ، أو فتحة
أبقيت كمسلمى ، وتسلم ألف التثنية كمسلمائى ، وأجازت هذيل في
ألف المقصور قلبها يا ، كقوله :

* سبقوا هوى وأعنفوا لهوام *

وأنفق الجميع على ذلك في على ولدى ، ولا يختص بيا المتكلم ،
بل هو عام في كل ضمير ، نحو : عليه ولديه ، وعلينا ولدنا ، وكذا
الحكم في إلى)) ابن هشام أوضح المسالك ج ٣ ص ١٦٧ هـ .
ومما يلاحظ شواهد لذلك (ما يبدل القول لدى) ٢٦ ق و (ولدنا
زيد) ٣٥ ق و (فإنما عليك البلاغ وعلينا الحساب) ٤٠ سورة الرعد
و (أولئك عليهم سلوات من ربهم ورحمة) ١٥٧ سورة البقرة و (والذين
يؤمنون بما أنزل إليك الخ) ٤ البقرة و (إليه يرد علم الساعة)
٤٧ فصلت و (فلإينا مرجعهم) ٤٦ من سورة يونس .

بحث المجزومات

لما فرغ من مرفوع الأسماء والأفعال ، ومنصوبيهما ، ومجرور الأسماء . شرع في المجزوم وقال : (المجزوم : هو المضارع الواقع بعد لم ، ولما ، ولام الأمر ، ولا النهي ^(١)) نحو : لم تضرب ، ولما تضرب ، ولتضرب .

(١) قال الأشموني : ((تجزم لا ، واللام الطلبيتان **الفعل** المضارع أما لا فتكون للنهي نحو : " لا تشرك بالله " ^(١) وللدعاء نحو : " لا تؤخذنا " ^(٢) وأما اللام فتكون للأمر نحو : " لهنق " ^(٣) وللدعاء نحو : " ليقض علينا ربك " ^(٤) وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهي والدعاء)) . شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج ٤ ص ٢ دار الفكر - بيروت .
وقال الأشموني أيضا : ((لم ، ولما يجزمان المضارع مثل لا ، واللام الطلبيتين نحو : " لم يلد ولم يولد " ^(٥) ونحو : " ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم " ^(٦) ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم " ^(٧) .

ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع .
والنفي ، والجزم ، والقلب وتنفرد لم :
(١) بمصاحبة الشرط نحو : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته " ^(٨)
(٢) وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله :
فلن كنت مأكولا فكُن خير أكل

والا فأدركني ولما أمسق

ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان

(٣) الفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقوله :
≡≡≡

.....

فذاك ولم اذا نحن امترينا
تكن فى الناس يد ركك المرا

وقوله :

فأضحت مغانبها قفار رسومها
كان لم سوى أهل من الوحش تؤهل
(٤) وأنها قد تلغى فلا يجزم بها قال فى التسهيل : حملا
على لا وفى شرح الكافية حملا على ما وهو أحسن لأن ما
تنفى الماضى كثيرا بخلاف لا وأنشد الأخفش على إهمالها
قوله :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم
يوم الصليفا لم يوفون بالجار
وصرح فى أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم .
وتنفرد لما .

(١) بجواز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقوله :
فجئت قبورهم بدأ ولما فناديت القبور فلم يجبنه
أى ولم أكن بدأ قبل ذلك أى سيدا ، وتقول قاربت
المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها وهو أحسن ما خرج
عليه قراءة من قرأ " وإن كلا لما " (٩) ولا يجوز ذلك فى لم
وأما قوله :

أحفظ ود يعتك التى استودعتها
يوم الأحازب ان وصلت وان لم (١٠)

فضرورة .

(٢) ويكون منفيها قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منفى لم
تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقبلا ولا يجوز : لما يكن
وقال المصنف كون منفى لما يكون قريبا من الحال فالسبب

لا لازم

.....

== (٣) ويكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى " بل لما يذوقوا عذاب " ^(١١) أنهم لم يذوقوه الى الآن ، وأن ذوقهم له متوقع . قال الزمخشري في " ولما يدخل الايمان في قلوبكم " ^(١٢) ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل ، فأما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه . مثال المستوقع : مالى قممت ولم تقم أو ولما تقم ، ومثال عدم التوقع : أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم ((شرح الأشموني ج ٤ ص ٤) ولما هذه التي يليها الفعل المضارع فرق بينها وبين لما التي بمعنى إلا ولما التي هي حرف وجود لوجود وهي التي تسمى لما الحينية ، فالتى بمعنى إلا لا تدخل إلا على الجملة الاسمية ومثالها " إن كل نفس لما عليها حافظ " ^(١٣) في قراءة من شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى ومثالها : أنشدك الله لما فعلت ، أى : إلا فعلت والمعنى ما أسألك إلا فعلك .

ولما الحينية والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا الفعل الماضي لفظا ومعنى ومثالها " ولما جاء أمرنا نجينا هودا " ^(١٤) أنظر شرح الأشموني ج ٤ ص ٥ والأدوات التي مضت هي التي تجزم فعلا واحدا . أنظر أوضح المسالك لابن هشام ج ٤ ص ١٩٨ دار الفكر ، والتصريح ج ٢ ص ٢٤٥ دار احياء الكتب العربية .

- (١) من الآية " ١٣ " من سورة لقمان .
- (٢) من الآية " ٢٨٦ " من سورة البقرة .
- (٣) من الآية " ٧ " من سورة الطلاق (لينفق ذو سعة من سعته
- (٤) من الآية " ٧٧ " من سورة الزخرف
- (٥) الآية " ٣ " من سورة الاخلاص
- (٦) من الآية " ١٤٢ " من سورة آل عمران
- (٧) من الآية " ٢١٤ " من سورة البقرة .

(١)

(و كلم المجازاة وهى التى تفيد)

(٨) الآية "٦٢" من سورة المائدة .

(٩) من الآية "١١١" من سورة هود

(١٠) أى وان لم تصل ويروى الأعراب وهى بمعنى الأعازب أى الأبعاد ، والبيت لابراهيم بن على بن محمد وشهرته ابن حرمة كما فى العينى والتصريح .

(١١) من الآية " ٨ " من سورة ص

(١٢) من الآية " ١٤ " من سورة الحجرات

(١٣) من الآية " ٤ " من سورة الطارق

(١٤) من الآية " ٥٨ " من سورة هود .

(١) وشو يقصد بهذا الأدوات التى تجزم فعلين ، أى : كلم فى

جزم الفصل المضارع الأدوات التى تجزم فعلين - الأول يسمى

شرطا والآخر يسمى جزاء وهى احدى عشرة أداة بعضها أسماء

وبعضها أحرف . فالأحرف هى :

(إن) مثلها " وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (١)

و (إذ ما) نحو قول الشاعر :

* وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر

به تلف من إياه تأمر آتيا

وبقية الأدوات أسماء وهى على قسمين :

ظرف وهى : (متى) نحو قول الشاعر :

* متى تأته تعشو الى ضوء ناره

(٢)

تجد خير نار عندها خير موقد *

(وأى) نحو قوله تعالى " أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى " (٣)

(وأيان) نحو قول الشاعر :

* أيان نؤمك تأمن غيرنا وإذا

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا *

و (أين) نحو قول الشاعر :

* أين تصرف بنا العداة تجدنا

تصرف العيس نحوها للتلاقى * ==

.....

و (أنى نحو قول الشاعر :

* خليلي أنى تأتيني تأتيا أخا غير ما يرضيكما لا يحاول

و (حيثما) نحو قوله : حيثما تستقيم يقدر لك الله نجا حيا في غابر

الأزمان . وغير الظرف وهي :

(من) نحو قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه (٤)

و (ما) نحو قول الشاعر :

* أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر ينفد *

و (ومهما على الأسح أنها اسم) نحو قول الشاعر :

* ومهما يكن عند امرئ من خليفة وان خالها تخفى على الناس تعلم (٥)

أنظر شرح الأشموني ج ٤ ص ٧ ، وأوضح المسالك مج ٢ ج ٤ ص ٢٠٤

والتريح ج ٢ ص ٢٤٧ .

وقال الأشموني ((هذه الأدوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب .

ضرب لا يجزم إلا مقترنا بها وهو : حيث وإن كما اقتضاه صنيعه

وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما .

وضرب لا يلحقه ما وهو : من ، وما ، ومهما ، وأنى وأجازة الكوفيون

في من وأنى .

وضرب يجوز فيه الأمران وهو : إن ، وأي ومتى ، وأين نحو قول

الشاعر : * صعدة نابتة في حائر أينما الريح تهبها تمل (٦)

وأيان ومنع بعضهم في أيان والصحيح الجواز ((شرح الأشموني

على ألفية ابن مالك ج ٤ ص ٩ .

(١) الآية " ٢٨٤ " من سورة البقرة .

(٢) البيت للحطيئة كما في العيني

وعشا يعيشو اذا أتى نارا يرجو عندها خيرا

(٣) من الآية " ١١٠ " من سورة الاسراء

(٤) " ٢٣ " من سورة النساء

(٥) البيت من معلقة زهير بن أبي سلمى

(٦) البيت للمحسام بن ضرار الكلبي وقيل لكعب بن جعيد . يصف

امراة شبه قدها بالقناسة وهي الصعدة والحائر مجتمع الما

وذلك دليل النضرة والاعتدال .

(١) سببية الأول للثاني ويسميان) ، أى : الأول والثانى (شرطا وجزءا
 فلان كانا مضارعين فهما مجزومان (نحو: إن تكرمنى أكرمك لقبولهما
 الجزم (وكذا الأول) ، أى : وكذا إذا كان الأول مضارعا يجب الجزم
 فيه . (والثانى إذا كان وحده المضارع الجزم والرفع) ، أى : ويجوز
 فى الثانى الجزم والرفع نحو : إن جئتني أكرمك ، فيجوز فيه الجزم
 والرفع ، أما الجزم ، فلكونه مضارعا قابلا للجزم وأما الرفع فهو :
 (لما بتقدير الفاء عند المبرد) ، أى : تقديره إن جئتني فأكرمك . (أوعلى
 نية التقديم والتأخير عند سيبويه) فإنه يقول : يقدم الجزاء تقديرا ،
 كأنه قال أكرمك إن جئتني ، وحينئذ يكون مرفوعا على أنه إخبار قيد بشرطه
 والتحقيق حينئذ أن جزاء الشرط محذوف يدل ما قبله عليه ، لأن
 المتقدم لا يكون جزاء ، وإنما فرض سيبويه التقديم والتأخير ، لأن الفاء
 لا يحذف عنده ولو كان جزاء من غير جزم فيجب الفاء . فلا بد من تقديره ،
 لأنه لو لم يقدم ، وجعل جزاء فلما أن يقدر الفاء أولا يقدر .

(١) فى هـ (وهى التى تفيد الأول وسببته للثانى)

(٢) فى م (إذا كان " هو " وحده)

(٣) سقط (الجزم) من ل

(٤) المبرد المقتضب ج ٢ ص ٦٩

(٥) الكتاب ج ٣ ص ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨

(٦) فى م (مقيد) وكل صحيح

(٧) سقط (الواو) من الأصل ولا بد منها

(٨) فى ل (ولا يقدر) والصواب (أولا يقدر)

والقسمان ممتنعان ، أما الأول فظاهر ، إذ لا يقول بتقدير الفاء ، وكذا
 الثانى . فإن الجواب يتعين فيه الفاء عنده إن لم يكن جنم كما سيأتى فى
 (٢).
 المضارع المثبت .

(وإن كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد ، من فعل متصرف أو معنى ،
 فلا^(٣) مساغ للفاء نحو : إن قمت قمت أولم أقم) يعنى : إن كان الشرط
 والجزاء ماضيين ، وقد يكون ماضيا لفظا نحو : ان قمت قمت ، وقد يكون
 مضارعا لفظا وماضيا معنى نحو : إن قمت لم أقم . فإن الجزاء مضارع ،
 ولكن دخله لم فصار ماضيا فلا مساغ للفاء ههنا فى الجزاء ، لأن حرف
 الشرط أثر فى المعنى فقلبيهما مضارعين ، فكأنهما مضارعان تقديرًا ،
 وإذا كانا مضارعين وجب جزمهما ، فكأنهما مجزومان تقديرًا ، والجنم اللفظى
 ينافى الفاء فكذا التقديرى ، لأنه إذا وجد الارتباط المعنوى بين الشرط
 والجزاء إكتفى فيه ، ولم يحتج إلى رابط لفظى كالفاء .

-
- (١) فى م (فظ) والصواب (فظاهر)
 (٢) فى م ، ل (المثبت إذا وقع جزاء) بزيادة (إذا وقع جزاء)
 وهو الأحق بالثبوت .
 (٣) فى ك (ولا مساغ) بدل الفاء بالواو والصواب ما ذكرت لأن الفاء
 هى التى تقع فى جواب الشرط .
 (٤) سقط (قمت) من ل
 (٥) فى م (فقد)
 (٦) فى ل ، ه (فقد يكون الجزاء ماضيا لفظا) وهى الأحق بالثبوت
 (٧) سقط (قمت) من ل أيضا

وإنما قال : بغير قد ، لأنه إذا وجد قد فهو ماضٍ محقق ممتنع تأثير
الشرط فيه ، فلا بد من الفاء لفوات الرابط المعنوي نحو : إن جئتني فقد
أكرمتك^(١) ، ونحو قوله تعالى : " إن كنت قلته فقد علمته " ^(٢) واحترز بقوله
متصرف عن نحو : عسى من الأفعال الغير المتصرفه نحو : إن جئتني
فعسى أن أكرمك ، فإن الشرط والجزاء ماضيان ، ولكن الجزاء لما لم يكن
فعلا متصرفا لم يقبل الجزم معنى فتعين الفاء أيضا .

(وإن كان) ، أى : الجزاء (مضارعا مثبتا من غير سين ، أو سوف ،
أو منفيا بلا فالوجهان) أحدهما الجزم نحو : إن تكرمنى أكرمك
أولا أهنيك ، لا يمكن جعله نفس الجواب بتأثير حرف الشرط فيه بالجزم ،
والثانى أن يدخل الفاء فيهما ، ويرتفعان نحو : إن تكرمنى فأكرمك
أو فلا أهنيك . بتأويل جعله خبر مبتدأ محذوف ، ليصير جملة اسمية .
والتقدير إن أكرمتنى فأنا أكرمك ، وإن أكرمتنى فأنا لا أهنيك . وإنما قال
من غير سين ، أو سوف ، لأنه إن كان مضارعا مثبتا مع السين ، أو سوف^(٣)
فإنه يتعين الفاء ، ولا يجوز الجزم فيه نحو : إن أكرمتنى فساكرمك أو فسوف
أكرمك ، على إضمار المبتدأ ، أى : فأنا ساكرمك ، أو فأنا سوف أكرمك ،
وإنما لم يجز الجزم فيه ، لأنه لو جزم لقدر حرف الشرط دخلا عليه ليعمل
فيه الجزم ، ولا يتوارد حرفا استقبال على فعل واحد

(١) سقط (الواو) من (ونحو) فى الأصل

(٢) من الآية (١١٦) من سورة المائدة

(٣) (فساكرمك) كررت بعد قوله (أى) فى ل

(١) وأحترز بقوله منفيًا بلا عن المنفى بلم نحو : إن قمت لم أقم . وأنا قد
 ذكرنا أنه لا مساع للفاء فيه ، لا يمكن تأثير الشرط معنى في الجزاء^(٢)
 بقلبه إلى معنى المضارع ، فإذا وجد تأثير الشرط معنى لم يدخل الفاء فيه ،
 فلم يكن فيه الوجهان .

(وإلا فالفاء) ، أي : وإن لم يكن الجزاء أحد المذكورات ، فيتعين^(٣)
 الفاء كما إذا كانت الجزاء جملة اسمية أو أمرية ، أو نهية ، أو فعلا^(٤)
 غير متصرف نحو : إن جئتنى فأنت مكرم ، إن جئتنى فأكرهن ، أو فلاتنصرن ،
 ونحو قوله تعالى : " وإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا الآية " (٥) وكذا
 لو كان الجزاء ماضيا متحققا مع قد نحو : إن أكرمتني اليم فقد أكرمتك أمس .
 وكذا مع السين ، أو سوف نحو : إن زرتني فسأكرمك ، أو سوف أكرمك ،

-
- (١) سقط (الواو) من قوله (واحترز) من ل
 (٢) في ل (لامتناع الفاء فيه) والصحيح ما ذكرت وقد تقدم بلفظ (مساع)
 (٣) في هـ (إذا كان) وهو الصحيح .
 (٤) سقط (إن) من ل
 (٥) من الآية " ١٩ " من سورة النساء . والتلاوة بالفاء (فان كرهتموهن
 الخ) والاستدلال بالآية للفعل الجامد بحسب الظاهر وبعضهم
 يجعل الجواب محذوفا ، وهذا دليل الجواب والتقدير :
 فان كرهتموهن فلا تفارقوهن فيكون الجواب من نوع النهي لا الجامد
 أو فاصبروا فيكون من نوع الأمر .

(١) أما الجملة الاسمية ، فلأنها لا تقبل الجزم فلا بد من الفاء ليكون رابطا ،
وأما الجملة الأمرية ، فلأنها لا تقبل الجزم أيضا ، لكونه مبنى الأصل
(٢) فلا يقبل الجزم لفظا وهو ظاهر ، ولا معنى ، لأن الجزم إنما يكون نفي
المستقبل ، أو فيما يقع موقعه ، وفعل الأمر لا يقع موقع المستقبل ، لكونه
طالبا ، وكون المستقبل خبر . والطالب لا يقع موقع الخبر . وأما الجملة
النهيية ، فلأنه لا يمكن تأثير حرف الشرط فيه ، وإلا لتوارد عليه
جازمان أحدهما : حرف الشرط ، والثاني لا التي للنهي فيتمين الفاء
(٥) ليكون رابطا . (ونحو : (من يفعل الحسنات الله يشكرها)) لم يسوغه
إلا الضرورة) ، يعنى : أن الجزاء - وهو قوله الله يشكرها - جملة
اسمية وكان حقيقا أن يكون فيه الفاء وليس فيه ، فإنما جاز لضرورة الشعر .
وآخره : * والشر بالشر عند الله مثلان *

-
- (١) في ل (لا يقبل) والصواب (لا تقبل)
(٢) في م (ومعنى) والصواب (ولا معنى)
(٣) في م (أو ما يقع موقعه)
(٤) كذا في الأصل وصوابها (خبرا)
(٥) البيت نسب لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت وقيل أنه لكعب بن مالك . والبيت كاملا هو :
* من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
ذكر هذا الشاهد في الكتاب ج ٣ ص ٦٥ ، ١١٤ ونسبه سيويه
لحسان بن ثابت ، وذكره ابن هشام في أوضح المسالك مسج ٢
ج ٤ ص ٢١٠ ، وذكر أيضا في التصريح ج ٢ ص ٢٥١ ، وفي
الكافية الشافية لابن مالك ج ٣ ص ١٥٩٧ .
موضع الشاهد فيه (الله يشكرها) فالجزء جملة اسمية وكان الواجب
اقتترانه بالفاء وحذفت هنا للضرورة الشعرية .
(٦) في هـ (وليس فيه فاء) بزيادة (فاء)

(وينجزم) ، أى : المضارع (بأن مضرة مع فعل الشرط بعد

الأشياء التى تجاب بالفاء إلا النفى إذا قصد السببية لتضمنها) ،

أى : لتضمن الأشياء سوى النفى ، (معنى الطلب ، وتضمنه) ، أى :

وتضمن الطلب (السببية) ، إذ لا يكون إلا الفرض ، خارج بخلاف الأخبار

، اللهم إلا إذا استعمل فى معنى الطلب) . قوله : إذا قصد السببية

(١)

شرط لقوله : وينجزم ، أى : إنما ينجزم ، إذا قصد سببية الأول للمضارع ،

فأما إذا لم يقصد فيجب الرفع حالا ، أو وصفا ، أو استثناءا على ماسياتى

عقبيه . وقوله : لتضمنها إلى آخره . علة لكون أن مضرة مع أحد

الأشياء الخمسة ، أى : إنما يضمن أن ، لأن المفروض أنه قصد السببية

(٢)

فيكون المضارع مسببا ، فيغنى ذلك عن ذكر حروف الشرط والسبب ،

(٣)

لأن الطلب المستفاد من الخمسة يتضمن السببية ، فيقتضى أن يكون للطلب

سبب حامل عليه ، وذلك الحامل هو الذى جعل مسببا ، لأن العلة

القائية سبب حامل فى الذهن ومسبب فى الخارج ، فقد وجد الدال

على الشرط المقدّر . وقوله : إذ لا يكون ، أى : الطلب إلا لفرض خارج ،

أى : عن مفهوم الطلب ، علة لتضمن الطلب السببية قوله : بخلاف الأخبار

معناه : أن الخبر لا يقتضى سببا خارجا عن الخبر يحمل على الأخبار ،

بل الفرض فى الأخبار هو إطلاع المخاطب على نفس الخبر .

(١) من قوله (إذا قصد سببية الأول للمضارع ، إلى قوله (عقبيه) سقط

من ل .

(٢) فى ك ، ل ، هـ (حرف) مفردة .

(٣) يقصد بالأشياء الخمسة من أنواع الطلب : الأمر ، والنهى والاستفهام

والتمنى ، والعرض .

قوله : اللهم استدرأك عن قوله : بخلاف الأخبار ، أى : الخبر
لا يقتضى الجزم إلا إذا استعمل فى معنى الدالب نحو : اتقى الله
امرؤ و فعل خيرا يثبت عليه ، أى : ليتق الله ، وليفعل . ونحو :
حسبك ينم الناس ، أى : اكتف واستكت عن الكلام ينم الناس . فحسبك
خبر فى معنى الطلب فيصح الجزم بعده (وإن لم يقصد السببية)
قسم لقوله : إذا قصد السببية ، أى : إن لم يقصد السببية فى المضارع
(فالحال ، أو الوصف ، أو الاستئناف) ، أى : إن لم يقصد فيجب
الرفع إما حالا كقوله تعالى : " ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون " ، أى :
ذرهم على هذه الحال التى هم عليها ، أو وصفا نحو قوله تعالى :
" فهب لى من لدنك وليا يرثنى " (٦) على قراءة الرفع ، أى : وليا وارثا
منى ، أو استئنافا نحو : لا تذهب به تغلب عليه ، فإنه لا يصح
الجزم فيه إلا كان التقدير إلا تذهب به تغلب عليه ، وهو غير مستقيم ،
لأن المعنى أنك تغلب عليه بعد الذهاب به ، ولا يجوز أن يكون حالا ،

(١) (الواو) هذه زائدة .

(٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (وليتق الله) بزيادة الواو

(٣) لفظ (ونحو) كرر مرتين فى م والمشهور فى هذه العبارة (حسبك)
الحديث ينم الناس

(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (قسم لقوله) وهى أولى

(٥) من الآية (١١) من سورة الأنعام .

(٦) من الآيتين " ٥ ، ٦ " من سورة مريم

(٧) سقطت الهمزة من (أو) فى الأصل ، ك

(٨) فى م (بعد الذهب به) والمواب (بعد الذهاب به)

إذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه . فيتعيــــــــن
 (١)
 الاستثنا ف ، أى : إنك تغلب عليه بعد الذهاب (ولا يجوز الجزم فى :
 (٢)
 لا تدن من الأسد يأكلك ، لأن النفى لا يدل على الإثبات) ، أى : إنما
 (٣)
 لم يجرز الجزم ، لأن الجزم ، إنما يكون بإن مضرة ، والمضمر يكون من
 جنس المظهر ، فإذا كان المظهر منفيا كان المضمر منفيا مقدرا بإن ،
 وإن كان مثبتا قدر مثبتا مع إن ، ولا يقدر الإثبات إذا كان المظهر منفيا ،
 فيكون التقدير : إن لم تدن من الأسد يأكلك ، لأن المذكور منفى ،
 (٤)
 فالمقدر كذلك ، ويفسد المعنى . (خلافا للكسائي) فإنه أجاز مثل ذلك ،
 (٥)
 اعتمادا على وضوح المعنى إذ يعلم بالقرينة ، لأن التقدير : إن تدن من
 الأسد يأكلك .

(٦)
 والجزم فى قوله تعالى : " فأصدق وأكن " ، لأن الأول قد يكون
 (٧)
 مجزوما ولا فاء فيه (فكانه مجزوم . هذا سؤال وجواب . فالسؤال
 أن قوله " وأكن " مجزوم والمعطوف عليه وهو : " أصدق " منصوب بإضمار أن ،
 (٨)
 ولا يصح عطف المجزوم على المنصوب . فأجاب : بأن الأول محله الجزم
 على تقدير عدم الفاء ، إذ لو قال رب لولا أخرتني إلى أجل قريب

(١) أيضا فى م (بعد الذهاب) والصواب (بعد الذهاب)

(٢) سقط (لا) فى (لا تدن من الأسد) من ل

(٣) سقط (أى) من م ، ل

(٤) فى م ، ل ، هـ (فيفسد المعنى)

(٥) فى ك ، ل ، هـ (أن التقدير)

(٦) من الآية " ١٠ " من سورة (المنافقون)

(٧) فى م (هذا جواب وسؤال) والأصح (هذا سؤال وجواب)

(٨) فى م (محله مجزوم)

(١) أصدق بالجنم وأكن كان مستقيماً ، لأن الفعل ينجزم في جواب
التحضيض لتضمنه معنى التائب كالأشياء الخمسة .
(كما انجر الاسم في قوله :

* بدالى أنى لست مدرك ما معنى
(٣) ولا سابق شيئاً إذا كان جائئياً *

وقوله :

* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
(٤) ولا ناعب إلا بشؤم غرابها *

لأن الأول قد تدخله الباء (ذكر البيتين على وجه التشبيه ، وذلك أن
قوله ولا سابق مجرور ، والمعطوف عليه قوله : مدرك وهو منصوب ، وكذا
ناعب مجرور عطف على منصوب وهو مصلحين ، فكما لا يجوز عطف المجزوم
على المنصوب لا يجوز عطف المجرور على المنصوب ، فأجاب : بأن الأول
قد يدخله الباء ، فكانها ثابتة فيه ، إذ يصح أن يقال : لست بمدرك
ما معنى ، وليسوا بمصلحين ، فعطف المجرور على ذلك التقدير ،
كما عطف المجزوم في الآية على الأول بتقدير الجنم فيه .

(١) في ل (فأصدق) والصواب (أصدق)

(٢) سقط (كان) من ك

(٣) ، (٤) البيت الأول لزهير والثاني للأخوص الرياض البيروني .
وذكر البيتين على وجه التشبيه تقية للمحقق على المعنى ، وذكر
البيتين حيوية في ج ١ ص ٣٠٦ ، وذكرهما ابن هشام أيضاً في
المغنى أكثر من مرة الأول أرقامه ١٤٤ ، ٥٣٣ ، ٨٣٣ ، ٨٦١
، ٨٦٦ ، ٩٥٣ والثاني ٨٦٧ ، ٩٥٩ .

(وإذا اجتمع الشرط والقسم ، فإن تصدر الكلام بالقسم فالجواب له)
 ، أى : للقسم (بشرط المضى فى فعل الشرط) ، أى : بشرط أن
 يكون فعل الشرط ماضيا . (لفظا) نحو : والله إن أتيتنى لآتينك .
 (أو حكما) نحو : والله إن لم تأتني لآتينك (مذكورا كان القسم)
 كالمثالين . (أو مقدرا ملفوظا بما يدل عليه ، أو غير ملفوظ به نحو :
 " لئن أخرجوا) لا يخرجون معهم " (٤) ، هذا مثال لما يكون القسم فيه
 مقدرا ، وقد نلفظ بما يدل عليه وهو اللام فى لئن ، فإن اللام المواطئة
 تدل على القسم . (٥)
 (٦) قدر ، إذ التقدير والله لئن أخرجوا (وإن أطعمتهم)
 إنكم لمشركون " مثال لما يكون القسم مقدرا فيه ، ولم يتلفظ بما يدل عليه ،
 والتقدير والله إن أطعمتهم إنكم لمشركون ، وإنما قدر القسم ، ليكون
 إنكم لمشركون جوابا له ، ولو لم يقدر لكان جوابا للشرط ، ولم يجز حينئذ
 حذف الفاء ، لأنه جملة اسمية وقعت جزاء للشرط ، فالفاء لازم فى السعة
 (٧) (٨)
 (٩) (١٠) إذا لا يقال فى السعة إن أتيتنى إني أكرمك ، بل الواجب أن يقسمال :

(١) سقط (إن) من ل وزيد (الواو) بعد تأتني

(٢) فى ل (علينا)

(٣) سقطت (الهمزة) من (أو) فى ل

(٤) من الآية " ١٢ " من سورة الحشر

(٥) فى ل (مقدار) واللهواب (مقدرا)

(٦) فى م (مقدر قبلها) وحقها المقدرا أو مقدرا على الصفة أو الحال .

(٧) من الآية " ١٢١ " من سورة الانعام

(٨) فى ل (ما) والصواب (بما)

(٩) فى ل (والفاء)

(١٠) سقط (إني) من ل

فانى اكرمك كما ذكرنا ، يعنى : إذا اجتمع القسم والشرط ، فلما أن يكون القسم فى صدر الكلام ، ولما أن يكون الشرط فى صدر الكلام ،
 ولما ألا يكون فى الصدر ، بل يكونان متوسطين ، فإن تصدر الكلام^(١)
 بالقسم كان الجواب للقسم لا للشرط ، لأن تقديمه دليل توافر الاعتفاء به^(٢)
 فلا يلغى . واشترط المضى فى فعل الشرط ، لأنه لم يعمل فى الجزاء^(٣)
 فلا يعمل فى الشرط أيضا لثلا يتخالفا ، ويعلم من اشتراط المضى^(٤)
 ألا يعمل فى الجزاء ، لأن الشرط لما ألغى أستهجن أن يعمل جزميا^(٥)
 لفظيا فى جوابه ، لأنه لما لم يؤثر حرف الشرط فى الجزاء الأول الذى يليه
 — وهو فعل الشرط — لم يعمل أيضا فى الجزاء الذى يبعد عنه ولا يليه ،
 هذا إذا تصدر القسم (وإن تصدر) ، أى : الكلام (بالشرط) ، يعنى :
 وقع الشرط فى صدر الكلام وتأخر القسم عنه (فجائز اعتبارهما) أى : اعتبار^(٦)
 القسم والشرط معا (وإلغاء القسم) ، أى : وجائز إلغاء القسم (نحو :^(٧)
 إن تأتني والله لا آتاك أو فوالله لا آتاك) ، ولا وجه لحذف الفاء لما قد سلف^(٨)

(١) فى م ، ك ، هـ (ألا يكونان)

(٢) فى ل (بل يكونا) والى و اب (بل يكونان)

(٣) فى م (القسم) ، أى : سقطت (الباء) وهو صحيح لو قرئت ولو

تصدر الكلام القسم وجعل القسم فاعلا مؤخرا .

(٤) فى هـ (فاشترط) والى و اب الواو حيث لا تفريع ولا ترتيب

(٥) عبارة (لأن الشرط) كررت مرتين فى م

(٦) سقط (أى) من م

(٧) فى م (والله آتاك أو فوالله لا آتاك)

(٨) سقط (لا) من م

، أى : إذا تصدر الكلام الشرط فجاز اعتبار القسم والشرط معا ،
 بأن يذكر لهما الجواب كما فى المثال الثانى ، وهو قوله : فوالله
 لا آتاك ^(٢) فالكلام مصدر بالشرط ، وذكر القسم بعده فجىء بالفاء داخلا
 على القسم ، ليكون قوله : لا آتاك جوابا للقسم وقوله : فوالله لا آتاك ^(٣)
 بجملة جوابا للشرط ، ولذلك دخل الفاء على القسم ، وجاز إلغاء القسم ^(٤)
 وحده واعتبار الشرط كما فى المثال الأول — وهو قوله : ان تأتنى والله ^(٥)
 لا آتك بالجنم ، فلان المجزوم جزاء للشرط وقد ألغى القسم ، لكونه واقعا ^(٦)
 فى الوسط ، والتقدير : ان تأتنى لا آتك والله ، فحذف جواب القسم ،
 لدلالة جواب الشرط عليه ، قوله : لما قد سلف . إشارة إلى قوله :
 فيما قبل وإلا فالفاء ، يعنى : الجملة القسمية إذا وقعت جزاء للشرط
 فيجب فيه الفاء ، لأنه ليس من مواقع الجنم ، فيجب فيه الفاء لربط ^(٧)
 الجزاء بالشرط كما سبق .

-
- (١) لا داعى لهذه الفاء أو لعلها فجائز يصيغه اسم الفاعل
 (٢) فى م (فوالله لا تينك)
 (٣) فى م (ليكون قوله لا تينك)
 (٤) فى م (فوالله لا تينك)
 (٥) فى م (والله آتك)
 (٦) فى م (إن تأتنى آتك) وكل صحيح إن كان يريد رد الإتيان
 بإتيان .
 (٧) هكذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كما قد سبق)

، أى : إذا تصدر الكلام الشرط فجاز اعتبار القسم والشرط معا ،
 بأن يذكر لهما الجواب كما فى المثال الثانى ، وهو قوله : فوالله
 لا آتاك ^(٢) فالكلام مصدر بالشرط ، وذكر القسم بعده فجاء بالفاء داخلا
 على القسم ، ليكون قوله : لا آتاك جوابا للقسم وقوله : فوالله لا آتاك ^(٣)
 بجملة جوابا للشرط ، ولذلك دخل الفاء على القسم ، وجاز إلغاء القسم
 وحده واعتبار الشرط كما فى المثال الأول - وهو قوله : ان تأتنى والله ^(٤)
 لا آتك بالجنم ، فلان المجزوم جزاء للشرط وقد ألغى القسم ، لكونه واقعا
 فى الوسط ، والتقدير : إن تأتنى لا آتك والله ، فحذف جواب القسم ،
 لدلالة جواب الشرط عليه ، قوله : لما قد سلف . إشارة إلى قوله :
 فيما قبل وإلا فالفاء ، يعنى : الجملة القسمية إذا وقعت جزاء للشرط
 فيجب فيه الفاء ، لأنه ليس من مواقع الجنم ، فيجب فيه الفاء لربط
 الجزاء بالشرط كما سبق . ^(٥)

-
- (١) لا داعى لهذه الفاء أولعها فجاز يصيغه اسم الفاعل
 (٢) فى م (فوالله لا تينك)
 (٣) فى م (ليكون قوله لا تينك)
 (٤) فى م (فوالله لا تينك)
 (٥) فى م (والله آتك)
 (٦) فى م (إن تأتنى آتك) وكل صحيح إن كان يريد رد الإتيان
 بإتيان .
 (٧) هكذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كما قد سبق)

(١) بقى قسم ثالث وهو : أن يتوسط القسم والشرط فقال : (وهكذا
(٢) الحكم إن توسطاً و تقدم الشرط) ، يعنى : إذا توسطاً فلما أن
يتقدم الشرط على القسم ، أو يتأخر الشرط عن القسم ، فإن تقدم الشرط
جاز اعتبارهما نحو : أنا إن لم تأتني والله لآتينك ، يجوز أن يعتبر
القسم والشرط ، بأن يجعل الفعل الآخر جواباً للقسم ويجعل القسم
مع جوابه جزءاً للشرط ، ويجب دخول الفاء نحو : أنا إن لم تأتني
فوالله لآتينك ، وجاز إلغاء القسم بأن يجعل الجواب للشرط نحو :
أنا إن لم تأتني والله آتك والقسم ملغى ، والفعل الآخر جزءاً للشرط ،
ولذلك انجزم وهو المراد بقوله : وهكذا ، أى : وهكذا يجوز اعتبارهما
والغاء القسم (وإن تأخر) ، أى : الشرط عن القسم (فالغاء أحدهما)
من الشرط والقسم ، فالغاء الشرط نحو : أنا والله إن أتيتني لآتينك ،
فإن قوله : لآتينك جواب للقسم ، والشرط ملغى ، أى : لم يذكر له
جواب لفظاً ، لدلالة جواب القسم على جوابه ، وجاز إلغاء القسم
بأن يجعل الفعل الآخر جزءاً للشرط بأن يقال : أنا والله إن تأتني
آتك بالجزم ، ليكون المجزوم جزءاً للشرط ، فالشرط والجزء مرفوع المحل ،
(٨)

-
- (١) فى م (توسط) والصحيح ما ذكرت
(٢) فى م (أو تقدم) والصواب بدون همزة (وتقدم)
(٣) فى م (الشرط والقسم)
(٤) هكذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ويجب حينئذ)
(٥) فى م (فالقسم ملغى)
(٦) فى ل (فلذلك)
(٧) فى ك (من الشرط أو القسم)
(٨) فى م (والجزء والشرط)

لكونه خيرا للمبتدأ المصدر به الكلام وهو أنا ، فيكون القسم ملغى ،
إذ لم يذكر له جواب لفظا .

(١)
(ويعود الشرط المذكور جذعا) ، أى : أولا إشارة إلى قوله :
بشرط المضى فى فعل الشرط ، يعنى : إذ ألغى الشرط وجعل الجواب
للقسم ، فيشترط أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظا ، أو معنى ، كما ذكرنا
فى تصدر الكلام بالقسم . وقوله : جذعة ، أى : جديدة ، أى : يعود
الشرط الأول فى الحال يقال : فلان فى هذا الأمر جذع ، إذا كان
(٤) (٥)
أخذ فيه حديثا .

(١) فى ل (جذعة)
(٢) فى ل (كما ذكر حين تصدر الخ) بزيادة حين
(٣) فى ل (وقوله جذعا ، أى : أى جديدة)
(٤) (أى : جديدة)
(٥) لم يتعرض لذكر الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء
بجوابه تقدم القسم أو تأخر ، أى الجواب للشرط بالمقابلة :
فأقسم لو أندى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر (١)
وكقوله :

(٢)

* والله لولا الله ما اهتدينا *

وأدوات الشرط الامتناعى هى : لو ، ولولا ، ولوما
انظر الأشمونى ج ٤ ص ٢٢ دار الفكر بيروت .
وأوضح المسالك مع ٢ ج ٤ ص ٢٢١ ، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٤
وشرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١٦٢٨ تحقيق د . عبد المنعم
هريدى .

(١) ، (٢) انظر الأشمونى ج ٤ ص ١٩ .

مباحث التوابع الخمسة

(وأما غير المستبد من المعرب فهو التوابع) قسم المعرب إلى قسمين في أوائل الكتاب ، فقال : المعرب كلا نوعيه ، إما أن يمسها الإعراب على سبيل الاستبداد أو على سبيل التبع ، وذكر المستبد ، وشرع في غير المستبد وهو التوابع (وهي التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها) والمراد بلفظ التوابع الاصطلاحى ، ولفظ التبع اللفوى ، يعنى : ما لا يكون إعرابها بالاستبداد ، وفي بعض النسخ وهى الأسماء . وظاهر هذا اللفظ أن التوابع لا يكون إلا ما يمس الإعراب (١) لا على سبيل الاستقلال ، وحينئذ يخرج عنه الفعل مع أنه سيذكر أن التأكيد يجرى فى الألفاظ كلها ، فلا يندرج حينئذ تحت هذا الحد ، (٢) إذ الفعل لا إعراب له ، وكذا الجملة ، وكذا الحرف ، فلعل المراد أن أصل التوابع أن يكون فى الأسماء ، وقد ذكر غير الأسماء على سبيل الاستطراد ، (٣) (٤) (٥) (٦)

-
- (١) فى ل (إلى قسم) والصواب (إلى قسمين)
(٢) (فهو التوابع) كذا فى جميع النسخ وهو صحيح بمرعاة المرجع وهو غير المستبد .
(٣) سقط (الواو) من (وظاهر) فى ك
(٤) فى ل (على سبيل الاستبداد) والصواب (لا على سبيل الاستقلال)
(٥) سقط (له) من ك
(٦) فى ل (الاستقلال) والصواب (الاستطراد)

(١) (وهى خمسة) ، لأن التابع إما أن يكون مقصودا بالنسبة ، أو لا يكون ، فإن كان فلما أن يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف ، أولا ، فإن لم يتخلل فهو البدل ، وإن تخلل فهو العطف بالحرف ، وإن لم يكن مقصودا بالنسبة فلما أن يدل^(٢) التابع على معنى فى المتبوع ، أولا ، فإن دل فهو الصفة ، وإن لم يدل فلما أن يقرر أمر المتبوع فى النسبة ، أو الشمول أولا والأول هو التأكيد^(٣) ، والثانى عطف البيان .

بحث التأكيد :-

(٤) الأول (التأكيد ، وهو ما يعاد به ذكر الأول غير مقصود) .
خرج بقول : غير مقصود . العطف بالحرف ، والبدل ، لأن كل واحد منهما مقصود ، وخرج الصفة ، وعطف البيان بقوله : يعاد به ذكر الأول ، لأن الفرض من التأكيد إعادة الأول ، إما بلفظ الأول^(٥) كزيد زيد ، وما هو بمعناه كزيد نفسه ، وليس عطف البيان الفرض فيه إعادة ذكر الأول^(٦) ، وكذا الصفة ، وفيه نظر ، لأن المراد إما إعادة عين الأول ، أو إعادة ما يصدق عليه ، فإن أراد إعادة عين الأول

-
- (١) سقط (الواو) من (وهى) فى هـ
(٢) فى ك (فلما أن يكون) والصواب (فلما أن يدل) بدليل ما بعده
(٣) فى م (الأول التأكيد) بدون هو
(٤) سقط لفظ (الأول) من ل
(٥) ، ، (الأول) من ل
(٦) فى م (أو ما هو) وهو الصواب
(٧) من (إعادة ذكر الأول) إلى (خرج عنه التأكيد) سقط من ل

(١)
خرج عنه التأكيد الممنوى لأن عين الأول غير معاد ، وإن أراد إعادة
(٢)
ما يصدق عليه فعطف البيان ، والصفة كذلك ، لأنك إذا قلت
جاءنى أبو حفص عسمر ، أو جاء زيد الظريف ، فالأولان أيضا معادان
بمعنى أنه ذكر فى التابع ما يصدق على الأول .

(ولا يختص) ، أى : التأكيد (الاسم) ، بل قد يكون
فى غير الاسم على ما سيأتى (وفائدته) ، أى : فائدة التأكيد
(التقرير وإزالة التجوز) ، أى : تقرير نسبة الفعل الى المتبوع ،
 وإزالة التجوز ، فإن المتبوع قد يعرض له تجوزان ، أحدهما :
(٣)
أن يطلق ويراد البعض ، والثانى : أن يطلق اللفظ على الشئ
ويراد القائم مقامه لا هو بعينه فلأنك إذا قلت : جاء القوم فقد يراد به
الكل (٤) والبعض وإذا قلت : جاء السلطان فقد يطلق ويراد به خاصته ،
وحواشيه ونائبه ، وبالتأكيد يزول التجوزان . أما الأول : فيضم
لفظ الكل وأجمع إليه ، فلأنك إذا قلت : جاء القوم كلهم زال به
تجوز لإرادة البعض ، وأما الثانى : فلأنك إذا قلت : جاء زيد نفسه
زال به تجوز لإرادة من يقوم مقامه ، فيندرج تحت إزالة التجوز تقرير
(٥)
النسبة إليه والشمول .

(١) سقط (الدال) من (إعادة) فى هـ

(٢) فى النسخ الأخرى (على الأول)

(٣) فى ل (أن يطلق الكل) وهو الأحق بالشبوت لتوضيح المعنى .

(٤) فى م (أو البعض) وهو الصحيح

(٥) فى ل (تقدير إليه) وللصواب (تقرير النسبة إليه)

(١) (والإعادة إما بلفظ الأول ويسمى تأكيداً صريحاً) وهو المسمى بالتأكيد اللفظي . (ويجرى في " لا " لفظاً كلياً) ففي الاسم نحو : زيد زيد ، وفي الفعل : كضرب ضرب ، وفي الحرف كن إن زيدا قائم ، وفي الجملة كزيد قائم زيد قائم وجاءني زيد وجاءني زيد (وإما بغيره) ، أي : أما بغير لفظ الأول (مما هو بمعناه) : وهو المسمى بالتأكيد المعنوي . (ويختص بالاسم دون الفعل بأحد هذه الألفاظ) (٢) ، أي : يختص بأحد هذه الألفاظ في الاسم دون الفعل ، أي : التأكيد المعنوي لا يكون في الأفعال والحروف . (وهي) ، أي : الألفاظ التي يؤكد بها : (النفس ، والعين وتثنيتهما) كالنفسين والعينين ، (وجمعهما) كالأنفس ، والأعيان . (وكلا ومؤنثه) نحو : كلتا (وكل ، وأجمعون ، وأجمع) في تأكيد (٣) الجمع (وجمعاً) في تأكيد المؤنث المفرد (وجمع) في تأكيد جمع (٤) المؤنث .

-
- (١) لفظ (تأكيداً) سقط من م ، ل ، هـ
 - (٢) سقط (لا) من الأصل
 - (٣) سقط (وفي الجملة كزيد قائم) من ل
 - (٤) في م (ويختص الاسم) وفي ل (ويختص في الاسم) والصواب كما في الأصل وقد استعملها سابقاً متعددة وهو صحيح .
 - (٥) في م (الأفعال) والصواب (الألفاظ)
 - (٦) في م (الأعين) وهو المشهور في عرف النحاة وبعضهم يوجب ويمنع أعيان .
 - (٧) في م (وأجمع في تأكيد المفرد)
 - (٨) في ك (في تأكيد جمع) ومكررة مرتين والصواب في تأكيد المفرد على ما تقدم .
 - (٩) في م (في تأكيد جمع المذكر) وليس بصحيح لأن تأكيد جمع المذكر أجمعون .

(واكتفون ، وأبتعمون ، وأبصعون) عطف على كل (وهى) ، أى :
 (١)
 وهذه الثلاث الأخيرة (إنباعات لأجمعين لا يجئن إلا على إثـره .
 (٢)
 ويسى غير صريح) ، أى : ويسى التأكيد بما هو بمعناه غير صريح .
 (ولا يؤكـد بكلا إلا المثنى) نحو : جاء الرجلان كلاهما ، والمرأتان
 (٣)
 كلاهما . (وبكل وأجمع) ، أى : لا يؤكـد بكل وأجمع (إلا ماله أجزاء
 يصح افتراقها حسا ، أو حكما ما هو معرفة ، أو محدود أيضا عند
 (٤)
 الكوفيين نحو : رأيت القوم كلهم) . هذا مثال لما يصح افتراقها
 حسا . (واشترت العبد كله) هذا مثال لما يصح افتراقها حكما ،
 (٥)
 فلن المشتري قد يكون نصف العبد ، أو ثلثه أو ريعه ، فيصح افتراق
 هذه الأجزاء فى الحكم ، إذ جاز أن يشتري جزءا دون جزء (ولا يقول :
 (٦)
 جاءنى زيد كله) ، لأن أجزاء زيد لا يصح افتراقها فى نسبة المجىء
 (٧)
 إليه لا حسا ولا حكما . وقوله : ما هو معرفة ، يعنى : شرط المؤكـد
 (٨)
 بالتأكيد المعنوى أن يكون معرفة على مذهب البصـريين ،

-
- (١) فى م (إثبات) والصواب (إنباعات)
 (٢) (الواو) فى (ويسى) غير موجودة فى م
 (٣) فى ك (إلا ذو أجزاء) وكل صحيح
 (٤) فى م (هذا مثال لما يكون المؤكـد ذا أجزاء يصح افتراقها حسا)
 وأيضا فى ل ، هـ
 (٥) فى ل (وثلثه) والصواب (أو ثلثه)
 (٦) فى ل (جاء زيد كله)
 (٧) فى ل (حسا) والصواب بالنفى (لا حسا)
 (٨) سقط لفظ (مذهب) من ل

(١)
 وجوز الكوفيون تأكيد النكرة ، إذا كانت محدودة ، وحجة البصريين
 أن النكرة شائعة فلا تفتقر الى تأكيد ، لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة
 فيه ، والثاني أن التأكيد يدل على التخصيص والتعيين ، والنكرة يدل
 على الشيوع والعصوم . وكل واحد منهما يناقض صاحبه وفي الوجهين نظر .
 (٢)
 أما الأول ، لأنه مصادرة على المطلوب ، وأما الثاني ، فلأننا لا نسلم
 أن التأكيد يدل على التعيين لينافي الشيوع ، بل يدل على تقرير النسبة
 والشمول ، وكما يقرر النسبة أو الشمول في المعرفة ، جاز أن يقرر أيضا
 في النكرة فالأولى التمسك بالاستقراء ، وهو أنه لم يوجد في كلام الفصحاء
 التأكيد الممنوع في غير المعرفة .

(١) يقول الأشموني في شرحه ((وإن يفد تأكيد منكود) بواسطة كونه
 محدودا وكون التوكيد من ألفاظ الاحاطة (قبل) وفاقا للكوفيين
 والأخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله :
 * ياليت عدة حول كله رجب *
 وقوله : * تحملني الذلفاء حولاً أكتما *
 وقوله : * قد صرت البكرة يوماً أجمعا *
 (وعن نحاة البصرة المنح شمل) ، أي : عم المفيد وغير المفيد .
 ولا يجوز صمت زما كله ولا شهرا نفسه)) شرح الأشموني ج ٣ ص ٥٩
 أنظر أيضا شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١١٧٥ تحقيق عبد السلام
 هريدي ، وأوضح المسالك لابن هشام مج ٢ ج ٣ ص ٣٣٢ ، وشرح
 المفصل ج ٣ ص ٤٤ .

(٢) في م (تدل) وهو الصواب
 (٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (فلأنه) وهو الصواب لوجوب
 التاء بعد أما .

(٤) في ك ، هـ (النسبة أو الشمول) وهي الصواب
 (٥) وفي النسخ الأخرى (النسبة والشمول)

وأما حجة الكوفيين وهو قول الشاعر :

(١) * قد عرت البكرة يوما أجما *

فقد رده البصريون بأن البيت مجهول قائله ، لا يعلم أنه من الفصحاء

أولا . وبعد تسريه فهو شاذ نادر لعدم اطراده (٢)

(والمظهر لا يؤكد بالضرر) ، لوجهين أحدهما : أن المظهر

مستقل بالدلالة على المعنى ، والضرر غير مستقل بنفسه ، بل قد يحتاج (٣)

إلى سابق يعود إليه ، كضمير الغائب . والفرغ من التأكيد البيان (٤)

والتقرير ، والتأكيد بما هو أرسخ عرفا في البيان — وهو المظهر —

أولى من التأكيد بغيره . فامتنعوا من التأكيد بالضرر رعاية لهذه الأولوية (٥)

والثاني أن التأكيد فضلة ، والمؤكد هو المقصود بالنسبة والضرر هو أعرف

المعارف فلا يناسب أن يكون ما هو كالفضلة أعرف مما هو المقصود .

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل ((هذا من الرجز وقبله :

* اذا اذا خطافنا تقعقعا *)) ابن يعيش شرح المفصل ج ٣ ص ٤٥

والشاهد فيه (يوما أجما) حيث أكد النكرة المحدودة وهو جائز

عند الكوفيين .

ذكر هذا الشاهد في أوضح المسالك لابن هشام تحقيق المرحوم الشيخ

محمد محي الدين عبد الحميد ج ٢ ص ٣٤٤ وفي التصريح

ج ٢ ص ١٢٥ وفي الكافية لابن الحاجب ج ١ ص ٣٣٥ شرح رضى الدين

في ل (هو شاذ) والصواب ما ذكره في النسخ الأخرى

(٣) (قد) غير موجوده في م

(٤) في ل هـ (هو راسخ) والصواب ما ذكره في النسخ الأخرى

(٥) (هو) لا يوجد في م ، ل

(والضمر يؤكد بهما) ، أى : بالضمير والمظهر لا ارتفاع المانع
من التأكيد ، ووجود الفائدة . (ومن حقه) ، أى : ومن حق الضمير
إذا أكد بالضمير () ألا يؤكد من الضمائر إلا بالمنفصل المرفوع نحو :
رأيتنى أنا (فلان المؤكد ضمير منصوب والثاني منفصل مرفوع .
(١)
(ومرت بك أنت) الأول متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع (لئلا يلتبس
بالبدل) ، أى : لوجوز تأكيد الضمر بالمنسوب ، وقيل : رأيتنى ، إياى ،
التبس بالبدل ، إذ لا يعلم أن إياى بدل أو تأكيد ، بخلاف المرفوع
المنفصل ، فإنه لا يصح أن يكون بدلا من الأول ، إذ البدل يشترط أن
يكون بإعراب الأول ، ولا يشترط فى التأكيد ذلك ، فالحاصل أن الضميرين
إما أن يكونا منفصلين فيجوز التأكيد فيهما رفعاً ونصباً نحو : ما قام إلا هو
هو ، وما ضربت إلا إياك إياك ، وأما المجرور فليس له منفصل وإن كانا
متصلين ، أو الثانى متصلاً فلا يمكن ، لأنه إذا اتصل أحدهما تعذر اتصال
الآخر ، فبقى أن يكون الأول متصلاً ، والثانى منفصلاً .

-
- (١) (مرفوع) سقط من ل
(٢) فى ل (مرت بك لئلا يلتبس بالبدل)
الأول متصل مجرور والثاني منفصل مرفوع فلا يلتبس بالبدل (هكذا فى ل
تقديم وتأخير فى العبارة .
(٣) (إياى) مكررة مرتين فى ل
(٤) (، أى : التبس بالبدل) هكذا فى ك
(٥) (هو) سقط من ل

فقال : لا يجوز إلا أن يكون الثانى متصلا مرفوعا إذ لو كان منفصلا منصوبا
 لالتبس بالبدل ، هذا إذا كان الأول متصلا مرفوعا أو منصوبا ، فأما إذا
 كان الأول متصلا مجرورا نحو : مررت بك فلا يؤكد أيضا إلا بالمرفوع
 المنفصل ، ولا يجوز بالمنصوب المنفصل ، إذ لو قيل : مررت بك إياك
 لتوهم أن يكون أيضا بدلا على المحل الجار والمجرور بخلاف ما إذا كان
 مرفوعا فإنه لا يكون بدلا من الأول لا لفظا ، ولا محلا .

(وإذا كان) ، أى : الضمير المؤكد . (متصلا مرفوعا والتأكيد أحد
 لفظى النفس والعين فالواجب أن توسط) ، أى : حقه أن توسط
 (بينهما) ، أى : بين المؤكد والمؤكد (ضمير منفصل مرفوع) نحو : اضرب
 أنت نفسك ، وكذا اضربت أنت نفسك (كراهة تأكيد ما هو كالجزء) (با) (المستقل)
 ، يعنى : لوجوز أن يؤكد المتصل المرفوع بغير توسط ضمير منفصل مرفوع
 — والضمير المتصل كالجزء من الفعل ، والنفس ، والعين مستقلان — لز
 تأكيد الجزء بالمستقل ، وهو النفس ، والعين ، فاستكروها ، لأنه يوهم

-
- (١) فى م (عن محل الجار والمجرور) وفى ل ، ك ، هـ (على محل
 الجار والمجرور) وهو الصحيح .
 (٢) فى هـ (لا يمكن) والصواب (لا يكون)
 (٣) حقه (أن يتوسط)
 (٤) فى ل (عينك)
 (٥) سقط (الباء) من (المستقل) عن الأصل وفى ل (كالجزء بالمستقل)
 والصواب (كالجزء بالمستقل)
 (٦) فى هـ (توسط)
 (٧) فى ل (بالمستقل) والصواب (بالمستقل)

تأكيد الفعل بالاسم ، لأن المتصل المرفوع كالجزء من الفعل ، ونبيه
 بهذه العلة وهو قوله : كراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل على اعتبار
 القيود المذكورة إذا لم يكن الأول متصلا ، بل كان منفصلا لم يكن فيه هذه
 الكراهية ، إذ لا يكون تأكيدا لما هو كالجزء ، إذ الضمير المنفصل لا يكون
 كالمتصل في الجزء وكذا إذا اسم يكن مرفوعا نحو : ضربتهم أنفسهم ،
 أو مرت بهم أنفسهم ، فهو جائز ، إذ ليس فيه كراهة تأكيد ما هو
 كالجزء ، إذ المنصوب والمجرور ليسا كالجزء لكونهما فضلا ، وكذا إذا لم يكن
 التأكيد بلفظ النفس ، والصين ، بل كان بلفظ كل وأخواته نحو :
 جاءوا كلهم ، فإن الأول كالجزء ، لأنه مرفوع متصل ، ولكن الثاني غير
 مستقل ، لأن كلا لم يوجد في سعة الكلام مسندا إليه الفعل بالاستقلال
 فلا يقال في السعة جاء كلهم ، ورأيت كلهم ، ومرت بكلهم ، فلم يكن
 يكن الثاني مستقلا ، وكان الكراهة تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل ،
 ولم يوجد ههنا تلك الكراهة ، إذ الأول غير مستقل ، لكونه جزءا ، والثاني
 أيضا غير مستقل في السعة ، فكانا مشتركين في عدم الاستقلال فالحاصل
 أن المؤكد والمؤكد إما أن يكونا مستقلين نحو ضربتهم أنفسهم وهو جائز ،

(١) في م (كراهية)

(٢) في ل أيضا (بالمستقبل) والسواب أيضا (بالمستقل)

(٣) في ل (إذا لم يكن)

(٤) في م ، ل ، ك (الجزئية) وهي أولى

(٥) سقط (بلفظ) من ل

(٦) (يكن) كرر مرتين في الأصل

لأن الأول مستقل ، إذ ليس كالجزء ، والثاني أيضا مستقل ، إذ يقع
لفظ النفس والعين مرفوعين ، ومنصوبين ، ومجرورين في السعة ،
(١) فكانا مشتركين في الاستقلال ، وإما أن يكونا غير مستقلين نحو : جائئني
كلمهم وهو جائز أيضا لمشاركتهما في عدم الاستقلال ، إذ الأول كالجزء ،
والثاني لا يستقل بنفسه في السعة كما ذكرنا ، وإما أن يكون الأول مستقلا ،
(٢) والثاني غير مستقل نحو : ضربتهم كلمهم وهو جائز أيضا ، لأن الأول
مستقل ، لكونه منصوبا والثاني غير مستقل كما ذكرنا وإما أن يكون الأول
غير مستقل ، والثاني مستقلا نحو : ضربت نفسك وهو غير جائز ، لأنه
تأكيد ما هو كالجزء بالمستقل ، والتأكيد فذلة ، فكرهوا أن يكون الفضلة
(٤) (٥) مستقلا ، وما هو المتصود غير مستقل .

-
- (١) في ك ، ل ، هـ (مشاركين)
(٢) كذا في الأصل وفي م (جاؤا كلمهم) وهو الصواب لأن جائئني كلمهم
ليس فيه تأكيد بل كلمهم فاعل للمجيء .
(٣) سقط (أيضا) من م
(٤) سقط (مستقلا) من ل
(٥) لم يذكر الشارح وكذلك المصنف رحمه الله تعالى من ألفاظ التوكيد
لفظ (عامّة) وفيها يقول الأشموني في شرحه للألفية :
((واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا
(فاعله من م في التوكيد) فقالوا : جاء الجيش عامته والقبيلة
عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ مثل
النافلة " ، أي : الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن
أكثرهم أفعله)) شرح الأشموني ج ٣ ص ٥٧ .

بحث الصفة :

الثاني من التوابع (الصفة) : وهى تابع يدل على معنى فى متبوعه—
مطلقا (فالتابع كالجنس واحترز بقوله : يدل على معنى فى متبوعه عن سائر
التوابع . فإن العطف بالحرف ليس الثانى دالا على معنى فى المتبوع
وكذا البدل ، وعطف البيان ، وكذا التأكيد وفيه نظر ، لأن بدل الاشتمال
نحو : أعجبنى زيد علمه ، داخل فى حد الصفة ، إذ يصدق عليه أنه تابع
يدل على معنى فى متبوعه ، ولو قيل فى الصفة ما يدل على ذات ومعنى فى
متبوعه خرج عنه البدل ، لأنه يدل على المعنى لا على الذات ، وكذا يرد
عليه التأكيد المعنوى نحو : جاء القوم كلهم ، فإن التابع يدل على معنى
(١)
(٢)
وهو الشمول والاحاطة بالحاصل للمتبع وقوله : مطلقا ، احترزوا به عن
الحال نحو : رأيت زيدا راكبا ، فإنه يدل على معنى فى متبوعه ولكن
لا مطلقا ، لأن الحال يدل على تقييد العامل بها ، بخلاف الصفة فإنه
لا تقييد فيها ، وهذا القيد كأنه مستغنى عنه ، لأن الحال ليست من التوابع
، لأنه لم يلزم فيه أن يكون بإعراب سابقه ، ولأنه ليس على جهة واحدة
ولهذا قالوا : إنما ذكر دفعا لتوهم متوهم أنه داخل فى التوابع —
(تخصيصا له) ، أى : للمتبع (فى النكرات) ، أى : إذا كان المتبوع
نكرة (وتوضيحا فى المعارف) ، أى : إذا كان المتبوع معرفة نحو : زيد
العالم فلن زيدا علم ولا إجمال فيه بحسب الوضع فتكون الصفة توضيحا محضا

(١) فى ك (يدل على معنى فى متبوعه)

(٢) سقط لفظ (الشمول) من ك

وكذا إذا كان معرّفا باللام نحو : الرجل العالم فإنه بحسب الوضع
أيضا معين وإن طرأ عليه إجمال بحسب الاستعمال . فالتوضيح باعتبار
أصل الوضع .

(ولا يخفى تخصيصها) ، أى : تخصّص الصفة (بالاسم) أى : الوصف
من خواص الأسماء ، لأن الفعل نكرة لا يقبل التخصيص ، ولا التوضيح
(وقد تجىء) ، أى : الصفة (لمجرد الثناء والتعظيم) كالصفات
الجارية على الباري تعالى نحو : الله الرحمن الرحيم (ولما يضافه من
الذم والتحقير) نحو : زيد الفاسق الخبيث ، إذا كان مشهورا بذلك .
(وللتأكيد نحو : أمس الدابر) فإن أمس يدل على الدبور والمضى
فهو تأكيد (واسم الجنس الجارى على المبهم وصف له على الأعرف .
لأن ما تقدم) ، أى : المبهم (دال على الذات فيتعين دلالاته)
أى : دلالة اسم الجنس (على المعنى ، وهو) ، أى : المعنى
(تعيين حقيقة الذات) هذا سؤال وجواب ، فالسؤال : أن اسم الجنس
يقع صفة للمبهم نحو : هذا الرجل ، والرجل يدل على الذات ، لا على
معنى فى الذات ، فلا يكون صفة مع أن القول الأعرف أنه صفة ، وقيل أنه
يدل ، فلا يرد السؤال حينئذ . فأجاب بأن المبهم يدل على ذات ما

(١) فى ل (على الله تعالى)

(٢) سقط لفظ (تعالى) من ك

(٣) فى م (فهو التأكيد)

(٤) فى م (تعيين)

(١) والثاني لا يدل على الذات ، بل على تعيين تلك الذات والتعيين معنى فى الذات فيصدق أن الرجل عفة ، لأنه دال على معنى فى متبوعه وهو التعيين . (ولذا) ، أى : ولكون اسم الجنس دالا على تعيين (٢) الذاتية (لا يوصف السبب إلا بها) أى : بأسماء الأجناس ، لدلالة (٣) اسم الجنس عليها (ويوصف بالمصدر) أى : يصح أن يقع عفة (نحو : رجل عدل) ، لأنه يدل على معنى فى الذات ، وإنما قيل هو (٤) مأول بتأويلات أحدها : أنه بمعنى الفاعل ، والثاني : أنه بمعنى (٦) ذات عدل ، والثالث : أنه مجاز للمبالغة كأنه نفس العدل ، لأن حق العفة أن تكون دالا على ذات ومعنى ، والمصدر مجرد المعنى (٧) لا دلالة له على ذات ، وهذا تنبيه على ما ذكرنا ، وهو أنه لو ذكر فى حد العفة أنه تابع يدل على ذات ومعنى فى متبوعه ، لم يرد عليه سؤال البذل .

-
- (١) فى ل (فالثاني)
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (الذات) وهو الأحق بالثبوت .
 (٣) فى م (أن يقع المصدر عفة)
 (٤) دائما يكتبها هكذا وصوابها (مؤول)
 (٥) سقط (بمعنى) من هـ
 (٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ذى عدل)
 (٧) سقط (له) من ك

- (١) (والنكرة توصف بالجملة الخبرية) ، أى : كما تقع
(٢) (٣)
الصفة مفردا تقع أيضا جملة ، وشرط الجملة التى توصف بها أن تكون
(٤)
خبرية ، لأنه فى المعنى كالخبر عن الموصوف ، ولا تسمح بالجمال الانشائية
وأن يكون موصوفها نكرة ، لأن الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة .
(٥) (٦) (٧)
(ونحو : " جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط " ، متأول)

- (١) فى ل (كما يقع)
(٢) فى م ، ل (يقع)
(٣) فى هـ (يوصف بها)
(٤) فى م (فلا يصح)
(٥) سقط " (ونحو) من ل
(٦) هذا الشاهد قال فيه المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد
((هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور . قيل للمعاج بن روبة ،
وقيل : لراجز كان قد نزل بقم فانتظروا عليه طويلا حتى جاء
الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيرا حتى أصبح
لونه يحاكى لون الذئب)) أوضح المسالك بشرح المرحوم الشيخ
محمد محى الدين عبد الحميد ج ٣ ص ٣١٠ - دار الفكر بيروت .
موضع الشاهد (بمدق هل رأيت الذئب قط) حيث وقعت الجملة
الاستفهامية صفة لمدق وهو نكرة ولكن المراد أن الجملة لاستفهامية
مفعول لعامل محذوف هو (مقول) وهو النعت لمدق فتصير الجملة:
بمدق مقول فيه هل رأيت الذئب قط .
ذكر هذا الشاهد الأشمونى فى ج ٣ ص ٤٩ ، وأيضا
ابن يعيش فى شرح المفصل ج ٣ ص ٥٣ .
(٧) سقط (قط) من ك .

(١) ذكره إيراد ، لأن قوله : هل رأيت الذئب قط جملة استفهامية مع أنها وقعت صفة لمذاق ، فأجاب بأنه متأول أى : بمذاق مقول فيه (٢)
 هل رأيت الذئب قط . فالجملة الاستفهامية فى التقدير مفعول لا قول ، (٣) (٤)
 والقول هو الصفة ، وهو خبر ، لا استفهام فيه . والمذاق : هو اللبن (٥)
 المخلوط بالها . شبهه بلون الذئب ، لأن فيه غبرة تضرب إلى السواد وكسورة ، وأوله :

* حتى إذا جن الظلام واختلط *

(٦)

(ونظيره) قول أبى الدرداء (وجدت الناس أخبر تقله)

(١) سقط (هل) من ك

(٢) فى م (مقول) والمشهور عندهم مفعول القول لا مفعول القول

(٣) فى م (والمقول) وهو الأحق بالثبوت

(٤) فى م (صفة)

(٥) فى هـ (إلى سواد)

(٦) قال عنه ابن حجر ((عويمر) أبو الدرداء - مشهور بكنيته وباسمه

جميعا ، وأبوه ابن قيس بن أمية بن عدى بن كعب بن الخزرج الأنصارى

الخزرجى . قال أبو شهر عن سعيد بن عبد العزيز : أسلم يوم بدره

وشهد أحدا وأبلى فيها . قال صفوان بن عمرو عن شريح بن عبيد :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد " نعم الفارس عويمر

وقال هو حكيم أمتى " وقال ابن حبان : ولاء معاوية قضاء دمشق

فى خلافة عمر . والأصح عند أصحاب الحديث ، أنه مات فى

خلافة عثمان)) أنظر ابن حجر الاصابة فى تمييز الصحابة

ج ٣ ص ٤٦ - دار الكتاب العربى ، وانظر أيضا خلاصة

تذهيب تهذيب الكمال للخزرجى ج ٢ ص ٣١٠ مكتبة القاهرة .

وقوله هذا مذكور فى هامش القاموس ج ٤ ص ٣٨١ وفى الحديث

وجدت الناس أخبر تقله .

(١)
لأن الجملة وهى قوله : أخبرتقله طلبية ، مع أنه أوقعه مفعولا
ثانيا لوجدت ، فقد أوقع الطالب موقع خبر المبتدأ وتأويله أيضا مثل
ذلك ، إذ التقدير : وجدتهم مقولا فيهم هذا القول ، أى : إذا
(٢)
أخبرتهم ، وجرتهم قليتهم وأبغضتهم (وبئس مقام الشيخ أمرس)
(٣)
أى: بئس مقام الشيخ المقام الذى يقال فيه أمرس ، وهو أن يعجز عن
الاستقاء لضعفه يقال مرس الحبل ، إذا وقع فى أحد جانبي البكرة ، فإذا
أعدته إلى مجراه قلت أمسته ، والهمزة للسلب ، يضرب لمن يحوجه
(٤)
الأمر إلى مالا طاقة له به . (ونحو : ولقد أمر على اللثم يسبنى)
وآخره : * فمضيت ثمة قلت لا يعنينى *

-
- (١) فى ل ، هـ (أوقعها)
(٢) (أمرس) كرر مرتين فى م ، ل ، هـ
أنظر كتاب الأمثال للميدانى ج ١ ص ٩٧ م السنة المحمدية .
(٣) سقط (عن) من ل
(٤) قال المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى هذا الشاهد :
((هذا سدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد فى كتاب
سيبويه الى رجل من بنى سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر
الأصمعى فى كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها))
أوضح المسالك بشرح المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد
ج ٣ ص ٣٠٦ .
اللغة : (اللثم) هو الشحيح الدنى ، النفس الخبيث الطباع .
(يعنينى) يقصدنى وهنا مبنى للمعلوم .
موضع الشاهد (اللثم يسبنى) حيث وصف المعرفة بالجملة
وهى يسبنى والذى سوغ هذا أن اللثم معرف فى اللفظ نكرة فى
المعنى ، لأن اللام فى اللثم للجنس . ذكر هذا الشاهد
ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ٢٧٠ وفى التصريح ج ٢ ص ١١٠ .

(بعد تسليم كون الجملة وصفا) ، يعنى : يحتمل أن يقال إن الجملة
(١) (٢)
حال (لا) صفة ، فأما بعد تسليم كون الجملة وصفا (فلإجراء المعرف
(٣) (٤) (٥)
بلا (م) الجنس مجرى النكرة ، إذ لا توقيت فيه) يعنى انما جاز وقوع
الجملة صفة للمعرفة وهو اللثيم ، لأن المعرف بلام الجنس لا يدل على
(٦)
تعيين الذات فكأنه لا توقيت ، أى : لا تعريف فيه ، بل جرى مجرى
(٧) (٨) (٩)
النكرة كما قيل فى " غير المفضوب عليهم " انه صفة للذين أنعمت عليهم ،
(١٠) (١١)
لأن الذين أنعمت عليهم لا تعريف فيه ، لأنه لا يدل على تعيين
الذات فأجرى مجرى النكرة ووصف بغير (وكما يوصف بحال الموصوف)

-
- (١) فى الأصل (إن الجملة حا لصفة بسقوط اللام) وفى م ، ه
(أن يكون الجملة حالا) وهو الصواب .
(٢) فى م (صفة)
(٣) فى الأصل (بلا الجنس) وفى النسخ الأخرى (بلام الجنس) وهو
الصواب .
(٤) فى ك ، ل ، ه (لأنه لا توقيت فيه)
(٥) فى ه (يعنى إذا جاز)
(٦) فى ل ، ه (أى لا تعريف فيه لأنه لا يدل على تعيين الذات فأجرى
مجرى النكرة كما قيل ٠٠ الخ)
(٧) من الآية " ٧ " من سورة الفاتحة وهى (صراط الذين أنعمت عليهم
غير المفضوب عليهم ولا الضالين)
(٨) فى ك (الذين) والصواب كما فى النسخ الأخرى وهو (للذين)
(٩) سقطت من ل (أنعمت)
(١٠) (لأن الذين أنعمت عليهم) سقطت من ه
(١١) سقطت (لا) من (لا يدل) فى ك

(١)
 نحو : جاءني رجل عالم ، (يوصف بحال سببه) ، أى : بحال متعلقة
 (٢) (٣) (٤)
 (نحو : رجل كثير عدوه) فإن الكثير ليست صفة للرجل فى المعنى
 (٥)
 بل للعدو الذى هو متعلق له . (والأول) ، أى : الصفة بحال الموصوف
 (يتبعه) ، أى : يتبع الموصوف (فى الإعراب ، والتعريف ، والتنكير)
 نحو : جاء رجل عالم ، والرجل العالم (والأفراد ، والتثنية والجمع
 والتذكير ، والتأنيث ، إلا إذا كانت صفة يستوى فيها المذكر ، والمؤنث
 كفعول) نحو : امرأة صبور ، ورجل صبور (وفعيل بمعنى مفعول)
 (٦)
 كرجل جريح ، وامرأة جريح (أو مؤنثة) ، أى : إذا كانت الصفة مؤنثة
 (٧)
 (تجرى على المذكر ، لكون) التأء للمبالغة (كعلامة ، وهلباجة)
 والهلباجة : الذى جمع كل شئ (والثانى) وهو الوصف بحال السبب
 (٨)
 وهو المتعلق (يتبعه) ، أى : يتبع الموصوف (فى الإعراب) نحو :
 جاء رجل كثير عدوه ، ورأيت رجلا كثيرا عدوه .

-
- (١) هكذا فى الأصل وصوابها (سببه)
 (٢) فى ل (نحو جاء رجل) وهو الأحق بالثبوت
 (٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فإن الكثرة) والصحيح ما فى الأصل
 (٤) (صفة) سقطت من ك
 (٥) فى ل (متعلق به) وهو الصواب
 (٦) فى م (أو مؤنثا) والصواب (أو مؤنثة)
 (٧) فى م (أجرى)
 (٨) سقط (وهو المتعلق) من ل

- (١) (والتعريف والتنكير) نحو : رجل كثير عدوه ، والرجل الكثير عدوه
(وفى الباقي) - وهو الافراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير والتأنيث -
(٢) ليس تابعا للموصوف ، بل هو (كالفعل ، ولذا جاز رجل قاعد غلمانه)
(٣) لأنه بتقدير يقعد غلمانه (وضعف قاعدون) ، أى : غلمانه (كيقعدون)
أى : لا تجمع الفعل لجميع فاعله إلا على لغة أكلوني البراغيث (وحسن
(٤) قعود ، إذ الرفع لا تشبه الفعل) ، معنى : إن سيفه قاعدون من
(٥) حيث إنه جمع ، الحق بآخره واو ، ونون ، يشبه يقعدون ، بخلاف قوله :
(٦) فانه جمع تكسير فلا يشبه ، إذ ليس للفعل سورة جمع تكسير ، وإنما لم يجر
(٧) الوصف بحال المتعلق مجرى الموصوف فى الافراد ، والتثنية ، والجمع
(٨) والتذكير ، والتأنيث ، لأنه إنما جرى مجرى الموصوف فى القسم الأول وهو
(٩) (١٠) (١١)

-
- (١) فى ل (نحو : أجاء رجل) وفى هـ (نحو : جاءنى رجل) وهما
الأحقا بالثبوت .
(٢) فى ل ، هـ (ليس تبعا)
(٣) سقط (الزاي) من (جاز) فى ل
(٤) فى م ، ك ، هـ (الصيغة) وهى الصحيحة بدليل ما بعدها (يعنى
أن سيفه قاعدون الخ)
(٥) فى ل (الحق فى آخره) والسواب (الحق بآخره)
(٦) فى م ، ل (فلا يشبه الفعل) وهو الأحق بالثبوت
(٧) فى م (ان ليس فى الفعل)
(٨) (تكسير) سقطت من هـ
(٩) سقط (والجمع) من ل
(١٠) فى م (أجرى) وكلاهما صحيح
(١١) من (فى القسم الأول) الى (الموصوف) سقط من ك

(١)
الوصف بحال الموصوف ، لأن الفاعل كان ضميرا عائدا إلى موصوف في القسم
الأول ، فوجب أن يطابق الضمير ما رجع إليه ، فجرى مجرى الموصوف في
الأمور المذكورة ، بخلاف ما إذا وصف بحال المتعلق ، فإن الفاعل للصفة
هنا غير الضمير المتقدم ، بل فاعله هو المذكور بعده ، وهو عامل في ذلك ،
(٢) وهو كالفعل بالنسبة إلى مفعوله ، فكما يجب أن يفرد الفعل إذا تقدم
(٣) (٤)
معموله فكذا هو الوصف العامل فيما بعده ، يجب أن يكون مفردا وكما
أن الفعل إنما يذكر ويؤنث بإعتبار فاعله ، فكذا يذكر هذا الوصف ويؤنث
بإعتبار فاعله .

(٦)
(والضمير لا يوصف) ، لأن الصفة إنما يحتاج إليها للفرقة بين
المشتركين ، والضمير لا إشراك فيه ، لأنه إنما يذكر بعد تقدم ما يعود
هو إليه ، فصار بمنزلة وضع اليد عليه ، فاستغنى لغاية وضوحه عن
(٧)
وصفه بغيره (ومن حق الموصوف أن يكون أخص من الوصف أو مساويا)

-
- (١) سقط. (الفاعل) من ل
(٢) في م (فهو)
(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (إلى معموله) وهي الأصح
لأن الفاعل معمول لا مفعول .
(٤) في م (وكما يجب)
(٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (هذا الوصف) وهو الصواب
ولو أسقطها لكان أولى .
(٦) في ل (للتفريق)
(٧) في م (من وصفه)

المراد بكونه أخس أن يكون أعرف بحسب درجات التعريف على ما ذكرت
 لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة ، فلو جعل أنقص من الصفة لنم أن تكون
 الصفة التي هي في حكم الفضلة أعرف مما هو المقصود بالنسبة .
 (١)
 (ولذا) ، أي : لا اشتراط كونه أخس أو مساويا (لا يجوز وصف المعرف
 باللام إلا بمثله) نحو : الرجل العالم ، ليكون وصفا بالمساوي ، (أو
 بالضاف الى مثله) نحو : الرجل صاحب القوم ، ليكون وصفا لما هو
 أخس من الوصف ، إذ تعريف الموصوف باللام ، وتعريف الوصف
 (الضاف) للإضافة إلى ما فيه اللام ، فالموصوف أخس ، وإنما لم يوصف
 بخيرهما ، (لكون الباقي) وهو العلم أو المبهم (أخس منه)
 (٢)
 من المعروف باللام ، فلو وصف بهما لنم كون الوصف أخس وأعرف من
 الموصوف (ومن حق الوصف أن يسمحب الموصوف) ، أي : يذكر موصوفه
 معه (إلا إذا ظهر أمره) ، أي : أمر الموصوف ، واشتهر بحيث يعلم
 من إطلاق الصفة موصوفها .

-
- (١) سقطت (هي) من قوله (التي هي في حكم الفضلة) في ك
 (٢) في هـ (ولا اشتراط)
 (٣) سقط (الضاف) من الأصل وفي النسخ ك ، ل ، هـ (وتعريف
 الوصف بالاضافة) وهي أولى
 (٤) في هـ (والمبهم)
 (٥) في م (أي : من المعروف باللام) وهو الأحق بالثبوت
 (٦) في م (كون الصفة)

(فيحذف اما جوازا كقوله :

* وعليهما مسرودتان قضاها وأخره

(١)

داود أو صنع السوايح تبع *

إن التقدير : وعليهما درعان مسرودتان ، ولو ذكر الموصوف لجاز أيضا .

تبع : اسم رجل وهو عطف بيان لصنع . يقال : رجل صنع ، أى :

حازق . (وقوله :

* كأنك من جمال بنى أقيش،

(٢)

يقعقع خلف رجله بشنن)

، أى : كأنك جمل من جمال بنى أقيش ، فحذف الموصوف ، ولو ذكر لجاز

القعقعة : تحريك الشئ اليابس الملب مع صوت

(١) نسب هذا البيت ابن يعيث في شرح المفصل ج ٣ ص ٥٩ إلى

أبي ذؤيب .

اللغة : تبع : اسم رجل في القاموس التابعة ملوك اليمن

الواحد كسكر ولا يسمى به إلا إذا كانت له حمير وحضرموت .

صنع : رجل صنع : حازق .

موضع الشاهد (مسرودتان) حيث حذف الموصوف وحذف هنا جائز

والتقدير ، وعليهما ورعان مسرودتان .

(٢) نسب هذا البيت سيبويه إلى النابغة الذبياني ج ٢ ص ٣٤٥

موضع الشاهد (من جمال بنى أقيش) حيث حذف الموصوف لدلالة

الصفة عليه وهى : الجار والمجرور .

ذكر هذا الشاهد في شرح المفصل لابن يعيث ج ٣ ص ٥٩

والمرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك ج ٢

ج ٣ ص ٣١٩ .

والشن : القرية البالية ، وهم يحركونها إذا أرادوا حث الإبل على السير ، لتفرع فتسرع . وجمال بنى أقيش، وحشية لا يكاد ينتقم بها لشدة نفاها .

(١)
(أوجوبا) عطف على جوازا ، أى : أو يحذف الموصوف وجوبا
(٢)
بحيث لا يذكر معا (كالفارس ، والصاحب) فلا يقال : جاء الرجل الفارس ، أو صاحب لظهوره . (والأورق ، والأطلس) البعير لونه لون الرماد
(٣)
والأطلس : الذئب الأغبر ، فلا يقال : البعير الأورق ، ولا الذئب الأطلس .

بحث البـدـل :

الثالث من التوايح (البدل وهو : المقسود دون متبوعه) خرج بقوله : المقسود التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان . وبقوله : دون متبوعه العطف بالحرف فانطبق الحد على البدل (ولا يختص الاسم ، بدليل قوله :

-
- (١) فى م ، ل (ويحذف) وما أنبته هو الصواب
(٢) فى م (معها) وهو الصواب
(٣) فى م (والأورق : البعير) وهو الأحق بالثبوت
وهى لـ (الأورق : بعير لونه)

* متى تأتتا تلم بنا في ديارنا (وآخره

(١)

تجد حطبا جدلا ونارا تأججا

(٢)

(٣)

فإن قوله : تلم ، بدل من تأتى بدل الكل ، فإنما قال تأججا وكان القياس

تأججت لعوده الى النار لوجوه : أحدها : أن النار مأولة بالمذكر

(٤)

لأنه في معنى الشهاب . والثاني : أنه مثنى راجع الى الحطب والنار

فغلب التذكير . والثالث : أن الأصل تتأجج فحذف التاء وألحق به

نون التوكيد الخفيفة ثم انقلبت النون ألفا في الوقف .

(وهو) ، أى : البدل ، (إما بدل الكل ان كان المبدل) ، أى :

إن صدق على ما صدق عليه الأول ، لا أن مدلوله عين مدلوله (نحو :

(٥)

(٦)

ضربت زيدا أخاك) فإن مدلول أخاك ليس مدلول زيد لغة لكونهما

يصدقان على ذات واحدة .

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه سيبويه لأحد

اللغة : الجزل : الفليظ وتأججا : للحطب والنار

والشاهد فيه (تلم) حيث جزمه وأبدله بدل كل من تأت .

وذكر هذا الشاهد في شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١٦٠٨ ولم ينسبه

أيضا ، وذكر في الكتاب ج ٣ ص ٨٦ تحقيق عبد السلام هارون

عالم الكتب - بيروت .

(٢) في هـ (بدلا من تأتتا) وأصم منهما (تأت) بحذف الياء لأنه مجزوم

(٣) في م ، ك (وإنما) وهي أولى

(٤) كذا في الأصل ووابها (لأنها)

(٥) سقط (مدلول) من ك

(٦) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (لكنهما) وهي الصواب

(١)
 (وبدل البعض، إن كان بعضه نحو : ضربت زيدا رأسه وبسـدل
 الاشتغال إن كان بينهما ملابسـة بغيرهما) ، أى : بغير الكلـية ، والبعضـية
 (٢)
 (نحو : سلب زيد ثوبه ، وإلا) أى : وإن لم يكن بينهما ملابسـة أصلا
 (فهو بدل الغلط نحو : مررت برجل حمار ولا يكون) ، أى : بسـدل
 الغلط (فى فصيح الكلام) ، بل يقع فى نوع سبق لسان ، بأن يريد أن
 يقول : مررت بحمار فسبق لسانه وقال : برجل وسى بدل الغلط
 (٣)
 بأن سببه غلط .

(وقولهم : إنه فى حكم تنحية المبدل ليس على ظاهره ، إذ لا يـسمح
 (٤)
 طرحه فى نحو : زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا يجعل حالا موطأة)
 قال بعضهم : المبدل فى حكم الطرح ، إذ قولك : سلب زيد ثوبه
 (٥)
 معناه : سلب ثوبه . فتال المنفـ : لا يجوز جعل المبدل فى حكم
 (٦)
 الطرح مطلقا ، إذ لو كان فى حكم الطرح لم يستقم زيد لقيت غلامه رجلا
 صالحا ، فإن رجلا صالحا بدل من غلامه فلو كان المبدل فى حكم الطرح
 (٧)
 لكان التقدير : زيد لقيت رجلا صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من
 الخبر إلى المبتدأ

(١) كان الصحيح أن يقول (أو بدل البعض، لأنه سبق بإما)

(٢) سقط (بينهما) من م

(٣) كان الصواب أن يقول (لأن سببه غلط) لأنه تعليل

(٤) فى م ، ك (لا يجعله)

(٥) فى ك ، هـ (لا يسمح)

(٦) سقط (مطلقا) من هـ

(٧) (أى : الضمير) هـ الأصل

(١)
بل غرضهم الايدان بأن المبدل هو المقصود بالنسبة وقوله : فيمن لا يجعل
(٢)
يعنى : لو جعل رجلا عالما حالا موطأة من الضمير المجرور فى غلامه
فحينئذ يخرج عن بحث البديل وهو جائز (وعلى هذا) ، أى : وعلى
(٣)
أنه ليس المبدل فى حكم الطرح (لا يمنع أن يجعل "غير المفضوب عليهم"
بدلا من الضمير المجرور قبله) فى قوله : "أنعمت عليهم" ، إذ لو جعل
"غير" بدلا من المجرور فى "عليهم" الأولى وجعل المبدل فى حكم الطرح
(٤)
لم يستقم ، إذ يكون التقدير "سراط الذين أنعمت على غير المفضوب
عليهم" فتخلو الالة عن العائد إلى الموصول ، لأن العائد المذكور
آخرأ راجع الى الموصول الثانى وهو اللام فى المفضوب .

-
- (١) فى م ، هـ (البديل) كل صحيح لأن البديل هو المبدل بخلاف
المتبوع فهو المبدل منه .
(٢) حقها (حالا موطأة) قال ابن هشام فى أوضح المسالك () وتقع
جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل () ذكر منها الحال
الموطأة حيث قال () أن تكون موصوفة نحو (قرأنا عربيا) (١) (فتمثل لها
بشرا سويا) (٢) وتسمى حالا موطئة ج ٢ من ٢٩٩ وقال المرحوم الشيخ
محمد محى الدين عبد الحميد () الحال الموطئة هى : الاسم الجامد
الموصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد
قد وطأ الطريق ومهد له هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر
المؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء
منه كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحا ، وزارنى على انسانا كريما ،
وهلم جرا () أوضح المسالك ج ٢ من ٢٩٩ .
(٣) فى ظ ، ك (لا يمنع) وهذه الآية تقدمت
(٤) سقطت (غير) من ل

(١) من الآية " ١٤٢ " من سورة الأعراف

(٢) " ٧٤ " من سورة الأعراف

(ويكونان) ، أى : البديل والمبدل (معرفين) كما ذكرنا من
 الأمثلة (ونكرتين) نحو : رأيت رجلا أخاك (ومختلفين) نحو :
 رأيت زيدا أخاك ، ورأيت أخاك زيدا (ولا يحسن إبدال النكرة من
 المعرفة) إلا موصوفه نحو : " لنسفن بالناصية ناصية كاذبة " ، وإنما
 شرط الوصف ، لأن الثانى هو المقصود ، فلو كان نكرة ، لكان المقصود أنقص
 من غير المقصود مطلقا ، فلما وصفت قربت من المعرفة (ولا يشترط أن يكون
 على لفظ المبدل على الصحيح) ، يعنى : إذا أبدل النكرة من المعرفة
 لا يجب أن يكون على لفظ المبدل على الصحيح ، وهو إشارة الى دفع مذهب
 الكوفيين ، فإنهم يقولون : إن النكرة المبدلة من المعرفة يجب أن تكون
 على لفظ المبدل نحو قوله : " بالناصية ناصية كاذبة " وهذا المثال بمجرد
 لا يدل على الاشتراط. (ويكونان) ، أى : البديل والمبدل (ظاهرين)
 كما ذكرنا (ومضمينين) نحو : زيد رأيت أياه (ومختلفين) كما سيأتى

(١) فى ل (رأيت رجلا أخاك) والصحيح ما أثبتته لأن أخاك معرفة
 بالاخافة للضمير .

(٢) من الآيتين (١٥ ، ١٦) من سورة العلق

(٣) حقها - التى قبلها فى قوله (أى البديل والمبدل) - أن تكون
 (المبدل منسه)

(٤) فى ك ، ل ، هـ (نحو قواه تعالى) وقد مضت فى الصفحة السابقة

(٥) فى ك (ولا يدل) والواب (لا يدل) بدون واو

(والظاهر لا يبدل من المضمير بدل الكل إلا من الغائب) فلا يقال :
ضربتني أخاك ، ولا ضربتك زيدا ، لئلا يكون المقصود بالنسبة أقل دلالة
من غير المفعول لأن المتكلم والمخاطب أقوى في التعريف من الظاهر .
وأما الغائب فلم يكن في القوة كذلك ، لاحتمال توهم الغير في الغائب
(١)
فجاز : ضربته زيدا . (نحو قوله :

* على حالة لو أن في القوم حاتما

(٢)

على جوده لضن بالماء حاتم *)

بجر حاتم على أنه بدل من المضمير المجرور في جوده ، لأنه بدل الكل
(والا) ، أي : وإن لم يكن بدل الكل ، فيجوز أن يبدل فيه الظاهر من
المضمير ، لفقد المانع ، لأن ما سواه من الإبدال (مختلفان) ، أي :
مختلف مدلول الثاني ومدلول الأول ، فلا يقال : إن الأول أقوى دلالة
فيمتنع ، لأن الثاني مغاير للأول ، لأن البعض مغاير للكل ، وكذا بدل
الاشتغال ليس البديل هو المبدل ، وبدل الغلط ظاهر ،
(٤)

-
- (١) لعنه يريد (فجائر) لأن الفاء تقتن بالجملة الاسمية .
(٢) نسب هذا البيت في شذور الذهب لابن هشام ص ٤٤٣ تحقيق
المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد للفرزدق .
موضع الشاهد (على جوده لضن بالماء حاتم) حيث جر حاتم على
أنه بدل كل من الضمير المجرور في جوده .
وذكر هذا الشاهد في شرح التسهيل لابن عقيل ج ٢ ص ٤٣٣
تحقيق د . محمد كحلل بركات ، ولم يضا فيه شرح الفصل لا ، من به حش
ج ٣ ص ٦٩ .
(٣) في ل ، هـ (لفقدان)
(٤) في م (وهو ظاهر)

فلما اختلف المدلولان جاز ابدال الظاهر من المضمير مطلقا ، فيقول :

اشتريتك نصفك ، واشتريتنى نصفى ، واعجبتنى علمك واعجبتك علمى
(١)

وضربتك الحمار ومنه قول الشاعر :
(٢)

* وما ألفيتنى حلوى مضاعا *

فان حلوى بدل من الضمير المفعول فى ألفيتنى ، وهو بدل الاشتمال وفى
(٣)

العبارة نظر إذ كان حقه أن يقال ولا فيختلفان بمعنى وإن لم يكن بدل

الكل ، فيكونان مختلفين فى المفهوم ، فلا يقال فيه : إن أحدهما

أنقى دلالة من الآخر لأن ذلك انما يمتنع حيث يكون المفهومان واحدا .

وأحدهما أنقى من الآخر ، ولعل العذر فى حذف الفاء أن التقدير
(٤)

وان لم يكن بدل الكل فيكون الشرط ماضيا تقديرا

(١) فى ل (ضربتنى الحمار) هذه العبارة زائدة فى هذه النسخة

وفى النسخ هـ ، ك ولعلها سقطت من الأصل ، م

(٢) هذا البيت من أبيات سيويه ج ١ س ١٥٦ وقال هو لرجل من

بجيلة أو خثعم وقد نسب فى الخزائن ٢ : ٣٦٨ وفى العيىنى

٤ : ١٩٢ الى عدى بن زيد والبيت كاملا كما أورده سيويه :

* ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلوى مضاعا *

ويقول فيه عبد السلام هارون ((يقول لمن تعذله على اتلاف ماله

ذرينى فان أطيع أمرك ، فإن عقلتى يأمرنى باتلاف المال فى اكتساب

الحمد ، وما عهدتنى مضيع الحلم)) الكتاب تحقيق عبد السلام

هارون ج ١ س ١٥٦ .

والشاهد فيه ابدال (حلوى) من ياء المتكلم بدل اشتمال .

وذكر هذا الشاهد ابن يعيث فى شرح الفصل ج ٣ س ٧٠

(٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (إذ كان حقه أن يقول)

(٤) سقط (يكن) من ك

- (١) وإذا كان الشرط ماضيا جاز في الجزاء الرفع نحو :
 (٢) * وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم *
 (٣)
 (٤) (غيبة ، وخطابا أو حكاية) ، أى : تكلم ، أى : إن لم يكن
 بدل الكل جاز إبدال المظهر من المضمّر في الغيبة نحو : إشتريته نصفه ،
 وفى الخطاب نحو : إشتريتك نصفك ، وفى المتكلم نحو : إشتريتنى
 (٥)
 نصفى (وقوله تعالى : " لمن كان يؤمن بالله " من بدل البعض على
 تقدير منكم) الظاهر " لمن يرجو الله واليوم الآخر " كما فى سورة :
 (٦) المتحنة وهو " لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
 الآخر " (٨)

-
- (١) فى ل (فإذا كان)
 (٢) فى ل (مسلمة) والصواب (مسألة) ويروى مسغبة
 (٣) هذا البيت من أبيات سيويه ج ٣ ص ٦٦
 وهو من شواهد الشرط والجزاء فى جوانم الفعل المضارع والبيت
 لزهير بن أبى سلمى كما فى العينى والتبريد يمدح هرم بن سنان .
 (٤) فى م (وإن لم يكن) بزيادة الواو
 (٥) كان الأولى التكلم حتى يكون على سمت الغيبة والخطاب .
 (٦) فى ل (نعم) والصواب (يؤمن) ولقد صححها الشارح بقوله :
 الظاهر " لمن كان يرجو الله واليوم الآخر " .
 (٧) سقط من قوله (وهو " لقد كان لكم " الى (وكما فى سورة الاحزاب)
 من ل .
 (٨) من الآية " ٦ " من سورة المتحنة .

وكما فى سورة الأحزاب " لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان
 يرجو الله واليوم الآخر " ^(١) هذا سؤال وجواب : فالسؤال : أنه أبدال من
 كان من المضمرة المخاطب فى لكم كما فى الآيتين ، مع أنه لا يجوز إبدال
 الظاهر من المضمرة فى بدل الكل إلا من الغائب . فأجاب بأنه ليس بدل
 الكل ، بل بدل البعض ، إذ التقدير لمن كان يرجو الله منكم وهو بعض
 المخاطبين .

(وقوله : * ذرني أن حكك لن يطاعا
 وما ألفتني حلمي مضاعا * من بدل ^(٢)
 الاشتغال) ، أى : إنما جاز إبدال الظاهر — وهو حلمي — من المضمرة
 المتكلم وهو مفعول ألفتني ، لأنه ليس بدل الكل ، بل هو بدل الاشتغال ،
 وجاز فى بدل الاشتغال ، وبدل البعض الإبدال من المضمرة مطلقا ^(٣)
 كما ذكرنا . ^(٤)

(والعامل) ، أى : فى البديل (إذا كان حرف جرجاز تكريره نحو :
 " للذين استضعفوا لمن آمن منهم ") ^(٥)
^(٦)

-
- (١) من الآية " ٢١ " من سورة الأحزاب
 (٢) أنظر ص ٤٧١
 (٣) سقط (بدل) من ل
 (٤) سقط (كما ذكرنا) من هـ
 (٥) فى م (أى فى المبدل) وهو بمعناه كما قدمنا
 (٦) من الآية " ٧٥ " من سورة الأعراف

فإن من بدل من الذين ، وأعيد العامل الأول — وهو الجار — في البديل
 وإنما اختص بالحرف دون الفعل ، لأن حرف الجر مختص ، فلا يستنكر أن
 يتكرر ، وليس كذلك الفعل هكذا ذكره وفيه نظر ، إذ جاز أن يقال الجار
 والمجرور بدل من الجار والمجرور ، فحينئذ لم يتكرر العامل فيه لفظاً .

بحث عطف البيان :

الرابع من التوابع (عطف البيان وهو : ما يوضح أمر المتبوع — من
 الدال عليه ، لا على معنى فيه نحو : أقسم بالله أبو حنيفة (عمر) خرج
 بقوله : يوضح العطف بالحرف ، والبديل ، والتأكيد ، بقى الصفة ، لأن
 فيها إيضاحاً لأمر المتبوع على الجملة ، فأخرجها بقوله : من الدال عليه
 لا على معنى فيه ، كأنه قال : عطف البيان تابع موضح لأمر المتبوع دال
 على المتبوع لا على معنى في المتبوع ، فخرج الصفة ، لأنه يدل على معنى
 في المتبوع ، بخلاف عطف البيان ، فإنه دال على نفس المتبوع لا على
 معنى فيه ومن في قوله : من الدال للبيان ، أى : الموضح الدال على
 المتبوع .

+++ في ن تحرك ٣ والـ و آب (حرف الجر) كما أثبت

(٢) في هـ (ولا)

(٣) في م (ذكره) والـ و آب (ذكره)

(٤) في ل (لأمن) والـ و آب (لأمر)

(٥) سقط من قوله (على الجملة) الى قوله (لأمر المتبوع) من ل

(٦) في م (لأنه)

(٧) سقط (من في) من ل

(١)

(وقد يفصل عن البديل لفظا في مثل قوله :

(٢)

* أنا ابن التارك البكرى بشر *) أى : فصل عطف البيان

من البديل من حيث المعنى قد تبين من الحد المذكور ، وأما فصله عن

(٣)

لفظا ففي مثل هذا البيت . فإن قولك : بشر إن جعل عطف بيان للبكرى

(٤)

جاز ، وإن جعل بدلا منه لم يجز ، لأن البديل في حكم تكرير العامل

(٥)

فيكون التقدير : أنا ابن التارك بشر وهو غير جائز ، كما ذكرنا فـ

الضارب زيد لعدم التخفيف وآخره :

* عليه الطير ترقبه وقوعا *

(١) سقط (اللام) من لفظ (البديل) في ل

(٢) ذكر هذا البيت سيويه ج ١ ص ١٨٢ ولورد البيت كاملا وهو :

* أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا *

اللفظة : " التارك " بمعنى المصير " البكرى " هو المنسوب إلى

بكر بن وائل " ترقبه " تنتظره " وقوعا " يقال هو مصدر الفعل

" وقع " أو هو اسم النازل من الفعل " وقع " إذا هبط إلى الأرض .

موضع الشاهد فيه " البكرى بشر " حيث جعل بشرا عطف بيان

من البكرى : ولم يجز أن يكون بدلا منه لأن البديل في حكم تكرير

العامل . فيؤدى إلى إضافة الوصف المثنون بأل للخالى منها والبيت

لعمار بن سعيد بن نضله بن الأشراف القعسى كما في العيينى

ومحى الدين .

ذكر هذا الشاهد في الخزانة ٢ : ١٩٣ والعينى ٣ : ٨٧ ، وأوضح

المسالك ج ٢ ص ٣٥١ ، وشرح المتسلسل لابن عقيل ٢ : ٤٢٥

وابن معشر . فم حرج الفصل ج ٣ ص ٧٢ .

(٣) فى م ، ل ، هـ (البيان) والعبرة فى الأصل أحق بالثبوت

(٤) فى ل (التكرير) والواب (تكرير)

(٥) فى ل (النقد) والصواب (التقدير)

والوقوع : جمع واقع ، كراكم وركوع . وترقبه : أى : تنتظره بمعنى تنتظر
موته . وقوعا نصب على الحال من الضمير الفاعل فى ترقبه ، أى : تنتظر
موته واقعة عليه .

بحث العطف بالحرف :

الخامس من التوابع (العطف بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه ، متوسطا
(٣)
بينهما أحد الحروف العشرة : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو
(٤)
ولما ، وأم ، ولا ، ويل ، ولكن ، ويجعل أى منها) ، أى : من حروف
العطف . وخرج بقوله متوسطا سائر التوابع .

(فالواو للجمع المطلق من غير ترتيب ولذا جاز : المال بين زيد وعمرو
واصطلح زيد وعمرو) . واستدل بالمثالين على أن الواو للجمع المطلق من
(٥)
غير ترتيب . أما المثال الأول وهو قوله : المال بين زيد وعمرو ، ولو كان
(٦)
الواو للترتيب لكان بين داخلا على غير متعدد وهو غير جائز
(٧)

-
- (١) فى ل (كركوع وراكع) والأحق بالثبوت العبارة فى النسخ الأخرى لتمائل
العبارة التى قبلها وهى (والوقوع : جمع واقع)
 - (٢) فى م (ترقبه) بدون واو كما فى النسخ الأخرى (وترقبه)
 - (٣) فى ك (لهذا) والصواب (أحد)
 - (٤) فى م (الحروف) والصواب (حروف)
 - (٥) سقط (زيد) من ل
 - (٦) فى ل (ولو قلت)
 - (٧) سقط من قوله (وهو غير جائز) الى قوله (لكان اصطلاح داخلا على
غير متعدد) من ل

وأما المثال الثاني فكذا ، لأن اصطلاح بمعنى تصالح ، فلو كان الواو فيه للترتيب ، لكان اصطلاح داخلا على غير متعدد ، والافتعال بمعنى التفاعل يقتضى تعددا في الفاعل .

(والفاء له) ، أى : للجمع (مع التعقيب وقوله :

(١)

* بين الدخول فحوامل

(٢)

على وسط الدخول فوسط حومل ، فلو قلت : بين الثور فالفرس لم يجز (هذا إيراد على قوله : إن الفاء للتعقيب ، إذ لو كان للتعقيب لدخل بين على غير متعدد . فأجاب : بأن المراد بين أجزاء الدخول ووسط الدخول فوسط حومل ، لأن الدخول وحواملا أسماء موضعين متسمين ، لكل واحد

-
- (١) ذكر هذا البيت ابن مالك في شرح الكافية الشافية في ج ٣ ص ١٢٠٧ وأورد الشطر الأول د . عبد المنعم هريدي محقق الكتاب والبيت كاملا كالآتي :
- * قلنا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل *
- اللغة : السقط : منقطع الرمل . اللوى : حيث يلتوى وينقطع ويرق والدخول وحومل : موضعان .
- موضع الشاهد (بين الدخول فحومل) حيث عطف حوملا على الدخول بالفاء . والفاء للتعقيب نسبة لأنها للتعقيب لا بد أن تدخل بين على غير متعدد فأجاب : بأن المراد بين أجزاء الدخول ووسط الدخول فوسط حومل . وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية () وقد يعطاف بها لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو كقول امرئ القيس () وذكر البيت ج ٣ ص ١٢٠٧ .
- (٢) في ل (ولو)

منهما أجزاء ، فجاز دخول بين عليه باعتبار تلك الأجزاء (ولإفادتهما
 الترتيب من غير مهلة استعمالوها) ، أى : (الفاء للسببية وأربط للجزاء
 بالشرط ، حيث لم يكن مرتبطا بذاته) قدم العلة وهو قوله : لإفادتهما
 على المعلل وهو استعمالوها ، يعنى : إنما جاز استعمال الفاء للسببية ، لأنها
 تفيد الترتيب من غير مهلة ، لأن المسبب مرتب على السبب ، لوجوب تقدم
 السبب على المسبب ، وليس بينهما مهلة لعدم جواز تخلف المسبب على
 السبب التام ، فإذا وجد الأمران جاز استعمال الفاء لمحض السببية
 ولذا يجوز استعمالها رابط للجزاء بالشرط ، لأن الشرط أيضا سبب
 للجزاء فالجزاء مرتب على الشرط من غير مهلة ، وقيد بقوله : حيث لم يكن .
 احترازا عما إذا وجد الجزم فى الجزاء نحو : إن تأتى أكرمك ، فإن الجزاء
 بذاته مرتبط بالشرط ، فلا حاجة الى رابط آخر من الفاء بخلاف ما إذا كان
 الجزاء جملة اسمية فإن حرف الشرط لا يؤثر فى الجملة الاسمية بذاته
 بل احتيج إلى رابط أجنبى وهو الفاء .

-
- (١) يظهر أن الفاء ليس من حلب المتن إنما هى من الشرح بدليل قوله (أى)
 - (٢) سقطت (للسببية) من ك
 - (٣) فى م ، ل ، هـ (ورابطة) وهى الصحيحة .
 - (٤) من قوله (لأن المسبب) إلى قوله (على السبب التام) سقط من ل
 - (٥) فى م (وكذا) والواب (ولذا)
 - (٦) فى م (والجزاء)
 - (٧) فى ل (احتراز) والواب و (إحترازا)
 - (٨) فى ل (يحتاج)

(١) (٢)
 (وقوله تعالى "ورك فكبر" على معنى : ومهما يكن من شيء فكبر ريك
 (٣) (٤)
 (ولا) وإن لم يقدر (ما جامعيت الواو) ، أى : وإن لم يقدر الشرط
 يلزم أن يكون الواو داخلا على الفاء ولا تجامع الواو الفاء . ذكر الآية
 على سبيل الاعتراض وهو أن الفاء لو كانت مفيدة للترتيب لما جامعها
 (٥) (٦)
 الواو الذى هو للجمع المطلق من غير ترتيب ، لكنها جامعها على تقدير
 (٧)
 ألا يكون الشرط مقدرا ، لأن ريك مفعول كبر ، فهو فى التقدير متأخر
 فيكون التقدير : وفكبر ريك . والواو والفاء لا يتلازمان ، فأجاب بأن
 (٨) (٩)
 الشرط مقدر بعد الواو والتقدير : ومهما يكن من شيء فكبر ريك .
 ورك مفعول كبر ، والفاء للجزاء ، فلم يتلاق الواو والفاء ، لتخلل الجملة
 (١٠)
 الشرطية وهو مهما يكن من شيء بينهما (وكررت) ، أى : الفاء

-
- (١) الآية " ٣ " من سورة المدثر
 (٢) سقطت كلمة (معنى) من م
 وفى ك (أى : على معنى) بزيادة أى وكذا فى ل ، هـ
 (٣) فى م ، ل (يقدر الشرط)
 (٤) فى ك ، هـ (أى إن لم) بدون الواو
 (٥) سقط (هو) من ل
 (٦) فى هـ (جامعتها) وهى السواب لأن الفاعل المؤنث إذا كان ضميرا
 وجب تأنيث الفعل له .
 (٧) فى ل (أن يكون) والسواب (ألا يكون)
 (٨) سقطت (الواو) من (ومهما) فى ل
 (٩) سقط (فكبر ريك) من م
 (١٠) فى م (ما يكن من شيء) والسواب (مهما يكن من شيء)

(١) (في قوله : * وإذا دلت فعند ذلك فاجزعى *) وكان القياس
اجزعى بلا فاء ، لأن عند يتعلق باجزعى فيتلقى الفاء ، وإنما كرر الفاء ،
لبعد العهد بالفاء الأول (كما كرر العامل لذلك) ، أى : لبعد العهد
(في قوله :

(٢) * لقد علم الحى اليمانون أننى إذا قلت أما بعد أنى خطيبها *
وكان القياس : إذا قلت أما بعد خطيبها بدون أنى ، أى : ليكون
خطيبها خبر أننى المذكور أولاً ، فإنما أعيد أننى لبعد العهد بـ (٥)
السابق (وفي قوله تعالى) ، أى : وكما كرر فى قوله تعالى : (٦)

(١) ذكر هذا البيت سيبويه فى ج ١ ص ١٣٤ وأورده كاملاً وهو :
* لا تجزعى إن منفساً أهلكته وإذا دلت فعند ذلك فاجزعى *
اللفظة : المنفس : النفيس يتنافس فيه ويرغب .
موضع الشاهد (فعند ذلك فاجزعى) حيث كرر الفاء نسبة لبعد
العهد بالفاء الأولى وكان القياس اجزعى بدون فاء .
وذكر هذا الشاهد فى المصنوع ج ١ ص ١٢٩ وقال فيه : وقد تزداد
الفاء كما فى قوله وأورد الشاهد وذكره أيضاً صاحب الخزائن ج ١ ص ١٥٢
والبيت نسبة سيبويه وغيره الى النمر بن تولب .

(٢) بحث عن هذا البيت فى مظان المصادر والمراجع ولم أشر عليه .
موضع الشاهد فيه (أننى إذا قلت أما بعد أنى خطيبها) حيث كرر
أننى لبعد العهد بأننى السابق لأن خطيبها خبر أننى المذكور أولاً
وجاء بهذا الشاهد ليعلل به سبب تكرار الفاء فى البيت السابق .

(٣) سقطت (أى) من م ، ل

(٤) فى م ، ل ، هـ (وإنما) وهى أولى

(٥) فى ل (أنى)

(٦) فى ك (تكرر)

(١) (٢) (٣)
 (فلا تحسبنهم بمفازة) وما قبله قوله : " ولا تحسبن الذين
 (٤)
 يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم " فأعيد
 لا تحسبنهم لبعده العهد بلا تحسبن (ولحق الفاء للإشعار بأن أفعالهم
 المذكورة هي علة في منع الحسبان) ، يعني : كان القياس ألا يفاد
 فلا تحسبنهم اكتفاء بالمذكور أولا ، ولو أعيد لأعيد بلا فاء فذكر عذر الفاء
 فقال : إنما الحق الفاء للتسبب وهو الإشعار بأن أفعالهم المذكورة
 (٥)
 وهو : الفرح ، وحب الحمد هي علة في منع الحسبان .

(وتم له) ، أي : للجمع (مع التراخي ، ولذا قبل إن المرور في نحو :
 مرت برجل ثم امرأة مرورا) إن التراخي أحد المورين عن الآخر
 (بخلافه) ، أي : بخلاف المرور مع الفاء ، فإنه مرور واحد إذا لم يتخلل
 (٦)
 بين المورين تراخي يقطع الثاني عن الأول .

-
- (١) من الآية " ١٨٨ " من سورة آل عمران .
 (٢) سقط (قوله) من ل ، هـ
 (٣) سقط (الواو) في (ولا) من م ، هـ وهو الموافق للتلاوة
 (٤) سقطت (فأعيد لا تحسبنهم) من ل ، هـ
 (٥) كذا في الأصل تذكير الضمير مراعاة للخبر ولو راعى الرجوع لقال (هي)
 (٦) في م ، هـ ك (فإنهما) والمواب (فإنه)

(١)
 (وحتى للغاية والمعطوف بها جزء المعطوف عليه) لأن ما بعدها
 غاية لما قبلها ، وغاية الشيء طرفه ومنتهاه فيكون بعضه ، ثم قسم الجزء
 فقال (إما أفضله ^(٢) نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، أو دونه ^(٣) نحو :
 إستنت الفصال حتى القرى) وهو مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي
 أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره . استن الفرس إذا رفع يديه ومارحهما
 معا . والقرى : جمع قريح ، كيمرض جمع مريض وهو من قرع بالتحريك
 وهو بشر أبيض يخرج بالفصال جمع فصيل . ودأوه الملح ، وما يعلو
 اللبن كالزبد ، فإذا لم يجدوا الملح نتفوا ونضحوه بالماء ثم جروه على
 السبخة . ^(١٠)

(١١)
 (وأو ، وأما ، لأحد الشيئين أو الأشياء منهما ، ويقال إنهما للشك
 في الخبر) نحو : جاء زيد أو عمرو يقوله من يشك في الخبر .
 (١٢)

-
- (١) في م ، هـ (جزء من المعطوف عليه) بزيادة من
 (٢) في ك (فضله) والصواب (أفضله)
 (٣) في ك ، ل ، هـ (أدونه) والصواب (أودونه)
 (٤) انظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٣٣٢ رقم ١٧٨٥ .
 (٥) في ك (القرع)
 (٦) سقط (جمع فصيل) من النسخ الأخرى
 (٧) في م ، ك ، ل (ودأوه) وهو الصواب
 (٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (نتفوا أباره) وهو الصواب
 (٩) في ك (ونضحوا جلده) وهو الأحق بالثبوت
 (١٠) السبخة محركة ومسكنة أرض ذات نر وملح أه القاموس المحيط
 ج ١ ص ٢٦١ .
 (١١) سقط (الواو) من (وأما) من ل
 (١٢) في ك (يقول)

(والتخيير ، والاباحة فى الأمر) أى : إذا كان مستعملا فى الأمر
 (١)
 فيكون للتخيير ، والتخيير إما أن يكون لشيئين لا يجوز الجمع بينهما
 (٢) (٣)
 نحو : كل سكا أولبنا ، أى : يجوز أكل أيهما شاء ، ولا يجوز لـه
 أكلهما معا . وقد يكون بين شيئين يجوز الجمع بينهما نحو : تعلم الفقه
 (٤)
 أو النحو . وجالس الحسن أو ابن سيرين ، أى : يجوز لك الجمع
 (٥)
 بينهما والمراد بقوله التخيير التخيير فيما لا يجمع بينهما ، وبقوله الإباحة
 التخيير فيما يجوز الجمع بينهما ، حتى يكونا قسمين وإلا فالتخيير أعم من
 (٦)
 الإباحة فلا يجعل قسيماله . (ويتوهم أنها فى النهى فى مثل قوله تعالى :
 " ولا تطاع منهم آثما أو كفورا " (٧) بمعنى الواو ، إذ الإمتثال لا يعمل
 (٨) (٩) (١٠)
 بالإنتهاء عن أحدهما وهى على أصلها ، وإنما جاز التمسك من جهة النهى
 (١٢)
 المتضمن لمعنى النهى)

-
- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (بين شيئين) وهو الصواب
 (٢) فى م (شئت) وهو الأحق بالثبوت
 (٣) سقطت (له) من م ، ك ، هـ
 (٤) سقطت (لك) من م
 (٥) فى م (فالمراد) وما أثبتته أولى
 (٦) سقطت (مثل) من ل ، هـ
 (٧) من الآية " ٢٤ " من سورة الانسان
 (٨) فى ل (الانتها) والصواب كما فى النسخ الأخرى
 (٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (جاء) وهو الصواب
 (١٠) سقطت (جهة) من ل ، هـ
 (١١) سقطت (النهى) من م
 (١٢) فى ل ، هـ (المتضمن للنهى)

- (١) قد يتوهم في الآية أن أو ليس على وضعه ، بل هو بمعنى الواو حسنى
 يكون نهيا عن طاعة الآثم والكفور ، ولو أجرى على ظاهره لم يكن نهيا
 إلا عن أحدهما فأزال التوهم بأنه على أصله ، والمراد النهى عن أحدهما
 ولكن النهى عن أحد الأمرين لا على التعيين ، إنما يحصل بالنهى عنهما
 معا وهو معنى قوله إنما جاء التعميم من جهة النهى المتضمن للنفسى
 ونفى أحد الأمرين يكون بنفى كليهما ، فالنهى في السورة عن أحد الأمرين
 ولكن يلزمه النهى عن كليهما ، فهو باق على وضعه وإن لزمه من حيث
 المعنى النهى عن كلا الأمرين ، فالدلالة على أحدهما شىء وكونه
 مستلزما للنهى عنهما شىء آخر يلزم الأول . ولكن (أى : ولكن أو
 (بمعناها)) ، أى : بمعنى الواو (في قوله :
 (٢)
 (٣)
 (٤)
 (٥)
 (٦)
 (٧)
 (٨)

-
- (١) في ل ، هـ (وقد) بزيادة الواو
 (٢) في ك (بل هي) وكل صحيح فالتأنيث نظرا لأنها كلمة والتذكير
 نظرا لأنها حرف أو لفظ .
 (٣) في ك (على) والصواب (عن)
 (٤) سقط (عنهما) من ل
 (٥) في ل ، هـ (وإنما) بزيادة اللواو
 (٦) في ك (وإن لزم)
 (٧) سقط (أى) من ك
 (٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (في نحو قوله :)

* فلو أن البكاء يرد شيئا . بكيت على بجير أو غفاق
 * على المرءين إذ هلكا جميعا . . . لشأنهما يسحر واشتياق *^(١)
 وفي السحاح بحزن وأحترق .^(٢)

وغفاق : اسم رجل أكلته الباهلة في قحط أصابهم ، يعني : أن أو
 بمعنى الواو ، إذ المعنى : بكيت عليهما لا على أحدهما ، ولذلك قال
 على المرءين (والا) ، أي : وإن لم يكن بمعنى الواو بل كان أو على
 وضعه (قيل على المرء) لا على المرءين (وكذا قوله :
 ان لها أكل أو زاما * خويرين ينقنان الهاما وقبله^(٣))^(٤)
 خل الطريق واجتنب أراما .

- (١) سقط (إذ هلكا) من ل
 (٢) البيت نسب في النسخة (ظ) الى متم بن خويرة
 والشاهد فيه (أو غفاق على المرءين) حيث جاء أو هنا بمعنى الواو
 ولذلك قال على المرءين ولو لم تكن بمعنى الواو وكانت أو على وضعها
 لقال على المرء .
 وفي النسخة الظاهرية (ظ) قال السيرافي () وأنشد الجوهري هكذا
 * ولو أن البكاء يرد شيئا بكيت على بريد أو غفاق
 * دما المرآن إذ ذبحا جميعا . . . لشأنهما بحزن واحترق *
 وعلى هذا لم يبق في البيت حجة () نسخة (ظ) ص ١٩ هـ
 والحجة في البيت قائمة لذكر (هما المرآن) بعد بريد أو غفاق
 فلا تتم التثنية إلا إذا كانت أو بمعنى الواو .
 (٣) ذكر هذا البيت محمد بن يحيى بن عبد الحميد في أوضح المسالك
 ج ٣ ص ٣٨٠ وقال هو لراجز من بني أسد .
 اللغة : أرمام : اسم موضع . وأكل وزام : أسماء لصين
 خويرين : تثنية خوير تصغير خارب وهو اللعين
 النفق : كسر الهامة .
 موضع الشاهد (أكل أو زاما خويرتين) حيث جاءت أو هنا بمعنى
 الواو ولو كانت لأحد الشئيين ، أي : علي وضعها لم يقل (خويرين)
 ولقال (خويرا) مفردا . ذكر الشاهد الأشموني ج ٣ ص ١٠٧
 (٤) في م (وبعده *) أن لم يدهى لمثل من طعاما *) أه وفي نسخة المغنى
 المحققة في الشاهد ٩٨ وبعده لم يدها لسارح مقاما وهي السواب .

أرام : موضع واكتل ورزاق : أسماء لصين . وخويرين تثنية خويرب
 تصغير خارب وهو : اللص . قال الأصمعي هو سارق البعمران خاصة .
 والنقف : كسر الهامة . وإنما كان أوفى البيت بمعنى الواو حيث
 (لم يقل خويرا) ، بل قال خويرين ، فلو كان على وضعه لقليل
 خويرا على التوحيد (وعند الخليل انتصاب خويرين على الشتم) بمعنى
 آدم خويرين . فلا استدلال فيه حينئذ ، وإنما كان الاستدلال حيث
 انتصب الخويرين حسالا عنهما ، فلو كان أوعلى وضعه لم يسم انتصاب
 الحال المثني عن أحدهما (ولم يعد الفارسي إما من حروف العطس
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥)

(١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وقال) بزيادة الواو .

(٢) في م (وهو) بزيادة الواو

(٣) في ل (كثير) والصواب كسر

(٤) في م (ولو كان أو)

(٥) ذكر هذا الزمخشري في المفصل حيث قال ((ولم يعد الشيخ أبوعلی

الفارسي إما في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقعها قبل

المعطوف عليه)) شرح المفصل لابن يعين ج ٨ ص ١٠٣ ، وذكر

كلام الزمخشري هذا . عبد المنعم هريدي في شرح الكافية الشافية

ج ٣ ص ١٢٢٦ .

والفارسي هو : ((أبوعلی الحسن بن أحمد ، نشأ بفسا من بلاد

فارس ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج

وابن الخياط وغيرهم ، ثم طارصيته في الأقطار الإسلامية ورفع من

شأن المذهب البصري ، ومن كتبه كتاب " الإغفال " ذكر فيه

ما أغفله شيخه الزجاج حيث تعقبه ابن خالويه عائبا ما ارتآه

الفارسي ، فألف الفارسي " نقض المأذور " متبعا فيه تعقبات

ابن خالويه ومن كتبه أيضا " كتاب الايضاح " وقد اتبع فيه السابقين

لمجيئها قبل المعطوف عليه ، ودخول العاطف عليها . وأجيب بأن
 المتقدمة ليست منها (، أى : من العاطفة) باتفاق ، ويشهد لكون
 الثابتة منها (، أى : من العاطفة (صحة قيام أو مقامها والسواو^(١)
 إما جزء منها أو لمعطفها على المتقدمة وفيه نظر) استدل أبوعلی
 الفارسی على أن إما ليست من الحروف العاطفة بوجهين :
 أحدهما : مجيئها قبل المعطوف عليه متصلا بالفعل نحو : جاء إما^(٢)
 زيد أو عمرو . وحرف العطف لا يتصل بالفعل فلا يقال جاء زيد .^(٣)
 والثانى أنه يدخل العاطف عليها فيقال : وإما عمرو ، فلو كانت عاطفة^(٤)
 ما دخل عليها حرف العطف كما لا يقال جاء زيد وأومرو . وأجيب عن
 الأول : بأن المتقدمة على المعطوف عليه ليست من الحروف العاطفة
 باتفاق . والكلام فى الثانية ، ويشهد بكون الثانية من العاطفة أن أو يصح^(٥)
 أن يقوم مقامها ، وأو عاطفة قطعا ، وحينئذ لا بد من الجواب عن دخول
 العاطف عليها .

== فى شواهد ، فلم يعتمد على شعر المحدثين فى أحكامه ، ومن
 مؤلفاته أيضا : التذكرة ، والمسائل الحلبية ، والبغدادية ، والشرافية
 والحجة فى القراءات وغيرها ، توفى بعد حياة حافلة بالدراسة والتأليف
 ببغداد سنة ٣٧٧ هـ عن نيف وتسعين سنة)) المرحوم الشيخ محمد
 الطنطاوى فى نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ١٧٠ ط ٢
 ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

- (١) فى ل (مقام)
- (٢) فى ك (تقديم وتأخير فى العبارة)
- (٣) فى ك (دخول) وعبارتها (والثانى دخول)
- (٤) فى ل (يقال) وفى هـ (خلا يقال) بالمسألة الثالثة
- (٥) فى الأصح من م ٦ بتون) وفى النسخ الأخرى (لكون) وهى الأصح

فأجاب عنه بوجهين أحدهما : أن الواو الداخلة ليست عاطفة بل إما
(١)
مع الواو كليهما عاطفة لا أن كل واحد منهما عاطفة . والثاني : أن الواو
(٢) (٣) (٤)
للعطف إما الثانية على إما المتقدمة . وقال . وفيه نظر ، لأنه حينئذ
(٥)
لا تكون إما عاطفة كما ذهب إليه الفارسي وأيضا حروف العطف لا تدخل
(٦) (٧)
على الحروف وعلى تقدير صحة عطف الثانية على الأولى ، والأولى ليست
للعطف لا تكون الثانية أيضا للعطف ، لاشتراك الثانية في حكم الأولى ،
والأولى ليست عاطفة فلا تكون الثانية أيضا عاطفة وهو عين مذهب الشيخ
(٨)
أبي على .

(والفصل بينهما) ، أي : بين أو وإما (إنك مع إما تبني أول كلامك
(٩)
لا محالة على الشك ، للزوم سبقها) أي : سبق إما (بالأولى) ، أي :
بإما الأولى ، يعني : أن إما مذكورة قبل المعطوفين ، فنعلم من أول الكلام
الشك (ولا يلزم ذلك في أو إذ سبقها) ، أي : سبق أو (بإما ليس
بضره لازب) ، أي : لا يلزم أن تكون أو مسبقة بإما ، ليعلم الشك

(١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (كلاهما) وهو السواب

(٢) سقطت (إما) من ك

(٣) في م (فقال)

(٤) في م (فيه) بدون واو

(٥) في م هـ (حرف العطف)

(٦) في م هـ (الحرف)

(٧) في ك (وعلى تقدير)

(٨) في م (أبي على الفارسي)

(٩) سقطت (لا محالة من ل هـ

من أول الأمر ، بل جاز أن يقال : جاء زيد أو عمرو ، فلا يعلم بناء الكلام
(١)
على الشك ، وجاز ألا تذكر إما أولا فلا يعلم البناء على الشك (وتجى*)
(٢) (٣)
، أى : إما (غير مكررة إذا كان فى الكلام عوض عن تكريرها نحو: إما أن
(٤)
تكلمنى جميلا وإلا فاسكت) ، لأنه يعلم أن المعنى إما ألا تكلمنى
(٥)
ثم قيل إن لم تكلمنى جميلا فاسكت . قال فى الاستشهاد على أنها
قد تجى* غير مكررة إذا كان فى الكلام عوض من تكريرها (قال) ، أى :
الشاعر : (فإما أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غنى من سمىنى)
(٦)
والا (فأطرحنى واتخذنى عدوا أتتبعك وتتقينى

-
- (١) سقط من قوله (وجاز ألا تذكر) الى قوله (على الشك من ل وذكره
هنا تكرر للكلام .
(٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (من) والصواب كما فى الأصل
(٣) سقط (إما) من ل
(٤) فى م ، ل ، هـ (إما أن تكلمنى جميلا وإما ألا تكلمنى)
(٥) سقط (ثم قيل إن لم تكلمنى) من ل
(٦) نسب البيهتين ابن عقيل فى شرح التمهيل ج ٢ ص ٤٦٢ تحقيق
د . محمد كامل بركات نسبهما إلى المنقب العبدى . وقال فيهما
د . عبد المنعم هريدى فى تحقيقه للكافية الشافية ((من الوافر قالهما
المنقب العبدى من قصيدة يخاطب فيها ابن عم له (الديوان ص ٢١١
، ٢١٢ ، المفضليات ص ٢٩٢ ، وأما فى ابن الشجرى ٢/ ٣٤٤))
وكذلك ابن هشام فى المغنى من النسخة التى جمعت بين شرح
الأشعوبى وحاشية الصبان وشرح الشواهد . طبعة الحلبي .
اللفظ : الفث : الردى* قال العينى ج ٣ ص ١١٠ أعرف عنك
ما يفسد مما يصلح من الكلام .
موضع الشاهد (فإما أن . . . وإلا) حيث استغنى عن إما الثانية
بـ (وإلا) ، لأنه عوض عن تكريرها وقال فيها العينى ج ٣ ص ١١٠
والشاهد فى (إلا) حيث اناب إلا مناب إما كما فى قولك إما أن
تتكلم بخير وإلا فاسكت وهو شاذ .

وزعم الفراء أنها جاءت بمعنى أو غير مسبقة بالأولى وأنشد :
 * تلم بدار قد تقادم عهدها (١) وإما بأموات ألم خيالها * (٢)
 ، أى : (أو بأموات) ، يعنى : أنه قد استعمل إما من غير سبق إما عليها
 كما جاء فى الشعر .

(ولا تقع فى النهى البت) معطوف على قوله : ولا يلزم ذلك ، وهذا
 فرق آخر بين أو وإما ، بأن إما لا تقع فى النهى فلا يقال لا تضرب إما
 زيدا وإما عمروا ويقال لا تضرب زيدا أو عمروا كما ذكرنا فى الآية وهو
 (٤) "ولا تطع منهم آثما أو كفورا" .

-
- (١) فى ك (فلا تقادمه) والىواب (قد تقادم)
 (٢) نسب هذا البيت د . عبد المنعم هريدى فى شرح الكافية الشافية
 ج ٣ ، ١٢٢٨ الى ذى الرمة ورواية المفصل ج ٨ ، ١٠٢ وشرح
 الكافية الشافية ج ٣ ، ١٢٢٨ وشرح التمهيد لابن عقيل ج ٢
 ، ٤٦١ (تباخر) بدل (تلم) ونسب ابن يعيث فى شرح المفصل
 البيت للفرزدق وقد نسب د / عبد المنعم هريدى على ذلك فى
 تحقيقه لشرح الكافية الشافية .
 اللغة : هيف ، العظم : كسره بعد الجبر
 موضع الشاهد (وإما بأموات) حيث استعمل إما الثانية من غير سبق
 إما عليها ، ولذا عنده إما هنا بمعنى أو والصحيح أنه استغنى
 بإما الثانية عن إما الأولى .
 (٣) فهذا تقدير الفراء فى الأسمونى ، أى : بإما بدار وكلامه هنا
 (غير مسبقة بالأولى) يدل على تقدير إما الأولى .
 (٤) أنظر من ٨٣٣

(وَأَمَّ لِلإِسْتِفْهَامِ يَلِيهَا مُتَمَلِّقَةٌ) ، أَيْ : فِي عَالِ كَوْنِهَا مُتَمَلِّقَةٌ
(١)
(أَحَدَ الْمُسْتَوِيِّينَ وَالْآخِرَ الْهَمْزَةَ) ، أَيْ : وَيَلِي الْمُسْتَوَى الْآخَرَ
(٢)
الْهَمْزَةَ ، لِطَلَبِ (التَّعْيِينَ بِعَدْلٍ لِدَلِيلِ ثَبُوتِ أَحَدِهِمَا) نَحْوُ : أَزِيدُ
(٣)
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو (وَلِذَا) ، أَيْ : وَلِكُونِهَا يَلِيهَا أَحَدَ الْمُسْتَوِيِّينَ وَالْآخَرَ
الْهَمْزَةَ كَانَتْ أَمْ الْمُتَمَلِّقَةُ مُخْتَمَةً بِعَطْفِ الْإِسْمِ لِيُمْكِنَ أَنْ يَلِيَهَا أَحَدُ
الْمُسْتَوِيِّينَ وَالْآخَرَ الْهَمْزَةَ (فَلَمْ يَجْزِ أَرَأَيْتَ زَيْدًا أَمْ عَمْرُو) ، لِأَنَّ
(٤)
الْمُسْتَوِيِّينَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَلَمْ يَلِ الْأَوَّلُ الْإِسْتِفْهَامَ (وَكَانَ جَوَابُهَا) ، أَيْ :
جَوَابُ أَمْ الْمُتَمَلِّقَةُ بَعْدَ الْإِسْتِفْهَامِ (بِالتَّعْيِينَ ، دُونَ لَا أَوْ نَعَمْ) فَإِنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو مَعْنَاهُ أَنْ الْمَطْلُوبَ تَعْيِينَ أَحَدِهِمَا
(٥)
فَتَذَكَّرَ فِي الْجَوَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعْيِينَ وَهُوَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، وَلَوْ قِيلَ : (لَا
أَوْ نَعَمْ لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَهُ التَّعْيِينَ (بِخِلَافِ أَوْ) فَإِنَّكَ إِذَا
(٦)
قُلْتَ : أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو ، فَالسُّؤَالُ عَنْ ثَبُوتِ أَوَّلِ النِّسْبَةِ ، فَيُصَحِّحُ
(٧)
الْجَوَابَ بَلَا أَوْ نَعَمْ ، لِذَلَالَتِهِمَا عَلَى ثَبُوتِ النِّسْبَةِ أَوْ نَفْيِهَا .

-
- (١) فِي ل (أَيْ يَلِي) بِدُونَ وَאו
 - (٢) سَقَطَ مِنْ قَوْلِهِ (لِطَلَبِ التَّعْيِينَ) إِلَى قَوْلِهِ (وَالْآخِرَ الْهَمْزَةَ) مِنْ م
 - (٣) فِي ك (أَوْ) وَالصَّوَابُ (أَمْ)
 - (٤) صَوَابُهَا (لَمْ يَلِ)
 - (٥) فِي ل (فَيَذَكَّرُ)
 - (٦) فِي الْأَصْلِ م (إِذَا) وَفِي النِّسْخِ الْآخَرَى (لَوْ) وَهِيَ غَيْرُ صَحِيحَةٍ
لِوُجُودِ الْفَاءِ فِي الْجَوَابِ وَجَوَابِ لَوْ يَقْتَرِنُ بِاللَّامِ أَوْ فَلَا يَقْتَرِنُ بِهَا .
 - (٧) فِي ك (عِنْدَ) وَالصَّوَابُ (عِنْدَكَ)
 - (٨) فِي ك (أَحَدُ) وَالصَّوَابُ (أَصْلُ)
 - (٩) فِي ك (فَلَا يَصِحُّ) وَالصَّوَابُ (فَيُصَحِّحُ)

- (٢) (١) قوله : ولذا كانت مختصة بعطف الاسم فيه نظر ، لأن شارح الجزولي قال في أم المتصلة : وقد تكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل (٣) (٤) فيهما واحد فيكون متصلة أيضا كمفسولك : أقام زيد أم قعد ، وكذلك ذكره صاحب المغني . فأم المتصلة لا تختص بالأتين (ولو قلت الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ، فالمعنى أحدهما أفضل من ابن الحنفية ، وعلى مذهب الكيسانية ابن الحنفية ، لأنه عندهم أفضل ولو قال : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية لكان الجواب حينئذ أحدهما ، لأن السؤال بأو عن أحدهم على الإبهام ، فالجواب ينبغى أن يكون مطابقا للسؤال في الإبهام ، ولو قال : الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ، لكان الجواب : تعيين أحدهم ، لأجل أم (١٠) (١١) فهذا المثال أيضا مما يفرق به بين أو وأم بحسب اختلاف الجواب

-
- (١) في ك (وشارح) بزيادة الواو
 (٢) لعلمها شارح الجزولي ويعنى به أبا موسى الجزولي سنة ٦٠٥ هـ أو أو شارح الجزولية ويعنى به الشلوبين سنة ٦٤٥ في شرحه على المقدمة .
 (٣) في ك (فيهما) والرواب (فيهما)
 (٤) في م (فيكون أم متصلة) والأصح (فتكون)
 (٥) الظاهر أنه يريد معنى اللبيب لابن هشام وليس في المعنى إلا الكلام عن الحسن والحسين وابن الحنفية ولم يذكر الجملتين .
 (٦) سقط (فالمعنى أحدهما أفضل أم ابن الحنفية) من هـ
 (٧) سقط من قوله (من ابن الحنفية) الى قوله (لأنه عندهم أفضل) من ك
 (٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أحدهم)
 (٩) في م (والجواب)
 (١٠) سقط (الجواب) من ك
 (١١) في ك (في اختلاف) والرواب (بحسب اختلاف)

كما ذكرنا (ومنه قولها) ، أى : قول صفية بنت عبد المطلب - وقد
 جاءها صبي يطلب الزبير ليعاره ، فصرعه الزبير فقالت صفية :
 (* كيف رأيت زبرا أقظا ^(١) أوتمرا أم قرشيا صارما هزبرا *) ^(٢)
 وإنما دخلت أو بين الأقط والتمر ، لأنها لم ترد أن تجعل التمر عديلا
 للأقط ، بمعنى أيهما . ولكنهما جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينهما ^(٣)
 وبين قرشى ، أى : أحد هذين رأيت أم قرشيا . وزبرا مكبرا الزبير أو ^(٤)
 منقول من مصدر زبرت الكتاب ، أى : كتبه ، أوزبرت الرجل : إذا ^(٥)
 انتهرت وزجرته ، أوزبرت البئر : إذا طويته هكذا وقع فى نسخ اللباب ^(٦)
 وهو سهو ، إذ البيت ينكسر به بل الصواب ما ذكره شارح أبيات كتاب ^(٧)
 سيبويه وهو :

* أقظا أوتمرا أم حضرميا مرا *

-
- (١) فى ل (اقظا) والـواب (أقظا) والأقط مثلثة ويحرك وككتف
 شىء يتخذ من المخيض الضخم كما فى التاموس .
 (٢) بحث عنه فى كثير من الدراج والمصادر ولم أعثر عليه .
 موضع الشاهد فيه (أقظا أوتمرا أم قرشيا) حيث أدخلت أو
 بين الأقط والتمر ، لأنها لم ترد أن تجعل التمر عديلا للأقط .
 بمعنى أيهما ، ولكن جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينه وبين قرشى .
 (٣) حقها ولكنهما فى م ، هـ (ولكنهما) وهو الواب
 (٤) فى ك (باسم) والـواب (كاسم)
 (٥) فى ل ، هـ (ومنقول) والـواب (أو منقول)
 (٦) من قوله (إذا طويته) الى (ما ذكره) سقط من ك
 (٧) فى ك (الكتاب)

(١)
والحضرى : الصبر المجلوب من حزموت ، أى : وجدته حلوا أو مرا
وعلى هذا يستقيم اللفظ والمعنى . (وهى) ، أى : وأم (منقطعة)
، أى : فى حال كونها منقطعة ، وهى قسم لقوله متصلة ، أى : أم
(٢)
المنقطعة (لعطف الجمل ، وتكون بمعنى بل والهمزة ويلزم لفظ الجملة
(٣)
بعدها فى الاستفهام خيفة اللبس نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو)
ولولم يذكر لفظ الجملة بل قال أم عمرو لالتبس بأم المتصلة (ولا يلزم ذلك)
أى : لفظ الجملة (فى الخبر حيث لا إلباس) ، أى : لأنه لا إلباس
(٤)
(نحو : إنها لا بل أم شاء) والتقدير : بل أهى شا وإنما لم يكن فيه
اللبس ، لأن شرط المتصلة أن يتقدمها استفهام (وتستعمل أم والهمزة
(٥)
للتسوية) مجردة عن معنى الاستفهام (فى نحو سواء على أقمت
أم تعدت) ، أى : سواء على قيامك وقعودك ، وتعام تقديره مذكور
فى التقريب (والأخفش يستهجن وقوع الجملة الاسمية هناك) ، أى :
(٦)
(٧)
حيث استعملا لمجرد التسوية ، لأنه يقدر بالمصدر كما ذكرنا

-
- (١) فى ك ، ل ، هـ (أوجدته) والهباب (وجدته)
(٢) فى ل (منقطعة) والهباب (المنقطعة)
(٣) سقط (أم عندك) من ك
(٤) سقط (أم شاء) من ك والمشهور فى كتب النحو شاء بالهمز وفيه يقول
ساحب التريح ج ٢ ص ١٤٤ والشاء ليس جمع شاة فى اللفظ
ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وفى بس : قال
الندشرى بنظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء اه وأقول
المانع أنه ليس من صيغ الجموع فلعلهم يريدون بالجمع اسم الجمع .
(٥) سقط (فى) من ل ، هـ
(٦) فى ك (التسمية) والهباب (التسوية)
(٧) فى هـ (مقدر)

فلو وقعت الجملة الاسمية كان تقديرها بالمصدر أبعد ، لجواز أن تكون
 الجملة الاسمية مشتملة على الجامدين فتقدير المصدرية يستدعي زيادة
 (١)
 تكلف وتعسف فالعملية أولى والاستقراء يحققه أيضا نحو قوله تعالى :
 (٢)
 "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم" ونظائره (ونظير سواء) ففى
 الدلالة على التسوية قولهم : (لا أبالي ، ولا أدري ، وليت شعري)
 (٣)
 نحو : أقام زيد أم قعد ، ولا أبالي ، أو (٤) لا أدري أقام أم قعد
 (والجملتان معطوفا أحدهما على الأخرى بأوفى موضع الحال نحو :
 (٥)
 لأضرنه قام أو قعد) ، إذ التقدير لأضرنه قائما أو قاعدا (ولا يصح أم)
 (٦)
 ، أى : لا يصح أن يقال لأضرنه قام أم قعد ، لفوات شرطه وهو تقديم
 (٧)
 الاستفهام (ولذا قال سيويه : إن قوله :
 (٨)

-
- (١) فى ك (زيادة وتوسع)
 (٢) من الآية " ٦ " من سورة البقرة والآية العاشرة من سورة يس
 بزيادة واو (وسواء عليهم الخ)
 (٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ليت شعري أقام زيد أم قعد)
 وهو الصواب .
 (٤) فى ل ، هـ (ولا أدري)
 (٥) فى ك (أم) والصواب (أو)
 (٦) فى ك ، ل ، هـ (تقدم)
 (٧) سقط (الاستفهام) من ل
 (٨) سقط (قوله) من ل

- (١) * لا أبالي أنب بالحزن تيس أم لحاني بظهر غيب لثم *
 من مواقع أم (، يعنى : أن أم ورد فى البيت فى موقعه لتقدم
 الاستفهام عليه فى قوله أنب (وتوله) ، أى : وقال سيويه إن قوله :
 (٣) * ولست أبالي بعد موت مطرف حتوف المنايا أكثرت أوأقلت *

-
- (١) فى ل ه ه (ما أبالي) وكذا فى الكتاب ج ٣ ص ١٨١ عالم
 الكتب - بيروت .
- (٢) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ١٨١ عالم الكتب بيروت ونسب
 فيه لحسان بن ثابت .
 اللغة : الحزن : ماغلظ من الأرض ، لحانى : لا منى وشتمنى
 بظهر الغيب : فى غيبتى نيب التيس : موته عند البياح
 والشاهد فيه (لا أبالي أنب ٠٠٠ أم لحانى) حيث جاء أم هنا
 على وضعه حيث جاءت معادلة للألف ولا يجوز (أو) هنا لأن قوله
 (لا أبالي) يفيد التسوية . وذكر هذا الشاهد فى شرح الكافية
 الشافية ج ٣ ص ١٢١٣ .
- (٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ١٨٥ وقال فيه عبد السلام هارون
 البيت من الخمسين أنظر الخزانة ٤ : ٤٦٧
 اللغة : حتوف : جمع حنف وهو المنية
 الشاهد فيه (أكثرت أوأقلت) حيث جاء أو هنا على وضعه وقال
 عبد السلام هارون والشاهد فيه : جواز الاتيان بأو مجردا عن
 الهمزة بعد سواء ، ولا أبالي ، بتقدير حرة الشرط ، والتقدير :
 إن أكثرت أوأقلت فلست أبالي .

وقوله :

(١) * إذا ما انتهى على تناهيت عنده أطال فأملى أو تناهى فأقصرا *
من مواقع أو ، أى : قال سيبويه : إن أوفى البيتين الآخرين من مواقعه ،
يعنى : إنما جاز على ونعمه ، وذلك أن أنب بالحزن تيس وقع مفعولا (٢)
للاأبالى ، فوجب أن تكون أم على موقعه ، إذ لا معنى للحال فيه ، وإنما (٣)
المراد هاهنا المبالى به لا أنه لا يبالى فى هذين الحالين ، بل لا يبالى
بهذين ، ولأن أنب لا ضمير فيه يعود الى ذو الحال وهو ضمير المتكلم (٤)
فى أبالى فلا يكون حالا . وأما البيت الثانى فحتوف المنايا مفعول (٥)
أبالى فيكون أكثر أو أقلت حالا لكون كل واحد من الفعلين مشتلا على (٦)
ضمير ذى الحال وهو الحتوف . (٧)

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ١٨٥ .
اللغة : أطال : صارى إلى طول المدة . وأقصرا : صارى إلى قصرها .
وأملى من الملى وهو الزمن الطويل أى انتهى حيث
انتهى به العلم ولا أخطاه ، مطيلا كان أو مقصرا .
موضع الشاهد (أطال) فأملى أو تنام فأقصرا (حيث جاء أو على ونعمه
فدخل لأحد الأمرين .

- (٢) لعلم يريد (جاء) .
- (٣) فى ل (مفعول لا أبالى) .
- (٤) فى ل (مفعول أبالى) .
- (٥) فى ل (ولا أنب) والسواب (ولأن أنب) .
- (٦) سقط (فيه) من ك .
- (٧) فى ل (فى لا أبالى) وفى النسخ الأخرى (فى أبالى) .
- (٨) سقط (أكثر) من ك .
- (٩) فى ك (قلت) والسواب (أقلت) .

(١)
وكذا البيت الثالث يصح أن يجعل فيه قوله : أطال إلى آخره حالا
لاشتماله على الضمير الراجع إلى العلم الذي هو ذى الحال ، فقد ظهر
أن أم في البيت الأول واقع موقعه (٢) ولذلك لم تكن الجملة بعده حالا
(٣)
وأن أوفى البيتين الأخيرين واقع موقعه فيصح أن يكون حالا .
(٤)
أنب التيس : صاح وهاج ، أى : غيب اللثم لى بمنزلة سباح التيس (٥)
حين يصبغ عند البرد . ولحانى ، أى : هو لا منى ووبخنى . وقوله :
(٦)
إذا ما إنتهى على ، أى : إذا بلغ على إلى موضع بلغت إليه ، ولم
أتجاوز ، أى : لا أتكلم بما لا أعلم سواه كان على مطيلا أو متناهيًا
فيكون أطال بوزن أفعل . وقيل الهمزة للاستفهام والفعل هو طال
ولا ينافى الاستفهام كون الجملة حالا ، لما ذكرنا من أن الهمزة وأو
مجردتان لمعنى الاستواء من غير اعتبار الاستفهام فيه كما قلنا فى : سواء
على أقت أم تعدت والمعنى تناهيت عنده فى حاله طوله فأملأه

-
- (١) سقط (حالا) من ك
(٢) فى ل ، هـ (واقع فى موقعه)
(٣) فى ك (وكذلك) والصواب (ولذلك)
(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فى موقعه)
(٥) فى ل ، هـ (نب) والصواب (أنب)
(٦) سقط (لى) من ل
(٧) سقط (سباح التيس) من ك
(٨) فى ل (الزند) والصواب (البرد) وقد تقدم أن النبيب صوت
التيس عند الهياج لا من البرد .
(٩) فى النسخ الأخرى (أى لا منى)

(١)
وفى حال تنأيه فقصره وأملى ، أى : امتد فى الزمان . من البلاوة
أى : إذا امتد علمه حيناً طويلاً تبعه ، وإن تنأهى وانقطع أقصر ولم يتكلم .

(ولا لنفى ما وجب للأول) نحو : جاء زيد لا عمرو . (وتختس
بالاسم) ، أى : لا يذكر بعدها الفعل ، فلا يقال قام زيد لا قام عمرو
(٢)
لأنه يلتبس بالدعاء (وقد جعل ليس مرادفاً لها) ، أى : لكلمة لا
(٣)
(فى قوله : * إنما يجزى الفتى ليس الجمل *
(٤)
، أى : لا الجمل ويعضده ما روى :
(٥)
* إنما يجزى الفتى غير الجمل * وقبله
وإذا جوزيت قرضاً فاجزه *

والشعر للبيد من قصيدة .

-
- (١) وهى البرهة من الدهر كما فى القاموس .
(٢) فى ك (بالدعاء نحولاً بآرك الله)
(٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ص ٣٣٣ وروايته كما يلى :
* وإذا أقرضت قرضاً فاجزه إنما يجزى الفتى غير الجمل *
اللغة : الفتى : السيد اللبيب وقال فيه عبد السلام هارون ويروى
(ليس الجمل) ونسبه سيبويه للبيد بن ربيعة .
والشاهد به (ليس الجمل) حيث جاءت ليس مرادفاً للـ فى تفسير
المعنى لا الجمل والصحيح أن ليس على أصله فىكون الجمل اسماً
ليس والخبر محذوف أو يكون فى ليس ضمير راجع إلى اسم الفاعل
المستفاد من يجزى ، أى ليس الجازى الجمل ، والجمل منصوب خبر
ليس . ونسبه فى التصريح للبيد أيضاً ورواه بليس ج ٢ ص ١٣٥ .
(٤) فى ل (نعضده) والصواب (يعضده)
(٥) فى ل (الجملة) والصواب (الجمل)

(١)
(والصحيح أنه على أصله) فيكون الجمل اسم ليس والخبر محذوف ، أى :
ليس الجمل جازيا أو يكون فى ليس ضمير راجع الى اسم الفاعل المستفاد
(٢)
من يجزى ، أى : ليس الجازى الجمل ، والجمل منسوب ، لكونه خبر ليس .

(٣) (٤)
(وبل للإضراب عن الأول مثبتا كان) أو ، أى : الأول (منفيا وهى
(٥)
بعد الإثبات للغلط) نحو : جاء زيد بل عمرو ، فمعناه الإضراب عن
(٦)
الأول إلى الإخبار عن الثانى ، أى : الأول كان الإخبار غلطاً (وبعد النفي
يحتمل الغلط ، ويحتمل إثبات الثانى) نحو : ما جاءنى زيد بل عمرو
فيحتمل أن يقدر حرف النفي بعد بل ، والتقدير بل ما جاءنى عمرو فيكون
فيه الإضراب عن منفى إلى منفى آخر ، والمنفى الأول كان غلطاً ، ويحتمل
(٧)
ألا يقدر بعد بل حرف النفي ، ليكون الفعل ثابتاً للثانى ، أى : بل
جاءنى عمرو .

-
- (١) سقط (والخبر المحذوف) من ل
(٢) سقط (الجازى) من ك
(٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أى الأول أو منفيا) وهو الصواب
(٤) فى هـ (وهو) وكل صحيح
(٥) فى النسخ الأخرى (فمعناه الاضراب عن الأخبار عن الأول إلى
الأخبار عن الثانى أى الأول كان غلطاً) وهو الأحق بالثبوت .
(٦) العبارة هذه غير واضحة ولعل فيها نقصاً ؟ تقديره أى أن الأول
كان الاخبار به غلطاً .
(٧) فى ل (المنفى)

- (١) (ولكن) بتسكين النون (في عطف المفردين نقيضة لا لما أنها
لا تقع إلا بعد النفي) بخلاف لا فإنها لا تقع إلا بعد الإيجاب كما ذكرنا
(٢) (٣)
(٤) (وفي عطف الجملتين نظيرة بل في وقوعها بعد النفي والإثبات نحو :
(٥)
جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء) فقولك عمرو لم يجيء جملة منفية
(٦)
استدركت بها الجملة الموجبة قبل لكن ، فقد عطف بها جملة على جملة
(٧) (٨)
وكذا إذا وقع بعد النفي نحو : ماجاء زيد لكن عمرو قد جاء (وما جاء
(٩) (١٠)
بكر بل خالد قد جاء) كان حقه أن يذكر بدل بل لكن ، ليكون ذاكرة
(١١)
لمثال كون لكن واقعا بعد الإيجاب وبعد النفي ولعله إنما ذكر بل ،
(١٢) (١٣) (١٤)
لأنه قد ذكر أنها نظيرة بل فذكر المثال في بل ، ليعلم أن لكن كذلك
(١٥) (١٦)
وكان الأولى أن يذكر لكن دون بل ، لكن هذا واقع في النسخ .

(١) في ك (المفرد) والصواب (المفردين)

(٢) سقط (عطف) من ل

(٣) سقط (نظيره) من ك

(٤) في ل (نحو : ماجاءني)

(٥) في ل (لكن عمرو ولم يجيء) بزيادة الواو قبل لم والـ واب بدون واو

(٦) سقط (فقد) من ل

(٧) في ل ، هـ (ماجاءني)

(٨) في النسخ الأخرى (ماجاءني)

(٩) في النسخ الأخرى (قوله بل خالد كان حقه)

(١٠) سقط (بدل) من ل

(١١) سقط (بل) من ل

(١٢) أي : (لكن)

(١٣) في ل (بل قد ذكر)

(١٤) في ك (لذلك) والـ واب (كذلك)

(١٥) في م ، ل ، هـ (هكذا)

(١٦) في ك (وقع في بعض النسخ)

(١) (وأى للتفسير نحو : جاءنى أخوك أى زيد وكذلك النسب والجبر)

(٢) نحو : رأيت أخاك أى زيدا ، ومررت بأخيك أى زيد . عد الاكثرون أى من حروف التفسير دون العطف ، وهو ظاهر ، وقد عده بعضهم من حروف العطف ، نظرا الى أن ما يعده يشارك ما قبله فى الإعراب ويختلف باختلافه ، واختلاف إعراب التابع بسبب اختلاف إعراب المتبوع ، إذا كان بواسطة حرف يكون عطفًا وهو محل النظر .

(٣) (وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل ، ولا فصل أكد بمنفصل نحو :

اذهب أنت وربك) وإنما أكد بالمنفصل لثلاثين فى السورة عطف

الاسم على الفعل ، لأن المتصل المرفوع كالجزء من الفعل ، بخلاف ما إذا كان المعطوف عليه غير مرفوع متصل نحو : شريتنى وزيدا ، فإنه جائز

بلا تأكيد ، لأن المنصوب فضلة ، وليس كالجزء من الفعل وبخلاف ما إذا

كان مرفوعا منفصلا نحو : ماضرب إلا هو وزيد ، لأن المنفصل مستقل

ليس كالجزء ، وبخلاف ما إذا عطف مظهر ، لأن المظهر مستقل بنفسه

(١) فى م (أوى) والصواب (وأى)

(٢) نقله ابن مالك فى التسهيل عن صاحب المستوفى (شرح التسهيل

لابن عقيل) تحقيق د . محمد كامل بركات ج ٢ ص ٤٤٣ أما الذين

يعدونه عاطفا فهم الكوفيون أنظر الهمع ج ٥ ص ٢٦٤ قال

ووافقهم ابن صابر والسكاكى .

(٣) فى م ، ل ، هـ (بالمنفصل) وما بعدها من الآية "٢٤" من سورة المائدة .

(٤) (أكد) مكررة مرتين فى ك

(٥) سقط (المنصوب) من ل

(٦) فى م (كالجزء من الفعل)

(٧) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (على مظهر) وهو الصواب .

(١)

(وقوله : * قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *)

(٢)

عطف زهر على المرفوع المتصل في أقبلت من غير تأكيد ، فاعتذر عنه

(٣)

بأنه أجز (لضرورة الشعر) وكان القياس : إذ أقبلت هي وزهر

(٤)

وآخره : * كنعاج الملا يعسفن رملا *

(٥)

(ولا يصح العطف على المضمَر المجرور بدون إعادة الجار) فلا يقال

مررت بك وزيد بالجر ، لأن المجرور كالجزء من الجار ، ولا يصح عطف

الاسم على الجزء من الكلمة ولأن المجرور في شدة اتصاله بالجار كالتنوين

(١) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٢ ، ص ٣٧٩ وهو كامل كما يلي :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا *

اللغة : زهر : جمع زهراء أى بيضاء مشرقة

تهادى : تتهادى ، تمشى الرويد الساكن

والنعاج : بقر الوحش .

موضع الشاهد (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على المرفوع المتصل

في أقبلت من غير تأكيد ، ليقوى ثم يعطف عليه وقيل هذا ضرورة شعرية

ذكر هذا البيت في الانشراح ج ٢ ، ص ٤٧٥ ، ٤٧٧ وابن يعيش

ج ٣ ، ص ٧٦ ، والعيني ج ٣ ، ص ١١٤ وروايته (الفلا) بدل (الملا)

والأشموني ج ٣ ، ص ٨٧ ، أنظر ملحقات ديوان عمر ص ٤٩

والخضائى ج ٢ ، ص ٣٨٦ والبيت لعمر بن أبى ربيعة .

(٢) قبل عطف يوجد في النسخ الأخرى (للضرورة)

(٣) في ل (وهى) والسواب (هى) بدون واو

(٤) في م ، ل (تعسفن) وهى رواية سيبويه

(٥) في م ، ل ، ه (الضمير)

فكما لا يصح العطف على التنوين لا يتح على المضمير المجرور ، والجامع
 عدم استقلال كل واحد منهما . (وقراءة حمزة " والأرحام ") بالجر ليست
 بتلك القوية ، لأنه عطف على المضمير المجرور في " نساء لونه به " من غير
 إعادة الجار ، وإنما قال (ليست بتلك القوية) ، لأنه قيل إن السواو
 للقسم لا للعطف فالمعنى وحق الأرحام ، فلا تتعين هذه القراءة في
 العطف على المضمير المجرور . (ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف
 المجرور والمعطوف عليه) فلا يقال : إن غلام زيد قائم وعمرو بالجر
 عطفا على زيد ، لأن المعطوف على المجرور في حكم المجرور فكما لا يفصل
 بين الجار والمجرور ، لا يفصل بين المجرور والمعطوف عليه المجرور
 (ولا اعتداد بقراءة من قرأ " وهذا النبی " بالجر) عطفا على إبراهيم فيما
 قبله وهو " إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه " لوجود الفاصل
 الأجنبي عن المعطوفين بينهما .

-
- (١) من الآية " ١ " من سورة النساء وهي " واتقوا الله الذي تساءلون
 به والأرحام " .
 (٢) في ك ، ل ، هـ (والمعنى)
 (٣) في ل (ويجوز) والصواب (ولا يجوز)
 (٤) سقط (المجرور) من ل ، ك
 (٥) في ك (وزيد) والصواب (وعمرو)
 (٦) سقط لفظ (النبی) من ك وهي من الآية " ٦٨ " من سورة آل عمران

(وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه) فيما يجب له ويمتنع
 فإذا وجد ضمير في المعطوف عليه يجب أن يوجد الضمير في المعطوف
 (ولذا) ، أى : ولكون حكمه حكمه (لم يجز في ما زيد بقائم أو قائما^(١)
 ولا ذاهب عمرو إلا الرفع) في ذاهب ، أما إذا قلت ما زيد بقائم^(٢)
 ولا ذاهب عمرو ، فلأنه لو جر ذاهب بالعطف على قائم ، ويكون التقدير
 وما زيد بذاهب عمرو فتخلو الجملة عن الضمير العائد الى اسم ما^(٣)
 وإن نصب عطفا على محل بقائم امتنع أيضا للمانع المذكور فيتعين^(٤)
 الرفع ، على أن يكون ذاهب خبرا مقدما لعمرو فتكون الجملة معطوفة^(٥)
 على جملة ولا مانع منه ، فأما إذا قلت : ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو^(٦)
 فجر ذاهب لا وجه له ونصبه إما أن يكون على عطف ذاهبا على قائما^(٧)
 فيخلو المعطوف عن الضمير ، وإما على إضمار ما ، ليكون ذاهبا خبره^(٨)
 وعمرو اسمه ، فهو متنع أيضا ، لأن ما حالة التلغظ بها لا يتقدم منسوبه^(٩)
 على مرفوعه ، فكيف يتقدم مع إضماره ؟ فيتعين رفعه عطفا للجملة
 على الجملة ، ولو كان بدل ما ليس نحو :

-
- (١) في ك (ولا قائما)
 (٢) في ل (بعطف) وفي م ، هـ (لعطف) والواو (بالعطف)
 (٣) في م " وإن نسبت "
 (٤) في م ، ل ، هـ (جملة) منكرة
 (٥) سقطت (منه) من م ، ك
 (٦) سقطت كلمة (عطف) من ل
 (٧) في ل (وخبره) بزيادة الواو
 (٨) في ل (حلاقة له) بزيادة ط
 (٩) ذكر الضمير هنا على معنى أنها حرف

ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو ، جاز على أن يقدر ليس ، ليكون المنصوب خبره مقدما على مرفوعه ، وهو جائز في ليس لأنه فعل بخلاف ما فإنه حرف ، وأما على تقدير عطف المثنى وهو ذاهبا على قائما فهو ممتنع في ليس أيضا ، لخلو المعطوف على الضمير كما ذكرنا (وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لتمحض الفاء للسببية) هذا سؤال وجواب .
 (١) (٢) (٣) (٤)
 أما السؤال فهو أن يغضب زيد معطوف على يطير ، وفي يطير ضمير يرجع الى الذي ، وليس في يغضب زيد ضمير ، فيكون التقدير ، الذي يغضب زيد الذباب . فأجاب : بأن الفاء ليس للعطف ، بل للسببية فلا يرد هكذا أطلقوه وليس بجيد ، لأنك إذا قلت : زارني زيد فأكرمه ، قولك فأكرمه الفاء فيه للعطف ويتضمن السببية ، فالسببية لا تنافي العطف فيرد السؤال أيضا ، بل التحقيق أن يلتزم ويقول إنما جاز ، لأنه يتضمن العائد الى الموصول ، لأن التقدير فيغضب زيد بسببه أو عنتيه ، فكان الفاء دالا على هذا الارتباط فجاز لذلك .

- (١) في ك (وهو) والصواب الفاء لوقعها بعد أما
- (٢) سقطت (أيضا) من ك
- (٣) في ك (وأما) بزيادة الواو
- (٤) سقطت (في) من ل
- (٥) سقط (ضمير) من ل
- (٦) ، (٧) سقط (قولك فأكرمه) من م ، ل ، هـ
- (٨) سقط (أيضا) من ل
- (٩) ، (١٠) سقط (الى الموصول) من م ، ل ، هـ
- (١١) في م ، ل ، هـ (إن) بدل (لأن)

(وجاز عطف يفعل) ، أى : عطف الفعل المضارع (على اسم
 (١) (٢) (٣)
 الفاعل وعلى العكس ، إذا سم وقوع هذا موقع ذاك) يعنى : أن
 الفعل المضارع واسم الفاعل يشتركان فى الإعراب وفى الدلالة على الحال
 والاستقبال ، فجاز قيام أحدهما مقام الآخر ، فيسم عطف أحدهما
 (٤)
 على الآخر تقول : زيد قائم ويقعد ، وزيد يقعد وقائم ، لكن إن لم يمنع
 (٥)
 من وقوع أحدهما موقع الآخر مانع من خارج (فلا يجوز سيتحدث زيد
 (٦)
 ضاحك) ، لأنه إما أن يعطف ضاحك على يتحدث من سيتحدث
 وهو ممتنع ، لاستلزامه دخول السين فى اسم الفاعل وهو ممتنع ، وإما
 أن يعطف على جملة قوله : سيتحدث وهو ممتنع أيضا ، لأن المفرد
 (٧)
 وهو ضاحك لا يستقيم أوله الكلام ، فلا يجوز أن تقول ضاحك ابتداء
 من غير تقدير مبتدأ ولا ضمنية أخرى ، لأن اسم الفاعل إنما يعمل
 (٨)
 إذا كان بعد حرف النفى أو الاستفهام ، أو بشرط الاعتماد ككونه مفعلة
 (٩)
 لمؤوف أو حالا لذى حال ، أو خبرا لمبتدأ على ما بين فى بابـه

-
- (١) لا داعى لعلى هذه
 (٢) فى ل (هنا) بدل (هذا)
 (٣) وفى ل أيضا (ذلك) بدل (ذاك)
 (٤) سقطت (لم) من ك
 (٥) فى ك (على) وفى عبارتها تقديم وتأخير
 (٦) سقطت (من سيتحدث) من ك
 (٧) سقطت (يجوز أن) من م ، ل ، هـ
 (٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (لكونه)
 (٩) فى هـ (فى بابـه إن شاء الله)

(فإن قلت) جاز أن يقال ضاحك زيد بأن يكون زيد مبتدأ وضاحك خبرا مقدما (قلت) لا يصح ذاك ، لأن المفروض أنه يقع موقع سيتحدث ، وسيتحدث ليس خبرا مقدما فلا يكون هو أينما خبرا متدما ، بل يكون عاملا فيما بعده كما يعمل سيتحدث وهو ممتنع لفوات شرط عمل اسم الفاعل (ولا مررت بضاحك ويتحدث) ، إذ لا يجوز عطف يتحدث على ضاحك ، لاستلزامه دخول الباء على الفعل (بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث) ، إذ يصح وقوع يتحدث موقع ضاحك ، لأنه يكون صفة أيضا لرجل ويصح أن يقال : مررت برجل يتحدث .

ولا يجوز عطفه ، أي عطف يفعل أو فاعل (على الماضي) لعدم
(١) (٢) (٣)
اشتراكهما فيما يشترك بهما اسم الفاعل والمضارع (اللهم إلا إذا قرب)
أي : الماضي (من الحال كقوله :
(٤)
* أم صبي قد حبا وداحج *)

(١) في هـ (به) ولعلها لعدم اشتراكه فيما يشترك فيه اسم الفاعل والمضارع لأن الكلام في الماضي والكلام بعده يؤيده .
(٢) سقطت (إلا) من ل .
(٣) في كـ (إذا أقرب) والصواب (إذا قرب)
(٤) ذكر هذا البيت ابن هشام في أوضح المسالك ج ٣ ص ٣٩٤ ونسبه المرحوم محمد محي الدين عبد الحميد إلى راجز اسمه جندب بن عمرو في نفس الصفحة ، وقال العيني ج ٣ ص ١٢٠ رجز لا يدرى قائله . روايته :

* يارب بيننا من المواجع أم صبي قد حبا أو داحج *
رواية المصنف قد حبا وداحج والكتب الأخرى قد حبا أو داحج .
موضع الشاهد (قد حبا أو داحج) حيث عطف اسم الفاعل على الفعل الماضي في (قد حبا) وجواز ذلك ، لكونه مقربا من الحال . وقال ≡

فإنه عطف دارج على حبا ، لكونه مقربا من الحال بقد ، فكأنه فعل
(١)
حال عطف عليه اسم الفاعل . وقبله :

* ياليتنى قد زرت غير خارج أم صبي * البيت

وحارج : بالحاء المهملة ، يعنى : آثم من الحرج وهو الإثم ، أى
(٢) (٣) (٤) (٥)
ياليتنى قد زرت غير آثم أم صبي قد حبا ودارج ، أى : أم صبي
(٦) (٧) (٨)
صغير يحبو على استه ، أى : يزحف ويدرج فى مشيته من درج السبي
قارب بين خطائه ، لكونه طفلا لم يستحكم قوته بعد ، فلا يقدر على
العدو ، والمشي . وأم صبي : مفعول زرت وفى قوله لا يجوز عطفه
على الماضى نظر ، ان أريد عطف يفعل أو فاعل على ما هو ظاهر الكلام
لورود ذلك فى التنزيل نحو : " ان الذين كفروا ويمردون عن سبيل الله (٩)

== العينى والشاهد فى أو دارج حيث عطفه وهو اسم على فعل
هو جملة أعنى قد حبا ، وفيه خلاف .

ذكر هذا الشاهد صاحب التمرح ج ٢ ص ١٥٢ ، والأشمونى ج ٣
ص ١٢٠ .

(١) كذا فى الأصل وفى ه وفى النسخ الأخرى (فاعل) والسواب
(الفاعل) .

(٢) سقطت (غير) من ل ، ه .

(٣) سقطت (قد) من م ، ل ، ه .

(٤) فى م ، ك (أو دارج) وهو الأحق بالثبوت .

(٥) سقطت (أى) من ل

(٦) سقطت (صغير) من ل وفى ك (صغيره) والأول أولى لقوله يحبو
على استه .

(٧) فى ك (فهو) والسواب (يحبو)

(٨) سقطت (درج) من ك

(٩) من الآية " ٢٥ " من سورة الحج .

ونحو : والله الذى أرسل الرياح فتثير ^(١) فالأولى ^(٢) أن يقال المراد
لا يجوز عطف اسم الفاعل على الماضى ، وإن كان على خلاف الظاهر ^(٣)
من السياق ، لئلا ينتقض بما ورد فى الآية من غير تقريب الماضى بقـد ^(٤)
(ويقول إن لم تتم وتحسن آتاك) ، يعنى : أنه يجوز عطف تحسن ^(٥)
على لم تتم ، أى : إن لم تحسن ، لملاحيته للجنم ، ويجوز عطفه ^(٦)
على لم تتم أيضا على تقدير أن تحسن ، لأن لم تتم صار بمعنى المستقبل ^(٧)
لدخول ان ، وكأنه عطف مستقبل على مستقبل (ولو قلت وأحسنـت جاز ^(٨)
لأن الأول كان ماضيا معنى) وإن عاد بدخول إن إلى معـنى ^(٩)
الاستقبال فالنظر الى أنه كان ماضيا بدخول لم عليه (وتقول : إلا تتم ^(١٠)
وتحسن) على تقدير وإن تحسن (ولو جئت بالماضى ولم ترد الاستئناف)

-
- (١) من الآية " ١ " من سورة فاطر
(٢) عبارة المتن سليمة ولو اقتصر الشارح على قوله لا يجوز عطف اسم
الفاعل على الماضى من غير تقريب الماضى بقـد لكان أولى .
(٣) سقطت (كان) من ك
(٤) سقطت (بقـد) من ك
(٥) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (على تتم) وهى أولى لأن
المعطوف عليه الفعل وحده .
(٦) فى ك (لملاحيته) والصواب (لملاحيته)
(٧) فى ل (عطف) والصواب (عطفه)
(٨) سقط (مستقبل) من ك
(٩) فى م (جاز أيضا)
(١٠) فى ل (إن لم تتم)

وقلت وأحسن (لم يجر) ، لأنه عطف ما نرى على مضارع لفظا ومعنى
 (١) (٢) (٣)
 (خلافا للكوفيين) فإنهم يجوزون عطف أحسن على تقم ، لأن أحسن
 ينصب حكم الشرط عليه ، والتقدير : وإن أحسن فيمير بمعنى
 (٤)
 المستقبل ، فكأنه قال : إلا تقم وتحسن ، وهو ضعيف ، لأن انصباب
 حكم الشرط فرع صحة العطف ، وكلامنا في صحة العطف ، فما لم يصح
 (٥)
 عطف لا يكون مستقبلا ، وما لم يكن مستقبلا لا يصح عطفه ، وقوله :
 (٦) (٧) (٨)
 ولم ترد الاستئناف معناه أنك إذا جعلت أحسن استئنافا ، ليكون
 جملة معترضة بين الشرط والجزاء ، فلا مانع منه ، لأنه في الحقيقة
 عطف على جملة الشرط والجزاء ، ولا مانع منه .

(٩)
 (العطف على العاملين) ، أي : على تقدير العاملين أو على
 (١٠)
 معمولي العاملين

-
- (١) في ل (يجوزوا) والـواب (يجوزون)
 - (٢) سقط (على) من ك
 - (٣) سقط (أحسن) من ك
 - (٤) في ل ، ك (إن لم تقم) وفي م ، هـ (إن تقم)
 - (٥) كذا في الأصل والـواب (عطفه) كما في النسخ الأخرى
 - (٦) سقط (الواو) من (وقوله) في م وفيها (قوله ولم يرد)
 - (٧) سقطت (إذا) من م
 - (٨) في ل ، هـ (فيكون) والصواب (ليكون)
 - (٩) في ل (عاملين)
 - (١٠) كذا في الأصل وفي م وفي النسخ الأخرى (عاملين)

- (١) (٢) لا يصح مطلقا عند سيويه ويصح عند الفراء () ، أى : مطلقا
(٤) (٣) (وإذا تقدم المجرور وتأخر المرفوع أو المنسوب فيهما صح عند الأكثرين)
(٦) (٥) نحو : فى الدار زيد والحجرة عمرو (أما وجه النع على الاطلاق
(٨) (٧) وهو مذهب البصريين ، أن حرف العطف ضعيف لا يقوى أن يقوم مقام
(٩) عاملين مختلفين ، فإنك إذا قلت : إن فى الدار زيدا والحجرة عمرو
(١٠) فقد قام الواو مقام إن لنصب عمرو ومقام فى لجر الحجرة ، وحرف واحد
لا يقوم مقام عاملين لضعفه . ووجه الجواز مطلقا التمسك بظواهر
(١١) الأمثال الواردة نحو : مائل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة لقيام الواو مقام
(١٢) ما لنصب شحمة ومقام كل فى جر بيضاء ووجه الفرء أن الأصل أن يمتنع

-
- (١) فى ل (ولا يصح) بزيادة الواو
(٢) أنظر الكتاب ج ١ ص ٦٥٤ ، ٦٦ ، والجمع ج ٥ ص ٢٧٠
(٣) سقط (أو) من ل
(٤) أنظر أيضا الجمع ج ٥ ص ٢٧٠ تحقيق د . عبد العال سالم مكرم
دار البحوث العلمية
(٥) فى ل (وأما)
(٦) فى ك (وجهه على الاطلاق)
(٧) فى م (فلأن) وهى السواب لوجود أما قبلها
(٨) فى ل (لأن)
(٩) فى ل (عمرو) والـ و اب (عمرا) ودائما يخالف فيها الرسم المعتبر
فى حالة النسب .
(١٠) أيضا فى ل (عمرو) والسواب (عمرا)
(١١) قد تقدم هذا المثل فى ص ٣١٤
(١٢) فى هـ (لجر) وهى أنسب لقوله لنصب

لما ذكره المانعون فانما يجوز حيث ورد كما ذكرنا من المثال ، والتحقيق
 أنه إنما لم يجر حيث تقدم المنسوب أو المرفوع على المجرور نحو :
 إن زيدا في الدار وعمروا الحجرة ، لأن الواو إذا قام مقام إن ، ومقام في ،
 فقد وقع بين في وبين مجروره فاسل أجنبي ، إذ التقديرون عمروا الحجرة
 بخلاف ما إذا تقدم المجرور وقلت والحجرة ، لأن المجرور حينئذ يلاقى
 الواو المقدرة بنفي ويليه ، ومقتضى هذا أن يشترط تقدم المجرور فـى
 المعطوف أما في المعطوف عليه فلا يشترط ، لأنه ليس فيه هذا المخالفة
 ولكن التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه كان مهما طالوبا عندهم
 فما وجب تقدم المجرور في المعطوف قدم في المعطوف عليه رعاية للمناسبة
 بينهما هذه نكتة الفرق . (قوله تعالى " والليل إذا يغشى والنهار إذا
 تجلّى " لا ينتهض حجة لجوازه) احتج بعضهم بهذه الآية على
 جواز العطف على عاملين مختلفين ، فإن الواو في النهار قام مقام أقسم
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

- (١) (أو المرفوع كمرتين) في ك
- (٢) في ك (وعمروا في الحجرة)
- (٣) في هـ / الأصيل (أجنبي وهو عمرو)
- (٤) في ك (هذا المخالفة) والواب (هذه المخالفة)
- (٥) سقط (الواو) من (ولكن) في م
- (٦) سقط (تقدم) من ك
- (٧) سقط (بينهما) من ل ، ك
- (٨) سقط (الفرق) من ل
- (٩) الآيتين " ١ ، ٢ " من سورة الليل
- (١٠) سقط (مختلفين) من ك
- (١١) في م (في والنهار) وهو الأحرى بالثبوت
- (١٢) في ل (القسم) والأنسب في قوله الباء لجر (الباء بجر) ليناسب ما قبله .

(١)
 بنصب إذا ، ومقام الباء لجر النهار ، وليست الواو في النهار واو قسم
 مستأنف ، لنفي الخليل وسيبويه (٢) على أن توالي القسمين على مقسم عليه
 واحد مرفوع فيكون الواو للعطف ، فقال المصنف هذا لا ينتهز حجة لهم
 (٣)
 لما أن إذا بدل أو معمول لمضاف مقدر قبل المقسم به وليس بظرف لفعل
 (٤) المقسم به لفساد المعنى (٥) ، يعني : أنه يجوز أن يكون إذا يفشى
 (٦) بدلا من الليل ، أى : أقسم بالليل وقت غشيانه ، أى : أقسم بوقت
 غشيانه ، أو يقدر مضاف قبل المقسم به ، أى : أقسم بغشيان الليل
 وقت غشيانه ، وإذا على هذا الظرف للمضاف المقدر ، وعلى هذين
 الوجهين لا يكون إذا منصوبا بأقسم ، والواو لم يقع إلا موقع الباء
 (٨) عطفًا للمجرور على المجرور ، وكذا الوجهان في " والنهار إذا تجلس " (٩)
 وينبغي أن يحمل على هذا ، إذ لو قيل إن إذا منصوب بأقسم ظرفا لفعل
 (١١) (١٢) (١٣)
 المقسم لنه تقييد القسم بزمان الغشيان ، وليس كذلك

-
- (١) أيضا في م (في والنهار)
 (٢) أنظر الكتاب ج ٣ ص ٥٠١ تحقيق عبد السلام هارون عالم الكتب بيروت
 (٣) كلمة (معمول) في م موجودة في الباش
 (٤) في ل (القسم لفساد المعنى)
 (٥) سقط (أنه) من ل
 (٦) في ك (بدل)
 (٧) في م (من المقسم به أى من الليل)
 (٨) في م (فالواو)
 سقط (عطفًا للمجرور على المجرور) من ك
 (٩) في ل (وهكذا) (١١) سقط (هذا) من ل
 (١٢) في ل (إذ قيل)
 (١٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (القسم)

إن ليس المعنى أنه أقسم في وقت غشيان الليل ، بل القسم مطلق .
 وإذا لم يكن منه وبا لفعل القسم بقى القسم على إطلاقه (وجعله حالا
 لا يدفع الفساد ، بل يزيده) ، أى : ذكر بعض المتأخرين : أن
 إذا حلال من الليل ، والعامل فى الحال فعل القسم المقدر كأنه
 قال : أقسم بالليل كائنا وقت غشيانه ، وغرضهم أن إذا ليس ظرفا
 لأقسم حتى يلزم تقييد القسم بزمان الغشيان ، بل المقسم به
 الليل كائنا فى هذا الحال ، ولا يلزم فيه أن يكون القسم فى ذلك
 الزمان ، فقال المصنف هذا لا يدفع الفساد ، بل يزيده . أما يقال
 انه لا يدفعه ، فلأن الفساد هو لزم تقييد القسم بكونه فى الليل
 ويلزم من الحال كون القسم مقيدا أيضا بحال غشيان الليل .
 كما قلت : جئت راكبا فإنه يدل على تقييد المجيء بحال الركوب
 وأما بيان أنه يزيده فلأنه يلزم منه فساد آخر وهو الإخبار عن الليل
 بظرف الزمان ، والإخبار به لا يكون إلا عن الحدث ، لا تقول الليل وقت
 الغشيان ، ولقائل أن يقول : جاز أن يكون إذا حالا ، والعامل هو
 الكون المقدر قبل المقسم به ، ويكون التقدير أقسم بكون الليل
 فى زمان غشيانه .

(١) فى ل (حين) والصواب (حتى)

(٢) فى م ، هـ (هو الليل)

(٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (بل يزيده) وهو الصواب

(٤) “ “ “ “ (أما إنه لا يدفعه)

(٥) سقط (يدل) من ل

(٦) سقط (به) من ل

(٧) فى ل (فيكون) (٨) فى م (فى وقت)

فالعامل في الحال هو الكون ، لا أقسم فلا يلزم أن يكون القسم في ذلك
 الزمان ، بل بالكون في ذلك الزمان فالمقسم به مقيد والقسم مطلق
 كما ذكر المصنف على تقدير إبدال إذا من النهار والكون المقدر من كان
 التامة لا الناقصة ، ليكون إذا حالا لا خبرا (واعتذار الزمخشري ينقصه
 قوله " والليل إذا عسعس ") يعني : أنه قد ذكر الزمخشري أن الواو
 في " والليل " لما استمر حذف الفعل معه قام مقام أقسم والباء معا
 فالواو النائب له ينوب لنيابته عن الفعل ، ويجوز لنيابته عن الباء
 فليست حينئذ من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين ، بل
 من باب عطف معمولي عامل على معمولي عامل واحد ، وهو الواو

-
- (١) في ك (والمقسم به)
 (٢) سقط (إذا) من ك
 (٣) في ل (اعتذر) والواو (اعتذار)
 (٤) في ك (الزمخشري رحمه الله) وقول الزمخشري هو : ((الواو الأولى
 في نحو " والليل إذا يفشى " للقسم وما بعدها العطف)) شرح
 المفصل ج ٩ ص ١٠٦ .
 (٥) في ل (قوله تعالى)
 (٦) الآية (١٧) من سورة التكوين
 (٧) سقط (أنه) من ل
 (٨) سقط (في والليل) من ل
 (٩) سقط (معه) من ك
 (١٠) سقط (لنيابته) من م
 (١١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (على عاملين)
 (١٢) في ل ، هـ (بل هو) بزيادة هو
 (١٣) سقط (على معمولي عامل) من ك

(١) لأن الواو على هذا التقدير علامة واحد يعمل عملين مختلفين ولا منع منه ، وهذا في نهاية الحسن ، ولكن ذكر الشيخ ابن الحاجب - (٢) (٣) (٤) -
 رحمة الله عليه - : أنه إنما يستقيم هذا الجواب لو لم يصرح (٥) (٦)
 بأقسام والباء ، بل قام مقامهما حرف أما ، إذا صرح بهما فلا يستقيم (٧) (٨)
 هذا الاعتذار ، لكن ورد مصرحا بهما في قوله تعالى " فلا أقسم بالخنس (٩)
 الجوار الكنس والليل إذا عسعس " (١٠) فقد قام الواو مقام عاملين
 مختلفين مصرحا بهما فلا يصح الاعتذار ، وهو معنى قوله وينقضه إلى
 آخره .

-
- (١) سقط (لأن الواو) من ل
 (٢) سقط (في) من ك
 (٣) سقط (ولكن) من ك (والواو) من (ولكن) من ل
 (٤) أنظر شرح الكافية لابن الحاجب ج ٢ ، ص ٣٣٧ دار الكتب
 العلمية - بيروت .
 (٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (رحمه الله)
 (٦) في ل (ولم) والصواب (لو لم)
 (٧) في هـ (قد ورد) وفي ل سقط (ورد)
 (٨) في ك (ولا يصح قوله تعالى) والصواب (في قوله تعالى)
 (٩) الآيات (١٥ ، ١٦ ، ١٧) من سورة التكويد
 (١٠) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (فلا يصح ذلك) بزيادة
 ذلك وأقول : أين التبريم بهما في الليل إذا عسعس بل التبريم
 بهما في لا أقسم بالخنس .

- (١) (ويصح عطف معمولي عامل واحد فباعدة) ، أى : معموليين
(٢) وأكثر (على مثلهما) ، أى : على معمولي عامل (نحو : أعطيت زيدا
(٣) درهما وعمروا دينارا) عطف عمروا على زيدا ، ودينارا على درهما
(٤) (وأصبح زيد قائما وبكر قاعدا) ، لارتفاع المانع المذكور وهو كون الحرف
(٥) قائما مقام عاملين (ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولهما)
(٦) أى : دون معمول الفعل ومثله (نحو : أريد أن يضرب زيد عمروا ويهين
(٧) بكر خالد) فالفعل الثاني بدون معموله عطف على الفعل الأول بدون
معموله ، ولا يجوز عطف معمولين على معمولين ، إذ ليس الضرب
(٨) مشتركا بين معمولين ، ولا الإهانة ، بل الضرب مخصوص بالفاعل
والمفعول المذكورين أولا ، والإهانة مخصوصة بالفاعل والمفعول المذكورين
(٩) آخر ، وإنما اشترك الفعلان في دخولهما تحت الإرادة ، والمعمولان
باقيان بحالهما ، هكذا ذكره وفيه نظر ، لأن مقتضى قولهم : إن
المعطوف نفسى حكم المعطوف عليه ، أن يقع الفعل الثاني موقع الفعل الأول

-
- (١) فى ك (إلى) والصواب (أى)
(٢) فى ل (وكثر) والصواب (وأكثر)
(٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (على عطف)
(٤) فى ل (ونحو) والصواب (ويجوز)
(٥) سقط (الفعل) من ك
(٦) سقط (بدون معموله) من ل
(٧) فى ل (بالفعل) والصواب (بالفاعل)
(٨) فى ك (المفعولين) والصواب (المفعول)
(٩) سقط (اشترك) من ك

فحينئذ إما أن يعمل الفعل الثانى فى المعمولين الأولين أولا يعمل
فإن عمل فسد المعنى ، وإن لم يعمل فيهما ، بل عمل فى معموليـــــــــــــــــه
(١) (٢)
كما كان ، فيلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنى وهو معمول الفعل الأول .

(٣)
(وعطف الجملة) ، أى : ويجوز عطف الجملة (على مثلها من غير
اشتراك فى الإعراب) ، يعنى أن المراد فى عطف الجملة على الجملة
اشترائهما فى حصول مضمون الجملتين ، فانك إذا قلت : قام زيد ثم
(٤) (٥)
قعد عمرو ، فالفهم تراخى الجملة الثانية عن الأولى ، فإذا دخل
(٦)
الواو أفاد اجتماع مضمونى الجملتين من غير اشتراك فى الإعراب وهذا
(٧)
إشارة إلى ما ذكره إمام الحرمين فى البرهان :

(١) والمسألة لا تحتاج الى كل هذا العناية فالفعل الثانى ومعمولاه
معلوف على الفعل الأول ومعموليه من عطف الجمل وهى مؤولة
بالمفرد ، إذ التقدير أريد ضرب زيد عمرا وإهانة بكر خالد
وكلامه فيما سبق وإنما اشترك الفعلان فى دخولهما تحت الارادة
يساعد على ذلك .

(٢) فى ك (معمول) والصواب (معمول)

(٣) سقطت كلمة (الجملة) من ك

(٤) فى ل (على الأول) والصواب (عن الأولى)

(٥) فى ل (خل الأول) والصواب (دخل الواو)

(٦) فى م ، ل (مضمون)

(٧) فى ل ، ه (ذكره)

من أن مجيء حروف العطف في الجملة إنما هو على سبيل تحسين الكلام (٢)
 لا لمعنى غير ذلك ، فانه قد تبين اشتراكهما في معنى الجمعية في الواو (٣)
 ويحصل التراخي في ثم (ونحو يقوم زيد ويقعد يحتمل الأمرين) ، أى : (٤)
 يحتمل عطف الفعل بدون معموله على الفعل ، ويحتمل عطف الفعل مع (٥)
 معموله على الفعل مع معموله ، وعلى الأول يكون عطف مفرد على مفرد (٦)
 وعلى الثاني عطف جملة على جملة (وكذا زيد قائم وعمرو قاعد) يحتمل أن (٧)
 يعطف جملة على جملة ، وأن يعطف مفرد على مفرد ، وهو عطف عمرو (٨)
 على زيد ، وقاعد على قائم . ذكر في أول الكتاب أن بحث المعرب (٩)
 ينحصر في أقسام أربعة وفرغ من القسمين ، فشرع في القسم الثالث وهو (١٠)
 ما به الاختلاف الذي هو عبارة عن العامل فقال : (١١)

-
- (١) في م (الجمل)
 - (٢) سقط (على) من ك
 - (٣) في ان (لأنه بالمعنى) والـ و اب (لا لمعنى)
 - (٤) سقط (تبين) من ك
 - (٥) في م (وحصول)
 - (٦) في ك (ويقعد عمرو) وهي المناسبة لقوله بدون معموله ومع معموله
 - (٧) سقط (على مفرد) من ك
 - (٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وعلى الثاني يكون) بزيادة يكون
 - (٩) في ك (وكذا زيد قاعد وعمرو قائم)
 - (١٠) في ك (المعرب) والصواب (المعرب)
 - (١١) سقط (ينحصر) من ك

(مباحث العلوامل اللفظية والمعنوية)

(١)
(القسم الثالث فى العامل وهو إما لفظى أو معنوى فاللفظى إما فعل

أو حرف ، أو اسم .

أما الفعل فيعمل الرفع ، والنصب . أما الرفع فعام ، لأن كل فعل يرفع فاعله ، وأما النصب فقد يكون عاما ، كما عدا المفعول به من المفاعيل على الاختلاف فى المفعول معه والحال ، وقد يكون خاصا كالمفعول به .
(٢) (٣)
والخبر المنسوب ، والتمييز فإن الأول لا يكون الا للمتعدى (يريد بالعام
(٤)
أن يكون للأنم وللمتعدى فإن ما عدا المفعول به يكون لكل واحد منهما .

إذ الفعل اللانم له مفعول مطلق ، ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه .
(٥) (٦)
وكذا للمتعدى أيضا مثل ذلك . فالنصب عام ، إذ لكل واحد منهما منصوب سوى المفعول به ، لكن اختلف فى المفعول معه ، فأكثر البصريين على أن الناصب له الفعل المتقدم بتقوية الواو التى بمعنى مع ، والكوفيون على أنه منصوب على الخلاه ، لأن هذه الواو لا تقتضى المشاركة فى الفعل .

(١) فى ل (العلوامل) والصواب (العامل)

(٢) فى م ، ل (اختلاف) والصواب (الاختلاف)

(٣) سقط (فى المفعول) من ل

(٤) فى ك (المتعدى) والصواب (للمتعدى)

(٥) فى م ، ل (كذا المتعدى)

(٦) فى ل (كل واحد) والصواب (لكل واحد)

فقولك : استوى الماء والخشبة ليس المعنى استوى الماء واستوى الخشبة
 (١)
 لأنها لم تكن معوجة حتى تستوى فقد خالف الثانى الأول فانتصب على
 الخلاف ، وقال الأخفش : إن الواو ليست مقوية للفعل قبلها وإنما هى
 مصلحة لأن ينتصب الاسم بعدها انتصاب الظرف من غير واسطة لقيامها
 مقام مع كما كان ينتصب مع من غير واسطة ويمكن أن يكون إشارة إلى أن
 المفعول معه قياس عند بعضهم وعند آخرين مقصور على السماع ، فعلى
 الأول عام ، وعلى الثانى خاص ، كما أشار إليه فى الضوء ، وأما الحال
 فظاهر أنه من المنصوب العام ، إذ الحال قد ينتصب بعد الفعل المتعدى
 وبعد الفعل اللانم ، ولقد عرج به فى المفتاح بقوله : وهى ، أى : الحال
 (٢)
 أيضا من المنصوبات العامة ، والأفعال فى نصبها مستوية الأقدام وفى لفظ
 الكتاب إيهام أن فيه اختلافا ، كما فى المفعول معه ، وليس كذلك ، إنما
 أخره ، لأنه لم يرد أن تقدم الحال على المفعولات لكونها من ملحقات
 المفعول . قوله : والحال معطوف على قوله ما من قوله ما عدا المفعول به
 أى : وكالحال سلم عن ذلك الإيهام ، وقد يكون خائفا ، أى : لا يكون
 بكل فعل كالمفعول به ، والخبر المنصوب والتمييز ————— ز

(١) فى ك (مفتوحة) والصواب (معوجة)

(٢) فى ك (غيره) والصواب (غير)

(٣) فى هـ (قياسى)

(٤) هذا الكتاب للمصنف واسمه كاملا (ضوء المصباح) وطبع أنظر

التركيلى كتاب الاعلام ج ٧ ص ٢٥٩ .

(٥) المفتاح أيضا من مؤلفات المصنف رحمه الله وهو عبارة عن شرح للمصباح

والضوء تلخيص له أنظر كشف الظنون ج ٢ ص ١٧٠٨ .

فإن الأول ، يعنى : المفعول به — لا يكون إلا للمتعدى والخبر
 المنسوب إنما عده من المنصوبات الخاص ، لأنه ليس لكل فعل منصوب^(١)
 على الخبر ، بل لبعض الأفعال ، كالأفعال الناقصة ونحوها ، والتمييز^(٢)
 أيضا من المنصوبات الخاص ، إذ ليس لكل فعل تمييز ، بل لكل فعل^(٣)
 مبهم .

(وهو) ، أى : المتعدى (ما جاوز فاعله إليه) ، أى : إلى^(٤)
 المفعول به (وهو ثلاثة أعرب : متعد إلى واحد كضرب ، وإلى اثنين^(٥)
 إما متغايرين) بمعنى أنه ليس بين المفعولين نسبة ، ولا يمدق أحدهما
 على الآخر (كأعطيت زيدا درهما ، أو غير متغايرين) بأن يكون بينهما
 نسبة ويمدق أحدهما على الآخر (وهو سبعة — أفعال تسمى أفعال
 القلوب

أفعال القلوب : وهى زعمت ، وحسبت ، وخلت ، وظننت بمعناها (^(٦)
 ، أى : بمعنى حسبت ، وخلت احترازا عن ظننت بمعنى اتهمت
 كما سيأتى (وعلمت ، ورأيت ، ووجدت ، إذا تعلقت بشئ على عفة)

(١) ، (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (المنسوب) وهو
 الأحق بالثبوت .

(٣) سقط (فعل) من ل

(٤) فى م ، ك ، هـ (وهو على ثلاثة أعرب) وفى ل (وهى)
 والأول هو الصحيح لأنه فسر بالمتعدى .

(٥) سقط من قوله (بمعنى أنه) الى قوله (أو غير متغايرين) من ك ، ل

(٦) فى م ، ل (احتراز) والسواب (احترازا)

- (١) احتراز عما إذا تعلقن بذات الشيء كما سيأتى (ويدخلن على الجملة من
المبتدأ والخبر فينصبهما على المفعولية) هذا إذا تعلقن بالشيء على
الصفة (فإن كان ظننت بمعنى أتهمت ، وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى
أبهرت ، ووجدت بمعنى أحببت لم تقتضى الثانى) ، أى : لم تقتضى
المفعول الثانى وهو ظاهر (وتختص) ، أى : أفعال القلوب (بجواز
الإلغاء متوسطة) نحو : زيد علمت قائم (أو متأخرة) نحو :
زيد قائم علمت ، (لاستقلال الجزئين كلاما) ، لأن المفعولين فى الأصل
مبتدأ وخبر (بخلاف باب أعطيت) فإنه ليس بين مفعوليه نسبة حتى
إذا ألغى استقلال كلاما (وقد نقل الإلغاء عند التقديم أيضا) نحو :
ظننت زيد قائم وعليه قول الشاعر :

-
- (١) فى الأصل ، م ، ك (احتراز) والصواب (احترازا)
(٢) سقط من قوله (بذات الشيء) الى قوله (هذا إذا) من ك
(٣) سقط (الواو) من (ويدخلن) فى جميع النسخ ما عدا الأصل
(٤) سقط (بمعنى) من م
(٥) فى ل (لم يقتضى)
(٦) فى م ، هـ (ومتأخرة) والصواب (أو متأخرة)
(٧) فى ك (عالم)
(٨) فى ك (وخبره) والصواب (وخبر)
(٩) سقط (بين) من ك
(١٠) فى ل (أى الإلغاء) بزيادة أى

(١)

* أرجو وآمل أن تدنومودتها وما أخال لدينا منك تنويل *

(٣)

(٢)

قوله : * أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب *

والجمهور على أنه لا يجوز الإلخاء فى التقديم واعتذروا عن البيتين

بحذف ضمير الشأن للضرورة ، والأهل وما أخاله ، وأنى وجدته .

(١) ذكر هذا البيت فى شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٥٥٧ ونسبه ابن مالك

الى كعب بن زدير وقال د . عبد المنعم هريدى محققه هو من قصيدة

كعب بن زهير المشهورة يعنى بانت سعاد فى الديوان ص ١ وروايته

فى الديوان

* أرجو وآمل أن يعجلن فى أبد وماهن طوال الدهر تعجيل *

اللفظة : تدنو : تقرب تنويل : عطاء

موضع الشاهد فيه (وما إخال لدينا منك تنويل) فالظاهر إلخاء

"إخال" عند الكوفيين ، ولكن عند جمهور البصريين أنه على حذف

ضمير الشأن للضرورة ولا إلخاء .

وذكر هذا البيت فى أوضح المسالك ج ١ ص ٦٧ وذكره أيضا فى شرح

التسهيل لابن عقيل ج ١ ص ٣٦ فى باب إعراب المعتل الآخر .

(٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (وكذا قوله) وهو أولى بالثبوت .

(٣) ذكر هذا البيت فى شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٥٥٨ وقال فيه

د . عبد المنعم هريدى هو ثانى بيتين ذكرهما أبو تمام فى حماسه

بنسب القافية ونسبهما لبعض الفزاريين .

اللفظة : ملاك الشئ " بكسر الميم " : ما يقوم به

الشيمة : الخلق

موضع الشاهد فيه (وجدت ملاك الشيمة الأدب) والظاهر فيه إلخاء

(وجدت) وهو مذهب الكوفيين ، وعند الجمهور أنه على حذف ضمير

الشأن والتقدير أنى وجدته . وقد أورد ابن مالك البيت كاملا كالاتى :

* كذاك أدبت حتى أار من خلقى أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب *

ذكر هذا البيت الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٠ والهمج ج ١

ص ١٥٣ وشرح الحماسة للتبريزى ج ٣ ص ١٤٨ .

(والتعليق) عطف على الإلفاء ^(١) وتختص أفعال القلوب بجواز التعليق (مع لام الابتداء) نحو : علمت لزيد منطلق ^(٢) (وحرف النفي) نحو : علمت مازيد بمنطلق ^(٣) (وهمزة الاستفهام) نحو : علمت أزيد عندك أم عمرو ^(٤) (كما أن لها) ، أى : للام ، وحرف النفي ، وهمزة الاستفهام (صدر الكلام) ، فلذلك لم يمكن أعمال تلك الأفعال فيما بعدها ، والفرق بين الإلفاء والتعليق - مع كون الأفعال فى الحالى غير عاملة - أن فى التعليق لا يمكن إعمالها لفظا ، لمانع لفظى كما فى الصور المذكورة ^(٥) ، وأما فى الإلفاء فيمكن أن ينصب ^(٦) الجزآن على المفعولية فى التوسط والتأخر ، وحينئذ لا إلفاء ، وأما فى التعليق فلا يمكن أن ينصب الجزآن لا لفظا ولا معنى وأيضا فى صورة التعليق المذكور بعده مفعول من حيث المعنى بالتأويل فمعنى : علمت أزيد عندك أم عمرو ، علمت جواب هذا الاستفهام ، وأما فى الإلفاء فلا يمكن الإعمال معه لا لفظا ولا معنى ^(٧) (وفى جواز وقوع ^(٨) هل بعدها) ، أى : بعد أفعال القلوب (اختلاف)

-
- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أى وتختص)
 - (٢) فى م (أو حرف النفي)
 - (٣) فى م (أو همزة الاستفهام)
 - (٤) فى ك (ولما) والصواب (لما) بدون واو
 - (٥) فى ك (الصورة) والصواب (الصور)
 - (٦) سقط من قوله (وأما فى التعليق) الى قوله (ولا معنى من م .
 - (٧) سقط (جواز) من ل
 - (٨) فى ل (فصل) والصواب (هل)

(١) (٢) (٣)
فمن أجاز نظرا الى صورة الجملة في الموضعين يعني هل ، والهمزة
وأم ، ومن منع نظر الى أن العلم لا يتعلق بالاستفهام ، بل بجوابه
والذى يقال فى جواب الاستفهام بأم والهمزة أحد المستويين فكأنه
قيل علمت أحدهما معينا بخلاف هل فإن جوابه ليس أحدهما حتى
يتعلق به العلم ، بل جوابه لا ونعم ، وأجيب بأن لا ونعم فى تقدير
جملة ، أى : نعم قام زيد ، أولا ما قام زيد ولولا ذلك لم يستقيم
أن يكونا كلاما فالجواب جملة من مكلوم به ومكلوم عليه* وهو المصحح
للتعليق . (وامتناع الاقتصار على أحد المفعولين) عطف على جواز
الإلفاء ، أى : وتختص أفعال القلوب بامتناع الاقتصار على أحد
المفعولين (إلا فى نحو : علمت أن زيدا قائم) ، يعنى : أن أن
وما بعده بتقدير مصدر فكأنه قال : علمت قيام زيد فقد اختصر على
أحد المفعولين ، وإنما جوز ، لأن الكلام مشتمل على منسوب ، ومنسوب
إليه فكان المفعولين مذكوران أن معنى علمت أن زيدا قائم ، وعلمت
زيدا قائما واحد ، وإن اختلفا فى الصورة

-
- (١) سقط (أجاز) من ك
(٢) فى الأصل (نظرا) والصواب (نظر)
(٣) سقط (هل) من ك
(٤) سقط (منع) من ك
(٥) فى ك (نظرا) والصواب (نظر)
(٦) سقطت (لو) من
(٧) عبارة غريبة ، وكان يكفى أن يقول فالجواب جملة فى التقدير
كما صرح به سابقا .
(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (إذ)
(٩) فى هـ (زيد) والصواب (زيدا)
(١٠) فى هـ (اختلف) والصواب اختلفا .

(وأما كلاهما) ، أى : كلا المفعولين (فقد يسكت عنهما نحو :
 من يسمع يخل) ، أى : يخل المسموع صحيحا (وبعضهم أبى ذلك
 إلا مع قرينة يكونان) ، أى : المفعولان (معها) ، أى : مع
 القرينة (فى حكم المذكور) فلا يجوز عند هم ابتداء : علمت مع حذف
 المفعولين بلا قرينة (وقولهم : ظننت ذاك ، فذاك إشارة إلى
 الظن) هذا سؤال وجواب . أما السؤال فهو أن ذاك أحد مفعولى
 ظننت ، فقد اختصر على أحد المفعولين . وأما الجواب فهو أنا
 لا نسلم أن ذاك مفعول له ، بل هو إشارة إلى الظن المدلول عليه^(١)^(٢)^(٣)
 بظننت فهو فى حكم المفعول المطلق ، كأنه قال : ظننت ظنا ،
 فالمفعولان كلاهما محذوفان ، ولا اقتصار فيه على أحدهما (وقد
 يتوهم أنه إشارة إلى الجملة كما فى : قلت ذاك ، والفرق أن الجملة
 ثمة) ، أى : قلت ذاك (هى القول بعينه ، وجاءت الجملة من
 ضرورة الخصوص فإذا عدل عنه جاء المصدر مفردا ولا كذلك مفعولا^(٤)
 ظننت) . هذا التوهم إشارة إلى مذنب الفراء فإنه قال : ذاك^(٥)
 إشارة إلى المفعولين فإذا قيل : ظننت زيدا قائما ، قلت ظننت ذاك

-
- (١) فى الأصل (ذاك) وفى النسخ الأخرى (ذلك)
 (٢) فى هـ (مفعوله) وفى النسخ الأخرى ما عدا الأصل (مفعول به)
 (٣) سقط (هو) من هـ
 (٤) وقد أشار إلى هذا ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٥٥٩
 تحقيق د . عبد المنعم هريدى ، انظر أيضا شرح الكافية لرضى
 الدين ج ٢ ص ٢٨٠ دار الكتب العلمية - بيروت .
 (٥) سقط (قلت ظننت) من ك

فهو إشارة إلى المفعولين ، لأنه يجوز أن يشار به إلى أكثر من واحد
 كقوله تعالى " عوان بين ذاك " ، أى : بين الشيئين ، ولأن قولهم
 أنبأت زيدا ذاك ، وقلت لزيدا ذاك ، الإشارة فيهما إلى الجملة
 وهو ضعيف ، أما الأول ، فلأن بين يقتضى متعددا فيجوز أن يشار
 بذاك إلى متعدد ، والنزاع في الإشارة إلى الجملة لا إلى متعدد
 وأما الثاني فهو أن الجملة الواقعة بعد أنبأت وقلت عبارة عن نفس
 القول لكنه يدل على المصدر إلى المفعولين لإرادة خصوص النبأ والقول
 في الجملة بمعنى المصدر ، لأنها نبأ وقول ، فجاز أن يشار بذاك
 إلى المصدر ، بخلاف ظننت فإنه يتعلق بذات وصفه ، ولا يصح الإشارة
 بذاك إليها وإن صح الإشارة بها إلى المصدر ، هذا خلاصة كلام
 الشيخ ابن الحاجب ، وفيه نظر لأننا لا نسلم أن الجملة قول ونبأ
 حقيقة ، بل هي مقولة لا قول ومنبأ بها لا نبأ ، وإن أريد بها قول
 مجازا فصح أن يقال المفعولان ظن أيضا بمعنى مظنونة فالقول والنبأ
 والظن لا يصدق حقيقة على الجملة ، ويصدق مجازا بمعنى المفعول عليها

(١) في الأصل (ذاك) وفي النسخ الأخرى (ذلك) وهو الصواب
 وهى من الآية " ٦٨ " من سورة البقرة .

(٢) سقط (لزيد) من ك

(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (فالجملة) وهى الصواب

(٤) فى ل (يشارك) والصواب (يشار)

(٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (اليهما) وهو الصواب

(٦) فى م ، ك (ابن الحاجب رحمه الله)

(٧) فى م ، ك ، هـ (أنها)

(٨) سقط من الأصل (بمعنى المفعول لأن الجملة ظن)

فلا فرق (ويقال : ظننت به ، إذا جعلته موضع ظنك) ، أى : ليس
(١)
المذكور أحد المفعولين ، كما توهم بعضهم ، بل المفعولان محذوفان
(٢)
والباء بمعنى فى ، فكأنك قلت ظننت فيه ، ووجه التوهم أنه فى تقدير
(٣)
ظننت به خيرا فتوهم أن خيرا أحد المفعولين والآخريه ، فإذا حذف
أحدهما سمح أنه اقتصر فى المثال على أحد المفعولين وهو غير لازم لجواز
أن يكون خيرا مصدرا ، أى : ظن خيرا والمفعولان محذوفان وبه ظرف
فلا استدلال فيه على الاقتمار (فإن جعلت الباء مزيدة لم يجز الاقتمار)
عليه ، بل يجب أن يقال : ظننت به قائما أو نحوه ، أى ظننته قائما .
(والجمع) عطف على امتناع الاقتمار أى : وتختص أفعال القلوب بالجمع
(بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد) بأن يكون ضمير الفاعل والمفعول
كلاهما متكلم ، أو مخاطب ، أو لفائب (نحو : علمتنى منطلقا) فى
(٤)
المتكلمين (ورأيتك فعلت كذا) فى المخاطبين (رآه عظيم) فى
الفائبين (وقد أجرى مجراها) ، أى : مجرى أفعال القلوب فى الجمع بين
الضميرين : لواحد (فقدت ، وعرفت فيقال : فقدتنى) وعدمتنى أيضا

(١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كما توهمه)

(٢) سقط من قوله (ظننت فيه) الى قوله (فى تقدير) من ك

(٣) سقط من قوله (والآخريه) الى قوله (أحد المفعولين) من ك

(٤) لو كان المثال " رأيتك منطلقا ، أو عظيما ، لناسب ما قبله وما بعده

فى ذكر المفعولين صراحة .

(١) ولأن تعلق علم الانسان وظنه بحال نفسه أكثر من تعلقها بغيره ، فلو جمعوا
 بينهما في نحو : ضرتني لسبق الوهم إلى تفايرهما نظرا إلى الأعم الأغلب
 فأبدلوا المفعول بالنفس فلم يقولوا ضرتني ، ولكن ضرت نفسي إذا نسا
 بالعدول عن الأعم ولنزولها منزلة الأجنبي من حيث إنه اسم ظاهر
 (٢) (٣) (٤)
 (٥) (ونوسلم يجعلون باب قلت أجمع في الاستفهام مثل ظننت) مذهب
 بنى سلم اجراء القول مجرى الظن مطلقا ماضيا أو مضارعا ، متكلما ، أو مخاطبا ،
 أو غائبا . من غير شرط وهو معنى قوله : أجمع ، فيقولون : قلت زيذا
 منطلقا ، لشبهه بالظن ، لكون القول طريقا مؤديا إلى العلم كالظن ، ولدخوله
 على المبتدأ والخبر . واحتراز بقوله : أجمع عن مذهب آخر منقول عن
 العرب ، وهو أن القول يجرى مجرى الظن بأربع شرائط الاستفهام ، والخطاب
 ، والاستقبال ، وألا يفصل بين الاستفهام والفعل بأجنبي غير الظرف .
 وقد اجتمعت الشرائط في قول الشاعر :

-
- (١) في ك (ولا تعلق) والصواب (ولأن تعلق)
 (٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (تعلقهما) وهو الصواب
 (٣) في ك (التوهم)
 (٤) في ك (لنزولهما)
 (٥) أنظر الكتاب ج ١ ص ١٢٤ عالم الكتب - بيروت ، وأنظر أيضا
 شرح الكافية الشافية ج ٢ ص ٥٦٦ ، ٥٦٧ .
 (٦) سقط (آخر) من ل

(١) * أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا *

وقول الآخر :

* علام تقول الرمح يثقل ساعدى

(٢) إذا أنا لم أطمع إذا الخيل كرت *

والمنقول أن مذهب بنى سليم اجراء القول مجرى الظن فى الاستفهام
(٣) (٤) وفى غيره ، ولفظ الكتاب خرسه بالاستفهام فلعله سقط من قلم الناسخ
(٥) (٦) (٧) وكان الأصل فى الاستفهام وغيره ولفظ المفصل يدل على أن بنى سليم
يجعلون باب قلت أجمع فى الاستفهام وغيره مثل ظننت

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ١٢٤ ونسبه سيويه الى
عمر بن أبى ربيعة ومثله فى التصريح ج ١ ص ٢٦٢ .
والشاهد فيه (تقول الدار تجمعنا) حيث نصب مفعولين لأنه
بمعنى تظن .

(٢) ذكر هذا البيت فى معنى اللبيب لابن هشام ج ١ ص ١٥٣ دارنشر
الكتب الاسلامية ونسب الى عمرو بن معد يكرب ، والتصريح ج ١ ص ٢٦٣
والهمع ج ١ ص ١٥٧ وشرح الأشموني ج ٢ ص ٣٢ دارالفكر
بيروت ، والمعنى مع شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٦ .
والشاهد فى (تقول) حيث نصب مفعولين لأنه بمعنى تظن ويروى
عائقى بدل ساعدى كما فى التصريح والأشموني والتوضيح بشرح
محي الدين .

(٣) فى هـ (وغيره)

(٤) فى ل (وفى لفظ الكتاب) وهو الأحق بالثبوت .

(٥) فى ك (وكان الأصل أى أصل نسخة المصنف المكتوب بخطه فى
الاستفهام) هذه زيادة عن النسخ الأخرى .

(٦) سقط من قوله (ولفظ المفصل) الى قوله (ظننت إذ) من ل

(٧) أنظر ابن يعيش شرح المفصل ج ٧ ص ٧٦ ٨٠ .

(١) إذ لم يخصصه بالاستفهام ، بل ذكر الاختصاص بالاستفهام فيما قبل ذلك
(٢) في مذهب الجمهور .

(٣) (وما يجرى مجراها) ، أى : مجرى أفعال القلوب (في الدخول على
المبتدأ أو الخبر اتخذت ، وصيرت ، وما يتضمن معناه) ، أى : معنى
التصيير (كجعلت ، وتركت في مثل قوله :
(٤) (٥) * تركتك ذا مال وذا نسب *) وقبله
(٦) * أمرتك الخير فافعل ما أمرت به *

(وجعل ضرب المثل منها) ، أى : مما يجرى مجرى أفعال القلوب فى
الدخول على المبتدأ والخبر (نحو : ضرت كذا مثلاً) بمعنى جعلته
(٧) (٨)

- (١) فى ك (إذا)
- (٢) فى ك (قبلك) والصواب (قبل)
- (٣) فى م ، ك (وما)
- (٤) سقط (فى مثل قوله) من ل
- (٥) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فقد تركتك) والوزن لا يستقيم إلا بها
- (٦) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ٣٧ عالم الكتب - بيروت
ونسبه الى عمرو بن معد يكرب الزيدى .
اللفظة : النسب : المال الثابت كالضياح ونحوها من نسب الشئ ؟
والمال : الإبل ، أو هو عام
موضع الشاهد (تركتك ذا مال وذا نسب) حيث دخلت تركت على
المبتدأ والخبر ونسبتهما على المفعولية كصيرت .
ذكر هذا البيت فى المقتضب ح ٢ ص ٣٥ القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- (٧) فى ل (على أو الخبر) والصواب (على المبتدأ والخبر)
- (٨) فى ل (جعلت واتخذت) والصواب (جعلته وابتدأته)

(١) واتخذته مثلا (والى ثلاثة) عطف على قوله : إلى اثنين ، أى : ومتعد
(٢) إلى ثلاثة (نحو : أعلمت ، وأرايت زيدا عمرا فاضلا ، وقد أجرى نبأت
وأنبأت ، وأخبرت ، وخبرت ، وحدثت مجرى أعلمت) فى اقتضائهما
(٣) ثلاثة مفاعيل (ويتمدى اللانم إلى واحد ، والمتعدى إلى واحد إلى اثنين
بالنقل إلى أفعل أو فاعل ، أو فاعل ، أو استفعل ، وبحرف الجر) ، معنى :
(٤) أن الفعل اللانم يتعدى إلى واحد بالنقل ، وبحرف الجر ، والفعل
المستعمل إلى الواحد يتعدى إلى اثنين بالنقل وبحرف الجر أيضا (نحو :
أذهبت) هذا مثل للانم الذى عدى بالهمزة الى واحد (وأحفرته بثرا)
(٥) (٦) (٧) هذا مثال لما كان يتعدى إلى واحد فتعدى بالهمزة إلى اثنين (وفرحته
وعرفته زيدا) مثالان للتعدية فى اللانم وفى المتعدى إلى واحد بتثقيل
(٨) (٩) الحشو (وكارمته ونارمته الشئ) مثالان للتعدية بالنقل إلى صيغة فاعل
(١٠) (١١) ، فالأول فى اللانم والثانى فى المتعدى (واستكرمته ، واستكبت به الكتاب)

-
- (١) سقط (الواو) من ل
(٢) فى ك (أنبأت) والواو (نبأت)
(٣) سقط (الى واحد) من م ، ل
(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (قد يتعدى)
(٥) فى ل (الى واحد والأصل حفرته بثرا)
(٦) فى م ، ل ، هـ (فيتعدى) ولما أثبتته أولى
(٧) فى ك (وفرحته زيدا) بزيادة زيدا ولا معنى لها
(٨) فى ك (ومثالان) بزيادة الواو
(٩) سقط (صيغة) من هـ
(١٠) فى م (فى المتعدى الى واحد)
(١١) فى ك (والكتاب) بزيادة الواو

مثالان فى النقل أينما بسين الطلب (وذهبت به وجزت به زيدا) مثالان
أيضا على الترتيب فى النقل بحرف الجر (والمتمعدى الى اثنين يصير فى ثلاثة
بالحزمة وحدهما نحو: أعلمت^(١) ، وأرأيت^(٢) ، وأجاز الأخفش، أخلت ، وأزعمت
وأحسبت ، وأظننت) ، لتكون متعدية الى ثلاثة بالحزمة كأعلمت .

الأفعال الناقصة :-

(٣)
(وأما الثانى) وهو المنسوب نصباً خاصاً (فإنما يكون للأفعال الناقصة
وهى : كان ، ومار ، وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، ومازال
، ومابرح ، ومافتى ، وماأنفك ، ومادام ، وليس ، وألحق بها آخر
وعاد ، وغدا ، وراح ، وكذا جاء وقعد) وإنما سميت ناقصة لوجهين
أحدهما : أنها لا تدل إلا على الزمان دون الحدث ، وهو الكون ، لأن
لأن الحدث المدلول عليه فى الأفعال هى مصادرهما كما فى تمام ونحوه

- (١) فى ل ، ك (ورأيت) والىواب (وأرأيت) ولعله جاء بها على
الأصل والاستعمال الشائع بحذف العين (أريت)
- (٢) سقط (أخلت) من ك
- (٣) سقط (خاملاً) من ل
- (٤) سقط (وكذا جاء) من ك
- (٥) فى ك (ولذا)
- (٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (دون الحدث فأنك إذا قلت
كان زيد قائماً لم يرد^(٢) به كون زيد فى الزمان الماضى ولو كان فعلاً
لدل على الحدث وهو الكون) .

(١) فى ك (فإن)
(٢) سقط (به) من ل وفيها (يدل) (يدل) (يدل)

بل المراد كون مبادر أخبارها حاملة في الماضي لا مبادرها أنفسها
 فمقتضى هذا ألا يكون فعلا أصلا لعدم دلالتها على الحدث وهو مصدر
 ذلك الفعل ، لكن إنما سمي فعلا ، لوجود دلائل الأفعال وخواصها فيها
 لدخول قد والسين ، وكونه على سيغة الماضي ، والمضارع والأمر ولحق
 النماذج بها ، ولحق تاء التانيث الساكنة بها ، فجعلت أفعالا لهذه
 الخواص ، وسميت ناقصة لعدم استقلالها بحدثها ، والثاني أنها
 لا تستقل برفعها كلاما ، بل تحتاج الى خبر تتم به كلاما ، فكانت
 ناقصة . وفتى بمعنى زال في اللغة ، ولا تستعمل إلا مع النفي وفيه
 لختان ، فتئت بفتت بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما ، والمضارع
 يفتأ بالفتح ، والهمزة فيهما جميعا ، وإنما ألحق بها ما ألحق ، لاقتضاء
 معناها أيضا طرفين كما في كان نحو : عاد زيد قائما ، وكذا غدا ، وراح

-
- (١) في ك (فعلا ما نريا)
 (٢) في م (فيه) والسواب (فيها)
 (٣) في م ، هـ (كدخول) وهو الآخر بالشبوت
 (٤) سقط من قوله (بها فجعلت) الى قوله (في اللغة ولا) من ل
 (٥) سقط (أفعالا) من ك
 (٦) في ك (الكلاما) والسواب (كلاما)
 (٧) في ك (وكانت)
 (٨) سقط (فتئت) من ل
 (٩) كذا في الأصل والصحيح (فتأت)
 (١٠) (الحق) كرر مرتين في ك
 (١١) في ك (عاد) والسواب (غدا)
 (١٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وراح وآخ) بزيادة آخر

(١) وكذا جاء وقعد في نحو : ما جاءت حاجتك ، أى : أى شىء كانت حاجتك
(٢) أو ما جاءت على حاجتك استفهاما ونفيا ، وكذا قعد ، كما يقال :
(٣) أرفف شفرته حتى قعدت كأنها حرة (تدخل دخول أفعال القلوب على
المبتدأ والخبر فترفع الأول وتنسب الثانى) ، لأنها مشابهة للأفعال
(٤) (٥) كما ذكرنا فأعملت عملها ، ومرفوعاتا مشبهة بالفاعل ، ومنصوباتها بالمفعول
(ونقمانها) ، أى نقمان هذه الأفعال (أنها لا تفيد مع المرفوع بدون
(٦) المنسوب) وقد ذكرنا (وهما) المرفوع والمنسوب (على شرائطهما فى باب
الابتداء) ، يعنى : يشترط أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة فى
(٧) الأغلب ، وإذا كان الخبر جملة فتكون مشتملة على الضمير الراجع الى
اسمها ، والجملة الواقعة أخبارها تكون اسمية ، وفعلية ، وشرطية
وظرفية (وذهب بعض المنتمين الى هذه الرفقة أن بناء الكلام على بعضها
من غير تقدير دخول على المبتدأ والخبر سائغ) ، يعنى : أنه جاء
بعضها من غير اعتبار شرائط المبتدأ والخبر فى الجزئين (بدليل قوله :

-
- (١) (قعد) لا توجد فى النسخ الأخرى
(٢) سقط (أو ما جاءت على حاجتك) من ك
(٣) سقط من قوله (على المبتدأ) الى قوله (لأنها) من ل
(٤) فى م ، ل ، هـ (ومرفوعه مشبه)
(٥) فى م ، ل ، هـ (ومنصوبه)
(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أى المرفوع) وهو الأحق
بالثبوت .
(٧) فى ك (الجملة) والواب (جملة)

(١)

* ولايك موقف منك الوداعا * (وأوله :

* قفى قبل التفرقة يا ضباعا *

(وليس بمحمول) ، أى : وزعم بعض المنتمين أنه ليس بمحمول (على

الضرورة) ، بل حقه أن يكون على هذا الوجه الذى ورد فيه ، وهو كون

النكرة اسما والمعرفة خبرا كما فى هذا البيت . (إذ لا يتم المعنى

(٢)

المقصود إلا هكذا منكورة ، إذ لو عرفهما لم يود أنه لم يرخس أن يكون

ما سوى ذلك من المواقف وداعا ، ولو نكرهما لم يود أن الوداع ، فذكره

إليه حتى صار نصب عينه . ولو عرف الأول ونكر الثانى لجمع بين

المهجنتين) ، أى : الفيحين وبيان أن المرفوع والمنسوب فى البيت

إما أن يكونا معرفين أو منكرين ، أو يكون الأول معرفا والثانى منكرا ، أو بالعكس

ومدعى هذا القائل : أن العكس هو الذى يفيد المعنى المقصود دون الأقسام

الباقية ، أما لو عرفهما فلا يودى المعنى المقصود

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ، ص ٢٤٣ ونسبه سيبويه إلى

القطامي وقال ابن يعيش فى شرح المفصل ج ٧ ، ص ١٢ والقطامي

اسمه عمير بن شيمم التغلبي .

موضع الشاهد (ولايك موقف منك الوداعا) حيث أخبر بالمعرفة

وهى الوداع المعرفة بالالف واللام عن النكرة وهى موقف فجاء

الخبر على خلاف الغالب فيه ، ذكر هذا البيت فى الخزانة

١ : ٣٩١ / ٤ : ٦٤ والجمع ج ١ ، ص ١١٩ ، ص ١٨٥ والميمنى

مع شرح الأشموني وحاشية الصبان ج ٣ ، ص ١٧٣ ومغنى اللبيب

الشاهد ٨٢٢ .

(٢) فى م (لم يرض)

(١) لأن اللام تكون للعهد في الموقف (٢) فيكون المعنى : ولا يك هذا الموقف
 العهد وداعا ، أى : موقف وداع ، فقد نفى أن يكون هذا الموقف (٣)
 بالخصوص موقف وداع ، ولم ينف أن يكون ما سواه من المواقف موقف وداع (٤)
 وداع ، بل فيه ترخيص أن يكون ما سواه من المواقف موقف وداع ، وهو
 خلاف المعنى المقصود ، لأن المقصود ألا يكون له موقف وداع أصلا
 لا أن يكون هذا الموقف بعينه موقف وداع ، وأما لو نكرهما فلا يفيد المعنى (٥)
 المقصود أيما ، لأنه يفوت به فائدة تعريف الوداع ، لأنه لو عـرف
 الوداع أفاد أنه نصب عينه ، ولو نكر فـات هذا المعنى ، وأما لو عـرف
 الأول ونكر الثاني لجمع بين أحدهما : ترخيص كون ما سوى هذا الموقف (٦) الهجنتين
 المعين موقف وداع ، والثانية فوات النكته المستفادة من تعريف الوداع ،
 والجواب بعد تسليم جميع ما ذكره ، أنه لو أراد إيراد هذا المعنى
 بطريق النفي دون النهي لابد أن يقول : ما موقف منك الوداع بعين
 ما ذكره) ، يعنى : أنا لا نسلم أن اللام للعهد ، بل يجوز أن تكون
 للجنس فيؤدى ما يؤدى به المنكر ، أى : لا يكون جنس الموقف لك موقف
 وداع وهو معنى المنكر ، لأن نفي الجنس فى قوة نفي المنكر باعتبار العموم (٧)

(١) فى هـ (ولأن)

(٢) فى م ، هـ (الموقف) والـهـواب (الموقف)

(٣) سقط (هذا) من ل

(٤) سقط من قوله (وداع) الى قوله (هذا الموقف) من ل

(٥) فى ك ، هـ (لا أن لا يكون)

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (لجمع الهجنتين)

(٧) فى اـ (باعتبار العموم سلمناه لكن لا نسلم)

(١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أن يكون للجنس) وهو أولى بالثبوت .

(٢) فى م (إذ)

(٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (المهنثان)

(٤) سقط (جميع) من م

(٥) كذا فى الأصل ك وفى النسخ الأخرى (أن يذكر) والصواب كفاى الأصل (تنكير)

(٦) سقط من قوله (المبتدأ) الى قوله (ولا قائل به) من ل

(٧) سقط (فيكون) من ل

(٨) فى م ، ل ، هـ (أى المقصود)

• بالثبوت

(۲) فی م (إِذْ)

(۳) کذا فی الأصل وفي النسخ الأخرى (الهجنتان)

(٤) سقط (جميع) من م

(٥) كذا في الأصل ك وفي النسخ الأخرى (أن يذكر) والصواب كفاً

الأصل (تنكير)

(٦) سقط من قوله (المبتدأ) الى قوله (ولا قائل به) من ل

(۷) سقط (فیکون) من ل

(٨) في م ، ل ، هـ (أى المقصود)

الا يكون الوداع ، أى : موقف وداع موقفا منها ، بأن يكون الوداع اسما والموقف خبرا ، لكنه قلب فجعل الاسم خبرا والخبر اسما (مثل مافى قول الآخر :

(١)

* يكون مزاجها عسل وماء * (

(٢)

إذ الأمل رفع مزاجها على أن يكون اسما ، ونصب عسلا وماء ليكون خبرا فقلب والخبر الاستشهاد على وجود القلب فى الكلام عند أمن اللبس

(وجعل سيويه) قوله ، أى : قول الشاعر :

(٣) (٤)

(* أظنى كان أمك أم حمار * منه)

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ٤٩ ونسبه سيويه الى حسان ابن ثابت وأورده كاملا كالآتى :

* كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء *

اللفظة : السبيئة : الخمر . وبيت رأس : موضع بالشام

موضع الشاهد ذكره الشارح وهو قوله (يكون مزاجها عسل وماء)

ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيث ج ٧ ص ٩٣ وفى الخزانة

ج ٤ ص ٤٠ وفى المغنى الشاهد ٨٢٣ وقد أتى بهما ابن هشام

لمجى * النكرة اسما والمعرفة خبرا ضرورة ولا داعى لما أطلال به الشارح

مما لا طائل تحته .

(٢) سقط (يكون من ك

(٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ٤٨ ونسبه سيويه الى خداج بن

زهير وموضع الشاهد ونحوه الشارح والشاهد فيه هو (أظنى كان

أمك أم حمار) وقد أورد البيت فى الكتاب كاملا كالآتى :

* فإنك لا تبالى بعد حول أظنى كان أمك أم حمار *

وذكر هذا البيت أيضا فى الخزانة ج ٣ ص ٢٣٠ وفى شرح المفصل

لابن يعيث ج ٧ ص ٩٤ وفيه يقول ونسبه أبو تمام فى كتاب مختار أشعار

القبائل الى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث العامرى .

(٤) فى ك (ومنه) بزيادة الواو ، وكلمة " قوله " قبلها لعلها من المتن .

أى : من القلب ، لأن الأصل أكان أمك ظبياً أم حماراً ، ليكون المعرفة اسماً والنكرة خبراً (إلا أنه قلب من جهة المعنى فقط وإلا فالاسم والخبر معرفتان) ، يعنى : أنه ليس بقلب على الحقيقة كما فى البيت السابق .
لأن الاسم ههنا هو الضمير المستكن فى كان ، والخبر أمك ، وهما معرفتان ، بخلاف البيت الأول ، فإن مزاجها معرفة ، وعسل وماء نكرتان ولكنه من حيث المعنى مقلوب ، لأن المعنى الأصلي أكان أمك ظبياً أم حماراً .
وقد زعم بعض الناس أنه مثل البيت الأول بأن الضمير العائد الى النكرة (١)
نكرة فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت الأول ورد بأن الضمير معرفة سواء عاد إلى نكرة أو معرفة ، بدليل أنك إذا قلت : جاء رجل وهو مكم فيملح (٢) (٣)
أن يكون مبتدأ وإن عاد الى نكرة ، وكذلك يملح أن يكون ذا الحال .
وقررت أيضاً القلب بوجه آخر وهو أن الاستفهام يطلب الفعل ظاهراً (٤)
فالتقدير أكان ظبياً أمك ، وكان المذكور مفسراً للمحذوف وعلى هذا التقدير فالاسم نكرة والخبر معرفة ، ورد بأنه لو كان التقدير أكان ظبياً لم يكن أم متصلة ، لأن شرط المتصلة أن يلي أحد المستويين الهمزة والآخر أم . (٥)

-
- (١) سقط (فالاسم نكرة) من م
(٢) فى ل (جاءك رجل وهو راكب)
(٣) فى م (فيملح)
(٤) فى م ، هـ (وقررت) وفى ل (وقر) والصواب (قررت)
(٥) فى م ، ل ، هـ (والآخر أم فإن قولك أنشئت زيداً أم عميراً ليست أم فيه بمتصلة وإذا قدر كان لم يل أحد المستويين الهمزة والآخر أم وأجيب) زائد عن بقية النسخ .

(١) وأجيب بأن المحذوف بشرط التفسير ملتم الحذف ، فهو في حكم
المعدوم فيهم كون أم متعلقة كما هو الظاهر (وقيل أن بني داهم وبني
نمشل يقولون قائم كان عبد الله وعلى هذا فهو نظير الأول) ، أي :
فهو نظير البيت الأول ، بمعنى أن قائم اسم كان ، وقد تقدم عليه في
لغة هؤلاء إذ لا يسم أن يكون مبتدأ لعدم المصحح ، فكذا ظي اسم
كان مقدما عليه على لغة هؤلاء ، فالاسم نكرة والخبر معرفة كالبيت .
قوله : وإلا ، أي : وإن لم يكن قلبا من جهة المعنى فقط ، بل كان قلبا
من حيث الصورة لم يستقم ، لأن الاسم والخبر معرفتان ، وإنما يكون قلبا
في الصورة حيث كان الاسم نكرة والخبر معرفة ، فنقوله : فالاسم والخبر
معرفتان ليس جزاء على الحقيقة للشرط المقدر في إلا ، فإن الجزاء
بالحقيقة هو قولنا لم يستقم والمذكور علة الجزاء ، وعلة الجزاء تقام مقام
الجزاء وعليه قوله تعالى " من كان عدوا لجبريل فانه نزل على قلبك " (٦)
التقدير من كان عدوا لجبريل لم يكن محقا ، لأنه نزل الكتاب على قلبك

-
- (١) في ل (فيلنم)
(٢) ذكر هذا عبد السلام هارون في تحقيقه الكتاب أنظر الكتاب ج ١ ص ٤
في تعليقه على بيت الفرزدق :
* أسكران كان ابن المراغة اذا هجا تميما بجوف الشام أم متساكر *
(٣) كذا في الأصل ، ه وفي النسخ الأخرى (كان قد تقدم بدون واو
(٤) في ك (وكذا)
(٥) سقط من قوله (وإنما يكون) إلى قوله (معرفتان) من م
(٦) من الآية (٩٧) من سورة البقرة .

(١) وهو سبب لأن يكون محبوبا لا لأن يكون عدوا ، فحذف الجزاء وأقيم سببه
 مقامه ، ونظيره هذا كثير فى التنزيل وفى غيره (ثم إن معانيها) ، أى :
 معانى الأفعال الناقصة (تختلف ، فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما) نحو :
 " كان الله عليما " (٢) (أو منقطعا) (٣) كان زيد ضاربا (والكافة بمعنى الحدث)
 ، يعنى : كان التامة (والزائدة فى نحو : على كان المسومة العزاب)
 والمعنى : على المسومة العزاب (ليستا من هذا) ، أى : ليست التامة
 ولا الزائدة ، من باب أفعال الناقصة (٤) (والتي فيها ضمير الشأن
 هى الناقصة بعينها)

-
- (١) فى ل (ولا يكون) والىواب (لأن يكون)
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (نظير) وفى ل (نظير هكذا)
 والىواب (نظير هذا)
 (٣) ذكر من ذلك ابن هشام " من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت " من الآية " هـ " من سورة العنكبوت وغيرها . أنظر المغنى ج ٢ ص ٧٢٢ دار نشر الكتب الإسلامية لاهور .
 (٤) فى ل (" وكان الله عليما حكيمًا ")
 (٥) من الآية (١٧) من سورة النساء
 (٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (نحو كان زيد ضاربا) وهو الأولى بالثبوت .
 (٧) سقط (على) من ك وهو شطربيت وتماه : سرة بنى أبى بكرتسامى ويروى جياذ بنى أبى بكر ولم يعلم قائله .
 (٨) فى ك (ليستا من هذا الباب) وفى م ، هـ (ليستا من الباب) وفى ل (ليستان من الباب)
 (٩) فى م (ولا الناقصة الزائدة) بزيادة الناقصة
 (١٠) فى م ، ك ، ل (الأفعال) وهى الأولى بالثبوت

(١)
فإنك إذا قلت كان زيد قائم ، أى : كان الشأن ، فهمى بعينه كان
الناقصة فان اسمه ضمير الشأن والخبر ما بعده ، يكون الاسم ضمير
الشأن وكون الخبر جملة ، فهو أحد قسمي الناقصة ، إذ الناقصة قد يكون
خبرها مفردا ، وقد يكون جملة (وقيل إنها) ، أى : إن كان (فى قوله :
(٢)
(٣)
* قد كانت فراخا بيوضها * بمعنى سار) وأوله :
(٤) (٥)
بتيها قفروا المطى كأنها قفا الحزن قد كانت البيت
(٦) (٧)
والتيها : المغازاة التى لا تمتدى فيها ، فعلا من التيه .

والقفر : المكان الخالى ، يصف المطى بسرعة السير ، فأنها بمنزلة قفا
(٨) (٩)
تركت بيونها بارت أنراخا فهمى تمشى بسرعة الى أفراخها وتيد بقفا الحزن

-
- (١) فى ل (قائما) وال و اب (قائم) لأن أسم كان ضمير الشأن وليس قائما
(٢) سقط (إن) من م
(٣) فى ك (بيوضا) والصواب (بيوضها)
ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ١٠٢ ونسبه
ابن يعيش لابن كنزة وفى التعليق على الشرح قال : نسبه الشارح
لابن كنزة وهو لابن أحمر وأشد أبياتا قبله .
موضع الشاهد ونسبه المصنف والشارح وهو فى قوله (كانت فراخا بيوضها)
ذكر هذا البيت فى شرح الكافية ج ٢ ص ٢١٣
(٤) فى م (قد كانت فراخا بيوضها)
(٥) سقط (البيت) من م ، ل
(٦) فى م ، ل ، هـ (يمتدى) وهو الأولى بالثبوت
(٧) فى م (بها) والصواب (نبيها)
(٨) فى م (فراخا) وهى الصواب لأن النظم لا يستقيم إلا به
(٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (وقد هـ ل حـ و الأولى بالثبوت .

- (١) لثلايسوخ فيه الأرجل لو كانت الأرض رخوة . ومعنى كانت : سارت
لأن البيوض سارت فراخا لا أنها كانت فراخا . معنى قوله : قيل ، أن
النحاة قالوا هذا إلا أنه قول بعضهم خاصة (وصار للانتقال : نحو :
سار زيد غنيا أو الى الغنى) ، معنى : خبره قد يكون اسما ، وقد يكون
جارا ومجرورا (وأصبح ، وأمسى ، وأضحى ، وظل ، وبات ، لاقتتران
مضمون الجملة بالأوقات الخاصة (التى هى الصباح ، والضحى ، والمساء
والظلول ، والبيتوتة (أو بمعنى سار) كما يقال : أصبح ، وأمسى زيد
أميرا بمعنى سار . (والثلاثة الأول فى إفادتها الدخول فى الأوقات ليست
من الباب) فإنك إذا قلت : أصبحنا ، أى : دخلنا فى الصباح ، وأضحينا
، وأمسينا ، أى : دخلنا فى الضحى والمساء من غير تقدير الفاعل على صفة
لم تكن من الأفعال الناقصة (وكذا الأخيران فى نحو : ظلت بمكان كذا
وبت مبيتا طيبا) ، أى : ظل ، وبات بهذا المعنى الذى لا يقتضى
تقدير الفاعل على صفة لا يكونان من الأفعال الناقصة أيضا وهو ظاهر

- (١) فى الصبان : وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب
عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه .
(٢) فى م (قالوا لا أنه قول بعضهم) والواب (إلا أنه قول بعضهم)
وفى ل (قالوا هذا لأنه قول بعضهم) وفى ك (قالوا هكذا إلا أنه قول
بعضهم) وفى ك (قالوا هذا لا أنه قول بعضهم) والواب كما ذكرت
كما فى الأصل .
(٣) فى ك (جارا أو مجرورا) والواب (جارا ومجرورا)
(٤) سقطت من م ، ل ، هـ
(٥) فى م ، ل (والظلال)
(٦) فى م ، ل ، هـ (الناقصة وقد يوجد فى بعض النسخ منه الألف)
(٧) فى م ، ك (ظللت) وقد يقال ظلت أيضا بفتح الفاء من غير نقل حركة
العين اليها ففيها الاتمام والحذف بوجهيه ظلت بكسر الفاء وظلت بفتحها .
(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (من باب)

(وما في أولها الحرف الثاني) وهو مازال ، وما برح ، وما فتى ، وما انفك
 موضوعة (لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه) ، أى : في زمان ذلك الفعل
 (١)
 ووقت قبوله ، فأنتك إذا قلت : مازال زيد أميرا ، فمعناه : أنه استمر
 (٢)
 إمارته من الوقت الذي قبلها (ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى
 الإثبات) ، أى : نفي النفي إثبات (ومن ثم) ، أى : ومن أجل جريه
 (٣) (٤)
 مجرى الإثبات (لم يجز مازال زيد إلا عالما) ، لأنه استثناء مفرغ فلا يكون
 (٥)
 في المثبت ، فهو كقولك : كان زيد إلا قائما وهو ممتنع (وخطئ ذوالرمة
 في قوله :

(٦)
 * حراجيج لا تنفك إلا مناخة * وآخره :
 (٧) (٨)
 * على الخسف وترى بها بلدا قفزا *

-
- (١) في ل (ماذاك) والـواب (مازال)
 (٢) في ك هـ (جرى) والـواب تأنيث الفعل لأن الفاعل ضمير
 (٣) في ك (لم يجز نحو) بزيادة نحو
 (٤) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (إلا قائما)
 (٥) في ك (هو) والصواب (فهو)
 (٦) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٣ ص ٤٨
 اللغة : الحراجيج : الطوال جمع حرجوج . الخسف : الاندلال
 موضع الشاهد في قوله (لا تنفك إلا مناخة) وقد وضحة الشارح .
 ذكر هذا البيت في التذكرة والتبصرة للعمري ج ١ ص ١٨٩ تحقيق
 د . فتحي أحمد مطلق على الدين ، ومعجم الشواهد العربية
 ص ١٣٧ والمغني ج ١ ص ٧٦ ، الهمع ج ١ ص ١٢٠ ، ٢٣٠ .
 ديوانه ص ١٧٣ ، الخزائن ج ٤ ص ٤٩ ، أمالي ابن الشجري
 ج ٢ ص ١٢٤ ، ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٦ .
 (٧) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أو ترى) وهو الصواب .
 (٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (بلذا قفزا) والصواب ما ذكر في
 الأصل ولعله هنا تصحيف .

(١)
 فان ظاهره استعمال المفرغ في الاثبات (والاعتذار بجعله حالا) أى :
 يجعل مناخه حالا (وعلى الخسف خبرا ضعيفا) ، يعنى : أن بعضهم
 اعتذر للشاعر وأخرجه عن الخطأ بأن قال : التقدير : لا تنفك على الخسف
 في حال من الأحوال إلا في حال كونها مناخه ، تعنى تجرى على الجراجيح
 الخسف الجور إلا في حال كونها مناخه . وقال المصنف هذا الاعتذار
 ضعيف (لما أن الاستثناء المفرغ قلما يجىء في الإثبات ويقدر المستثنى منه
 بعده) معناه أن الاستثناء المفرغ في الاثبات قليل وبعد تسليمه إنما
 يأتى إذا قدر المستثنى منه قبله لفظا ، وههنا يقدر بعده ، لأن قوله :
 إلا مناخه مستثنى عن الأحوال للضمير المستتر في على الخسف ، أى :
 ما تنفك مهانة مظلومة في جميع الأحوال إلا في حال الإناخة ، وذلك
 غير معهود في الاستثناء المفرغ فإن أمم العام في الاستثناء المفرغ يقدر قبله
 لا بعده ، فإنك إذا قلت : ما غرت إلا راكبا ، فالتقدير : ما غرت فى
 حال من الأحوال إلا في حال الركوب ، وكذا حيث جاز في الإثبات نحو :
 قرأت إلا يوم كذا ، التقدير قرأت في جميع الأيام إلا يوم كذا فالمستثنى منه
 يقدر قبل الاستثناء لا بعده (وتقدير التمام في تنفك أحسن منه)

(١) سقط (حالا) من ل

(٢) سقط من قوله (تعنى تجرى) الى قوله (كونها مناخه) من ك

(٣) في ل (اعتذار)

(٤) في م (ومعناه) بزيادة الواو

(٥) لعلها (من)

(٦) في ل (أى لا تنفك)

(٧) في ل (مقدر)

(١) أى : من هذا الاعتذار ، ومعنى التمام أن معنى تنفك : تنفصل ، أى :
 ماتنفصل عن أماكنها إلا مناخة على الخسف مجراة عليه ، وتنفك على هذا
 ليس من الأفعال الناقصة فيكون معناه تاما ، ويسلم الشاعر عن التخطئة
 لأن التخطئة إنما كانت ، لأن تنفك فى البيت من الأفعال الناقصة .
 (٢) (٣)

(٤) (٥) (و) مادام لتوقيت الأمر بمدة ثبوت خبرها لاسمها ، ومن ثم افتقر إلى
 أن يشفع بكلام ، لأنه ظرف (نحو : اجلس مادام زيد جالسا ، أى :
 اجلس مدة دوام جلوسه ، وتقدير كونه ظرفا أن ما فى مادام مصدرية
 والتقدير : اجلس دوام جلوسه يقدر زمان محذوف من هذا المصدر
 نحو : آتيك طلوع الشمس أى : زمان طلوعها ، فمعناه اجلس مدة دوام
 جلوس زيد فيكون ظرفا فلا بد له من متعلق ، فلا يقال ابتداء مادام زيد
 جالسا ، بل شرطه أن يشفع ويقرن بكلام يتعلق هذا الظرف به
 (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

-
- (١) سقط (من) من ل
 (٢) (على الخسف) كرر مرتين فى ل
 (٣) سقطت (الناقصة) من ك
 (٤) فى م (أمر)
 (٥) فى ك (مدة) بدون الباء
 (٦) فى ل (أيقدر) والسواب (وتقدير) وفى م (ويقرر) وهو خطأ أيضا
 (٧) كذا فى الأصل ، ل وفى النسخ الأخرى (ويقدر) بزيادة الواو
 (٨) (دوام) كرر مرتين فى ل
 (٩) سقط (زيد) من ل
 (١٠) سقط (له) من هـ
 (١١) فى ل (يقرب) والسواب (يقرن)
 (١٢) سقط (به) من ك

وانما ذكر هذا ، لأنه قد يتوهم أنه مثل ما زال وما برح في سحرة الابتداء^(١)
 بها وما في مادام مقدر بالظرف فلا يبتدأ بها إلا بعد متعلقه (وليس لنفي^(٢)
 مضمون الجملة في الحال على الأعرف وقيل مطلقا)^(٣) اختلف في ليس أنه لنفي^(٤)
 الحال أو للنفي مطلقا ، فمن خسر بنفى الحال قال ، لأنه يقال : ليس زيد^(٥)
 قائما ويريدون به نفي القيام في زمن الاخبار فقط ، ومنهم من قال هو للنفي^(٦)
 مطلقا من غير اختصاص بالحال محتجا بقوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس^(٧)
 مصروفا عنهم " فإنهم لم ينف عنهم صرف العذاب في الحال ، إذ العذاب^(٨)
 غير مصروف عنهم بعد إثباته إياهم أبدا ولا يقال ليس زيد قائما الآن أو^(٩)
 غدا ويعلم أنه للنفي المطلق (والباقي) وهو ما ألحق بها من نحو : آخر^(١٠)
 وعاد الى آخر ما ذكرنا أولا (بمعنى عار)^(١١)
^(١٢)

-
- (١) في ل (في دام) والصواب (في مادام)
 (٢) كذا في الأصل ، ك وفي النسخ الأخرى (به)
 (٣) كذا في الأصل ، ك وفي النسخ الأخرى (المطلق)
 (٤) في ل (قال لا يقال) والصواب (قال لأنه يقال)
 (٥) سقط (هو) من ك
 (٦) سقط لفظ (تعالى) من ل
 (٧) من الآية (٨) من سورة هود
 (٨) كذا في الأصل ، ك وفي النسخ الأخرى (فإنه) وكل صحيح
 (٩) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (في الحال فقط)
 (١٠) في ك (اثباته) والصواب (إثباته)
 (١١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ولأنه يقلل) وهو الصواب
 (١٢) سقط (نحو) من ل

- (١) يقال : غدا زيد أميرا أى : صار قال الشاعر :
(٢)
(٣) * فدارت رحاهم بفرسانهم فعادوا كأن لم يكونوا رميما *
أى : صاروا رميما كأن لم يوجدوا وقال :
(٤)
* غدت من عليه بعد ماتم ظموها تصل وعن قنير ، ببیدا ، مجهل *
أى : انصرفت القطاة من فوقه ، فهو غير مخصص بوقت دون وقت ، بخلاف ما إذا استعمل فى غير معنى صار ، فإنه يختص بوقت الفسادة

-
- (١) فى ل ه ه (عاد) وهى الصواب بدليل الشاهد الذى بعدها
وان كانت (عاد) فى حد ذاتها (بمعنى عار .
(٢) سقط لفظ (الشاعر) من جميع النسخ الأخرى .
(٣) ذكر هذا البيت المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فى
تعليقه على أوضح المسالك فى باب إن وأخواتها ج ١ ص ٣٨١ وقال :
أنشده القالى فى أماليه ١٠ / ١ .
موضع الشاهد فيه قوله (فعادوا . رميما) وقد وضعه الشارح
حيث جاء (عاد) بمعنى عار .
(٤) فى ل (الشرط الأول مكان الشرط الثانى) والصواب عكسه .
ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٤ ص ٢٣١ ونسبه عبد السلام هارون
الى مزاحم بن الحارث العقيلي . ورواية سيبويه (خمسة) بسدل
(ظموها) .
اللغة : الظم : ما بين الوردين وتم ظموها لمكث مدة صبرها عن شرب
الماء . تصل : أى : يصل جوفها ويصوت من يبيسه من العطش .
والقنير : قشور البني . والبيدا : القفر
والمجهل : الذى لا يهتدى فيه .
موضع الشاهد (غدت من عليه) حيث جاءت غدت بمعنى صارت وقد بينه
الشارح . ذكر هذا البيت فى المقتضب ج ٣ ص ٥٣ ، والجمل ص ٧٣
والكامل ص ٤٨٨ . والخزانة ج ٤ ص ٢٥٣ والتصريح ج ٢ ص ١٩
والمفنى ج ١ ص ١٥٦ ، ج ٢ ص ٥٨٧ .

يقول : غذا زيد قائما ، أى : ذهب بالغداة ، فمعنى غدت : سارت
(١)

إذ لا يريد انصرف وانقلبت فى وقت الغداة فقط .

(٢)
(والخبر يتقدم العامل إلا ما فى أوله ما خلافاً (بن كيسان فى غير مادام)
(٣) (٤)
شرع فى بحث تقدم أخبارها على أسمها وعليها أنفسها . فقال كل ما ليس
(٥)
ما فى أوله من الأفعال الناقصة يتقدم الخبر على نفس العامل تقول : قائما
(٦)
كان زيد ، لأنه مشبه بالمفعول ، والمفعول يتقدم الفعل ، واستثنى ما أوله ما
(٧)
فإنه لا يتقدم الخبر العامل الذى أوله ما لازما ، لأن ما إما أن تكون للنفسى
كما زال ، وما برح ، وما فتى ، أو للمصدرية كما دام ، فأما إذا كانت للنفسى
فلا يتقدم عليها ، لأن للنفسى صدر الكلام ، وأما المصدرية فلا يتقدم أيضا
عليها ، لأن معمول المصدر لا يتقدم على المصدر ، فكذا ما فى معنى المصدر
وخالف ابن كيسان فى غير المصدرية وقال : يجوز أن يتقدم الخبر على ما فى
أولها ما النافية ، لأنه لنفى النفى ، ونفى النفى إثبات فما زال بمعنى كان
فيتقدم عليه كما يتقدم على كان ، وجوابه ان صورة النفى أيضا محترمة .
(٨)
ولذلك لا يقال : الطعام ما أتى زيد وان كان أتى بمعنى ترك احترامها
لصورة النفى ، ووافق فى مادام لأن معمول المصدر لا يتقدم عنده أيضا عن المصدر .

(١) كذا فى الأصل ، ك وفى النسخ الأخرى (انتقلت) وكل صحيح

(٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فى أوله ما)

(٣) فى ل (تحت) والصواب (بحث)

(٤) فى م ، ل ، هـ (أسمائها)

(٥) فى ك (فى ما أوله) والصواب (ليس ما فى أوله)

(٦) فى ل (فى المفعول) والصواب (والمفعول)

(٧) (لازما) سقطت من النسخ الأخرى .

(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ما أتى) وهى الصواب لأن ترك
بمعنى ما أتى لا بمعنى أتى فقط .

- (١) (وفى ليس اختلافاً) فقال بعضهم لا يتقدم خبره عليه أيضاً ، لأنه ليس بفعل متصرف ، فلا يقوى قوة الأفعال المنزوعة ، ولأنه ملحق بما فى امتناع تقديم الخبر عليه ، وجوزه بعضهم محتجا بقوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فيعم معمول مصروفا والمعمول يقع حيث يقع العامل (٢) (٣) فلما تقدم معمول الخبر جاز تقديم الخبر أيضاً ، وفترقا بينه وبين ما بأن ما حرف وليس فعل (ويتقدم الاسم) ، أى : ويتقدم الخبر الاسم فى الجميع (إذا لم يمنع مانع) كقوله تعالى " لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا " بقراءة نصب فتنتهم وكذا قوله " ليس البر أن تولوا " بنصب البر وهو كثير أما إذا منع مانع لم يجز التقديم كما إذا انتفى الإعراب فى الاسم والخبر وانتفت القرينة ، بأن يكون إعرابهما تقديرية أو كان مبنيين نحو : كان هذا ذاك ، ونحو : كان موسى مجتئى ونظائره كما ذكرنا فى الفاعل والمفعول . (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)

- (١) وقد بين هذا الاختلاف بتفصيل المرحم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد أنظر أوضح المسالك ج ١ ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ دار الفكر .
(٢) سقط (ليس) من ل وقد تقدمت هذه الآية فى الصفحة السابقة .
(٣) فى ك (فهو) والـ و اب (فيعم)
(٤) فى ل (كان تقدم) والـ و اب (جاز تقديم) وفى م ، هـ (جاز تقدم)
(٥) فى ك (ثم لم تكن) ولا يضير تركها فى الاستشهاد بالآية
(٦) سقط من قوله (إلا أن) إلى قوله (فتنتهم) من ل
(٧) من الآية (٢٣) من سورة الأنعام
(٨) وهى قراءة نافع وأبى عمرو من السبعة وأبى جعفر من العشرة كما فى المذهب فى القراءات العشر للدكتور محمد سالم محيسن .
(٩) سقط (أو) من ك
(١٠) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كانا) وهو الصواب .

(١) واستحسن سيويه تقديم الظرف مستقرا وتأخيره لفوا (٢) يريد بالمستقر ما كان خبرا محتاجا إليه ، وباللغو ما كان فضلا ، وسمى لفوا ، لأنه لو حذف لم يخل الكلام بحذفه ، ووجه استحسانه ذلك أن المستقر محتاج إليه (٣) وكان في تقديمه إشعار من الابتداء بأنه خبر لا فضلا ، وأما اللغو فوجه استحسان تأخيره الايدان بأنه لفولا خبر ومثال المستقر ما كان في الدار (٤) أحد خير منك ومثال اللغو : ما كان أحد خير منك في الدار وفي نحو : (كفو أحد) (٦) أخر الاسم إبقاء على رعاية الفواصل) هذا لا يتعلق بما قبله وهو تقديم الخبر على الاسم فإنه جائز وقد انضم إليه في المثال محسن وهو الإبقاء على رعاية الفواصل (وقدم اللغو في القراءة المعتمد بها للاهتمام بشأنه حيث كان مسببا لما سيق له الآية) هذا جواب عن سؤال (٧) مقدر هو أن له ظرف لغو ، لأنه فضلا فكان حقه أن يؤخر كما نص عليه سيويه ، فأجاب بأنه إنما قدم مع كونه لفوا للاهتمام بشأنه ، إذ الآية إنما سقت لنفي المكافأة عن ذات الله تعالى وهذا معنى مستناد من هذا الظرف فكان تقديمه أهم .

-
- (١) سقط لفظ (سيويه) من ل
 (٢) أنظر الكتاب ج ١ ص ٥٥
 (٣) في ل (جزءا) والسواب (خبرا)
 (٤) في ل (حذفه) والسواب (تقديمه)
 (٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (الايدان) وهو السواب .
 (٦) من الآية (٤) من سورة الإخلاص
 (٧) سقط (حيث) من ل
 (٨) في ل (وهذا)

بحث أفعال المقاربة :

(١)
(وهتمل بهذه الأفعال) ، أى : بأفعال الناقصة (أفعال المقاربة

وهى : عسى ، وكاد ، وكرب ، وأوشك ، وجعل ، وأخذ ، وطفق

لأنها لا تتم بالمرفوع كلاً ما (هذا علة كونها متصلة ومشابهة للأفعال الناقصة

أى : كما أنها لا تتم بالمرفوع ، بل تتوقف على الجزء الآخر وهو المنصوب

فكذا هذه الأفعال (٢) وإنما لم يقل لا اشتراكهما فى الدخول على المبتدأ والخبر (٣)

لأن عسى فى استعماليه غير داخل على المبتدأ والخبر ، لأنه يقال عسى (٤)

أن يخرج زيد ، أى قرب خروجه وكذلك عسى زيد أن يخرج ، فليس داخل (٥)

على المبتدأ والخبر وكذا ما يستعمل من البوائى استعمال عسى ، فلو علم (٦)

بذلك لم يوارد فى الجميع ، بل المشترك بين الجميع ما ذكره وهو أنه لا يتم

بالمرفوع وفيه نظر ، لأن عسى فى أحد استعماليه يتم بالمرفوع نحو : عسى (٧)

أن يخرج زيد (وفى الخبر بينهما) ، أى : بين أفعال المقاربة تفاوت (٨)

إذ قد يستعمل مع بعضها أن دون البعض (فخبر عسى يأتى فعلاً مضارعاً (٩)

مع أن) نحو : عسى أن يخرج ، لأن عسى لما كان للتوقع فى المستقبل (١٠)

(١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (بالأفعال) وهو الأولى بالثبوت .

(٢) (هذه) فى هـ غير واضحة

(٣) فى ك (يقيم) والصواب (يقل)

(٤) حقها (فى أحد استعماليه)

(٥) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كذا)

(٦) سقط (والخبر) من ل

(٧) سقط (زيد) من ل

(٨) فى ك (بينهما) والصواب ما ذكرت وفيه تصريح بدخولها على المبتدأ والخبر

(٩) فى ك (كخبر) والصواب (فخبر)

(١٠) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (نحو عسى زيد أن يخرج)

ألزم أن الذى هو علم الاستقبال تقوية لمقتضاه (وربما يقوم السنين مقامها)
 (١)
 أى : مقام أن ، لاشتراكهما فى الدلالة على الاستقبال (فى نحو :
 (٢) (٣) (٤)
 * عسى طى * من طى * بعد هذه ستطفى * غلات الكلى والجوانح *
 (٥)
 بمعنى عسى طى * أن تطفى * ، كال القتال الذى أشار إليه فى البيت
 بين بطنين من قبيلة طى * ، أى : سينتصر البطن المغلوب فى القتال
 (٦)
 من البطن الآخر بعد هذه ، أى : بعد هذه الواقعة أو الحرب .
 (وخبر كاد بدونها) ، أى : بدون أن ، لأن معناه دنوا الخبر على سبيل
 الحصول نحو : كاد الشمس تغرب ، بمعنى أن دنوها قد حصل فالتزم
 فى خبرها أن يكون فعل حال تقديرا لما يقتضيه معناه من مقاومة الحصول

-
- (١) فى ل ، هـ (عسى قوله) وفى ل (فى نحو قوله)
 (٢) فى ل (ستطفى)
 (٣) فى م ، ل (غلان) والسواب (غلات)
 (٤) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيثر ، ج ٧ ص ١١٨ ونسب فيه
 الى قسام بن رواحة ونسب فى معجم الشواهد العربية الى الخنساء
 وقال عبد السلام هارون ليس فى ديوانها فى ص ٨٠ من المعجم .
 موضع الشاهد فيه (ستطفى *) حيث قامت السنين مقام أن حيث
 استعملت فى خبر عسى وذلك نسبة لدالتها على المستقبل والتقدير
 أن تطفى * .
 (٥) فى ل ، ك ، هـ (كان) وهو السواب
 (٦) فى ل (هو) والسواب (هذه)

(ونحو :

(١) عسى الغوير أبوسا * وماكدت آيبا * شاذ (٢)

أما الأول ، فلأنه استعمل عسى وخبره ليس فعلا مضارعا وأما الثاني فلاستعمال كاد مع كون الخبر أيضا ليس مضارعا بل اسم فاعل ، والأول مثل (٣) وأصله ما نقل عن الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قسیر من العراق إليهما ومعه الرجال ، وقد تنكب بالأجمال الطريق المنهج ، وأحل على الغوير . (٤) والغوير اسم ماء معروف لكلب قال الأصمعي : أنه كان غار فيه ناس فأنهار عليهم فهلكوا ، أو اتاهم عدو فقتلهم فصار مثالا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر . والأبوس : جمع بؤس أى : عسى أن يكون هذا الموضع مشتملا على بؤس وشر ، وكانت فراستها عادقة ، والثاني من أبيات الحماسة وهو :

-
- (١) أنظر مجمع الأمثال للسيدانى ج ١ ص ٤٧٧ ١٣٥٢ هـ .
 (٢) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ، فى ج ٧ ص ١٣ ونسب فيه الى تأبطشرا وذكر أيضا فيه فى ج ٧ ص ١١٩ والبيت كاملا كما فى المفصل :
 * فأبت الى فهم وماكدت آيبا * ومثلها فارقتها وهى تصغر *
 موضح الشاهد فيه (ماكدت آيبا) وقد وضعه الشارح . ذكر هذا البيت فى خزنة الأدب للبهفدادى ج ٣ ص ٥٤ ، ج ٤ ص ١٠ وفى شرح الأشمونى ج ١ ص ٢٦٩ شرح الأشمونى ومعه شرح الشواهد للعينى ج ١ ص ٢٥٩ ، الانصاف ص ٥٥٤ .
 (٣) فى هـ (فأصله)
 (٤) فى ل (المنهج واحد على الغوير) وفى م (واحد) وفى هـ (يك) والطريق المنهج الواضح ومثله المنهاج كما فى اللسان ج ٢ ص ٣٨٣ .

* فأبت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارتقا وهي تصغر *
 (١) (٢) (٣)
 وقد مر ذكره ، ويروى : ولم أكن آيبا والاستشهاد فيه (وتصريف عسى تارة
 على نحو : رعى ، وأخرى على نحو : لعل) ، أى : تستعمل استعمال
 رعى فيقال ، عسى عسيا عسوا ، عست عستا عسين ، وكذا عسيت ، عسيما .
 عسيتم الى آخره ، كما يقال رعى ، رميا ، رموا الى آخره ، والثانى أن
 (٤)
 يستعمل استعمال لعل مع الضمائر فيقال : عساك ، عساكما الى عساكن
 (٥)
 كما يقال : لعل ، لعلكما الى آخره (وقد يجعل أن مع الفعل فاعلهما
 فيستغنى عن الخبر وعن التصريف نحو : عسى أن يخرج زيد) هذا
 استعمال آخر لعسى ، وهو أن يجعل فاعله أن مع الفعل ، فلفظ عسى باق
 (٦)
 على أفراد ، إذ ليس فيه ضمير ولا يتصرف ، بل فاعله مظهر وهو أن مع حيزه
 فيقال : عسى أن يخرج زيد ، أى : قرب وقت خروجه فلا يحتاج إلى خبر
 (ويتقارضان) ، أى : يتقاربان ، عسى وكاد (ثبوت أن وحذفها نحو قوله :
 (٧)
 * قد كاد من طول البلى أن يمصحا *)

-
- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ (ولم أك) وفى المصواب
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ولا استشهاد فيه) وهو المصواب
 (٣) أنظر شرح المفصل لابن يعين ج ٧ ص ١١٦ و ص ١٢٢
 (٤) فى هـ (تستعمل)
 (٥) فى ل ، هـ (لعلك)
 (٦) لعلها مع ما فى حيزه
 (٧) ذكر هذا الشاهد فى شرح المفصل لابن يعين ج ٧ ص ١٢١ ونسبه
 الى رؤية وروايته فى البيت الذى قبله هى * ربح عفاه الدهر طولا فانمحي *
 موضع الشاهد فيه (قد كاد . . . أن يمصحا) حيث استعمل كاد
 استعمال عسى . ويمصح أى يبلى ويدرس أو تقارب ذلك وقد أورد
 ابن يعين فى التعليق تفصيلا مطولا عن البيت والشاهد فيه
 فى ج ٧ ص ١٢١ .

فاستعمل كاد استعمال عسى فى ادخال أن على خبره وأوله :

* رسم عفا من بعد ما قد انمحي *

(ونحو : عسى الكرب الذى أمسيت فيه

(١)

يكون وراءه فرج قريب)

هذا مثال لما استعمل فيه عسى استعمال كاد بحذف أن من خبره (وأوشك

تستعمل استعمال عسى فى وجهيها تارة) يقال : أوشك زيد أن يجيىء :

وأوشك أن يجيىء زيد (واستعمال كاد) أى : تستعمل أوشك استعمال كاد

(أخرى) ، أى : تارة أخرى فيقال : أوشك زيد يجيىء ، كما يقال :

كاد زيد يجيىء (البواقى) وهى : جعل ، وأخذ ، وطفق (تستعمل استعمال

(٢)

كاد) ، لكون معناها دنو الخبر على سبيل الأخذ والشروع فيه ، فيقتضى

(٣)

أن يكون خبرها حالا ، كما فى كاد ، فلذلك لم يستعمل أن فى أخبارها

(٤)

نحو : طفق ، أو أخذ ، أو جعل زيد يتكلم ، أى : قرب زيد من أن يأخذ

ويشروع فى التكلم (ولكون عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء)

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ١٥١ ونسبه سيبويه الى هذبة بن

خشم العذرى وموضع الشاهد فيه (عسى الكرب . . يكون) حيث

استعمل فيه عسى استعمال كاد . وقال عبد السلام هارون وموضع

الشاهد فيه اسقاط (أن) بعد عسى ضرورة انفاة للموضع السابق .

ذكر هذا البيت فى شرح المفصل ج ٧ ص ١١٧ ، ١٢١ ، وفى

الخرانة ج ٤ ص ٨١ وشرح الشواهد للصينى مع الاشمونى ج ١ ص ٢٦٠

والهمع ج ١ : ١٣٠ .

(٢) فى ل (والشروع) والسواب (والشروع)

(٣) فى ل ، هـ (لم يستعملن)

(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (بأخذ) ولعله تصحيف .

وكاد لمقارنته على سبيل الحصول ، جعل ثبوت أن أصلا مع عسى وحذفها
مع كاد (وسبق بيانه ، وإنما قال : أصلا ، لأنه قد يستعمل كل واحد
(١)
استعمال الآخر على سبيل المقارنة ولكن الأصل في كل واحد منهما ما ذكره .

(وإذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الأفعال على الصحيح) ومعناه
نفي ما دخل عليه إدراجا له في الأمر العام المعلوم من اللغة وهو أنه
إذا دخل النفي على فعل أفاد نفي مضمونه . (وتقبل يكون للثبات) ، أي :
لأثبتات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي وفي المستقبل ، أما في الماضي
(٢) (٣) (٤)
فلقوله تعالى " وما كادوا يفعلون " والبراد به قد فعلوا الذبح وأما فـ في

المضارع ، فلأن الشعراء خطأوا ذا الرمة في قوله :
(٥)

* لم يكد رسيس الهوى من حامية يبرح *

وهو أنه يؤدي إلى أن المعنى أن رسيس الهوى يبرح وينزل وإن كان بعد
طول عهد ، فلولا أنهم فهموا في اللغة أن النفي إذا دخل على المضارع
(٦)
من كاد أفاد إثبات الفعل الواقع بعده لم يكن لتفطيتهم وجـ

(١) في ك (لأنها)

(٢) في ل (كقوله) والصواب (فلقوله) لأنه جواب أما

(٣) من الآية (٧١) من سورة البقرة

(٤) كلف في الأصل وفي النسخ الأخرى (أنه)

(٥) ذكر هذا البيت في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج ١

س ٢٦٨ .

موضع الشاهد فيه (لم يكد رسيس الهوى . . .) وقد وضحه الشارح

ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ، ص ١٢٤ وفي

الكافية ج ٢ ، ص ٣٠٦ أنظر المعاني اللغوية في الصفحة التالية .

(٦) في م (من)

(١) وقد يكون في الماضي للإثبات دون المستقبل تمسكا بقوله تعالى :
 " وما كادوا يفعلون " (٢) ، إذ المعنى وقد فعلوا كما ذكرنا (٣) ويقول
 ذي الرمة :

* إذا غير الهجر المحبين لم يكد

(٤)

رئيس الهوى من حب مية يبرح *

إذ المعنى وما برح حبها من قلب ، فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة
 والقائل الأول تمسك بتخاوية الشعراء ذا الرمة (٥) والجواب أنه لنفى
 مقارنة الذبح وحصول الذبح بعد (، أى : بعد أن نفي مقارنة
 الذبح (لا ينافيها ولم يؤخذ من لفظ ما كادوا ، بل من لفظ ذبحوها)
 هذا جواب عن القولين المذكورين بأننا لا نسلم أن النفي الداخلى على
 كاد يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل ، بل هو باق على
 وصفه وهو نفي المقاربة (٦) وليس ما تمسك به بشي* أما في الآية ، فهو
 أن معناه : أن بنى إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا للأطناب في السولات ،

(١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وقيل) وهو الأولى
 لأن ما قبله دليل عليه .

(٢) من الآية (٧١) من سورة البقرة وقد تقدمت قريبا .

(٣) في ك (ذو) وهو الصواب

(٤) انظر ص ٢٧٥

المعاني اللغوية في هذا البيت :

رئيس الهوى : مسه يبرح : يزول ميه : اسم محبوبته

وقد تناول ابن يعيش هذا البيت بالتفصيل في التعليق ج ٧ ص ١٢٥

(٥) سقط (أن) من ل ، هـ

(٦) في ل (وهى) والصواب (هو) بدليل ما قبله .

(١)
ولما سبق من تعنتهم في قولهم " أتخذنا زوا " وهذا التعنت دليل
على أنهم كانوا لا يقاربون فعله فضلا عن نفس الفعل ، ونفى المقاربة
قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب ، وهو معنى قوله : وحصول الذبح
بعد لا ينافيها . وأما إثبات الذبح فمأخوذ من الخارج وهو قوله :
" فذبحوها " . وأما البيت ، فكذلك كان معناه ، أن حبها لم يقارب
أن يزول فضلا عن أن يزول وهو مبالغة في نفي الزوال ، فإنك إذا قلت
ماكاد زيد يسافر فمعناه أبلغ من ما سافر زيد ، أى : لم يسافر —
ولم يقرب من أن يسافر أيضا فالبيت مستقيم ، ولا وجه لتخطية الشعراء
إياه .

بحث الحرف :-

(وأما الحرف فيعمل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم
(٣) (٤)
واعلم أن الحروف على ضربين ، عاملة وغير عاملة . والعاملة إما عاملة
في الأسماء ، أو في الأفعال . والعاملة في الأسماء إما عاملة عملا
واحدا ، أو عاملة عملين . والأولى (، أى : العاملة عملا واحدا
(إما جارة أو ناصبة ، والثانية (، أى : العاملة عملين (إما ناصبة
(٥)
ثم رافعة أو على العكس ، والعاملة في الفعل إما ناصبة وإما جازمة
فهذه سبعة أنواع)

(١) من الآية (٦٧) من سورة البقرة

(٢) سقط (معنى) من ل

(٣) هي ل (الحرف) والصواب (الحروف) بدليل ما بعد ما

(٤) سقط (والعاملة اما عاملة) من ك

(٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أو جازمة) وكل صحيح

أحدها ما تكون غير عاملة والثاني ما تكون عاملة في الأسماء عملا واحدا وهو الجبر ، والثالثة^(١) ما تكون عاملة عملا واحدا وهو النصب ، والرابع^(٢) ما تكون عاملة في الأسماء رفعا ثم نصبا ، والخامس ما تكون عاملة في الأسماء نصبا ثم رفعا ، والسادس ما تكون عاملة في الفعل جزما .

بحث الحروف الجارة :-

(الأول : الجارة) وإنما قدم هذا ، لأن الأصل أن يكون الحرف عاملا عملا واحدا ، وأن يكون المعمول اسما (وقد وضعت)
أى : الجارة (على أن تقضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء) أى :
على أن توصل معانى الأفعال إلى الأسماء ، فإنك إذا قلت : مرت
بزيد ، لا يصل معنى المرور إلى زيد إلا بواسطة الباء التى هى للتعدية
(فمنها) ، أى فمن الحروف الجارة (من لا بتداء الفاية في المكان^(٣)
نحو : سرت من البصرة ونحو :

(٤)
* وإن حديثا منك لو تعلمينه جنى النحل فى ألبان عود مطافل *

(١) حقها (والثالث) بدليل ما قبله وما بعده

(٢) فى ك (لم) والصواب (ثم)

(٣) فى م (مرت)

(٤) ذكر هذا البيت فى شافية ابن الحاجب ج ٢ ص ١٨٢ دار الكتب

العلمية ونسبه البغدادي صاحب الخزنة فى شرح شواهد الشافية

ففى نفس الجزء والصفحة ل (أبو ذؤيب الهذلي) وروايته

(تبذليه) بدل (تعلمينه) وذكر البيت أيضا فى معجم الشواهد

العربية لعبد السلام هارون ص ٣٠٧ وفى الخصائص لابن جنس

ج ١ ص ٢١٩ و ج ٣ ص ١٢٣ وفى الدرج ٢ ص ٦ ه والهدلين ج ١ ص ١٤٠

ونحو : " من أول يوم " (١) مستعار) ، أى : أصل من أن تكون
 للابتداء في المكان ، وقد ورد في البيت ، وفي الآية على خلاف
 أصلها ، أما البيت (٢) ، فلأنه قال : منك ، وأدخل من على المخاطبة
 فقد استعمل من في غير المكان ، وكذا في الآية وهو قوله تعالى
 " لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه " فظاهر
 أن من استعير من المكان في غيره للمشابهة في كون الشيء مبتدأ
 فهو مجاز على الاستعارة ، فقوله : ونحو : وإن حديثا منك مبتدأ
 خبره قوله : مستعار (وكونها للتبسيط) مبتدأ وخبره قوله : يرجع
 إليه ، أى : كونها للتبسيط (في أخذت من الدراهم) ، أى : بعض
 الدراهم (وعندى عشرون منها) ، أى : من الدراهم (وللتبيين
 في خاتم من فضة) إذ التقدير خاتم هو فضة (وللبدل في " أرضيتم
 بالحياة الدنيا من الآخرة ") (٨) ، أى : أرضيتم بالحياة الدنيا بدل
 الآخرة

≡≡≡ ونسبه صاحب اللسان ج ١١ ص ٤٠٢ لأبي هذيل أيضا .
 اللفة : الجنى : أصله الثمر المجتنى والمراد به هنا العسل
 والمعوذ : جمع عائد وهي الحديثة النتاج من الأبل والظباء
 والمطافل : جمع مطلق وهي التي معها طفلها من الإنسان والوحش
 موضع الشاهد فيه (وإن حديثا ، منك) وقد وضعه الشارح

- (١) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة .
- (٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أصله)
- (٣) في ك (وأما) والصواب بدون الواو
- (٤) في ل (أن يقوم) والصواب (أن تقوم فيه)
- (٥) سقط (منك) من ك ، ل ، هـ
- (٦) في ل (وخبره) بزيادة الواو
- (٧) في م (في نحو خاتم من فضة) وفي ك ، ل ، هـ (نحو : خاتم
 من فضة .
- (٨) من الآية (٣٨) من سورة التوبة (٩) (بدل) كرر مرتين في ل

(وللتجريد في : لقيت من زيد أسداً) ، أي : لقيت زيدا وهو
(١) (٢)
أسد ، كانه جرد عن الصفات الأخر ولا صفة له إلا صفة الأسدية
(وللاستفراق في : ماجاني من رجل ، ومزيدة في ماجاني من
أحد يرجع إليه) ، أي : إلى الابتداء ، أما التبيين فلأنك إذا
(٣) (٤)
قلت : أخذت من الدراهم معناه أخذت بعضها فلا ينفك عن معنى
(٥) (٦)
الابتداء ، لأنه يدل على أن الدراهم مبدأ أخذك ، كما في خرجت
من البصرة ، لأنه يدل على أن البصرة مبدأ خروجك ، وكذا التبيين
(٧)
فكقوله تعالى " فاجتنبوا الرجس من الأوثان " يدل أيضا على أن مبدأ
(٨)
الاجتناب هو الأوثان ، وكذا المزيدة ، والاستفراكية راجعتان إلى
الابتداء فلأنك إذا قلت : ماجاني من أحد ، معناه : من واحد
إلى أقصاه ، نص على ذلك السيرافي (٩) ولا تزداد إلا في النفي وما يجري
مجراه) نحو قولك : هل جاء من رجل

(١) في ك (من) وهو الأولى بالثبوت

(٢) سقط (له) من ل ، هـ

(٣) سقط (أخذت) من ل

(٤) في هـ (تنفك)

(٥) في ل (تدل) والصواب (يدل) بدليل قوله (لأنه)

(٦) سقط (في) من ل (٧) من الآية (٣٠) من سورة الحج

(٨) في ك (راجعيان) والصواب (راجعتان)

(٩) السيرافي هو : أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، نشأ بسيراف
" من بلاد فارس على الخليج الفارسي " وارتحل إلى عمان في سبيل
العلم ، ثم عاد إلى سيراف ثم اتجه إلى عسكر مكرم ، ثم توطئ
بغداد وولى القضاء فيها ، تلقى عن ابن السراج وميرمان وابن
ذريد وغيرهم . نبه شأن السيرافي وخاصة في النحو إلا أنه كأبصرى
الترعة . وكان بينه وبين أبي الفرج الاصبهاني مابين المتعاصرين
وألف الكتب القيمة . فشرح كتاب سيبويه بمالم يسبق إليه . حتى
حسده اترابه . وله كتاب أخبار النحويين البصريين ، وهذا الكتاب
من المراجع التي اعتمدنا عليها ، توفي ببغداد سنة ٣٦٨ هـ .
انظر نشأة النحو للمرحوم الشيخ محمد الطنطاوي ص ١٧٠ .

(١)
 (عند سيبويه خلافا للأخفش) حجة سيبويه أن زيادتها في النفي
 (٢)
 وما يجرى معناها يفيد معنى التأكيد على ما ذكر من التأويل ، وهو
 (٣)
 أن معناه من واحد إلى أقصاه ، وأما في الموجب فلا تفيد ذلك
 إذ لا يصح أن يقال : جاءني من رجل ویراد من واحد إلى أقصاه
 لأن الإثبات لواحد لا يوجب الإثبات للكل ، بخلاف النفي عن الواحد
 فإنه يستلزم النفي عن الكل . حجة الأخفش قوله تعالى " يغفر لكم من
 (٤)
 ذنوبكم " ، إذ المراد يغفر لكم ذنوبكم ، لقوله تعالى " إن الله يغفر
 (٥)
 الذنوب جميعا " وقولهم قد كان من مطر ، أي : قد كان مطر ، وجوابه
 أن من في الآية للتبسيط ، لأنها وردت في قوم نوح عليه السلام ، وأما
 قوله " يغفر الذنوب جميعا " فقد وردت في هذه الأمة ، فيجوز أن يغفر
 (٦)
 لقوم نوح بعض الذنوب ، ولهذه الأمة جميعها . سلمنا ورودها في
 أمة واحدة ، لكن جاز أن غفران البعز ينصرف إلى من كان متلخا
 (٧)
 بمثلالم العباد فلأنها لا تغفر إلا برضاهم ، وغفران الجميع ينصرف إلى

(١) انظر الكتاب ج ٢ ص ٣١٥ ، ٣١٦ و ج ٤ ص ٢٢٥

(٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وما يجرى مجراه) وهو الصواب

(٣) في ل (الجواب) وفي م ، ك ، هـ (الواجب) والصواب (الموجب)

(٤) سقطت (من) من ل . وهي من الآية (٣١) من سورة الاحقاف

ومن الآية (٤) من سورة نوح .

(٥) سقط (إذ المراد يغفر لكم ذنوبكم) من ل

(٦) من الآية (٥٣) من سورة الزمر

(٧) في هـ (نوح عليه السلام)

(٨) في ل ، هـ (جميعا)

(٩) في ك (فإنه)

(١) من تنزه عن المظالم وأما قوله : قد كان من مطر ، فيحتمل وجهين
أحدهما : أنه على الحكاية كأن قائلا قال : هل كان من مطر ، فأجاب
بقوله : قد كان من مطر والثاني : وهو الأظهر أنه على معننى
التبعية ، أى : قد كان شيء من مطر ، فحذف الموصوف وأقيمت
الصفة مقامه .

(وقد يكون) ، أى : من (للقسام مكسور الميم ومضمومها)
(٣) نحو يُنْزِلُ رَبِّي لأفعلن فيمن لم يجعلهما منقوصتي يمين وأيمن (والمشتار
(٤)
أنهما غير منقوصتين ، إذ لو كانتا منقوصتين لحرك نون من ، كما يقال
أيمن الله ويمين الله بتحريك النون ، ومن جعلهما منقوصتين فالمناسب
أن تكون المكسورة من يمين والمضمومة من أيمن .

(وإلى لانتهاؤها) ، أى : لانتهاء الغاية (نحو : خرجت
إلى للسوق) في الغاية الحسية (وقلبي إليك) ، أى : مائل إليك
فالمخاطب كأنه منتهى إليه باعتبار الشوق والميل إليه (وكونها
(٦)
للمصاحبة في " ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم " راجع إليه) أى : إلى

(١) في م ، ل ، هـ (قولهم) وهو الصواب بدليل ما قبله ففى
الصفحة السابقة .

(٢) (كان) كرر مرتين في ل

(٣) في ل ، ك (نحو من ربي) وهو الأول بالثبوت

(٤) سقطت (لم) من ل

(٥) في ل ، هـ (لحرك النون)

(٦) من الآية (٢) من سورة النساء

(٧) في هـ (لا) والصواب (إلى)

إنتهاء الغاية ، أى : ذكر بعضهم أن إلى بمعنى مع فى الآية
والتحقيق أنه بمعنى الغاية باعتبار التضمن ، أى : لا تضموا أكل
أموالهم إلى أموالكم ، فإلى باقية على موضعه .

(وحتى فى معناها) ، أى : معنى إلى (إلا أن مجرورها
آخر جزء من الشئ " أو ما يلقى آخره نحو : أكلت السمكة حتى رأسها)
مثال لما كان المجرور آخر جزء من الشئ " ، إذ الرأس مأكول .
(ونمت البارحة حتى الصباح) مثال لما كان المجرور ملاقيا لآخر الجزء
، وليس جزءه ، فلن الصباح ليس جزءا من البارحة ، وهذا بخلاف
إلى فإنه لا يشترط أن يكون مجرورها آخر جزء من الشئ " ، إذ يقال :
أكلت السمكة إلى نصفها ، أى : إنتهى الأكل عند بلوغ النصف وليس
النصف آخر السمكة ، ولا ما يلقى آخرها (وأن ما بعدها) ، أى :
ولا أن ما بعدها ، أى : ما بعد حتى يدخل (فيما قبلها) أى :
فى حكم ما قبلها ، ففى مسألتى السمكة والبارحة قد أكل الرأس ونيم
الصباح ، ولا يلزم ذلك فى إلى ، كقوله تعالى " وأتموا الصيام إلى
الليل " فلن الليل ليس داخلا فى حكم ما قبلها (ولا يدخل) أى :
ولا أن حتى لا تدخل (على المضمرة) فلا يقال : حتاك ، وحتاه

(١) كذا فى تالأصل وفى النسخ الأخرى (مأكول كالسمكة)

(٢) سقطت (فى) من ل

(٣) سقط (فى إلى) من ل

(٤) فى ل ، ث (ثم أتموا) وهو الصواب وهى من الآية (١٨٧) من
سورة البقرة .

(٥) فى م ، ل (لا يدخل عطف على يدخل) وفى ث (ولا تدخل)

(١) وحتاي ، بخلاف إلى فلانها تدخل المظهر والمضمر جميعا نحو :
إلى زيد ، وإليك ، وإليه ، وإلى (ولا يستعمل على الاستقرار إلا^(٢)
في نحو : كان سيرى حتى أدخلها) ، يعني : أن حتى لا يكون
مستقرا ، فلا يقع خبرا للمبتدأ ، بخلاف إلى فإنه يقع مستقرا نحو :
السير إلى بغداد ، أي : منتهى إليه ، ولا يقال : السير حتى
بغداد إلا في نحو : كان سيرى حتى أدخلها بالنصب ، فإن الجار
والمجرور منصوب المحل خبرا لكان ، وهو من داخل المبتدأ والخبر^(٣)
وكان الأصل . سيرى حتى أدخلها ، ثم دخل كان عليه ، هذا فرق
آخر بين حتى وإلى . (وتكون عاطفة) ، أي : وإلا أن حتى تكون
عاطفة نحو : رأيت القوم حتى زيدا ، بخلاف إلى فإنها لا تكون
عاطفة (ويبتدأ بعدها الكلام) هذا فرق آخر بين حتى وإلى
فإن حتى يبتدأ بعدها الكلام (نحو :
* وحتى الجياد ما يقدر^(٤)ن بأرسان *) وأوله^(٥)

-
- (١) حقها (تدخل على)
(٢) في ك (في)
(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (منصوب المحلى بكان)
(٤) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (يقدر) وهو الصواب .
(٥) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٣ ص ٢٧ ونسبه لأمري القيس وروايته
(سريت بهم) وروايته في ص ٦٢٦ (حتى تكل غزيهم) بدل
(حتى تكل مطيهم) .
اللفة : الأرسان : جمع رسن بالتحريك ، وهو المئبل والزمام
يجعل على الأنف .
موضع الشاهد فيه (حتى الجياد ما يقدرن بأرسان) حيث جاءت
حتى هنا استثنائية يبتدأ بعدها الكلام .
===

* سرت بهم حتى تكل مطيهم * ، أي : حتى كلت الجياد
(١) (٢)
من تعب السير ، وضعت حتى لا يمكن أن يقاد بالحبال أيضا ، بخلاف
الى فانه لا يبتدأ بعدها الكلام (فان قلت) حتى التي يبتدأ بعدها
(٣)
الكلام عاطفة أيضا ، والعاطفة قد تعطف مفردا على مفرد كما ذكرنا
وقد تعطف جملة على جملة كما في البيت ، فليست قسيمة للعاطفة بل
(٤)
قسما منها (قلت) ليست عاطفة ، إذ لو كانت عاطفة لما دخلت عليها
واو العطف في البيت .

(٥) (٦)
(والباء للإيهاق ، إما مكملة للفعل في نحو : مررت بزيد
إذ معنى المرور وهو المجاوزة يقتضى متعلقا فالباء تكميل لذلك المعنى
(٧) (٨)
بخلاف التعدية على ما سيأتى نحو : خرجت بزيد فان معنى الخروج
(٩) (١٠)
لا يقتضى متعلقا ، بل حمل اقتضاء المتعلق بحرف الجر فتلك هي التعدية

ذكر هذا الشاهد في معجم الشواهد العربية ص ٣٦٦ وفي المقتضب
ج ٢ ص ٣٩ والجمل للزجاجي ص ٧٨ وشرح المفصل لابن يعيش ج ٨
ص ١٩ وفي مغنى اللبيب لابن هشام ج ١ ص ١٣٦ ، ١٣٨ وفي الدرر
للوامع ج ٢ ص ١٨٨ وفي ديوانه ص ٩٣ .

- (١) في ل (يقال) وفي م (تقاد) وهو الصواب
- (٢) في م (بالحياد) وفي هـ (بالحيال) والصواب (بالحبال)
- (٣) في ل (كما ذكرناه) وأيضا في هـ
- (٤) في ك (بل قسما للعاطفة) بزيادة للعاطفة
- (٥) في ك (تكلمة)
- (٦) سقط (للفعل) من ل ، هـ
- (٧) في هـ (بخلاف معنى التعدية) وفي م (التعدية)
- (٨) سقط من قوله (التعدية) الى قوله (فان معنى) من ل
- (٩) في م (الخروج بنفسه) بزيادة بنفسه
- (١٠) سقط من قوله (لا يقتضى) الى (بحرف الجر) من ل

(١) فإن الخروج بنفسه لا يقتضى متعلقا ، والمرور بمعنى المجاوزة يقتضى متعلقا
(وبه داء) ، أى : التصق به داء ، أو خامره ، هذا مثال لما كان الفعل
فيه مقدرا ، ومرت بزيد مثال لما كان الفعل فيه ملفوظا (ومنه : أقسمت
بالله وبحياتك أخبرني ، قسما واستعطافا) فالأول قسم والثاني استعطاف
وحيث يكون ما بعد القسم أمرا (ولا يكون مستقرا إلا أن يكون الكلام خبرا)
معنى هذا الكلام علمى ما هو الظاهر أن الباء الإلصاقية مع المجرور
لا يكون مستقرا على التفسير المذكور قبل ، وهو أن يكون متعلق الجار
والمجرور من الأفعال العامة ، كالحصول والكون ، ولا يكون مذكورا لفظا
إلا أن يكون الكلام خبرا احترازا عن الإنشاء ، يعنى : إنما يكون مستقرا
حيث يكون الكلام خبرا لا إنشاء وفيه نظر ، لأنه إذا جاز به داء والظرف
مستقر لانطباق حد المستقر عليه ، فلا مانع لكون الكلام إنشاء بأن يقال :
هل به داء . وإن أراد أنه لا يكون مستقرا إلا إذا كان خبرا للمبتدأ
فاللفظ ناب عنه ، لأن قوله : إلا أن يكون الكلام خبرا لا يفيد ذلك
ولعل تطابق الكلام على غير ذلك أليق فمن عرفه فليحقه بكتايب مفيدا

-
- (١) فى ل (فالخروج بنفسه)
(٢) فى ل ، هـ (أى)
(٣) سقط من قوله (يعنى إنما) إلى قوله (الكلام إنشاء) من ل
(٤) سقط (لأنه) من ل
(٥) سبق تقدير التصق أو خامره فيكون لفوا لا مستقرا ، لكنه جرى بعد قليل
على جعل الخبر الذى لم يذكر متعلقه من المستقر فكذلك ما هنا ولعله
رأى لبعض النحاة .
(٦) فى م (ولا مانع) (٧) سقط (فاللفظ) من ل
(٨) فى ل (فليحقه بالكتاب)
(٩) فى م ، هـ (بالكتاب)

إن شاء الله تعالى (وللتعددية) وفي بعض النسخ "أوللتعددية"
ولعلمه أولى ، ليكون قسيما لقوله : إما مكلمة (ولا يكون أيضا مستقرا
على ما ذكر) يعنى : أنهم ذكروا أن باء التعددية لا يكون مستقرا
فإن قولك : ذهبت يزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار والحصول ، بل
(١)
معناه أذهبت زيدا (ويوضح ذلك) ، أى : كون الباء للتعددية (قوله :
(٢)
* ديار التي كادت ونحن على مكنا منى
(٣)
تحل بنا لولا نجاه الركائب) ، أى :
(٤)
يتعين الباء فى البيت ، لكونها للتعددية من غير إضمار الحصول والكون
إذا المعنى كادت تحلنا ، لا أنها تحل ملتبسة بنا ، كما جاز فى خرجت يزيد
(٥)
أى : تكون للملابسة ، أى : خرجت ملتبسا بزيد ، وأن تكون للتعددية
بمعنى أخرجت زيدا ، والمذكور فى البيت يتعين أن يكون للتعددية (وللبدل
والتجريد نحو : اعتضت بهذا الثوب خيرا منه ، وهذا بذاك) ، أى :
اعتضت بدل هذا الثوب ، وهذا بدل ذاك

- (١) سقط (و) من (ويوضح) فى م
- (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (منى) وهى أولى لأن (مكا)
جمع الثعلب والأرنب كما فى الصحاح والقاموس .
- (٣) لم أهتم للبيت وما قيل فيه ^{فصل} والنجاه مصدر نجا إذا أسرع
والركائب جمع ركاب وهى الأبل .
- موضع الشاهد فيه (تحل بنا) وقد وضحه الشارح
- (٤) لا داعى لهذه الكلمة .
- (٥) فى ل (أى : تلون) والصواب (أى تكون)
- (٦) فى م ، ل (أن يكون)

(ولقيت زيدا بحرا) ، أى : لقيت بحرا وهو زيد ، وهو قريب من معنى
 التبیین (وللمصاحبة) فى نحو : رجع بخفى حنين وتسمى الحال (١)
 وهو مثل ، وأصله ما قال أبو عبيد : وهو أن حنينا كان إسكافا من أهل (٢)
 الحيرة ، فساومه أعرابى بخفين حتى أغضبه ، فأراد غيظ الأعرابى (٣)
 فلما ارتحل الأعرابى أخذ حنين أحد خفيه وطرحه فى الطريق ، ثم ألقى الآخر (٤)
 فى موضع آخر فلما مر الأعرابى بأحدهما قال : ما أشبه هذا الخف بخف (٥)
 حنين ولو كان معه الآخر لأخذه ومضى ، فلما إنتهى إلى الآخر ندم (٦)
 على تركه الأول ، وقد كمن له حنين ، فلما مضى الأعرابى فى طلب الأول (٧)
 عمد حنين إلى راحته وما عليها فذهب بها وأقبل الأعرابى وليس معه (٨)
 إلا الخفان ، فقال له قومه : ماذا جئت به من سفرك ، قال : جئتكم (٩)
 بخفى حنين فذهب مثلا يشرب عند اليأس من الحاجة والرجوع بالخيبة . (١٠)

-
- (١) فى ل (ما قاله)
 (٢) سقط (أن) من ل
 (٣) فى م (بخفين فاختلفا حتى أغضبه)
 (٤) سقط (الأعرابى) من ل
 (٥) سقط (أحد خفيه) من ل
 (٦) فى م (بخفى)
 (٧) سقط (ومعنى) من ل
 (٨) فى ل (الا) والىواب (الآخر)
 (٩) سقط (وقد كمن) من ل
 (١٠) سقط (طلب) من ل
 (١١) فى ل (عهد)
 (١٢) فى م (من) والىواب (بالخيبة)

قوله : تسمى الحال ، أى : وتسمى باء المراحبة الحال ، لأن معنى
خرج بسلامت ، خرج متسلحا ، فهو فى التقدير حال (قالوا ولا تكون
إلا مستقرة) ، أى : باء المراحبة تكون مستقرة أبدا ، لأنها بتقدير
خبر المبتدأ والجملة حال ، وفى المثل معناه ، رجع وهو بخفى حنين
أى : ملتبس بهما ، وإذا كان خبرا للمبتدأ ولم يذكر متعلقه معه كان
مستقرا (ولا محاد عن الإلغاء عندى) ، أى : لا مانع من الإلغاء عندى
كما فى باء الاستعانة ، فإذا قلت : اشترى الفرس بصرجه جاز أن يكون
الباء متعلقا باشتري على جهة المراحبة كما فى : كتبت بالقلم ، فإن وجوه
التعلق مختلفة هكذا ذكره فى التعليق . (ومعنى عن نحو : سألت به)
أى : عنه قال الشاعر :

* فإن تسألونى بالنساء فإننى

(٥)

بصير بأدواء النساء طبيب *

-
- (١) فى ك (لحال) والصواب (الحال)
(٢) فى ل (لا) والصواب (لأنها)
(٣) فى ك (ملتبس) (ملتبس)
(٤) فى ل (عن) والصواب (من)
(٥) ذكر هذا البيت فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٣ ص ١١٨٩
ونسبه د . عبد المنعم هريدى المحقق لهذا الكتاب لعلقة الفحل
موضع الشاهد فيه (فإن تسألونى بالنساء) حيث جاءت الباء فى
قوله (بالنساء) بمعنى عن ، أى : عن النساء .
ذكر هذا البيت فى الهمع ج ٢ ص ٢٢ وفى الدرر الوامع ج ٢ ص ١٤
فى المفضليات ص ٣٩٢ وفى ديوانه ص ٣٥ وذكر أيضا فى معجم
الشواهد العربية ص ٣٦ .

وفي التنزيل " ثم استوى على العرش " الرحمن فاسأل به خبيراً " (١) أى :
 عنه (وبمعنى فى نحو : فلان بالبلد) ، أى : فى البلد ونحو قوله
 تعالى " وبالسحار هم يستفخرون " (٢) أى : فيها (وقد تكون مزيدة ففى
 الرفع نحو : " كفى بالله ") ، أى : كفى الله (والنصب) ، أى : وفى
 النصب (فى ليس زيد بقاءم) ، أى : قائما (والجعر عند بعضهم نحو :
 * فأصبحن لا يسألنه عن بما به *) ، أى : عما به وآخره :
 * أصد فى غير الهوى أم تصوبا *
 (٨)

يقال صعد فى الجبل تصعيدا ، وصعد السلم صعودا ، والتصوب : التنزل

- (١) من الآية (٥١) من سورة الفرقان .
- (٢) " (١٨) من سورة الذاريات .
- (٣) سقط (وقد) من ل ، ك
- (٤) وهى من آيات كثيرة نحو " كفى بالله وكيفا " " وكفى بالله حسيا " و " كفى بالله شهيدا " وكلها فى سورة النساء .
- (٥) فى ك (نحو) بدل (فى)
- (٦) فى ل (يسألته) والصواب (يسألنه)
- (٧) ذكر فى مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣١١ ولم يسم قائله وفى معجم الشواهد العربية نسب عبد السلام هارون لـ (الأسود بن يعفر وكذلك فى شرح الشيخ محيى الدين لأوضح المسالك ، وفى العينى للأسود بن جعفر ومثله فى التصريح ولعله فىهما تحريف ورواية المغنى والأشمونى فى علو الهوى وهى الصواب لأن العلو نقيض التنزل موضع الشاهد فيه (عن بما به) حيث جاءت الباء فى (بما به) مزيدة ذكر فى الخزانة ج ٤ ص ١٦٢ .
- (٨) فى ل (التصوت) وفى لى (التصويب) والصواب (التصوب)

(وقد أضمرت) ، أى : الباء (فى الله لأفعلن) ، أى : بالله
(وفى قول رؤيه : خير لمن قال له كيف أصبحت) أى : بخير ، فحذف
الجار وأبقى المجرور على إعرابه .

(والواو) ، أى : ومن حروف الجر الواو (للقسم مبدلة عن الباء
ولا تدخل المضمر) حطاله عن رتبة أصله وهو الباء (والتاء بدل منها)
أى : من الواو (وتختص باسم الله) (١) أى : بلفظ الله ، يقال : تالله
لأفعلن ، ولا يقال : تا الرحمن وتا الرحيم ، وقد حكى الأخفش ترب الكعبة
(ولا يظهر الفعل معهما) ، أى : مع التاء والواو ، فلا يقال أقسمت
تالله والله (والميم فى م الله مكسورة فيمن لم يجعلها منقوصة من أو يمين الله)
فحينئذ تكون مستقلة بمعنى القسم ، فأما من جعلها منقوصة من من أو من
يمين الله فلا تكون مستقلة ، بل تكون فرعها (حكمها) ، أى : حكم الواو
(حكم التاء) فى الاختصاص بالمظهر فى كونها بدلا عن الباء (إلا أنها)
أى : إلا أن الواو (لا يستعمل للتعجب بخلاف التاء)

(١) فى م ، ل ، هـ (ويختص بالله) والأولى ما أثبتته .

(٢) فى ك (منقوصة فى أيمن الله) وهو الصواب

(٣) سقط لفظ (الله) من م ، ل ، هـ

(٤) سقط لفظ (الله) من هـ

(٥) فى ك (فى اختصاص) والصواب (فى الاختصاص)

(١)

نحو :

* تالله يبقى على الأيام مبتقل * (وآخره
(٢)

* جون السراة رباغ سنه غرد *

(٣)

غرد الطائر : من التفريد ، وهو التصويت . ابتقل الحمار : رعى البغل

والجون : الأسود ، وهو من الأضداد .

وسراة كل هي : ظهره ووسطه ، يقال للذي ألقى رباغيته رباغ .

والمعنى : أن الحمار الموصوف بجملة هذه الصفات يدركه الموت أيضا

ولا يبقى ، وفيه معنى التعجب (وأمام الله مضمومة فإنها منقوصة من)

بضم الهم (أو أيمن لعدم وقوع الضم في الحروف البسائط) ، بل الحروف
(٤)

البسائط قد تكون مفتوحة ، كواو العطف ونحوه ، ومكسورة كباء الجر
(٥) (٦)

ونحوه ، ولا يكون حرف واحد منهم

(١) ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ١١١ وج ١

ص ١٦ ، ٩٨ ونسبه إلى مالك بن خويلد الهذلي ونسبه عبد السلام

هارون في معجم الشواهد ص ١٠٥ لأبي ذؤيب .

موضع الشاهد فيه (تالله يبقى) حيث استعملت التاء هنا بمعنى

التعجب .

ذكر هذا البيت أيضا في لسان العرب في مادة (بقل) وذكر في

الصحاح أيضا مادة بقل وفي هامشه تحليقا على قوله الهذلي : هو

مالك بن خويلد الخزاعي الهذلي وهو ترجيح للرأي الأول .

(٢) في هـ (غرده) والصواب (غرد)

(٣) في م ، ل ، هـ (غرد الطائر فهو غرد)

(٤) في ل (يكون)

(٥) في ك (حروف) والصواب (حرف) بدليل ما بعده

(٦) في ل ، هـ (مضموما) وهو الصواب لأنه خبر يكون

فلذلك لم تجعل م الله أصلا كما جعل م الله أصلا على قول :
 (١)
 (واللام للاختصاص مكملة للفعل) على ما فسرنا في الباء المكملة
 (٢)
 (نحو : شكرت لزيد) فإن معنى الشكر يقتضى متعلقا ، فاللام مكملة
 لمعناه ، كما في مررت بزيد (والما ل لزيد) أى : يختص به (وللقصد)
 (٣) (٤) (٥)
 أى : اللام تكون للقصد (نحو : حضرته للانتفاع) ، أى : هو علة
 (٦)
 غائية يقصد الفعل لأجلها .
 (٧)
 (وللعاقبة نحو : لنم الشر لشقوته) ، أى : لكان عاقبته الشقوة
 كأنه كان الغرض (وللعلة نحو : فررت للخوف) فإن الخوف ليس علة
 (٨)
 غائية تقصد ، كما في قولك : للانتفاع به بل الخوف علة للفرار باعثة
 عليه (وقد جاءت) ، أى : اللام (للقسم مع التعجب نحو : لله
 لا يؤخر الأجل) ، أى : والله لا يؤخره وفيه معنى التعجب (وتكون
 (٩)
 مزيدة في النصب نحو : ردف لكم) ، أى : ردفكم ، لأن ردف بمعنى
 تبع يستعمل بخير اللام ، وفى يا يزيد ، لأن زيدا هو المدعو فالأصل يا زيد

(١) فى م (فسرناه) وفى هـ (فسر)

(٢) سقط (معنى) من ل

(٣) فى ل (عفر) والصواب (تكون)

(٤) (لانتفاع به) كذا فى م ، ل ، هـ

(٥) سقط (علة) من ك

(٦) فى ك (يقصد إليها)

(٧) فى ل (والعاقبة) والصواب (وللعاقبة)

(٨) فى ك (الفرار) والصواب (للفرار)

(٩) من الآية (٧٢) من سورة النمل

- (١)
 (فيمن لا يحمله على يا آل زيد ، ومع الجر في * يابؤس للحرب) أى :
 (٢) (٣)
 يابؤس الحرب (ولا أب لك) على ما ذكرنا من أن اللام مزيدة مقحمة
 (٤) (٥)
 قنأء لحق المنفى وهو أول بيت وأصله :
 (٦)
 * يابؤس للحرب التى * وضعت لراھط فاستراحوا *
 (وقد اضمزت) ، أى : اللام (فى لاه أبوك) ، أى : لله وقد ذكرنا .

-
- (١) فى م ، ل ، هـ (نحو) بدل (فى)
 (٢) أنظر فى مبحث لا التى لنفى الجنس فى أول هذا الكتاب .
 (٣) سقط (أن) من ل ، ك
 (٤) سقط من قوله (وهو أول بيت) الى قوله (وقد ذكرنا) من ك
 (٥) فى ل (وأل) والصواب (أول)
 (٦) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ص ٢٠٧ ونسبه عبد السلام هارون
 إلى سعد بن مالك ورواية الشارح (لراھط) والصواب أراھط .
 موضع الشاهد فيه (يابؤس للحرب) حيث أقحمت اللام مزيدة بين
 المضاف والمضاف إليه والتقدير يابؤس الحرب .
 ذكر هذا البيت فى الحماسة للمزوقى ص ٥٠٠ وفى الخصائص ج ٣
 ص ١٠٢ ، وأمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٢٥٧ وج ٢ ص ٨٣ وفى
 مغنى اللبيب ص ٢٣٨ ، وفى شرح المفصل لابن يميث ج ٢ ص ١
 وص ١٠٥ وج ٤ ص ٣٦ وج ٥ ص ٧٢ .
 وزاد الميمنى جد طارفه وقد ذكر ذلك عند الكلام على شاهد النحو
 من نفس القصيدة :
 * من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا أبراح *
 أى لا أبراح لى بحذف الخبر .

(وفى للظرفية نحو : المال فى الكيس ، ونظر فى الكتاب وقالوا إنها
(١)
بمعنى على فى " لأصلبنكم فى جذوع النخل ") ، أى : على جذوع
(٢)
النخل (وجاز الأصل على :رب من الاستعارة) كما ذكر صاحب المفصل
قال : والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكّن الكائن
فى الظرف .

(كى) ، أى : ومن حروف الجر كى (للفرز، نحمو : كيمه)
(٣) (٤)
أى : كيمه ، كما يقال فى لما ، وعما ، وفيما ، لعمه ، وعمه وفيه ، والأصل
(٥)
كيمه فعلت ، أى : لأى غرض، فعلت (ولا تدخل إلا ما الاستفهامية)
كما ذكرنا .

(ورب للتقليل ، وتختص بالنكرة ظاهرة ومضمرة) نحو : رب رجل
(٦) (٧)
وربه رجلا (وأجيز رب رجل وعلامه منطلقين ، لكونه مقدرا وعلام له ، بخلاف
رب رجل وزيد)

-
- (١) من الآية (٧١) من سورة طه
(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٢٠
(٣) سقط (لما) من ل
(٤) فى ل (عمه ولمه) تقديم وتأخير والإتيان بهاء السكت بعد حذف
ألف ما الاستفهامية كما يقول الناظم : وما فى الاستفهام إن جرت
حذف ألفها وأولها ألها إن تقف .
(٥) كذا فى الأصل وفى ك وفى النسخ الأخرى (إلا على ما)
(٦) فى ك (وأخيه)
(٧) (وأخيه له) كذا فى ك

هذا سؤال وجواب . فالسؤال : أن المعطوف في حكم المعطوف عليه
ولا يقال : رب غلامه ، فكان ينبغي ألا يجوز أيضا رب رجل وغلامه
كما لا يجوز رب رجل وزيد .

والجواب الفرق ، وهو أن غلامه مقدر بنكرة ، إذ الأصل في غلامه غلام له
(١)
بخلاف زيد فإنه غير مقدر بنكرة ، فلذلك افترقا ، ومقتضى هذا أن يجوز
أيضا رب غلامه ، لأنه مقدر بنكرة ، بل الجواب الحق أنه مقدر بنكرة وهو
تابع أيضا ، ويجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولفظ الكتاب أيضا
(٢)
مشمع بهذا ، لأن المفروض في الموضعين كونهما تابعين وبعد كونه
(٣)
تابعاً ، الفرق ما ذكره وهو أن أحدهما مقدر بنكرة دون الآخر (والظاهر)
(٤)
أى : النكرة المجبورة برب (يلزمها الوصف بمفرد أو جملة) نحو :

رب رجل كريم لقيته ، أوروب رجل أبوه منطلق لقيته ، والفرض تحقيق
التقليل ، لأن الشئ موصوفاً أقل من كونه غير موصوف (وقوله :
(٥)
* إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار *)

(١) في ل (كانه) والصواب (فإنه)

(٢) في ل (كونها) والصواب (كونهما)

(٣) في ل (وللظهرة) والصواب (والظاهر)

(٤) في ل (النكرة الظاهرة)

(٥) ذكر هذا البيت في المقتضب للمبرد ج ٣ ص ٦٦ ونسبه المرحوم

د . محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب إلى ثابت بن قطة .

موضح الشاهد فيه (ورب قتل عار) وقد وضعه المصنف والشارح

ذكر هذا البيت في أمالي بن الشجري ج ٢ ص ٣٠١ والمقرب لابن

عصفور ص ٤٧ وخزانة الأدب ج ٤ ص ١٨٤ وذكر في المغني لابن

هشام ص ٢٤ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ وفي حاشيته لثابت بن قطة في رثاء

يزيد بن المهلب ، وجمع الهوامع ج ٤ ص ١٧٣ .

هذا إيراد ، فإن مجرور رب نكرة غير موصوفة أصلاً فأجاب بقوله (فعلى (١) (٢)
تقدير على هو عار) ، معنى : أن عار خبر مبتدأ محذوف ، والجملة (٣)
صفة للنكرة (ولا يتأخر عن الفعل المسطرة هي على الاسم) ، هي عائد (٤)
إلى رب ، وإنما أبرزها ، لأن الصفة وهي المسطرة جرت على الفعل وهي (٥)
لغيره ، إذ التسلط لرب بمعنى أن الفعل لا يعمل في الاسم بعده إلا (٦)
بواسطة رب ، فهي سبب تسلط الفعل على الاسم ، وكان الأولى أن يعلل
عدم تأخر رب على الثعل بكونها لانثاء التعليل ولها صدر الكلام (٧)
والمعنى الذي ذكره يجي* في كل جار ومجرور تسلط الفعل به على الاسم
كجلست على البساط (ونحوه) ويجي* ، أى : الثعل (محذوفاً في الأكثر (٨)
ويلزمه المضى) ، لأن المعنى تعليل محقق ، ولا يكون إلا في الماضي (٩) (١٠)

-
- (١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (تقديره هو عار)
(٢) في ل (عاد) والمواب (عار)
(٣) على هذا التوجيه يبقى المبتدأ بدون خبر فالأحسن أن يكون على
بمعنى واقع على هي الصفة وعار خبر المبتدأ ولا داعي لتقدير هو
لأن الأصل في الخبر الأفراد هذا ما ظهر لي وإن مثلت كتب النحو به
لحذف ضمير الصفة المرفوع كما في التصريح ج ٢ ص ١١٢ الحلبي .
(٤) في م ، ل (هي إياه)
(٥) سقط (الواو) من (وهي) في ل
(٦) في ل ، ك (تسليط)
(٧) في ك (وتسلط) بزيادة الواو
(٨) في م ، ك (يلزم)
(٩) في ل (بحق) وفي هـ (تحقق)
(١٠) في ل (ولا يكثر) وهو الأولى بالثبوت بدليل ما قبله

(١) كالمثال (ونحو "ربما يود" متأول) ، لأنه دخل على المضارع ، ولكن
(٢) بمعنى المضي ، لأن المراد حكاية الحال الماضية ، وإنما عبر عنه بلفظ
(٣) المضارع دون الماضي استحضارا لودادتهم (والضمرة) أى : والنكرة
الضمرة بعد رب نحو : ربه (يلزمها التفسير بنكرة موصولة) ومذهب
البصريين أنه مجهول لا يرجع إلى ظاهر فيجب إفراده وتذكيره . ومذهب
(٤) الكوفيون إلى أنه ضمير راجع إلى متقدم كان قائلا قال : هل من رجل كريم
(٥) فقيل : ربه رجلا فيجب مطابقته للتمييز عندهم . (وثكف) ، أى : رب
(٦) (بما) فيدخل حينئذ على الجملة الاسمية والفعلية نحو : ربما قام زيد
وربما زيد قائم (وربما أعملت مع ما نحو :

(٧)

* ربما ضربة بسيف سميل دون بصرى وطعنة نجلاء* (

(١) من الآية (٢) من سورة الحجر

(٢) سقط (المراد) من م

(٣) سقط (الواو) من ل ، هـ

(٤) فى هـ (ضمير)

(٥) سقط (رجل) من م

(٦) فى م (فتدخل)

(٧) ذكر هذا البيت فى شرح الأشموني ومعه شرح السواهد للعيني ج ٢

ص ٤٣١ ونسبه العيني الى عدى بن الرعلاء الفساني ومثله فى شرح

المرحوم الشيخ محى الدين على أوض المسالك وروايته (بين بصرى)

بدل (دون بصرى)

اللفظة : دون بصرى : دون جهات بصرى وهى بضم الباء بلدة بالشام

نجلاء : صفة لطعنة ، أى : واسعة

موضع الشاهد فيه (ربما ضربة) وقد وضعه الشارح .

ذكر هذا البيت فى المغنى لابن هشام ص ١٤٦ ، ٣٤٦ وأمالى

ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ .

فيكون ما زائدة كقوله تعالى " فبما رحمة من الله ^(١) (٢) ^(٣)) وتستعمل ^(٤) من مكفوفة (، أى : بما (بمعناها) ، أى : بمعنى رب (نحو : ^(٥) أنى لما أفعله ، قال المبرد أريد لربما أفعله وأنشد : ^(٦) * انا لما نضرب الكباش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم * ^(٧) والبيت لأبى حية النمرى ، أى وانا لربما نضرب وتلقى اللسان الى آخره جملة منصوبة صفة لضربة (وتضم) ، أى : رب (بعد الواو كثيرا والصل لها دون الواو خلافا للكوفيين) فلأنهم يقولون الواو عملت عمل رب لنيابتها ^(٨) ، كما عمل ^(٩) واو القسم الجر لنيابتها عن الباء

-
- (١) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران
 (٢) فى ك (وقد)
 (٣) فى م ، ل (ويستعمل)
 (٤) فى ك (ما) والصواب (من)
 (٥) فى ل (لما) والصواب (لما)
 (٦) فى ك (وقال)
 (٧) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ١٥٦ ، أنظر المقتضب ج ٤ ص ١٧٤ وأمالى ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ج ٤ ص ٢٨٢ والمفنى الشاهد فى ص ٣٤٤ ، ٥٨٢ ، ٦٠٦
 اللفظة : الكباش : رئيس القوم يقارع دونهم ويحميمهم .
 موضع الشاهد فيه (انا لما) حيث ركبت (من) مع (ما)
 الكافة كما ركبت ربما .
 (٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (لنيابتها عنها)
 (٩) فى م (عملت)

(١)
 وأيضاً لو كانت عاطفة كما زعم البصريون لأدى الى وجود معطوف
 (٢)
 من غير معطوف عليه ، لأنها تكون في أول الكلام ، وحجة البصريين
 أن الواو حرف عطف فلا يحمل قياساً على الفاء^(٣) وهل ، لأنها غير مختصة
 بأحد القبيلين ولما واو القسم فلنما عملت ، لأنها بدل عن الباء ، ولذلك
 يدخل عليها حرف العطف كما يدخل على الباء^(٤) ، فيقال : ووالله
 وبالله لأقومن ، ولا يجوز دخولها على واو رب (وقد يجىء الإضمار)
 أى : إضمار رب (بعد الفاء نحو) قول امرئ القيس :
 (٥) * فمثلك حبلى * وما بعده :
 قد طرقت ومرضع * فألبيتها عن ذى تمائم محول *

-
- (١) سقط (معطوفة من غير) من ك
 (٢) سقطت (غير) من ل
 (٣) فى ك (على التاء) والصواب (على الفاء)
 (٤) فى م (تدخل)
 (٥) ذكر هذا البيت فى شذور الذهب لابن هشام ص ٣٢٢ وفصل
 فيه كثيراً ، وفى مفنى اللبيب ص ١٤٥ ، ١٧٣ ، والدرر اللوامع
 ج ٢ ص ٣٨ ، وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج ٢
 ص ٢٣٢ .
 اللغة : طرقت : أتيتها ليلاً ، التمام : التعاويذ واحدها
 تميم .
 والمفيل : بضم الميم وسكون الهمزة والياء آخر الحروف
 ومفيل بكسر الفين وسكون الياء المرأة ترضع ولدها وهى حبل
 أو تجماع .
 وقد أورد العيني روايات أخر للبيت فى ص ٢٣٢ والرواية المشهورة
 محول أى مضى على ولا ته حول .
 موضع الشاهد (فمثلك) وقد وضعه الشارح .

(١) أى : قرب مثلك ، أى : قرب امرأة مثلك (وبعد بل) أى : ويجىء
إضمار رب بعد بل (نحو : بل بلد ذى صعد وأصباب) البلد : المفازة
والصعد : جمع صعود وهو المرتفع من الأرض خلاف الهبوط .
(٢)
والأصباب : جمع الصب وهو ما انحدر من الأرض وهو بمعنى الهبوط ، أى :
رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض .

(وعند الأخفش هي) ، أى : رب (اسم لانتفاء لازم حرف الجر
معها ، وهو التعدية ، ولكونها فى مقابلة كم الخبرية) اختلف فى رب
(٣)
فالبصريون على أنها حرف جر ، والكوفيون والأخفش على أنه اسم . حجة
(٤)
البصريين أنها لو كانت اسما لافتقرت الى جزء آخر تعمل فيه والظاهر
(٥) (٦)
أن العمل للفعل بعده ، لكنه لا يصلح للعمل فيها ، لكونه مجرورا بها
والمجرور لا يعمل فى الجار ، واحتج فى الكتاب لمذهب الأخفش بوجهين
(٧)
أحدهما : أنها لو كانت حرف جر ، لكانت للتعدية كسائر حروف الجر

-
- (١) سقط (أى قرب مثلك) من ك ، ل ، هـ
(٢) فى م (الصب) وهى الموافقة كما عليه المعاجم ففى القاموس المحيط
ج ا م ١١ والصب بحركة تصبب نهر أو طريقه يكون فى حدود
وجمعه أصباب ، وفى الصحاح ج ا م ١٦١ والصب ما انحدر
من الأرض وجمعه أصباب .
(٣) فى ل ، هـ (أنها) وهو الأولى بدليل ما قبلها وهو (فالبصريون
على أنها) .
(٤) فى ل (حرف) والواب (جزء)
(٥) فى ل (لكنه) والواب (لكنه)
(٦) فى ل (للونه) والواب (لكونه)
(٧) فى ل (لسائر) والواب (كسائر)

(١)
لكن اللانم منتف وفيه نظر أما أولا فلأن حروف الجر ليست كلها
معدية ، وأما ثانيا فلأن انتفاء اللانم ممنوع ، لأنه قد ذكر أن رب هي
(٢)
مسلطة للفعل على الاسم بعده ولا معنى للتعدية إلا هذا . والثانى
أنها فى مقابلة كم الخبرية ، إذ رب للتقليل وكم للتكثير ، وكم الخبرية
(٣)
اسم فكذا مقابلة (وتستعمل) ، أى : رب (للتكثير) بحيث غلب
على الحقيقة حتى صار كأنها حقيقة فى التكثير .

(والكاف للتشبيه نحو : الذى كريد عمرو ، أو الذى كان كريد)
المثال الأول متعين للمقصود ، لكونه صلة الذى وجملة الموصول لا بد
(٤)
وأن تكون جملة ، وإنما يكون جملة بجعله حرف جر نحو : الذى فى
(٥)
الدار ، إذ لو كان اسما لكان مفردا فلا يقع صلة للذى إلا بحذف
صدر الصلة نحو : الذى هو كريد أى : مثل زيد ، وحذف صدر الصلة
(٦)
ليس بالواسع الكثير فجعله حرف جر أرجح ، وأما المثال الثانى :
(٧)
فلا يتعين ، إذ قد يكون الكاف حرف جر وقد يكون اسما

- (١) فى م (حرف)
- (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (المسلطة)
- (٣) لم يدفع الاعتراض الثانى كما دفع الأول .
- (٤) فى ك (حروف) والصواب (حرف)
- (٥) سقط (إلا) من ل
- (٦) فى ل (بواسع) والصواب (بالواسع)
- (٧) فى م (حرفا) والصواب (حرف) لأنه مضاف إليه .

(١)
 أى : الذى كان مثل زيد عمرو فلعل مثل بمثاليين ، تنبيهها على أن
 كاف التشبيه قد يتعين لكون حرف جر وقد لا يتعين (وتستعمل
 للقران فى الوقوع نحو : كما حضر زيد قام وعمرو) ، أى : اقتران القيام (٢)
 والحضور فى الوقوع فهما متشابهان فى المقارنة فى الوقوع (وقيل إنها
 فى قوله تعالى : " كما ربيانى صغيرا " لتأكيد الوجود) ولعل بيانه (٣)
 أنه ليس الكاف فيه للقران فى الوقوع ، لأن التربية واقعة من الوالدين
 والرحمة لهما مطلوب وقوعها ، لأنها مذكورة بصيغة الأمر فى " رب ارحمهما "
 فالكاف ليس للمقارنة فى الوقوع ، بل لتأكيد وجود الرحمة ، أى : أوجد
 رحمتكما إيجابا مؤكدا محققا ، كما أوجد الوالدان تربيتكما لى إيجابا
 محققا موجودا فى الزمان الماضى (وتكون مزيدة فى المنصوب نحو :
 " ليس كمثله شئ ") ، إذ المعنى ليس مثله شئ (وقيل المثل صلة) (٤) (٥)
 يعنى : أن الكاف ليست بزايدة ، بل المثل زائدة ، إذ يقال : مثل
 الأمير يفعل كذا ، والمراد ان الأمير يفعل كذا ، وليس الفهم أن يثبت
 للأمير مثل (ويحتمل ألا يكون واحد منهما) ، أى : من الكاف والمثل (٦) (٧) (٨) (٩)

(١) كذا فى الأصل ، ك وفى النسخ الأخرى (فلعله)

(٢) (الواو) فى (وعمرو) زائدة فى الأصل

(٣) من الآية (٢٤) من سورة الإسراء

(٤) سقط (لى) من م

(٥) فى ك (اتحادا) والصواب (ايجابا)

(٦) من الآية (١١) من سورة الشورى

(٧) سقط (بل المثل زائدة) من ل

(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (زائد)

(٩) فى ك (أن يكون) والصواب (ألا يكون)

(١)
(صلة وسوق الكلام لنفى المثل بطريق الكناية) ، إذ يقال : مثلك
(٢)
لا يبخل وهم يريدون نفى البخل عن ذاته ، فنفوا البخل عن مثله
قصدا الى المبالغة وسلوكا لطريق الكناية ، لأنه إذا نفى عن يسد حسده
فقد نفى عنه نظيره قولك للعمرى : الصرب لا تخفر الدم ، أى :
لا تنقصها ، فإنه أبلغ من قولك : أنت لا تخفر ، فإذا كان من باب
الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله شئ * ، وبين قوله * ليس
كمنه شئ * . (٤) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها ، فكأنهما عبارتان
معقتان على معنى واحد وهو نفى المماثلة عن ذاته تعالى هذا ما أشار
إليه صاحب الكشف (وفى الجر) ، أى : وتكون مزيدة فى الجر
(٥)
(* فصيروا مثل كعصف مأكول *) ، أى : صيروا مشبهين بورق زرع
أكلته الدواب ، وراثته (وفى المرفوع نحو : عليه كذا درهما) يعنى :
أن بعضهم يقول : إن الكاف زائدة والتقدير عندى ذا ، أى : عندى هذا

-
- (١) فى ل ، هـ (على طريق)
(٢) فى م (عن ذاته مثله) بزيادة ذاته
(٣) فى ل (كأنه) والصواب (كالله)
(٤) هذه الآية تقدمت فى الصفحة السابقة .
(٥) انظر الزمخشري الكشف ج ٣ ص ٤٦٢ دار المعرفة
(٦) ذكر هذا البيت فى أوضح المسالك ج ٢ ص ٥٢ شاهد رقم ٨٤ وقد
أورد المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد صدر هذا البيت
وهو : * ولعبت بطير بهم أبابيل *
فى ج ٢ ص ٥٣ فى تعليقه على أوضح المسالك ونسبه لرؤية حسن
الحجاج وقال هو فى ديوانه .
والشاهد فيه زيادة الكاف فى قوله (مثل كعصف مأكول) والتقدير
مثل عصف مأكول .

(١) (٢) (٣)
وهو مبهم فميزه بقوله درهما (وليس بذاك) هذا رد له ، أى : لا يتعين
حمله على الزيادة بل يجوز أن يراد عندي مثل هذا ، ثم فسر بقوله :
درهما وتكون ذا إشارة إلى شئ ، أى : عندي مثل هذا الشئ
(٤) (٥)
(وقد تكون اسما فى نحو : * يضحكن عن كالبرد المنهم) ، أى :
يضحكن عن ثخر مثل البرد الذى يذوب للطافية ، والمنهم : الذائب
(ولا يدخل) ، أى : الكاف (المنهم خلافا للبرد ونحو :
(٦)
وأم أوعال كها أو أقربا شاذ) وما قبله وهو للعجاج

- (١) سقط (درهما) من م
- (٢) سقط من قوله (ليس بذاك) الى (بقوله درهما) من ل
- (٣) فى ك ، هـ (بذلك) والصواب (بذاك)
- (٤) كذا فى الأصل وفى ك وفى النسخ الأخرى (اسما نحو)
- (٥) ذكر هذا الشاهد فى أوضح المسالك ج ٣ ص ٥٤ شاهد رقم ٣٠٣
وقد ذكر المرحوم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد صدر هذا البيت
وبيتا قبله والصد رهو :
- * بيفر ثلاث كعاج جسم * ونسبه للعجاج بن رؤبة
والشاهد فيه (عن كالبرد) فالكاف زائدة والتقدير عن البرد .
- (٦) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش فى ج ٨ ص ١٦ ، ٤٤
وروايته كما يلى : قال ابن يعيش فى ج ٨ ص ١٦ ((هذا البيت
من أرجوزة للعجاج مطلعها :
- * ماهاج رما ساكبا مستسكبا من أن رأيت صاحبك أكابا *
وفيهما يقول : نحي الذنابات شمالا كبا
- * وأم أوعال كها أو أقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا *)) اهـ
موضع الشاهد فيه (كها) فجر بالكاف الضمير المتصل وحكمها فى
سعة الكلام ألا تجر إلا الظاهر والضمير المنفصل لجريانه مجرى الظاهر
وقد وضعه الشرح أيضا .

- * فانصن منه سننا أو هربا نحى الذنابات شمالا كتبنا *
 (٢) (١)
 * وأم عال کہا أو اقربا ذات اليمين غير ما أن ينكتا *
 (٣) (٤)
 يصف حمارا قد هرب بأنته من عائد رماها ، والسنن : الذهاب على
 طريقة واحدة . الذنابات : جبال صغار ، أى : أوتعها الحمارة
 (٥)
 وجعلها فى ناحية منه . والكتب : القريب . وأم أو عال : هضبة
 وهى عطف على الذنابات ، أى : جعل الحمارة الذنابات فى جانب
 شماله وأم أو عال فى جانب يمينه . کہا ، أى : كالذنابات أو اقرب
 (٦)
 أنصن ، أى : تفرقن . نكت ينكت ، أى : انحرف ، أى : من غير
 أن ينحرف عنها . ومحل الاستشهاد قوله : کہا ، إذ دخل الكاف
 على الضمر (ويتصل بها) ، أى : بالكاف (ما كافة) كقوله تعالى
 (٧)
 "أجعل لنا الها كما لهم آلهة"

-
- (١) فى ك (الذبات)
 (٢) فى ه (كتباه)
 (٣) سقط (حمارا) من ل
 (٤) فى ل (الذهاب على الذهاب على طريقة واحدة)
 (٥) فى م (القرب)
 (٦) فى م ، ه (نكب ينكب) وهو الصواب كما فى رواية شرح
 الفصل ج ٨ س ١٦ .
 (٧) من الآية (١٣٨) من سورة الأعراف .

(وعلى للاستعلاء نحو : أشرفت عليه) ، أى : اطلعت
 (وعليه دين) والأول مثال للاستعلاء الحسى والثانى للاستعلاء المعنوى
 (١)
 (وتكون اسما فى نحو : * غدت من عليه) ، أى : من فوقه ، وقد
 منى البيت مشروحا .

(وعن للبعد والمجازة نحو : رميت عن القوس وهذا الحديث عن
 (٢) (٣)
 فلان ، ولذا) ، أى : ولكن عن للبعد (فسرت ببعد فى طبقا عن طبق*)
 أى : طبقا بعد طبق ، أى : شدة بعد شدة (وتكون اسما فى نحو :
 (٤)
 * من عن يمين الخط أو سماهيج *)

(١) فى هـ (ويكون) والبيت الذى بعد هذه معنى فى ص ٣٢٤
 (٢) فى ل ، هـ (فسر ببعد) وفى ك (شرب) وهو خطأ
 (٣) فى ل (فى طبق) والعموب (عن طبق) وهى من الآية (١١) من
 سورة الانشقاق .

(٤) ذكر هذا البيت فى شرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص ٧٠ تحقيق
 د . محمد كامل بركات وقال المحقق فى نفس المرفحة (قال فى الدرر
 اللوامع ج ١ ص ١٩ استشهد به على تثنية ذات على اللفظ .
 وذاتى الموج كأنهما موصفان قال : ولم أعثر على قائل هذا
 الرجز) أهـ ورواية ابن عقيل فى شرح التسهيل ج ١ ص ٧٠
 * يادار سلمى بين ذاتى الموج *
 موضع الشاهد فيه (من عن يمين الخط) حيث جاء عن هنا
 اسما بدليل دخول حرف الجر "من" عليها .

(١)

قال الأصمعي سماهيج جزيرة في البحر وقبله :

* يادار سلى بين دارات الموج جرت عليها كل ربح سيهوج *

أى : شديدة هو جاء جاءت من جبال ياجوج من عن يمين الخط
(٢)

أو سماهيج . والخط : موضع بجر ينسب اليها الراح الخطيئة .

والهوجاء : الريح التى تقلع البيوت .

(ومنذ لا بتداء الفاية فى الزمان ولا تدخل المضمرة ، وقد تكسر

(٣)

ميمها ، ومنذ فى معناها إلا أن المبرد يدخلها على المضمرة) لعل

توجيه قول المبرد : أن منذ لا بتداء الفاية فى الزمان فیدخل المضمرة

قياسا على من ، فإنه لا بتداء الفاية فى المكان ، ووجه المذهب المشهور

أنه لم يوجد اضافته الى المضمرة فى كلام الفصحاء ، ومجرد القياس لا يكفى

ما لم يعضده استعمال الفصحاء ، وظاهر اللفظ أن المبرد يقول :

(١) وفى القاموس : موضع بين عمان والبحرين ، وهو اشباع سماهيج

وقيل موضع آخر قريب منه . وفى الصحاح جزيرة فى البحر وذكر

الأبيات الأربعة ، وقال عن يمين الخط بالطاء المعجمة ولم يذكر

معناها ، ولا مادة لها ، وفى القاموس حظ الرجل استرخى بدنه

وهو غير مناسب لما هنا فلعله تصريف عن الخط بالطاء المهملة

التي مشى عليها الشارح .

(٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (بهجر) وهو الصواب .

(٣) انظر المقتضب للمبرد ج ٣ ص ٣٠ ، ٣١ وج ٤ ص ١٤٣ تحقيق

المرحوم الدكتور محمد عبد الخالق عزيمة .

(١) (٢)
 في منذ دون منذ ، ويمكن أن يفرق بينهما بأن مذ أدخل في الاسمية
 لتصرفهم فيه بحذف النون ، لأن أصله منذ ولذلك يصغر مذ اسما على
 منيذ ، ومنذ لما لم يتصرف فيه بقي على جموده فكان أشبه بالحروف
 وهو من ، فلذلك حكم بإضافة منذ إلى المضمر دون مذ هذا غاية
 ما يتعسف في تقرير قول المبرد (ويكونان) أي : مذ ومنذ (اسمين بمعنى
 أول المدة فيليهما المفرد المعرفة لتقدير وقوعه في جواب متى) ، لأنه
 يقال : متى خرجت فتقول منذ يوم السبت ، أي : أول مدة الخروج يوم
 السبت فإذا لم يكن مفردا ، أولم يكن معرفة لم يتعين المبدأ مع أنه
 المطلوب في جواب متى (وبمعنى جميعها) ، أي : جميع المدة
 (فيليها النكرة الدالة على العدد ، لتقدير وقوعه في جواب كم) فإذا
 قيل : كم مدة لم تلق زيدا فتقول في جوابه : مذ يومان ، أي : جميع
 المدة التي انتفت فيها الرؤية يومان ، والمقصود ههنا هو العدد
 فلا يشترط فيه التصريف ، فمعنى قوله : فيليهما ، أي : جاز أن يليهما
 على هذا التقدير النكرة ، بخلاف الوجه الأول فإنه لا يجوز أن يليهما النكرة .

-
- (١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى ، ك (أوغل)
 (٢) سقط من قوله (في الاسمية) إلى قوله (على منيذ ، ومنذ) من
 (٣) في هـ (مالم)
 (٤) في هـ (على جمود)
 (٥) في م ، ل ، هـ (بالحرف) وهي أنسب بقوله (وهو من)
 (٦) (غاية) كررتين في م
 (٧) في ك ، ل ، هـ (فيليهما) وهو الصواب ، لأنه يتحدث عن منذ
 ومنذ وليس من واحدة .
 ٢٨٦ في ل ، هـ (هنا)

(ويليهما المصدر) نحو : مارأيت منذ سفره ، أو منذ سفره (والفعل) .
(١)

نحو : مارأيت منذ سافر (وأن) نحو : منذ أنه سافر (فيقدر زمان مضاف

على رأى) إشارة إلى قول بعيد وهو ما بعد منذ ومنذ فاعل فعل محذوف
(٢) (٣) (٤)

معناه من إذا فإذا قلت : مارأيت منذ أو منذ سافر ، فمعناه من إذا سافر

وإذا قلت : مارأيت منذ يوم الجمعة أو يومان تقديره : من إذ مضى يوم

الجمعة أو من إذ مضى يومان فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير زمان مضاف

لأن إذ دال على الزمان . (ويكونان مبتدأين ما بعدهما خبرهما)
(٥)

أى : إذا يقدر زمان مضاف فيكونان حينئذ مبتدأين ما بعدهما خبرهما

ولولم يقدر الزمان لم يصح كونهما مبتدأين إذ لو لم يقدر لكان المفسر

مثلا خبرا عن نفس الزمان ، لو قلت : مارأيت منذ سافر إذ لا يستقيم

قولك : أول المدة سفره ، بل لابد من تقدير زمان مضاف الى زمان سفره
(٦)

وقد اختلف في إعرابه فجمهور البصريين على أنهما مبتدأين ما بعدهما

خبرهما ، فمعنى مارأيت منذ يوم الجمعة أول المدة يوم الجمعة وكذا منذ

يومان معناه : جميع المدة يومان ، وذهب بعض البصريين

(١) فى م (منذ)

(٢) فى م ، ل (ومعناه) بزيادة الواو

(٣) فى ل ، هـ (من إذ) وهو الصواب بدليل ما بعده

(٤) فى م ، هـ (منذ أو منذ)

(٥) فى م (إذ قدر) وفى ل (إذ يقدر)

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (مبتدآن) وهو الصواب لكونه

خبر لأن .

- (١) ومنهم الزجاج الى أن مابعدهما هو المبتدأ وهما خبران من زمان لأن
المعنى : بينى وبين انقطاع الرؤية يومان وزيف هذا بكون المبتدأ نكرة
من غير مصحح ، لأن مذ ومنذ اسمان للزمان لا ظرفان ، ليكون تقدمهما
مصححا ولذلك لا يتعلقان بمحذوف (ولاتحادهما) ، أى : لاتحاد
مذ ومنذ (بما قبلهما معنى لا يتخللهما العاطف ، بخلاف ما يفسران به)
هذا إشارة إلى سؤال وجواب و هو أن مذ ومنذ على مذهب البصريين
مبتدأ ما بعده خبره وحينئذ تكون جملة مستقلة كانت مضافة لجواز عطفها
على الجملة قبلها وهى : مارأيت و مذ يومان كما يتخلل العاطف بين
قولك مارأيت وبين الجملة التى هى تفسير مذ ومنذ وهو أول المدة
يوم الجمعة أو جميع المدة يومان ، فيقال : مارأيت وأول المدة يوم الجمعة
أو جميع المدة يومان ، فإن شرط دخول العاطف ألا يكون الجملتان
(١) انظر الانصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ج ١ ص ٣٨٢ المسألة ٥٦
(٢) سقطت (لا) من ك
(٣) فى م ، ل ، هـ (وجواب أما السؤال)
(٤) فى م ، ل ، هـ (فهو) وهو الصواب لأنه جواب أما
(٥) فى م ، ل (ومابعد) بزيادة الواو
(٦) فى م ، ل ، هـ (وإذا كانت مستقلة)
(٧) فى ك (كان مظنة) والصواب (كانت مظنة)
(٨) فى ل (عطفهما) والصواب (عطفها) لأن الضمير يرجع للجملة
(٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ويقال ما رأيت و مذ يومان)
(١٠) فى ل ، هـ (لمذ ومنذ) وفى م (لمذ ومنذ)
(١١) سقط (يوم الجمعة) من ل
(١٢) فى م (لوجميع) والصواب (أوجميع)
(١٣) فى م ، ل ، هـ (فأبواب بأن شرط) وهو الأولى بالثبوت لأنه
جواب عن سؤال .

(١) الجملتان متحدتين من حيث المعنى ، فإن اتحادهما يمنح تخلل العاطف
ومذ ومنذ مع خبرهما مترجان بما قبلهما ، إذ لا يقال ابتداء مذ يومان
إلا بعد تقدم نحو قولك : ما رأيته ، بخلاف تفسيرهما فإنه جملة مستقلة
بنفسه لا يتوقف على تقدم جملة عليه وإنما قال : معنى ، لأن مذ ومنذ
ليسا ظرفين متعلقا بما قبلهما حتى يكونان متحدين لفظا ومعنى ، بل هي
جملة مستقلة ولكنهما متحدتان بما قبلهما معنى ، هذا شرح هذا اللفظ
وفيه أدنى حذارة ، لأن تفسيرهما إما أن يشترط فيه تقدم فعل يكون
هذا مبتدأ له أو لا يشترط ، فإن اشترط لم يكن التفسير أيضا مستقلا
وان لم يشترط لم يكن الفعل الذى جعل هذا مبتدأ له معلوما قولك : أول
المدة لا يعلم منه من غير تقدم ذكر أن أول المدة ، أو لانتفاء الرؤية
أو لانتفاء الضرب أو لخبرهما .

-
- (١) فى ك (المتحدتين)
(٢) سقط (اتحادهما) من ل
(٣) فى م (متعلقتين) وفى ل ، هـ (يتعلقان)
(٤) فى ل (متحدتين)
(٥) فى م ، ك (متحدة) والصواب (متحدتان)
(٦) سقط (جعل) من ك
(٧) فى ك (هو) والصواب (هذا) بدليل ما قبله
(٨) سقط (معلوما) من ك
(٩) فى م ، ل ، هـ (إذ قولك)
(١٠) فى ل ، هـ (أنه)
(١١) سقط (أو) من ل ، هـ
(١٢) سقط (الرؤية أو لانتفاء) من م

(١) (٢)
(وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد) مذهب البصريين أنه

حرف جر ، لأنه روى الجربعدہ قال الشاعر :

(٣) (٤)
* حاشا أبى ثوبان ان أبا ثوبان ليس ببيكة قدم *
(٥)

ولأنها لو كانت فعلا لدخل عليها ما المصدرية قياسا على عدا وخلا ، وذهب

المبرد الى أنها قد تكون حرف جر كما قال البصريون وقد تكون فعلا ينصب

ما بعده كما قاله الكوفيون لأنها متصرف فيها . قال :

(١) انظر المقتضب ج ٤ ص ٣٩١ .

(٢) فى م (أن حاشا)

(٣) فى ك (يبلية) وفى م (ببكة قدم) والشرط الثانى فى هـ

(ان به ضنا عن الملحاة والشم) وفى ل (الملحاة والشم)

(٤) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٨٤ وج ٨ ص ٤٧

ونسب فى التعليق للجميع وهو المنتد بن الطماح بن قيس بن طريف
ورواية المفصل :

* حاشا أبى ثوبان إن به ضنا عن الملحاة والشم *

وأورد فى التعليق رواية أخرى وهى :

* حاشا أبى ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببيكة قدم *

الرواية الثانية وردت فى النسخة هـ والرواية الثالثة وردت فى م .

اللفة : البكة : الأبكى . القدم : المعنى عن الكلام والخليط الأحمق

والضن : — بكسر الضاد — البخل . الملحاة : المنازعة .

أبو ثوبان : كنية رجل ورد اسمه فى رواية رابعة . انظر المفصل ج ٢ ص ٨٤

موضع الشاهد فيه (حاشا أبى ثوبان) على أن حاشا حرف جر بدليل

الجر بعدها . ذكر هذا الشاهد فى شرح الأشموني برواية أبا ثوبان بالنصب

ومعه شرح الشواهد للمعنى ج ٢ ص ١٦٥ طبعة الحلبي .

(٥) فى م ، ل ، هـ (خلا وعدا)

(٦) فى ل (يكون)

(١) * وما أحاشى من الأتوام من أحد *
 (٢) ولأن لام الجر يتعلق به كقوله تعالى " حاشا لله " وحرف الجر
 لا يتعلق بالحرف ، ولأنها نصب بها كما جاء " اللهم اغفر لي ولمن
 (٣) (٤) سمع حاشا الشيطان " بالنصب ، قوله ويكون المراد أنه قد يكون فعلا
 (٥) (٦) (٧) وقد يكون حرف جر أيضا وهو مذهب المبرد .

-
- (١) ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٨٥ ونسبه
 إلى النابغة وأورد البيت كاملا كالآتي :
 * ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشى من الأتوام من أحد *
 ذكر هذا البيت أيضا في الأشموني ج ٢ ص ١٧٢ كما ذكر أيضا
 في المقتضب للمبرد ذكره المحقق المرحوم الدكتور محمد عبد الخالق
 عضيمة في ج ٤ ص ٣٩٢ .
 موضع الشاهد فيه (وما أحاشى) حيث جاءت حاشا هنا فعلا
 متعديا متصرفا وقال الأشموني (وتوهم المبرد أن هذا مضارع " حاشا "
 الاستثنائية ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد ، لتضمنه معنى الحرف
 كما مر ١٠ هـ) ج ٢ ص ١٧٢ . دار الفكر - بيروت .
 (٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف
 (٣) في م (لأنه)
 (٤) في ل (لمثل) والصواب نصب بها كما
 (٥) رواية ابن هشام في أوزج المسالك والأشموني : اللهم اغفر لي
 ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع . ويقول الصبان تحليقا
 على هذا نشر وأبو الأصبع رجل الخ ماقال .
 (٦) في ل سقط الواو من (ويكون)
 (٧) سقط (المراد أنه) من ل

- (١) وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها (هـ أى : ما بعد حاشا وخلا)
- وعدا (منصوب إذا كانت) هـ أى : الثلاثة (أفعالا وقد مر) هـ أى :
(٢) (٣)
- فى باب الاستثناء - أنه إذا قيل جاء القوم عدا هـ وخلا هـ وحاشا زيدا
(٤)
- فمعناه : جانب بعضهم زيدا (وقد جاز حذف حرف الجر مع أن وأن
- قياسا) هـ لأنهما مستطالان بصلتهما فكانا مظنة للتخفيف (ومحلها)
(٥) (٦)
- أى : ومحل أن وأن (مع ما فى حيزهما النصب عند سيبويه) هـ لأنسه
(٧) (٨)
- إذا نزع الخافض، ينصب ما بعده (كما نحو " واختار موسى قومه ") هـ أى :
(٩)
- من قومه (وجر) هـ أى : ومحلها الجر (عند الخليل كما فى قول رؤبة
(١٠) (١١)
- خير) بالجر لمن قاله له : كيف أصبحت هـ أى : بخير فحذف الجار
- وأبقى المجرور على حاله .

-
- (١) فى م هـ ل (عدا وخلا)
- (٢) سقط (باب) من جميع النسخ ماعدا الأصل هـ ك
- (٣) فى م هـ ل هـ ك (جاء القوم عدا أو خلا أو حاشا) وهو الصواب
- (٤) سقط (قد) من م هـ ك
- (٥) كذا فى الأصل هـ ك وفى النسخ الأخرى (أى محل)
- (٦) أنظر الكتاب ج ٢ ص ١٦٠
- (٧) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كما فى نحو) وهو الأولى بالثبوت
- (٨) من الآية (١٥٥) من سورة الأعراف
- (٩) انظر الكتاب ج ٢ ص ١٦٢
- (١٠) سقط (له) من ل
- (١١) فى ل (أصبحنا) والصواب (أصبحت)

بحث حروف النداء :-

- (١)
(والثاني) أن من أنواع الموامل (الناصبة للاسم منها حروف النداء)
(٢) (٣)
فيمن جعل لها (فإن حروف النداء تنوب بنفسها عند بعضهم ، وعندهم
(٤) (٥) (٦)
أن حروف النداء أسماء الأفعال ينصب ما بعدها كبله زيدا ، والمحقق
على أن المنادى منصوب بفعل لازم إضماره ، والدليل عليه وجهان
(٧) (٨)
أحدهما : أنها لو كانت أسماء أفعال ، لكان لها مرفوع كما في رويد ونحوه
وليس مرفوعة مظهرا فلا بد من ضمير ، وحينئذ إما أن يكون ذلك الضمير
(٩) (١٠)
لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، لا يجوز أن يكون لغائب ، إذ لا يتقدم
عليه ذكر ، ولأن المعنى ليس على أن الداعي غائب ، ولا جائز أن يكون
لمتكلم لأن ضمير المتكلم لم يرد مستترا في أسماء الأفعال ، ولا جائز
(١١)
أن يكون للمخاطب ، إذ ليس المعنى أن المخاطب هو الداعي هكذا ذكره
(١٢) (١٣)
وفيه نظر ، لأن بعض الأسماء من أسماء الأفعال فيه الضمير

- (١) سقط (أن) من م ، ل
(٢) في م (فيمن جعل العمل) وفي ل (فيمن يجعل) والصواب فيمن
جعل العمل لها .
(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (تنصب) وهو الصواب .
(٤) في م ، هـ (أسماء أفعال)
(٥) في م (تنصب)
(٦) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (والمحققون)
(٧) سقط (لها) من هـ
(٨) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (رويد زيدا)
(٩) في م (لمخاطب أو متكلم أو غائب)
(١٠) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (لم) وهي أولى
(١١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ذكره)
(١٢) سقط (الأسماء من) من ل ، هـ
(١٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أسماء لأفعال)

(١)
الضمير المرفوع للمتكلم كآف بمعنى أتضجر أو تضجرت ، وآوه بمعنى أتوجع
(٢)
أو توجعت ، والثاني : أن أسماء الأفعال ليس فيها أقل من حرفين ، والهمزة
من حروف النداء وهى حرف واحد ، وإذا بطل كون الهمزة أسم فعل
(٣)
بطل كون البواتى أيضا أسماء أفعال ، إذ لا قائل بالفرق (وهى ، أى : حروف
(٤) (٥) (٦)
النداء) يا ، وأيا ، وهيا لنداء البعيد أو ما جرى مجراه) كما فى
الحاضر الغافل فإنه فى حكم البعيد ، فجاز أن يخاطب بيا تنبيها على
تنزله لفخفته منزلة الغائب البعيد ، ويحتمل أن يريد ما جرى مجراه
(٧)
وقولهم : يا الله ، فإنه أقرب من كل قريب ، ولكن المنادى والداعى
(٨)
لما رأى نفسه بعيدة عن حضرته ناداه نداء البعيد هضما لنفسه
واستقصارا لها (وأى والهمزة للتقريب ووا للندبة خاصة) نحو : واعبد الله
(٩)
لأن التقدير أنه عبد الله .

-
- (١) فى م (المتكلم) والصواب (للمتكلم)
(٢) فى م (لأفعال) والصواب (الأفعال)
(٣) فى م (وهى حروف النداء) وفى ك (أى وحروف النداء)
(٤) سقط (لنداء) من هـ
(٥) سقط (البعيد) من ل
(٦) فى م ، ك (وما جرى مجراه)
(٧) سقط (الواو) من (وقولهم) فى م ، هـ ، ك وهى المتعينة
إذ لا معنى لوجودها
(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (حضرته تعالى)
(٩) فى ل ، هـ (أندب) وفى ل (أقرب عند الله) والصواب
(أنه عبد الله)

حرف الاستثناء إلا :-

- (ومنها) ، أى : ومن الناصبة للاسم (إلا فيمن يجعل النصب
(١) (٢)
لها فى الاستثناء) فإن بعضهم قال : إذا قلنا : جاء القوم إلا زيدا
(٣)
فالنصب حرف الاستثناء لأنه بمعنى أستثنى (والصحيح أنه) ، أى : أن
(٤) (٥) (٦) (٧)
الناصب (الفعل أو لما تضمن معناه) ، أى : معنى الفعل كاسم الفاعل
وسائر المشتقات (قبلها) ، أى : قبل حروف الاستثناء (يتوسطها)
(٨)
أى : يتوسط حروف الجر الاستثناء (وبعضهم جعلها) ، أى : حروف
الاستثناء (عاملة فى نحو : عشرون إلا خمسة كذا) ، أى : حيث
(٩)
لم يتقدم فعل إلا ما يتضمن معناه يكون العامل الحرف .

(١) قال الأشموني : ((وقال إنه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني))

ج ٢ ص ١٤٦ .

- (٢) فى ل (جاء القوم إلا زيدا) والمواب (إلا زيدا)
(٣) فى م (لاستثناء) والصواب (الاستثناء)
(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (النصب للفعل)
(٥) فى م (الفعل) وأيضا فى ك ، ل ، هـ
(٦) سقطت (أو) من ل
(٧) سقط من قوله (كاسم الفاعل) الى قوله (حروف الاستثناء يتوسطها)
من ك
(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (حروف الاستثناء) وهو الصواب
(٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ولا) وهو الصواب

بحث المسائل الستة الجبرية :

- (١) ومنه ما يذكر فى المسائل الست الجبرية نحو : شىء إلا واحدا
(٢) أو مال إلا شيئا يما دل كذا لسدها مسد تنقص) ، يعنى : أن هذه
(٣) الصور لم يوجد قبل الاستثناء فيها فعل ولا ما يجرى مجراه ، ليكون عاملا
(٤) فيما بعد إلا ، فجعل إلا هى العاملة والأولى أن يقرأ تنقص بالتاء
(٥) للخطاب ، أى : شىء تنقص منه أنت واحدا ، كما لو قلت : شىء
(٦) يستثنى منه واحدا ، وتعنى بالمسائل الست ، الأصول الستة فى علم الجبر
(٧) والمقابلة وهى جذر ، يعدل ، مال ، عددا ، جذورا ، مال ، وجذور
(٨) يعدل ، عددا ، جذور ، عدد ، يعدل ، مالا ، مال ، وعدد ، يعدل
(٩) جذور . أو الثلاثة الأولى تسمى مفردة ، والأخيرة مقترنة .
(١٠)
(١١)
(١٢)

-
- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (من نحو)
(٢) فى م ، ك (ومال) بدل (أو مال)
(٣) فى ك (الصورة)
(٤) سقطت (فيها) من ل ، هـ وفى م (لم يوجد فيها)
(٥) سقط (الواو) من هـ
(٦) فى ل (أن يقرأه)
(٧) فى ل (للمخاطب)
(٨) سقط (شىء) من ل
(٩) فى ك (واحد)
(١٠) فى م وأيضاً ل تقديم وتأخير فى بعضها وفى ل ذكر (جذر ، يعدل
جذور) فقط وسقط من ك (ستة أصول)
(١١) فى م ، ك (والثلاثة) وهو الصواب
(١٢) فى م ، ل ، ك (تسمى مقترنة)

- (١) (وكذا في المنقطع) ، أى : كذا العامل حرف الاستثناء في المنقطع
(٢)
(نحو : ما جاءني أحد إلا حمارة ، أى : دون حمارة) هذا مذهب
(٣)
بعضهم (والأكثرون على أنه) ، أى : على أن إلا (هناك) ، أى :
(٤)
في المنقطع (في معنى نكرة ولا بد لها من تقدير الخبر) فالتقدير في
المثال : لكن حمارة جاء .

بحث واو المعية :-

- (ومنها) ، أى : ومن الحروف العاملة (الواو بمعنى مع فيمن
يرى العمل لها) ، أى : للواو بمعنى مع (وقد مر) ذكر الاختلاف
(٥)
في أول بحث الصوامل وجمهور البصريين على أن الناصبة الفعل المتقدم
بتوسط الواو .

بحث الصوامل الناصبة للفعل المضارع :-

- (والثالث) من أنواع الصوامل (الناصبية للفعل المضارع وهي : أن
(٦) (:)
للاستقبال نحو : أريد أن تخرج)

- (١) في م ، ل ، هـ (وكذا) وهو الأولى بالثبوت
(٢) في م ، ل ، هـ ك (دع حمارة)
(٣) في م ، ل ، هـ (أنها)
(٤) في ل (في معنى لكن ولا بد من التقدير) وفي ك ، هـ (في معنى لكن)
وهي الصواب .
(٥) في م (الناصبة له) وفي ل ، هـ (الناصبة له هو) والصواب الناصب
(٦) سقط (أريد) من ل

- (١) وإنما عملت النصب ، لمشابهتها أن المفتوحة المشددة لفظا ، ولأن الجملة (٢)
يقع بعدها مفردا كقولك : عجبت من أن ضرب زيد أي : عجبت من ضرب (٣)
زيد ، كما أن ما بعد المشددة ، أي : الجملة في تأويل المثنى وأما (٤)
أخواتها فقد حملت عليها في العمل ، لأنها للاستقبال (والتي تقع بعد (٥)
العلم هي المخففة من المثقلة مثل : علمت أن سيقوم ولا يقوم) والتقدير:؟
أنه سيقوم ، وأنه لا يقوم ، إذ لا يمكن أن تكون ناصبة ، لأنه لا يجتمع على (٦)
الفعل حرفا الاستقبال ، فيتعين أن تكون مخففة من المثقلة وكذا التي (٧)
تدخل الماضي نحو : عجبت من أن قام زيد ، تقديره من أنه قام زيد (٨)
إذ لا يمكن أن تكون ناصبة ، لأن الفعل ليس مضارعا (والتي تقع بعد (٩)
الظن) نحو : ظننت أن يقوم (أيها الوجهان) أحدهما : أن تكون (١٠)
ناصبة والثاني : أن تكون مخففة من المثقلة والفعل بعده مرفوع حينئذ (١١)

-
- (١) في م (الجملة التي)
(٢) في هـ (تقع) بالفوقية
(٣) سقطت (ما) من (ما بعد) في ك ، ل ، هـ
(٤) سقطت (أي الجملة) من م
(٥) سقط (المفرد) من م وفي ك (المصدر) وكلاهما صحيح
(٦) في م (الثقيلة)
(٧) في ل ، هـ (استقبال)
(٨) في م ، ل ، هـ (الثقيلة)
(٩) سقط لفظ (زيد) من ك
(١٠) في م (يقع) والواب (تقع)
(١١) في م (تقوم)
(١٢) في هـ (الثقيلة)

والتقدير : ظننت أنه يقوم (وكلاهما) ، أى : الناصبة والمخففة
 (١)
 (مصدرية) ، لأن كل واحد منهما مقدرا بمصدر والتي تقع بعد غير العلم
 والظن يجب أن تكون ناصبة نحو : أريد أن تقوم ، والحاصل أن
 (٢) (٣)
 التي بعد العلم يجب أن تكون مخففة من المثقلة ، لتكون مخففة مناسبة
 للعلم . والتي تقع بعد غير العلم والظن ناصبة ، لأنه لا مانع لتعلقها
 (٤)
 بغير المحقق ، وأما الظن فيما كان اعتقادا راجعا يحتمل النقيض ، فمن
 (٥)
 حيث الرجحان شابه العلم فجوز أن يكون بعده مخففة ، ومن حيث
 (٦) (٧)
 احتمال النقيض خالف العلم فالتحق بسائر الأفعال التي تقع بعدها
 (٨)
 الناصبة متحملا ، فلذلك جاز بعد الظن وجريان .

(٩)
 (ولن معناها نفى المستقبل نحو : لن أبرح الأرض) والفرض أن
 لن يفيد التأكيد لا التأييد على ما نقل عن بعضهم ، والمثال مرشد إلى
 هذا ، لأنه مقيد بحتى وهو " لن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى

(١) كذا فى الأصل والىواب (مقدر) بالرفع لأنه خبر أن

(٢) فى هـ (الثقيلة)

(٣) فى م (لتكون المخففة)

(٤) فى م ، ك (فلما) وهى الصواب

(٥) فى م ، ك (أن يكون أن بعده مخففة)

(٦) فى م (والتحق) بالواو

(٧) فى م (يقع) والىواب (تقع)

(٨) فى م ، ك (متحملا)

(٩) من الآية (٨٠) من سورة يوسف

- (١) فهو للتأكيد ولا يفهم للتأيد ، لأن حتى يدفعه (وهى أوكد من لا)
 (٢) فإن لا يدل على نفي أصل الفصل نحو : لا أقوم ، فإذا أردت المبالغة
 (٣) وتأکید نفي القيام قلت : لن أقوم ، وهو مستفاد من استقراء كلام
 (٤) الصرب . ولن عند الخليل أصله لا أن فخفف الهمزة وسقط الألف
 (٥) لالتقاء مع النون الساكنة فصار كن ، وعند سيويه حرف مقتضب برأيه .
 (٦) (٧) وضعف قول الخليل بأنهم يقولون زيدا لن نضرب ، ولو كان الأصل فيه
 لا أن لم يجز تقديم شئ مما فى حيزه عليه ، ولذلك لا يقولون : زيدا
 (٨) أن تنرب خير لك . وأجيب عنه بأنه قد يكون حكم التركيب مخايـرا
 لما قبله ، وقيل إن النون فى لن مبدلة عن الألف والأصل لا ، وهو ضعيف
 (٩) أيضا لقوات معنى التأكيد فيه .
 (١٠)

-
- (١) فى م ، ل ، هـ (ولا يستقيم أن يكون للتأيد)
 (٢) سقطت (وهى) من ل
 (٣) فى هـ (تدل)
 (٤) فى م ، ل ، هـ (وهو أمر مستفاد)
 (٥) أنظر الكتاب ج ٣ ص ٥
 (٦) فى ل ، هـ (وهو عند)
 (٧) انظر الكتاب ج ٣ ص ٥
 (٨) فى ل ، هـ (زيدا لن أضرب)
 (٩) فى م ، هـ (خيرا منك)
 (١٠) فى ل ، هـ (التوكيد) وهو صحيح أيضا وفى التصريح ج ٢ ص ٢٣
 أنه رأى القراء وحجته أنهما حرفان تنائيان ولا أكثر استعمالا
 ويرده أن الإبدال لا ينخير حكم الممهل فيجعله عاملا
 وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا كسفا لا العكس .

- (١) (وإذن وهي جواب وجزاء) هذا وضعه يقال لمن قال : آتيتك (٢)
- إذن أكرمك ، فهو جواب لقوله ، وجزاء على فعله (وإنما تعمل النصب إذا كان ما بعدها مفرغا لها ومستقبلا نحو : إذن أكرمك لمن قال : آتيتك ولو قلت أنا إذن أكرمك (٣) بالرفع (أو إن تأتني إذن آتك أو أظنك كاذبا لمن يحدثك فالإلغاء) (٤) أما في أنا إذن أكرمك لأن ما بعد إذن ليس مفرغا ، بل هو خبر للمبتدأ ، وأما إن تأتني إذن آتك فالإلغاء (٥) فيه ، لأن ما بعد إذن غير مفرغ لها أيضا بل هو جزاء للشرط السابق (٦) (٧)
- ولذلك وجب الجزم ، وأما إذن أظنك كاذبا فالإلغاء لفوات الاستقبال (٨) (٩)
- بعد إذن ، لأن المعنى أظنك الآن لاسأظنك كاذبا ، قوله : مفرغا معناه معنى قولهم : لا يكون ما بعد إذن معتمدا على ما قبله (١٠) (١١)
- وعبارته أرجح ، لأنه أدل على الصحة ، إذ لو كان غير مفرغ له ، بل معمولاً لعامل آخر ، لتوجه عاملان على معمول واحد وهو متنوع (١٢)

- (١) سقطت (وهي) من م ، وفي ك (وهو)
- (٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أنا آتيتك)
- (٣) سقط (بالرفع) من م ، هـ
- (٤) في م (فلأن) وهي الصواب لأنها واقعة في جواب أما
- (٥) سقط (السابق) من ل
- (٦) في ل ، هـ (أظنك الآن كاذبا) بزيادة الآن
- (٧) في م (لفوات شرط الاستقبال)
- (٨) في م (فيما بعد إذن) وأيضا في بقية النسخ الأخرى
- (٩) في م (أظنك الآن كاذبا)
- (١٠) في م (أرجح) وفي ل (عبارة المصنف أرجح) وفي هـ (عبارة أرجح)
- (١١) سقط (له) من ك
- (١٢) في ل (معمولا العامل) والصواب (معمولا لعامل)

لا سيما إذا اقتضيا عملين مختلفين ، فشرط إعمال إذن أن يكون ما بعده خاليا عن عمل عامل آخر فيه ، وهو معنى التفرغ ، وذكر مثالين الأول لما كان الفعل بعد إذن معمولا لعامل معنوي وهو الابتداء^(١) ، والثاني معمولا لعامل لفظي وهو حرف الشرط (فإن قلت) فلم لا يكون من باب التنارع إذا توجه على معمول واحد عاملان مختلفان (قلت) ، لأن العامل الأول وهو الابتداء أو حرف الشرط أقوى من العامل الآخر وهو إذن ، لأن الابتداء يقتضى خبرا فلا يمكن إلغاؤه ، وكذا حرف الشرط يقتضى جزاء^(٢) فلا يمكن إلغاؤه أيضا بخلاف إذن فإنه جاز إلغاؤه كثيرا ، وإنما عدل المصنف عن عبارة القدماء - وهى ألا يكون معتمدا على ما قبله مع أنها أعم ، لأنه يوجد الاعتماد على ما قبل إذن من غير أن يكون ما قبله عاملا فيه كما فى الواو والفاء على ما سيأتى ، لأنه أراد ذكر وجوب الإلغاء ، لقوله : فالإلغاء ، أى : فيجب الإلغاء وإنما يجب الإلغاء إذا كان ما قبل إذن عاملا فيما بعده ، وأما ما وقع بعد الواو والفاء فلا يجب فيه الإلغاء فلذلك جعله فيما لا يجب فيه الإلغاء فقال (وإذا وقعت) أى : إذن^(٣)
^(٤)
^(٥)
^(٦)
^(٧)
^(٨)
^(٩)
^(١٠)

-
- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (والثانى لما كان)
 (٢) فى م (إذن)
 (٣) فى هـ (وحرف)
 (٤) فى ل (وهو للابتداء) وعبارة الشارح هى الصحيحة
 (٥) فى هـ سقط من قوله (إلغاؤه) الى قوله (إلغاؤه أيضا)
 (٦) فى ك (أن يكون) والصواب (ألا يكون)
 (٧) فى ل ، هـ (لأنه قد) وهى أولى
 (٨) سقط من قوله (وإنما يجب الإلغاء) الى قوله (فلذلك جعله) من م
 (٩) فى م (فيما لما) والصواب (فيما لا)
 (١٠) فى م (إذا وقعت) والصواب (إذا وقعت)

(بعد الواو والفاء فالوجهان) ، أى : يجوز الإلغاء ويجوز الإعمال
 أما الإعمال ، فلأن إذن عامل لم يعارضه عامل آخر فيعمل عمله ، وأما
 الإلغاء فلأن التقدير فى قولك : ^(١) وإذن أمرك ، وأكرمك إذن ، وإذا
 دخل الواو على الفعل لم يجب نصبه إذ لا مقتضى له ، وعلى الوجهين
 قرأ قوله تعالى : بـ " وإذن لا يلبثون إلا قليلا " بإتيان النون وحذفها
^(٢) ^(٣)

(وجاز الفصل فيها) ، أى : فى إذن (خاصة) دون أن ، ولن
^(٤)
 وغيرهما (نحو : إذن والله أحبك) بالنصب ، وإنما اختص إذن
^(٥)
 بجواز الفصل دون أخواتها ، لأنها لم توجد ملغاة فى الكلام بخلاف
^(٦)
 إذن ، إذ جاء إلغاؤها فى مواضع ، فبجواز الإلغاء أشبهت أنفسا
^(٧) ^(٨)
 القلوب لأنها نوع تصرف فيها ، إذ جاءت متقدمة ، وتأخرة ، وملغاة
 ومعملة . فقد كثر فيها التثرف بخلاف سائر أخواتها فلذلك اغتفر
 فيها الفصل دون أخواتها ، وإنما اختص جواز الفصل بالقسم

-
- (١) فى م (وإذن أكرمك) مكرر مرتين
 (٢) من الآية (٧٦) من سورة الاسراء ، ولم يأت بقوله تعالى هنا
 كاملا والصحيح هو " وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلا " .
 (٣) فى م ، ك (بإتيان النون)
 (٤) فى م هنالك تقديم وتأخير ما بين قوله (أحبك بالنصب) وقوله
 (دون أخواتها)
 (٥) فى م ، ل ، هـ (لأن أخواتها) وهو الصواب بدليل ما بعده .
 (٦) فى ل (فيجوز) والصواب (فبجواز)
 (٧) سقطت (فيها) من ل
 (٨) سقطت (الواو) من (وملغاة) فى ل

(١)

نحو : إذن والله أكرمك بالنصب وما يجرى مجراه كالنداء نحو : إذن
احسن الله جزاءك أكرمك بالنصب ، وبالنداء نحو : إذن يا فلان أكرمك ،
(٢)
لأن هذه الاعتراضات تؤكد الكلام فلا يعد الفصل بها فصلا .

(٣)

(وكى للتعليل نحو : أسلمت كى أدخل الجنة ، والنصب فى مثل :

(٤)

* لكى يعلم الناس أنى أمرؤ أتيت المعيشة من بابها * بها)

أى : بكى (قطعاً وفى غيره) ، أى : فى غير ما دخل اللام على كى

نحو : جئت كى تكرمنى (جاز أن يكون) ، أى : النصب (بها)
(٥)

أى : بكى (وباعتماد أن) مذهب الجمهور أن كى مصدرية بمنزلة أن
(٦) (٧)

إذا دخلت عليها اللام ، كقوله " لكىلا تأسوا " وقد تكون بمنزلة اللام

وهى إذا لم تدخلها ، بل ينصب بإضمار أن ، لأنها لو كانت حرف جر
(٨) (٩)

لما دخلها اللام ولما دخلت دل على أنها مصدرية بمنزلة أن .

(١) فى ل ، هـ (وبما يجرى) وهو الأنسب بقوله بالقسم .

(٢) فى م ، هـ (تؤكد) وهو الصواب

(٣) فى ل (فى مثلى) والى صواب (فى مثل)

(٤) بحث فى مغان التتب والمراجع فلم أعر على هذا البيت . للأخ
موضع الشاهد فيه (لكى يعلم) وفيه نصب الفعل المضارع بكى

فكى هنا مصدرية لا تعليلية نسبة لدخول اللام عليها . وقد بينه الشارح .

(٥) فى م (أى مذهب الجمهور) بزيادة أى

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (كقوله تعالى)

(٧) من الآية (٢٣) من سورة الحديد

(٨) فى م (لما دخل اللام)

(٩) فى م (ولما دخل)

(١) ومذهب الأخفش أن النسب بعدها بإضمار أن مطلقا ، ومذهب
الكوفيين أنها ناصبة مطلقا من غير إضمار أن ، وما اختاره المصنف
(٢)
حسن ، لكنه خارج عن المذاهب الثلاثة .

(وجاز الإظهار) ، أى : إظهار أن (فى مثل :
(٤)
* كما أن تغر وتخدعا *) والبيت لجميل وأوله :
* فقلت أكل الناس أصبحت مانعا لسانك البيت

(١) قال صاحب الكافية : ((أعلم أن مذهب الأخفش أن كى فى جميع
استعمالاتها بحرف جر وانتساب الفعل بعدها بتقدير أن الكافية

ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) (الواو) فى (ومذهب) غير موجودة فى م
(٣) لأرى خروجها عنها بل هو عين مذهب الجمهور
(٤) ذكر هذا البيت فى كتاب شرح الكافية الشافية ج ٣ ص ١٥٣٣ وقال
د . عبد المنعم هريدى محقق الكتاب هو ((من الطويل من قصيدة
لجميل بن معمر والرواية فى الديوان ص ٧٦ .
..... لسانك هذا كى تغر وتخدعا *

وعليه لا شاهد فيه)) وقال أيضا وقد نسب الشاهد الزمخشري الى
حسان بن ثابت وليس فى ديوانه ((ج ٣ ص ١٥٣٣ .
موضع الشاهد فيه (كما أن تغر) حيث جاءت أن ماثمة جوازا
بعد كى لضرورة الشعر .

ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٧ ص ١٩ وفى شرح
الاشمونى ومعه شرح الشواهد للعيني ج ٣ ص ٢٧٦ وفى الكافية
ج ٢ ص ٢٣٦ وقد أكد صاحب التصريح والعيني ومضى الديـ
نسبته الى جميل .

- (١) (ولا يجوز : قمت زيدا كي أضرب) على تقدير : كي أضرب زيدا (٣)
 (٤) لأن كي مصدرية ، وأن مقدرة بعدها ، ولا يجوز تقديم شي * ما في حيز
 أن عليه (كما لا يجوز : أريد زيدا أن تضرب) على تقدير : أريد أن
 تضرب زيدا (خلافا للكسائي ، وقوله : (٦)
 * وشفاء غيك جابرا أن تسألني * مما يعضد مذهبه (٧)
 أي : مذهب الكسائي ، إذ التقدير : وشفاء غيك أن تسألني جابرا (٨)
 فقدم ما في حيز أن عليه (والفراء يجعل المنصوب) وهو جابرا (حالا (٩)
 من الفى على ما حكاه ابن السراج) هكذا ذكره وفيه نظر — (١٠) (١١)

- (١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ولم يجز)
 (٢) ، (٣) في م (تضرب)
 (٤) في ل ، هـ (أو أن) وهي الصواب لأنها لو كانت مصدرية لما
 قدرت أن بعدها وإنما تقدر بعدها إذا كانت تحليلية .
 (٥) في م (تقدم) وفي ل ، هـ (تقدم ما في حيز أن)
 (٦) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (للكسائي) وهي الصواب .
 (٧) ذكر هذا الشاهد في الكافية لابن الحاجب ج ٢ ص ٢٣٥ ولم ينسبه
 لأحد قال وهو نادر وروايته (خابرا) بدل (جابرا) .
 موضع الشاهد فيه (جابرا أن تسألني) وقد بينه الشارح مفصلا فيه
 الخلاف بين الكسائي والفراء وقال ابن الحاجب ((خابرا منصوب
 بتسألين مقدرا)) ج ٢ ص ٢٣٥ .
 (٨) (الواو) في (وشفاء) غير موجودة في م
 (٩) انظر الكافية ج ٢ ص ٢٣٥ وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد
 للمصنعي ج ٣ ص ٢٨٤ .
 (١٠) في م ، هـ (ذكروه)
 (١١) سقط لفظ (نظر) من ل

أما أولا ، فلأنه يتعلق بالقصة فإن كان جابرا اسم رجل فالحق
ما ذكره الكسائي ، وإن لم يكن اسم رجل جاز أن يكون فاعلا من الجبر
فالحق ما ذكره الفراء وإن كان مجهول الحال احتمل الوجهين ، وأما
(١)
ثانيا فلأن وصف الشفاء بالجبر كأنه أولى من وصف الفى به ، فإن
(٢) (٣)
الفى والعجز ليس سبب الجبر والصلا ح بل هو سبب الاختلال والشفاء
والخلاص عن الفى هو الجابر للاختلال ، فلعل تأويله أن الفى سبب
السؤال ، والحامل عليه ، والسؤال سبب الشفاء والجبر ، فجاز أن يجعل
(٤) (٥)
الفى شافيا إسنادا للأثر الى سبب المؤثر .

بحث جواز الفعل المضارع :-

(٦)
(والرابع) ، أى : النوع الرابع من العوامل (الجازمة لسه)
أى : للفعل (وهى لم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) فمعنى : لم يضرب
(٧)
زيد ، نفى الضرب فى الزمان الماضى

-
- (١) فى ل (المعى) والصواب (الفى)
 - (٢) فى م (ليس سببا للجبر)
 - (٣) فى ل ، ك (سبب للاختلال)
 - (٤) فى م (الفى)
 - (٥) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ الأخرى (سبب السبب) وهى أولى
لأن الفى سبب السؤال والسؤال سبب الشفاء فالشفاء بالنسبة للفى
سبب السبب .
 - (٦) سقط (الواو) من قوله (والرابع) فى جميع النسخ ماعدا الأصل .
 - (٧) فى م (نفى الضرب عن زيد)

(١)
(ولما مثلها) ، أى : مثل لم (وتختص بالاستذراق وجواز حذف
الفعل) ، أى : لما تشارك لم فى أمرين أحدهما : أن قولك :
لم يضرب زيد ، يفيد نفي الضرب منه فى زمان من أزمنة الماضى
وإذا قلت : لما يضرب ، فمعناه أنه لم يوجد منه الضرب فى الزمان
الماضى إلى الآن ، أى : استغرق نفي الضرب جميع أزمنة الماضى
ولم يوجد فى شىء منها أصلا ، والثانى : أنه يحذف الفعل مع لمسا .
فإنه إذا قيل : أقام زيد : قلت : قمت ولما أى : ولما يقيم زيد ،
بخلاف لم ، وكان طول لفظ لما عوض عن المحذوف بخلاف لم .

(واللام للأمر) عطف على لم ، أى : لام الأمر أيضا يجزم الفعل
(٢)
المضارع (وجاز إضمارها) ، أى : إضمار اللام للضرورة (نحو :
(٣)
* محمد تغد نفسك كل نفس *) ،

-
- (١) فى م (ولما وهى مثله) وفى ل (ولما وهى مثلها) وكل صحيح .
(٢) فى م ، ل ، هـ (فى ضرورة الشعر)
(٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ٨ وقال عبد السلام هارون معلق
الكتاب ((نسب البيت الى أبى طالب ، وحسان ، والأعشى
وليس فى ديوان واحد منهم .
اللغة : التبال : سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال .
موضع الشاهد فيه (محمد تغد نفسك) أى : لتغد حيث
أضمرت اللام للضرورة وقال عبد السلام هارون ((وهذا من أقبح
الضرورات ، لأن الجائز أضعف من حرف الجر ، وحرف الجر
لا يضر . وقال الشنتمرى : وقد قيل هو مرفوع حذف لامه
ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها . ==

(١)
أى : ليفد وآخره :

(٢)
* اذا ماخفت من أمر تنالا *

(٣)
(ولا للنهى) من الجوانم أيضا نحو : لا تضرب .

(وان للشرط والجزاء) من الجوانم (وقد مر حكمهما) ، أى : حكم

لا وإن فى باب الفعل (من شأنها) ، أى : ومن شأن إن الشرطية
(٤)

(أن تلزم الفعل لفظا أو تقديرا) فاللفظ نحو : ان تزرني أكرمك
(٥) (٦)

والتقدير كقوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك " ، أى :

إن استجارك أحد (وقلما يحذف معها) ، أى : مع إن (الفعل

من غير شريطة التفسير ونحو :

== ذكر البيت فى شرح المفصل لابن يعين ج ٧ ص ٣٥ ، ٦٠ ، ٦٢
وابن السجري ج ١ ص ٣٧٥ وتخريج الرفع مقبول ومثله (ذلك ما كنا
ننبئ^(١) و (يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه^(٢) و (والليل إذا يسر^(٣))

(١) من الآية (٦٤) من سورة الكهف .

(٢) " (١٠٥) من سورة هود .

(٣) " (٤) من سورة الفجر .

(١) فى هـ (لتفد) وكل صحيح .

(٢) فى ل ، هـ (تبالا) وهى الصواب

(٣) سقط (أيضا) من ل

(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (يلزم)

(٥) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٦) فى م ، هـ (أى وإن)

* إن العقل في أموالنا لا يضيق به

(١)

ذراعا وإن صبرا فنصبر للصبر *

ليس بقياس (إذ لم يذكر بعدها الفعل لا لفظا ولا تقديرا أما لفظا
(٢) (٣)

فظاهر ، وأما تقديرا ، فلا نه لو أضمر الفعل ولا مفسر له لم يكن على
(٤) (٥)

تحسين الفعل دليل . والعقل : الدية قال الاصمعي إنما سميت بذلك

لأن الإبل كانت تعقل أى : تحبس بفناء ولى المقتول ، ثم كثر
(٦)

استعمالهم هذا الحرف حتى قالوا : أعتلت المقتول ، إذا أدت دراهم

أو دنانير يقال : ضقت بالأمر ذراعا ، إذا لم تطقه ولم تقف عليه

وأصل الذرع إنما هو بسط اليد كأنك تريد أن تقول ممددت يدي إليه
(٧)

فلم تنله ، وقيل فلان صبرا ، أى : حبس على القتل حتى قتل .

(١) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ١ ص ٢٥٩ ونسبه سيبويه إلى

هدبة بن خشم وروايته هي :

* فإن تك في أموالنا لا تضيق بها ذراعا ، وإن صبرا فنصبر للصبر *

موضع الشاهد فيه (وإن صبرا فنصبر للصبر) حيث حذف الفعل من

غير شريطة التفسير أى ولا مفسر له . وقد بينه الشارح والبيت على هذه

الرواية مستقيم الوزن .

ذكر هذا البيت في الأغانى ج ١ ص ١٧٣ والكامل ص ٧٦٥ ، ٧٦٦

وأما ابن السجري ج ٢ ص ٢٣٦ .

(٢) في م (فظ) والصواب (فظاهر)

(٣) سقط لفظ (الفعل) من جميع النسخ ما عدا الأصل

(٤) في م (تعين)

(٥) في ك (إن سميت) والصواب (إنما سميت)

(٦) في م ، ك (أعطيت) وفي ل ، هـ (أى أعطيت)

(٧) في ل (فقال) و هـ (وقال) والصواب قتل بدليل ما بعدها

وبدليل (قتلته صبرا) في وقوع المصدر حالا .

ومعنى البيت :

- (١) إنا إن لمولينا بالعقل وهو الدية لا نضق عنه ذراعا أى : نطيق أداؤها (٢)
- (٣) وإن حبسنا للقتل قصاصا فنصبر أى : نحبس أنفسنا لذلك الصبر ، أى :
- (٤) لذلك الحبس للقتل ، أى : نصبر لنقتل ويقتص منا . ذكر البيست
- على أنه حذف الفعل بعد إن من غير شريطة التفسير ، وكان يحتمل أن يقال : فى أموالنا ظرف يتضمن الفعل ، أى : ثبت فى أموالنا فكانه قال : إن ثبت العقل ثبت فى أموالنا فيكون الفعل المقدر فى الظرف وهو ثبت مفسرا للفعل المحذوف ، فيكون من باب إن زيد قام ، ولعله إنما عدل عنه ، لأن حرف الشرط يقتضى فعلا صريحا لا ضميا نحو :
- (٥) زيد إن فى الدار ، على تقدير : زيد إن ثبت فى الدار ، فالظرف (٦)
- وإن تضمن الفعل ، لكن الفعل فيه غير مصرح ، ولفظ الفعل شرط (٧)
- صريحا (وإن شيئا) عطف على قوله : إن لم يلزم ، أى : ومن شأنها (٨)
- أن يلزم الفعل ، ومن شأنها أيضا أن الشيء (مما فى حيزها لا يتقدمها (٩)
- كلاستفهام) فلا يقال : زيدا ان تنصرب أضرب

- (١) فى ك (ولا نضق)
- (٢) فى م (أداها) والتذكير مراعاة للعقل والتأنيث مراعاة للدية
- (٣) فى ك (فيصبر) والىواب (فنصبر)
- (٤) فى ك (لنصبر)
- (٥) سقط (إن) من ك
- (٦) سقط لفظ (زيد) من هـ
- (٧) فى هـ (ولفظ شرطا وإن) والىواب ما ذكرته
- (٨) فى م (إن يلزم) وأيضا ك ، ل وفى هـ (إن تلزم)
- (٩) سقط (أيضا) من ل

(١) كما لا يقال : زيدا أضرب بمعنى : أضرب زيدا ، لأن لها عذرا الكلام
(٢) (ولذا) ، أى : ولا متناع تقدم ما فى حيز الشرط (٣) (تيل : فى آتيك إن
تأتنى ، إن الجزاء محذوف ، وما تقدم كلام وارد على سبيل الإخبار والا
(٤) ، أى : وإن لم يكن إخبارا ، بل كان جزاء (يلزم الجنم) ، لأن فعل
(٥) الشرط والجزاء مضارعان قابلان للجنم اللفظى (ودخول) عطف على
قوله الجنم ، أى : وإن لم يكن إخبارا بل كان جزاء يلزم الجنم ويلزم
(٦) دخول (الفاء) ، أى : فى الجملة الاسمية ونحوها مما يلزم فيها الفاء
(٧) إذا وقعت جزاء ، فكان ينبغى ألا يجوز حينئذ أنت طالق إن دخلت
الدار ، كما لا يجوز أن يقال : إن دخلت الدار أنت طالق من غير فاء .
(٨) (وجواز) عطف على دخول ، أى : إن لم يكن المقدم خبرا ، بل كان
(٩) جزاء يلزم الجنم ودخول الفاء ، ويلزم جواز (عما إن تضرب زيدا أضرب)
على أن عمرا مفعول أضرب مقدما ، لأن المفعول يقع حيث يقع العامل .

-
- (١) فى ك (وكما)
(٢) فى ل (تقديم)
(٣) كذا فى الأصل ، ك وفى النسخ الأخرى (ما فى حيز الشرط عليه)
زيادة عليه .
(٤) فى م ، هـ (فعلى)
(٥) كذا فى الأصل ، ك وفى بقية النسخ الأخرى (مضارعان) وهو السواب
(٦) فى م (فيه)
(٧) فى م ، هـ (وكان)
(٨) فى م (وإن لم يكن)
(٩) سقط (جواز) من ل

والمفروض جواز تقدم نفس الجزاء فكذا ما في حيزه وهو ممتنع (وجواز)
 أى : ويلزم جواز (أعرب غلامه ان يضرب زيد) ، لأن الضمير نفس
 غلامه متقدم معنى ، لأن الشرط مقدم فى الرتبة ، والجزاء مؤخر فهو
 نحو : ضرب غلامه زيد (وإن كان فى حتم المعلق فى الأحكام) هذا
 كأنه جواب عن سؤال مقدر وهو أن لقائل أن يقول : إن كان المقدم
 كلاما واردا على سبيل الإخبار ، وليس جزاء للشرط بل الجزاء مقدر
 بعد الشرط ، فإذا قال : أنت طالق إن دخلت الدار ، فكان ينبغى
 أن يحكم جزما بوقوع الطلاق ، لأنه ذكره جزما من غير تعليق فيه
 فكانه قال ابتداء على سبيل الإخبار والجنم : أنت طالق ، ثم قال
 بعده : إن دخلت الدار فأنت طالق ولو صرح به هكذا ، لكان حكمه
 أن يؤخذ بالجنم الأول ، وبالتعليق الثانى ان كانت المرأة رجمة -
 فأجاب عنه بأن مقتضى التماس ذلك ، إلا أن العلماء أعطوه حكم
 المعلق ، ولم يحكموا بوقوع الطلاق عليه جزما لما عرف من الاستقراء
 أن الأول ليس كلاما أجنبيا مطلقا مستقلا بنفسه ، بل هو دال على
 الجزاء المحذوف فكانه جزاء فى الحكم ، وإن لم يكن جزاء فى اللفظ .

-
- (١) فى م (المتقدم)
 (٢) سقط (سبيل) من ل
 (٣) فى ك ، هـ (لأن ذكره)
 (٤) سقط لفظ (المرأة) من هـ
 (٥) فى م (رجمية) وهى الصواب أى لم تنقصر عدتها فيلحقها
 الطلاق الثانى إن دخلت الدار .
 (٦) فى م (المعلق به)
 (٧) سقط (مستقلا) من ل
 (٨) فى م (تكن)

والسؤال في غاية القوة ، والتخلص منه عسير .

- (١) (وإن قلت : زيدا إن تضرب أضرب لم يجز بأى الفعلين نصبت) ، لأن (٢)
معمول فعلى الشرط والجزاء لا يتقدمها ، فكما لا يتقدم نفس فعلـى (٣)
الشرط والجزاء عليه لا يتقدم معمولهما أيضا عليه ، لأن المعمول يقع (٤)
حيث يقع العامل (والكسائي يجيز نصبه بالفعل الأول) وهو الشرط (٥)
كما يجوز تقديم معمول أن الناعبة عليها على ما مر نحو : أريد زيدا (٦)
أن تضرب (ويجيز هو) ، أى الكسائي (والفراء نصبه بالفعل الثانى) (٧)
وهو فعل الجزاء (لتوهم الرفع والتقديم) ، أى : يقدر كأن فعل الجزاء (٨)
مقدم مرفوع كأنه قيل : أضرب زيدا إن تضرب ، وهذا تقدير فاسد (٩)
لأن المتقدم لا مانع فيه ، والكلام فيما اذا كان مؤخرا ولو فتح هذا الباب
لجاز تقديم حيز ماله صدر الكلام عليه فيقال : زيدا أتضرب ، لأن التثنية (١٠)
أتضرب زيدا وفساده واضح .

-
- (١) فى ك (نصبه) والصواب نصبت (كما فى النسخ الأخرى)
(٢) فى م (معمولى)
(٣) فى م (لا يتقدمها) والصواب (لا يتقدمها)
(٤) سقط (عليه) من ل
(٥) أنظر الكافية الشافية لابن مالك ج ٣ ص ١٦٠٠ تحقيق د . عبد المنعم
هرسدى .

- (٦) سقط (أن) من م ، ل ، ه
(٧) سقط من قوله (لتوهم الرفع) إلى قوله (فعل الجزاء) من ك
(٨) فى م (يضرب)
(٩) فى م (وهو)
(١٠) فى م (ظ) و (لعلله) و (لعلله)

(ولو قلت : إن زيدا تضرب آتاك فلا يقال في جوازه) ، إذ لم يتقدم على حرف الشرط ، بل على فعل الشرط . (إلا أن النصب ~~بضمير~~ عند أصحابنا (١) وبما بعده عند الكوفيين) ، يعني : أن جوازه متفق عليه لكن عند البصريين ينتصب زيدا بفعل مضمير يفسره الظاهر أي : إن تضرب زيدا (٢) تضرب ، لأن حرف الشرط شرطه أن يلي الفعل لفظا أو تقديرا ولم يلبس لفظا فليقدر الفعل بحيث يليه ، وأما الكوفيون فيجوزون نصبه بالفعل بعده لأنه غير مشتغل عنه بضميره ، فجاز نصبه به نحو : زيدا ضربت (٣) والفعل وإن تأخر لفظا ، مقدم تقديرا فهو يلي حرف الشرط من حيث التقدير (وكذا إذا قلت إن تأتاك زيدا أضرب بالجنم عند أصحابنا) (٤) لأن زيدا مفعول أضرب مقاما عليه ، وأضرب هو الجزاء ، وهو مضارع فيجب الجنم (والكوفيون أبوا جنم الثاني) ، لأن الجزاء بعد عن حرف الشرط بتخلل اسم بينهما وهوزيدا وإذا بعد حرف الشرط لم يؤثر فيه . وجوابه : أن زيدا معمول أضرب ، فالفعل مقدم رتبة (٥)

-
- (١) في م (ولكن) وسقطت (لكن) هذه من ل
 (٢) في هـ (أضرب) والصواب (تضرب) بدليل قوله يفسره الظاهر
 (٣) لعله يريد (وإن لم يلبس)
 (٤) سقط من قوله (بحيث يليه) إلى قوله (ضربت والفعل) من ك
 (٥) في م (فهو مقدم)
 (٦) في م ، ل ، هـ (تضرب)
 ٣٣٦ كذا في الأصل وفي ~~مسح~~ الأخرى (ولذا جمد عن حرف الشرط
 بزيادة عن .
 (٨) في هـ (الفعل مقدم)

(١) فإذا تقدم يجب جزمه ولو كان هذا البعد مانعا من تأثير حرف الشرط
(٢) لم يجز إن زيدا تضرب ، وقد ذكر الكوفيون أن تضرب مجزوم وإن تداخل
بينه وبين حرف الشرط فاصل وهو زيدا (والكسائي يجزمه إذا فرق بينهما
بظرف لغو للثاني نحو : ان تأتني إليك أقصد) ، يعني : أن الكسائي
يقول : إن وقع فاعل بين فعلى الشرط والجزء ظرفا لغوا متعلقا بالثاني
— وهو الجزء — فالجزء مجزوم ، لأن الظرف اللغو كالمعذور ، كما مثل
به ، فإن إليك متعلق بأقصد وهو ظرف لغو ، بخلاف ما إذا تداخل به
بينهما اسم نحو : زيدا فإنه لا يجزمه نحو : إن تأتني زيدا أضرب
(٤)
(وإن كان الفعل من سبب الأول ظرفا أو غيره فالجزم وفاقا) ، يعني
(٥)
إن وقع الفصل بين فعلى الشرط والجزء مما هو متعلق بالأول وهو
الشرط سواء كان ظرفا نحو : ان تأتني يوم الجمعة آتاك ، أو غير
الظرف نحو : إن تضرب زيدا أضرب ، فالجزم واجب بالاتفاق بين
(٦)
الجميع ، لأنه إذا كان متمكنا بالشرط فلم يكن فاعلا ، لأن الشرط
إنما يتم مع ما يتعلق به فلا فصل في الحقيقة .

-
- (١) في م (وإذا)
(٢) في م (الجزم)
(٣) سقط (مانعا) من ك
(٤) في ك (فالجزم أى والثانى وفاقا) ولعلها وجزم الثانى وفاقا
أو الجزم للثانى .
(٥) في ك (إنما هو)
(٦) (فلم) لا داعى لهذه الناء ولعلها زيادة من الناسخ .

بحث العوامل التى تنصب ثم ترفع :-

(الخامس) ، أى : النوع الخامس من العوامل ما ينصب ثم يرفع
(وهى سبعة ، ستة تسمى المشبهة بالفعل) ووجه شبهها بالفعل أنها
مفتوحة الأواخر كالفعل الماضى وأنها تقتضى الاسم وتلزمه كما أن الفعل
يقتضى الاسم واتصال نسون الوثاية بها كما تتصل بالفعل الماضى .

(٣)
(وهى إن) المكسورة (لتوكيد مضمون الجملة وأن بالفتح ، وفى لغة
قيس وتميم عن) بقلب الهمزة عينا ، وقولوه : وأن بالفتح مبتدأ خبره
(٤) (٥) (٦)
(مثلها) ، أى : مثل إن فى توكيد مضمون الجملة (مع قلب مضمون
الجملة الى معنى ما هو فى حكم المفرد ، وهو الحاصل من إضافة مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة ، أو وصفه إذا كان موافقاً إلى اسمها)
(٧)
إنما قال إلى معنى ما هو فى حكم المفرد ، ولم يقل مع قلب مضمون الجملة
إلى مفرد ، لأن المضمون - وهو المعنى بقلب إلى المعنى لا إلى اللفظ .
وقوله : وهو ، أى : معنى ما هو فى حكم المفرد ، وإنما يحصل من مصدر
منتزع من معنى خبر الجملة مضاف إلى اسم الجملة وهو زيد فى نحو :

(١) فى ل ، هـ (الآخر)

(٢) سقط من قوله (وتلزمه) إلى قوله (الاسم) من ك

(٣) سقط (لفة) من م ، ك ، هـ

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيثر ، ج ٨ ، ص ٧٨

(٥) (مثل إن) مكرر مرتين فى ك

(٦) فى ك (التوكيد)

(٧) فى م ، ل (موطأ)

- (١) أعجبنى أن زيدا يضرب أى : أعجبنى ضرب زيد ، فالمفرد هو الحاصل من إضافة المصدر المنتزع من معنى تضرب الذى هو خبر الجملة إلى (٢) اسم الجملة ، وقد يحصل من إضافة مصدر منتزع من معنى وصف خبر (٣) الجملة نحو : " ذلك بأنهم قوم لا يفقهون " ، أى : بانتفاء فقههم (٤) لأن قوم خبر موطى* ، والمقصود هو وصفه ، فانتفاء الفقه مصدر منتزع (٥) من صفة القوم مضاف إلى اسم أن ، وقوله : إلى اسمها يتعلق بالإضافة . (٦) والضمير المضاف إليه يرجع إلى اسم الجملة بمعنى إلى الاسم الحاصل فى الجملة (ولهذا) ، أى : ولكون المكسورة مبقية لمضمون الجملة والمفتوحة مخيرة لمضمونها (تكسرى مضافان الجمل كالا ابتداء) نحو (٧) قوله : " إن الله وملائكته يصلون على النبي " (وما بعد القول) ، أى : (٨) فى جميع تصاريفه فعلا نحو : قلت إنك قائم ، واسم فاعل نحو : (٩) أنا قائل إنك قائم ، أو اسم مفعول نحو : زيد مقول له إنه مكرم . (١٠) (١١) (١٢)

- (١) فى ك هـ (وهو)
(٢) فى ك (الضرب) والأولى من معنى (يضرب) بالياء
(٣) سقط (إلى اسم الجملة) من ل
(٤) من الآية (١٣) من سورة الحشر
(٥) فى ك (موطأ)
(٦) فى م ، ل هـ (الجملة) بدل (أن) واسم أن هو الصحيح
(٧) فى م ، ل هـ (إلى الجملة أى اسم الجملة)
(٨) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (قوله تعالى)
(٩) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب
(١٠) فى م (أو اسم فاعل)
(١١) فى هـ (قائم واسم مفعول)
(١٢) سقط (له) من ك

ومن مظهران الجمل كونها صلة الموصول ، وجواب القسم ، وبعد حتى
الابتدائية (وتفتح في مظهران المفردات أو ما يجرى مجراها) ، أى : مجرى
المفردات (وإن كان مما يستعمل فيه الجملة لفظا جوارزا أو لزوما) ، أى :
يفتح حيث كان موقع المفرد كالفاعل نحو : أعجبنى أنك منطلق ، أو
ما يجرى مجرى المفرد نحو : ظننت أن زيدا قائم ، لأنه لما نصبهم
نزلنا منزلة المفرد ، أى : يفتح في موضع المفرد وإن كان مما يستعمل
فيه الجملة إما جوارزا نحو : عجبت من وقت أن زيدا خرج فإنه موقع
المفرد ، لأنه مضاف إليه ، أى : من وقت خروجه ، وإن كان يجوز أن
يستعمل فيه الجملة أيضا فيقال : عجبت من وقت خرج زيد ، لأن ظرف
الزمان قد يضاف إلى الجملة أو لزوما نحو : أجلس حيث أن زيدا جالس
فإنه موقع المفرد ، لأنه مضاف إليه أيضا لكن وجب استعمال الجملة
فيه ، لأن حيث لا يضاف إلا إلى الجملة لفظا فالعامل أنه إنما تفتح
لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا ، وإن وقع في الاستعمال
الجملة إما جوارزا أو وجوبا (لمكان الفاعل) مثال مظهران المفردات نحو :

- (١) فى ل (المفرد فقوله إن كان أى يفتح) وفى (المفرد قوله وإن كان
أى يفتح)
- (٢) فى ل (المفردات)
- (٣) فى ل (المفردات كان)
- (٤) فى م (الجملة لفظا)
- (٥) فى م (خرج) والصواب (خروجه)
- (٦) فى م ، ل ، هـ (موضع)
- (٧) هذا التعليل ينبغى وجوب كسر إن بعد حيث
- (٨) فى م (يفتح)
- (٩) لعلها (موقع الجملة)

أعجبني أنك منطلق (والفعل) ، أى : وكالفعل (خارج باب ثلث نحو : كرهت أنك منطلق ، والمبتدأ) ، أى : وكالمبتدأ نحو :
عندى أنك منطلق (والمجرور) ، أى : وكالمجرور نحو : عجب من أنك منطلق ، أى : من انطلاقك . (وتفتح فى باب علمت بدون اللام على حذف ثانى المفعولين) هذا على مذهب الأخفش ، فإنه يجعل أن وما فى حيزه فى موضع المفعول الأول ، ويجعل المفعول الثانى محذوفاً (٢)
والتقدير فى ظننت أن زيدا قائم ، ظننت قيام زيد حاملاً ، فلا بد من فتحها ، لأنه فى موقع المنفرد ، وهو المفعول الأول . (وبكسر) ، أى : أن (معها) ، أى : مع اللام (فيه تعليقاً) نحو : علمت إن زيدا لقائم ، إذ اللام لا يكون إلا فى حيز المكسورة ، وهى ليست مفعولة علمت لفظاً ، ليقال جرى مجرى المنفرد ، بل هو ممنوع من العمل فيه لفظاً لأنها جملة فتحها الكسر على ما مر فى أفعال القلوب .

-
- (١) ويؤيد مذهب الأخفش صاحب الفصل أنظر شرح الفصل ج ٨ ص ٦٦
(٢) فى ل (حاصل)
(٣) سقط (وبكسر) من م والمناسب لقوله وتفتح أن تكون (وتكسر) بالتاء لا بالياء .
(٤) (أى أن) كرر مرتين فى م
(٥) فى ل ، هـ (مفعول) وهى الأولى بالشبوت
(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (عن العمل)
(٧) فى م (لأنه)
(٨) انظر بحث أفعال القلوب ص ٢٢٢

(١) ويجوز الفتح والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد (لما فرغ من مواضع وجوب كسر إن ، وعن مواضع فتحها شرع فيما يجوز فيه الكسر والفتح ، لأنه يجوز فيه تقدير الجملة ، ويجوز فيه تقدير المفرد) كما

بعد إذا المفاجأة (نحو : قول الفرزدق :

* وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا (٣)
(٤) إذا أنه عبد القفا والله مانم * (٥)

(٦) فيجوز أن تكون مفتوحة بأن يقدر ما بعد إذا مفردا وهو المبتدأ فقط .
(٧) أي : فإذا الصبودية ، وتندر الخبر بعده محذوفا ، أي : حاملة

(١) في م (عن مواضع)

(٢) في م (وعن مواضع وجوب فتحها)

(٣) في ل (زيد) والصواب (زيدا)

(٤) في ك (عند) والصواب (عبد)

(٥) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٣ ص ٤٤ والبيت من الخمسين .

اللمعة : وعبد القفا ، أي : عبد قفاه ، قال عبد السلام هارون كما

يقال لثمن القفا وكرم الوجه . والله مانم : جمع لهزمة بكسر

اللام والزاي ، وهو موضع في أصل الحنك الأسفل . واللهزمة :

موضع المكر .

موضع الشاهد فيه (إذا أنه عبد القفا والله مانم) وقد بينه الشارح .

ذكر هذا البيت في المقتضب ج ٢ ص ٣٥٠ وفي شرح المفصل ج ٨

ص ٦١ ، وشذور الذهب ص ٢٠٧ وشرح الأشموني ص ٢٨٥ ، والخصائص

ج ٢ ص ٣٩٦ ، الخزائن ج ٤ ص ٣٠٣ ولم ينسبه أحد لقائل فهل رآه

الشارح في ديوانه أو وقف على ما لم يقف عليه هؤلاء ؟

(٦) في ل (يكون)

(٧) في هـ (يتندر) وهي أنسب بيقدر التي قبلها .

(١) ويجوز أن تكون مكسورة بأن يتدرا ما بعد اذا جملة وقد وقعت موقع الجملة
 بأسرها والتقدير فإذا هو عبد (٢) (٣) وكما في توليم : أول ما أقول أني أحمد (٤)
 الله على معنى أول مقولي حمد الله (٥) فتكون مفتوحة واقعة موقع الخبر
 وهو حمد الله (أو أول أقوالى إني أحمد الله) على أن أول مبتدأ وخبره
 جملة وهو إني أحمد الله ، كما تقول : زيد إنه منطلق ، لأنه في موقع
 الجملة وهو منطلق (لا على حذف الخبر مع التسر لفساد المعنى) (٦)
 هذا إشارة إلى الاعتراض الذي ذكره ابن الحاجب على ما ذهب إليه (٧)
 أبو علي : وهو أن الخبر محذوف وإن مع حيزه مفعول القول ، أي : أول (٨)
 قولي إني أحمد الله ثابت ، واعتراض عليه ابن الحاجب فقال ما معناه (٩)
 المحكى بعد القول هو عين القول فلو قلت : أعجبنى قول زيد إن عمرا
 منطلق ، فإن الذي أعجبك هو نفس القول الذي هو إن عمرا منطلق . (١٠) (١١)

-
- (١) في م (ويحتمل) وانصواب (ويجوز) بدليل ما قبلها
 (٢) في م (فالتقدير)
 (٣) سقطت (فإذا) من النسخة ل
 (٤) في ل (ما أقول) غير موجودة
 (٥) في م (لأنها واقعة موقع المفرد وهو الخبر) وفي ل (لأنها واقعة
 موقع الخبر)
 (٦) في م (وهو زيد هو منطلق) والأنسب بما قبله وهو إنه منطلق .
 (٧) في م (ذكره الشيخ ابن الحاجب رحمه الله)
 (٨) في ك ، ل ، هـ (إن مع خبره) والصواب (إن مع حيزه)
 (٩) في م (واعترض عليه الشيخ فقال) وكذا في ل ، هـ
 (١٠) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ما معناه إن المحكى) وهو
 الأولى بالشبوت .
 (١١) في م (فالذي أعجبك)

وأول من باب أفعل التفضيل ، وإنما يضاف إلى ما هو بعضه ، فالتقدير :
 أول إني أحمد الله ثابت ، وأول هذا القول باعتبار الحروف الممزة ، وباعتبار
 الكلمات إن ، والاخبار بالوجود عن الممزة ، أو عن إن فاسد غير مقصود ،
 بل المقصود أن أول مضاف إلى أقوال متحدد منها إني أحمد الله ، ومنها
 غيره ، ثم أخبر بالثبوت عما هو أول أقواله ، وهو إني أحمد الله ، ولا حاجة
 إلى خبر محذوف ، أي : أول الجملة التي تكلمت بها هذه الجملة ونظير
 ما ذكره ، قوله عليه السلام " أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله
 إلا الله " وفي المسئلة قول ثالث ، يحكى عن عضد الدولة سالم عن
 الاعتراض وهو أن التقدير : أول ما أقول قولى إني أحمد الله فيكون
 إن محكية للخبر وهو قولى فحذف الخبر وقد بقى محموله قائما مقامه .

(ولكون المكسورة للابتداء جاز في المعطوف على اسمها بعد مضي
 الجملة وكذا في الصفة عند الزجاج الرفع حملا على الموضع ولا يجوز
 قبله) ، أي : قبل معنى الجملة (خلافا للمبرد والنسائي)

-
- (١) في م (إني)
 (٢) في م (بالوجود)
 (٣) في م (الجمل)
 (٤) في م ، ل ، هـ (عن الملك عضد)
 (٥) حكما من بل وسالم من التكلف الكثير .
 (٦) أنظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ ، ٦٨
 (٧) في م (الرفع على الموضع)
 (٨) أورد ابن مالك في التسهيل رأى النسائي أنظر شرح التسهيل لابن
 عقيل ج ١ ص ٣٣٦ أنظر المقتضب ج ٤ ص ١١١ .

(١)
لما ذكر أن المكسورة مقررة لمضمون الجملة وهي المبتدأ والخبر، وهو
معنى قوله : للابتداء فرع عليه مسئلتين أحدهما : أنه يجوز الرفع
في المصطوف على اسم إن ، لكن بعد مضي الجملة نحو : إن زيدا
(٢)
قائم وعمرو بالرفع ، لأن المكسورة لما لم تغير معنى الابتداء كانت الجملة
الأولى كأنها مبتدأ وخبر ، فيجوز عطف المرفوع على اسم المكسورة كما يجوز
رفع المصطوف على المبتدأ نحو : زيد قائم وعمرو ، وإنما جاز هذا في
المكسورة ، ولا يجوز على محل الاسم في ليت ، ولعل ، وكأن لأنها
تغير معنى الابتداء ، وتجعل الكلام تشبيها ، وتمنيا وترجيا ، وتبطل
معنى الابتداء الذي كان قبل دخولها بخلاف المكسورة فإنها تقر الابتداء
(٣)
ويؤكد ، سواء : بعد مضي الجملة إشارة إلى مذهب البصريين وهو أنه
إنما يجوز العطف على اسم المكسورة بعد مضي الجملة ، وأما الكوفيون
فيجوزون العطف عليه مضت الجملة أولم تضي ، حجة البصريين أنه لو
عطف قبل مضي الجملة وقيل : إن زيدا وعمرو ذاعبان أدى إلى أن يعمل
(٤)
عاملان مختلفان في معمول واحد ، لأن خبر إن معمول لأن ، وارتفاع
عمرو على أنه مصطوف على اسم إن على تقدير الخلو من إن ، أو على جعلها
مع معمولها كالمبتدأ المجرد وخبره

- (١) في هـ (أو الخبر)
(٢) في ل (على أهم) والصواب (على اسم)
(٣) في م (وتؤكد) وكذا في هـ وهو الأولى بالثبوت
(٤) في م (قائمان) وهو الأولى بالثبوت بدليل ما بعده في قوله :
فإذا قلت قائمان .

(١) (٢) يجبر أى يرتفع بما ارتفع به الاسم وهو الابتداء فإذا قلت : قائمان وجعلته خبراً لهما أدى إلى أن يكون موصولاً لأن ، ومحمولاً للابتداء ، وهو باطل (٣) واعترض صاحب المصنف على هذا الدليل وقال : هو غلط فى الرد ، لأن (٤) الكوفيين لا يقولون : إن الابتداء عامل فى الخبر ولا يقولون : إن إن (٥) يعمل فى الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون به وفى هذا التغليب نظر . (٦) لأن البصريين يقولون إنا بينا بالدليل أن الابتداء هو العامل فى الخبر وبيننا أينما أن إن عاملة فى الجزئين فيقتضى ذلك الدليل أن يكون الخبر موصولاً لأن ومحمولاً للابتداء ، وهو فاسد ، فصاحب المصنف إما أن يسلم (٧) ذلك الدليل أو يطعن فيه فإن سلم لزم ما ذكرناه ، وإن طعن فيه كان حقه أن يذكر وجه الطعن أولاً حتى يتم له التغليب . (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

- (١) فى م ، ل (يجب) وهو الصواب
- (٢) فى ك (يجبر يرتفع الاسم) وعبارتها غير واضحة ، وأبها يجب أن يرتفع بما ارتفع الخ .
- (٣) لم امتد إلى هذا الكتاب وربما يكون مخطوطاً والله أعلم . هو لابه نكاحاً (٦٨١هـ)
- (٤) فى ل (وقال غلط)
- (٥) فى (غير موجودة فى ل
- (٦) فى م (بأن)
- (٧) سقط من قوله (إن إن يعمل) إلى قوله (يقولون إنا) فى ل
- (٨) فى م (تعمل)
- (٩) فى ل (الغليظ) والصواب (التغليب)
- (١٠) هذا أحد آراء ثلاثة للبصريين فى رافع الخبر ذكرها ابن الناذم والأشمونى والرابع للكوفيين وهو أنهما ترافعا وكل صحيح .
- (١١) فى م (فمقتضى)
- (١٢) فى ل ، هـ (ما ذكرناه)

ومدعى البصريين أن مذهب الكوفيين باطل لما يلزم من مخالفة الدليل
 (١) وليس مدعاهم أنهم يقولون ما يخالف مذهبهم حتى يقال : هذا يلزمهم
 والمسئلة الثانية المفرقة على بقاء معنى الابتداء إن صفة اسم المكسورة
 (٢) (٣) يجوز الرفع فيها عند الزجاج بعد مضي الجملة وعن الكوفيين جواز ذلك
 في سائر التوابع ، حجة الجواز قوله تعالى : " قل إن ربي يقذف بالحق
 (٤) (٥) علام الخيوب " بالرفع صفة لمحل اسم والقياس على المطف وعلس
 (٦) اسم لا ، فإنه يجوز الومف على المحل ، ولا يجوز قبل مضي الجملة
 (٧) خلافا للمبرد والكسائي . والجواب عن الآية ، أنه لا يتعين للوصفية
 (٨) بل يجوز أن يكون خبرا بعد خبر ، وخبر مبتدأ محذوف ، أي : هو
 علام الخيوب ، أو يكون بدلا من الضمير في يقذف ، أو يكون فاعل يقذف
 واستغنى به عن العائد إلى اسم إن ، لأن علام الخيوب بمعناه .
 (٩) والجواب عن القياس على الصلف بالفارق ، وهو أن المعطوف عليه

-
- (١) في م ، ل ، هـ (لا يلزمهم والله أعلم)
 - (٢) في ل ، هـ (فيه) والصواب (فيها)
 - (٣) انظر ص ٣٤٣ من هذا الكتاب
 - (٤) الآية (٤٨) من سورة سبأ
 - (٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (لمحل اسم إن) وهو الأولى بالثبوت
 - (٦) في ك (فإنه لا يجوز)
 - (٧) سقطت (للوصفية) من م ، ل ، هـ
 - (٨) هذا ما في الأصل وفي النسخ الأخرى (أو خبر)
 - (٩) (عليه) لا توجد في م

فلا يستنكر تخايرهما في الإعراب ، والصفة عبارة عن الموصوف فيبعد
تخايرهما وهو ضعيف ، لأن هذا التباين لوجوز اختلاف الإعراب لما
وجب في المعطوفين التوافق في الإعراب . والجواب عن التباين على
(١) (٢)
اسم لا ، أن التركيب صيرهما بمنزلة بعض التلمة فضعف وقوى محل
(٣) (٤)
الاسم بعدها فلذلك قوى معها الحمل على المحل . (قوله : "والصائبون"
على أن الخبر المذكور خبر لأن مقدا على المعطوف تقديره ، أو على أنه
(٥)
خبر للصائبون ، وخبر إن محذوف متدر قبله كما في قوله :
(٦) (٧)
* نحن بما عندنا وأنت بما عندكم راغز ، والرأى مختلف) .

-
- (١) في ل ، هـ (صيرها)
(٢) في م ، هـ (فضعف عملها فكأنه لم يعمل في الخبر عاملان)
وفي ك (عملها) بدل (عملها)
(٣) في م ، هـ (على المحل مطلقا)
(٤) من الآية (٦٦) من سورة المائدة
(٥) في م (مقدر به) بزيادة به
(٦) في م ، ل ، هـ (عندك) وهو الصواب بدليل قوله وأنت
(٧) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ١ ص ٧٥ ونسبه سيبيويه إلى قيس بن
الخطيم وقال عبد السلام هارون محقق الكتاب () والصواب نسبته
إلى عمرو بن أمية القيس كما في الخزائن ج ٢ ص ١٩٣ وجمهرة
أشعار العرب ص ١٣٧ في قصيدة له ونسب إلى درهم بن زيد
الأنصاري في الانصاف ص ٦٥ () الكتاب ج ١ ص ٧٥ .
موضع الشاهد فيه (نحن عندنا وأنت بما عندك راغز) وفيه
أن (راغز) خبر (أنت) وخبر (نحن) يفسره خبر الثاني

تمسك بعضهم على جواز العطف قبل مضي الخبر بقوله تعالى :
 (١)
 "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية " فإنه عطف الصابئون
 (٢) (٣)
 على اسم إن وهو الذين قبل مضي الخبر ، والجواب عنه من وجهين
 (٤)
 الأول : إن الصابئون ليس عافاً على اسم إن ، بل هو مبتدأ خبره محذوف
 دل عليه خبر إن ، أي : والصابئون كذلك ، والثاني : إن المذكور خبر
 (٥)
 الصابئون ، وخبر إن محذوف دل عليه خبر الصابئون (وعليه) ، أي :
 (٦)
 وعلى الوجه الثاني (قوله تعالى "إن الله وملائكته يصلون على النبي"
 (٧)
 فيمن قرأ مرفوعاً ") ، أي : برفع ملائكته ، فإن الآية تحمل على أن يصلون
 خبر ملائكته ، وخبر الأول محذوف لدلالة يصلون عليه ، أي : أن الله يصل
 وملائكته يصلون . ولم يمكن في الآية الحمل على أن المذكور خبر الأول
 (٨)
 لأن يصلون للجمع ، وعليه ، أي : ويتعین الحمل على الوجه الثاني

(١) مضت هذه الآية في الصفحة السابقة .

(٢) في ل ، هـ (على محل اسم إن)

(٣) في م ، ل ، هـ (وأجاب عنه بجوابين أحدهما)

(٤) في م ، ل ، هـ (وخبره)

(٥) في م (أي على الوجه الثاني)

(٦) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب

(٧) في ل (بالرفع)

(٨) في م ، ل ، هـ (فلذلك قال وعليه)

(وقد يتوهم أن المفتوحة في باب علمت لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل كتوله :

- (١) * والا فاعلموا أنا وأنستم بئاة مابقينا في شقاق *
(٢) (٣) وليس بثبت (، أي : بحجة (لا احتمال أن يكون باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك في العامل ، وأنه جائز في الجميع) أي : في المكسورة ، وفي (٤) المفتوحة ، وفي غيرهما من سائر العوامل . نقل عن سيويه جواز العطف (٥) على اسم المفتوحة في باب علمت ، لقوله : والا فاعلموا ، فإنه عطف أنتم على محل اسم أن المفتوحة ، فأجاب عنه : بأنه ليس بحجة لأنه يلزم (٦) أن يكون عطفًا قبل مضي الخبر وهو ممنوع عند سيويه على ما بيننا . (٧) (٨)

(١) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٢ ص ١٥٦ ونسبه سيويه إلى بشر بن أبي خاتم .

اللفظة : بئاة : جمع باغ ، من البغى ، وهو الظلم والعدوان .
الشقاق : الخلاف والتنازع
موضع الشاهد فيه (فاعلموا أنا وأنتم بئاة) وقد وضحة الشارح توضيحًا مفصلاً .

ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعقوب ج ٨ ص ٦٩ ، ٧٠ والخزانة ج ٤ ص ٣١٥ ، وفي التصريح ج ١ ص ٢٢٨ وفي ديوانه ص ١٦٥ ، والإيضاح ص ١١٠ .

- (٢) (أي بحجة) غير واضحة في ل
(٣) هذا ما في الأصل أما في النسخ الأخرى (أن يكون العطف باعتبار)
(٤) في م (والمفتوحة)
(٥) في م (على محل اسم أن المفتوحة) وهو الأولى بالثبوت
(٦) في هـ (لا يلزم) واليهواب (لأنه يلزم)
(٧) في م (عطف) بالرفع واليهواب (عطفًا) بالنصب
(٨) في ل ، هـ (ممتنع)

(١)
بل يحتمل ألا يكون معطوفا عليه عطف المفرد باعتبار شريكها في عامل واحد
(٢)
بل باعتبار عطف الجملة على الجملة ، بأن يكون خبر أنا هو في شقاق
(٣)
أى : اعلّموا أنا في شقاق محكم ما بقينا وأنتم بغاة ، وليس المراد أنا
بغاة ، بل يتعين ألا يكون بغاة خبر أنا ، بل خبره قوله في شقاق
(٤)
إذ لا ينسبون البغى إلى أنفسهم ، بل إلى المخاطبين خاصة ، فالعطف
باعتبار الجمل لا باعتبار التشريك ، والعطف باعتبار الجمل جائز فى
(٥) (٦)
الجميع كما ذكرنا . والبيت لبشر من بنى خادم وقبله :

* اذا جزت نواصى آل بدر فادوها وأسرى فى الوثاق *
(٧) (٨)
وأصله أنه جاوز قوم من أهل بدر الفرازتين وبنى لأم من آل * ، فجسر
بنو لأم نواصيه ، وقالوا : قدمنا عليكم ولم نقتلكم فغضب بنو فزارة لذلك
فيقول : إذ قد جزتم نواصيه فاحملوها إلينا ، واحملوا الأسارى ليطلقوهم ،
(٩)
ولا فاعلموا أنا وأنتم معادون أبدا (وتقول : ان المصطلح هو وأخوه

-
- (١) هذا ما فى الأصل وفى النسخ الأخرى (تشريكتها) وهو الصواب .
(٢) فى م ، ك ، هـ (هو قوله)
(٣) سقط من قوله (أى اعلّموا) إلى قوله (قوله فى شقاق) فى ك
(٤) فى ل (مخاطبين)
(٥) (الواو) فى (والبيت) غير موجودة فى ك ، هـ
(٦) فى م (لبشر ابن ابى حاتم) وفى ل (لبشر ابن ابى حاتم)
وفى هـ (لبشر ابن ابى حاتم) وفى ك (لبشر بن خاتم) وقد ذكرت
سابقا أنه بشر بن أبى حاتم .
(٧) فى ك (جاوز) وفى ل (جاو)
(٨) فى ك (بين من بنى) وفى ل (بين وبنى)
(٩) فى م ، ل ، هـ (متعادون)

وعمر مختصمان ، ولولم تأت بالمطوف الثاني) ، أى : عمرا (لم يسد
(١)
كلامك أية سلكت لما يخلو عن فساد أو أكثر) بيانه أنه إما أن ينصب
(٢)
حينئذ أخوه ، أو يرفع ، وعلى التقديرين إما أن يثنى الخبر أو يوحد .
(٣)
هذه أربع صور لا يصح شئ منها . أما نصب أخوه مع تثنية الخبر
(٤)
وهو مختصمان ففساد لأن نصب أخاه إما أن يكون للعطف على المصطلح
(٥)
أو لكونه مفعولا معه ، أما الأول ففساد ، لأن فاعل المصطلح يكون واحدا
(٦)
حينئذ ولا يستقيم ، لأن المصطلح افتعل بمعنى تفاعل كاشتراك بمعنى
(٧)
تشارك ، فيقتضى شيئين ، وأما الثاني ، فلأن فاعل المصطلح واحد
(٨)
لأن التقدير أن أخاه مفعول معه مشارك لفاعل المصطلح ، وليس عطا
(٩)
على اسم إن حتى يكون الاسم مثنى فيستقيم تثنية الخبر
(١٠) (١١)

-
- (١) فى ل ، هـ (من)
(٢) فى ل (آخره) والمواب (أخوه)
(٣) فى م ، ل ، هـ (أخاه) والمواب (أخوه) لأنه مروي على
الحكاية ومثله أخاه الثانية .
(٤) لعله يريد (بالعطف)
(٥) سقط (معه) من ل والصحيح فى هذه العبارة (أو يكون مفعولا معه)
(٦) فى م ، ل ، هـ (يكون واحدا ولا يستقيم إسقاط حينئذ)
(٧) فى ك ، ل ، هـ (اصله) وهو الأولى بالثبوت .
(٨) فى م ، هـ (فلأن فاعل المصطلح يكون واحدا مع اقتضائه متعددا
وأيضا تثنية الخبر يكون فاسدا لأنه خبر المصطلح وحده لأن التقدير
أن أخاه مفعول معه مشارك لفاعل المصطلح وليس عطا) هذا الذى
لا يوجد فى الأصل وفى ل موجود ولكن بعض عباراته ناقصة وغير واضحة .
(٩) فى ك (ولأن)
(١٠) (حتى) غير موجودة فى ل
(١١) فى ك (للاسم معنى)

وأما نصب أخاه مع توحيد الخبر نحو : إن المصالح هو وأخاه مختصم
ففساد أيضا ، لأن أخاه إما أن ينتصب عطفا على الاسم فيفسد لتوحيد
الخبر ، إذ لا يقال : إن زيدا وعمرا قائم ، ويلزم أيضا توحيد فاعل
المصالح والمختصم أيضا ، وإما أن ينتصب على المفعول معه فيلزم
توحيد فاعل المختصم دون المصالح ، لأن التقدير :

إن الذي اصطالح مع أخيه ، هكذا ذكر وفيه نظار ، لأن ظاهر هذا الكلام
أنه لافساد إلا توحيد فاعل المختصم وهو ممنوع لأن المصالح بمعنى
المتصالح فيقتضى أن يكون فاعله متعددا لفظا ، ولو كان مفعولا معه
لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ إذ لا يقال تصالح زيد مع عمرو ، بل
الصواب تصالح زيد وعمرو على أنهما فاعلان لفظا ففيه فساد اتحاد فاعل
المصالح أو المختصم أيضا ، لأن أخاه منصوب لفظا فلا يكون فاعله
متعددا لفظا وهو الواجب في باب تفاعل ، وأما رفع أخوه فإما أن يكون
مع تثنية الخبر أو مع توحيدة وكلاهما فاسدان ، أما مع تثنية الخبر

نحو : إن المصالح هو وأخوه مختصمان ، فلأن أخوه إما أن يعطف على
محل اسم إن وهو فاسد ، إذ لا يجوز العطف عليه قبل مضي الجملة
ويلزم أيضا كون فاعل المصالح واحدا ، لأن التقدير : أن أخوه ليس
عاطفا على فاعله ففاعله واحدا :
(١) لا داعي لتكرار كلمة (أيضا) هذه انتفاء بالأولى بعد قوله (ويلزم أيضا)
(٢) في م (توحيدة) والصواب ما ذكرت
(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (المصالح والمختصم)
(٤) هذا ما في الأصل وفي بقية النسخ الأخرى (عطفا) وهي الصواب
(٥) هذا ما في الأصل وفي النسخ الأخرى (واحد) وهي الصواب

(١) وأما أن يعطف على المستكن في المصطلح ، لوجود الفصل وهو
فاسد أيضا لأن ثنية الخبر حينئذ لا وجه له ، لأنه خبر عن
المصطلح الذي هو اسم إن واسم إن غير مثني ، وأما رفع أخوه
مع توحيد الخبر ففاسد أيضا ، لأن رفعه إما أن يكون بالعطف على
فاعل المصطلح فيلزم توحيد فاعل المختصم ، لأنه لا يعدد في فاعله
حينئذ مع اقتضاء بناء الاختصاص تعدد الفاعل ، وإما أن ترفعه
بالعطف على محل اسم إن ، فيه الفساد من وجوه ثلاثة :
العطف قبل مضي الجملة ، وتوحيد^(٢) فاعل المصطلح ، وتوحيد فاعل
المختصم ، وقوله : أية سعلكت معناه : أية طريقة وجهة سلكت من
الوجوه المذكورة . (ولم يجامع لاه إلا إياها) عطف على قوله
جاز في المعطوف على اسمه بعد مضي الجملة أي : ولكن المكسورة
للابتداء لم يجامع لاه ، أي : لام الابتداء إلا إياها ، أي : إلا
المكسورة ، لأن الابتداء كان داخلا على المبتدأ ، فلما دخل إن^(٣)

(١) في هـ (تعطف)

(٢) في ل ، هـ (فهو فاسد)

(٣) مادام العطف على الضمير المستتر صحيحا لوجود الفاصل فلم

لا يكون المثني خبرا عن المعطوف عليه والمعطوف ؟

(٤) في ك (العطف) والصواب (بالعطف)

(٥) في م ، ل ، هـ (تعدد) وهي الصواب

(٦) في م (ففيه الفساد) وهو الصواب وفي ل ، هـ (ففيه فاسد)

وك (وفيه الفساد) وهي الصواب .

(٧) لم يظهر لي الا فساد الأول ، والله اعلم .

(٨) هذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (لأن لام الابتداء) وهو

الأولى بالشبوت .

(١) لم يكن تقديرها في مقرها لئلا يتلاقى حرفا ابتداءً ان واللام فأخرت
(داخلة على الخبر) نحو : ان زيدا لقائم (أعلى الاسم
مفصلاً بينها) ، أي : بين ان (وبينه) ، أي : بين الاسم
نحو : قوله عليه السلام "إن من البيان لسحراً" (٢) (أعلى
ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه) ، أي : إذا تقدم المتعلق بالخبر
نحو : إن زيدا لطعامك آكل ، ولو تأخر المتعلق الذي دخله
اللام بطلت صدريّة الكلام .

(ولكن للاستدراك) ، أي : ومن أخوات إن لكن وهو
للاستدراك (يتوسط بين كلامين متغايرين معنى) ، أي : بنفي
وإيجاب ، فالشرط التغاير اللفظي والمعنوي نحو :

- (١) في م (يتلاقى) والصواب ما ذكرت
- (٢) في م ، هـ (أي وبين الاسم)
- (٣) في ل (من) كرر مرتين .
- (٤) في تمييز الطيب من الخبيث ان من الشعر حكمة في مجمع الأمثال
للميداني المثل رقم ١ وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم في وفد
الزبرقان بن بدر ومن معه ، وفي صحيح البخاري عن ابن مسعود
وكتب النحو تمثل لهذا بقوله تعالى (ان في ذلك لعبرة) من
الاية ٢٦ من سورة النازعات ، و (وان لك لأمر) سورة القلم آية ٣
- (٥) في م ، ل ، هـ (يتعلق)
- (٦) في م ، ك (تقدم)
- (٧) (إن) غير موجودة في ل
- (٨) في م ، ل ، هـ (إن لو تأخر)
- (٩) في م ، هـ ، ل ، هـ (الصواب)
- (١٠) في م ، ل ، هـ (فالشرط التغاير المعنوي لا اللفظي فالتغاير
اللفظي والمعنوي نحو ما جاء) هذا النص لا يوجد في الأصل ، ك
ولا يستقيم الكلام إلا به .

(١)
 ما جاء زيد لكن عمرا جاء ، والتفاير المعنوى دون اللفظى
 كقوله تعالى : " لكن الله سلم " (٢) بعد قوله : " ولوأراكم كثيرا لفشلتم " (٣)
 لأن سلم مثلث كالفعل قبله ، ولكن التفاير المعنوى حاصل ، إذا المعنى :
 ولكن الله ما أراكم كثيرا وسلمكم ، إذا لو أراكم كثيرا لانهزمتم (٤)
 وهلكتم فحذف سبب التسليم ، وهو انتفاء إراءتهم كثيرا وأقيم المسبب (٥)
 وهو التسليم مقامه (وتشايخ) ، أى : توافق (إن) فى المسئلتين (٦)
 المذكورتين (فى صحة العطف على المحل) نحو : ما جاء زيد (٧)
 لكن عمرا جاء وبكر بالعطف على محل اسم لكن (ودخول) ، أى : وفى (٨)
 دخول (اللام فى الخبر ولكنه ضعيف) وهو مذهب الكوفيين (٩)
 (١٠)
 (١١)
 (١٢)
 (١٣)

-
- (١) فى ك (فالتفاير)
 (٢) فى ك ، ل ، هـ (ولكن الله سلم) ومثل هذا الحذف جائز
 وقد استعمله الشافعى والبخارى راجع تحقيق النصوص للاستبان
 عبد السلام هارون ص ٥٢ .
 (٣) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال .
 (٤) فى ك ، ل ، هـ (أراكم) والأولى برسم المصحف
 (٥) فى ل ، هـ (مثبت) وهى الصواب
 (٦) فى م (أريكم) والصواب (أراكم)
 (٧) فى م (أريكم)
 (٨) فى م (وهلكم)
 (٩) كذا فى الأصل وصوابها (إراءتهم)
 (١٠) فى ل (المذكورين)
 (١١) فى ل (عمرا وجاء) والصواب (عمرا جاء)
 (١٢) لا داعى لهذا التفسير وما بين القوسين ظاهر .
 (١٣) سقط (الواو) فى قوله (ولكنه) من م

- (١) وإن كان كلام المصنف يوم أنه مذهب البصريين (ونحو :
(٢)
(٣) * ولكنني من حبيها لعميد * متأول (وتأويله أن الأصل
(٤) ولكن أننى فنقلت حركة الهمزة إلى النون وأدغمت النون في النون
(٥) بعد حذف نون لتلاقي النونيات

- (١) سقطت (كان) من ك
(٢) في ل ، هـ (مذهب البصريين وإن كان ضعيفا)
(٣) ذكر هذا البيت في شرح الفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٦٤ وفي التعليق
على شرح الفصل قال ((هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تنمة قال
ابن النحاس " هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله ولم يذكر منه إلا
هذا ولم ينشده أحد ممن وثق في اللغة ولا عزى إلى مشهور بالضبط
والاقتان ")) أ هـ
وفي التعليق أيضا ويروى بدله " لعميد " وهو وصف من الكمد وهو
الحزن (ج ٢ ص ٦٤ .
اللغة : العميد : الذي هذه المشق . قال الجوهري ((عمده
المرور إذا فدحه ورجل مصمود وعميد ، أي : هذه المشق)) أ هـ
انظر مادة (عمد) .
موضع الشاهد فيه (ولكنني من حبيها لعميد) استشهد به الكوفيون
على جواز دخول اللام في خبر لكن حيث منعه البصريون وقال المصنف
رحمه الله متأول وتأويله أن الأصل ولكن إننى بدليل دخول اللام في
الخبر وهكذا استشهد به الزمخشري . ذكر هذا البيت في شرح
الأشمونى ومعه شرح الشواهد للمعنى ج ١ ص ٢٨٠ وفيها يقول :
إن قائل هذا البيت غير معروف ولا تحفظ له تنمة وقد وجدت التنمة
في شرح ابن الناظم ص ٦٦ وشرح ابن عقيل ج ١ ص ٣٦٣ والتنمة صدر
البيت وهو * يلومونى في حب ليلي عواذلى ولكنني من حبيها لعميد *
(٤) في م ، ل ، هـ (إلى النون فسقطت الهمزة)
(٥) كلمة (لتلاقي) غير واضحة في م

(ويجوز معها الواو) ، لأن لكن المشددة للاستدراك فلا مانع من دخول
العاطف عليها بخلاف المخففة ، فإنه للعطف فلا ينبغي أن يدخل عليها
(١)
العاطفة ، فلو دخلته قيل انتقل معنى العطف إلى الواو وتجردت لكن
(٢)
للاستدراك ، وأما المشددة فليست بعاطفة فيجوز معها الواو .

(٣)
(وكان للتشبيه) ، أى : ومن أخوات إن كان للتشبيه نحو :
(٤)
كان زيدا الأسد ، ووجه إعماله مذكروا فى إن (وهذه الأربعة) ، بمعنى :
(٥)
إن وأن ، وكان ولكن (تخفف) ، أى : تسكن نونها بعد حذف نون
(فيبطل عملها) لزوال الشبه اللفظى بينها وبين الفعل كقوله تعالى :
(٧)
" وإن كل لما جميع " ونظائره ، وكقوله : " وآخر دعواهم أن الحمد لله "
(٨)
وكقول الشاعر : * كان ندياه حقتان *

-
- (١) فى م ، ل ، هـ (إلى الواو مطلقا) بزيادة مطلقا
(٢) سقط لفظ (الواو) من ل
(٣) فى ل ، هـ (كان التى للتشبيه) بزيادة التى
(٤) فى م ، ل ، هـ (أسد)
(٥) فى هـ (ولكن وكان)
(٦) فى م (يسكن)
(٧) من الآية (٣٢) من سورة يس
(٨) من الآية (١٠) من سورة يونس
(٩) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ص ١٣٥ ، ١٤٠ وقال عبد السلام
هارون فى التعليق ((الشاهد من الخمسين وأورد البيت كاملا كالآتى :
* ووجه مشرق النحر كان ندياه حقتان *
وفى ص ١٤٠ (كان ندياه) ويروى بروتين :
١ - وجه مشرق اللون ٢ - وصدر مشرق النحر ==

(وجاز الإعمال) هـ أى : إعمال المذكورات نظرا إلى أن الحذف
 لا يوجب إبطال العمل نحو : لم يكن زيد منطلقا هـ (١) لأن المحذوف فى حكم
 المعطوف (إلا فى لكن) فإن خفت بطل عملها مطلقا هـ لأنها أشبهت
 لكن العاطفة لفظا ومعنى فلم تعمل مثلها قال الشاعر :
 * لقد باليت مظعن أم ليلي (٢) ولكن أم ليلي لا تبالى * (٣)

== اللزة : ووجه هـ أى : ولها وجه . النحر : الصدر ، أو أعلاه
 أو موضع القلادة . المشرق : المضيء المنيّر .
 والحق : بالضم وعاء ذو غطاء ينحت من الخشب والصاج
 مما يصلح أن ينحت . ثدييه : أى : ثدى صاحبة الوجه
 والنحر .

موضع الشاهد فيه (كأن ثدياه حقان) وفيه خفت كأن فبطل عملها
 ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٨٢ وأمالى
 ابن الشجرى ج ١ ص ٢٣٧ وج ٢ ص ٣٠٣ هـ ٢٤٣ .

- (١) فى هـ (لم يك) وهو الصواب
- (٢) (منطلقا) غير موجودة فى ل هـ
- (٣) فى ك هـ ل هـ هـ (فى حكم المنطوق) وهو الصواب
- (٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فإنها إذا خفت)
- (٥) فى ل هـ هـ (مظعن)
- (٦) ذكر هذا البيت فى المصنف لابن هشام شاعر رقم ٧٤٠ ج ٢ ص ٤٤١
 ونسبه لزهير ، وروايته " أم أوفى " بدل " أم ليلي " وذكر قبله
 بيتا هو :

* لعمري والخطوب مغيرات وفى طول المعاشرة التتالى *
 موضع الشاهد فيه (لكن أم ليلي لا تبالى) حيث جاءت لكن هنا
 مخففت فبطل عملها .
 ذكر هذا البيت فى ديوان زهير ص ٣٤٢ .

- (١) وخالف فيه يونس فأعملها كالمشددة وليست عنده حرف عطف وهو
(٢) ضعيف ، لأنه لم يظهر لها عمل أصلا في موضع استعمال .
(٣)
(ويلزم المكسورة) ، أى : المخففة ، يحتمل : إذا خففت المكسورة
(٤)
ولم تعمل فيلزم (اللام) في خبرها نحو : إن زيدا لقائم فرقا بينهما
(٥)
وبين النائية بخلاف ما إذا عملت نحو : إن زيدا قائم فإنها لا تحتاج إلى
(٦)
اللام ، لأنها لا تلتبس بالنافية ، لظهور العمل النارق بينهما
(٨)
(وتدخل) ، أى : المكسورة المخففة (الفعل ويلزم في المكسورة) ، أى :
بعد التخفيف (أن يكون) ، أى : الفعل الذى دخلت عليه (من
(١)
أنعال المبتدأ والخبر خلافا للكوفيين في التعميم) ، أى : يجوزون
(١٠)
دخولها في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وعلى غيرهما

(١) أنظر أوضح المسالك ج ١ ص ٣٨١ والتصريح ج ١ ص ٢٣٥ وشرح
الآشمونى ج ١ ص ٢٠٣ وفى المبنى ص ٣٢٣ وهى عرف ابتداء
لا يعمل خلافا للأخفش ويونس لدخولهما بعد التخفيف على
الجمليتين .

- (٢) فى م ، ل ، هـ (فى موضع من الاستعمال) وفى (فى موضع يستعمل)
(٣) فى م (أى المخففة اللام) وكذا فى ل ، هـ
(٤) فى م (زيد) وأيضا ل ، هـ وهو الصواب
(٥) فى ل ، هـ (أعملت) وكل صحيح
(٦) فى ل (تحت) والصواب (تحتاج)
(٧) (لظهور) غير موجودة فى ك
(٨) يستعمل دخل متعديا كثيرا وفى أوضح المسالك دخلت الدار
وسكنت البيت نصبا على التوسع باسقاط الخافض ، ونراه بعد قليل
يقول الفعل الذى دخلت عليه .
(٩) فى ل ، هـ (يجيزون) وهو الصواب
(١٠) فى م ، ل ، هـ (على الأفعال)

متمسكين بقول الشاعر :

(١)

* بالله ريك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد *

(٢)

ويشترط عند البصريين ألا تدخل بعد التخفيف إلا على فعل من

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأن الأصل دخولها على

المبتدأ والخبر ، وإذا غاب ذلك اشترط ألا يفوتها الدخول على

(٣)

ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الامكان ، لقوله تعالى :

(٤)

" وإن كانت لكبيرة " " وإن كادوا ليفتنونك " (وفى الفتوحة) ، أى :

ويلزم فى الفتوحة المخففة إذا دخلت على الفعل (أن يكون مع فعلها

(١) ذكر هذا البيت فى شرح الأسمونى ومعه شرح الشواهد للعينى ج ١

ص ٢٩٠ ونسبه العينى لعائكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن

الخطاب رضى الله عنه كانت من المهاجرات ورواية الأسمونى

(شلت يمينك) بدل (بالله ريك) .

موضح الشاهد فيه (إن قتلت) حيث ولى إن بعد تخفيفها

الفعل من غير الأفعال الداخلة على المبتدأ وقد أجاز ذلك

الكوفيون ومنعه البصريون إلا فى الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

وذكر هذا البيت فى أوضح المسالك ج ١ ص ٣٦٨ وشرح المفصل

لابن يمين ج ٨ ص ٧١ ، ٧٢ وشرح الكافية الشافية ج ١ ص ٥٠٤

وفى شرح ابن الناظم أيضا برواية شلت وفى ابن عقيل أيضا ج ١

ص ٣٨٢ بتحقيق المرحوم الشيخ محمد محبى الدين عبد الحميد .

(٢) فى ل (يدخل)

(٣) فى م ، ل ، هـ (كقوله تعالى)

(٤) فى ل (كبيرة) والصواب (لكبيرة) وهى من الآية (١٤٣) من

سورة البقرة .

(٥) من الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

- (١) قد ، أو السين ، أو سوف ، أو حرف نفى ويقدر إعماله فى ضمير وشأن
مقدر (وإنما اشترط أن يكون مع فعلها أحد هذه الحروف لكلا
(٢)
يلتبس بالناصبه نحو : علمت أن قد خرج وأن ستخرج ، وأن سوف تخرج
(٣)
وأن تخرج وكان مقتضى القياس أن يشترط مع حرف النفى ما يدل على
(٤) (٥)
أنها غير ناصبة إذ حرف النفى قد يكون مع الناصبة نحو : أريد ألا يخرج
(٦)
وهو مع المخففة نحو : علمت ألا يقوم زيد ، لكن لم يمكنهم الإتيان معها
بقد ، لأنه للإثبات فلا يجتمع مع حرف النفى ولا بالسين وسوف ، إذ
(٧)
لا يجتمع حرفا استقبال فاستغنوا بحرف النفى عنها نظرا إلى أصل لا
(٨)
فإنه موضوع لنفى المستقبل كان ، وهذا العذر إنما يتم لو لم يجتمع
(٩)
أن الناصبة مع لا فى النفى لكنها قد جاء معها فاعتذار مشكل ، قوله :
(١٠) (١١)
وقد يقدر إعماله ، تعنى : إذا دخلت المفتوحة مع فعلها قد أو غيره

-
- (١) فى م ، ل (فى ضمير شأن مقدر) وهى الصواب
(٢) فى م (يخرج) وكذا فى بقية النسخ الأخرى ما عدا الأصل
(٣) لفظ (حرف) غير واضح فى ل
(٤) سقط من قوله (مع الناصبة) إلى قوله (الإتيان معها) فى ل
(٥) فى ل (تخرج)
(٦) (هو) لا توجد فى م ، ل ، هـ
(٧) فى م ، ل (نظر إلى الأصل وهو ألا فى الأصل) والصواب ما ذكرت
(٨) (فإنه) غير موجودة فى ل
(٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فلاعتذار) وهى الصواب
(١٠) (وقد يقدر) فى م غير واضحة وفى ل (ويقدر)
(١١) فى ل (معنى) والصواب يعنى

(١)
من الحروف المذكورة فلم يكن عاملا لفظا ولا بد من إعماله ، لأن المكسورة
(٢)
المخففة قد أعملت ، وشبه المفتوحة بالفعل أقوى فلا بد من إعماله في ضمير
الشان مقدر ، لثلا ينحط رتبة المفتوحة عن المكسورة .

(وليت للتمنى ، وجاز : ليت أن زيدا قائم على حذف الخبر)
(٣) (٤)
أى : ليت قيام زيد حاصل هذا مذهب من زعم أن المفعول الثانى
محذوف فى : ظننت أن زيدا قائم أى : ظننت قيام زيد حاصلا
(٥) (٦) (٧)
فأما أن يجعل أن ما بعده ساد مسد المفعولين وهو مذهب البصريين
فإننا نقول فى ليت ، وهو أن أن مع ما فى - يسهل يسد مسد اسمها
وخبرها .

(٨) (٩)
(ولعل لتوقع أمر مرجو) نحو : جئته لعله يهينى (وقد تشم)
(١٠)
، أى : لعل (ممنى التمنى) فتنصب الفعل المضارع بعدها إذا
وقعت بعد الفاء

-
- (١) سقط (لفظا) من ك
(٢) فى م ، ل (فى ضمير شان مقدر) وهو الأولى بالثبوت
(٣) سقط (قيام) من ل
(٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (هذا على مذهب)
(٥) (أن) فى قوله (أن يجعل) غير موجودة فى م وفى هـ (من يجعل)
(٦) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ (أن وما بعده) وهو الصواب
(٧) فى ك (بعده) والصواب (بعده) والصواب ما بعده (سادا)
بالنصب .

(٨) فى م (خرجت لعله تهينى) وفى ل ، هـ (خرجت لعله يهينى)
٤٩١ فى م (يشم) (١٠) فى م (فينصب)

- (١) (٢)
 كقوله تعالى : " لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع " فيمن
 (٣) (٤) (٥)
 قرأ بالنصب (وجاز دخولها) ، أى : دخول لعل (على أن عند
 (٦) (٧)
 البيرد) نحو : لعل أن زيدا قائم (قياسا) على تحوليت نحو :
 (٨)
 ليت أن زيدا قائم على ما ذكرنا ، وهو ضعيف أما أولا ، فلأن اللفظة
 (٩)
 لا تثبت قياسا ، وأما ثانيا ، فلاستلزام جواز لكن أن زيدا قائم
 (١٠) (١١) (١٢)
 وهو ممنوع عنده (ويلحق جميعها) ، أى : بأن وأخواتها (ما كافة
 (١٣)
 أو ملغاة) ، أى : عن الكف ، يعنى : تدخل ما ويحتمل وجهين
 (١٤) (١٥)
 أحدهما : أن يكفها من العمل ، والثانى : ألا يكفها

- (١) (لعل) غير موجودة فى ل
 (٢) من الآية (٣٦ ، ٣٧) من سورة غافر
 (٣) هى قراءة حفص عن عاصم وتقرأ الباقر بالرفع عطفا على أبلغ
 (٤) فى ك (على أن والجواب عن الوجه الثانى ظاهر إذ ليس مسن
 التامى بين لعل ولكن ما بينه وبين ليت فكيف يستلزم جواز) وهو
 فيها زائد .

- (٥) سقط (عند) من ك
 (٦) أنذار المقتضب ج ٣ ص ٧٣ و ٧٤
 (٧) فى م ، ل ، هـ (على ليت)
 (٨) فى هـ (ذكرناه)
 (٩) فى م (فلاستلزامه)
 (١٠) فى هـ (يمنتج)
 (١١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (الجميع)
 (١٢) فى م ، ل ، هـ (أن) بدل (بأن) والجواب ترك الباء
 (١٣) فى م (يدخل)
 (١٤) فى م (تكفها)
 (١٥) فى هـ (عن العمل) وهو الصواب

- (١) بل تكون ملغاة عن الكف (إلا أن الإلغاء) أى : إلغاؤها عن الكف
(مع الثلاثة الأخيرة) وهى ليت ، ولعل وكان (أكثر) من كفها
(لقوة قربها) ، أى : قرب الثلاثة (من معنى الفعل) ، لأن معناها
(٣) تمنيت ، وتوحييت ، وشبهت بخلاف إن وأن مكسورة ومفتوحة فإنها لتأكيد
معنى الجملة فكفها عن العمل أبعد من البواقى .

- (ومنها) ، أى : ومن العوامل الناصبة ثم الرافعة (لا التى
(٤) (٥)
لنقى الجنس) على ما مر ، وهذا هو السابع مما ينصب ثم يرفع ، فإنه
(٦)
قال أولا : وهى سبعة ذكر الستة منها وهى المشبهة بالفعل ، وبقى السابع
وهى لا لنفسى الجنس فذكرها آخرًا إتمامًا للسبعة .

-
- (١) فى م ، هـ (تكون ما)
(٢) فى هـ (الغامما) بدل (الغاوها)
(٣) (تمنيت) غير واضحة فى ل
(٤) انظر ص ٨٢ من هذا الكتاب
(٥) فى ل ، هـ (النوع السابع)
(٦) فى ل ، هـ (وذكر) بزيادة الواو

بحث الحوامل التي ترفع ثم تنصب :

(السادس) من الحوامل (ما يرفع ثم ينصب وهو ما ، ولا المشبهتان بليس) ووجه الشبه اشتراكهما في النفي ، وفي الدخول على المبتدأ والخبر وفي زيادة الباء في خبرها كما في ليس (وكذا إن النافية عند المبرد والكسائي نحو : * إن هو مستوليا على أحد (١) لا على حزبه الملاعين *) (٢) (٣) ويجوز أعمالها عمل ليس عند سيبويه على ما نقله صاحب المفصل . (٤)

(١) في ل (إلا على) وهو الـ وأب كما في أوضح المسالك ج ١ ص ٢٩١
(٢) ذكر هذا البيت في شرح الأشموني ووجه شرح الشواهد للعيني ح ١
ص ٢٥٥ وقال فيه العيني ((أنشده الكسائي)) ورواية الأشموني هي :

* إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين *
وهناك رواية ثالثة أوردها المرحوم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وهي (إلا على حزبه المناحيس) .

موضح الشاهد فيه (إن هو مستوليا) حيث دخلت إن النافية على المبتدأ والخبر فنصب الأول ورفعت الثاني وهذا هو مذهب المبرد والكسائي . ذكر هذا البيت في أوضح المسالك ج ١ ص ٢٩١ وقد ذكره ابن الناظم أيضا :

* إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين *
وكذا صاحب التوسيع وقال بعده : أنشده الكسائي شاهدا على عمل إن عمل ليس .

(٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ولا يجوز) وهو الـ بأب بدليل ما قبله .
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعقوب ج ٨ ص ١١٢ .

بحث الحروف غير العاملة :

- (١) ، أى : (غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا)
 ، لأن البحث فى العوامل فذكر غير العامل استطرادا ، وقيل لأنها
 وظيفة اللغة ، لأنه بيان لمعنى مفردات لا باعتبار العمل ، والأول أظهر
 (فمنها) ، أى : فمن غير العاملة (حروف العطف ، ومنها حروف النفي
 غير ما عمل منها فى الاسم) نحو : ما ولا المشبهتين بليس ، ولا لنفى
 الجنس (أو الفعل) ، أى : فى الفعل نحو : لن تضرب ، ولم يضرب .
 ولما تضرب ، ولا تضرب فى النفى . (وهى : ما لنفى الحال نحو :
 ما يفعل ، وما زيد منطلق فى تميم) أو على عدم إعمال ما (ولنفى الماضى
 المقرب من الحال نحو : ما فعل ، ولا يتقدمها شئ) فى حيزها

- (١) (أى) غير موجودة فى م ، ه
 (٢) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ الأخرى (استطرد) بالرفع وكل صحيح
 (٣) فى م (غير العوامل) وفى ل (فذكر العامل)
 (٤) هذا ما فى الأصل وفى بقية النسخ (استطرد) بالرفع على أنه خبر ذكر
 (٥) فى م (أى أو) وأيضا ه وفى ل (أى أو فى الفعل) وفى ك
 (أى فى أو الفعل)
 (٦) فى م (يضرب) وفى ل (نحو لم تضرب ولما يضرب) ولن تضرب
 غير موجودة
 (٧) فى م (يضرب)
 (٨) (أى) بدل (أو) فى م ، ه وأى هى الصواب وقوله فى تميم أى
 فى لغة تميم فليس متعلقا بمنطلق
 (٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (شئ) مما فى حيزها وهو الصواب

(١) فلا يقال : طعامك ما أكل زيد خلافا للكوفيين (احتج الكوفيون بأن ما بمنزلة لم ، ولن ، ولا ، لأنها مثلها وهذه الحروف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : زيدا لم أضرب ، وزيدا لن أكرم ، وبشرا (٢) لا أضرب فكذا ما . وأما البصريون فاحتجوا بأن ما بأن ما معناه (٣) النفي ، وليها الاسم والفعل فأشبهت حرف الاستفهام فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ، فكذا ما . والجواب عما احتج به الكوفيون أن ما يليها الاسم والفعل بخلاف لم ولن فإنه لا يليهما إلا النعل (٤) لأنها حرف متصرف ويعمل ما قبله فيما بعده يقال : جئت بلا شيء (٥) يعمل الباء فيما بعد النفي فكذا يعمل ما بعده فيما قبله هكذا ذكره

-
- (١) في م (ما زيد أكل)
 (٢) في م ، ل ، هـ (أخرج)
 (٣) (بأن ما) كرر مرتين في الأصل وفي ل (فإنما معناها)
 (٤) في ل ، هـ (وكما)
 (٥) في م (لا يليها)
 (٦) في ل قبله قوله (لأنها حرف) قوله (فكذا عملت فيما قبلها)
 وأما لا فإنما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل
 لأنها حرف متصرف (وأيضاً في هـ إلا لفظ (فكذاك) ففيها
 (لذلك) و (عملت) فيها (عملت) وهو الصواب . وتحليله
 يفيد أن الكلام في لا ولم يتقدم لها ذكر فلا بد من إضافة هذا السقط .
 (٧) سقط (بخلاف ما فانه لا يعمل ما قبله فيما بعده فلا يعمل
 ما بعده فيما قبله أيضاً . هكذا ذكره) من الأصل ، ك ، هـ وفي ل
 وفي هـ (فلا يعمل ما بعده أيضاً فيما قبله هكذا ذكره) .

(ونحو قوله :

* اذا هي قامت حاسرا مشملا

(١)

تخييب النؤاد رأسها ما تنفع *

(٢)

مع شذوذه محتمل للتأويل (، يعنى أن ظاهر هذا البيت حجة للكوفيين

(٣)

لأن رأسها مفعول تنفع وقد قدم على ما .

وأجيب أولا : بأنه شاذ ، وثانيا بأنه محتمل للتأويل ، وهو أن رأسها

(٤) (٥) (٦)

ينتصب على شريطة التفسير كأنه جعل ذكر ما بمنزلة الاستفهام منه بنى .

آخر فيكون التقدير ما تنفع رأسها ما تنفع .

(ولا لنفى الاستقبال) عطف على قوله ما لنفى الحال (نحو: لا يفعل

وقد حذف الفعل فجرت مجرى النائب في قولهم افعل هذا إما لا)

(٧) (٨)

ما زئدة ، وتقديره التام الا تفعل هذا الأمر فافعل ذاك فقدم أفعل

لأنه اسم فحذفت هذه الجملة

(١) بحث عن هذا البيت في مظان المصادر والمراجع ولم أهتدى إليه

موضح الشاهد فيه (رأسها ما تنفع) وقد بينه الشرح .

(٢) في ك (حجة على الكوفيين) والحواب ما ذكرت .

(٣) في ل ، هـ (يقدم)

(٤) سقط (ما) من ل

(٥) في ك ، ل ، هـ (الاشتغال) وهو الصواب

(٦) في ل ، هـ (عنه) وهو الصواب

(٧) في م (والتقدير)

(٨) في ل ، ك (العام)

- (١) واكتفى مما بقى وهو لا عنها (ولهذا) هـ أى : ولكن الحرف وهو لا نائها
(٢) مناب الجملة (أمالوا ألفها) فكانها فصل لنيابتها منابه (وتحذف)
(٣) أى : لا (فى جواب القسم نحو أبرج قاعدا) هـ أى : لا أبرج قاعدا
(٤) وقال الشاعر :
(٥) * فقلت يمين الله أبرج قاعدا وان قطعوا رأسى لديك وأوصالى *
(٦) (٧) (٨)

(١) فى م ء ل هـ (بما بقى) وفى ك (لما بقى) مثل النحاة بهذا المثال لكان المحذوفة مع معموليها وتقديره أفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره فحذفت كان مع معموليها وعوض عنها بما وجواب الشرط محذوف تقديره فافعله ويرى بعضهم أن لا من الخبر فالحذف والتعويض لكان واسمها فقط . التبريج ج ١ ص ١١٥ والصهان ج ١ ص ٢٤٥ .

- (٢) فى م (وكانها) وفى (فكانه)
(٣) سقط (لا) من ك
(٤) سقط (الواو) من (وقال) فى ك
(٥) فى م ء ل هـ (وتتمته) بدل قوله (وقال الشاعر) ويعنى بتتمته تنمة أبرج قاعدا .
(٦) فى م (فعلت) والسواب (فقلت)
(٧) سقط (الواو) من قوله (وأوصالى) فى ل والوزن لا يستقيم إلا بذكر الواو
(٨) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ٥٠٤ عالم الكتب بيروت . ونسبه سيبويه إلى امرئ القيس ورواية شيبويه (ولو) بدل (وإن) .
اللغة : الأوصال : جمع وصل بالكسر والضم كما فى القاموس المحيط وهو العضو من الأعضاء .
موضع الشاهد فيه (يمين الله أبرج قاعدا) حيث حذفت لا فى جواب القسم والتقدير أى لا أبرج قاعدا .
ذكر هذا البيت فى المقتضب ج ٢ ص ٣٢٥ وروايته (ولو ضربوا) بدل (وإن قطعوا) وذكر أيضا فى الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤ وأمالى ابن الشجرى ج ١ ص ٣٦٩ وابن يمشى ج ٧ ص ١١٠ ج ٨ ص ٣٧ ج ٩ ص ١٠٤ والهمع ج ٢ ص ٣٨ والأشمونى ج ١ ص ٢٣٩ .

(ومن أخوات كان) ، أى : ويحذف لا من أخوات كان (نحو :
(١)

* تزال حبال مبرمات أعدها * (، أى : لا تزال

وأخوه :

* لهما ما مشى يوما على خفه جمل * .

(٣)

(٢)

(وقد نفى بها) ، أى : بلا الماضى (مكررا نحو "فلا صدق ولا صلى"
(٤) (٥)

أوفى معنى المكرر نحو "فلا افتحم العقبة" لتفسير الإقحام بالشئين (٦)

، أى : لا فك رقبة ولا أطعم يتيما (وقد لا تكرر) كقول الشاعر :
(٧) (٨)

* وأى أمن شتى لا فعله *

(١) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش فى ج ٧ ص ١٠٩ وفى

التعليق على الشرح ((هذا البيت لليلى امرأة سالم بن قحطان))

وأورد سبب هذه الأبيات ، وتأنيت التفسير فى (لها) يعطى أن

القاتل رجل اللهم إلا أن يكون منها لأنثى مثلها .

اللغة : الحبال : العمود ، والمبرمات : المحكمات

والشاهد فيه (تزال حبال مبرمات أعدها) ، أى : والله لا تزال .

(٢) سقط (بلا) من ل (٣) الآية (٣١) من سورة القيامة

(٤) الآية (١١) من سورة الليل

(٥) حقها (الافتحام) (٦) سقط لفظ (رقبة) من ل

(٧) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (وأى أمرسى) وهو الصواب

(٨) فى ل (لا فعله) وأيضا ك هـ والبيت هذا ذكر فى شرح المفصل

لابن يعيش ج ٨ ص ١٠٨ وروايته :

* فأى أمرسى لا فعله *

وفى التعليق على شرح المفصل فى نفس الصفحة ((نسب ابن يسمون

هذا البيت إلى ابن العفيف التمدى أو عبد المسيح بن عسلة .

موضح الشاهد فيه (لا فعله) حيث ولى لا النافية الفعل الماضى

ولم يكرر .

وقوله :

(١) * وأى عبد لك لا ألما *

وأوله :

* إن تغفر اللهم تغفر جما *

(٢) (٣) (٤)
(والدعاء وجواب القسم بمنزلة المستقبل) فيجوز ألا تكرر في الدعاء
(٥) نحو : لا غفر الله له ، لأن المراد بالدعاء نفيه في المستقبل ، وفي
جواب القسم أيضا يجوز ألا تكرر نحو : والله لا ضربت ، أى : والله
(٦) لا أضرب لأن القسم إنما ينتفى بلا مع المستقبل بخلاف ما فإنه قد
(٧)

(١) ذكر هذا البيت في المقتضب للمبرد ج ٤ ص ٢٤٢ ذكره المرحوم
محمد عبد الخالق عضيمة محقق المقتضب قال ((ويقول البغدادي
وهذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف
قائله ولا بقيته وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي ، وقال إن
هذا البيت مفرد وليس هو لأبي خراش وإنما هو لأمية ابن أبي الصلت
قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه إلى بيت آخر وكان يقولهما
وهو يسمى بين الصفا والمروة . . وقد تمثل به النبي - صلى الله
عليه وسلم - وصار في جملة الأحاديث المشطورة في كتب الأحاديث .
موضع الشاهد فيه قوله (لا ألما) وهو كسابقه
ذكر هذا البيت في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني
ذكره العيني ج ٣ ص ١٤٦ .

(٢) في ل (هو الدعاء)

(٣) في ل (بمعنى)

(٤) في م ، ل (يكرر)

(٥) سقط من قوله (وفي جواب القسم) الو قوله (بلا مع المستقبل) في ل

(٦) في م (يكرر)

(٧) في م وبقيّة النسخ ما عدا الأصل (يتلقى) والصواب (ينتفى)

- (١) ينتفى بها مع الماضي كهولك : والله ماضيت (وتأتى) أى : لا
(نقيضة لنعم) يقال لتصديق من يقول : أفعلت كذا نعم ، أى :
(٤) نعم فعلت ، وفى لا ، أى : ما فعلت .

- (٥) (وإن بمنزلة ما فى نفى الحال) قال الله تعالى : " إن
(٦) يتبعون إلا الثن " وقال الله تعالى " إن الحكم إلا لله " (٨)

بحث حرف التنبيه :-

- (ومنها) ، أى : ومن غير العاملة (حروف التنبيه وهى : ها
وآلا ، وأما (مشففتين) وقد تحذف ألفها (أى : ألف أما فيقولون :
أما والله (وتبدل همزتها) ، أى : همزة أما عينا فيقال : عما والله . (٩) (١٠)

- (١) فى م (يتلقى) والصواب (ينتفى)
(٢) فى ل (لا ضربت) والصواب ما ذكرت بدليل قوله بخلاف (ما)
(٣) سقط (لا) من قوله (أى لا) فى ل
(٤) (ولتكذبن لا) بدل قوله (وفى لا) فى جميع النسخ ما عدا
الأصل وحققها ولتكذبه أى من يقول وتكون مكعطوفة على لتصديق .
(٥) سقط (فى) من ل
(٦) من الآية (١١٦) من سورة الأنعام ومن الآية (٢٨) من سورة النجم
(٧) سقط (لفظ) تعالى (من م ، هـ وسقط لفظ) الله تعالى (من ل .
(٨) من الآية (٥٧) من سورة الانعام ومن الآية . ٤ من سورة يوسف
(٩) سقط (أما) من ل
(١٠) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (عما والله وهم والله)

بحث حروف التصديق :

(ومنها) هـ أى : ومن غير الحاملة من الحروف (حروف التصديق
(١)
والإيجاب وهى : نعم مقرر لما سبقها من نفى أو إيجاب خبرا أو
(٢)
استفهاما (فبعد الخبر فى الإيجاب كما إذا قيل : قام زيد فقلت : نعم
(٣) (٤) (٥)
قام زيد ، وفى النفى إذا قال : لم يقم زيد ، وقلت : نعم معناه ، نعم
لم يقم زيد ، وكذا فى جواب الاستفهام إجابا نحو : أقام زيد
أو نفيا نحو : ألم يقم زيد ، فإذا قيل نعم فهو إيجاب لما بعد الاستفهام
(٦)
فنعم فى جواب أقام زيد معناه قام زيد ، وفى جواب ألم يقم معناه
(٧) (٨) (٩)
لم يقم (فإن قلت) لو قال أليس لى عليك ألف ، فقال نعم ، مقتضى
(١٠)
ذلك أن يكون معناه ليس لك على ألف ، مع أن بعض الفقهاء قالوا
(١١)
هو إقرار يلزم الألف (قلت) لا شك أن مقتضى اللفظة

- (١) فى ك (نحو) بدل (وهى)
- (٢) فى م ، ل ، هـ (فقلت نعم أى نعم قام زيد) وهو الأولى بالثبوت
- (٣) فى م (إذا قيل)
- (٤) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فقلت)
- (٥) فى م (معناه لم يقم زيد) وسقط (معناه نعم) من ك
- (٦) فى م (ألم يقم زيد)
- (٧) فى ل (معناه ألم يقم) والجواب (معناه لم يقم)
- (٨) (لو قال) غير موجودة فى ل
- (٩) فى ل (فمقتضى)
- (١٠) فى ل (كل) والجواب (لك)
- (١١) فى م ، ل ، هـ (يلزمه) ويصح أيضا أن يكون (يلزم)

- (١) ألا يلزم ولكن الفقهاء أجروه على الصرف ، فانه في الصرف يفهم منه
(٢) معنى بلى وهو الإيجاب بعد النفي ، وقياس اللغزة ألا يلزم شئ .
- (٣) (وبلى ايجاب لما بعد النفي) خبرا أو استفهما فلو قال : لم يقم زيد
(٤) فقيل : بلى ، أى : بلى قام زيد ، وكذلك ذكروا في قوله تعالى :
(٥) ألسن برىكم قالوا بلى " لو قيل : نعم ، لكان قولهم كفرا ، لأنه يكون
(٦) معناه : نعم لست رينا ، ومعنى بلى هو الايجاب ، أى : بلى أنت
(٧) رينا وأجل .

(وجير ، وان تصديق للمخبر) هذا على مذهب الجمهور وهو
(١٠) أنه لا يستعمل هذه الثلاث إلا بعد الخبر ، ولا يقع جواب الاستفهام
إلا عند بعضهم (ويقال : جبر لأفعلن ، يعنى : ذهب بعضهم إلى أن

-
- (١) فى م (ألا يلزمه)
(٢) فى ل ، ه ، هـ (يلزم) والـ و اب (يلزم)
(٣) فى ل (خبر) بالرفع والصواب النسب على الحالية أو على نزع
الخافض ، وهو غير قياسى هنا .
(٤) سقط (أى بلى) من ل
(٥) فى م ، ل ، هـ (ولذلك)
(٦) من الآية (١٧٢) من سورة الأعراف
(٧) يرى بعضهم أنه تقرير بما بعد النفي فكأنه يقول أنا رىكم فيقولون : نعم
أو استفهام انكارى بمعنى النفي ونفى النفي اثبات أى أنا رىكم فيقولون
نعم ولا يكون كفرا .
(٨) فى م (برينا) (٩) حقها تكون داخل القوس
(١٠) فى م (لا تستعمل)

(١)

جبر قد تكون اسما بمعنى حقا ، أى : حقا لأفعلن .

(٢) (٣)

(وإى) بكسر الهمزة (إثبات بعد الاستفهام ولا تستعمل إلا مع

(٥)

(٤)

النسب) كقوله تعالى " ويستنبئونك أحق هو قل إى ورى " . وعند

(٦)

بعضهم أنها لتعديق الخبر (ومنها) ، أى : ومن الحروف الغير

(٧)

الدالة (اللواحق بإيا) نحو : إياك إياكما إياكم (وأن) ، أى :

(٩)

(٨)

اللواحق بأن (من أنت) وأنتم وأنتن (وكذا الكاف فى ذاك

وحيمهـلك ، والنجاك) ، بمعنى : أسرع من نجوت نجاـه بالمـد

(١٠)

إذا أسرعـت وسبقت (ورويدك ، وأرايتك) وقد سبق الاختلاف فى

اللواحق بإياك ، وأنها لا محل لها من الإعراب كما هو مذهب الخليل .

(١) ضعف ابن هشام اسميتها مصدرا بمعنى حقا أو ظرفا بمعنى

أبدا بأنها لو كانت اسما لأعربت ودخل عايتها أل .

(٢) ، (٣) فى م (ويستعمل) وفى ل (ولا يستعمل) وما فى م

ليس بموافق .

(٤) سقط لفظ (تعالى) من م

(٥) من الآية (٥٣) من سورة يونس

(٦) (الواو) فى (ومن) غير موجودة فى ل

(٧) فى ل ، هـ (إياك وإياكما)

(٨) سقط (وأنتن) من هـ

(٩) فى ل (ذلك) بدل (ذاك)

(١٠) قال النحويون ان الضمير فى عليك وأخواته له محل من الإعراب

واختلفوا فيه هل هو رفع أو نصب أو جر للرفع وفيه الصلح لمن المكلف

حرف خطاب عند ابن بابشاذ وضعفه .

بحث حروف الصلة :-

- (١)
(ومنها حروف الصلة سوى ما يجز منها) نحو : ما جاء أحد
(٢)
فإن من صلة وإن كانت جارة ، وإنما أخرجه ، لأن البحث في الحروف
(٣)
الغير العاملة .
- (٤)
(وهى) ، أى : وحروف الصلة (إن فى نحو : ما إن رأيت
(٥)
خلافاً للفراء) ، يعنى : إن يزداد بعد ما النافية لتأكيد النفى ، فمعنى :
(٦)
ما إن رأيت : ما رأيت ، وقال الفراء : إنهما حرفان نفى تزداد ، فالترادف
(٧)
حرفى التأكيد فى : إن يزداد لقائم وهو ضعيف ، وإنما جاز الجمع بهين
حرفى التأكيد إذا وقع فصل بينهما ، فأما اجتماعهما من غير فاصل فلم يعهد .
(٨)
(وانتظرنى ما إن جلس القاضى إجماعاً) ، أى : تزداد إن بعد ما المصدرية
(٩)
بالاجماع ، أى : انتظرنى مدة جلوس القاضى فما مصدرية ويتقدم معه زمان

(١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ما جاءنى من أحد) وهى المواب
بدليل قوله فإن من صلة .

(٢) (البحث) غير موجودة فى ل

(٣) مقتضى تريحهم بأنها لا تتعرف بالانافة لشدة ابهامها ألا تدخل
عليها أل .

(٤) سقط (أى) من م

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعين ج ٨ ص ١٢٨ .

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أن تزداد)

(٧) فى م ، ل ، هـ (إن زيدا) بالنصب

(٨) (ما) لا توجد فى م

(٩) فى م (زمان مضاف)

- (١) (وأن) ، أى : ومن حروف الزيادة أن بالفتح (لما أن جاء) ، بمعنى :
 لما جاء (وما فى قوله تعالى " فيها رحمة ") ، أى : فبرحمة
 (وإذا ما أنزلت سورة) ، أى : وإذا أنزلت سورة (وقول الشاعر :
 * سلح ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا *)
 البيت لأمية بن أبى الصلت ، زاد ما فى ثلاثة مواضع من البيت ومعناه
 على ما ذكر : قاله فى سنة جذب ، فكانوا فى سنن القحط

- (١) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (نحولما أن جاء) ويحتمل
 أن يكون جزءا من آية " فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه الخ " من
 الآية (٩٦) من سورة يوسف .
 (٢) سقط لفظ (تعالى) من جميع النسخ ما عدا الأصل .
 (٣) من الآية (١٥١) من سورة آل عمران .
 (٤) ذكرت فى سورة التوبة مرتين برقم ١٢٤ وبرقم ١٢٧ .
 (٥) (الواو) فى (وإذا) لا يوجد فى م
 (٦) (سورة) لا توجد فى ك ، ل ، هـ
 (٧) (ما) لا توجد فى م
 (٨) فى ل (النيقورا)
 موضع الشاهد فى هذا البيت فى قوله (سلح ما ومثله عشر ما عائل ما)
 وقد وضعه الشارح وقد ذكره ابن هشام الشاهد ٥٩٥ من شواهد
 المغنى وذكر معنى له قريبا من هذا بعد أن صدره بقوله : وهذا
 البيت قال عيسى بن عمر : لا أدري معناه ولا رأيت أحدا يعرفه .
 (٩) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (وقد زاد)
 (١٠) فى م (وكانوا)
 (١١) فى م (سنة) وفى ك ، ل ، هـ (فى سنن القحط)

يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في أذناها السِّلح (١)
 والعشر ، هما ضربان من الشجر ثم يعملون بها في جبل وعِـر (٢)
 ويشعلون فيه النار ، ويصيحون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من (٣)
 أسباب الغناء عالت ، أي : السنة الجديدة حملت البقر من السِّلح (٤)
 والعشر ما أثقلتها ، والبيقر اسم جمع للبقر (ونحو ذلك) قوله : (٥)
 انتما تجلسن أجلس ، وقوله تعالى " عما قليل " و " أيما الأجلين قضيت " (٦)
 (ولا) ، أي : ومن حروف الصلة لا في (" لئلا يعلم ") ، أي : يعلم (٧)
 (" ولا أئسم " على الأعراف) إذ المعنى : أئسم ، ومنهم من قال : (٨)
 (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤)

-
- (١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (وهما)
 - (٢) في م (وعران) والصواب (وعر)
 - (٣) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (ويضجون) وكل صحيح
 - (٤) (ذلك) كرر مرتين في ل
 - (٥) في ك ، ل ، هـ (السقيا)
 - (٦) في م (أي حملت)
 - (٧) في م ، ل ، هـ (أنه قال)
 - (٨) لحله يريد (أينما تجلسن أجلس)
 - (٩) لفظ. (تعالى) غير موجود في ل
 - (١٠) من الآية (٤٠) من سورة المؤمنون
 - (١١) من الآية (٢٨) من سورة القصص
 - (١٢) من الآية (٢١) من سورة الحديد
 - (١٣) في م ، ل ، هـ (ليعلم)
 - (١٤) من الآية (٧٥) من سورة الواقعة والصحيح (فلا) وليس (ولا)
- وتحتمل أن تكون الواو للعطف وليست من الآية وتكون إشارة إلى
 الآية الأولى من سورة القيامة (لا أئسم بيوم القيامة)

- (١) إنها غير زائدة ، بل هي رد الكلام مقدر كأنهم قالوا : أنت مفترى على
الله تعالى في ذلك ، فنقال : لا ثم قال " أقسم بمواقع النجوم " وقيل
(٣)
(٤) أنها نفى للقسم . (وما جاء زيد ولا عمرو وتسمى مذكرة للنفي) ، يعني :
(٥) سبقها قبلها نفى فهي تذكر ذلك النفي ، وبيانه أنه لو لم يذكر لا نفى
(٦) الثانية لاحتل نفى المجيء عنهما أو عن كل واحد منهما ، فلما أعيد ذلك
(٧) علم أن المجيء منتف عن الثاني أيضا بالاستقلال وقد يورد عليه بأنه
(٨) إذا أفاد فائدة زائدة لا يكون زائدة ، وجوابه أنه قد يكون زائدة
(٩) مؤكدة ، وبالتأكيد يفهم التخصيص على نفى المجيء عن كل واحد منهما
(١٠) وإفادة التأكيد لا ينافي كونها زائدة .
(١١)
(١٢)
(١٣)

-
- (١) في ك ، ل ، هـ (رد الكلام) وهي الصواب
(٢) في ل ، هـ (مفترى)
(٣) في ل ، هـ ك (ما جاء نفى)
(٤) في م ، ل ، هـ (سبق)
(٥) في م (مذكر)
(٦) (لا) غير موجودة في ل
(٧) في م ، ل ، هـ (وعن كل واحد وليس أو كل)
(٨) في م ، ل ، هـ (أعيد وذكر ذلك النفي)
(٩) في م (يرد) وكل صحيح فيرد مضارع ورد ويورد مضارع أورد
(١٠) لعلها (لا تكون) بدليل ما بعدها ويحتاج إلى زيادة تاء على أفاد .
(١١) في ل (جواب أنها) والصواب (وجوابه أنها)
(١٢) في ل (دعائية)
(١٣) في ل (زيدة)

(١)
 ومنها الحرفان المصدريان وهما ما نحو: بهارحبت) ، أى : برحبها
 (٢)
 (والأخفش يشترط لها عائدا) ، أى : يشترط أن يرجع إليها عائدا
 مما وقعت صلة له (فهى) ، أى : ما (عنده اسم مكنى به عن المصدر
 وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب من قوله
 (٣)
 " بما كانوا يكذبون " ولا يلزمه ، لأن المقدّر مفعول مطلق لا مفعول به (٤)
 (٥) (٦) (٧)
 أى : يرد بعضهم قول الأخفش ، فإن ما لو كانت اسما مكنيا به عن
 المصدر ، لكان قوله تعالى " ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون " فى تقدير
 (٨) (٩)
 فكذبيهم التكذيب ، وتكذيب التكذيب لا يوجب استحقاق العذاب
 لأن تكذيب التكذيب حق ، فأجاب المصنف وقال : لا يلزمه ، لأن التقدير
 (١٠)
 عند الأخفش بما كانوا يكذبون والضمير للمصدر المكنى عنه وهو مفعول مالمق

-
- (١) قطعة من الآية الكريمة " حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما
 رحبت " من الآية (١١٨) من سورة التوبة .
 (٢) فى ل (عائدة)
 (٣) من الآية (١٠) من سورة البقرة
 (٤) فى ك (المفعول به) والصواب (لا مفعول به)
 (٥) فى م ، ل ، هـ (أى رد)
 (٦) فى م ، ل ، هـ (بأن ما) وهى الصواب
 (٧) فى م ، ك ، هـ (مكنيا) وفى ل (مكنيا عن) بسقوط (به)
 ويصح مكنى وترسم بالياء
 (٨) سقط (وتكذيب التكذيب) من ل
 (٩) لفظ (التكذيب) كرر مرتين فى ك
 (١٠) فى ل ، هـ (يكذبونه)

- (١) بمعنى تكذبا ، أى : لهم عذاب بتكذيب كانوا يكذبونه وهو راجع إلى
(٢) (٣)
(٤) (٥)
المصدر ، فالتكذيب مصدر التكذيب لا مفعول به ليلزم تكذيب التكذيب
(٦)
(وأن سوى ما يدخل المضارع للاستقبال) ، لأن الذى يدخل المضارع
(٧) (٨)
عامل وبحثنا فى الحروف الغير العاملة (وقد لا يعمل فيه) ، أى : قد
(٩)
لا يعمل أن فى الفعل المضارع (أيها تشبها بها) ، أى : تشبها
(١٠)
لأن بما فى كونها مصدرية لا ناصبة (نحو :
(١١)
* أن تقرأ على أسماء ويحكم)
(١٢)
منى السلام وألا تشمر أحدا *

- (١) فى م (لمعنى تكذبا)
(٢) ، (٣) فى م (عذاب ألم) وفى ل (ولهم عذاب ألم) وفى هـ
(أى ولهم عذاب ألم)
(٤) (فالتكذيب مصدر التكذيب) لا توجد فى م ولعل الثانية (التكذيب)
(٥) لفظ (التكذيب) غير موجودة فى م كونه مصدرا لا يدفع تكذيب
التكذيب وأى داع لهذا والآية لا تحتل هذا المعنى فإن كانت
مصدرية فالتقدير ولهم عذاب ألم يكذبهم أو يكفهم يكذبون
وان كانت موصولة فالتقدير ولهم عذاب ألم بهب الذى كانوا
يكذبونه أو يكذبون به والله أعلم .
(٦) كان يحقه أن يقول عطف على ما لأنه قال الحرفان المصدريان
(٧) فى ل (تعلم)
(٨) فى ل (أى وقد تعلم) وفى هـ (أى وقد لا تعلم)
(٩) فى ل (تشبيها)
(١٠) فى م (لأن بما فى البيت مصدرية لا ناصبة) وهو الأولى بالثبوت
(١١) سقط من قوله (نحو : أن تقرأ) الى قوله (لاناصبه) من م
(١٢) فى ل (أجدا) والصواب (أحد)
والبيت ذكر فى شرح الكافية الشافية لابن مالك وقال د . عبد المنعم هريدى ≡≡

فإن الأولى في البيت مصدرية لا ناصبة ، لوجود النون وقبله :

* يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لا فبتما رشدا
(١)
أن تقضيا حاجة لي خف حملها تستوجبا منه عندي بها عيسدا *

أن تقرأ البيت
(٢) (٣) (٤)
وقوله : أن تقرأ إما نصب بدلا من حاجة أو رفع على خبر مهتدا
(٥) (٦) (٧)
محذوف ، أي : هي أن تقرأ السلام على هذه المرأة

== محقق الكتاب ((هذا ثالث أبيات ثلاثة من البسيط قلما يخلو
مهنها كتاب من كتب النحول يعزها أحد الى قائل)) ج ٣ ص ١٥٢٧
موضح الشاهد فيه (أن تقرأ) أهملت أن هنا تشبيها لها (ما)
المصدرية .

ذكر هذا البيت في مجالس ثعلب ص ٢٩٠ والانهاف ص ٥٦٣
والخزانة ج ٣ ص ٥٥١ ، وشرح المفصل ج ٧ ص ١٥ وج ٨
ص ١٤٣ ، والأشعري ومعه الصفي ج ٣ ص ٢٨٧ .
(١) في ك ، ل ، هـ (ويدا) وهو الواب شرح الكافية الشافعية
ج ٣ ص ١٥٢٧ والبيت الثاني يروى :

* أن تحملا حاجة لي خف حملها وتضمنا نعمة عندي بها ويدي *
وتحملا أنسب بمحملها .

- (٢) في ل (ما) والواب (أما)
(٣) أو بدلا من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما كما في الصبان .
(٤) في ل ، هـ (على أنه خبر)
(٥) (هي) غير موجودة في ل
(٦) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (أن تقرأ مني السلام)
(٧) في ل (السلا) والواب (السلام)

(وبعضهم أجازوا في الذي أن يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو :
 أنت فينا الذي ترغبين) فالذي ترغبين بمنزلة المصدر (أى : فينا
 رغبتك ، ولا يصلح موصولا بها بعده ولا يلزم التلخيص والعائد ويمتنع
 تقديم ما في حيز الصلة) هـ (أى : لا يمكن أن يقال : الذي في المثال
 موصول ما بعده صلة ، وإلا هـ (أى : وإن صلح موصولا يلزم أمور :
 أحدهما : أن يكون الذي مؤنثا ، لأنه خبر أنت ، ويقال أنت للفتى
 ترغبين ولا يجوز : أنت الذي ، والثاني : أنه يلزم عائد من الصلة
 إلى الذي ، وليس بها عائد ، والثالث : أنه لو كان موصولا لامتنع
 تقديم ما في حيز الصلة عليها ، لكن قوله : فينا متعلق بترغبين ، فهو
 من حيز الصلة فيمتنع تقدمه على الموصول ، وعلى تقدير المصدرية
 لا يلزم تقدم ما في خبر الحيز عليه ، لأن فينا حينئذ مستأنف

-
- (١) (ترغبين) غير موجودة في ك
 (٢) (تقديم) سقطت من ك
 (٣) في هـ (أى : ولا يمكن) بزيادة الواو
 (٤) كذا في الأصل وفي بقية النسخ (صلته)
 (٥) في ل (والثاني) مكرر مرتين
 (٦) في هـ (ليلزم)
 (٧) (عائد) غير موجودة في م
 (٨) في ل هـ ك (فيهما) وقد يقال إن العائد المنسوب يجوز حذفه
 (٩) حقها (لأن)
 (١٠) في م (يتعلق)
 (١١) في ل (تقديمه)
 (١٢) كلمة (خبر) زائدة في الأصل

- (١) (٢)
لا يتعلق بترغبين بل الذى ترغبين مبتدأ ثان بمعنى : رغبتك وفينا
خبره أى : أنت رغبتك حاصلة فينا ، والجملة مرفوعة المحل خبر للمبتدأ
الأول (وحملوا عليه) ، أى : على كون الذى بمنزلة المصدر قوله تعالى
(٣)
" كالذى خاضوا " ، لأن المعنى : وخضتم خوضا كخوضهم ، والمظاهر
(٤)
فيه أنه موصول والتقدير : خضتم خوضا كالخوض الذى خاضوه والضمير
للمصدر (ويجيزون الذى تضرب زيدا قائما) على أن الذى مصدرية
(٥)
والتقدير : ضربه زيدا قائما (ولعلمهم ما جعلوا الذى من حروف المصدر
(٦) (٧)
بل أسما مكنا به عن المصدر مقدرا فى صلته ضميرا كما حكى من مذهب
(٨)
الأخفش فى ما (يعنى : لا يلزم من كون المصدر مفهوما منه أن يكون
الذى حرفا مصدرية ، بل جاز أن يكون موصولا مرادا به المصدر
(٩) (١٠)
بأن يقدر موصوفه مصدرا ، وفى صلته ضمير راجع إلى الموصول المكنى به
(١١)
عن المصدر ، كما قلت ضربت الضرب الذى يعلمه ، فإن الذى فى المعنى

-
- (١) سقط. (بل الذى ترغبين) من ك
(٢) سقط (ترغبين) من ل
(٣) من الآية (٦١) من سورة التوبة
(٤) فى ل (خاضوا)
(٥) فى م ، ل (زبد)
(٦) فى م ، ل ، ك (ضميره)
(٧) فى ل (يحكى) ولعلمها لما حكى حتى يستقيم الكلام
(٨) فى م (يلزمه)
(٩) فى ل ، هـ (الموصوف)
(١٠) (به) غير موجودة فى ل
(١١) فى م ، ل ، هـ (تعلمه)

(١) عبارة عن المصدر وهو الضرب مع أنه اسم موصول مقتضى صلة وهاءدا
 كما ذكره الأخفش قبل ذلك في ما ، فمعنى الذى تضرب زيدا، الضرب
 الذى تضربه زيدا ويتحمل أن يكون : أنت فينا الذى ترغبين به—
 المثابة وهو أن الذى موصول حذف موصوفه وهو الرغبة والطلب
 أى : أنت طلبك ورغبتك ترغبينه كائن فينا ، فالذى موصول كنى به
 عن موصوف فلا يكون الذى حرفا مصدرية (والذين أجزوا إلغاءه في نحو:
 مررت بالذى القائم أخوه بالجـ) ، أى : بجر القائم (على زيادة
 الذى) إذ التقدير مررت بالقائم ، فيكون الذى زائدة (متصكين بقوله :

* من النسر اللائى الذين إذا هم

يهاب اللثام حلقة الباب قمقموا *
 (٩) (١٠)

-
- (١١) في ل ، هـ (يقتضى)
 (٢) في ل (فيما) والصواب (في ما)
 (٣) في م (الطلب والرغبة) ويكفى تقدير الطلب حتى يناسب (الذى)
 (٤) سقط من قوله (ترغبين بهذه) في الصفحة السابقة الى قوله
 (ورغبتك) في ل وهذا التقدير يخرج من الموصولية الى المصدرية
 فكان حقه أن يقال أنت الطلب الذى ترغبين كما سبق في قوله
 كالخوض الذى خاضوه .
 (٥) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (عن مصدر موصوف)
 (٦) حقها مصدرها
 (٧) في ل (والذى) والصواب (والذين) بدليل ما بعده وهو أجازوا
 (٨) هذا ما في الأصل وفي بقية النسخ الأخرى (إلغاء أى إلغاء الموصول)
 (٩) في م ، ل (خلفه) والصواب حلقه شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٢٥٩
 (١٠) (قمقموا) غير واضحة في ل والبيت ذكر في شرح الكافية الشافية
 لابن مالك ج ١ ص ٢٥٩ وقال محققه د . عبد المنعم هــدى

على زيادة الذين) هـ أى : تمسكوا بالبيت على زيادة الذين لأن
التقدير : من النغر اللائى إذا هم قعقعوا على أن قعقعوا مفسر
(١)
للفعل للمحذوف هـ أى : اللائى إذا قعقعوا هم حلقة الباب خاف
(٢) (٣)
اللتام حينئذ (فلا تبعث من مذهبهم أن يجعلوه حرفا موصولا .

بحث حروف التحضير :-

(ومنها حروف التحضير وهى : ألا هـ وهلاء ولولا هـ ولوما) قيل
(٤)
أن هلا مركبة من هل ولا هـ وألا مركبة من أن ولا هـ ولولا هـ ولوما من
(٥)
حروف النفى ثم تغير معناها بالتركيب هـ والأجود أنها حروف مفردة
موضوعة لهذا المعنى هـ لأن التركيب على خلاف الأصل

- == (١) من الطويل لم أعثر على لائله ولم أجد من استدل به غير المصنف
فى هذا الكتاب إلا الفراء فى معانى القرآن ٨٤ / ٣ وصاحب الخزانة
٥٢٩ / ٣ وروايتهما تهاب اللتام
ولم يعمروا البيت إلى قائل معين)) ورواية المصنف فى هذا الكتاب
و(يهاب) بدل (تهاب) .
موضع الشاهد (من النغر اللاء الذين إذا هم) وقد وضعه الشارح .
(١) فى ل هـ (قعقعوهم)
(٢) فى ل (يبعد)
(٣) فى ك هـ ل هـ (حرفا لا موصولا) وحرفا موصولا صحيح أيضا
أى موصولا حرفيا لا موصولا اسميا .
(٤) فى ل هـ (ولوما من لو وحرفى النفى) وفى ك (ولوما من لو
وحرف النفى) .
(٥) (من حروف) غير واضحة فى م وحققها من لو وحرفى النفى .

- (ولها صدر الكلام) لأنها تدل على قسم من أقسام الكلام كالشروط (١)
- (وتلزم الفعل) لشدة اقتضاها له من حيث إن التحضير، والتوبيخ (٢)
- إنما يكون على فعل (ماضيا أو مضارعا) كقوله هلا ضربت زيدا ، ومعناها (٣)
- التحضير، والتحريض، على الضرب في المستقبل (والأخيران) وهما (٤)
- لولا ولوما (يكونان أيضا لامتناع الثاني لوجود الأول ، ويبتدأ بعدها
- الكلام على ما مر) ، أى : يقع بعدها المبتدأ والخبر .
- (٥)
- (ومنها قد وهى لتقريب الماضى من الحال) نحو : قد قامت الصلاة
- أى : قرب قيامها (وللتقليل إذا دخلت على المضارع بمنزلة ربما نحو :
- إن الكذوب قد يصدق) ، أى : يقع منه الصدق قليلا (ويجوز الفصل
- بينه) ، أى : بين قد (وبين الفعل بالتسم) كقولك قد والله أحسنت (٦)
- وقد لعمري أكرمتك

-
- (١) فى ل (الفعل لفظا أو تقديرا)
- (٢) الواو بمعنى أو حتى يناسب قوله (يكون)
- (٣) فهى م ، ك ، ل ، هـ (على فعل ماضيا كقوله هلا ضربت زيدا ومعناه التوبيخ على ترك الضرب فى الزمان الماضى أو مضارعا نحو هلا تضرب زيدا ومعناه التحضير الخ)
- (٤) فى م (يبتدأ بعدها الكلام) الى (المبتدأ والخبر) فى هذه الصبارة تقديم وتأخير .
- (٥) سقطت (تد) من ل
- (٦) سقط (كقولك) من ل وفى ك (كقوله)

(١)

وعليه قول أبي الطيب :

* قد لعمري أقصرت عنك وللوفد د ازدحام وللمعطايا ازدحام *

لأن القسم كثير الاستعمال فتوسعوا فيه كما توسط بين المبتدأ والخبر
(٢)

نحو : زيد والله قائم ، وكذا بين الفاعل نحو : قام والله زيد

(وجاز السكوت عليه) ، أى : على قد (مثله) ، أى : مثل السكوت

(فى لما) قال الشاعر :

(٤)

(٣)

* أذف الترحل غير أن ركابنا لما يزل برحاً لنا وكان قد *

(٥)

أى : وكان قد زالت فحذف لدلالة ما تقدم عليه كما يسكت على لما

(٧)

(٦)

فى قام زيد ولما ، أى : ولم يقم .

(١) هذا البيت من قصيدة للمتنبىء مطلعها :

* لا افتخار إلا لمن يضام مدرك أو مخارب لا ينال *

فى ديوانه . وفيه فصل بين قد والفعل بالقسم وهو قوله (لعمري) .

(٢) فى م ، ل ، هـ (بين الفاعل والفاعل) وهو الصواب

(٣) فى م (تزل)

(٤) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ١١٠ هـ ١٤٨

وروايته :

(أفد الترحل) بدل (أذف الترحل) و (لما تزل) بدل (لما يزل)

وفى التعليق على شرح ابن يعيش قال ((هذا البيت للناخبة الذهباني

من قصيدته فى وصف المتجردة زوج النعمان بن المنذر)) ج ٨

ص ١١٠ وكذلك فى الأشمونى ج ١ ص ٣١ وابن عقيل ج ١ ص ١٠١

بتعليق المرحم الشيخ محبى الدين عبد الحميد .

(٥) (أى وكان قد) غير موجودة فى ل

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فى توك قام)

(٧) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أى ولما يقم) وهو الصواب .

- (١)
(ومنها حرفا الاستفهام ، وهما الهمزة وهل ، ولهما صدر الكلام)
(٢)
للدلالة من أول الأمر على أن الكلام استخبار لا إخبار (والهمزة
أهم تصرفا) من هل على ما سيلقى (ولذا) أى : ولكونه أهم تصرفا
(٣)
(يقول أريد عندك أم عمرو) على أم المتصلة ، فإنها تكون معادلة
(٤) (٥)
لهمزة الاستفهام دون هل . (وأريدا ضريت) ، أى : وكذا يقول :
أريدا ضريت بايقاع اسم بعد الهمزة بتقدير فعل ، ويضعف هل زيدا
ضريت لأن هل بمعنى قد فى الأصل ، وهى لا يليها الاسم فكذا ما كان
(٦)
بمعناها . (و "أفمن كان على بينة " و "أوكلما ") ، أى : يقع
(٧) (٨) (٩)
بعد الهمزة الفاء ، والواو ، وكذا آثم كقوله " آثم إذا ما وقع آثمتكم "
(١٠) (١١) (١٢)
ولا تقع هل فى هذه المواضع (وتحذف) أى : همزة الاستفهام

-
- (١) فى ل (حرف) وال واب (حرفا) بدليل ما بعده
(٢) فى م ، ل ، هـ (لا خبر)
(٣) فى م (تقول) وهو الأولى بالشبه
(٤) فى ك ، ل ، هـ (ولذا)
(٥) فى م (تقول) وهو الأولى بالشبه
(٦) من الآية (١٧) من سورة هود وما بعده من الآية (١٠٠) من سورة
البقرة .
(٧) فى م ، ل ، هـ (وكذا ثم)
(٨) فى ل ، هـ (كقوله تعالى)
(٩) من الآية (٥١) من سورة يونس
(١٠) فى ل (يقع فى هذه المواضع)
(١١) (هل) غير موجودة فى ك
(١٢) فى م ، هـ (المواضع)

(عند الدلالة نحو :

(١)

* بسبع رمين الجمر أم بثمان * (

(٢)

والبيت لعمر بن ربيعة أوله :

(٣)

* سؤالله ما أدري وإن كنت داريا *

(٥)

(٤)

ولأنما حذفت الهمزة لدلالة أم معادلة عليها (وتستعمل دون هل

(٨)

(٧)

(٦)

في الآخر (، أى : فيها يراد به الآخر نحو : "أسلمتم" ، لأن

(٩)

المراد الآخر بالاسلام

(١) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ٣ ص ١٧٥ وروايته (لعمر) بدل

(فوالله) .

والشاهد فيه وضحه الشارح وهو في قوله (بسبع رمين الجمر

أم بثمان) وفي المفصل قوله "وبجوز حذف همزة الاستفهام" في

ضرورة الشعر إذا كان في اللفظ ما يدل عليه . ذكر هذا البيت

في ديوان عمر ص ٥٨ وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٢٦٦ وج ٢

ص ٣٣٥ وفي شرح المفصل لابن يعش ج ٨ ص ١٥٤ والخزانة

ج ٤ ص ٤٤٧ والجمع ج ٢ ص ١٣٢ ولا يكاد يخلو منه كتاب في

النحو .

(٢) في ك ، ل ، هـ (لعمر بن ربيعة) وهي الصواب

(٣) في م ، ل ، هـ (واني لحاسب ويروى وان كنت داريا) (واني

لحاسب) غير واضحة في إي .

(٤) في ل ، هـ (حذف)

(٥) في ل (المعادلة) وهي الأولى

(٦) ، (٧) ، (٩) في ك ، ل ، هـ (الأمر) وهي الصواب

(٨) من الآية (٢٠) من سورة آل عمران

- (١) (والاستبطاء) نحو : " ألم بأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم " (٢) (فيه استبطاء) لدخول وقت الخشوع (والتحضير) نحو : (٣) (ألا تقاتلون " لأن المعنى : هلا يقاتلون ، والتقدير) نحو : (٤) (ألم يروا أننا جعلناه حراما آمنا " (والتضوية) نحو : " أنذرهم أم لم تنذرهم " (٥) (والتعجب) نحو : " ألم تر إلى ربك كيف مد الذل " (٦) (ونحو ذلك) كالتنبية نحو : " ألم يجدك يتيما " (٧) ، والتوبيخ نحو : " أكذبتم بآياتي " (٨) ، والموعيد نحو : " ألم نهلك الأولين " (٩) ، وبمعنى النهي نحو : " اتعبدون ما تنحتون " (١٠) ، أى : لا تعبدوا .

-
- (١) من الآية (١٦) من سورة الحديد
 (٢) فى ك ، ل ، هـ (لدخول)
 (٣) فى ل (الشروع) والصواب (الخشوع)
 (٤) من الآية (١٣) من سورة التوبة
 (٥) فى ل ، هـ (جعلنا) وهو الصواب
 (٦) من الآية (٦٧) من سورة العنكبوت والتلاوة أو لم يروا .
 (٧) فى م (أم لم تنذرهم لا يؤمنون) وهى من الآية (٦) من سورة البقرة والآية (١٠) من سورة يس .
 (٨) من الآية (٤٥) من سورة الفرقان .
 (٩) من الآية (٦) من سورة الضحى
 (١٠) من الآية (٨٤) من سورة النمل
 (١١) الآية (١٦) من سورة المرسلات
 (١٢) من الآية (٩٥) من سورة الصافات .

السين وسوف :-

(ومنها السين ، وسوف للاستقبال ، وفى سوف زيادة تنفيس)

أى : تبعيد وتأخير .

- (١) (ومنها لو للشرط فى الماضى) نحو : لولا جاءنى لأكرمتنى (٢)
 (على أن الثانى) وهو الجزاء (متف ، فيلزم انتفاء الأول) لأنه
 يلزم من انتفاء اللزم انتفاء الملزم (هذا أصلها وقد تستعمل فى (٣)
 ما كان الثانى مثبتا) كقوله عليه السلام : " نعم العبد ضييب (٤)
 لو لم يخف الله لم يعصه " (٥) لأن عدم العصيان ثابت والمراد المبالغة
 وذكر أبعد التقديرين ، أى : لو خاف الله لما عصاه ، ولو فـرض
 عدم الخوف لما عصاه أيضا فكيف لو فرض الخوف ، فالمعنى المـسـدح
 بعدم العصيان على كل تقدير (ولطلبها الفعل امتنع فى خبر أن
 - الواقعة بعدها - أن يكون اسما مشتقا لامكان الفعل) فلا يقال :
 لو أن زيدا قائم ، لامكان الاتيان بالفعل وهو : لو أن زيدا قام

-
- (١) (لو) غير موجودة فى ك
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (لوجاءنى لأكرمته) وهى الصواب
 (٣) فى م (يستعمل)
 (٤) فى ل ، هـ (اللزم) والصواب (السلام)
 (٥) ذكر هذا القول فى الايضاح شرح الفصل وقال محققه ليس هذا
 حديثا وإنما هو من أقوال عمر بن الخطاب رضى الله عنه . انظر
 الايضاح ج ٢ ص ٢٤٢ م . المعانى - بفداد .

- (١) (بخلاف ما إذا كان) أى : الخبر (بمداد) غير مشتق
(٢)
(نحو : " ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام ") فإن خبران اسم جامد
(٣)
فلا يمكن أن يؤتى بدله بفعل ، والآية أيضا مثل الحديث المذكور وهو
(٤)
" لو لم يخف الله لم يعصه " ، لكون الجزاء غير منتف ، إذ ليس المصنى
انها نفذت كلمات الله ، بل المراد تعليق عدم النفاذ بأبعد التقديرين
(٥)
وهو كون شجرات الأرض أقلاما ، وما البحر مدادا لم ينفذ الكلمات
(٦)
مع كثرة الأقلام والمداد ، نعم قلتها أولى ألا ينفذ . (وتجيء أى : لو
(٨)
فى معنى التمنى نحو : لولا تأتيني فتحدثنى) بمعنى : ليتك
(٩) (١٠)
تأتينى فتحدثنى (وتستعمل فى الاستقبال عند الفراء كان) بمعنى : أن لو
إذا دخلت على المستقبل لم تنقل المستقبل الى معنى الماضى كما أن إن
إذا دخل المستقبل لم ينقله الى الماضى وقد ورد فى التنزيل

-
- (١) فى ك (الحر) والصواب (الخير)
(٢) من الآية (٢٧) من سورة لقمان
(٣) فى م (فالآية)
(٤) كيف هذا مع وجود (ما) وتقديره الآتى (لم ينفذ الكلمات)
تصريح بالنفى .
(٥) فى م (فهو)
(٦) فى م ، ل ، هـ (فإنها إذا لم تنفذ الكلمات)
(٧) فى هـ (تنفذ)
(٨) فى م ، ك ، هـ (لو تأتيني) وفى ل (لو تأتني) وهى الصواب
(٩) فى هـ (تأتيني)
(١٠) فى هـ (تستعمل)

(١) كقوله تعالى " لو يشأ الله أطعمه " ولا يراد (٢) الماضي ، لأن المعنى (٣)
 إن يشأ الله يطعمه ، وضعف بأن (٤) لو أريد به الاستقبال لوجب (٥)
 أن يعمل فيه ، لأنه مستقبل قابل للإغراب وأما عند الجمهور فلما كان
 بمعنى الماضي لم يعمل فيه .

(٦) ومنها أما وفيها معنى الشرط ومن ثم (٧) ، أى : من أجل
 تضمنها لمعنى الشرط (لزمها الفاء) (٨) نحو : أما زيد فمنطلق
 لأن المعنى : مهما يكن من شئ "غزير منطلق" والتم توسط جزء ما فى
 حيزها بينهما (٩) ، أى : بين أما والفاء (عوضا من الفعل ، ولها خاصية
 فى تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه عند سيويه (١٠)) يعنى : أن أما
 تصحح تقديم ما يمتنع تقديمه (فأجاز : أما إذا فإن عمرا ضارب أجزاه
 غيره ، أما اليوم فإنى خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفاعل)

-
- (١) لفظ (تعالى) غير موجود فى م
 - (٢) من الآية (٤٧) من سورة يس
 - (٣) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ولا يراد به)
 - (٤) لفظ (الله) غير موجود فى م ، ل ، هـ
 - (٥) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ الأخرى (بأنه)
 - (٦) فى م ، ل (ومن ثم)
 - (٧) هذا ما فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أى : ومن)
 - (٨) فى ك ، ل ، هـ (لزمها)
 - (٩) انظر الكتاب ج ١ ص ٣٨٥
 - (١٠) (أن) غير موجودة فى ل

نحو : أما اليوم فانا خارج بدون إن ، فإن غير سيبويه يجيز نصبه
(١)
بمعنى الفعل لعدم المانع وهو إن ونحوه منصوب عطلة على قوله :
أما اليوم ، أى : كما يجيز غيره هذا المثال الذى يوجد معه إن ونحوه
مما لا يوجد إن معه ويصح نصبه بمعنى الفعل وهذا فى قوله : أما هذا
مفعول ضارب ، إذ التقدير : مهما يكن من شئ ، فان عمرا ضارب هذا
وقدم لثلا يتلاقى حرفا الشرط والجزاء ، وكذا اليوم فى المثال الثانى
معمول الخارج أى : مهما يكن من شئ ، فإننى خارج اليوم ، تقدم الظرف
(٢)
للغرض المذكور واختلف فى المتوسط بين أما والفاء أنه معمول الجزاء
(٣)
ومعمول الشرط المقدر ، فقال بعضهم أما يوم الجمعة فزيد متعلق
(٤)
أن الظرف متعلق بالشرط المقدر ، أى : مهما يذكر يوم الجمعة
فزيد منطلق ، وليس بشئ ، فإنه يوجب جواز الرفع بتقدير مهما حصل
(٥)
أو ذكر يوم الجمعة ، وهو منتصب بالاتفاق ، وأيضا الغرض الاخبار عن
زيد بالانطلاق فى يوم الجمعة على كل تقدير ، إذ المعنى : مهما يكن
(٦) (٧) (٨)
من شئ ، فزيد متعلق يوم الجمعة وقال قوم : إن المتقدم إن كان جائز

-
- (١) (إن و) غير موجود فى ل
(٢) فى م (أنه من معمول الجزاء أو من معمول الشرط) وفى ل ، هـ
(أنه من معمول الجزاء أو معمول الشرط) .
(٣) فى م ، ل ، ك (فقال بعضهم فى)
(٤) فى م (تذكر) وهى الهواب حتى لا يتوهم أن يوم الجمعة بالرفع
نائب فاعل .
(٥) فى م (مهما حصل وذكر)
(٦) لفظ (الجمعة) غير موجود فى ل
(٧) فى م (ان كان المتقدم جائز)
(٨) فى ل ، ك (ان كان المقدم جائز)

(١) التقديم كالظرف فهو معمول الجزاء ^(١) وإلا فهو معمول الشرط. نحو :
 أما اليوم الجمعة فإن زيدا منطلقا ، فإن معمول ما في حيز إن لا يتقدم
 عليه ، وهذا أيضا ليس بشئ* ، لأن الـفاء يمتنع تقديم ما بعدها عايتها
 مطلقا كما يمتنع التقديم على نفسه ، بل المقدّر أنه إنما قدم في حيز
 الجزاء على إن أو على الفاء مطلقا للفرق المقصود ، وهو ألا يتلاقى حرف
 الشرط وحرف الجزاء ، فلا فرق بين ما وجد إن أو لم يوجد ، قوله :
 أجازة غيره يقتضى أن تكون هذه الصور جائزة عند غير سيبويه
 وليس كذلك ، لأنه ذكر بعضهم أن هذه الصور ممنوعة ، لأن ما فى
 حيز إن يمتنع تقديمه عليها ، وأيضا قوله : فأجاز ، أما هذا تصريح
 بأن سيبويه يجيز تقدم ما ليس بظرف نحو : هذا على إن وليس كذلك
 (١١)

-
- (١) (الواو) فى (ولا) غير موجود فى ل
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (أما يوم)
 (٣) فى م ه ل ه ه (التقدم على إن)
 (٤) لفظ (على نفسه) لا يوجد فى م ولعل يريد بنفسه نفس إن بدليل
 قوله فيما بعد (لأن ما فى خبر إن يمتنع تقديمه عليها) .
 (٥) فى ل ه ه (العذر أنه)
 (٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (ما فى حيز) وهو الأولى بالثبوت
 (٧) فى م (وبين ما لم يوجد) ولعل فيه سقط هو (فيه) .
 (٨) فى ل ه ه (السورة)
 (٩) سقط من قوله (جائزة عند) إلى قوله (إن هذه الصورة) فى ل
 (١٠) فى ل ه ه (الصورة)
 (١١) فى م (تقديم)

فإنه صرح في المفتاح في شرح ديباجة المصباح أنك إذا قلت : أما
(١)
زيدا فإني ضارب ، فهذا غير جائز عند جميع النحويين إلا عند
أبا العباس المبرد ، فإنه أجاز نصب زيد .

حرفا التفسير :

(ومنها حرفا التفسير وهما " أى " نحو :
(٢) (٣)
* وترمينى بالطرف أى أنت مذنب *) (وأخـرة

وتقلينى لكن إياك لا أقلى
(٤)
فان قوله : أى أنت مذنب تفسير لقوله : وترمينى بالطرف

(١) (عند) غير موجودة فى ك ، ل ، هـ ويساعد على ذلك نصب

(أبا العباس) انظر المنتضب ج ٣ ص ٢٧ .

(٢) ، (٤) فى ك ، ل ، هـ (بالطرف) وهو الصواب . انظر شرح

المفصل ج ٨ ص ١٤ .

(٣) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش وفى التعليق قال فى

نسبته ((هذا البيت من شواهد المعنى والرضى وكثير من النحاة

ومع هذا فلم نقف على نسبته ولا رأينا من ذكر له سابقا أو لاحقا)) .

اللفة : ترمينى : تشرين الى ، الطرف : البصر

تقلينى : تبغضينى .

الشاهد فيه (أى أنت مذنب) وقد وضعه الشارح وفى شرح المفصل

فى التعليق تفصيل فيه فى ج ٨ ص ١٤٠ .

ذكر هذا البيت فى المعنى شواهد رقم (١٢٣ ، ٧٤٩ ، ٧٦٦)

فى رضى الدين على ابن الحاجب ج ٢ ص ٣٨٥ .

(وَأَنْ) عطف على أَيْ (وتختص) ، أَيْ : أَنْ (بما في معنى القول دون صريحه) كقوله تعالى " ونادينا أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ " ^(١) وأما صريح القول فأجاز بعضهم ونوع أَنْ تفسيرا بعده والجمهور على المنع ، لأن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير ، لأن الجملة تقع مفعولا له لفظا وإنما اختص ^(٢) بما في معنى القول ، لأن ما بعد أَنْ المفسرة لا يقع إلا ما يصح أَنْ يكون مقولا كالنداء في " أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ " وكالامر في أمرته أَنْ تَم . ^(٣)

(ومنها كلا الردع والزجر) ^(٤) كما إذا قيل : فلان يبغضك فقلت : كلا ^(٥) فمعناه زجر الفاعل وردعه عن ذلك القول . (ومنها لام التصريف وميمه في لغة أهل اليمن) ^(٦)

(١) الآية (١٠٤) من سورة الصافات .
 (٢) لأن الجملة تقع مفعولا لصريح القول بخلاف ما ليس صريحا في القول كنادى وأوحى وأمر فان الجملة ^(١) لا تقع مفعولا له لفظا فاحتيج إلى تفسير القول لتقع الجملة الصريحة ^(٤) مفعولا له لفظا والقول ^(٣) الريح يقع الجملة مفعولا له ^(٦) لفظا وإنما اختص (لا يوجد هذا في الأصل .

(٣) (له) غير موجودة في ل ه ه

(٤)

(١) ومنه الحديث " ليس من أمبر أمصيام في أمسفر " .
(٢)

(٣) (ولام جواب القسم) نحو : والله لأخرجن (وتلزمه مع المضارع
النون المؤكدة) للفرق بين المستقبل والحال ، لأن الغرض تأكيد
ما لم يقع ، ومع الماضي قد ، أي : وتلزمه مع الماضي اللام مع قد
أما اللام فللربط بالقسم ، وأما قد فليكون تقريبا له من الحال نحو :
والله لقد غريت (وجاز حذفه) ، أي : حذف قد
(٤)
(* لناثوا وما إن من حديث ولا صالى *)
وأوله * حلفت لهما بالله حلفة فاجر * أي : لقد ناموا .

-
- (١) في م (منها)
(٢) انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج ٣ ص ٤٦١ . ومسنند
الامام أحمد ج ٥ ص ٤٣٤ دار الحديث - حمص . سوريا .
(٣) ، (٤) في م ، ل ، هـ (يلزمه)
(٥) في م (فما إن) والبيت هذا ذكرني شرح المفصل لابن يعيـش
ج ٩ ص ٩٧ ونسبه ابن يعيـش الى امرئ القيس وقال هي من
قصيدته التي مطلعها .
* الأعم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي *
موضع الشاهد فيه (لناثوا) حيث أدخل اللام في الجواب وهو
فعل ماض بدون قد ، أي : لقد ناموا وذكره ابن هشام في المغنى
أيضا مرتين الشاهد ٣١٧ والشاهد ١٠٨٣ .

- (١) (والمواطئة) ، أى : ومن الحروف الغير العاملة المواطئة (٢)
- (للقسم) وهى التى يتقدمها القسم لفظا أو تقديرا (أما اللفظ نحو :
(٣)
- والله لئن تمت تمت ، وأما التقدير فكتوله تعالى : " لئن أخرجوا
(٤)
- لا يخرجون " ، إذ التقدير ، والله لئن أخرجوا ، وإنما جىء باللام
(٥)
- ليؤذن بأن الجواب المذكور آخرنا نحو : لا يخرجون فى الآية جواب له
(٦) (٧)
- أى : للقسم المتدر ، أو الملفوظ (لا للشرط ، وليست جوابا للقسم
(٨)
- والا) ، أى : وإن كان جوابا للقسم (جاز لئن أكرمتنى أكرمتك)
(٩)
- بالجزم ، ليكون جوابا للشرط ، والشرط والجزاء جوابا للقسم ، لكن
يجب أن يرفع أكرمك ، فهو دليل على أنه جواب للقسم المقدر لا للشرط
(١٠)
- وكذا فى الآية لو كان اللام فى : لئن أخرجوا غير مواطئة ، بل جوابا
للقسم ، لكان يجب جزم لا يخرجوا ، ليكون جزاء للشرط والشرط والجزاء

-
- (١) فى ل (حروف) بدون لام التمرير
- (٢) كذا فى الأصل وفى م ، ك (المواطئة) وفى ل ، هـ (اللام المواطئة
للقسم) وهى المشهورة فى عبارات النحاة .
- (٣) (تمت) سقطت من ل
- (٤) فى ك (لا يخرجون معهم) وهى من الآية (١٢) من سورة الحشر
- (٥) فى م (لتؤذن)
- (٦) يظهر لى أن هذا الكلام مناقض لما قبله .
- (٧) فى م ، ل ، هـ (للقسم أى ليست اللام المواطئة جوابا للقسم وإلا)
- (٨) سقط (كان) من ك
- (٩) لا يكون بالجزم إلا إذا كان إكرمك بدون تاء المتكلم
- (١٠) فى ك ، ل ، هـ (مواطئة بل)

جواباً للقسم ، لكن لا يخرجون مرفوع لوجود النون فليس جواباً للشرط

(١)

بل هو جواب للقسم لفظاً ويسد مسد جواب الشرط تقديراً .

(٢)

(لام جواب لو لولا) ، أى : ومن الحروف الخیر العاملة

لام جواب لو لولا نحو : لو جاءنى زيد لأكرمه ولولا زيد لخرج عمرو

وإنما جىء باللام تأكيداً لارتباط إحدى الجملتين وهو الجواب بالأخرى

وهى الجملة الشرطية (ويجوز حذفها) ، أى : حذف اللام نحو :

لو جاءنى أكرمه (وحذف الجواب أصلاً) كتوله تعالى : " ولو أن قرآنا

(٤)

(٣)

سیرت به الجبال الآية " ، أى : لكان هذا القرآن ، فحذف

(١) وهذا هو المعروف عند اجتماع الشرط والقسم وحذف لدى اجتماع

شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتم .

(٢) فى ل (العامل)

(٣) من الآية (٣١) من سورة الرعد

(٤) (فحذف) سقطت من ك كذا قدره بعضهم وقدره بعضهم ب (لما آمنوا)

بدليل الآية الأخرى (ولو أننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى

وحشرنا عليهم كل شئ قبلاً ما كانوا ليؤمنوا) " ١١١ " من سورة الأنعام

والقرآن يفسر بعضه بعضاً ، وتقديره لخرجتم وشق عليكم كثير من

أمركم كما فى مختصر ابن كثير ، وقد ذكر ابن هشام الآية فى المعنى

ثلاث مرات فى ص ٤٠ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ولم يقدر المحذوف وقدره

الصبيان : لفضحكم وعاملكم بالعقوبة وأى مانع من أن يكون الجواب

المحذوف (ما زكائكم من أحد أبداً) وقد ذكر فى الآية (٢١) من

نفس السورة (ولولا فضل الله عليكم ورحمته ٠٠ الخ) والقرآن

يفسر بعضه بعضاً كما قلت سابقاً .

(١)
وكذا يحذف جواب لولا كتوله تعالى " ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله
(٢)
تواب حكيم " .

(٣)
(ولام الابتداء) هـ أى : ومن الحروف الغير العاملة أيضا
لام الابتداء نحو : لزيد منطلق (وهى تدخل الاسم) كما ذكرنا
(٤)
(والفعل المضارع تشبها به) هـ أى : بالاسم نحو : إن زيدا ليقسم
كما جاز : إن زيدا لقائم (وجاز : إن زيدا لسوف يفعل خلافا للكوفيين)
وإنما جاز عند البصريين لأن اللام تجردت عن الدلالة على الحال إلى
الدلالة على التوكيد المجرد ، ولذلك دخلت مع سوف ، ولو كانت
(٥)
لام الحال لم تجامعها ، ولم يجزه الكوفيون ، لأن اللام الداخلة فى
(٦)
إن على المضارع تختص بفعل الحال عندهم فيمتنع دخولها على سوف
(٧)
لأن الفعل الواحد لا يكون حالا ومستقبلا (والأصل أن تدخل) أى : لام
(٨)
الابتداء (المبتدأ) ، ولكن زحلت إلى الخبر) نحو : إن زيدا لقائم

-
- (١) فى ك ، ل ، هـ (حذف)
(٢) الآية (١٠) من سورة النور
(٣) سقط (الغير العاملة) من ك ، ل ، هـ
(٤) فى ك ، ل ، هـ (تشبيها)
(٥) فى م (يجوزه) وكل صحيح
(٦) كذا فى الأصل وفى بقية النسخ الأخرى (فى خبر إن)
(٧) فى ل (المضارع)
(٨) سقط (حالا) من ل

(١) (والى صلته مع إن) ، أى : الى صلة الخبر نحو : إن زيدا لقي الدار
(٢) قائم وإنما زحلفت (كراهة الجمع بينهما) ، أى : بين إن ولام الابتداء
(ونحو :

(٣) * أم الحليس لعجوز شهيرة * على توهم دخول إن (٤)
كان التقدير أم الحليس (وهو) ، أى : دخوله على الخبر من غير إن
(تلييل) وآخره :
(٥) * ترضى من العظم بعظم الرقبة *

(١) فى ك ، ل (أو الى صلته) و (الواو) فى (والى) غير موجودة فى هـ
(٢) سقطت (قائم) من ل
(٣) فى م ، ل (شهيرة)

والبيت ذكر فى شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج ١
ص ٢٨٠ الحلى والبيت فيه كاملا كالآتى :
* أم الحليس لعجوز شهيرة ترضى من اللحم بعظم الرقبة *
وقال العيني ((قاله رؤية . وقال فى العباب قاله عنتر بن عروس))
ومؤيد الشاهد فيه (أم الحليس لعجوز شهيرة) حيث اقترن الخبر
باللام بدون دخول إن فقل على توهم دخول إن ، أى : التقدير
إن أم الحليس لعجوز وقال العيني ((وأم الحليس مبتدأ وقوله
لعجوز خبرها ، إذا حكمنا بزيادة اللام ، وإن قلنا للتأكيد يكون
المعجوز خبر مبتدأ محذوف ، أى : لهن عجوز ، والجملة خبر
المبتدأ الأول)) ج ١ ص ٢٨٠ .

(٤) فى م ، ل ، هـ (كان التقدير إن أم الحليس) وهو الصواب .
(٥) فى م ، ل ، هـ (اللحم) وهو الصواب مدحى لوجهه فى الأشموني
والتصريح وابن النظم بالصحيح مادة (شريب)

(١) والشهيرة : المجوز الكبيرة كالشهيرة .
(٢)

(٣) (واللام الفارقة) ، أى : ومن اللامات اللام الفارقة ، أى : بين
(٤) إن المخففة النافية (فى نحو : إن كل نفس لما عليها حافظ) ، أى :
إنه ، والضمير للشأن ، ومازائدة أو موصولة ، وعن مع صلتها مفعول
حافظ أى : إن الشأن كل نفس الذى عليها حافظ .

(ومنها تاء التانيث الساكنة) وهى اللاحقة بالفعل الماضى للدلالة
على تانيث الفاعل . (ومنها التنوين) وهى نون ساكنة تلحق الآخر
لا لتأكيد الفعل وقد ذكر أنواعها . (وحقها السكون) كما هو القياس
الأصلى للحروف (إلا أن يلاقيها ساكن فتكسر أو توضح)
(٧) (٦) (٨)

(١) فى م (الشهيرة) وكذا فى ل ، ه
(٢) فى م (كالشهيرة) وأيضا ل ، ه وهو الصواب وفى الصحاح منادة
(شهير) قوله :

* رب مجوز من نعيم شهيرة علمتها الانقاض بعد القرقرة *
والانقاض من صوت صفار الابل والقرقرة أصوات حسان الابل ونسب
الشعر لشظاظ الذى يقال فيه (ألس من شظاظ)

(٣) فى م (أى ومن الحروف الذير العاملة اللام الفارقة)
(٤) هكذا فى الأصل وفى بقية النسخ (المخففة والنافية) وهو الصواب
(٥) الآية (٤) من سورة الطارق وهى قراءة غير عاصم وحزمة وابن عامر
وأبى جعفر الزين قرأوها بالتشديد (لما)

(٦) سقط (السكون) من ل
(٧) فى ك (القياس بين الأصل)
(٨) فى ل (فيكسر)

- (١) وأما الكسر ، فلأن أصل حركة التثاء الساكنين الكسر نحو : زيـد
(٢)
ضارب اليوم بكسر النون ، وأما الضم نحو : "وعذاب اركـهـر" بضم النون
(٣)
لايقاع نمة التثاء ، وقرئ بكسر النون على ما هو أصل حركة التثاء
(٥)
الساكنين (وقد يحذف) ، أى : التنوين عند ملائمة الساكن (نحو :
(٦)
أحد الله الصمد " فيمن قرأ) ، أى : بحذف التنوين ، فإنه قد قرئ
(٧)
أيضا بكسر النون من أحد .

(ومنها النون المؤكدة) وقد سبق مشروحا .

(ومنها الهاء السكت^(٨) وتلحق المتحرك بحركة غير اعرابية للوقف

- (١) (الواو) فى (وأما) لا توجد فى م وهى أولى
(٢) فى شن المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ١٢٧ وفيه (عذاب اركـهـر) وهى جزء من آية ٤١ وجزء من الآية ٤٢ من سورة هـ (وانذر عبدنا
أيوب ان نادى ربه أنى مسنى الشيطان بنصب وعذاب اركـهـر برجلك
هذا مختل بارد وشراب) .
(٣) فى ك ه ل ه ه (لا تباع) وهى الصواب
(٤) فى ك (أصل له) بزيادة له
(٥) فى ل (تحذف) أى النون لأن التنوين نون ساكنة زائدة تلحق
آخر الاسم لفظا وتفارقه خطأ ووفقا .
(٦) لفظ (الصمد) لا يوجد فى م ه ه وهى من الآية (١ ه ٢) من سورة
الاخلاص .
(٧) فى ه (التنوين)
(٨) (الواو) فى (مختلة) غير موجودة فى م ه ل ه ه .

(١)

نحو : ثم وكيف) إذ ثم مبنى على الفتح فالحق به الهاء لبيان الحركة ، وكذا كيف ، وإنما اختص إلحاقه بالمتحرك ، لأنها ساكنة فلا يلحق الساكن ، لثلاثي يتلاقى ساكنان ، وإنما ألحق بالمبنى دون

المعرب ، لوجوه أحدها : أن المقصود منها بيان الحركة ، والمعرب (٢)

تصرف حركته بالحامل وإن حذف ، وأما المبنى فلو حذف حركته فس الوقف لم يكن عليها دليل ، والثاني أنها في المعرب تلتبس في بعض

المواضع بالمضاف إليه ، فإنه لو قيل في جاءني غلام ، جاءني غلامه لم يعلم أن الهاء للسكت أو هاء الضمير المضاف إليه بخلاف المبنى (٣)

فإنه لم يضاف شيء منه إلى المفرد إلا ثلاث كلمات وهي كم ، وكسدت (٤)

وأي فلا تلتبس ، والثالث أن حركة البناء أمكن بيانها ، لأنها ثابتة وأما حركة الإعراب فإنها تنتقل ولا تثبت على حالة واحدة حتى يمكن (٥)

بيانها ، والأولان أقوى ، لأن إمكان تغييرها لا يمتنع قوله المتحرك بحركة

غير إعرابية يحتاج إلى قيد ، فإنه لا يلحق هاء السكت كل متحرك

فلن نحو : ضرب ، ويازيد ، ولا رجل لا يلحقها هاء السكت مع أن (٦)

حركاتها غير إعرابية فلوقال : المتحرك بحركة أصلية أو غيرها وجب لخروج المصور

(١) حقها ثم بدليل وكذا كيف

(٢) في م (يعرض) وكل صحيح لأن الحركة مؤنث مجازي يذكر له الفعل ويؤنث

(٣) في ك (في المفرد)

(٤) في م ، ك ، هـ (لذن) وهو الصواب

(٥) في ك ، هـ (وأي : محذوف صدر الصلة)

(٦) في م (لا يمتنع) وفي هـ (لا يمتنع بيانها) وفي ك (ولا يمتنع بيانها)

(٧) في م ، هـ (أو غير عارضة لخروج)

(وقيل : لم أبله ، لتقدير الحركة كما أسقط ألفها في هلم ، لتقدير
سكون اللام) هذا إشارة إلى سؤال وجواب أما السؤال فهو أن لم أبل
أصله أبالي فدخل الجانم فكان التماس لم أبال بحذف الياء نحو: لم ييم
ثم لما كان آخره متحركاً أسكنوها ثانياً فقيل : لم أبال بسكون اللام
فالتقى ساكنان الألف واللام ، فسقطت فبقى لم أبل على السكون
فكان حتماً ألا يلحقها هاء السكت ، لأنه إنما تلحق المتحرك لا الساكن
فأجاب بأن أصله الحركة ، إذ الأصل لم أبال وتسكين اللام على خلاف
القياس ، فالحركة في الأصل مقدرة على اللام فكانها متحركة وذكر مثالا
للتقدير ، أي : الحركة المقدرة معتبرة ، كما أن سكون المقدر معتبر
فلن هلم أصله هالم كما هو مذهب الكوفيين ، وقدر سكون اللام من لم
فكانه التقى ساكنان ألف ها ولام لم ، فان أصله الم كرد أصله اردد

-
- (١) في م (أصله لا أبالي)
(٢) في م ، ك ، هـ (وكان)
(٣) في م ، ك ، هـ (فسقطت الألف) وهو الصواب
(٤) في م (لم أبل بسكون اللام)
(٥) في م (وكان حتماً)
(٦) في ك ، هـ (لأنها)
(٧) في م ، ك ، هـ (كما أن السكون)
(٨) في م (فلن أصل هلم هالم)
(٩) في ك (هالم)
(١٠) من قوله (من لم) الى قوله (ولام لم) لا يوجد في م ، هـ
(١١) في هـ (الم) والـواب لم لأنه قال وقدر سكون اللام ولام الم ساكنة
تحقيقاً لا تنديراً .
(١٢) في ك (الميم)

(١) فأسقطت ألف ها نظرا إلى سكن اللام ، وإذا التقى ساكنان وأولهما
 مدة حذفت المدة فسقطت الألف من ها نظرا إلى تقدير سكن السلام
 من لم إذا أصله الميم ، فنقل حركة الميم إلى اللام ، وأدغم الميم (٢)
 في الميم فبقى هلم ، وهذا وإن كان على خلاف مذهب البصريين (٣)
 إذ هلم غير مركبة عندهم ، فإنما ذكر المصنف استثناسا بأن الحركة (٤)
 المتدرة مرعية كالسكون المقدر عند من يعتبره . (وهي) ، أى : هاء (٥)
 السكت (ساكنة) لأنها إنما تلحق للوقف فلا تكون إلا ساكنة (وتحريكها (٦)
 لحن ونحو : (٧)

(١٠) * يامرحباه بحمار عفراء * ويامرحباه بحمار ناجية * (١١)

-
- (١) فى م (فأسقط)
 (٢) (اللام من الم فكانه التقى ساكنان ألف ها ولا م ألم وإذا التقى)
 هذا زائد عن الأصل .
 (٣) فى هـ (إذا أصله)
 (٤) فى م (فأدغم)
 (٥) فى هـ (وإنما)
 (٦) فى هـ (ذكرها)
 (٧) فى م ، هـ (لأن الحركة)
 (٨) فى م (أى وهاء)
 (٩) فى م (يكون)
 (١٠) (يامرحباه بحمار عفراء) غير موجودة فى ك
 (١١) فى م بعد (ناجيه) قوله (مما لم يعتد به) والبيتان ذكرهما فى
 شرح المفصل لابن يعيش ج ٩ ص ٤٦ ، ٤٧ وفى التمايق عن البيت
 الأول قال ((نسب الشاعر ، حمة هذا البيت لعروة بن حزام
 المعذرى صاحب غزوه ، قال البغدادى " ولم أجدها هذا الرجز =

- (١) (٢) (٣) (٤)
 يروى ضم الهاء وكسرهما من يامرحباه في البيتين . والناجية اسم
 معشوقة (مما لا يعتد به) وغفرا : اسم امرأة . وآخره :
 * إذا أتى قرينه بما يشاء من الشعر والحشيش والهاء *
 (٥) (٦) (٧) (٨)
 أحب حمارها لحبها وآخر البيت الثاني :

في ديوان عروة ولعله ثابت فيه من رواية أخرى)) ج ٩ ص ٤٦
 موضع الشاهد فيه (يامرحباه) حيث حرك هاء الساكت وهو لحن
 ومما لا يعتد به ، وقد فصل فيه في التعليق على شرح الفصل ج ٩
 ص ٤٦ وفي التعليق على البيت الثاني قال ((هذا صدر بيت
 أو هو بيت كامل من الرجز وبعده :

* إذا أتى قرينه للسانية *

اللفة : السانية : تتألق على عدة معان منها الدلو العظيمة
 وأداتها والناقة التي يستقى عليها .

موضع الشاهد فيه كما في البيت السابق .

- (١) في م ه ه (ويروى)
 (٢) في ك (بضم)
 (٣) في ه (في) بدل (من)
 (٤) (والناجية اسم معشوقة) غير وجوده في ه
 (٥) في م (معشوقته)
 (٦) لعله يريد (وآخر البيت الأول) بدليل ما بعده وهو قوله (وآخر
 البيت الثاني) .

(٧) في ك ه ه (لما شاء)

- والبيت هذا ذكر في شرح الفصل لابن يعين في ج ٩ ص ٤٧
 وفيه قال وبعده أي بعد البيت (يامرحباه بحمار ناجية)
 والبيت الأول ذكر في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٠٦
 (٨) في م (أي : أحب حمارها لحبها) وهي الأولى بالثبوت ،
 وفي ك (والحمار حمارها) .

* إذأتى غربه للسانية *

- (١) والسانية الناضحة التى يستقى بها الماء من البئر .
(٢)

(٣) ومنها الشين والسين التى تلتحق كاف المؤنث وتقا) تقول أكرمتكش
(٤)

- ومرت بكش بالشين المعجمة فى أكرمتك وممرت بك على خطاب المؤنث
(٥)
ونحو أكرمتكش ، وممرت بكش بالسين غير المعجمة (والأول) ، أى : التى
(٦)
بالشين المعجمة (الكشكشة) ، أى : تسمى الكشكشة (وهى فى تميم)
(٧)
أى : وهى لفظة تميم (والثانى) ، أى التى بالسين غير المعجمة
(٨)
(الكسكسة) ، أى : تسمى الكسكسة (وهى فى بكر) ، أى : لفظة
بنى بكر بن وائل .

(٩) ومنها المدة التى تلتحق بآخر الكلمة إنكارا ، أن يكون الآخر على

(١٠)
ما ذكر المخاطب أو على خلاف ما ذكر

-
- (١) (والسانية) غير موجودة فى م
(٢) فى هـ (من البئر والناجية اسم معشوقته)
(٣) فى ك (أى الشين) والـ:واب (والسين)
(٤) فى هـ (الكاف)
(٥) فى م (الفير)
(٦) فى م (بالكشكشة)
(٧) فى م (بنى تميم) وفى هـ (أى وهى فى لفظة تميم)
(٨) فى م (بالكسكسة)
(٩) فى م (الأمر على ما ذكر) وفى ك ، هـ (الأمر على ما ذكره)
(١٠) فى م (وعلى) بدل (أو على)

أى : ومنها حرف الإنكار وهى زيادة تلحق آخر الكلمة فى الاستفهام (١) (٢)
وهى على معنيين أحدهما : إنكار أن يكون الآخر على ما ذكر المخاطب (٣)
كما إذا قال : تقدم زيد ، فيقول أزيد نيه منكرا لقدمه ، والآخر (٤) (٥)
أن يكون إنكارا لخلاف ما ذكره المخاطب ، كما إذا قال فى المثال المذكور (٦)
أزيد نيه على إنكار خلاف قدمه ، أى : يجب أن يكون التقدم حقا
(أو تذكر) عطف على إنكارا ، أى : ومنها حرف التذكروهو المدة (٧)
التي تلحق آخر الكلمة تذكرا كما يقول الرجل فى نحو : قال ويقول (٨)
ومن العامى قالا فيمد فتحة اللام ، ويقولو فيمد ضمة اللام ، ومن العامى
فيمد كسرة الميم ، إذا تذكر شيئا ولم يرد أن ينقطع كلامه (ويتبع) (٩)
أى : كل واحدة من مدة الإنكار ، ومدة التذكر (ما قبلها فى حركته
بعد كسر الساكن) فالحرف الذى يقع قبل المدتين إما أن يكون (١٠) (١١)
متحركا أو ساكنا ، فإن كان متحركا تبعته فى حركته فتكون المدة بعد
حركة النتح ألفا ، وبعد الضم واوا ، وبعد الكسر ياء

-
- (١) فى م (حروف)
 - (٢) فى م (وهو)
 - (٣) فى م (الأمر)
 - (٤) فى هـ (فنقول)
 - (٥) فى م ، ك ، هـ (والمعنى الآخر) وهو الأولى بالثبوت
 - (٦) فى م (الإنكار)
 - (٧) فى م (وهى) وكل صحيح فالتذكير مراعاة للمرجع والتأنيث مراعاة للخبر
 - (٨) فى م ، ك ، هـ (العام) وهى الواو لأن التمثيل للثلاثة قبل المد .
 - (٩) فى ك ، هـ (يقطع)
 - (١٠) سقط . (أو ساكنا فان كان متحركا) من ك
 - (١١) فى م (تتبعه)

(١) فيقول في حرف الإنكار في نحو : هذا عمر عمروه وفي رأيت عثمان أعمشناه
(٢) (٣)
وفي مررت بحذام أحذاميه وإن كان الأول ساكنا حرك بالكسر ثم تتبعه
المدة ، كما قال : قدم زيد فتحرك نون التنوين بالكسر ثم تلحق به
الياء فتقول : أزيد نيه ، وكذا حرف التذكر في إتباع ما قبلها متحركا
أو ساكنا كما ذكرنا (وتزاد إن مع الأولى) ، أي : مع مدة الإنكار
فتقول لمن قال : قدم زيد ، أزيدانيه بلحاق إن بعد بقاء التنوين
على زيد (ولا يكون) ، أي : المدة المذكورة مع إن (إلا ياء) ، لأنه :
(٥)
اجتمع ساكنان نون إن والمدة ، وأصل حركة التثنية الساكنين الكسر
وإذا كسر النون لزم أن يكون المدة المدعقة بها ياء (وتختص)
أي : الأولى وهي مدة الإنكار (بالوقف والثانية) وهي مدة التذكر
(بالدخ) ، لأنها تنح لتذكر شيء من بقية الكلام فيقع في الدخ
(٦)
لا محالة .

(١) في هـ (فتقول)

(٢) في هـ (أبحذاميه) وفي كـ (بحذام - حذاميه)

(٣) في هـ (تبعته)

(٤) لعلها (حروف) حتى تناسب (قبلها)

(٥) في م ، هـ (يلتقي)

(٦) في هـ (فتقع)

(١) لما فرغ من الأفعال العاملة والحروف العاملة ، شرع في الأسماء
(٢) العاملة ، وإنما قدمها ، لأن أصل العمل للأنعال ، فالحروف إنما
تعمل لمسابهة الأفعال فذكرت عقبيتها ، والعمل في الاسم لما كان بخلاف
الأصل أخره فقال :

بحث الأسماء العاملة :

(٣) وأما الاسم فيعمل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجنم فمنه
المصدر ، وهو اسم الحدث المشتق منه الفعل (هذا على مذهب
البصريين ، وأما الكوفيون فيجعلون الفعل مشتقا منه ، والمثلية
(٤) مشهورة مذكورة في الخلاف مع استقصاء الأدلة من الطرفين فلا تطول
الكتاب بإيرادها .

المصدر :

(وهو) ، أى : المصدر (من مجرد الثلاثى سماع) يرتقى
(٥) (٦)
ما ذكره سيويه منها إلى اثنين وثلاثين مثالا

-
- (١) فى ك ه هـ (ولما)
(٢) فى م هـ (والحروف)
(٣) (السواو) فى (وأما) غير موجودة فى ك هـ
(٤) أنظر الانصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ج ١ ص ٢٣٥ مسألة "٢٨"
(٥) أنظر الكتاب ج ٤ ص ٥ : ٤٥
(٦) فى م هـ (بناء)

(١)
وأمثله مذكورة في المفصل على التفصيل (وفي غيره) ، أي : وفي غير
(٢)
الثلاثي المجرد (تياس) ، أي : يمكن ضبطه بضابط (نحو :
أخرج إخراجا ، واستخرج استخراجا) واقتدر اقتدارا إلى آخر ما هو
(٣)
مصادر غير الثلاثي المجرد من المزيد فيه ثلاثيا ورباعيا ، والرباعي مجردا
على ما هو مستقصى في التعريف (ويعمل عمل فعله ما ضيا كان أو غيره)
(٤)
لأنه جزء مدلول الفعل فكان أقوى من سائر الأسماء المتمثلة بالأفعال
(٥)
(إذا لم يكن مفعولا مطلقا) ، أي : إنما يعمل المصدر إذا لم يكن
(٦)
مفعولا مطلقا نحو : ضربت ضربا زيدا ، فإن العمل للفعل لا للمصدر
لوجهين أحدهما : أن الفعل هو الأصل فلا يعدل عن الأصل إلى الفرع
(٧)
بلا موجب ، الثاني أن المصدر إنما يعمل لكونه مقدرا بأن والفعل ، تقول :
(٨)
أعجبني ضرب زيد عمرا ، أي : أن ضرب زيد عمرا ، ولا يمكن إذا وقع
مفعولا مطلقا أن يقدر بأن والفعل ، إذ لا يقال : ضربت أن ضرب زيد
عمرا ، إذ لا يؤكد الفعل بأن والفعل ، بل المصدر صريحا وإنما كان

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٤٣

(٢) في ك (أي ويمكن)

(٣) في هـ (ورباعيا مجردا أو مزيدا فيه رد على ما هو مستقصى)

(٤) في ك (غير) بدل (جزء) وهي الأصح

(٥) في م بعد (مطلقا) قوله (فأما إذا كان مفعولا مطلقا نحو)

(٦) في ك (إذا لم يكن مفعولا مطلقا فأما إذا كان مفعولا مطلقا نحو)

ضربت ضربا زيدا فإن العمل لا للمصدر (أ هـ حقها للفعل .

(٧) في م ، ل ، هـ (والثاني)

(٨) في م ، هـ (أي أعجبني)

المصدر مقدرا بأن والفعل ، لأن الاسم حقه ألا يعمل ، وأعمل العمل
 للفعل مقدر بأن والفعل تصحيحا للعمل وإنما لم يقدر اسم الناعل بالفعل
 للعمل ، لأن له مشابهة بالمزاع لفظا باعتبار الحركات والسكنات
 فأغنت تلك المشابهة اللفظية عن تقديره بالفعل ، بخلاف المصدر فإنه
 لم يكن فيه مشابهة لفظية باعتبار الحركات والسكنات ، فاحتج السى
 تقديره بالفعل لتصحيح العمل . (إلا أنه لا إضمار فيه) الاستثناء
 يحتمل أن يكون منقطعا كأنه قال يعمل عمل فعله لكنه لا إضمار فيه
 ويحتمل أن يكون متصلا ، إذ معنى يعمل عمل فعله أنه كالفعل فى العمل
 (١)
 والفعل يعمل فى المظهر والمضمر ، فاستثنى عنه المضمر ، أى : عمله
 كالفعل إلا أنه لا إضمار فيه ، فإنه ليس كالفعل ، وإنما لم يضر فيه ، لأنه
 (٢) (٣)
 لو أضر فيه لوجب إذا ثنى أو جمع المصدر باعتبار الأنواع أن يكون تثنيان
 وجمعان ، أحديهما باعتبار الفاعل والأخرى باعتبار الحدث الذى هو
 مدلول المصدر ، وليس كاسم الناعل ، لأنه إنما يثنى ويجمع باعتبار
 (٤) (٥)
 فاعله ، وليس مدلوله منفصلا عن الفاعل بتثنية أحديهما يثنى عن تثنية
 الأخرى (ولا يلزم ذكر الفاعل وإن كاله) فى المصدر

-
- (١) فى م (فالفعل)
 (٢) فى م (أن يكون له)
 (٣) فى هـ (اثنتان) وحققا تثنيان بدليل وجمعان كما فى الاصل
 وما بعدهما حقه إحداهما .
 (٤) فى م (فتثنية) وفى ك هـ (فتثنية أحدهما) وهو الصواب .
 (٥) فى هـ (تغنى) وما قبلها حقه (إحداهما)

(١) إذا لم تذكر الفاعل لكان حيث لم يذكر له فيه الإضمار لكنا بيننا
(٢) (٣) (٤)
أن الإضمار في المصدر ، بل يلزم ذكر الفاعل وإن كان له ، أى :
لا يلزم ذكر الفاعل وإن كان يلزم أن يكون له فاعل في نفس الأمر ، إذا المصدر
(٥) (٦)
لا ينفك عن صدر منه ، لكن لا يلزم ذكره مظهرا أو مضمرا وأيضا اسم
الفاعل والمفعول يجب أن يكونا جارين على موصوف لفظا أو تقديرًا
فيلزم ذكر الفاعل فيهما ، والمصدر ليس جاريا على موصوف حتى يجب
ذكر الفاعل معه

- (١) في م ، هـ (إذا لولم)
(٢) في ك ، هـ (أن لا اضمار في المصدر) وهو الصواب . ولى في
ذلك وثقة في الأسموني ج ٢ ص ٢٨٣ طبعة الحلبي فاعل المصدر
يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا
لبعضهم ويقول الصبان تعليقا على قوله (لا يتحمل ضميره) أى في
غير المصدر النائب عن فعله أما كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره
فيه كما سيأتى ويقول العيني ص ٢٨٥ تعليقا على (فندلا زريق
المال ندل الثالبي) والمصدر إذا كان بدلا من اللفظ بالفعل
يعمل عمل الفعل لأنه يقوم مقامه فلذلك احتمل فيه ضمير الفاعل
ونصب المفعول به الخ وقول الصبان سابقا (كما سيأتى) يشير الى
قول الأسموني ج ٢ ص ٢٦٢ : أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ
بفعله فالأصح أنه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير الخ فلعل
صاحب الكتاب يرى عدم الضمير أى في غير الواقع بدلا من فعله .
(٣) في م ، ك ، هـ (ثلا يلزم) بدل (بل يلزم) وهو الصواب .
(٤) في م ، هـ (قوله وإن كان له)
(٥) في م (عمن)
(٦) في م (عنه) بدل (منه)

(٢) (١)

وعليه قوله تعالى : " أو إطعام في يوم ذي مسغبة ، يتيما " فإنه لم يذكر

الفاعل لا مظهرا ولا مضرا (ويجوز إضافته) ، أى : إضافة المصدر

(إلى الفاعل) نحو : أعجبنى دق القصار الثوب (أو إلى المفعول)

نحو : أعجبنى دق الثوب القصار (منصوبا كان المعنى أو مرفوعا)

هذا تفصيل للمصدر المضاف إلى المفعول ، أى : المفعول قد يكون

منصوبا فى المعنى كالمثال المذكور ، فإن الثوب مدقوق ، وقد يكون فى

المعنى مرفوعا كقوله تعالى : " من بعد غلبهم سيفلبون " ، أى : بعد

كونهم مغلوبين فالضمير المضاف إليه فى المعنى مرفوع ، لكونه مفعول

ما لم يسمى فاعله للخلب (ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل نحو :

* مخافة الافلاس والليانا *)

(١) الآية (١٤) من سورة البلد وقوله (يتيما) من الآية (١٥)

(٢) فى م (فانه لم يذكر له)

(٣) فى ك ، هـ (والى المفعول)

(٤) فى ك ، هـ (كان فى المعنى)

(٥) فى م ، هـ لم يذكر لفظ (سيفلبون)

(٦) من الآية (٣) من سورة الروم

(٧) فى م ، ك ، هـ (ما لم يسم) وهو الصواب

(٨) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٦٥ ونسبه

ابن يعيش الى زياد العنبرى وفى التعليق على شرح المفصل ((قال

العينى : " أقول قائله هو رؤية بن العجاج ، وقال أبو على قائله

هو زياد العنبرى وزعم أنه وجد ذلك بخط مؤرخ السدوس أنشه

إياها أبو الدقيس لزياد العنبرى وكذا قال ابن يعيش وهو الأصح

وهو من الرجز المسدس " أه قلت : وهو فى كتاب سيبويه منسوب

الى رؤية ((ج ٦ ص ٦٥ أه والبيت بعده (يحسن بيع) لا (مع) ==

(١)
فإن الليانا مصدر معطوف على محل الإفلاس ، وهو النضب ، لأنه مفعول به

(٢)
للمخافة ، أى : لمخافتى الإفلاس والليانا وأوله :

* قد كنت دايئت بها حسانا *

(٣)
بها ، أى : بالجارية ، دايئت ، أى : عاملت حسان بالجارية .

وبعده :

* ويحسن مع الأصل والقيانا *

(٤)
والقيان عطف على محل الأصل أيضا وهو منصوب .

== اللغة : دايئت من المداينة وهو البيع بالدين ، بها : أى بالإبل
وحسان : اسم رجل ، والليان مصدر لويته بالدين ، إذا
أمطلته .

قال عبد السلام هارون ((وهو مصدر نادر لم يسمح نظيره على
فعلان إلا " شنان ")) الكتاب ج ١ ص ١٩١ .
موضح الشاهد فيه (مخافة الإفلاس والليان) وقد وضحه الشارح
وقال فيه عبد السلام هارون ((والشاهد فيه نصب " الليان " بإشمار
عامل تقديره " وأن خفت " وتيل أن يكون معطوفا على " مخافة " .
والتقدير مخافة الإفلاس ومخافة الليان ثم حذف المضاف وهو
" مخافة " الثانية وأقام المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه))
الكتاب ج ١ ص ١٩١ وذكر هذا البيت فى شرح الأشموني ومعه
شرح الشواهد للمعنى ج ٢ ص ٢٩١ م . عيسى الحلبي .
(١) ، (٢) فى م (الليان) والليانا مفعول به لمخافة وليس للمخافة .
(٣) فى م (حسانا)
(٤) (والقيان) لا توجد فى م

(١)
(ونحو : * طلب المعقب حقه المظلوم)

برفع المظلوم ، وأوله :

* حتى تهجر بالروح وهاجها *

يصف حمارا وأتانا ، أى : هاج الحمار الأتان لطلب الماء ، عقبب

(٢)
فى الأمر : تردد فى طلبه ، والمعقب هو المتردد فى طلب حقه

المتقاضى لدينه ، والمظلوم صفة المعقب ، أى : كما يطلب المتقاضى

(٣)
المظلوم حقه ، وعن تصرفات الى على أن المعقب المماطل ، يقال :

(٤)
عقبى حقى ، أى : مطلقى ، فالمظلوم على هذا فاعل المصدر لا صفة

(٥)
المعقب ، قوله : ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل ليس بتقييد

الجواز بهما ، بل سائر التوابع فى معناهما ، بل ذكرهما تمثيل لا تقييد

(١) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيثرح ج ٦ ص ٦٦ ونسب
فيه الى لبيد بن ربيعة العامرى .

اللغة : التهجر : السير فى الهجرة وهى فى منتصف النهار عند

اشتداد الحر . الرواح : نقض الغدو وهو اسم للوقت

من زوال الشمس الى الليل ، هاجه : أزجه .

موضع الشاهد فيه (طلب المعقب حقه المظلوم) وقد بينه الشارح

ذكر هذا البيت فى شرح الأشموى ومعه شرح الشواهد للعينى

ج ٢ ص ٢٩٠ وشرح الكافية الشافية ج ٢ ص ١٠٤٨ .

(٢) فى م ، ك ، هـ (المتردد) وهو الصواب

(٣) كلمة (تصرفات) غير واضحة فى م

(٤) فى ك ، هـ (فاعل الطلب والمعقب مفعول أى كما يطلب المظلوم

مماطله فلا احتياج فى البيت على هذا لهذا المظلوم فاعل المصدر

لا صفة للمعقب ، وكلمة (احتياج) فى هـ (فلا احتياج) وهو الصواب

(٥) فى م ، هـ (لتقييد)

(١) الجواز ، ولصله إنما قيد بهما نظرا الى ماورد في كلامهم فـسى الحذف والصفة كالبيتين . (وإعماله مع اللام قليل) ، لأن المصدر قد يكون نكرة ومضافا ومع اللام ، أما في صورة التنكير فيعمل كالفعل لأن تنكيره يقوى شبهه بالفعل ، وأما المضاف فهو في تقدير التنكير أيضا ، لأن قولك : أعجبنى ضرب زيد عمرا في تقدير أعجبنى ضرب زيد عمرا فهو في المعنى كالمضون ، وأما المعرف باللام فيبعد عن شبه الفعل ، لأن التعريف لا يكون في الفعل ، فلذلك ضعف عمله ولم يوجد إعماله إلا قليلا نحو قول الشاعر :

(٣) * ضعيف النكاية أعداؤه يخال الفرار يراغى الأجل *
(٤)

(ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه) ، أى : في حيز المصدر (عليه ، لأنه في تأويل أن مع الفعل) ، لأن أعجبنى ضرب زيد أن ضرب زيدا (٥) ، وكما لا يتقدم ما في حيز أن عليه لا يتقدم ما في حيز معناه عليه أيضا ، .

(١) كلمة (الجواز) غير موجودة في م ، هـ ،

(٢) في هـ (فبعد)

(٣) ذكر هذا البيت في الكتاب ج ١ ص ١٩٢ عالم الكتب وهو من الخمسين .

اللفة : النكاية : مصدر نكيت العدو وإذا أثرت فيه ونلت منه يراغى الأجل يذاهله .

موضع الشاهد فيه (النكاية أعداؤه) حيث أعمل المصدر المعرف باللام وهو قليل ضعيف وقد بينه الشارح .

ذكر هذا البيت في الخزانة ج ٣ ص ٤٣٩ وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعيني ج ٢ ص ٢٨٤ وابن يعيش ج ٦ ص ٥٩ ، ٦٤ وأوضح المسالك بشرح المرحوم الشيخ محيى الدين ج ٢ ص ٢٤١ .

(٤) كلمة (حيز) غير موجودة في م

(٥) في م ، هـ (زيد) بالرفع وشي الصواب .

(١) وظاهر اللفظ أن يكون قوله : لأنه في تأويل أن علة لقلة إعماله مع اللام أيضا ، أى : إنما قل مع اللام ، لأنه لا يدخل أن ، وكذا التنوين ، والاضافة لا يدخلان أن ، فهذا يوجب ألا يعمل المصدر بالاعتماد على اللفة المذكورة (ولا الفصل بينه) ، أى : ولا يصح الفصل بينه ، أى : بين المصدر (وبين صلته) أى : بين ما يتعلق به (بأجنبى فلا يجوز فى أعجبى ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر أن يجعل اليوم متعلقا بأعجبى وعند من صلة المصدر) لأن اليوم حينئذ قد يكون أجنبيا عن المصدر ومعموله وهو عند ، لأنه متعلق بأعجبى ، والفصل بينهما بأجنبى غير جائز (ولا تقديم منصوبه) ، أى : ولا يصح تقديم منصوب المصدر (على المرفوع تقديرا نحو : عجبت من ضربيك أو ضربى إياك وهو المختار) (٧) قوله : تقدير يتعلق بالمرفوع أى : على ما يرتفع تقديرا لا لفظا (٨) فلنك إذا قلت عجبت من ضربك زيد جاز تقديم المنصوب على المرفوع معنى (٩)

-
- (١) فى م (وظاهر هذا اللفظ)
 (٢) فى م (أى إنما قل مع اللام وضعف لأنه فى تأويل أن ، والسلام لا تدخل أن والأول أظهر لأن اللام لا يدخل أن وكذا التنوين)
 (٣) فى م ، هـ (العلة) وهو الصواب
 (٤) فى م (و) هـ : الصواب (أى)
 (٥) (قد) غير موجودة فى م ، هـ وحى بالصواب لأنه أجنبى بالفعل لا أنه قد يكون أجنبيا .
 (٦) فى م (بالأجنبى) وأيضا
 (٧) فى ل (وقوله)
 (٨) فى م (على ما يرتفع به)
 (٩) فى م (لو) بدل (إذا)
 (١٠) فى م ، هـ (على المرفوع لأنه مرفوع لفظا لا تقديرا وأما الباء ففى المثاليين فهو فى المعنى مرفوع لأنه فاعل المصدر) زيادة عن الأصل .

لأنه فاعل المصدر فلا يتقدم المنسوب وهو الكاف عليها فلا يقال عجت من
ضربك أنا ، لا مكان الإتيان بالضمير المتصل مقدما على المنسوب
(١)
فلا يؤتى به مؤخرا عن المنسوب منفصلا ، لأنه لا يسوغ الانفصال مع
(٢)
التدرة على الإتهال قوله : وهو المختار إشارة إلى أنه إذا اجتمع
ضميران وأحدهما أعرف وقدمته فذلك الخيار في الثاني ، أي : يجوز
(٣)
لك أن تأتي بالثاني منفصلا كالمثال الأول وهو ضربك ومنفصلا كالمثال
(٤) (٥)
الثاني وهو ضربى إياك ، وبين أن المختار وهو الانفصال على التقديرين
(٦)
فلا يجوز تقديم هذا المنسوب متصلا أو منفصلا على المثالين التي هو مرتفع
(٧) (٨)
تقديرها (فإن كان مفعولا مطلقا) مقابل لقوله إذا لم يكن مفعولا مطلقا
(٩)
أي : إذا لم يكن المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للمصدر ، وإن كان
(١٠) (١١)
مفعولا مطلقا فإما أن يكون بدلا عن العمل أولا ، فإن لم يكن بدلا عن

(١) في م ، ك ، هـ (متصلا)

(٢) في هـ (وقواه)

(٣) في م ، ك ، هـ (متصلا) وهو الصواب

(٤) سقط (الواو) في قوله (وهو) من ك ، هـ

(٥) في م ، ك ، هـ (وعلى التقديرين) وهو الصواب

(٦) في هـ (الذي هو) وهو الصواب وفي ك (الذي هو مرفوع) وأيضا

صحيح .

(٧) في م (وإن كان)

(٨) في م ، هـ (لقوله من قبل)

(٩) في م (إذا لم يكن المفعول المطلق المصدر)

(١٠) (مطلقا) كرر مرتين في ك

(١١) في م ، ك (أولا بدلا) وفي هـ (أولا يكون بدلا) وهو الأولى بالشبوت .

- (١) الفعل ، أى : لا يلتزم إضمار الفعل نحو : ضربا زيدا (فالمعمل للفعل)
(٢) لأن الفعل فى حكم المذكور (وإن كان بدلا منه فوجهان) كسقيا زيدا
(٣) ونحوه من المصادر التى التزم حذف أفعالها ، فقائل يقول المعمول
(٤) للفعل أيضا ، لأنه الأصلى وإن التزم حذفه فقائل يقول : الفعل
(٦) لما حذف واطرح التزم حذفه وصار المصدر بدلا عنه ، فالإقتباس
(٧) لما وجد ذكر على الإطراد وهو المصدر فالمعمل للمصدر ومنه ، أى : ومن
(٨) الاسم العامل

اسم الفاعل :-

- (٩) (اسم الفاعل : وهو اسم اشتق لذات من قام به الفعل بمعنى
(١٠) الحدوده) قوله : اسم اشتق جنس يدخل تحته اسم المفعول
واسم الزمان ، والمكان ، قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول

- (١) هل المصدر هنا ليس بدلا من الفعل وأى فرق بينه وبين سقيا زيدا .
(٢) فى هـ (ذالوجهان)
(٣) فى هـ (التى التزم) وفى ك (الذى التزم)
(٤) فى م ، هـ ، ك ، هـ (الأصل)
(٥) فى م (وقائل) وأيضا ك ، هـ وهى الصواب
(٦) فى ك ، هـ (والتزم حذفه) بزيادة الواو
(٧) فى م ، هـ (بما) وما بعده لعله (ذكره)
(٨) (ومنه) لعلها من المتن أى من قول المصنف بدليل قوله أى التى
هى عبارة الشارح .
(٩) فى هـ (أشتق لمن قام به)
(١٠) كلمة (اسم) لا توجد فى م

(١) فإنه لمن وقع عليه ، ويخرج اسمان الزمان والمكان أيضا ، لأنهما
 ليسا باعتبار ذاتين قام بهما الفعل ، قوله : بمعنى الحدوث يخرج
 المنة المشبهة فإن معناها الثبوت لا الحدوث ، وكان الأولى أن يذكر
 في الحد ما يخرج اسم التفضيل ، فان قولك : أعلم يصدق عليه اسم
 مشتق وهو من قام به الفعل بمعنى الحدوث ولكنه للتفضيل لم يوضح
 لمجرد من قام به التفضيل . (وصيفته) ، أى : وصيغة اسم الفاعل
 (من الثلاثى المجرد على فاعل ومن غيره) ، أى : غير الثلاثى المجرد من
 الرباعى مجردا أو مزيدا ، أو من الثلاثى المزيد فيه (على صيغة المضارع
 لميم مضمومة ، وكسر ما قبل الآخر) وهذا يعم جميع الصور نحو :
 مدحرج ، ومستخرج ، ومتدحرج (ويعمل عمل يفعل من فعله) ، أى :
 يعمل عمل الفعل المبني للفاعل من ذلك الفعل الذى اشتق منه

-
- (١) فى م (عليه الفعل)
 (٢) فى م ، هـ (اسى) وهو المواب وفى (ع) (اسما)
 (٣) سقط (معناها) من ك
 (٤) فى م (أن يذكر قيدا فى الحد ليخرج اسم التفضيل) هـ فيها
 (تخرج) بدل (لتخرج)
 (٥) فى م ، هـ (يصدق عليه أنه)
 (٦) فى هـ (لمن)
 (٧) فى م (ولكنه للتفضيل خرج عنه ولعله اكتفى بقوله لمن قام به فان اسم
 التفضيل لم يوضع لمجرد من قام به أفعل الفعل ، بل لمن قام به
 التفضيل) وأيضا هـ .
 (٨) فى ك (المجرد)
 (٩) فى م (بعم) وهى المواب
 (١٠) سقط (الفعل) من ك

(مفردا كان) كضارب (أو مثنى) كضاربان (أو مجموعا جمع تصحيح)
 كضاربين (أو تكسير) كضرب (مظهرا) كريد ضارب عمرا (أو ضمرا)
 أى : مقدرا نحو : أنا زيدا ضاربه فى الإضمار على شريطة التفسير
 (١)
 أى : أنا ضارب زيدا ضاربه مقدما كما ذكرنا (أو مؤخرا) نحو :
 (٢) أنا زيدا ضاربه (بشرط معنى الحال أو الاستقبال) فلن الأصل
 (٣)
 ألا يعمل الاسم ، وإنما عمل اسم الفاعل ، لكونه مشابها للفعل
 المستقبل فى الحركات والسكنات والدلالة على الحال والاستقبال
 (٥)
 فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضى (والاعتماد على صاحبه)
 أى : وبشرط الاعتماد على صاحبه ، يعنى : أن اسم الثافل لا يمكن أن
 (٦)
 يذكر إلا بعد ما يجرى عليه من مبتدأ وموصوف ، أو ذى حال ،
 (٧)
 أو موصول فالاعتماد على المبتدأ نحو : زيد ضارب عمرا ، والاعتماد على
 الموصوف نحو : جاء رجل ضارب عمرا ، والاعتماد على ذى الحال نحو :
 (٨)
 جاء زيد ضاربا عمرا ، والاعتماد على الموصول نحو : جاء الضارب زيدا

-
- (١) فى م (ضارب)
 (٢) فى م ، هـ (ضارب) وهى الصواب حتى يفاير ما قبله ، وفى ك
 (ضاربا)
 (٣) من قوله (فلن الأصل) إلى قوله (الحال أو الاستقبال) كرر مرتين فى ك
 (٤) فى ك ، هـ (أعمل)
 (٥) فى ك (لمعنى)
 (٦) فى ك ، هـ (أو موصوف)
 (٧) (والاعتماد على الموصوف الخ) كرر مرتين فى م
 (٨) فى ك (الموصوف)

- (١) (والمهمزة) ه ، أى : ويشترط الاعتماد على الهمزة نحو : أقائم الزيدان (٢)
- (أو ما النافية) نحو : ما قائم الزيدان ، وإنما اشترط الاعتماد لأن
- اسم الفاعل فرع الفعل فاشترط فيه الاعتماد ولم يجز إعماله ابتداءً (٣)
- نحو : ضارب زيد ، تنبيهها على إنحطاط رتبة الفروع عن الأصول
- (فلن كان) ه ، أى : فإن كان اسم الفاعل (للماضى) وأريد ذكر مفعوله (٤)
- (وجبت الإضافة خلافاً للكسائي) فإنه يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى
- والإضافة معنوية ، لأن شرط الإضافة اللفظية أن تضاف الصفة إلى معمولها (٥)
- وإذا كانت بمعنى الماضى لم يكن ما بعدها معمولاً له فتكون الإضافة معنوية (٦)
- (فلن كان معمول آخر) نحو : زيد معطى غلامه درهماً أمس ، فلا يمكن (٧)
- إضافته إلى معمولين معاً (فبفعل مقدر) ه ، أى : فيكون انتصاب (٨)
- المعمول الآخر بفعل مقدر ه ، أى : أعطاه درهماً (ونحو "وكلبهم" (٩)
- باسط ذراعيه " (١٠)

-
- (١) فى ك ه (أو الهمزة)
- (٢) فى ه (أى أو ويشترط)
- (٣) فى ه (زيداً) وهو الصواب
- (٤) أنظر شرح المفصل لابن يعقوب ج ٦ ص ٢٧
- (٥) فى م (كان)
- (٦) فى م ه (فيكون)
- (٧) سقط (أمس) من ك
- (٨) فى م (المفعولين)
- (٩) فى م ه ك ه (ونحو كلبهم الخ) بسقوط الواو
- (١٠) من الآية (١٨) من سورة الكهف

(١) إنما جاز إعماله من غير إضافة مع أن اسم الفاعل بمعنى الماضي
(٢) (على إرادة حكاية الحال الماضية) وكأنه بمعنى الحال باعتبار الحكاية
فلذلك عمل (نحو : الضارب عمرا أمس حكمه حكم الذي ضرب)
أى : اسم الفاعل إذا وقع صلة للام فيعمل مطلقا سواء كان للحال
أو للاستقبال أو للماضي ، لأنه يلزم تقديره بفعل لاقتضاء الموصول ذلك
فإذا أريد معنى الماضي ، وكأنه فعل ماضى وهو معنى قوله حكمه حكم
الذى ضرب (ومن ثم) ، أى : ومن وجهة كونه فى حكم الموصول
(امتنع التقديم) فلا يقال : عمرا الضارب ، لأن ما فى حيز الموصول
لا يتقدم عليه (واللام فى قوله تعالى : " وكانوا فيه من الزاهدين ")
ليست بمعنى الذى عند بعضهم والصلة المتقدمة ليست له (، أى :
ليست متعلقة بالزاهدين (عند آخرين بل لمحذوف مدلول عليه به)
هذا إشارة إلى سؤال . وهو أن فيه يتعلق بالزاهدين ، أى : كانوا
من الزاهدين زهدوا فيه ، فهو من حيز الصلة ، وحيز الصلة

-
- (١) فى هـ (أى إنما جاز)
(٢) فى م (فكانه)
(٣) فى م ، هـ (فكانه) وهى الصواب لأنها فى جواب إذا
(٤) فى م (أى ومن وجهة) حقها ومن جهة
(٥) لفظ (تعالى) غير موجود فى م ، ك
(٦) من الآية (٢٠) من سورة يوسف وما بعدها فى قوله (والصلة) حقها
أو الصلة .
(٧) فى ك ، هـ (أى كانوا من الذين زهدوا فيه) وهى الأنسب
(٨) فى ك (للصلة) والصواب (الصلة)
(٩) فى هـ (وما فى حيز الصلة) وهو الأولى بالشعر -

(١) يعتنق تقديمه على الموصول فأجاب بوجهين أحدهما : أن اللام ليست بمعنى الذى عند بعضهم ، أى : اللام ليست موصولة كلام الرجل
(٢) أى : ل مجرد التعريف ، وليست موصولة ، والثانى : أن الصلة المتقدمة وهونيه ليست متعلقة بالزاهدين ، بل متعلقة بمحذوف مدلول عليه بالزاهدين ، أى : كانوا من الزاهدين ، وكان سائلا سأل وقالوا :
(٣) زهدوا لى أى شىء ، فقال فيه ، أى : زهدوا فيه فهو متعلق بزهدوا
(٤) وحذف لدلالة الزاهدين عليهم ثم قال (وهذا) ، أى : الوجه الثانى
(٥) (أولى من الأول لما تضمنه الأول من تقديم صلة المجرور على الجار)
لأن القائل الأول يسلم أن فيه يتعلق بالزاهدين ، ومنع كون اللام موصولة ، فيقال له : هب أن اللام غير موصولة لكن المانع أن الزاهدين مجرور ومعمول المجرور لا يتقدم على الجار ، والوجه الأول ضعيف أيضا
لأن اللام فى المشتقات بمعنى الموصول قطعا بخلاف الرجل والفرس
(٦) وكل ما كان غير مشتق فانه لا يصح تقديرها موصولة لعدم ما تقوم مقام الفعل بخلاف المشتقات

-
- (١) فى م ، ك ، هـ (تقدمه)
(٢) فى م (بل) بدل (أى) وأيضا هـ وفى ك (لى)
(٣) فى م ، ك ، هـ (وقال) وهو الهواب بدليل ما قبله
(٤) (فيه أى) غير موجودة فى م (٥) فى م ، ك ، هـ (عليه) وهو الصواب .
(٦) فى هـ (جملة) بدل (صلة) ويصح تصويبها بمعنى أنها متصلة به لا بمعنى الصلة الاصطلاحى .
(٧) فى م ، هـ (ما يقوم)

- (١) (٢)
(وجاز حذف نونى التثنية والجمع من غير إضافة) كقول الشاعر :
(٣)
* الحافظوا عورة العشيرة لا يأتهم من ورائهم وكف *
(كما جاز فى الذى) ، أى : لما وقع صلة للموصول جرى فيه
(٤)
هذا التحقيق بحذف النون ، لأن الموصول مستطال بصلته فخفف
(٥) (٦)
كما خفف الذى فى نحو "كالذى خاضوا " وأصله كالذين بحذف نونه

-
- (١) فى م بعد تواتره (وجاز) عطف على قوله امتنع أى ومن ثم جاز
أى ومن أجل كونه صلة للموصول جاز) وأيضا فى ه .
(٢) من قوله (حذف) إلى (إضافة) غير واضح فى م
(٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ١٨٦ ولم ينسبه حيث قال فى
نسبته ((وقال رجل بن الانصار)) قال عبد السلام هارون ((هو
عمرو بن امرئ القيس الخزرجى . جمهرة أشعار العرب ص ١٢٢
والخزانة ٢ : ١٨٨ وقال السشتمرى " يقال هو قيس بن الخطيم "
وليس فى ديوانه .)) الكتاب ج ١ ص ١٨٥ .
اللغة : العورة : المكان الذى يخاف منه العدو ، العشيرة : القبيلة
الوكف بالتحريك : العيب والاثم . والألف فى قوله (الحافظوا)
زائدة لا داعى لها .
موضع الشاهد (الحافظوا عورة الخ) حيث حذفت نون الجمع من
غير إضافة تخفيفا . وهذا على رواية نصب عورة وقد نسب البيت
فى هامش الصحاح لقيس بن الخطيم أيضا وعمرو بن امرئ القيس .
(٤) فى ك ، ه (التخفيف) ولعل ما فى الأصل تصحيف .
(٥) من الآية (٦٩) من سورة التوبة
(٦) فى م ، ك ، ه (كالذين فخفف) وهو الصواب .

- (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧)
- (وقراءة من قسراً * لذا ثقوا المذاب * بالنصب مما لا معرج عليه)
- أى : لا معول عليه فإنه حذف نون الجمع من غير إضافة ومن غير وقوعه صلة للام (وحكم ما جاء منه) ، أى : من اسم الفاعل (للمبالغة كفعال ، ونفعول ومفعول حكمه) اختلف فى بناء المبالغة أنه هل يعمل عمل الفعل أم لا فذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين أنها تعمل عمل فعلها وعند الكوفيين أنها لا يعمل حجة سيبويه السماع وهو قول
- أبى طالب يرثى أبا أمية بن المغيرة :
- (٧) * ضروب بنصل السيف سوى سمانها ٠ إذا عدوا زاداً فإنك عاقر *

- (١) من الآية (٣٨) من سورة الصافات والألف فى (لذثقوا) زائدة
- (٢) (بالنصب) غير موجودة فى هـ .
- (٣) لم أجد فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى اللسان عرج عليه بمعنى عول .
- (٤) فى م (أى اختلف)
- (٥) أنظر الكتاب ج ١ ص ١١٠ وفيه رأى سيبويه فقط .
- (٦) فى م ، ك ، هـ (وعند بعض الكوفيين)
- (٧) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ١١١ عالم الكتب موضع الشاهد فيه (ضروب بنصل السيف سوق) حيث أعمل بناء المبالغة وهو ضروب فنصب (سوق) وهو حجة لسيبويه حيث يقول بأعمال بناء المبالغة من اسم الفاعل .
- ذكر هذا البيت فى ديوان أبى طالب الورقة " ١١ " والخزانة ج ٣ ص ٤٤٦ ، وابن الشجرى ج ٢ ص ١٠٦ وشرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني ج ٢ ص ٢٩٧ وفى العيني يرثى بها أمية بن - ن المغيرة المخزومي .

وقول الآخر :

(١)

* أخا الحرب لباسها إليها جلالها

(٢)

وليس بولاج الخوالف أعقلا *

(٤)

(٣)

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود من أعمدة البيت ، والعقل اصطكاك

(٦)

(٥)

الركبتين ، أى : إذا خف الحرب لم يلج البيت كمشيرا كالأعقلا

(٧)

المضطرب رجلاه لخوف أو فزع ، وكما حكى عن العرب انه لمنحار نوابكها :

جمع نابتك وهي السمان والأفتاء من الإبل .

(١) فى م ، هـ (لباسا) وهو الصواب أنظر الكتاب ج ٢ ص ١١١

وفى ك غير واضحة .

(٢) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٢ ص ١١١

موضع الشاهد فيه (لباسا إليها جلالها) وهو كسابقه فى إعمال ببناء المبالغة
عمل اسم الفاعل .

اللغة : أخا الحرب : الملازم لها ، الجلال جمع جل وهو لباس الحرب

الولاج : الكثير الدخول فى البيوت يتردد فيها ، لضعف همته وعجزه .

ذكر هذا البيت فى شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعنى ج ٢ ص

٢٩٦ ونسبه للفلاخ بن حزن وذكر قبله :

* فإن تك فانتك السماء فإننى بأرفع ما حولى من الأرض أطولا *

(٣) سقط (الواو) من (والخوالف) فى م

(٤) فى ك (اصطاك) والصواب (اصطكاك)

(٥) فى ك ، هـ (إذا حضر الحرب)

(٦) فى م ، ك ، هـ (مسترا)

(٧) فى هـ (بوايكها جمع بايك) وفى المصباح تعليقا على قول الأشموني

(بوايكها) قوله جمع بائكة وهي الناقة الحسنة وفى الصحاح مادة

(بوك) وحكى ابن السكيت ناقة بائك إذا كانت ^{فتية} حسنة والجمع البوايك

ومن كلامهم لمنه لمنحار ^{بائكة} (أه) وذكر القاموس بائك وبائكة .

اسم المفعول :-

- (١) (ومنه) ، أى : ومن الاسم العامل (اسم المفعول وهو اسم مشتق لمن وقع عليه الفعل) قوله : اسم اشتق يدخل تحته المشتقات (٢) (٣) (٤) وقوله : لمن وقع عليه الفعل أخرج ما سوى المفعول ، وقوله اسم اشتق . (٥) (٦) أى : من الفعل (وصيغته) أى : صيغة اسم المفعول (من الثلاثى على مفعول) كمضروب (ومن غيره على الفاعل) ، أى : على صيغة اسم الناعل (مفتوح ما قبل الآخر) كمدحرج ، ومستخرج ، ومضارب ، ومكرم مفتوح ما قبل الآخر فرقاً بينه وبين اسم الناعل (وحكمه حكم اسم الفاعل) (٧) فى اشتراط معنى الحال أو الاستقبال ، والاعتماد على ما ذكرنا (إلا أنه يعمل عمل المبنى للمفعول) كمضروب يعمل عمل يضرب المجهول .

الصفة المشبهة :-

- (٨) (ومنه) ، أى : ومن الاسم العامل (الصفة المشبهة وهى ما اشتق

من فعل لانم)

- (١) فى م ، هـ (وهو ما اشتق)
- (٢) فى م ، هـ (قوله ما اشتق)
- (٣) فى م (قوله) بدل (وقوله)
- (٤) فى م ، هـ (ما اشتق أى من)
- (٥) فى م (مبني على)
- (٦) فى م (أى وصيغة)
- (٧) انظر ص ٥١٤ من هذا المبحث
- (٨) (ومنه) لعلها من المتن بدليل قوله بعدها (أى)

- (١) (٢) (٣)
 احتراز عن المتعدى (وصيفته) أى : صيغة الصفة المشبهة والضمير
 (٤)
 يرجع الى ما من قوله ما اشتق (مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع)
 (٥)
 نحو : كريم ، وحذر ، وحسن ، وصعب ونظائرها (وشبهت به)
 (٦)
 ، أى : باسم الفاعل (من حيث إنها تثنى وتجمع) ، أى : إنما عملت
 لشبهها باسم الفاعل ، لأنها غير جارية على الفعل فى الحركات، والسكنات
 والدلالة على أحد الزمانين فلذلك انحطت رتبته عن رتبة اسم الفاعل
 (٧)
 الجارى على الفعل :أعمل تشبها باسم الفاعل من جهة التثنية ، والجمع
 (٨)
 والتذكير ، والتأنيث بعد مشاركته فى كونه فى كونه مشتقا من فعل ،
 (٩)
 وانتضاها موصوفا يجرى عليه كاسم الفاعل (وتعمل عمل فعلها) فحسن
 يعمل عمل حسن وكذا باقى الضرور (وهى) ، أى : الصفة المشبهة
 (إما أن تكون باللام) كالحسن (أو مجردة) ، أى : عن اللام
 (ومعمولها إما مضاف) كحسن وجهه (أو باللام) كحسن الوجه

-
- (١) فى م ، ك (احتراز به) وفى هـ (احتراز به)
 (٢) فى م (عن المتعدى بمعنى الثبوت) وفى هـ (أحتراز به عن اسم
 الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث وصيفته)
 (٣) فى هـ (أى وصيفته)
 (٤) سقط (مخالفة) من ك
 (٥) فى هـ (وصعب وحسن)
 (٦) فى هـ (إنها) بدل (إنما)
 (٧) فى م ، هـ (تشبيها)
 (٨) (فى كونه) كرر مرتين فى الأصل
 (٩) فى م (يعمل)

- (١) (أو مجردة عنهما) كحسن وجه (مرفوعا) ، أى : ذلك المفعول
(٢) (بالفاعلية) للصفة (ومنصوبا على التمييز فى النكرة) كحسن وجهها
(وعلى التشبيه بالمفعول فى المعرفة) كحسن الوجه بنصب الوجه
(٣) (فيمى لا يرى تعريفه) ، أى : تعريف التمييز (أو مجرورا بالإضافة)
كحسن الوجه (فهذه اثنان فى ثلاثة فى ثلاثة) فالأثنان هما حالا
الصفة المشبهة من كونها باللام أو مجردة ، وهذان مضروبان فى ثلاثة
(٤) أحوال للمفعول وهى كونه مضافا ، أو باللام ، أو مجردة عنهما ، والأثنان
(٥) فى ثلاثة ستة ثم هذه الستة مضروبة فى ثلاثة أحوال للمفعول وهى
(٦) كونه مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، إذ الستة المضروبة فى ثلاثة
(٧) (٨) (٩) تكون ثمانية عشرة صورة وهذه : الحسن الوجه بالحركات الثلاث
ووجهه بالحركات الثلاث ، ووجهه بالحركات الثلاث ، وحسن الوجه
بالحركات الثلاث ، ووجهه بالحركات الثلاث ، ووجهه بالحركات الثلاث

-
- (١) فى م ، ك ، هـ (للمعمول)
(٢) فى م ، ك ، هـ (أو منصوبا) وهو الصواب
(٣) فى م ، هـ (تعريف التمييز وأما من جوز كون التمييز معرفة فنصب
المعرفة أيضا على التمييز أو مجرورا) وفى هـ (فينصب) بدل
(فنصب) .
(٤) ، (٥) فى م ، ك ، هـ (للمعمول) وهى الصواب لأن المعمول
يشمل المرفوع والمجرور .
(٦) فى م ، هـ (والستة)
(٧) فى م (صور) وحق العبارة ثمانى عشرة أو ثمان عشرة
(٨) فى م (الواو) فى (وهذه) غير موجودة
(٩) سقط من قوله (الحسن الوجه) الى قوله (بالحركات الثلاث) من ك

(وامتنع من الثمانية عشر إضافة ذات اللام) نحو : الحسن (إلى المضاف)
 (١) أى : إلى وجهه ، فلا يقال الحسن وجهه (لعدم الحقة) ، إذ لم يجعل
 (٢) بالإضافة خفة لم تكن حالة العمل (والى المجرد عنهما) ، أى: ويمتنع
 إضافة ذات اللام إلى المجرد عنهما أى : عن اللام وعن الإضافة
 نحو : الحسن وجهه ، (لاستجبان إضافة المعرفة إلى النكرة) فإنه
 عكس المعمود (وإن كانت لفظية) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو :
 أن يقال إنما لايجوز إضافة المعرفة إلى النكرة فى الإضافة المعنوية لأن
 الفرض من الإضافة استفادة المضاف تعريفا أو تخصيصا من المضاف إليه
 فلذلك امتنع إضافة المعرفة إلى النكرة وأما الإضافة اللفظية فلما لم تكن
 مفيدة لتعريف المضاف أو لتخصيصها فلم تكن متعنة ، وأجـاب
 بأنه مستهجن ، لأنه فى الصورة يشبه عكس المعمود من الإضافات
 قوله : على التشبيه بالفعل بيان أن اسم الفاعل لا يضاف إلى مرفوعه
 بل يضاف إلى منصوبه ، فمقتضى هذا ألا يجوز إضافة الحسن إلى الوجه
 المرفوع كاسم الفاعل ، وإنما جاز على تشبيه مرفوعه بالفعل ، فإنـسك
 إذا قلت مررت برجل حسن وجهه فالحسن هو الوجه لفظا

(١) فى م ، ك ، هـ (أى وجهه)

(٢) فى هـ (تحصل)

(٣) فى م (حال)

(٤) فى م (لتخصيصه) وأيضا هـ وهو الصواب

(٥) فى هـ (تكون) والصواب (تكن)

(٦) فى هـ (فأجاب)

٢٧١ فى هـ (تجوز) (٨) فى هـ (جازت)

وإنما جاز وصف الرجل بالحسن ، لأن الوجه متعلقه ، فهو موصوف
بحسن الوجه ، فإذا قلت : حسن الوجه إنتقل الضمير من وجهه إلى
الصفة ، ففي الحسن ضمير يرجع إلى الموصوف وهو الرجل ، ولذلك
تقول : مررت بامرأة حسنة الوجه ، فلولا أن في الصفة ضمير لموصوفها
لم تؤنث الصفة ، وإذا كان في الحسن ضمير موصوفه فيمتنع رفع
الوجه بالحسن ، إذ لا يرتفع بفعل واحد فاعلان من غير تخلل عاطف
فلو اقتصر على الحسن ولم يذكر الوجه لم يعلم أن الحسن في الأصل للرجل
أو هو منتول من متعلقه ، وذكر الوجه ليعلم أن الحسن إنما أتاه من قبل
الوجه فلم يكن من ذكره بد وله علة بالحسن ، وفي الحسن فاعل
لموصوفه ، فيجب أن يكون محله محل المفعول ، لكونه متعلقا بذكر بعد
ذكر الفاعل وهذا هو المجوز لإضافة الحسن إلى الوجه ، إذ لو كان
فاعلا لفظا ومعنى ، ولم يقدر فيه كونه مشبها بالمفعول لما يصح
إضافة الصفة إليه (وإضافة المجردة إلى المضاف ما يجزه سيبويه
مستشهدا بقوله :

(١) في ك هـ (الموصوفه)

(٢) في م هـ (فذكر)

(٣) في ك هـ (علة) وهو الصواب

(٤) في م هـ (لما صح)

(٥) انظر الكتاب ج ١ ص ١٦٩ .

(١)

* أقامت على رعيهما جارتا صفا كميता الأعلى جونتتا مصطلاهما *

وهو عند غيره (هـ أى : غير سيبويه) على نحو :

(٢)

امراة حسنة العينين نقية بينهما (هـ يعنى : الجبهة التى

هى بين العينين ، كأنه قال : نقية الجبهة ، لأن الأعلى معناها

التثنية ، هذا اشارة الى المسئلة المختلف فى جوازها من الثمانية عشر

وهى الصفة المجردة المضافة الى الوجه المضاف نحو : مرتت برجل حسن

وجهه فأجازها سيبويه خلافا لغيره ، حجة سيبويه السماع وهو قول الشماخ : * أمن دمتين عرج الركب فيهما .. بحقل الرخامى قد عفا طللاهما *

(١) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ١ ص ١٩٩ وأيضا البيت الذى قبله

وفيه (عرس) بدل (عرج)

اللغة فى الدمتان : متنى دمنة وهى ما بقى من آثار الديسار

وعرس : من التعريس وهو نزول الدم من السفر آخر الليل .

والركب : اسم جمع للراكب ، وحقل الرخامى : موضع

والرخامى : شجر مثل الضال ، عفا : درس وتخير ، والطلل :

ما شخص من علامات الدار . الريح : موضع النزول ، وجارتا صفا :

هما الأثفتان من أثنافى القدر ، والىفا : أراد به الجبل وهو

ثالثة الأثافى ، والكميت : ما لونه بين الحمرة والسواد ، والجون :

الأسود . والمصطفى : موضع الصلا ، وهو النار .

موضع الشاهد فيه (جونتتا مصطلاهما) وقد وضعه الشارح .

ذكر هذا فى ديوان الشماخ ص ٨٦ ، وابن يعيش ج ٦ ص ٨٦

والهمع ج ٢ ص ٩٩ ، والعينى أيضا وشرحهما شرحا وافيا ج ٣

ص ١١ ، ١٢ من شرح الشواهد على الأشمونى . طبعة الحلبي .

(٢) فى م (بينهما أى بين العينين أى نقية ما بين العينين يعنى

الجبهة) وأيضا هـ

أقامت البيت

فكميتا وجونتا صفتان لجارتا ، وضميرهما عائد إلى جارتا ، فصار
(١)
مثل قولك : امرأتان حسنتا وجههما ، فجونتا صفة كحسن ومصطفى بمنزلة
الوجه الذى هو فاعله ، وهما مضاف إليه راجع إلى موصوف الجونتين وهما
(٢)
جارتا ، كما أن الضمير فى حسن وجهه راجع إلى موصوف الحسن ، وهو
ظاهر فى الاستشهاد ، وقال غيره : الضمير فى مصطلاهما لا يرجع إلى
(٣)
جارتا ، لتكون مسألة الخلاف ، بل الضمير راجع إلى الأعلى وهى
(٤)
غير موصوف لجونتا ، فتسون مثل قولك : زيد حسن الغلام جميل ثوبه
(٥)
على أن الضمير فى ثوبه للغلام أى : جميل ثوب الغلام ، فلا تكون دليلا
(٦)
على مسألة الخلاف إذ الخلاف حيث معمول الصفة راجعا إلى موصوف
تلك الصفة وهما راجع إلى غير موصوفها ، ونظيره : امرأة حسنة العينين
(٧)
نقية بينهما ، فى أن الضمير المضاف إليه للعين غير عائد إلى الموصوف
(٨)
الحسنة ، بل إلى العينين ، وهما غير الموصوفة فلا تكون مسألة الخلاف
وإنما جاز عود ضمير الضنى عند هؤلاء إلى الأعلى مع أنها جمــــــــح

-
- (١) فى هـ (وجهيهما)
(٢) فى ك (وهما)
(٣) ليس الأعلى مثنى حتى يطابقه (هما)
(٤) فى ك (بجونتا)
(٥) فى هـ (يكون)
(٦) فى م ، ك ، هـ (حيث يكون الضمير الذى أضيف إليه معمول
الصفة)
(٧) فى م (موصوف)
(٨) فى هـ (يكون) والصواب (تكون) بدليل ما بعدها .

(١)
لأن الأعالى معناها التثنية فكأنه قال : كميتا الأعلىين ، وأجيب عنه
بأن الأعالى جمع ، والضمير في مصطلهما مثنى ، وضمير المثنى
لا يرجع إلى الجمع ، فلا ضرورة إلى جعل الجمع مثنى ، لاستقامة
معنى الجمع وهو أن أعالى الحجرين لونها الكمية لتعدها عن موقد^(٢)
النار ولم تسود ، بل تغير وشابه لون الكمية ، وإنما أسود موضع
الاصطلاح ، وإذا أمكن جعل الجمع على ظاهره فلا حاجة إلى حمله
على غير ظاهره ، وإنما أفرد مصطلحاً ، لأنه مصدر على تقدير حذف
مضاف ، أى : موضع اصطلاحهما وهو مفرد بمعنى المكان واقع موقع
التثنية نحو : "كلوا في بعض بطنكم" فإذا أجاز إيقاع الواحد^(٤)
موقع الجمع فأيقاعه موقع التثنية أجوز . (ثم ما كان فيه ضمير واحد من
البواقي) وهى خمسة عشر صورة ، لأنه أخرج من الثمانية عشر^(٦)
ثلاثة صور ، صورتان متنتعتان ، وصورة مختلف فيها^(٧)

-
- (١) (كميتا) غير موجودة في ك
(٢) في م ، ك ، هـ (لونها لون الكمية) وهو الأولى بالثبوت
(٣) في م ، ك ، هـ (لبعدها) وهو الصواب
(٤) في م بعد قوله (بطنكم) (تعفو) أى بزيادة تعفو وصوابها تعفوا
وهو جزء من بيت من أبيات الكتاب مجهولة القائل وتعامه :
* كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميس *
(٥) في ك ، هـ (فلأن أجاز)
(٦) في ك ، هـ (خرج) بدل (أخرج) وما قبلها حقها خمس عشرة
كما تقدم .
(٧) في هـ (الثمانى عشر)

(١) (٢) (٣)
 بقى خمسة عشر (أحسن) وإنما كان أحسن ، لأن فيه قدر الحاجة
 (٦) (٥) (٤)
 من غير زيادة ولا نقصان (وما كان فيه ضميران أحسن) أى : لا يكون
 أحسن ، وإنما كان حسنا ، لاشتماله على الضمير المحتاج إليه ، ولم يكن
 (٧)
 أحسن ، لأن فيه ضميرا زائدا مستغنى عنه ، إذ الارتباط يحصل بواحد
 (وما لا ضمير فيه قبيح) لفوات قدر الحاجة (ومتى ارتفع بها) ، أى :
 (٨) (٩)
 بالصفة (الظاهر فلا ضمير فيها) ، أى : فى الصفة (ولا ففيها ضمير
 الموصوف بشهادة التانيث فى نحو : امرأة حسنة الوجه) ولولا أن فى
 (١٠) (١١)
 الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يؤنث ، وأمثلتها ظاهرة :

-
- (١) فى م (فبقى)
 (٢) فى هـ (خمس عشرة) وهى الصواب
 (٣) بعد قوله (خمس عشرة) قوله (فما كان فيه ضمير واحد) وهوزائد فى هـ
 (٤) فى م (من غير زيادة ونقصان)
 (٥) سقط (كان) من ك ، هـ
 (٦) فى م ، ك ، هـ (حسن) بدل (أحسن)
 (٧) فى م (ضميرا واحدا) بزيادة واحدا
 (٨) فى ك (الظاهرة) والصواب ما ذكرت لأنه فاعل ارتفع لا صفة للصفة .
 (٩) فى م (ولا أى وإن لم يرتفع بها الظاهر ففيها أى فى الصفة)
 (١٠) فى هـ (تؤنث) وهى الصواب .
 (١١) فى الأشمونى ج ٣ ص ١٢ طبعة الحلبي نص على أن ما كان فيه
 ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران وقد مثل الصبان لذلك بقوله :
 كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب
 فان فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الأحسنية السلامة
 من زيادة ضمير غير محتاج إليه . أ هـ وكلام الصبان موافق لكلام
 الشارح هنا .

(١) (واسم الفاعل واسم المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر)
 فاسم الفاعل غير المتعدي نحو : رجل خارج الغلام فيجوز فيه ثمانية عشر
 عشر وجهها كالحسن الوجه ، واسم المفعول غير المتعدي ، أى : إلى
 (٢)
 ثانى نحو : مشروب الغلام ، كذلك يجرى فيه الأوجه الثمانية عشر
 (٣) (٤)
 (وكذا المنسوب) نحو : رجل تميمى أبوه ، يجرى فيه أيضا الوجوه
 المذكورة لأن المنسوب بمنزلة الصفة ، لأن معنى تميمى : منسوب إلى
 تميم .

بحث اسم التفضيل :-

(ومنه) ، أى : ومن الاسم العامل (اسم التفضيل وهو ما اشتق
 لموصوف بزيادة على غيره) قوله : ما اشتق أى : من فعل ، جنس يدخل
 (٥)
 فيه المشتقات ، قوله : لموصوف يخرج عنه اسما الزمان والمكان ، فإنهما
 غير جاريتين على موصوف ، قوله : بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل
 واسم المفعول ، والصفة المشبهة (وصيغته أفعل ، إلا فى الخير والشر
 (٦) (٧)
 يقال منهما خير منه) وشر منه ، بمعنى أخير وأشر

- (١) فى ك (واسم)
- (٢) فى هـ (تجرى)
- (٣) فى هـ (تجرى)
- (٤) كلمة (الوجه) غير موجودة فى هـ ، وفى ك (كررتين)
- (٥) فى م ، هـ (اسم)
- (٦) لملها (فيهما)
- (٧) (منه) غير موجودة فى ك ولعل قوله (شر منه) من قول المصنف رحمه الله

(١) (ولا يقال أخيراً أصلاً ولا أشراً) ، أى : (٢) ولا يقال (٣) إلا فى لفظة
 رديئة ، وعليها (٤) ، أى : وعلى تلك اللفظة (جاء قولها : صفراها
 سراها) فإن شرى تأنيث (٥) أشرى ، كفضلى تأنيث أفضل ، وأصل المشل
 قول امرأة فى زمان لقمان بن عاد ، كان لها زوج يقال له الشجى وخليل
 يقال له الخلى ، فخرجت يوماً ، وتبعها لقمان فرأى الخلى قد عرض لها
 فمضيا ، وقضيا حاجتهما ، ثم قالت له : إني أتماوت ، فإذا أسندوني
 إلى رجلي فأتني ليلاً فأخرجني ، وأذهب إلى مكان لا يعرفنا أهله
 فلما سمع لقمان ذلك ، فقال : ويل للشجى من الخلى فأرسلها مثلاً
 ثم فعلت المرأة ما قالت ، وأخرجها الرجل ، وانطلق بها أياماً إلى مكان
 آخر ، ثم تحولت إلى الحى بعد برهة ، فبينما هى ذات يوم قاعدة
 مرت بها بناتها ، فنظرت إليها الكبرى فتألمت أمى واللـه ، فقالت (١٢)

-
- (١) فى م ، هـ (أصلاً أى لم يستعمل فى كلامهم فى موضع)
 (٢) فى م (أى ولا يقال أشراً إلا فى النح)
 (٣) فى ك (ولا يقال) بدل (أى ولا يقال)
 (٤) فى هـ (اللفظة الرديئة)
 (٥) انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٩٨ وروايته (صفراها سراها)
 (٦) فى م (أشراً)
 (٧) فى م ، هـ (كالفـلى تأنيث الأفضل)
 (٨) فى ك ، هـ (فى زمن)
 (٩) فى م ، ك ، هـ (وأذهب إلى مكان) بزيادة ي
 (١٠) انظر مجمع الأمثال للميدانى ج ٢ ص ٣٦٧ وجمهرة الأمثال للمسكوى
 ج ٢ ص ٣٣٨
 (١١) فى هـ (حولت)
 (١٢) فى ك ، هـ (قالت)

الوسطى صدقت والله ، قالت المرأة : كذبتما ما أنا لكما بأم ولا لأبيكما
 (١) (٢)
 بأمراة ، فقالت لها الصغرى أما تعمرنان محياها ، تعلقت بها وصرخت
 (٣) (٤)
 فقالت الأم عند ذلك صفراها شراها (وشرطه أن يبنى ما يبنى منه
 (٥)
 التعجب) كما مر ، لأن صيغة أفعل مشتركان في أنهما لا يمكن بناءهما
 إلا من ثلاثى مجرد (ويتوصل بمثل ما يتوصل به فيه) ، أى : في التعجب
 (٦)
 فلا استخراج ، والبياض ، والعصى ، إذا ايرد منها التفضيل يتوصل
 بما يدل على أصل التفضيل ، وتوقع مصادرها تمييزا له (نحو : أشد
 استخراجا ، وبياضا ، وعصى وقد شفه الأعطى والأولى) لبنائهما من
 المزيد فيه وهو الإعطاء والإيلاء ، وكان القياس أن يقال : أشد إعطاء
 (٧)
 وأشد إيلاء ، كما يقال : أشد إكراما (وقولهم أفلس من ابن المذلق
 (٨)
 وأحمق من هبنقة) عطف على الأعطى ، أى : وقد شذ قولهم ، وهما
 (٩)
 مثلان ، وأفلس معناه أشد إفلاسا ، وابن المذلق يروى بالذال والدال

-
- (١) (لها) غير موجودة في ه وفي مجمع الأمثال (لهمه)
 (٢) في م ، ه (وتعلقت بها) وهو الأولى بالثبوت
 (٣) في مجمع الأمثال صفراهن شراهن
 (٤) في م (ما يبنى) وهو الأولى بالثبوت
 (٥) في م ، ه (لأن صيغة أفعل وصيغة أفعل) وهي للصواب بدليل
 مشتركان .
 (٦) هكذا في الأصل والصواب (أريد)
 (٧) انظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ٨٣ وجمهرة الأمثال للعسكري
 ج ٢ ص ١٠٧ ط المؤسسة العربية للتحديث ط ١٩٦٤ م .
 (٨) مجمع للأمثال للميداني ج ١ ص ٢١٧ وفي جمهرة للأمثال ج ١ ص ٣٨٥ .
 (٩) في م (بالسلا والذلال)

(١)
وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد بيتاً ليلة ، وأبـوه
(٢)
وأجداده يعرفون بالإفلاس قال الشاعر :

* في أبيه فإنك إذ ترجو تميماً ونفعها

(٣)
كراجى الندى والفرق عند المذلق *

وهبنقة هو : ذو الودعات ، وبلغ من حمقه أنه جعل في عنقه قلادة

من ودعة وعظام ، وخزف ، وهو ذو لحية طويلة ، فسئل عن ذلك
(٤)

فقال : لأعرف بها نفسى ولثلا أضل ، وتقلد ذات ليلة أخوه بقلادة

فقال يا أخى أنت أنا فمن أنا (وأما ما أنشده الكوفيون من نحو قوله :

* إذا الرجال شتوا واشتد أزمهم

(٥)
فأنت أبيضهم سريال طباخ *

(١) في م ، ك ، هـ بعد (ليلة) قوله (أى نفقة ليلة)

(٢) في ك (أوجداده) والصواب (وأجداده)

(٣) في ك ، هـ (العرف) وهو الصواب . والبيت ذكر في شرح
المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٩٢ ولم ينسبه لأحد وروايته (ونصرها)
بدل (نفعها) .

(٤) في م ، هـ (بقلادته) وهو الصواب

(٥) ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش في ج ٦ ص ٩٣ ،
وفي التعليق يقول في نسبه ((هذا البيت من أبيات لطرفة بن
العبد البكرى هجا فيها عمرو بن هند ملك الحيرة)) ولها رواية
أخرى ذكرها في نفس الصفحة وقال ((قال ابن الكلبي . هذا
الشعر منحول .

موضع الشاهد فيه (فأنت أبيضهم الخ) وقد وضعه الشارح .

وقول الآخر :

(١)

* أبيض من أخت بنى إياه *

فمع شذوذه محتمل لغير التفضيل (، أى : أجاز الكوفيون أبيض منه وأسود ، كما فى التعجب ، وتمسكوا بالبيتين ، وأجيب بأن ذلك ليس بحجة للشذوذ مع أنه يحتمل أن يكون أبيض فى البيتين أفعل الذى مؤنثه فعلا ولا يكون للتفضيل ، فكأنه قال أنت مبيضهم ، وانتصب سرىال على التمييز ، وكذا البيت الآخر لا يكون للتفضيل أيضا ، بل (٢) معناه مبيضة هى من أخت بنى أباض ، وأوله :

* جارية فى درعها الفضاض أبيض البيت *

(٤)

(والأكثر أن يكون للفاعل) كما يقال : زيد فاضل وعمرو أفضل منه لأنه لوجاز التفضيل باعتبار الفاعل والمفعول ، لالتبس التفضيل على (٥) الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما كان مفيضا إلى اللبس ، كان

(١) ذكر هذا البيت أيضا فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٩٣ وفى التعليق قال ((نسب ابن هشام اللخمي هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج)) ج ٦ ص ٩٣ وذكر له رواية أخرى فى نفس الصفحة .

موضع الشاهد فيه (أبيض من أخت بنى إياه) وقد وضعه الشارح وفى التعليق على شرح المفصل قال فيه وفى الذى قبله ((والاستشهادات ضعيفة لأنها من ضرورة الشعر لا فى سعة الكلام فيكون ناسدرا))

ج ٦ ص ٩٣ .

(٢) (الواو) فى (ولا يكون) غير موجودة فى ك

(٣) فى م (أباض ومن للبيان) وأيضا هـ

(٤) فى ك (والأكثر) (

(٥) فى م ، ك ، هـ (مغضيا)

كان التفضيل على الفاعل أولى ، لأنه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة
 وأيضاً التفضيل تأثير باعتبار الزيادة ، والثنا على مؤثر فالتأثير باعتباره
 أقوى من المفعول الذي هو متأثر لا مؤثر ، وقد جاء ، أى : باعتبار المفعول
 (أشغل من ذات النحيين وأزهى من ديك ، وأشأم من البسوس ، وأعذر
 (١) (٢) (٣)
 (والم) أما الأول فاصله : أن امرأة شغلها خوان بن جبير الأنصارى
 بنحيتها من السمن ، وقضى منها الوطر والقصة مشهورة وكذا أزهى من
 الديك من زهى فهو مزهو إذا تكبر ، وخص الديك بذلك ، لأنه يعجب
 بنفسه إذا نظر إلى حسن منظره ، وهذا باعتبار اللفظ ، لأن زهى مجهول
 (٥) (٦)
 باعتبار اللفظ ، وهى فى المعنى فاعل ، لأنه بمعنى تكبر ، فقوله : أزهى
 (٧)
 بمعنى أشد زهوبه ، فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول وأما باعتبار
 (٨) (٩)
 المعنى فالتفضيل للفاعل ، وقد ذكر بعضهم أنه زها الرجل مزهو
 إذا تكبر ، فحينئذ لا استشهاد فيه .

-
- (١) مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٧٦ وجمهرة الأمثال ج ١ ص ٥٦٤
 (٢) مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٢٧
 (٣) مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٤ وجمهرة الأمثال ج ١ ص ٥٥٦
 (٤) وفى مجمع الأمثال للميدانى ج ١ ص ٣٧٦ سماه "خوات بن جبير" بالتاء
 (٥) فى هـ (وهو)
 (٦) فى هـ (قوله) وفى ك (وقوله)
 (٧) فى م (اشد مزهوبه) وفى هـ (أشد مزهوفه) ولعلها مزهوبه (
 (٨) فى هـ (أنه يقال)
 (٩) حقها (يزهو)

فإن التفضيل باعتبار الفاعل لفظا ومعنى ، وأما أشأم فهو من شتم الرجل
 فهو مشتم ، كما يقال : زهى فهو مزهو ، والبسوس خالة جساس بن
 مرة قاتل كليب ، وكان للبسوس جار من جرم يقال له سعد ، وكانت له
 ناقة يقال لها : سرات ، وكان كليب قد حصى أرضا من أراض العالية
 فلم يكن يريها أحد إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما ، فخرجت ناقة الجرس
 فى إبل جساس يرمى فى حصى كليب ، فرماها بسهم ، فاختل ضرعها
 فلما رأت البسوس نادت : واذلاء ، فقال جساس : ليقتلن غدا جمل
 أعظم من ناقة جارك ، ولم يزل يتوقع غرة كليب حتى تمكن من قتله
 ثم نشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة (وقد جاء) أى : أفعل
 التفضيل (ولا فعل له نحو : أحنك الشاتين) أى : أشدهما أكلا .
 قالوا : إنه مشتق من الحنك قال الجوهري : هو شاذ ، لأن الخلقة
 لا يقال فيها ما أفعله .

-
- (١) راجع مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٤
 (٢) فى م ، هـ (سراب)
 (٣) فى م ، هـ (ترعى) وهو الصواب
 (٤) فى ك ، هـ (وذلاء) وفى مجمع الأمثال أن التى نادت (واذلاء)
 هى جارية البسوس وأنشدت أبياتا أولها :
 * لعمرك لو أصبحت فى دار منقذ .. لما ضم سعد وهو جار لأبياتي * الخ
 (٥) لم أشر عليه فى مجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وفى القاموس المحيط ج ٣ ص ٣٠
 وأحنك البعيرين أشدهما أكلا نادر الخلقة لا يقال فيها : ما أفعله
 وفى الصحاح هذا البعير أحنك الأبل مشتق من الحنك يريدون أشدها
 أكلا وهو شاذ لأنه الخلقة لا يقال فيها ما أفعله .

(١) (وآبل من حنيف الحاتم) ، أى : أشدهم تألقا فى رعية الإبل
(٢) وأعلمهم بها ، وقد عدتهما لا فعل له ، وفى الصحاح أنه يقال أبـل
(٣) يآبل أبالة كما يقال : شكس يشكس شكاسة ، فهو آبل وآبل ، أى :
على فاعل وفعل ، وهو الحاذق بمصلحة الإبل ، فعلى هذا لا يكون من
هذا الباب ، وحنيف الحاتم : رجل من بنى تميم اللات ، كان له
(٤) حذق فى رعية الإبل .

(٥) (ومنه : أول على الأصرف) ، إذ اختلف فى لفظ أول أنه أفعل
(٦) أو فواعل ، والأرجح أنه أفعل بشهادة الأولى والأول ، كالأفضل ،
والفضلى والفضل ، لأن أفعل التفضيل مؤنثة فعلى وجمعه فـمـل
(٨) ويلزمه التذكير مع) من ، لعدم أسباب التعريف

- (١) مجمع الأمثال ج ١ ص ٨٦ ولفظه آبل من حنيف الحناتم .
- (٢) حقها (مما لا فعل له)
- (٣) فى هـ (تأبل) والذى فى الصحاح أبـلت الابل تأبل أبولا أى
اجترأت بالرطب من الماء الى أن قال : آبل الرجل يآبل أبالة مثل
شكس شكاسة وتمه تماهة فهو آبل وآبل أى حاذق بمصلحة الإبل
- (٤) تميم اللات كما فى مجمع الأمثال ولم يتعرض لمعنى الحناتم ومعناها
كما فى الصحاح الحنتم الجرة الخضراء ، والحناتم سحائب سود .
لأن السواد عندهم خضرة . أه فلعله سمى بذلك نظرا لكثرة رعيه
والمرعى دائم الخضرة .
- (٥) (اختلف) غير موجودة فى هـ
- (٦) فى ك هـ (فوعل)
- (٧) سقط (والأرجح أنه أفعل) من م
- (٨) (من) لعلها من قول المصنف رحمه الله .

(ونحو :

(١)

* ولست بالأكثر منهم حصى *

ليست من فيه بالتي نحن بصدده (هذا جواب عن سؤال مقدر وهو

أنه : لو كان أفعل المقرون بمن نكرة لما جامعهم اللام ، وقد إجتمعتا
(٢)

في البيت ، فأجاب : بأن من فيه ليس باعتبار التفضيل حتى ينافيه
(٣) (٤)

اللام ، لأن التقدير ليست منهم ، أى : من بينهم بالأكثر حصى
(٥)

وليست ذاته على التفضيل ، ومعنى بالأكثر منهم حصى ، أى : عددا

وأخره :

* وانما العزة للكائر *

(١) ذكر هذا البيت في شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ١٠٣ و ١٠٤

، ص ١٠٥ ونسب فيه الى الأعشى ميمون وأورد أبياتا قبله وبعده .

موضع الشاهد فيه (ولست بالأكثر منهم حصى) وقد وضحه الشارح

وفي التعليق على شرح ابن يعيش تفصيل فيه ج ٦ ص ١٠٣

ذكر هذا البيت في شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للمعنى ج ٣

ص ٤٧ ومما أول به أيضا كما في الصبان أن (منهم) متعلقة بأكثر

محذوفة أو أن (أل) فيه زائدة ، وذكر في أوضح المسالك

لابن هشام ج ٣ ص ٢٩٥ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢١٥ .

(٢) (فيه) غير موجودة في م

(٣) في ك ، هـ (بل)

(٤) حقها (لست)

(٥) في م ، ك ، هـ (دالة) وهو الصواب

(ونحو :

(١)

* ورث مهلهلا والخير منه زهيرا نعم ذخرا لآخرينا *

(٢)

قليل) ، يعنى : أن منه فى البيت صريح فى أنه باعتبار علم التفضيل

(٣)

فأجاب بأنه : قليل نادر (والتعريف باللام أو الإضافة عند مفارقتها)

أى : عند مفارقة من ، يعنى : إذا لم توجد من تكون معرفة إما باللام

(٤)

نحو : زيد الأفضل أو بالإضافة نحو : زيد أفضل القوم (فإن قلت)

لا نسلم أنه يلزم من مفارقة من أن تكون معرفة ، لجواز أن يكون مضافا إلى

نكرة نحو : زيد أفضل رجل (قلت) إذا أريد التفضيل على المضاف إليه

(٥)

لا يكون أفضل إلا معرفة عند مفارقة من ، وأما أفضل رجل فليس باعتبار

التفضيل على المضاف إليه ، بل المراد أن الرجل مفضل ، والرجال

(٦)

لوفضلوا رجلا رجلا ، المكان هو أفضل رجل من بين المفضلين ، وإذا

(٧)

أريد التفضيل على المضاف إليه وفارقت من ، فلا بد أن يكون معرفا باللام

(١) ذكر هذا البيت فى شرح كافية ابن الحاجب ٢ ص ٢١٥ ولم ينسبه لأحد

موضع الشاهد فيه (والخير منه) وقد وضعه الشارح . ويحتمل أن

(والخير منه) جملة معترضة بين البدل والمبدل منه وليست للتفضيل

فلا قلصة ولا ندور .

(٢) (علم) غير موجودة فى م ، هـ

(٣) فى ك ، هـ (باللام والاضافة)

(٤) (زيد) غير موجود فى هـ

(٥) (أفضل) غير موجود فى ك

(٦) فى م ، هـ (لكان) وهو الصواب

(٧) فى ك ، هـ (فإذا)

(٨) فى هـ (فارقت)

(١)
أو مضافا إلى المعرفة (ويستوى فيه الذكر والأنثى ، والاثنان والجمع
مصحوبا بمن ، بخلافه معرفا باللام ، وساغ فيه الأمران مضافا) يعنى :
أن أفعل التفضيل إذا استعمل بمن فيجب فيه ترك المطابقة ، لأنه
(٢)
إذا تعلق به من شابه الفعل ، فلا يثنى ولا يجمع كالفعل ، وأما المعرفة
باللام فيجب فيه المطابقة لأنه بعد عن شبه الفعل ، لوجود السلام
(٣)
التي هي من خواص الأسماء فحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات
(٤)
وأما المضاف فجرى فيه الوجهان ، لأنه أشبه الذى بمن ، لذلك
(٥)
المفضل عليه معه فجرى مجراه فى ترك المطابقة ، وقد دخله الإضافة
التي هي من خواص الأسماء فيبعد عن مشابهة الذى بمن فجرى مجرى
(٦)
المعرف باللام فروعى فيه المطابقة (وقد تحذف من لفظا وتراد تقديرا)
نحو : الله أكبر ، أى : من كل كبير

(١) فى م ه ك ، ه (معرفة)

(٢) فى ك (ولا)

(٣) فى م (كما فى سائر الصفات)

(٤) فى ك (لذلك)

(٥) فى م (فترك)

(٦) فى الصبان تعليل أحقر من هذا وهو قوله تعليقا على قول الناظم

(ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بال فى الخلو عن

لفظ (من) وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى (من) .

وكقول الشاعر :

(١)

* إن الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائه أعز وأطول *

(٢)

(والتم فى آخر فلم يستوى فيه ما استوى فى غيره) لما كان آخر فى

الأصل أن فعل بمعنى من كان حقه أن يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والمثنى

والجمع ، يعنى : ألا يراعى فيه المطابقة كأفعل من ، لكنه روى فى آخر

المطابقة يقال رجل آخر ، ورجلان آخران ، ونساء آخر ، فقد خالف

(٣) (٤)

باب أفعل ، ووجه المخالفة أنه استعمل معه ملتم معه حذف من

(١) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٦ ص ٩٧ ، ٩٩

ونسب فيه الى الفرزدق وفى التعليق على شرح المفصل ((هذا

البيت من قصيدة طويلة يفخر فيها على جرير ويهجو ، وهو مطلعها))

ج ٦ ص ٩٩ وأورد أبياتا بعده .

اللفظة : سمك السماء : أى رفعها ، وأراد بالبيت بيت الله

دعائم جمع دعامة : وهى الأسطوانة .

موضع الشاهد فيه (أعز وأطول) حيث حذف من لفظا وتوارد

تقديرا أى : أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل ، وقال العيىنى

فى شرح شواهد الأسمونى ((والشاهد فى أعز وأطول حيث لم يقصد

بهما تفضيل ، بل هما بمعنى عزيزة وطويلة)) ج ٣ ص ٥١

وذكر هذا البيت فى شرح الكافية للرض ج ٢ ص ٢١٤ .

(٢) فنى هـ (والتم أى حذف من فى آخر)

(٣) منه (هكذا فى هـ

(٤) معه (زائدة فى الأصل .

والعبارة غير واضحة والتعليل غير واضح والمعروف فى كتب النحو

فى تخرىج قوله تعالى (فعدة من أيام آخر) بالمطابقة وأفعل التفضيل

المجرد من أل والإضافة يلتزم فيه للأفراد والتذكير أنه معدول عن آخر .

(١) فجرى مجرى ما لا يفضل فيه كسائر الصفات ، فلذلك روى فيه المطابقة (ونحو : دنيا ، وجلى غلب فاختلط بالأسماء) إشارة إلى سؤال وجواب ، أما السؤال فهو أن دنيا أفعل تفضيل وكان حقه أن يذكر مع من ، أو اللام ، أو الإضافة ، وكذا جلى تأنيث الأجل الذى هو أفعل التفضيل وقد تجردت عن الثلاثة ، فأجاب عنه بأنهما جرى مجرى الأسماء التى لا تفضيل فيها ، ولذلك تجردت عنها (ولا يعمل عمل الفعل) ، أى : لا يعمل فى مظهر (فلا ينصب مفعولا به أملا) أى : لا مظهرا ولا مضمرا بخلاف التاعل فإنه يعمل فيه مضمرا ، إنما لم يعمل عمل الفعل ، لأن الأسماء العاملة إنما يعمل باعتبار أن لها فعلا بمعناها ، وليس لاسم التفضيل فعل بمعناه فى الزيادة فلم يعمل (ونحو :

(٥)

* وأضرب منا بالسيف القوانس *

(١) فى ك ، هـ (تفضيل)

(٢) فى هـ (جريا) وهى الصواب

(٣) فى هـ (فلذلك)

(٤) فى م ، هـ (تعمل)

(٥) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعقوب ج ٦ ص ١٠٥ ، ١٠٦

ونسب الى عباس بن مرداس وللقصيدة سبب ذكرت فى التعليق

على شرح المفصل فى ج ٦ ص ١٠٦ .

اللغة : القوانس : أعلى البيضة وقيل هو ما بين أذنى الفرس

إلى رأسه .

موضع الشاهد فيه (وأضرب منا بالسيف القوانس) وقد وضحه الشارح

ذكر هذا البيت فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٢ ص ١١٤١

وفى شرح الأشمونى ومعه شرح الشواهد للعينى ج ٣ ص ٥٦ .

(١) (٢)
منصوب بفعل مضمَر (هـ ، أى : مقدر مدلول عليه به ، أى : بأضرب
(٣)
واستدل بعضهم على أنه ينصب الظاهر بالبيت ، لأن القوانس منصوب
بأضرب ، فأجاب بأنه : لا نسلم أنه منصوب باسم التفضيل ، بل هو
منصوب بفعل مقدر ، أى : يضرب القوانس ويدل على الفعل المقدر
(٤)
لفظ أضرب ، فى القوانس من الفرس هامة وأوله :

* أكر وأحى للحقيقة منهم *

وقبله :

* ولم أرقوما مثلنا خير قومهم ولا مثلهم لما التقينا فوارسا *
(٥) (٦)
(وكذا قوله تعالى " إن ريك هو أعلم من يضل عن سبيله ") استشهد
بعضهم به على أن اسم التفضيل عمل فى المظهر ، لأن من منصوب
بأعلم ، وأجيب عنه بأن من منصوب بفعل مقدر ، أى : يعلم من يضل
فحذف لدلالة أعلم عليه .

(٧)
(ولا يرفع المظهر على الأعراف) هـ ، أى : لا يعمل الرفع فى فاعل
(٨)
مظهر (فلا يقول : مررت برجل أكرم منه أبوه)

-
- (١) فى هـ (بفعل مقدر مدلول)
(٢) كلمة (مضمراً) غير موجودة فى م
(٣) الواو فى (واستدل) غير موجودة فى م ، ك ، هـ
(٤) فى م ، هـ (والقوانس) وهو الصواب
(٥) لفظ (تعالى) غير موجود فى م
(٦) من الآية (١١٧) من سورة الأنعام
(٧) فى م ، هـ (رفعا)
(٨) فى م (تقول) وهى أدنى

(١) بنصب أكرم ، ليكون أبوه فاعل أكرم (بل ترفعه على الابتداء) وترفع أكرم على أنه خبره المقدم ، أى : مرتت برجل أبوه أكرم منه إلا أن يكون استثناء من قوله : لا يرفع المظهر ، أى : لا يرفع اسم التفضيل المظهر (٢)
(إلا أن يكون المتعلق ما جرى عليه مفضلاً باعتبار تعلقه على نفسه باعتبار غيره منفياً) الضابط مستخرج من الأمثلة الواردة مما جرى عليه (٣)
اسم التفضيل ووقع صفة له هو رجلاً ومتعلقه هو الكحل ، قوله : مفضلاً حال من المتعلق وهو الكحل ، أى : هذا المتعلق مفضل ومفضل عليه (٤)
لقوله : منه ، أى : الكحل أحسن من الكحل ، لكن باعتبارين
أما كونه مفضلاً فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل ، وأما كونه مفضلاً عليه فباعتبار كونه فى غير ما جرى عليه وهو كونه فى عين زيد (٥)
وقوله : فى عين زيد الجار والمجرور نصب على الحال من الجور فى منه
أى : أحسن من الكحل كائناً فى عين زيد ، وقوله : فى عينه الجار والمجرور أيضاً نصب على الحال من الكحل مقدماً عليه ، أى : ما رأيت رجلاً الكحل أحسن كائناً فى عينه من الكحل كائناً فى عين زيد (٦)

(١) فى م (وتنصب أكرم) وفى ك (وتنصب من)

(٢) فى ك ، هـ (لمتعلق)

(٣) فى م (هو ورجلاً) وحققها وهو رجلاً

(٤) أين قوله (منه) فى المتن حتى يقول لقوله : منه ولعل هنا سقط

مرجعه الى المؤلف ، لأن مسألة الكحل غير مذكورة فى متن المؤلف

فى هذا الموضع . انظر الصفحة التالية وقد ذكرت المسألة فى

موضع آخر .

(٥) فى م ، ك ، هـ (المجرور) وهو الصواب

(٦) (كائناً) غير موجودة فى ك

(١) ويشترط كون الكلام منفيًا ، (نحو : مارأيت رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد لجريه مجرى الفعل) علة لجواز عمله في المظهر
الذي يدل عليه قوله : إلا أن يكون ، أى : إنما يعمل في المظهر
لجري اسم التفضيل — وهو أحسن — مجرى الفعل وهو حسن ، لأن
المعنى : مارأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد
(٢) (٣)
وهذا يدل على نفى المماثلة ، وهى المماثلة قد تكون لكون الأول راجحا
(٤)
وقد تكون لكونه مرجوحا لكن سياق الكلام والاستعمال يدلان على أن
(٥)
المراد أن كونه في عين رجل ليس مساويا لكونه في عين زيد بل أنقص
(٦)
منه ، إذ كونه في عين زيد أرجح من كونه في عين الرجل فهذا للتفضيل
استفيد من نفى أصل المماثلة في الحسن وانضمام القرينة إليه ففى
(٧)
الاستعمال ، واسم التفضيل هنا الواقع بعد النفى إنما عمل ، لكونه
بمعنى أصل الفعل من غير اعتبار التفضيل (ولها في الرنح من الفصل
بين أفعال وصلته بأجنى) هذا علة أخرى لجواز عمله في المظهر
(٨)
ولولم يعمل في المظهر ،

-
- (١) فى م ، ك ، هـ (ويشترط)
(٢) فى م ، هـ (ونفى المماثلة) وهو الصواب
(٣) فى م (يكون)
(٤) فى م ، ك ، هـ (يكون)
(٥) فى م ، ك ، هـ (الرجل)
(٦) فى م ، ك ، هـ (التفضيل)
(٧) فى م ، هـ (فام)
(٨) فى م ، ك ، هـ (إذ لولم يعمل) وهى الصواب

(١) بل جعل المظهر مبتدأ ، وأفعل التفضيل مرفوعا خبرا له مقدما لم يستقم
(٢) لما يلزم من الفصل حينئذ بين أحسن وبين وصلته - وهو قوله منه -
(٣) بأجنى ، وهو الكحل ، إذ التقدير أنه مبتدأ ، والمبتدأ أجنى عن
اسم التفضيل وصلته (ولك أن تقول : أحسن في عينه الكحل من عين زيد)
أى : لك في هذا المعنى عبارة أخرى ، وهى أن تقول : مارأيت رجلا
أحسن في عينه الكحل من عين زيد (وكأن) أى : ذلك المتعلق المذكور
(٥) - وهو الكحل - (فيه) ، أى : في ذلك المثال (مضافا) إلى
عين زيد (محذوفا) والتقدير : من كحل عين زيد ، فحذف المضاف
(٧) وهو الكحل ، وأقم المضاف إليه مقامه (ولك) ، أى : ولك عبارة أخرى
(٨) وهى (أن تقول : مارأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل ، فيأتى بالفضل
عليه) وهو عين زيد (قبل ذكر أفعل فتستغنى عنه) ، أى : عن
ذكر المفضل عليه (بعده) ، أى : بعد أحسن

-
- (١) فى م ، ك ، هـ (بكونه خبرا له)
(٢) فى م (بين أحسن وصلته)
(٣) فى ك (فاجرى) بدل (بأجنى) والصواب (بأجنى)
(٤) لأنه ليس من معمولاته بخلاف الرفع على الفاعلية فالفاعل من معمولات
الفعل وما يشبهه كاسم التفضيل هنا .
(٥) فى م (أى فى المثال)
(٦) فى هـ (أى الى عين زيد)
(٧) فى ك (ولك عبارة وهى)
(٨) صوابها فيؤتى أو يأتى بالنسبة إليه بدون باء .

(١)

(ومنه قول سحيم :

* مررت على وادى السباع ولا أرى

كوادى السباع حين يظلم واديا

أقل به ركب أتوه تائيه

(٢)

وأخوف الا ما وقى الله ساريا*)

التئية : التوقف والتلبث ، وتئية تمييز من قوله : أقل أى : أقل توقفا

وركب فاعل أقل ، والمفضل عليه . وهو قوله كوادى السباع مقدم على

اسم التفضيل وهو أقل ، وأخوف عطف على أقل .

(١) فى م ، ك ، هـ (وعليه)

(٢) ذكر هذان البيتان فى الكتاب ج ٢ ص ٣٢ ، ٣٣ وقال فى نسبته

هو (سحيم بن وثيل) .

اللغة : قال عبد السلام هارون ((ويفهم من صنيع ياقوت فى معجم البلدان (وادى السباع) أنه للمفاح بن بكير . ووادى السباع بين البصرة ومكة على خمسة أميال من البصرة ، والواو فى (ولا أرى) اعتراضية وزعم المعنى أنها حالية)) ج ٢ ص ٣٢ الكتاب وقال أيضا ((وأخوف أفعل تفضيل مأخوذ من الفصل المبنى للمجهول أى : أشد مخوفية ، كما أخذ أشهر وأحمد من المبنى للمجهول أى أشد مشهورة ومحمودية . كذا قال البغدادى معتمدا على رأى الرضى وأراه من المبنى للمعلوم ، أى أشد خوفا من السارى فى ذلك الوادى)) ج ٢ ص ٣٣ والسارى : هو الذى يسير ليلا . موضع الشاهد (أقل به ركب) والتقدير بعده أتوه تئية منهم به . ذكر هذان البيتان فى الخزانة ج ٣ ص ٥٢١ وشرح كافية ابن الحاجب ج ٢ ص ٢١٩ وقد فصل فيه كثيرا . فى القاموس تأى سبق ولم يذكر فى الصحاح

بحث أسماء الأفعال :-

(ومنه) ، أى : ومن الاسم الحامل (أسماء الأفعال وتعمل عمل مسمياتها ، أمراكانت) ، أى : المسميات (متعديا أو غيره ، أو خبرا) أى : أمراكانت أو خبرا ، وقسم الأمر الى المتعدى وغير المتعدى (١) (٢)
(كرويد) زيدا فإنه معنى الأمر المتعدى ، فرويد زيدا معناه :
أرود زيدا ، أى : أمهله (غير ما وقع صفة ، أو حالا ، أو مصدرا مضافا)
يعنى : أن رويد له استعمالات أحدها : المذكورة والثاني : ما وقع (٣)
صفة كقولك لمن يعالج شيئا : رويدا ، أى : عالج علاجاً رويدا ، أى : يسيرا ، والثالث : ما وقع حالا نحو : ساروا رويدا ، والرابع : ما وقع (٤) (٥)
مصدرا مضافا : كرويد زيدا ، أى : أرود أروادا مثل إرواد زيـد
فاستثنى هذه الصور ، لكون رويد ليس باسم فعل فيها (وفى معناه) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)
أى : فى معنى رويد (تيده) زيدا ، بمعنى رويد (ملتزما ما فيه)

-
- (١) لفظ (زيدا) غير موجودة فى م ، هـ وفى ك (رويدا)
 - (٢) فى م ، هـ ك ، هـ (بمعنى) وهو الصواب
 - (٣) لفظ (رويدا) غير موجود فى ك
 - (٤) أى متمهلين
 - (٥) عبارة (ما وقع) غير موجودة فى م
 - (٦) فى م ، هـ (زيد) بالكسر وهو الصواب
 - (٧) فى م (أى معنا رويد) والصواب ما ذكر
 - (٨) فى م (تيد) وأيضا ك ، هـ وفى التاموس تيدك زيدا أى أمهله إما مصدر والكاف مجرورة أو اسم فعل والكاف للخطاب ابن مالك لا يكون إلا اسم فعل ويقال تيد زيد أ هـ ج ١ ص ٢٧٩
 - (٩) فى م ، هـ ك ، هـ (يقال تيد زيدا بمعنى) وهو الأولى بالثبوت .
 - (١٠) فى ك ، هـ (ملتزما فيه) وهو الأولى بالثبوت .

(١)
 أى : فى رويد (لفظ الوحدة) فلا يختلف باختلاف المخاطبين فيقال :
 يازيد رويد ، ويازيدان ، ويازيدون رويد (وهلم بمعنى قـرب)
 عطف على قوله : رويد ، وهذا أيضا مثال لاسم الفعل بمعنى الأمر
 المتعدى ، قال الله تعالى : " هلم شهداءكم " (وهات الشئ)
 بمعنى : أحضره (وهازيدا) مقصورا بمعنى : خذ (وفيه) ، أى :
 نس ها (لغات) أحدهما : إلحاق الكاف كقولك : هاك ، ويصرف
 مع المخاطب فى أحواله فيقال : هاك ، هاكما ، هاكم إلى آخره
 (٥) (٦) (٧)
 والثانى : أن يوضع الهمزة موضع الكاف فيقال : هاء بفتح الهمزة
 (٨) (٩)
 والثالث : أن يجمع بين الهمزة والكاف فيقال : هاءك ، هاءكما ، هاءكم

-
- (١) فى ك (الواحدة) والصواب (الوحدة)
 (٢) من الآية (١٥٠) من سورة الأنعام . المعروف عند النحاة أنها
 حينما تكون متعددة تكون بمعنى أحضر وذكرت الآية شاهدا لذلك
 وتكون بمعنى أقبل حينما تكون لازمة واستدل بها بأية " والقائلين
 لإخوانهم هلم إلينا " سورة الأحزاب الآية (١٨) راجع الأشمونى
 والصبان ج ٣ ، ص ٢٠٦ طبعة الحلبي .
 (٣) فى م ، ه (أى وفى ها)
 (٤) فى ه (الكاف به)
 (٥) فى م ، ه (والثانية)
 (٦) فى م ، ه (توضع)
 (٧) فى ه (الهمزة فى موضع الكاف) بزيادة فى
 (٨) فى م ، ه (والثالثة)
 (٩) فى م (بين الهمزة والكاف فيقال هاءك بإقرار الهمزة على الفتح
 ويصرف تصريف الكاف فيقال هاءك) وأيضا ه

والرابعة : أن يقال هاـ كرام ، ويصرف تصريفه ، فيقال في التنثية هاثيا
(١)
كراميا وهاـ واكراموا ، وفي المؤنث : هاثي كرامي ، والخامسة : أن يقال :
(٢)
هاـ بالهمزة على وزن هب (وله استعمالات) يريد بالاستعمالات
(٣)
تصرفها باعتبار أحوال الكاف وغيرها ، كهـاـ وهاـوا .

(حييل الثريد) مثال آخر لاسم الفعل بمعنى الأمر المتعدي
(٤)
ومعناه ايتـ (وفيه) ، أى : وفي حييل (لفات) حييلا بالتنوين
وحييلا بالألف ، وحييل بسكون اللام وحييل بسكون الهاء وفتح اللام
وهذا الأخير ذكره غير سيبويه ، وأما ما قبله فقد ذكرها سيبويه .

(٥)
(وبله زيدا) ، بمعنى : اترك زيدا (بـله ما كان في معنى الصدر)
(٦)
أى : دع ما كان في معنى الصدر ، وهو بـله زيد مضافا ، أى : ترك زيد .

-
- (١) فى م (وفى المؤنث هاـى)
(٢) فى م ، هـ (بالهمزة بوزن هب) ولعلها هـ بحذف الألف
كما حذفت فى هب وليست هب بالتضعيف .
(٣) فى م ، ك ، هـ (كهـاـ هاـوا) بدون الواو العاطفة
(٤) فى م (أيتـ) وفى شرح المفصل لابن يعيش ((فإذا قلت حييل
التريد فمعناه أحضره وقره) وتقول حييل بفلان بمعنى
أيت به فتصل الاسم بالباء كما كان الفعل المنوب عنه) ج ٤ ص ٤٦
عالم الكتب .

- (١) (وفعال التي في معنى الأمر) عطف على رويد أيضا (كنزال)
- بمعنى : أترك (وتراك) بمعنى : اترك ، ذكر مثالين ، الأول لأنم
(٢)
والثاني متعد (وهى) ، أى : فعال (قياس فى الأفعال الثلاثية
(٣) (٤)
عند سيويه) كضرب ، وقاتل بمعنى : اضرب واقتل (وقلت فى الرباهية
(٥)
كقرقار) من أمر السحاب ، أى : يأسحاب قرقر بالرفع ، أى : صوت
(٦) (٧)
(وعرعار) لعبة صبيان العرب وذلك ، لأن الصبي إذا لم يجد
(٨) (٩)
أحدا رفع صوته فقال : عرعار ، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا
تلك اللعبة .

- (وعليك زيدا) ، أى : الزمه (أوبه) ، أى : يقال : عليك به
(١٠)
ومعناه : أعطنى زيدا (وهى زيدا) أولنيه وقرهه معنى

-
- (١) فى م (بمعنى)
(٢) فى م ، ك ، هـ (أى وفعال)
(٣) أنظر الكتاب ج ٣ ص ٢٧٠ .
(٤) شرح الأشموني فى ج ٣ ص ١٩٦ أن قرقار بمعنى قرقر وعرعار
بمعنى عرر شاذ فلعل المراد هنا بالقلة الشذوذ .
(٥) فى هـ (فى أمر)
(٦) فى م (للصبيان) وفى ك ، هـ (لصبيان)
(٧) كلمة (العرب) غير موجودة فى م
(٨) فى هـ (يرفع)
(٩) لم يصرح فى عرعار بكونها أمرا كما صرح فى قرقار مع أنها أمر مثلها
وقد قال الصبان فى ج ٥ ص ١٩٦ وقرقر بمعنى صوت وعرعر
بمعنى اللعب .
(١٠) فى هـ (أو أولنيه)

- (١) (ودونك عمرا) ، أى : خله (وعندك خالدا) أى : الزمه (وحذرك)
(٢) بكرا وحذارك) ، أى : أحذره (ونحو : صه) ، أى : أسكت (ومه)
(٣) أى : اكفف (وايه) ، أى : حدث (وآمين) ، أى : استجب
(٤) (وهلم بمعنى : أقبل) وهذه الخمسة أمثلة الاسم الأمر اللانم
(ونحو : هيات الأمر) مثال لاسم العمل بمعنى الخبر ، أى : بعد
الأمر (وفيه لفحات) بفتح التاء لغة أهل الحجاز وبكسرهما لغة تميم
(٥) وأسد ، ومن العرب من يضمها ، وقد تنون على اللغات الثلاث
(٦) ومنهم من يسكنها ، ومنهم من يجعلها نونا كهيهان ، وقد تبدل هاؤها
همزة نحو أيها (وشتان زيسد وعمرو وما زيد وعمرو) بزيادة ما

-
- (١) فى م ، هـ (أى خذه) وهى السوابك كما فى الأشمونى ج ٣ ص ٢٠٠
وكذلك فى أوضح المسالك ج ٣ ص ١١٨ بتحقيق المرحوم الشيخ
محمد محبى الدين عبد الحميد .
- (٢) الصفحات من قوله (حذارك) فى ص ٢٩٥ وجه (أ) فى ك إلى
قوله (لشبه المفعول) فى ص ٢٩٩ وجه (أ) كرر مرة أخرى
لصفحات سابقة .
- (٣) فى التصريح ج ٢ ص ٢٠١ قال : ابن هشام وقد جاء على ذلك
صه ومه وإيه وألفاظ أخرى نحو أف الخ ولم يعرض لمعنى إيه
ولم يذكرها الأشمونى ولا الصبان فضلا ، وفى الصحاح عن ذكر
معناها ج ٦ ص ٢٢٢٦ مادة (إيه) تقول للرجل إذا استزدته
من حديث أو عمل إيه بكسر الهمزة فهى بمعنى زدنى حديثا أو غيره
لا بمعنى حدث وفى القاموس ج ٤ ص ٢٨٠ كلمة استزاده واستنطاق .
- (٤) فى م ، هـ (الاسم)
- (٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ٦٥ وقد فصل فيها كثيرا .
- (٦) فى م (ينون)

(أى : افترقا) وتباينا (ونحو :

(١)

* لشتان ما بين اليزيدين فى الندى *

(٢)

أباه الأصمى (، لأن فاعله ينبغى أن يكون متعددا وما مفرد

(٣)

لم يستبعده بعض العلماء عن القياس ، لأن المراد لشتان الأحوال

(٤)

التي بين اليزيدين فهو فى المعنى متعدد وآخره :

* يزيد سلم والأعز بن حاتم *

(٥)

(وسرعان ذا إهالة) مثل وأصله : أن رجلا كانت له نعجة

(٦)

عجفاء ، وكان مخاطها يسيل من منخرها ، لهزالها ، فقيل له : ما هذا

الذى يسيل فقال ودكها ، فقال السائل : سرعان ذا إهالة

(١) ذكر هذا البيت فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ٣٧ ، ٦٨

٦٩ ونسب فيه الى ربيعة الرقى وقال ابن يعيش وهو مولد وفى

التعليق ((البيت لربيعة الرقى كما ذكر الشارح ؟ وهو أبواسامة

ربيعه بن ثابت من موالى سلم وكان ينزل الرقة وبها مولده

ومنشؤه)) ج ٤ ص ٦٩ .

موضع الشاهد فيه (لشتان ما بين اليزيدين) وقد وضعه الشارح .

(٢) (ينبغى) كرر مرتين فى ك

(٣) فى ك ، هـ (ولم)

(٤) فى م (اليزيدين) والصواب ما ذكر

(٥) مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٣٦ تحقيق المرحوم الشيخ محمد محب الدين

عبد الحميد وعبارته وكان رغابها يسيل الخ .

(٦) فى م ، هـ (منخرها) وسقط من قوله (من منخرها) إلى قوله

(يسيل) فى ك

(١) وانتصب إهالة على الحال أو التمييز ، يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء
(٢) قبل وقته (ووشكان ذا خروجاً) أى سرع ، أى : وشك .

(وفيهما) ، أى : وفى أسماء الأفعال (من المبالغة ما ليست فى
(٣) مسمياتها) ، لأنه يستعمل فى المبالغة فوق ما يستعمل نفس مسمياتها
(٤) فيها (وحكمها) ، أى : حكم أسماء الأفعال (فى امتناع تقدم
(٥) معمولها حكم المصدر) ، أى : لا يتقدم معمولاتها عليها
(٦) (خلافاً للكوفيين) فلا تقول زيدا رويد ، ولا زيدا عليك ونحوهما
حجة البصريين أنها ضعيفة ، لأن منها الظرف (٨) والجار والمجرور (٩)
وهى لا تتقدم عليها معمولاتها لضعفها ، ولذا لا يقدم الحال عليها (١٠)
فلذلك إذا نقلت إلى اسم الفعل ، وكذا ما ليس بظرف ، لانحطاط درجته
(١١) عن درجة الفعل حجة الكوفيين السماع والقياس ، أما السماع لقوله

-
- (١) فى ك (من يضرب) والصواب (يضرب) بدون من
 - (٢) فى م ، هـ (أى سرع ووشك)
 - (٣) فى م ، ك ، هـ (لأنها تستعمل)
 - (٤) فى م ، ك ، هـ (أى وحكم)
 - (٥) فى م ، ك ، هـ (معمولاتها)
 - (٦) فى ك (فلا يقال)
 - (٧) فى م (يتقدم)
 - (٨) فى م (وكذا لا يتقدم) وفى ك ، هـ (ولذا لا يتقدم)
 - (٩) فى م (عليه)
 - (١٠) فى ك ، هـ (فكذلك)
 - (١١) فى م (فقوله كتاب الله الحكيم) . وهى الصواب لوجود الفاء فى جواب أما

(١) تعالى ("كتاب الله عليكم ") ، أى : الزموا كتاب الله ، وقوله الشاعر

* يا أيها المائح دلوى دونكا وآخره

(٢)

انى وجدت الناس يحمدونكا *

قدم دلوى على دونكا مع أنه اسم الفعل ، وأما القياس فعلى اسم الفاعل

والمفعول ، فأجاب البصريون عن القياس بوجود الفارق ، وهو أن اسم (٣)

الفاعل فى قوة الفعل لشدة شبهه به لفظا ومعنى ، بخلاف اسم الفاعل (٤)

وأما جواب السماع فهو ما ذكره حيث قال (وانتصاب "كتاب الله عليكم ") (٥)

(٦)

(٧)

ليس بعلينكم ، وإنما هو من باب المصدر المؤكدة لنفسه .

(١) من الآية (٢٤) من سورة النساء

(٢) ذكر هذا البيت فى المغنى ج ٢ ص ٦٧٤ شاهد رقم ١٠٣٣ وفى ج ٢

ص ٦٨٢ شاهد رقم ١٠٤٥ وقال محقق المغنى فى التعليق

((وهو لجارية من الأنصار وفى العيني جارية من بنى مازن وكذلك

فى التصريح ونقل يس فى هامشه عن ابن الشجرى فى أماليه أنه لرؤية

وتكون المرأة قد أنشدته لغيرها فى الحديبية المرحوم الشيخ

محمى الدين فى تعليقه على أوضح المسالك أنه لراجز جاهلى من

بنى أسيد بن عمرو بن تميم وأن الجارية أنشدته وضمت إليه أبياتا

أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم .

اللفظة : المائح هكذا فى المغنى وليس المايح : ومعناه من ينزل

الى البئر وقد قل ماؤها - ليملاً الدلو بيده .

• موضح الشاهد فيه (دلوى دونكا) وقد وضحه الشارح .

(٣) فى ك (للفعل) ولعله يريد (الفعل)

(٤) فى م (بخلاف اسم الفعل) وهى الصواب

(٥) من الآية (٢٤) من سورة النساء وقد تقدمت قريبا

(٦) (وإنما) كرر مرتين فى "

(٧) فى م ، ك ، هـ (المؤكد) وهو الصواب

وكذا قوله :

* يا أيها المايح دلوى دونكا * فدلوى إما مرفوع بأنه
خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل مقدر (وبيانه ، أن كتاب الله
(١)
فى الآية مصدر مؤكد من معنى قوله " حرمت عليكم أمهاتكم " ، لأن قوله
حرمت يدل على أنه مكتوب ، فكأنه قال : كتب الله ذلك عليكم كتاباً
(٢)
فليس منصوباً بعلينكم ، وأما البيت فيحتمل وجهين أحدهما : أن دلوى
منصوب بفعل مقدر وهو خذ ، لدلالة دونكا عليه ، والثانى أن يكون
دلوى خبر مبتدأ محذوف ، أى : هذه دلوى ، ويجوز أن يكون دلوى
(٣)
مبتدأ ودونكا خبره ، أى : دلوى خذها ، فيكون من باب زيد اضره
على التأويل المشهور وهو : زيد مقول فى حقه اضره ، والمايح بنقطتين
من تحت الذى ينزل البئر فيملأ الدلو ، وذلك إذا قل ماؤها .

(١) من الآية (٢٣) من سورة النساء

(٢) فى ك (أن يكون دلوى)

(٣) فى م (فخذها)

(ومنه) ، أى : ومن الاسم العامل (الاسم المضاف) نحو :

غلام زيد ، (لأنه لنيابته عن حرف الجر بجر المضاف إليه) ، لأن المعنى

غلام لزيد (فيمن يرى العمل له) ، أى : للمضاف ، وأما من يسرى

العمل للحرف المقدر فليس من هذا الباب .

(ومن الاسم التام) أما بالتنوين نحو : راقود خلاء أو بنون

التثنية نحو : منوان سمناء أو بالنون الذى يشبه نون الجمع نحو :

عشرون درهما ، أو بالاضافة نحو : ملء الإناء عسلا (لأنه بنصب التمييز

على ما قد سلف ، ومنه الأسماء المتضمنة لمعنى إن ، لأنها المضارع)

(١) قال المرحوم الشيخ محمد محسى الدين عبد الحميد فى تحقيقه لأوضح

المسالك ((فى هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجحه المتأخرون كما ترى فى كلام المؤلف

وحاصله أن المضاف هو الذى عمل الجر فى المضاف إليه واستدلوا

على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميرا نحو درهمك وكتابسى

وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثانى - أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث - أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام وهو

قول الزجاج . الرابع - أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه

ذهب ابن الباذش ، ويرده أنا لا نجد لهذا الحرف الذى

سنفدرة متعلقا (يتعلق به) ج ٣ ص ٨٤ .

(٢) فى م (رجلا)

(٣) فى م ، ك ، هـ (لأنها تجزم المضارع) وهو المواب .

(١)
وهى ، أى : الأسماء المتضمنة (نحو : ماتصنع أصنع ، ويتصل بهما)
أى : بما (ما المزيدة فتقلب ألفها هاء) ولشلا يتلاقى لفظان من
جنس واحد (نحو : مهما على الأصح من القولين) وهو مذهب الخليل
والقول الآخر : أن مه اسم للفعل ، وما هى الشرطية (وقد تستعمل)
أى : مهما (للظرف نحو :

(٤)
* مهما تصب أفقا من بارق تشم) وأوله

قد أوبيت كل ماء فهى صادية *
(٥) (٦)
أى : أوبيت الناقة بمعنى : جعلت ناقتى كل ماء ، وتكرهها فهى
صادية ، أى عطشى مهما تصب بارقا فى أفق فى جهة وناحية من الجهات
(٧)

(١) فى هـ (المتضمنة ما نحو) والصواب المتضمنة إن كما صرح به سابقا

(٢) فى م (الفعل)

(٣) فى م (يستعمل)

(٤) ذكر هذا البيت فى المغنى ص ٣٦٧ شاهد رقم ٦١٨ ذكره شاهدا

على أن (مهما) لا محل لها ، والبيت فى المغنى كما يلى :

* قد أوبيت كل ماء فهى ضاوية مهما تصب أفقا من بارق تشم *

ونسبه المحققون إلى ساعدة بن جؤية .

اللغة : أوبيت : منعت ، ضاوية : هزيلة ، شام البرق نظيره

ليعرف موقع مطره .

موضع الشاهد فيه (مهما تصب أفقا من بارق تشم) وقد بينه الشارح .

ذكر هذا البيت فى ديوان الهذليين ج ١ ص ١٩٨ والخزانة

ج ٣ ص ٤٥٣ .

(٥) فى م ، هـ (تأتى) بدل (ناقتى) وفى ك (تأبى) وهو الصواب

(٦) فى هـ (تكرهه)

(٧) فى م (وجهة)

(١) تشم ذلك البارق ، من شمت البرق ، أى : نخلت إلى سحابه أين
 تمطر ، والبارق : السحاب ذو البرق ومهما فى البيت ظرف ، لأن الفعل
 بعده تسلط على مفعوله فلا يتسلط عليه تسلطه على المفعول به ، لأنه
 لا يتعدى إلا إلى واحد ، فهو ظرف ، أى : فى أى جهة تصب ، وفى
 انتصاب أفقا حرازة (ومن نحو : من يفرز يغنم ، وأى كمن) فإنه اسم
 مبهم يتعين بالمضاف إليه فقد يضاف إلى الأشخاص نحو :
 أى رجل يأتينى أكرمه ، وإلى المكان نحو : أى مكان تجلس فيه أجلس فيه
 وإلى الزمان نحو : أى حين تقدم فيه أكرمك (إلا أنه إذا أضيف إلى
 الظرف انتصب على الظرفية) ، لاكتسابه الظرفية من المضاف إليه
 كما ذكرنا نحو : أى حين ، وإنما قال أضيف إلى الظرفية ، ليشتمل
 ظرفا الزمان والمكان كما ذكرنا من المثالين (واذ وحيث مكوفين بما عن
 الإضافة ، والأول)

-
- (١) فى هـ (سحابته)
 (٢) (على) غير موجودة فى ك
 (٣) أعربه ابن هشام فى المفتى فى ص ٣٦٨ ظرفا وأعرب مهما مفعولا
 لتصب ومن بارق تفسير لهما أو متعلق بتصب ومعناها التبعية
 والمعنى : أى شئ تصب فى آفق من البوارق تشم وقال بعد ذلك
 وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا . أ هـ
 (٤) لعله تقدم فى الظروف أى : لا : لا : لا : فى بحثى .
 (٥) فى ك هـ (ليشمل ظرف) وهى الصواب وإلا لقال ظرفى .
 والمكان وصحة العبارة وإنما قال : أضيف إلى الظرف كما تقدم
 لا إلى الظرفية .
 (٦) (بما) غير موجودة فى ك

وهو إن (للزمان ، والثاني) وهو حيث (للمكان ، ويلزمهما النصب)

يعنى : أن إن ، حيث لا يكونان إلا منتصبين على الظرف وإن تضمننا
(١) (٢)
معنى الشرط ، أما إن ما للمجازاة ونحو قول الشاعر :

* إن ما أتيت على الرسول فقل له

(٣)

حقا عليك إذا اطمأن المجلس *

(٤)

وهى عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط فى المستقبل وليست
(٥) (٦)

إن الزمانية إلا أنه لما دخلت عليها ما انقلب من الاسمية إلى حرفية

وتغيرت دلالتها على الماضى إلى المستقبل ، وإذا كان حرفا لم يكن

لها موضع من الإعراب ، وقيل إنه اسم ودخول ما عليها لا تخرجها

عن الاسمية كحيثما ، وحيثما فى المجازاة نحو : حيثما تكن أكن

(١) فى م (وأما إن ما)

(٢) فى م ، ك ، هـ (فنحو) وحق العبارة أما إن ما فللمجازاة نحو
قول الشاعر .

(٣) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ٥٧ ونسبه سيبويه إلى

المباس بن مرداس ونسبه عبد السلام هارون فى معجم الشواهد

المرية ج ١ ص ١٩٩ إلى الأسود بن يعفر .

اللفظة : اطمأن المجلس : سكن والمراد هنا أهل المجلس .

موضع الشاهد فيه (إن ما أتيت فقل) أى المجازاة

بإذ ما والدليل على ذلك وقوع الفاء فى الجواب .

ذكر هذا البيت فى الأغاني لابن فرج الاصفهاني ج ١١ ص ١٣٢

٢٦٨ وفى خزانة الأدب ج ١ ص ١٩٣ .

(٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٥٧ تحقيق عبد السلام هارون .

(٥) فى م (وليست إن الزمنية وقيل إنها إن الزمانية) وأيضا هـ

(٦) فى م ، هـ (منتقلا - ٢)

وفي التنزيل " وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره " (١) فدخل الفاء نسي
جوابها دليل على الجزم عند عددها .

(٢)
(ومتى ، وأين مثلهما) ، أى : مثل إذا وحيثما (ولا يلزمهما ما)
نحو :

* متى تأتينا تلم بنا في ديارنا
(٣)
تجد حطبها جزلا ونسارا تأججا *

ونحو :

(٤) (٥)
* أين تضرب بنا الفلاة تجدنا

نصرف العيس بعدها للتلاقي *

(١) من الآية (١٤٤ ، ١٥٠) من سورة البقرة

(٢) (مثل) غير موجودة في ك

(٣) هذا البيت قد مضى في ص ٢٤٤ والشاهد فيه المجازة بـ (متى)

(٤) في هـ (تصرف)

(٥) في م ، هـ (العداة) والبيت ذكر في الكتاب ج ٣ ص ٥٨

ونسبه سيبويه الى ابن همام السلولى .

اللغة : المداة بالضم : جمع عاد ، والعيس : البعير من الإبل

موضع الشاهد فيه (أين تضرب بنا الفلاة) أى المجازة بأين

هذا البيت ذكر في شرح المفصل لابن يعين ج ٤ ص ١٠٥

ج ٧ ص ٤٥ والأشبه ن ج ٤ ص ١٠ طبعة الحلبي .

(١) وأما إذا اتصل بهما ما فالجزء ظاهر كقوله تعالى "أينما تكونوا فثم وجه الله" (٢)

وكقول الشاعر :

(٣) متى ما تلقى فردين ترجف (٤) رواتك أليتيك وتستطارا *

(وأنى نحو :

(٥) * فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها) وآخره

(٦) كلا مركبها تحت رجلك شاجر *

(١) فى ك ه ه (إذا اتصل)

(٢) من الآية (١١٥) من سورة البقرة والتلاوة (فأينما تولوا فثم وجه الله)

(٣) فى ه ه (متىما)

(٤) فى م ه ك ه ه (روانف أليتيك) والبيت ذكر فى شرح المفصل

لابن يعيش فى ج ٢ ص ٥٥ وج ٤ ص ١١٦ وج ٦ ص ٨٧ ونسبه لعنترة بن شداد العبسى .

اللغة : الروانف : جمع رانفة وهى طرفة الآلية الذى يلى الأرض إذا كان الانسان واقفا .

موضع الشاهد فيه (متى ما ٠٠٠) دخلت ما على متى وجزمت ما بعدها . ذكر هذا البيت فى معجم الشواهد العربية ج ١ ص ١٤٣ وآمالى ابن الشجرى ص ٥٠٥ والهمع ج ٢ ص ٦٣ والأشمونى ج ٤ ص ١٠ والتصریح ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٥) (تأتها) غير موجودة فى لى

(٦) فى لى (كلما) بدل (كلا) والبيت ذكر فى الكتاب ج ٣ ص ٥٨ ونسبه سيويه للبيد .

اللغة : الشاجر : المشتبك .

موضع الشاهد فيه المجازاة بأنى قال عبد السلام هارون فى تحقيقه للكتاب ((قال الأصمى (لم أسمع أحدا يجازى بأنى))) ج ٣ ص ٥٨ ذكر هذا البيت فى ديوان لبيد ص ٢٢٠ فى شرح المفصل لابن يعيش ج ٤ ص ١٠٩ و ١١٠ ه ج ٧ ص ٤٥ وفى الخزانة ج ٣ ص ١٠٠ وج ٤ ص ٢١٠ .

- أى : مضطرب غير ثابت ، يخاطب عمه ويمعاته فيما فعله ، وشبهه
 (١) (٢) (٣)
 بمن وقع في معضلة وداهية شديدة يفسى التخلص عنها يقول : كيف
 (٤)
 أتيت هذه المعضلة من قدام وأخلف تلتبس بها ولا تتخلص منها
 (٥) (٦)
 أى : كلا مركبى المعضلة من قدام وخلف وبينه البيت بعده وهو :
 (٧)
 * فان تتقدم تغش منها مقدما كريها وان أخرت فالكفل فاجر *
 (٨) (٩)
 والكفل : كساء يوضع على ظهر البعير ، ثم يركب ويتوقى به العرق
 (١٠) (١١)
 فاجر ، أى : مائل ، أى : إن يتقدم يهلك ، وإن يتأخر يمد الكفل
 (١٢) (١٣) (١٤)
 ويسقط عن ظهرها تشبيها للمعضلة بشموس اذا ركبها الراكب (ومحله)
 أى : أنى (النصب على الحال) نحو : كيف (وقيل على الظرف)

-
- (١) فى ك (يوقع)
 (٢) (الواو) فى (وداهية) غير موجودة فى ك
 (٣) فى هـ (يعسر) وفى ك (قصر)
 (٤) فى ك (أو خلف وبينه) وفى هـ (ومن خلفه وبينه)
 (٥) فى م (كلا مركبيها المعضلة) والصواب ما ذكر
 (٦) فى م ، هـ (من قدام وخلف) وفى ك (من قدام أو خلف)
 (٧) فى ك (باحسر)
 (٨) كلمة (كساء) فى ك (بياس) والكفل بكسر فسكون
 (٩) فى م (ثم يركب يتوقى به) بدون الواو العاطفة وفى هـ (تركب)
 بسدل (يركب)
 (١٠) فى م ، هـ (إن تتقدم تهلك)
 (١١) فى م (وإن تتأخر تمد) وفى هـ (وإن تتأخر يمل) وهو الصواب
 (١٢) فى م ، هـ (وتسقط)
 (١٣) فى م ، هـ (إذا ركبها الراكب أسقطته) وهو معنى الشموس
 (١٤) فى م (ومحليها)

نحو : أين ومتى (وقد جاء : كيف تصنع أصنع بالجزم ، وهو
 ضعيف ويراه الكوفيون قياساً) كيف عند البصريين لا تجازى بها
 لأنه لا يثبت سماعها في كلام الفصحاء ، وأجازه الكوفيون بها كما ورد^(١)
 من قولهم : كيف تصنع أصنع بالجزم ، وقد استضعفه سيبويه والخليل^(٢)
 (ولا يجوز الجزم بل إذا إلا في ضرورة الشعر لما فيها من التعمين^(٣)
 المنافي للابهام اللازم للشرط) ، بمعنى أن الشرط يلزمه الابهام^(٤)
 نحو : ما تصنع أصنع^(٥) ، ومن تضرب أضرب وأينما تجلس أجلس^(٦)
 وإذا وضع لتأقيت الوقت ، والتأقيت ينافي الابهام ، فإذا انتفى^(٧)
 لازم الشرط وهو الابهام انتفى الشرط والشعر الذي أشار إليه^(٨)
 هو قول الشاعر :

-
- (١) في م ، هـ (لم يثبت)
 (٢) (الكوفيون لما ورد كيف من قولهم) هكذا في م
 (٣) (بها) غير موجودة في ك
 (٤) انظر الكتاب ج ٣ ص ٦٠ .
 (٥) في هـ (فيه) بدل (فيها)
 (٦) في ك (فأينما)
 (٧) في م (الرقد) وفي الصبان ج ٤ ص ١٣ طبعة الحلبي لأنها
 موضوعة لزمن معين وإوجب الوقوع والشرط يقتضى للجزم إلا فيما
 يحتمل الوقوع وعدمه أ هـ فلمل هذا هو معنى قول الشارح هنا
 وإذا وضع لتأقيت الوقت الخ .
 (٨) (هو) غير موجود في م .

* استغن ما أفناك ربك بالفنى
(١) (٢)
وإذا تصبك خضاضة فتجمل

وقول الفرزدق :

* ترفع لى خندق والله يرفع لى
(٣) (٤)
نارا إذا أخدمت نيرانهم تقد

(١) فى ك ، ن (خاصة) وهو الصواب

(٢) سقط (فتجمل) من ك وصوابها (فتحمل) .

والبيت ذكر فى الأشمونى ج ٤ ص ٩ ونسبه عبد السلام هارون فى
الشواهد الصربية ج ١ ص ٣١٩ الى عبد قيس بن خفاف أو حارثه
ابن بدر الفداني .

موضع الشاهد فيه (إذا تصبك خضاضة فتجمل) وفيه جزم بإذا
وهى لا يجزم بها إلا فى ضرورة الشعر : وقال محققوالمغنى فى
التعليق ويروى وإذا تكون خاصة ولا شاهد فيه حينئذ ويروى
فتحمل بالحاء المهمة المغنى ج ١ ص ٩٨ .

هذا البيت ذكر فى الخزانة ج ٢ ص ١٧٦ وفى المغنى شواهد
رقم ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١١٩٧ وفى الجمع ج ١ ص ٢٠٦ وفى الدرر
ج ١ ص ١٧٣ وفى المفضليات ص ٣٨٥ .

(٣) فى م (خدمت)

(٤) ذكر هذا البيت فى الكتاب ج ٣ ص ٦٢ ورواية سيبويه خندف .

اللفظة : خندف : أم مدركة وطابخة ابني إلياس بن مضر . وتميخ
من ولد طابخة بن إلياس ، فلذلك فخر بخندف على قيس عيلان بن
مضر هكذا قال عبد السلام هارون فى تحقيق الكتاب ج ٣ ص ٦٢

موضع الشاهد فيه (إذا أخدمت نيرانهم تقد) وهو كسابقه .

ذكر هذا البيت فى المقضب ج ٢ ص ٥٥ وابن الشجرى ج ١ ص ٢٣٣

وشرح الفصل لابن يحيى ج ٧ ص ٤٧ .

والبيت لم يوجد مذكورا في نسخة مقابلة بنسخة المصنف وقد وجد

(۷)

*** ترفع لی خندق واللہ یرفع لی**

(3)

(۴)

(M)

(7)

(8)

 ω ω_i

(9)

(10.)

ومن منعه قال الرواية متما يسلك .

P

ك

(2)

(2)

دة

(3)

(

6

()

• 4

روز

هذا

•

•

(4)

بحث العوامل المعنوية

لما فرغ من العوامل اللفظية شرع في العوامل المعنوية فقال :
 (١) وأما العوامل المعنوية فإنه صنفان أحدهما : معنى فعل مأخوذ من
 (٢) غيره (هـ أى : من غير الفعل) لدلالة عليه ، فإنه يرفع إذا كان
 المأخوذ منه ظرفا بشرط الإعتداد على ما يشترط إعتداد الصفة عليه
 والموصول عند سبويه إذا لم يكن الواقع بعده حدثا لفظا أو تقديرا
 ومطلقا عند الخليل ، ومن غير شرط الإعتداد مطلقا عند الأخفش (هـ
 قسم العامل المعنوي إلى صنفين أحدهما : أن يكون العامل
 معنى فعل مأخوذ من غير الفعل ، لدلالته عليه ، يعنى : أن معنى
 الفعل إما أن يكون مأخوذا من ظرف أو من غير ظرف فإن كان المأخوذ منه
 (٣) ظرفا ففيه ثلاثة مذاهب أحدهما : مذهب سبويه وهو أنه إما
 (٤) أن يكون الواقع بعد الظرف حدثا لفظا نحو : الهم الخروج ، أو حدثا
 (٥) تقديرا نحو قوله تعالى : " ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره " .
 (٦) وهو بتقدير حدث ، أى : ومن آياته قيام السماء والأرض بأمره ، أو لا يكون
 (٧) الواقع بعده حدثا نحو : عندي مال ، فإن لم يكن الواقع بعده حدثا

-
- (١) فى م (وأما المعنوى) وفى هـ ك (وأما العامل المعنوى)
 (٢) فى م (للدلالة عليه) وفى هـ (لدلالته) وفى ك (للدلالة له)
 (٣) فى ك (فيه)
 (٤) فى م (أحدهما) والصواب أحدها .
 (٥) الآية (٢٥) من سورة الرهم .
 (٦) فى م ، هـ (يكن)
 (٧) كلمة (مال) غير موجودة فى ك

(١)
 فإنما يعمل الظرف في الواقع بعده بشرط إعتداد الصفة عليه من كونه خبرا
 لمبتدأ نحو : زيد في الدار أبوه أو صفة لموصوف نحو : جاءني رجل في
 الدار أبوه ، أو حالا لذي حال نحو : جاء زيد في الدار أبوه ، أو بعد
 همزة الاستفهام نحو : أفي الدار زيد ، أو بعد حرف النفي نحو : ما في
 الدار زيد ، أو بشرط الإعتداد على الموصول نحو : الذي في الدار أبوه
 (٢) (٣) (٤)
 وأما إذا لم تكن معتمدا ، أو الواقع بعده ليس حدثا فلا يعمل الظرف
 في الواقع بعده عند سيويه وإن كان الواقع بعده ليس حدثا نحو :
 اليم الخروج ، أو تقديرا نحو قوله : " ومن آياته أن تقوم " فيعمل فيه
 (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠)
 الظرف مطلقا من غير شرط الاعتماد ، والمذهب الثاني هو مذهب الخليل
 أن الظرف يعمل بشرط الاعتماد على أحد المذكورات لكن مطلقا

-
- (١) في م ، هـ (الإعتداد على ما يشترط إعتداد الصفة عليه)
 (٢) إن كان أبوه فاعلا للظروف كما هو ظاهر التمثيل فالكلام غير تمام
 ويحتاج إلى خبر الذي .
 (٣) في م ، هـ (يكن)
 (٤) في م (معتمدا والمقدر أن الواقع بعد ليس حدثا)
 (٥) في م (الواقع بعده حدثا لفظا)
 (٦) (ليس) غير موجودة في هـ ظاهر هذا ينافي ما سبق من أن الخروج
 حدث لفظي وأن تقوم حدث تقديري اللهم إلا أن يكون هذا تمثيلا
 للمنفى لا للنفي .
 (٧) في هـ (قوله تعالى)
 (٨) في م (ومن آياته أن تقوم السماء) وقد مضت هذه الآية قريبا .
 (٩) (فيه) غير موجودة في م
 (١٠) في هـ (وهو)

أى : لا فرق بين أن يكون الواقع بعده حدثا أو غير حدث ، وهو معنى (١)
ومطلقا عند الخليل والمذهب الثالث مذهب الأخفش وهو أن الظرف
يعمل من غير شرط الاعتماد مطلقا سواء كان الواقع بعده حدثا أو غير حدث (٢)
هذا جل اللفظ ، وأما حجج المذاهب ، فحجة سيويه أنه إذا لم يوجد
الاعتماد مع الظرف لا يكون عاملا ، لجواز : فى داره زيد ، ولو لم يكن
خبرا ، بل يكون الظرف عاملا لزم الإضمار قبل الذكر (فإن قلت) فإذا (٣)
وجد الاعتماد نحو : أفى داره زيد ، ينبغى ألا يجوز أيضا ، لأدائه (٤)
إلى الإضمار قبل الذكر مع أنه منقول على جوازه (قلت) ذاك مشترك
الإلزام فإنه إذا وجد الاعتماد يعمل الظرف مطلقا على المذاهب ، بخلاف
ما إذا لم يوجد الاعتماد فإنه لا يعمل عند سيويه ، ولا يلزمه الإضمار
قبل الذكر ولزم الآخرين ، لكون الظرف عندهم عاملا والفرق بين ما إذا
كان الواقع بعد الظرف حدثا أو غير حدث مشكل ، وغاية تقديمه (٥)
أنه إذا وقع حدثا كان أدل على إضمار الفعل ، لأن الحدث من حيث (٦)
إنه حدث يكون جزاء للفعل ، بخلاف ما إذا كان الواقع اسما جامدا (٧)
فإنه لا يدل على الفعل ، والأقرب إلى القياس مذهب الخليل

(١) فى م ، ك ، هـ (معنى قوله مطلقا) وهو الصواب .

(٢) (سواء) غير موجودة فى هـ

(٣) فى ك (قوله فى داره زيد)

(٤) فى هـ (لأدائه)

(٥) فى م ، ك ، هـ (متفق) وهو الصواب

(٦) فى م (حدث)

(٧) فى م ، ك ، هـ (جزء) وهى الصواب والصواب الإملاء جزءا

فإنه إذا لم يوجد الإعتداد لا يعمل كسائر الصفات وإذا وجد عمل كسائر
 الصفات ، ولا فرق بين أن يكون الواقع بعد الظرف حدثا أو غير حدث
 وأما حجة الأخفش فهو أن الظرف تنزل منزلة الفعل ، فلا يشترط فيه
 الاعتماد كالفعل ، وجوابه : انحطاط رتبة الظرف عن الفعل ، لأنه مشبه
 فلا يكون مساويا له ، لأن المناسب انحطاط رتبة الفروع عن الأصول
 (وإن لم يكن ظرفا) ، أى : إن لم يكن المأخوذ منه معنى الفعل ظرفا
 نحو : هذا ، وكان ، وليت ، ولعل مما يدل على معنى الفعل (لم يعمل
 إلا فى الحال) نحو : " هذا بعل شىخا " (٥) ونظائره (أو الظروف)
 أى : أوفى الظروف نحو : هذا فى الدار زيد على أن الظرف يتعلق
 بمعنى اسم الإشارة أو المشار إليه فى الدار زيد (أو المفعول معه)
 نحو : بحسبك وزيدا درهم (فيمن لم يجعل الواو عاملة)

=====

- (١) (الواو) فى (ولا فرق) سقطت من م
- (٢) فى م ، ك ، هـ (مشبه به) وهى الصواب لأن الكلام راجع للظرف
لا للفعل .
- (٣) فى م (أى وإن لم) بزيادة الواو .
- (٤) فى م ، هـ (دل)
- (٥) من الآية (٧٢) من سورة هود ونظائره نحو (فتلك بيوتهم خاوية
بما ظللوا) سورة النمل آية (٥٢) .
- (٦) فى م ، ك ، هـ (الظرف)
- (٧) فى م ، ك ، هـ (أى المشار إليه) وهو الصواب
- (٨) فى ك (والمفعول معه) بدل (أو المفعول معه)
- (٩) فى ك (فيمن يجعل) والصواب ما ذكر

(١) فإنه إذا جعل الواو عاملا يكون العامل لفظيا وهو الحرف ، لا معنويا
(وكذا المفعول المطلق) ، أى : كذا ينصب معنى الفعل المفعول
المطلق (فيمن لا يرى الحذف فى مثل : له على ألف درهم عرفا) فإن
العامل فى : عرفا معنى الفعل المأخوذ من له على ألف درهم فأما من قال
العامل محذوف ، وهو أعرف ، فلا يكون من هذا الباب (وكذا نفس :
فإذا له صوت صوت حمار) فإن جعل العامل معنى الفعل المأخوذ من
له صوت ، فأما من جعل العامل الفعل المحذوف ، وهو يصوت ، فلا يكون
من الباب أيضا .

(٨) (والصنف الثانى) من العوامل المعنوى (ما ليس بمعنى الفعل
وأنه اثنان عند سيبويه ، وثلاثة عند الأخفش أحدها الابتداء الرافع
للمبتدأ والخبر ، وقد مر) مذهب جمهور البصريين أن التجرد عن
الصوامل اللفظية للاسناد هو العامل فى المبتدأ والخبر ، لأنه معنى
نتناولهما تناولا واحدا ، إذ الاسناد يتأتى بدون المسند والمسند إليه

-
- (١) فى هـ (عاملة)
(٢) فى ك ، هـ (أى وكذا)
(٣) فى م ، هـ (اعترف) وهى أولى لأنه معنى (له على) الإقرار
والاعتراف ويكون (عرفا) المنصوب به اسم مصدر .
(٤) فى م ، ك ، هـ (من الباب)
(٥) (فى) فى قوله (فى فإذا) غير موجودة فى ك
(٦) فى م ، ك (إذ العامل معنى الفعل الخ) وهى الصواب إذ ليس
فى الكلام جواب للـ
(٧) فى م (من هذا الباب أيضا)
(٨) فى م ، ك (العامل) وفى هـ (أى من العامل) وهو الأولى بالثبوت .
(٩) فى م ، ك ، هـ (لا يتأتى) وهو الصواب .

كما أن معنى التشبيه في كأن لما اقتضى جزأين مشبها ومشبها به ، كان
عاملا فيهما ، وقيل إنهما يترافعان لأن كل واحد منهما يقتضى الآخر
(١) (٢)
وفيه أقوال أخرى لا طائل تحت ذكرها ، بل المحقق مذهب البصريين
(والثاني مما ليس) بمعنى الفعل (رافع الفعل المضارع ، وهو وقوعه
(٣) (٤)
بحيث يصح وقوع الاسم عندهما) ، أى : عند سيوييه والأخفش نحو :
زيد يكتب ، فإنه يصح وقوع الاسم موقعه ، وهو كاتب وإنما عمل هذا
(٥)
المعنى الرفع ، لأن وقوعه موقع الاسم لما كان أمرا معنويا أشبه الابتداء
والابتداء يعمل الرفع ، فكذا ما أشبهه ، ولأن الفعل لقيامه مقام الاسم
(٦) (٧) (٨)
قد وقع في أقوى أحواله ، فأعطى أقوى الحركات وهو الرفع ، ومعنى وقوعه
(٩)
موقع الاسم أن يقع جنس الاسم لا أن يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل
(١٠)
موقعه ، لأنك تقول : يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل ههنا

-
- (١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ج ١ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣
شرح الأشموني .
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٣٣٤ والتعليق في نفس الصفحة .
(٣) في ك كلمة (يصح) غير موجودة .
(٤) انظر ج ٣ ص ٢٠٩ ، ٢١١ في الكتاب
(٥) في م (عاملا) بدل (أمرا)
(٦) سقط (أقوى) من ك
(٧) في ك (حاله)
(٨) في ك (ومعنى وقوعه أن يقع حيز الاسم لأن) والمبارة فيها غير واضحة
(٩) في م ، هـ (أن يقع موقع الخ)
(١٠) في ك (تصح)

(١)
نحو : ضارب زيدان ، لكونه غير معتمد ، وإنما ارتفع ههنا ، لوقوعه
ابتداءً ، والابتداء من مضاف صحة وقوع الأسماء (وارتفاعه) ، أى :
ارتفاع الفعل المضارع (عند أكثر الكوفيين بتعريفه عن النواصب والجوانم
وعند الكسائي) ، أى : وارتفاعه عند الكسائي (بالزيادة فى أوله)
أى : بحروف المضارعة ، لأنه كان قبل حرف المضارعة مبنياً ، وبعد
دخوله صار معرباً مرفوعاً ، فلم يوجد ما يمكن إحالة الإعراب عليه إلا حرف
المضارعة .

(والثالث) من العوامل المعنوية ، وهو عند الأخفش خاصة
(عامل الصفة فإنها ترتفع عند الأخفش ، لكونها صفة لمرفوع) نحو :
جاء زيد الظريف (وينتصب وينجر بمثل ذلك ، أى : لكونها صفة لمنصوب
أو لمجرور (والعامل فيهما) أى : فى الصفة (عند سيبويه هو العامل
فى الموصوف ، ويحتج للأول) وهو مذهب الأخفش (نحو : أن حصل
الصفة على لفظ المعنى من المنادى) نحو : يا زيد الظريف

-
- (١) فى م (الزيدان)
(٢) فى م (أى وارتفاع) والصواب (أى وارتفاع)
(٣) انظر شرح الأشموني للألفية ج ٣ ص ٢٠٩ وفى طبعة الحلبي ص ٢٧٧ .
(٤) فى م (حروف)
(٥) فى م (بكونها)
(٦) فى م (أو مجرور)
(٧) فى ك (المعنى من المعنى من المنادى) بزيادة من المعنى والعبارة
غير واضحة ولعلها بنحو حمل الصفة على لفظ المبنى من المنادى .

(والمنفى) نحو : لا رجل ظريفا (إذ لو كان المؤثر فيهما) ، أى : فى
 التابع والمتبوع (واحدا لما اختلف حكمها) (١) لكن اختلف ، لأن حكم
 المنادى المبنى ، وحكم المنفى البناء وحكم تابعهما الإعراب ، فلو كان
 المؤثر واحدا لما اختلف ، وجوابه : منع الملازمة ، إذ قد يكون العامل
 فيهما واحد ، لكن وحد مع أحد المعمولين ما يقتضى بناءه ، ولم يوجد
 مع التابع فلذلك اختلف حكم المؤثر باعتبار اختلاف الشروط ، وبيانه
 أن المنادى إنما بنى ، لوقوعه موقع المضمرة ، والمنفى إنما بنى ، لتضمنه
 الحرف وهو من الاستغرافية ، ولم يوجد واحد منهما فى تابعهما ، فلذلك
 لم يبين التابع ، وبنى المتبوع ، مع أن العامل واحد . (٦)

المقتضى للإعراب

لما فرغ من الأقسام الثلاثة التى بنى عليها بحث المعرب ، شرع فى
 الأقسام الرابع فقال (القسم الرابع فى المقتضى للإعراب ، وهو — (٧)

-
- (١) فى م ، ك (حكمهما) وهو الصواب
 (٢) فى هـ (تابعيهما)
 (٣) فى هـ (لما اختلف حكمهما)
 (٤) فى م (واحدا)
 (٥) فى هـ (وجد)
 (٦) ألا يصح أن يقال فى رفع الاغراض، إن المبنى فى محل نصب والتابع
 منصوب أيضا فأعراب الأول محلى وأعراب الثانى تقديرى لأن الضمة
 فى يا زيد الظريف ضمة اتباع .
 (٧) فى م ، ك ، هـ (القسم الرابع) وهو الصواب .

- (١) توارد المعانى المختلفة على الكلم بسبب التركيب فإنها (، أى : فإن
(٢) المعانى (تستدعى ما ينتصب دليلا ثبوتها) ، أى : إن المعانى
المقتضية وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة تستدعى دليلا على ثبوتها وهو
الإعراب ليرتفع اللبس الناشئ من التوارد فالرفع دليل على الفاعلية
(٣) والنصب على المفعولية ، والجبر على الاضافة ، وقوله : بسبب يتعلق
(٤) بالتوارد أى : أن توارد المعانى ، لسبب التركيب ، إذ قيل التركيب
(٥) لا يتوارد المعانى ، إذ لا تحقق الفاعلية ، ولا المفعولية ، ولا الإضافة
(٦) (والحروف بمعزل عنها) ، أى : من تلك المعانى ، إذ لا تقع فاعلة
ولا مفعولة ، ولا مضافا إليها (وكذا الأفعال لدلالة صيغها على معانيها)
(٧) أى : الأفعال لا تصورها المعانى المقتضية للإعراب وهى الفاعلية
(٨) والمفعولية ، والإضافة ، بقى أن يقال : الفعل أيضا يتوارد عليها معان
(٩) مختلفة ، ككونها حالا ، واستقبالا ، أو ماضيا أو أمــــرا
(١٠)

-
- (١) فى ك (التكلم) والصواب (الكلم)
(٢) فى م ، ك ، هـ (دليلا على ثبوتها) وهو الصواب
(٣) (الواو) فى (وقوله) سقطت من م ، هـ
(٤) فى ك (معلق)
(٥) (أن) غير موجودة فى م
(٦) فى م (يتحقق) وفى هـ (تتحقق) وهو الصواب
(٧) فى م ، هـ (لا يعتورها) وهو الصواب بدليل ما بعدها فى ك
(لأنه يعتورها)
(٨) لعلها (الأفعال) بدليل ما قبلها وهو قوله (وكذا الأفعال)
وما بعدها وهو قوله (يتوارد عليها)
(٩) فى م (لكونها) وفى هـ (بكونها) وما أثبتته أولى .
(١٠) فى م ، ك ، هـ (أو استقبالا) وهو الصواب .

(١) فهي أيضا تحتاج الى ما يميز بعض المعاني عن بعض ، فأجاب بأن
 صيغها تدل على تلك المعاني المعتورة ، فإن صيغة المضارع تدل على
 (٢) (٣) (٤)
 الحال والاستقبال ، وصيغة الماضي تدل على الزمان الماضي ، وصيغة
 الأمر تدل على الطلب ، فلما تمايزت تلك المعاني بنفس الصيغة
 (٥) (٦) (٧)
 لم تكن تحتاج إلى إعراب يميز تلك المعاني عن بعض ، فلذلك قال :
 (٨)
 لدلالة صيغها على معانيها (وإنما محل المعاني المقضية للإعراب هو
 (٩)
 الاسم) للاحتياج الى تمييز بعضها عن بعض ، والصيغ لا تختلف تلك
 (١٠)
 المعاني ، لئلا يؤدي الى الكثرة فتبقى الصيغة مفردة ، ووضع الإعراب
 (١١)
 للدلالة على تمييز بعض تلك المعاني عن بعض (ومن ثم) ، أي : ومن
 (١٢)
 أجل احتياج المعاني المعتورة على الأسماء ، أي : ما يدل على تمييزها

-
- (١) في م ، هـ (بعض تلك المعاني) وفي ك (بعض تلك المعاني
 عن بعض تلك)
 (٢) في م ، هـ (أو الاستقبال)
 (٣) (وصيغة) سقطت من ك
 (٤) (الماضي) غير موجودة في ك
 (٥) في م ، ك ، هـ (لم يكن احتياج)
 (٦) في م ، ك ، هـ (يميز بعض تلك المعاني الخ)
 (٧) في م (قال رحمه الله)
 (٨) في م ، هـ (إلى ما يدل)
 (٩) في م ، ك ، هـ (لا تختلف بحسب تلك المعاني) وهو الصواب
 (١٠) في م (فوضع الإعراب)
 (١١) في م (ومن ثم)
 (١٢) في م ، هـ (الى ما يدل) وهو الصواب

- (١) فإن الإعراب هو المميز من تلك المعاني في الأفعال ، لم تكن كذلك (٣)
- (٤) بل الحركات دالة على العوامل التي هي الميزة بين تلك المعاني فالتمييز
- (٥) بالعوامل كالتمييز بالصفة ، بخلاف الاسماء فإن التمييز بها بنفس الإعراب (٦)
- (وأصول تلك المعاني) ، أي : المعاني المقتضية للإعراب (بحكم
- الاستقراء ثلاثة : الفاعلية وهي المقتضية للرفع ، والمفعولية وهي المقتضية
- للنصب ، والاضافة وهي المقتضية للجبر) وإنما قال : بحكم الاستقراء
- (٧) لأنه لا يدل دليل عقلي على انحصار المقتضيات في الثلاث ، بل علم
- (٨) الانحصار بالاستقراء (وذلك) ، أي : وتعيين جعل كل واحد من
- (٩) المقتضيات علة لنوع من الإعراب (إما بحكم التناسب لقوة الأول) وهي

-
- (١) في م ، هـ (بين تلك الخ)
- (٢) في ك ، هـ (وفي الأفعال)
- (٣) في م (يكن)
- (٤) في م (فالحرركات دالة) بدل (بل الحركات دالة)
- (٥) في م (بالصيغ) وكذا هـ بدل (بالصفة)
- (٦) في م ، ك ، هـ (فيها) وخير من تعليل الشرح ما ذكره الأشموني
- ج ١ ص ٦٠ طبعة الحلبي حيث قال : والمضارع يفنيه عن
- الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو : لا تمنع بالجفا وتمدح عمرا
- فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن ويفني
- عن الإعراب وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع فيقال
- لا تمنع بالجفاء ومدح عمرو ولا تمنع بالجفاء ومادحا عمرا ولا تمنع
- بالجفاء ولك مدح عمرو الخ .
- (٧) في م (الثلاثة)
- (٨) في م (وتعين)
- (٩) في م (وهو الرفع فجعل علامة الفاعلية) وأيضا هـ وفيها (للفاعلية)
- بدل (الفاعلية) .

الفاعلية التى هى أقوى من المفعولية والإضافة ، لأن الذاعل جزء من الكلام ، والمنصوب والمجرور فضلة ، وأما الرفع ، فلأن الكلام لا يتم بدون مرفوع ، ويتم بدون المنصوب والمجرور ، وما لا يتم الكلام إلا به (١)
أقوى مما يتم الكلام بدونه ، لتناسب أن يكون الدليل القوى هو الرفع (٢) (٣) (٤)
للمدلول القوى وهو الفاعلية ، هكذا ذكر (ضعف الثانى) وهى المفعولية ، لأنها يتم الكلام بدونها فخست النصب الذى يتم أيضا (٥)
الكلام بدونه ، فجعل دليلا على ما يتم الكلام أيضا بدونه وهو (٦) (٧) (٨)
المفعولية ليناسبها أيضا (وكون الثالث) وهى الإضافة (بين بين) (٩) (١٠)
أى : بين الفاعلية والمفعولية ، لكونها أقل من المفعول ، لتمدد المفاعيل الخمسة وكون المجرور منقسما الى قسمين ، مجرور بالاسم ومجرور

-
- (١) فى م (فناسب) (٢) (هكذا ذكر) غير موجوده فى م (٣) (وهو النصب لكونه يتم الكلام بدونه فجعل دليلا) هكذا فى م (٤) فى ك (وهو) (٥) فى ك (بدونها لحصر النصب الذى يتم أيضا الكلام بدونه فجعل) زائد فى هذه النسخة . (٦) فى م (لتناسبهما) (٧) كلمة (أيضا) غير موجوده فى م (٨) فى م (وهو الجر) وما أثبتته هو الصواب لأن المقابلة كانت بين الفاعلية والمفعولية والإضافة لا من الرفع والنصب والجر وإن كانت الأولى أسبابا للآخرى . (٩) فى م (بين الرفع والنصب) (١٠) فى م (لكونه) والنصب لكونها أى الإضافة .

- (١) بالحرف فهو أكثر من الفاعل الذى لا يكون إلا واحد ، وأقل من المفعول
(٢)
(٣) فهو متوسط بينها ، فلذلك جعل الجزء الذى هو بين الرفع والنصب دليلا
(٤)
(٥) على الإضافة رعاية للتناسب ، ليكون المتوسط للمتوسط ، كما أن القوى
(٦) للقوى ، والضعيف للضعيف (وعلى هذا) ، أى : ولا اعتبار حكم التناسب
(٧)
(٨) (شأن دلائل الإعراب فى الأصل) وهو الرفع ، والنصب ، والجـ
(٩) بالحركات أو بالحروف ، أى : كذا كان الرفع أقوى من النصب ، وهو
(١٠) أقوى من الجر (وإما بطريق التعادل) عطف على قوله : بحكم التناسب
(لاختصاص الأول) وهو الفاعل (بالأقوى) وهو الرفع (والأكثر) وهو
المفعول (بالأضعف) وهو النصب ، وبيان التعادل أن الفاعل من حيث
حيث إنه أقل عرض ، له ضعف ، فجبر بقوة الرفع ، والمفعول من حيث

-
- (١) أى المجرور الذى يكون بالاسم والحرف ولو قال فى أى الإضافة
لكان أولى لأن المقابلة بين الفاعلية والمفعولية والإضافة كما سبق .
(٢) فى م (واحدا) وأيضا فى ك ، هـ
(٣) فى م (بينهما) وكذا فى ك ، هـ وهى الصواب
(٤) حقها أن تكون (الجر) وسقط من م (الجر الذى هو بين الرفع
والنصب) .
(٥) فى م قبل قوله (رعاية للتناسب) قوله (على الإضافة التى هى متوسطة
أيضا فى القلة والكثرة بين الفاعلية والمفعولية على ما ذكرنا) وهو
زائد على الأصل ، هـ .
(٦) فى م (أى وعلى اعتبار) وفى هـ (أى وعلى اعتبار) وفى ك (أى
ولا اعتبار) .
(٧) لعلها (كان)
(٨) فى م ، هـ (أو الحروف)
(٩) لقد جعل الجبر - متسلا - بين القوى والضعيف فكيف يكون النصب
أقوى من الجر .
(١٠) فى هـ (جبر)

(١) إنه أكثر كان له قوة ، فقبل النصب الموجب للحقة ، لتعتدل القوة والضعف ، أولأن الفاعل من حيث إنه قليل فيه خفة فأعطى الرفع الدال على الثقل ليعتدلا ، ولأن المفعول من حيث إنه أكثر (٢) ففيه ثقل للكثرة فأعطى النصب ابدال على الخفة ليعتدل الثقل والخفة وإنما لم يذكروا الجرا التعادل ، لكون الجر متوسطا ، وكون الإضافة أيضا متوسطة كما ذكرنا ، وكان متساويين ، والتعادل إنما يكون بحسب قوة وضعف ، لا في القوتين ، ولا في الضعفين ، ولا في المتساويين ، فلذلك ذكر الجر في التناسب ، ولم يذكره في التعادل (وبهذا) ، أى : وبما ذكرنا من أن الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب ، والإضافة هي المقتضية للجر (٤) (تبين أن الأصل في المرفوع هو الفاعل) لتحقيق المقتضى بالحقيقة (٥) فيه وهو الفاعلية (وما سواه) ، أى : ما سوى الفاعل من المرفوعات (ملحق به) ، أى : بالفاعل ، الحاق الفروع بالأصول (والأصل في المنصوب) ، أى : وتبين أن الأصل في المنصوب (المفعول) لتحقيق المقتضى وهو المفعولية فيه (وما عداه) من المنصوبات (متفرع عليه) ، أى : على المفعول

- (١) سقط من قوله (لتعتدل قوة) الى قوله (ليعتدلا) في ك
- (٢) في ك ، هـ (الدال) وهو الصواب
- (٣) في م (فكانا) وفي ك ، هـ (وكانا) وعبارة م هي الصواب
- (٤) كلمة (بالحقيقة) غير موجودة في م وسقط من قوله (بالحقيقة فيه) الى قوله (لتحقيق المقتضى وهو المفعولية) في ك
- (٥) في م (أى وما سوى) وأيضا هـ
- (٦) (ما لا) ، غير موجودة في م

(وفى المجرور) ، أى : وأن الأصل فى المجرور (المضاف إليه
 إما بصريح حرف الجر) نحو : المال لزيد (أو معناه) ، أى :
 معنى الحرف نحو : مال زيد (وعليه نص واضع الصفة) وهو أمير
 المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه على ما ذكر أن ابنسة
 لأبى الأسود الدؤلى قالت : يا أبت ما أحسن السماء برفع أحسن
 لما رأت نجومها ، وتلألأ^(١) أنوارها فى الظلام ، فقال نجومها ، وظن
 أنها أرادت الاستفهام فقالت : إنما أردت التعجب من حسنها^(٢)
 فقال : كنت إذن تقولى : ما أحسن السماء بالنصب ، ثم غدا الى^(٣)
 أمير المؤمنين رضى الله عنه ، وقال : يا أمير المؤمنين حدث فى
 الأولاد ما لم نعرفه ، وأخبره بالقصة ، فقال : هذا لمخالطة العجم
 ثم أمره فاشترى صحفا بدرهم ، وأملى عليه فقال : أقسام الكلام ثلاثة :
 اسم ، وفعل ، وحرف ، وقال : انح هذا ، ولذلك سمي هذا
 العلم نحوا ، وقيل ان أبا الأسود الواضع لهذا العلم سمع ذات يوم^(٤)
 قارئاً يقرأ " إن الله برىء من المشركين ورسوله " بكسر اللام ، وجاء
 الى أمير المؤمنين على رضى الله عنه فقال : انى أنحو الى استنباط^(٥)
 قانون يقوم العرب كلامها ، فقال أمير المؤمنين رضى الله عنه انح نحوه
 وأشار الى الرفع والنصب ، والجر ، وحكى أن واحداً من الولاة كتب

(١) حقها (تلألؤ)

(٢) فى م ، ك ، هـ (تقولين)

(٣) فى هـ (الى أمير المؤمنين على وقال)

(٤) من الآية (٣) من سورة التوبة .

(٥) فى م (يقوم به) وهم 'الأولى بالشبوت .

(١) إلى الخليل بن أحمد ، واقتراح عليه أن يجمع جميع أصول النحو
 في كلمات معدودة ، فكتب إليه الخليل ، أما بعد فلن الفاعل مرفوع
 وما سواء فرع عليه ، وإن المفعول منصوب وما سواء فرع عليه ، وإن
 المضاف إليه مجرور وما سواء فرع عليه والسلام ، فجمع في هذا الكلام^(٢)
 جميع قوانين النحو وأصوله على سبيل الاجمال ، وهذه الحكايف
 تشعربان المراد من واضع الصنعة هو الخليل .

(٤) (فارتفاع المبتدأ ، لأنه لكونه مسند اليه أشد الفاعل ، وبالمعنى
 الثاني) ، أى : إذا كان المبتدأ مسندا وهو القسم الثاني من
 المبتدأ ، نعني به كونه صفة واقعة بعد حرف النفي ، أو الفالاستفهام
 رافعة لظاهر نحو : أقائم زيد فلا يشبه الفاعل لكونه مسندا إليه^(٥)
 والمبتدأ ههنا مسند فأشبهه الفاعل (لكونه أحد جزئى الجملة مثله)^(٦)
 ، أى : مثل الفاعل (والخبر) أى : وارتفاع الخبر (لكونه جزءا^(٧)
 ثانيا من الجملة) كما أن الفاعل جزء ثان من الجملة ، فالجزء
 الأول هو الفعل .

-
- (١) فى م (بن أحمد رحمه الله)
 (٢) فى م (الخليل بن أحمد)
 (٣) فى م ، هـ (فى هذه الكلمات)
 (٤) عطف على قوله (وما سواء أى ما سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به
 الخ) فى ص ٥٨١ .
 (٥) فى ك ، هـ (إذ المبتدأ)
 (٦) كذا فى الأصل وحقها ، الفعل)
 (٧) فى م ، هـ (والجزء)

- (١) (وخبر إن وأخواتها) ، أى : وارتفاع خبر إن وأخواتها (لكونه عاملة) ، أى : عامل خبر إن (فى لزومه الأسماء) (٢) إذا لا يدخل إن إلا على الاسم (وورده ثلاثيا) نحو : إن ، وأن ، وليت (فصاعدا) (٣) نحو : كان ، ولكن ، ولعل (وبناء على الفتح ، ولتضمنه معنى الفعل) كضمن ليت ، ولعل لمعنى التمنى والترجى ، ولتضمن كان (٤) (٥) (٦) لمعنى التشبيه (أشبه عامله) ، أى : لكون عامل خبر إن أشبه عامل الفاعل وهو فعل الماضى مثلا (فألحق به) ، أى : بالفاعل خبر إن (والتم تأخير) ، أى : تأخير المرفوع وهو خبر إن (عن المنصوب فيما التزم تأخير) ، يعنى فى غير الظرف ، إذ يقال : إن زيدا قائم ، والتم تأخير المرفوع فيه عن المنصوب (إيقاعا للمخالفة بينهما) ، أى : بين الفعل العامل وبين الملحق بالفعل ، أو بين معمول صريح الفعل وبين معمول الملحق بالفعل ، والأول أقرب الى اللفظ ، لأنه ذكر العاملين (وأجيز تقديم الذارف لما فيه من التوسع مع أن المخالفة معه واقعة بدون التقديم)
- أى : بدون تقديم المنصوب على المرفوع

-
- (١) فى م ، ك ، هـ (لكون) والصواب ما ذكره صوابها (عامل)
 (٢) فى م (لزوم)
 (٣) فى م ، ك ، هـ (وورده) وهو الصواب
 (٤) فى هـ (لتضمن)
 (٥) فى هـ (الترجى والتمنى) والأولى بالثبوت ما ذكره دليل ما قبله .
 (٦) فى هـ (كضمن)
 (٧) فى ك ، هـ (الفعل)
 (٨) لعله يريد ذكرهما طرفا ، وإلا فالثانى يفيدهما ضمنا لأن لكل معمول عاملا

(إذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا أصلا) هذا جواب عن سؤال مقدر
 وذلك بأن يقال لما كان عمل إن وأخواتها فرعيا ، كان الواجب ألا يجوز
 تقديم المرفوع نيه على المنصوب ، لكن جوز في نحو : إن في الدار زيدا
 فإن الظرف خبر مرفوع ، وقد قدم على المنصوب وكان في صورة مساواة
 الفرع للأصل ، فأجاب بأمرين أحدهما : أن الظرف يتوسع فيها بما لا يتوسع
 في غيرها كما ذكر في مواضع ، والثاني أن الضرف من تقديم المنصوب
 في خبر إن إيقاع المخالفة بين معمول الفعل وبين معمول الملحق بالفعل
 وهذه المخالفة إنما تتحقق في غير الظرف بتأخير المرفوع ، أما في الظرف
 فتتحقق المخالفة بدون تأخير المرفوع فإن قولك إن زيدا قائم لو قدم فيه
 المرفوع لشابه الفعل والفاعل لأن قائم على الجملة من حيث أنه أسم
 يمكن أن يرتفع بالفاعلية في موضع ، كما يقال : ضرب قائم زيدا
 بخلاف الظرف فإنه لما قدم وقيل إن في الدار زيدا لا يشبه صورة الفاعل
 إذ الظرف المستقر لا يمكن أن يرتفع على الفاعلية حتى يقال يشبه صورة
 إن في الدار زيدا صورة ضرب زيد عمرو ، فإنما قيده بالمستقر احترازا من
 الظرف اللغو ، فإنه قد يقام مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله — نحو:

-
- (١) في م هـ (الظروف)
 (٢) في ك (فتحقق)
 (٣) في ك (القائم)
 (٤) في هـ (لو) بدل (لما)
 (٥) في م (بالفاعلية)
 (٦) في م (وإنما) وهي أول
 (٧) من قوله (فيما لم يسم فاعله) الى قوله (مقام الفاعل) سقط من م

ضرب في الدار على المجهول فإن في الدار قائم مقام الفاعل ، فصورة
الظرف اللغو قد يقع مرفوعا على الفاعلية ، أى : على كونه مفعول
(١)
ما لم يسم فاعله فإنه فاعل عند بعضهم ، أما الظرف المستقر وهو المتعلق
(٢)
بالمجرور وهو حاصل فلا يقع فاعلا أصلا ، لأنه إذا تعلق بالمحذوف يكون
منصوبا فلا يقع فاعلا بحال (ولم يجز) ، أى : تقدم المرفوع (مع الفعل
حيث كره دخولها) ، أى : دخول إن وأخواتها (عليه) ، أى : على
(٣)
الفعل ، هذا أيضا إشارة إلى سؤال وجواب على الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الظرف ، أما السؤال فهو أن يقال : إذا جوز
(٤)
تقديم الظرف نحو : إن في الدار زيدا ، لتحقيق المخالفة فيه بين معمولي
الفعل والملحق به ، فليجوز أيضا تقديم الفعل وإن كان مرفوعا على
الخبر به لتحقيق المخالفة أيضا فيه فليجوز في : إن زيدا يضرب
أن يقال : إن يضرب زيدا كما جوز : إن في الدار زيدا ، فأجاب :
بأن المانع في الفعل كراهية دخول إن على صورة الفعل ، بخلاف الظرف
فإنه على الجملة معمول فلا يكره دخول العامل عليه بخلاف الفعل
فإنه عامل ، ويكره دخول عامل على عامل .

-
- (١) في هـ (وأما) بزيادة الواو
(٢) في م ، ك ، هـ (بالمحذوف) وهو السواب بدليل ما بعده .
(٣) في ك (هذا إشارة) بسقوط أيضا .
(٤) لم تتحقق المخالفة ، لأن المرفوع تقدم ، وهذا يقوى الجواب الأول
وهو أن الظروف يتوسع بها ما لا يتوسع في غيرها .

(وخبر لا التى لنفى الجنس) ، أى : وارتفاع خبر لا إنما كان يشبه الفاعل أيضا وشبهه بالفاعل (لكونه عاملا) وهو لا (محذوا به (١)
 حذو إن لما بينهما من التقابل ، لاقتسامهما) ، أى : لاقتسام لا وإن (٢)
 (النفى والاثبات على سبيل التوكيد) ، أى : لأن لا نفى مؤكد ، لكونه للاستفراق ، وكون إن إثباتا مؤكدا لأن أصل الإثبات مستفاد من الجملة التى دخلت عليها إن ، وأما تأكيد الإثبات فمستفاد من إن والغرض من (٣)
 قوله : سبيل التوكيد أن مشابهة لا وإن ليست لمجرد التقابل حتى يقال يحمل النقيض على النقيض بل هما نظيران ومثلان ، لاشتراكهما فى التأكيد فهو أقرب الى التحقيق ، إذ حمل النقيض على النقيض قد يورد عليه (٤)
 بأن النقيضين أحدهما أن يكونا متخالفين فى الحكم لا متوافقين فيحتاج (٥)
 الى جواب وهو أن النقيضين طرفان فكأنهما نظيران ، فنقول المصنف : (٦)
 على سبيل التوكيد إشارة الى كونهما متوافقين فى التوكيد ، فهما مثلان فالحاصل أن خبر لا مشابه للمشابه للفاعل ، وهو خبر إن ، والمشابهة للمشابه مشابه (ولا تقدم هناك بحال خطأ له عن رتبة إن) أى : جوز فى أن تقديم المرفوع إذا كان ظرفا ، ولم يجوز فى خبر لا تقديمه على اسمه

(١) فى ك ، هـ (لاقتسامهما) والصواب ما ذكر

(٢) (أى) غير موجودة فى م

(٣) فى م ، ك ، هـ (من قوله على سبيل التوكيد) وهو الصواب

(٤) فى م (ويحتاج)

(٥) فى م (وأنهما)

(٦) فى م (فهما مثلان لا نقيضان) وهو الأولى بالثبوت .

سواء كان الخبر غير ظرف نحو : لا رجل منطلق ، أو ظرفا نحو : لا رجل
في الدار ، اذ لجوز فيه أيضا تقديم المرفوع ، لساوى لا ان ، لكن
(١) القياس حط الفروع عن الأصول ، وكلمة لا فرع على ان لما ذكرنا من
(٢)
التقابل المؤكدة .

(٣)
(واسم ما ولا) ، أى : وارتفاع اسم ما ولا ، أى : بمعنى ليس
(لما بينهما) ، أى : بين ما ولا (وبين ليس من التشارك في المعنى)
(٤)
وهو النفي المطلق فيهما ، والحال في ما والدخول على المبتدأ والخبر ،
(٥)
ولزوم الأسماء ، ونحوها (والترموها تقديمه) ، أى : تقديم مرفوعه
(٦)
(على المنصوب لعدم اقتضائهما) ، أى : لعدم اقتضاء ما ولا ، أى :
وقوع تلك المخالفة (لضعف شبههما) ، أى : شبه ما ولا (حيث اقتصر
(٧)
على المعنوى دون اللفظي وقوع تلك المخالفة) وقوله : وقوع منصوب على
(٨)
أنه مفعول لاقتضاء أى : لا يقتضيان المخالفة المذكورة بين الأصل والفرع

(١) في م (من أن التقابل) وفي ك (من التقابل المذكور) والعبارة
غير واضحة .

(٢) في م ، ك (المؤكد)

(٣) سقط (وارتفاع اسم ما ولا) من ك

(٤) في م (والنفي الحال) وفي هـ (ونفي الحال) وهو الصواب

(٥) في م (وبغيرها)

(٦) كان عليه أن يكتب ب (أى) المذكورة قبلها

(٧) (الوار) في وقوله سقطت من م ، هـ

(٨) في م (أى لا يقتضيان وقوع تلك المخالفة المذكورة) وأيضا هـ

- (١) معناه أنه قدم في إن على المرفوع ، إذ لو عكس لشابه الفرع وهو إن الأصل وهو الفعل ، وإنما جوز تقديم المرفوع في ما ولا على المنصوب ، لأن تقديمه لا يقتضى وقوع تلك المخالفة ، لأن إيقاع المخالفة إنما احتيج إليه حيث كان الشبه قويا ، لكونه مشابها في اللفظ من كونه ثلاثيا مبنيًا على الفتح ، وفي المعنى ، لكونه متضمنا لمعنى الفعل ، وأما ما ولا فشبههما بليس من وجه واحد ، وهو المعنوي ، لكون ما لنفى الحال ، وكون لا للنفي مثله ، فلما كان الشبه ضعيفا كان درجتها منحطة عن الأصل بنفسها من غير احتياج إلى وجه آخر يحقق المخالفة ، فالشبه القوي يقتضى مخالفة قوية ، والشبه الضعيف يكفى مخالفتها بوجه من الوجه (وأما انتصاب الحال ، فلأنها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ، ولما أنها) أى : ولما أن الحال (مفعول فيها) ، إذ قولك : ضربت راكبها معناه : ضربت في حال الركوب ، فهو في المعنى ظرف ، فذلك (أشبه المفعول لاسيما الظرف) يمكن تقدير هذا الكلام بوجهين أحدهما : أن يكون الحال مفعولا فيها يوجب الشبه بمطلق المفعول من حيث أن المفعول فيه مفعول أيضا
- (١) في م ، ك ، هـ (قدم في أن المنصوب على المرفوع) وهو الصواب .
- (٢) سقط (في اللفظ من كونه) من ك
- (٣) في م (ولما)
- (٤) في م ، ك ، هـ (بنفسهما)
- (٥) في م ، ك ، هـ (الوجه) وهو الصواب
- (٦) في م (أى أن الحال)
- (٧) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (راكبا)
- (٨) (هذا) غير موجودة في ك
- (٩) في ك ، هـ (أن كون الحال)

- (١) لا سيما الظرف ، فإن الحال أشد شبها به لتساويهما في كونهما مفعولا
(٢) فيها ، إذ الفعل كما يقع في الزمان والمكان يقع في الحال أيضا
والثاني أن يراد لا سيما إذا كان الحال ظرفا ، فإنه حينئذ أشد شبها
بالمفعول فيه ، لكونه ظرفا صورة أيضا .

- (والتمييز) ، أى : وانتساب التمييز أيضا ، لشبه المفعول
(٣) (لما وقع في أمثله) ، أى : في أمثلة التمييز (موقع المفعول من نحو :
ضرب زيد عمرو ، وزيد ضارب عمرو ، وهما ضاربان خالدا وهم ضاربون
بكر ، وهجبت من ضرب زيد عمرو) فإن طاب زيد نفسا نحو : ضرب زيد
عمرو ، ورطل زيتا ، نحو : زيد ضارب عمرو من حيث إنه منصوب بعد
(٤) منوان ، ومنوان سمناء ، نحو : ضاربان خالدا ، وعشرون درهما
نحو : هم ضاربون بكر ، وما في السماء موضع راحة سحابا ، نحو :
عجبت من ضرب زيد عمرو .

-
- (١) (سيما) غير موجودة في ك
(٢) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (فيهما)
(٣) في م (ما وقع)
(٤) في م ، ل (منون) وهي المصواب ولعل الكاتب التبس عليه هذا
بما بعده وفي التصريح ج ١ ص ٤٠٥ (كعشرين درهما) فإنه
شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فإنه شبيه بضارب عمرا في الأسمية
والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون أ هـ وهـ
يعرف أن المصواب (بمد منون) لا بعد منوان .
(٥) في م ، ل ، هـ (هاضاربان خالد) وهو الأولى بالثبوت .

(والمستثنى) ، أى : وانتصاب المستثنى (المنصوب) لمشابهة
 المفعول أيضا (لكونه فضلة ، وكون العامل فيه بتوسط حرف) وهو
 حرف الاستثناء كإلا ونحوه (كالمفعول معه) فإن الفعل أيضا ينصبه
 بتوسط حرف وهو الواو بمعنى مع (والاسم والخبر فى بابى كان وإن)
 (١) أى : وانتصاب الاسم فى باب إن والخبر فى باب كان (لما إن عامليهما)
 وهو إن وكان (لاقتضائه شيئين معنى) وهما المسند والمسند إليه
 (٢) (أشبه المتعدى من الفعل) لاقتضائه فاعلا ومفعولا ، فإن زيد قائم
 نظير ضرب زيد عمرو ، وكان زيد قائما نظير ضرب زيد عمرو (والمنصوب)
 أى : وانتصاب المنصوب (بلا التى لنفى الجنس) نحو : لا غلام رجل
 ظريف ، ولا خيرا من زيد عندنا ، أشبه المفعول (لما أنها) ، أى :
 لما أن لا (محمولة على إن) لما ذكرنا (ولا فروع) وفى نسخة ولا فرع
 (للمضاف إليه إذ الاسم لا ينجر إلا بالإضافة) ، يعنى : أنه كان للمرفوع
 أصل وفروع ، وكذا للمنصوب ، وليس للمجرور ملحق به ، لأن كل مجرور
 جربا لأصالة لا بالإلحاق ، لأن كل مجرور ينجر بالإضافة فلا فرع له
 وهو ظاهر .

-
- (١) (أى) غير موجودة فى ل .
 (٢) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (عاملهما) والصواب لما أنهما
 عاملاه أى النصب .
 (٣) فى ك ، ل ، هـ (زيد) بالنصب والصواب الرفع لأنه يشبه
 (زيد) فى زيد قائم بزيد فى ضرب زيد عمرا فى مطلق الرفع .

(وأما التوابع فهي داخلة تحت أحكام المتبوعات) فليس لها إعراب
(١)
مستقل ، بل إعراب التابع داخل تحت إعراب المتبوع ، والعامل فيه
(٢)
هو العامل في التابع ، يعنى : أن عمل العامل الأول ينصب على التابع
والمتبوع انصبابة واحدة هذا على المذهب الأصح ، وهو أن العامل
(٣)
في التابع والمتبوع واحد ، وفيها مذاهب أخرى ، يختلف العامل فيهما
(٤)
على ما ذكر وهي مشهورة .

(وإنما بنى من الأسماء ما بنى) ، يعنى : أن الأصل في الأسماء
الإعراب على ما ذكرنا فإنما بنى منها ما بنى (إما لفقد المقتضى) وهو
(٥)
التركيب كالمفردات المحدودة من غير إسناد ، فإنها مبنية لعدم المقتضى
إذ الإعراب إنما يستحق بعد التركيب ، فحيث لا تركيب فلا إعراب
(وإما لوجود المانع وهو مناسبتة غير المتمكن) وهو الماضى ، وفعل الأمر
(٦)
والحرف (على ما أوصى إليه) في بيان المبنيات من قبل (وأما المقتضى
لإعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعة لاسم الفاعل لفظاً ، ومعنى
واستعمالاً ، أما الأول) وهو المضارعة في اللفظ (فلموازنته) ، أى :
فلموازنة المضارع (إياه) ، أى : اسم الفاعل (في الحركة والسكون)

-
- (١) في ك (الرابع) بدل (التابع) والصواب ما ذكر
(٢) سقط من قوله (التابع يعنى) الى قوله (وهو أن العامل) في ل
(٣) في ك ، هـ (مذهب) والصواب (مذاهب)
(٤) في ل (على ما ذكره)
(٥) في هـ (المحدودة)
(٦) في ل (أو) والصواب (أوصى)

(١)
 إذ ضارب فيه حركة ، وسكون ، وحركتان فكذا يضرب (وأما الثانى)
 وهو المضارعة فى المعنى (فلقبول كل واحد منهما) أى : من الفعل المضارع
 واسم الفاعل (الشياخ ، والخصوص ومبادرة الوهم فيه) ، أى : فى كل
 واحد منهما (عند التجرد من القرائن إلى الحال) بيانه أن الاسم
 (٢)
 إن لم يكن معه اللام شائع نحو : رجل ويختص إذا دخلت اللام نحو :
 الرجل ، كذا الفعل المضارع نحو : يضرب ، فإنه شائع يحتمل الحال
 والاستقبال ، ويختص بدخول حرف كالسين وسوف للاستقبال ، وبدخول
 (٣)
 اللام للحال نحو : لتضرب ، وأيضاً المضارع واسم الفاعل ، إذ تجردا
 من القرائن المعينة لأحد الزمانين ، يتبادر الذهن إلى الحال هذا
 (٥)
 مذهب بعضهم والمختار بأنهما مشتركان بين الحال والاستقبال ، فعلى
 هذا لا نسلم أنه يتبادر الذهن عند التجرد من القرينة إلى الحال
 إن من شأن المشترك ألا يفهم تعين أحد معنييه عند التجرد من القرينة
 (٦)
 (وأما الثالث) وهو المضارعة فى الاستعمال (فلوقوعه صفة) ، أى :
 فلوقوع المضارع صفة نحو : جاء رجل يضرب كما يقع اسم الفاعل
 صفة نحو : جاء رجل ضارب

- (١) فى م (وكذا)
- (٢) فى ك ، ل ، هـ (دخلته) وهو الأولى بالثبوت
- (٣) فى ل ، هـ (ليضرب)
- (٤) فى ك (إذ تجرد) وفى ل (إذا تجرد) والى جواب إذا تجرد كما
 ذكر فى الأصل .
- (٥) فى هـ (فقال) بدل (فعلى هذا)
- (٦) فى م (فلوقوعه أى لوقوع المضارع صفة نحو) وكذا بقية النسخ
 ماعدا الأصل .

(١)
(ودخول لام الابتداء عليه) ، أى : على المضارع نحو : إن زيدا ليضرب
كما يقال إن زيدا لضارب ، وقوله : عندنا ، إشارة إلى الاختلاف ، إذ
ذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع إنما أعرب ، لمشايدته لاسم الفاعل
كما بينا ، وذهب الكوفيون إلى أن إعرابه لإزالة اللبس ، كما فى الاسم
إذ يقال : ما بالله حاجة فيظلمك ، فإنه يلتبس ، إذ يفعل من نصبه
نفي الظلم ، ومن رفعه اثبات الظلم ، فالأعراف يرفع اللبس كما فى الأسماء
ونظيره : ولا يرحم الله زيدا ، رفعه يدل على الخبر ، وجزمه يدل على
الدعاء فوجب الإعراب لإزالة اللبس وجوابه ما ذكرنا من قبل ، ثم شرع
فى بيان استحقاق الرفع ، والنصب ، والجنم (ثم إن وقوعه) ، أى : وقوع
المضارع (فى أقوى مراتب المضارعة ، وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده
الى تقدير الاسمية) نحو : زيد يضرب (اقتضى له) أى : للمضارع
(استحقاق أقوى وجوه الإعراب وهو الرفع) أى : بينا أن سبب إعراب
المضارع هو وقوعه موقع الاسم فإذا كان وقوعه موقعه بنفسه من غير احتياج
إلى حرف يجعله فى تقدير الاسم ، كان أقوى ، وبما توقف وقوعه موقع الاسم
إلى حرف ، ولما كان السبب أقوى استحق الأثر الأقوى ، وهو الرفع كما بينا

(١) فى ل ، هـ (ولدخول)

(٢) فى ك (بالله خاصة)

(٣) فى م ، ك ، هـ (فالاعراب) وهو الصواب

(٤) (الواو) فى (ولا) غير موجودة فى بقية النسخ .

(٥) وجوابه ذكره فى أحد القسمين الآخرين من هذا الكتاب

(٦) كذا فى الأصل وفى النسخ الأخرى (فى بيان سبب استحقاق الخ)

وهو الأولى بالثبوت .

(٧) (الواو) فى (ومما) سير موجودة فى بقية النسخ وهى الأصح

(٨) (السبب) غير موجودة فى ك

- (١) وقوعه ، أى : وإن وقوع المضارع (موقعا لا يصلح للاسم أصلا)
 نحو : لم يضرب (اقتضى له) ، أى : للمضارع (إعرابا لا يكون فى الاسم
 رأسا وهو الجزم) أى : لما ثبت أن المضارع معرب لمشابهته اسم الفاعل
 لفظا ، ومعنىه واستعمالا ، ولم يكن واقعا موقعا يصلح للاسم فلم يستحق
 نوعا من أنواع إعراب الأسماء ، لأن أنواع الإعراب منحصرة فى الرفـع
 والنصب ، والجـر ، فلما لم يقع موقع الاسم لم يستحق إعراب الأسماء لكن
 كان مشابها للاسم ، وتلك المشابهة اقتضت أن يكون له إعراب ما ، فأبدل
 بالـجزم مكان الجر ، ليكون له إعراب ما نظرا الى أصل المشابهة ، ولا يكون له
 خصوص أنواع إعراب الاسم ، لعدم وقوعه موقع الاسم ، واحتيج فى
 هذا الى أن الجزم لا يصح أن يكون فى الاسم ، فقال فى بيانه (لما أنه)
 ، أى : لما أن الجزم (لا يناسب الاسم يفضى هناك) أى : فى الاسم

-
- (١) فى م ، ك ، ل (ووقعه) وهو الصواب .
 (٢) (أى) غير موجودة فى ل
 (٣) فى هـ (ولم يكن هنا واقعا) وفى ل (ولم يكن ههنا واقعا)
 (٤) فى م (لكن لما كان) بزيادة لما وهى المواب
 (٥) فى ك (فتلك) ويكون جوابا للما على النسخة التى زيدت فيها
 (٦) سقط من قوله (فأبدل بالجزم) إلى قوله (إعراب ما) من م ولوبقيت
 وجاء بالواو (وأبدل بالجزم الخ) لكان صوابا .
 (٧) فى ك (ول يكون) والصواب (ولا يكون)
 (٨) فى م ، ل (إلى بيان)
 (٩) فى هـ (لا يصلح) وكلاهما صحيح
 (١٠) فى م ، ك ، ل (حيث يفضى هناك) وهو الأولى بالثبوت

(١)
 (وجوده) ، أى : وجود الجزم (إلى عدمه غالبا) معناه : أنه
 لجزم الاسم ، والغالب أن يكون فيه تنوين وهونون ساكنة ، فلو دخله
 الجزم ، وسكن آخر الاسم ، لاجتمع ساكنان التنوين وآخر الاسم الساكن
 فيحتاج إلى تحريكه ، لثلا يجتمع ساكنان ، فيؤدى إثبات التسكين إلى
 عدمه ، وما يؤدى إثباته إلى عدمه فكان متنعما ، وإنما قال : غالبا احترازا
 عن الاسم الذى لا تنوين فيه ، فانه لا تأتى فيه هذا التقدير (ووقعه) ، أى :
 وإن وقع المضارع (موقعا لا يصلح للاسم إلا بانضمام ما ينقله إلى تقدير
 الاسم أو ما أشبهه ، اقتضى له) ، أى : للمضارع (وجها من الإعراب
 بين الأول) وهو الرفع (والثانى) وهو الجزم (وهو) أى : وهذا المتوسط
 الواقع بين بين (إما النصب أو الجر) وإنما كان النصب متوسطا بين الرفع
 والجزم ، لأن الجزم خفيف مطلق لعدم الحركة ، والرفع ثقيل مطلق
 لوجود الحركة القوية ، والنصب بينهما ، إذ هو خفيف لكونه نصبا وثقيل
 لكونه حركة ، وإنما كان الجر متوسطا أيضا بينهما ، لأن الجزم خفيف
 مطلق ، والرفع ثقيل كثير ، والجر ثقيل قليل فهو فوق الخفيف لثقله

-
- (١) فى ل (أى) بدل (إلى) والى واد إلى لأنه متعلق بيفضى .
 (٢) فى م (وكان) وفى ل (كان) مجردة من الواو والفاء
 (٣) فى ك (كان) بدل (قال)
 (٤) فى م ، ل (يتأتى) وهو الأولى بالثبوت وفى ك ، هـ (يأتى)
 (٥) فى ك (لشبهه) وفى ل (الاسم وما أشبهه)
 (٦) (الحركة) غير موجودة فى ل
 (٧) فى م (بينهما متوسط)

(١) (٢)
ودون الرفع لقلته ، فكان متوسطا لذلك (فأوثر النصب لخفته ، ولما أن
عوامله) ، أى : عوامل المضارع (أشبهت نواصب الاسم) ، أى : خص
المضارع بالنصب لوجهين أحدهما : خفة النصب ، والثاني : أن ما هو
الأصل فى عوامل النصب هو : أن ، وهى مشابهة لناصب الاسم وهو
المفتوحة المشددة لفظا ومعنى ، أما لفظا ، فلأن المشددة قد تخفف
فيصير لفظه لفظ أن الناصبة ، وأما معنى فلأنهما يجعلان الجملة بتقدير
المصدر ، فلأن قولك : أريد أن تخرج ، وأريد أنك خارج فى معنى :
أريد خروجك ، وهذا الشبه يختص بأن من نواصب الفعل ، وأما البواقى
وهى : لن ، وكى ، وإذن فلم تكن مشبهة لأن المشددة المفتوحة فى
الوجهين المذكورين وإنما ألحقت بأن الناصبة ، لأنها فى معنى الاستقبال
كما أن الناصبة للاستقبال ، وإنما ذكر لفظ العوامل جميعا مع أن الحكم
يختص بواحد منها ، وهو أن الناصبة ، لأن البواقى لما ألحقت بها فى
الدلالة على معنى الاستقبال جرى مجراها ، ولو قال إن عامله أشبه ناصب الاسم

(١) فى ل (لقله)

(٢) فى م ، ك ، هـ (كان) بدل (فكان)

(٣) فى ل (وهو أن المفتوحة) وهو الأولى بالثبوت

(٤) فى م (فى تقدير)

(٥) فى م ، هـ (فإن قولك) وهو الأولى بالانحد

(٦) فى م ، ك ، هـ (جمعا)

(٧) فى م ، ك ، هـ (جرت) وكذا ل

(٨) فى م ، ل (ولو قال أن)

(٩) فى م ، ل (ولو قال أن)

وأراد مشابهة أن الناصبة ، لأن المشددة المفتوحة كان أليق^(١)
 فالحاصل أنه إنما خص المضارع ، لوجود عوامل النصب فيه دون عوامل^(٢)
 الجر ، وقوله ، أو ما أشبهه عطف على ما ينقله ، أى : إلا بانضمام^(٣)
 ما ينقل الفعل الى تقدير الاسم كأن الناصبة ، أو بانضمام ما أشبه^(٤)
 ذلك الناقل ، وهو أن وكى ، وإذن ، لأن النواصب غير أن لا ينقل^(٥)
 الفعل الى تقدير الاسم ، ولكنها أشبهت أن ، لأنها فى معنى
 الاستقبال مثلها ، وإنما كان سيضرب ، وسوف يضرب مما يجب فيه^(٦)
 الرفع مع أن اسم الفاعل لا يقع بعد السين وسوف ، لأن المراد^(٧)
 أن الفعل المضارع مع السين وسوف واقع موقع اسم الفاعل فقولنا :^(٨)
 زيد سيقوم فى معنى زيد قائم فلذلك وجب به الرفع (فلن قلت)
 الفعل المضارع اذا وقع صلة للذى نحو : جاءنى الذى يضرب ، له^(٩)
 الرفع ، مع أنه ليس واقعا موقع اسم الفاعل أصلا (قلت) الجواب عنه^(١٠)
 من وجهين أحدهما : أن اسم الفاعل يقع صلة للموصول أيضا^(١١)

-
- (١) فى ل (لا المشددة) والصواب (لأن المشددة)
 (٢) فى م ، ل ، هـ (المضارع بالنصب) وهو الأولى بالثبوت .
 (٣) (الواو) فى (وقوله) غير موجودة فى هـ
 (٤) فى ك (لشبهه) وفى ل (أشبه)
 (٥) فى ل (لن) بدل (أن) وهو الصواب بدليل ما قبله وما بعده
 (٦) فى ك (التنوين) والصواب (السين)
 (٧) (وسوف) غير موجودة فى ل
 (٨) سقط من قوله (مع السين وسوف) الى قوله (الفعل المضارع
 إذا وقع) فى ل وفى ك (التنوين) أيضا بدل (السين)
 والصواب ما ذكر .
 (٩) فى م ، هـ (وجب له الرفع)
 (١٠) فى م ، ل ، هـ (يجب له الرفع) (١١) فى ك كموقع

وهو اللام نحو : الضارب ، فالفعل المضارع واقع موقع اسم الفاعل (١)
 بصحة وقوع اسم الفاعل صلة للموصول في الجملة ، والثاني : أنهم (٢) (٣)
 قالوا الموصول جى* به ليكون صلة الى وصف المعارف بالجملة ، فالجملة
 التي وقعت صلة أصلها أن تكون صفة ، لكن الجملة لا تقع صفة للمعرفة (٤)
 فجى* بالموصول إصلاحا لوقوعه صفة للمعرفة ، فالفعل المضارع الواقع
 صلة صفة في الأصل ، والصفة قد تكون اسم فاعل إذا كان الموصوف
 نكرة نحو : جا* رجل ضارب ، وقد تكون فعلا مضارعا نحو : جا* رجل
 يضرب ، فكذا إذا وقع صلة بعد معرفة نظرا إلى أن الأصل كون الصلة
 صفة ، فالمضارع واقع موقع الصفة نظرا إلى الأصل (وبهذا) ، أى :
 وبما ذكرنا من أن الفعل المضارع خص بالنصب ولم يدخله الجسر
 لأن عوامل الجر لا تدخله ، وأن الجزم لا يدخل الاسم ، لامتناع وجوده (٥)
 فيه (تبين وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل) ، أى : تبين (٦)
 اختصاص الجر بالاسم ، لكون عوامل الجر فيه لا في الفعل ، وتبين (٧)
 اختصاص الفعل بالجزم ، لامتناع دخول الجزم في الاسم ، ووجود

(١) كذا في الأصل وفي النسخ الأخرى (لصحة) وهو الصواب .

(٢) (ليكون) غير موجوده في م

(٣) في م ، ك ، هـ (وصلة) بزيادة الواو وهو الصواب

(٤) في م (صلة للموصول) وهو الأولى بالشبوت .

(٥) في ك ، ل ، هـ (ومن أن الجزم)

(٦) في م ، ل (عامل) بدل (عوامل)

(٧) في م (دخول عوامل)

(١) عوامل الجزم فى الفعل ، فقلوه : بهذا يشتمل الأمرين المذكورين
(٢) اللذين يستلزمان اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله فى آخر الكتاب (وإذا قد وفينا بما وعدنا
من توفير الأقسام الأربعة حقها فلنختم الكتاب حامدين الله تعالى
(٣) ومصلين على نبيه محمد وآله الطاهرين ، وهو حسبنا ونعم الوكيل)
ويقول العبد الضعيف محمد بن مسعود بن محمود بن أبى الفتح
(٤) السيرافى القالى أحسن الله تعالى خاتمه ، شكر الله سعى مصنفه
فيما أفاد ويسر له فى الآخرة ما تمناه وأراد ، فلقد استفدنا من
(٥) كلامه فوائد كثيرة ، والتقطنا مما نشره علينا فوائد غزيرة وقد اتفق
الفراغ من إملاء هذا الشرح حسب ذهنى القاصر ، وفهمى الفاضل
(٦) فالأماول من علماء الزمان وأكابر الخلان ، حرس الله أيامهم وأجرى
(٧) بالخير أقلامهم أن ينظروا فيه بعين الانصاف ، منبهين على الخطأ
(٨) والذلل ، مصلحين لما عبروا عليه من الخلل ، داعين لمن أملاه
(٩) (١٠)

-
- (١) فى ل ، هـ (وقوله)
(٢) فى م (والله أعلم بالصواب أيضا)
(٣) (هو) سقطت من ل ، هـ
(٤) فى م (القالى السيرافى)
(٥) فى هـ (نشره)
(٦) فى م ، ك ، هـ (بحسب)
(٧) حقها الواو وتكون الجملة التى بعد ها حتى المنتخبين اعتراضية
وقد أعاد كلمة اتفق الفراغ لما طال الاعتراض .
(٨) فى ك (الأكابر)
(٩) فى م (ابعين الانصاف لا ينظر التخطية والاعتساف)
(١٠) فى هـ (عشروا) .

(١)
بالفئران وحسبنا الله وعليه التكلان ، والحمد لله تعالى
حق حمده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وآله
(٢)
الطيبين ، وصحبه المنتخبين ، واتفق الراجح من إمامائهم
في الخميس الرابع عشر من ربيع الأول سنة اثني عشر وسبعمائة
(٤)
في مدينة شيراز من فارس حرسها الله تعالى من الآفات ، وصان
(٥) (٦)
أجلها من المخافات آمين والله أعلم .

* * *

ملاح / . .

-
- (١) لفظ (تعالى) غير موجود في ك ، ل ، هـ
(٢) في ك (الطاهرين)
(٣) حقها اثنتي عشرة أو عام اثني عشر
(٤) (من فارس) سقطت من ل
(٥) ، (٦) بعد قوله { المائات } قوله (رب اختم بالخير) في ل
ولفظ (آمين والله أعلم) غير موجود في ل .

استدراكات

شبل : ماخذ على الشارح .

من للمخند الحق، توحد على الشارح :-

(أ) مخالفته للرسم الاملائي في كثير من الكلمات ، فنجده لا ينبر

أى : الكلمات التى فيها نبر يكتبها دائما على أسلما ، أى :

" بالياء " فمثلا كلمة " قائل " يكتبها " قائل " وكلمة " شائع "

يكتبها " شايح " وقد وضحت هذا من خلال التحقيق فى

البوامش .

(ب) أيضا خالف الرسم الاملائي فى كلمة " عمرو " منصوبة وهى

منصوبة تكتب بدون " واو " ، لأنه فى حالة النسب الفرق يزول

بينه وبين اسم " عمر " ، لأن اسم " عمر " ممنوع من الصرف .

(ج) تذكيره الحرف وتانيته ، فنجده يذكر الحرف ثم بعد برهة

يؤنثه ولو سار على نهج واحد لكان أحسن .

(د) ادخاله " أل " على " غير " ، " فغير " متوقفة فى الابهام

لا تتصرف بدخول " أل " عليها ، وانما تتعرف اذا وقعت

بين الضدين وهذا ما سار عليه أكثر النحاة .

ثانيا : هنالك حديث نبوى ؑ ومثل لم أخرجهما ، كما أن هنالك كتاب

مطبوع لم أتحدث عنه .

فالحديث هو " أفضل ما قلته والنبيون من بعدى لا اله الا الله "

هذا الحديث ذكر فى المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ج ٦ ص ٣٣

م بريل س ط ١١٦٧ وعبارته " أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى " .

أما المثل فهو " أخبر تقيله " وهو من قول أبي الدرداء . فهذا
المثل موجود في جمهرة الأمثال للعسكري ج ١ ص ١٠٥ . وقال
فيه صاحب الجمهرة : " المثل لأبي الدرداء فيما زعم بعضهم وروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أيضا " .

أما الكتاب فهو كتاب البرهان لآمام الحرمين وهو من الكتب التي أشار
إليها قطب الدين السيرافي أثناء شرحه للباب في علم الأعراب . هذا
الكتاب حققه الدكتور عبد العظيم الديب ، طبع مرتين آخرها
عام ١٤٠٠ هـ ، وطبعته مطبعة دار الأنصار . القاهرة .

ثالثا : هنالك بعض الشخصيات لم أترجم لها وكانت تستحق الترجمة وهي :

(١) مقروع عبد شمس بن سعد^(١) .

كان اسمه عبد العزى ، كان وسم الوجه حسن الخلقة ، فسمى
عبد شمس ، وعبد الشمس ضوءها ، وهو ابن سعد بن زيد مناة بن
تميم ، شغل بحب الهيجانة فمنع عنها ، وقوتل .

(٢) الهيجانة^(٢) !

هي : الهيجانة بنت المنبر بن عمرو بن تميم ، كانت تعشق
عبد شمس بن سعد ، وكان يلقب بمقروع . وهي التي قيل فيها المثل
القائل : " حنت ولات هنت وأنى لك مقروع "

(١) ، (٢) انظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٩٣ .

(١)

(٣) مازن بن مالك :

هو : مازن بن مالك بن عمرو بن تميم صاحب المثل المشهور :
" حنت ولات حنت وأنى لك مقروع ؟ " عاش حياته فى الجاهلية .

(٢)

(٤) قصير :

هو : قصير بن سعد بن عمرو اللخمي ، أحد رجال القصة المشهورة
فى انتقام " عمرو بن عدى " من " الزباء " فى الجاهلية ، يقال ان قصيرا
كان صاحب رأى ودهاء من خلفاء " جذيمة الأبرش ملك العراق أيام
ملوك الطوائف " قيلت فيه أمثال منها " لأمر ما جدع أنفه قصير " .
و " لا يطاع لقصير أمر " .

(٣)

(٥) عضد الدولة :

هو : فناخسرو بن الحسن بن بويه عضد الدولة أبو شجاع بن ركن
الدولة بن ساسان الأكبر .
أحد العلماء بالمرية ، والأدب ، كان فاضلا ، نحويا شيعيا ، وله
فى العربية أبحاث حسنة ، وأقوال ، كان محبا للفضائل ، تاركا
للرذائل ، تولى ملك الفرس ، ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة ، وبانت
له العباد والبلاد ، وله صنف أبوعلى الفارسى الايضاح ، والتكملة ،
توفى يوم الاثنين ثامن شوال سنة ٣٧٢ ببغداد .

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٩٣ .

(٢) انظر كتاب الأعلام للزركلى ج ٦ ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر السيوطى بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٤٧ .

(١)

(٦) خوات بن جبير :

هو : خوات بن جبير بن النعمان بن أمية بن البرك بن امرئ القيس بن ثعلبة بن عمرو بن عوف ، كان من فضلاء الصحابة ، وهو كان صاحب ذات النخيين الهذلية في الجاهلية وكان شاعرا .

(٢)

(٧) جساس بن مرة (٠٠٠ - ٨٥ ق م)

(٠٠٠ - ٥٣٥ م)

هو : جساس بن مرة بن ذهل بن شيان ، من بني بكر بن وائل ، شجاع ، شاعر ، من أمراء العرب في الجاهلية شعره قليل ، وهو الذي قتل كليب وائل ، فكان سببا لنشوب حرب طاحنة بين بكر وثعلب دامت أربعين سنة ، قتل جساس في أواخرها .

(٣)

(٨) كليب وائل (١٨٥ - ١٣٥ ق م)

(٤٤٣ - ٤٩٢ م)

هو : كليب بن ربيعة بن الحارث بن مرة التغلبي الوائلي سيد الحيين " بكر " و " تغلب " في الجاهلية ، ومن الشجعان الأبطال كان لا يورد أحد مع ابله ، ولا توقد نار مع ناره ، ولا يمر أحد بين بيوته ، ومن أمثالهم " هو في حمى كليب " وهو أخو " مهلهل بن ربيعة " وخال امرئ القيس بن حجر الكندي قتله جساس بن مرة .

(١) انظر جمهرة الأنساب للأندلسي ص ٣٣٦ دار المعارف .

(٢) انظر الزركلي الأعلام ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) نفس المرجع السابق ج ٦ ص ٩٠ .

(١)
(٩) حنيف الحناتم .

هو رجل من بنى تم اللات بن ثعلبة ، عرف بحذقه واثقائه لرعية الابل .

(٢)
(١٠) ابن كيسان .

هو : محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى قال
الخطيب : يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو ، لأنه أخذ من
المبرد وثعلب ، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول : انه أنحى منهما ،
قال ياقوت : لكنه الى مذهب البصريين أميل ، قال أبو حيان التوحيدي
ما رأيت مجلسا أكثر فائدة ، وأجمع لأصناف العلم ، والتحف ، والنتف
من مجلسه . قال الخطيب : مات لثمان خلون من ذى القعدة سنة
تسع وتسعين ومائتين ، قال ياقوت : هذا لا شك سهو ، ففى تاريخ
أبى غالب همام بن الفضل بن المذهب المفرى انه مات سنة عشرين
وثلاثمائة .

(٣)
(١١) امام الحرمين . (٤١٩ - ٤٧٨) هـ

هو : أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف
بن محمد بن حيوية الطائى السنبسى . وهو من المشرق الاسلامى ،
علمه ، وحيته ، ومنزلته ملأت من المكان المشرق والمغرب .

-
- (١) انظر مجمع الأمثال الميدانى ج ١ ص ٨٦ م السنة المحمدية .
(٢) انظر السيوطى بغية الوعاة ج ١ ص ٤٩٦ ترجمة رقم ١٠٣٠
(٣) انظر توطئة البرهان لامام الحرمين تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب
ج ١ ص ٢١ دار الأنصار . القاهرة .

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الآية أو بعض الآيات	المسورة	رقم الآية
١٢٦	" فتطردهم فتكون "	الأنعام	٥٢
١٣٢	" ولا يؤذن لهم فيعتذرون "	المرسلات	٣٦
١٤٢	" نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل "	فاطر	٣٧
١٤٢، ٢٥٩، ٢٦٨	" غير المغضوب عليهم "	الفاتحة	٧
١٩١	" ولتجدنهم أحرس الناس على حياة ومن		
	الذين أشركوا "	البقرة	٩٦
٢١١	" قتل أولادهم شركائهم "	الأنعام	١٣٧
٢١٢	" واسأل القرية "	يوسف	٨٢
٢١٣	" فكان قاب قوسين "	النجم	٩
٢١٤	" والله يريد الآخرة "	الأنفال	٦٧
٢٣٠	" ان كنت قلته فقد علمته "	المائدة	١١٦
٢٣١	" وان كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا "	النساء	١٩
٢٣٤	" ثم نذرهم في خوفهم يلعبون "	الأنعام	٩١
٢٣٤	" فهب لي من لدنك وليا يرثنى "	مريم	٦٥
٢٣٥	" فأصدق وأكن "	المنافقون	١٠
٢٣٧	" لئن أخرجوا لا يخرجون معهم "	الحشر	١٢
٢٣٧	" وان أطعمتموهم انكم لمشركون "	الأنعام	١٢١
٢٦٨	" أنعمت عليهم "	الفاتحة	٧

الصفحة	الآية أو بعض الآيات	المسورة	رقم الآية
٢٦٩	" لنسفن بالناعية ناعية كاذبة "	الملق	١٦٥١٥
٢٧٢	" لمن كان يرجو الله واليوم الآخر "	المتحنة والأحزاب	٢١٦٦
٢٧٢	" لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر "	المتحنة	٦
٢٧٣	" لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر "	الأحزاب	٢١
٢٧٣	" للذين استضعفوا لمن آمن منهم "	الأعراف	٧٥
٢٧٩	" وريك فكبر "	المدثر	٣
٢٨١	" ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفلوا فلا تحسبنهم بمفازة "	آل عمران	١٨٨
٢٨٣ ٢٩٠	" ولا تطع منهم أثما أو كسورا "	الانسان	٢٤
٢٩٥	" سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم "	البقرة	٦
٣٠٤	" تساءلون به والأرحام "	النساء	١
٣٠٤	" ان أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي "	آل عمران	٦٨
٣٠٩	" ان الذين كفروا يصدون عن سبيل الله "	الحج	٢٥
٣١٠	" والله الذي أرسل الرياح فتثير "	فاطر	٩
٣١٣	" والليل اذا يفتشى ، والنهار اذا تجلى "	الليل	٢ ١ ٤
٣١٤	" والنهار اذا تجلى "	٤٤	٢
٣١٦	" والليل اذا عسعس "		
٣١٧	" فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس التكوير "	التكوير	١٧

الصفحة	الآية أو بعض من الآية	السورة	رقم الآية
٣٢٩	" هو ان بين ذلك "	البقرة	٦٨
٣٤٤	" من كان عدوا لجبريل فانه نزل على قلبك "	"	٩٧
٣٤٥	" كان الله عليما "	النساء	١٧
٣٥٤ ، ٣٥١	" الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم "	هود	٨
٣٥٤	" ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا "	الأنعام	٢٣
٣٥٤	" ليس البر ان تولوا "		
٣٥٥	" كفوا احدا "	الاخلاص	٤
٣٦١ ، ٣٦٢	" وما كادوا يفعلون "	البقرة	٧١
٣٦٣	" اتخذنا هزوا "	"	٦٧
٣٦٥	" من اول يوم "	التوبة	١٠٨
٣٦٥	" لمسجد أسس على التقوى من اول يوم أحق أن تقم فيه "	"	١٠٨
٣٦٥	" أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة "	"	٣٨
٣٦٦	" فاجتنبوا الرجس من الأوثان "	الحج	٣٠
٣٦٧	" يغفر لكم من ذنوبكم "	نوح ، الأحقاف	٣١ ، ٤٤
٣٦٧	" ان الله يغفر الذنوب جميعا "	الزمر	٥٣
٣٦٨	" ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم "	النساء	٢
٣٦٩	" وأتموا الصيام الى الليل "	البقرة	١٨٧
٣٧٦	" ثم استوى على العرش الرحمن فاسأل به خبيرا " الفرقان		٥٩
٣٧٦	" بالأسحار هم يستغفرون "	الذاريات	١٨

الصفحة	الآية أو بعض الآيات	السورة رقم الآية
٣٧٦	" كفى بالله "	النساء
٣٧٩	" ردف لكم "	النمل ٧٢
٣٨١	" لأصلبنكم في جذوع النخل "	طه ٧١
٣٨٤	" ربما يود "	الحجر ٢
٤٦٦ ، ٣٨٥	" فيها رحمه من الله "	آل عمران ١٥٩
٣٨٦	" كما ربياني صغيرا "	الاسراء ٢٤
٣٨٩ ، ٣٩٠	" ليس كمثله شيء "	الشورى ١١
٣٩٢	" اجعل لنا الها كما لهم آلهة "	الأعراف ١٣٨
٣٩٣	" طبقتا عن طبق "	الانشقاق ١٩
٤٠٠	" حاشا لله "	يوسف ٣١
٤٠١	" واختار موسى قومه "	الأعراف ١٥٥
٤٠٨	" لن أبرح الأرض "	يوسف ٨٠
٤١٢	" واذن لا يلبثون الا قليلا "	الاسراء ٧٦
٤١٣	" لكيلا تأسوا "	الحديد ٢٣
٤١٨	" وان أحد من المشركين استجارك "	التوبة ٦
٤٢٧	" ذلك بأنهم قوم لا يفقهون "	الحشر ١٣
٤٢٧ ، ٤٣٧	" ان الله وملائكته ينزلون على النبي "	الأحزاب ٥٦
٤٣٥	" قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب "	سبا ٤٨
٤٣٦ ، ٤٣٧	" والصابثون "	المائدة ٦٩
٤٤٤	" ولو أريكم كثيرا لفسلتم لكن الله سلم "	الأنفال ٤٣

الصفحة	الآية أو بعض الآيات	السورة رقم الآية
٤٤٦	"وان كل لما جميع"	يس ٣٢
٤٤٦	"وأخردعواهم أن الحمد لله"	يونس ١٠
٤٤٩	"وان كانت لكبيرة"	البقرة ١٤٣
٤٤٩	"وان كادوا ليقتنونك"	الاسراء ٧٣
٤٥٢	"لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع"	غافر ٣٦ ، ٣٧
٤٥٩	"فلا أقتحم العقبة"	البلد ١١
٤٥٩	"فلا صدق ولا على"	القيامة ٣١
٤٦١	"ان يتبعون الا الظن"	الأنعام ، النجم ١١٦ ، ٢٨
٤٦١	"ان الحكم الا لله"	الأنعام ٥٧
٤٦٣	"أست بركم قالوا بلى"	الأعراف ١٧٢
٤٦٤	"ويستنبئونك أحق هو قل أى ورى"	يونس ٥٣
٤٦٦	"واذا ما أنزلت سورة"	التوبة ١٢٤ ، ١٢٧
٤٦٧	"عما قليل"	المؤمنون ٤٠
٤٦٧	"وأياها الأجلين قضيت"	القصص ٢٨
٤٦٧	"لثلا يعلم"	الحديد ٢٩
٤٦٧	"ولا أقسم"	الواقعة ٧٥
٤٦٩	"بما رحبت"	التوبة ١١٨
٤٦٩	"بما كانوا يكذبون"	البقرة ١٠
٤٧٣ ، ٥١٨	"كالذى خاضوا"	التوبة ٦٩
٤٧٨	"أفمن كان على بينة"	هود ١٧
٤٧٨	"أوكلما"	البقرة ١٠٠

الصفحة	الآية أو بعض الآية	السورة	رقم الآية
٤٧٨	" آثم اذا ما وقع آمنتم "	يونس	٥١
٤٧٩	" أأسلتم "	آل عمران	٢٠
٤٨٠	" ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم "	الحديد	١٦
٤٨٠	" ألا تقاتلون "	التوبة	١٣
٤٨٠	" ألم يروا أنا جعلناه حرماً آمناً "	العنكبوت	٦٧
٤٨٠	" أنذرتهم ألم لم تنذرهم "	البقرة ، يس	١٠٦ ٦
٤٨٠	" ألم تر إلى ربك كيف مذكى الظل "	الفرقان	٤٥
٤٨٠	" ألم يجدك يتيماً "	الضحى	٦
٤٨٠	" أكذبتم بآياتي "	النمل	٨٤
٤٨٠	" ألم نهلك الأولين "	المرسلات	١٦
٤٨٠	" أتعبدون ما تتحتون "	الصافات	٩٥
٤٨٢	" ولو أن ما فى الأرض من شجر أقلام "	لقمان	٢٧
٤٨٣	" لو يشأ الله أطعمه "	يس	٤٧
٤٨٧	" ونادينا أن يا إبراهيم "	الصافات	١٠٤
٤٨٩	" لئن أخرجوا لا يخرجون "	الحشر	١٢
٤٩٠	" ولو أن قرآنا سيرت به الجبال "	الرعد	٣١
٤٩١	" ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم "	النور	١٠
٤٩٣	" وان كل نفس لما عليها حافظ "	الطارق	٤
٤٩٤	" أحد الله الصمد "	الاخلاص	٢ ، ١
٥٠٦	" أو اطعم فى يوم ذى مسغبة يتيماً "	البلد	١٥ ، ١٤

الصفحة	الآية أو بعض الآيات	السورة	رقم الآية
٥٠٦	"من بعد غلبهم سيفلبون"	الرم	٣
٥١٥	"وكلبهم باسط ذراعيه"	الكهف	١٨
٥١٦	"وكانوا فيه من الزاهدين"	يوسف	٢٠
٥٤٣	"ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله"	الانعام	١١٧
٥٤٩	"هلم شهداءكم"	"	١٥٠
٥٥٥	"كتاب الله عليكم"	النساء	٢٤
٥٥٦	"حرمت عليكم أمهاتكم"	"	٢٣
٥٦١	"وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره"	البقرة	١٤٤ ١٥٠
٥٦٢	"فأينما تولوا فثم وجه الله"	"	١١٥
٥٦٧ ، ٥٦٨	"ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره"	الرم	٢٥
٥٧٠	"هذا بعلى شيخا"	هود	٧٢
٥٨٢	"ان الله برى من المشركين ورسوله"	التوبة	٣

(٢) فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٤٣٢	" أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا اله الا الله "
٤٤٣	" ان من البيان لسحرا "
٤٨١	" نعم العبد. عهيب لو لم يخف الله لم يعصه "
٤٨٨	" ليس من امير المصيام في امسفر "

(٣) فهرس الأشعار

الهمزة المضمومة	البحر	الصفحة
يكون مزاجها عسل وماء	الوافر	٣٤٢

المهمزة المكسورة

ربما ضربه بسيف صقيل	دون بصرى وطعنة نجلاء	الخفيف	٣٨٤
يا مرحباه بحمار عفراء	رجز	٤٩٧	
إذا أتى قريته بما يشاء	من الشعير والحشيش والماء	“	٤٩٨

الباء المضمومة

هنا لعمركم للصفار بعينه

لا أم لى ان كان ذاك ولا أب	الكامل	٨٨
----------------------------	--------	----

وإذا يكون كريهة أذى لها

وإذا نحاس الحبس يدعى جندب	“	٩١
---------------------------	---	----

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة

ولا ناعب الا بشم غرابها	الطويل	٢٣٦
-------------------------	--------	-----

لقد علم الحى اليمانون أننى

إذا قلت أما بعد أن خطيبها		٢٨٠
---------------------------	--	-----

انى وجدت ملاك الشيمة الأدب	البسيط	٣٢٥
----------------------------	--------	-----

البحر الصفحة

عسى الكرب الذى أمسيت فيه

٣٦٠ الوافر يكون وراءه فرج قريب

فان تسألونى بالنساء فأننى

٣٧٥ الطويل بصير بأدواء النساء طبيب

٥٦٦ وكان اذا ما يسلك السيف يضرب

الباء المفتوحة

فأصبحت لا يسألنه عن بما به

٣٧٦ الطويل أصد فى غير الهوى أم تصوبا

٣٦١ رجز فانصحن منه سننا أو هربا فى الذنابات شمالا كثبا

٣٩١ " وأم عال كها أو اقربا ذات اليمين غيرما أن يتكبا

أم الحليس لعجوز شهيرة

٤٩٢ " ترضى من العظم بعظم الرقبة

الباء المكسورة

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به

٣٣٤ البسيط تركتك ذا مال وذا نسب

٣٤٥ الوافر على كان المسومة العرب

ديار التى كادت ونحن على مكنا

٣٧٣ الطويل تحل بنا لولا نجاى الركائب

البحر الصفحة

لكي يعلم الناس أني امرؤ

أتيت المعيشة من بابها المتقارب ٤١٣

ألا رجلا جزاء الله خيرا

يدل على محصلة تبييت الوافر ٩٤

التاء المكسورة

ولست أبالي بعد موت مطرف

حتوف المنايا أكثر أو أقل الطويل ٢٩٦

علام تقول الريح يثقل ساعدي

اذ أنا لم أأمن اذا الخيل كرت ٣٣٣

الجيء المفتوحة

متى تأتينا نلم بنا في ديارنا

تجد خطبا جذلا ونارا تأججا ٥٦١، ٢٦٦

الجيء المكسورة

ألا سبيل الى خمر فأشربها

أم لا سبيل الى نصربن حجاج البسيط ٩٢

يا ليتني زرت غير حارج أم صبي قد حبا وداه رجز ٣٠٨

الحاء المضمومة البحر الصفحة

لقد كان لى فى ضرتين عدمتنى

وعما ألا قى منهما متزحزح الطويل ٣٣١

..... لم يكد

رسيس الهوى من حب مية يبرح ٣٦٦ ٣٦٢

يا بؤس للحرب التى وضعت أراهاط. فاستراحوا مجزوء ٣٨٠
الكامل

الجيم الساكنة

من عن يمين الخط سماهيج رجز ٣٩٣

يادارسلق بين دارات العوج

جرت عليها كل ربح سيهيج ٣٩٤

الحاء المفتوحة

رسم عفا من بعد ما قد انمحى

قد كاد من طول البلى أن يمصحا الكامل ٣٥٩

الحاء المكسورة

عس طيى من طيى بعد هذه

ستطفى غلات الكلى والجوانح الطويل ٣٥٧

الخاء

فأنت أبيضهم سربال طباخ

البسيط ٥٣٣

الدال المضمومة
تالله يبقى على الأيام مبتقل
البحر الصفحة
جون السراة ربا ع سنه غرد البسيط ٣٧٨
.....

ولكننى من حبها لعميد الطويل ٤٤٥

الدال المفتوحة
ان تقرأ على اسماء ويحكم
منى السلام وألا تشعرا أحدا البسيط ٤٧٠

يا صاحبي فدت نفسى نفوسكما
وحيث ما كنتما لا فقيتما رشدا " ٤٧١
ان تقنيا حاجة لي خف حملها
تستوجبا منه عندي بها قيدا " ٤٧١

الدال المكسورة
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى الطويل ١٣٩
.....

يا من رأى عارضا أسر به
بين ذراعى وجبهة الأسد المنسرح ٢١٠
.....
وما أحاشى من الأقوام من أحد البسيط ٤٠٠

البحر الصفحة

بالله ربك ان قتلت لمسلما

٤٤٩ الكامل وجبت عليك عقوبة المتعمد

أزف الترحل غير أن ركبنا

٤٧٧ “ لما يزل برحالنا وكان قد

ترفع لي خندق والله يرفع لي

٥٦٦ البسيط ٥٦٥ نارا اذا أخذت نيرانهم قد

الراء المضمومة

فأبت الى نهم وما كدت آيبا

٣٥٩ الطويل ٣٥٨ وكم مثلها فارقتهما وهي تصفر

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن

٣٨٢ الكامل عارا عليك ورب قتل عار

ضروب بنصل السيف سوق سمانها

٥١٩ الطويل اذا عدمو زادا فانك عاقر

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها

٥٦٢ “ كلا مركبيها تحت رجلك شاجر

فان تتقدم تعش منها مقدم—

٥٦٣ “ كريها وان أخرت فالكفل فاجر

البحر الصفحة

الراء المفتوحة

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

١١٤٨٩ الطويل اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

فلم أرقوما مثلنا خير قوم

١٢١ أقل به منا على قوم فخرا

كيف رأيت زبرا أقطعا

٢٩٣ أم قرشيا صارما هزبرا رجز

٢٩٣ أقطا أوتمرا أم حضرميا مرا

اذا ما انتهى على تناهيت عنده

٢٩٧ الطويل ألال فاملى أوتناهى فأقصرا

حراجيج لا تنفك الا مناخة

٣٤٨ على الخسف ونرى بها بلدا فقرا

٤٦٦ الخفيف سلح ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا

متى ما تلقى فردين ترجف

٥٦٢ الوافر راواتف ألتيك وتستطارا

الراء المكسورة

٨٥ رجز لا هيثم الليلة للمطى ولا فتى الا بن خبيري

البحر الصفحة

ان العقل في أموالنا لا نضق به

ذراعا وان مبرا فنصبر للصبر الطويل ٤١٩

ولست بالأكثر منهم حصي

وانما العزة للكائر السريع ٥٣٨

ورثت مهلهلا والخير منه

زهيرا نعم نذر الذخيرنا الوافر ٥٣٩

السين المضمومة

ومن طلب الأوتار ما حزن نفسه

قصير وخاض الموت بالسيف بييس الطويل ١٥١

نعامة لما صرع القوم رهطة

تبين في أثوابه كيف يلبس ١٥١

إذا ما أتيت على الرسول فقل له

حقا عليك إذا اطمأن المجلس الكامل ٥٦٠

السين المفتوحة

أكر وأحى الحقيقة منهم

وأعرب منا بالسيف القوانسا الطويل ٥٤٢

البحر الصفحة

لم أرقوما مثلنا خير قومهم

ولا مثلهم لما التقينا فوارسا الطويل ٥٤٣

السين المكسورة

أعلاقة أم الوليد بعدما

أفنان رأسك كالثغام المخلص الكامل ٢٠٢

الصاد

كلو في بعض بطنكم

الوافر ٥٢٨

الضاد

بتيها قفر والمطى كأنها

قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها الطويل ٣٤٦

جارية في درعها الفضفاض

أبيض من أخت بني أبيض رجز ٥٣٤

الطاء

حتى إذا جن الظلام واختلط

جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط ٢٥٦

البحر الصفحة

العين المضمومة

وعليهما مسرودتان قضاهما

داود أو صنيح الوايق تبع الطويل ٢٦٤

إذا هي قامت حاسرا مشمعا

تخيب الفؤاد رأسها ما تنفع ٤٥٧

من النفر اللائي الذين إذا هم

يهاب اللثام حلقة الباب تعقموا ٤٧٤

العين المفتوحة

تقى قبل التفرق يا ضاعا

ولايك موقف منك الوداعا الوافر ٣٣٩

.....

وما ألقيتني حلى مضاعا ٢٧١ ٢٧٣

.....

قد صرت البكرة يوما أجمعا رجز ٢٤٨

أنا ابن التارك البكرى بشر

عليه الطير ترقبه وقوعا الوافر ٢٧٥

فقلت أكل الناس أصبحت مانحا

لسانك كيما أن تفرو تخدعا الطويل ٤١٤

العين المكسورة البحر الصفحة
.....

وإذا هلكت فعند ذلك فاجزى الكامل ٢٨٠

الفاء المضمومة

نحن بما عندنا وأنت بما

عندكم راضٍ والرأى مختلف المنسرح ٤٣٦

الحافظو عورة العشيرة لا

يأتيهم من ورائهم وكف “ ٥١٨

القاف المضمومة

ألم تسأل الريح القواء فينطق الطويل ١٣٢

القاف المكسورة

ألا من يرى لى رأى برق شريق

أسال البحار فانتحى للعقيق “ ٢١٢

فلو أن البكاء يرد شيئاً بكيت على بجير أو عفاق رجز ٢٨٥

على المرءين إذا هلكا جميعاً لشأنهما بسحر واشتياق “ ٢٨٥

والا فاعلموا أنا وأنتم بقاء ما بقينا فى شقاق الوافر ٤٣٨

وإذا جزت نواصى آل بدر

فأدوها وأسرى فى الوثاق ٤٣٩

البحر الصفحة

فانك اذ ترجو تميما ونفعها

كراجى الندى والفرق عند المذلق الطويل ٥٣٣

أين تضرب بنا الغلاة تجدنا

نصرف العيس بعدها للتلاقى الخفيف ٥٦١

الكاف المفتوحة

يا أيها المائج دلوى دونكا

انى وجدت الناس يحمدونكا رجز ٥٥٦، ٥٥٥

اللام المضمومة

أماوى انى رب واحد أمه قنتلت فلا غم على ولا جدل الطويل ١٤٣

تلم بدار قد تقادم عهدها

واما بأموات ألم خيالها ٢٩٠

أرجو وآمل أن تدنودودتها

وما أخال لدينا منك تنويل البسيط ٣٢٥

ان الذى سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه أعزوا طول الكامل ٥٤١

البحر الصفحة

اللام المفتوحة

الواهب المائة الهجان وعبدها

عوزا يزجى خلفها أطفالها الكامل ١٨٣

قلت اذا أقبلت وزهر تهادى

كعلاج الملا يعسفن رمقلا الخفيف ٣٠٣

محمد تغد نفسك كل نفس اذا ما خفت من أمرتبالا الوافر ٤١٧

..... فأي أمر سىء لا فعله ٤٥٩

أخا الحرب لباسها اليها جلا لها

وليس بولاج الخوالف أعقلا الطويل ٥٢٠

اللام المكسورة

ما أنا للشىء الذى ليس نافعى

ويغضب منه صاحبي بقول الطويل ١٣٤

فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى

كناحت يوما مخرة بمسيل ٢٠٦

.....

بين الدخول فحومل ٢٧٧

البحر الصفحة

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

٣٥٢ الطويل تصل وعن قيص بييدا^١ مجهل

وان حديثا منك لو تعلمينه

٣٦٤ " جنى النحل في ألبان عوذ مطافل

فمهلك حبلى قد طرقت ومرضع

٣٨٦ " فألهيتهما عن ذى تائم محول

.....

٤١٥ الكامل وشفاء غيك جابرا أن تسألى

لقد باليت مظعن أم ليلى

٤٤٧ الوافر ولكن أم ليلى لا تبالسى

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

٤٥٨ الطويل وان قطعوا رأسى لديك وأوصالى

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب

٤٨٦ " وتقليننى لكن اياك لا أقلسى

حلفت لها بالله حلقة فاجسر

٤٨٨ " لناموا وما ان من حديث ولا حال

استغن ما أغناك ريك بالفنى

٥٦٥ الكامل واذا تصبك خصاصة فتحمل

البحر الصفحة

اللام الساكنة

ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل
واذا جوزيت قرضا فاجزه

المتقارب ٢٩٩ انما يجزى الفتى غير الجمل

رجز ٣٩٠ فصيروا مثل كعصف مأكول

تزال حبال مبرمات أعدها

الطويل ٤٥٩ لها ما مشى يوما على خفه جمل

المتقارب ٥٠٩ ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل

الميم المضمومة

وان أتاه خليل يوم مسألة

البسيط ٢٧٢ يقول لا غائب مالى ولا حرم

لا أبالى أنب بالحزن نيس

الخفيف ٢٩٦ أم لحانى بظهر غيب لئيم

حتى تهجر بالروح وهاجها

الكامل ٥٠٨ طالب المعقب حقه المظلم

الميم المفتوحة

وكت اذا غمرت قناة قمم

الوافر ١٣٠ كسرت كعوبها أو تستقيما

البحر الصفحة

هم الآمرون الخير والفاعلون

١٨٩ اذا ما خشوا من محدث الأمر معظما الطويل

بآية تقدمون الخيل شعشا

٢٠٣ كان على سنا بكها مداما الوافر

ان بها أكل أورزاما

٢٨٥ خوير بين ينقنقان الهاما رجز

فدارت رحاهم بفرسانهم

٣٥٢ فعادوا كان لم يكونوا رميما الطويل

٤٦٠ ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا ألما رجز

أقامت على رعيهما جارتا صفا

٥٢٦ كميता الأعلى جوتنا مصطلاهما الطويل

أمن دمنتين عرج الركبا فيهما

٥٢٦ بحقل الرخامي قد عفا طلالهما

السم المكسورة

الماعطون تحين ما من عاطف

١٠٣ والمطعمون تحين ما من مطعم الكامل

أنا الذى قتلت بكرا بالقنا

١٨٥ ورتكت تنلب غير ذات سنام

البحر الصفحة

على حالة لو أن في التعم حاتما

٢٧٠ الطويل على جوده لذن بالما حاتم

انا لما نضرب الكبش ضربة

٣٨٥ " على رأسه تلقى اللسان من الفم

٣٩١ رجز يضحكن عن كالبرد المنهم

٣٩٩ السريع حاشا أي ثوبان ان أبا ثوبان ليس ببيكمه فـدم
وكت أريد زيدا كما قيل سيدا

٤٣٠ الطويل اذا انه عبد القفا واللهم انم

لستان ما بين اليزيدين في الندى

٥٥٣ " يزيد سليم والأعز بن حاتم

قد أوتيت كل ماء فهي عادية

٥٥٨ البسيط مهما تطيب أفقا من بارق تشم

النون المضمومة

دوايت غبن أي الدهيق بمثله

١٣٣ الكامل حتى المصيف وتخلو القعدان

النون المفتوحة

٣٣٣ " أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعننا

البحر	الصفحة
رجز	٥٠٦
٥٠٧	٥٠٧

قد كنت دأيت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا
يحسن بيع الأصل والقيانا

النون المكسورة

٢٣٢	البسيط	والشر بالشر عند الله مثلان	من يفعل الحسنات الله يشكرها
٢٥٨	الكامل	فمضيت ثمة قلت لا يعنيني	ولقد أمر على اللثيم يسببني
٢٦٤	الوافر	يقعقع خلف رجليه بشن	كانك من جمال بني أقيش
٢٨٩	٥٥	فأعرف منك غثى من سميني	فاما أن تكون أخى بصدق
٢٨٩	٥٥	عدوا أتيك وتتقيني	والا فاطرحنى وأتخذنى
٣٧٠	الطويل	وحتى الجياد ما يقدن بأرسان	سريت بهم حتى تكل مطيهم

.....

٤٤٦	الهنج	كان ثدياء حقان	ان هو مستوليا على أحد
٤٥٤	المنسرح	لا على حزمه الملاعين	فوالله ما أدرى وان كنت داريا
٤٧٩	الطويل	بسبع رمين الجمرأم بثمان	

الهاة المفتوحة البحر الصفحة

فأبى ما وأبك كان شرا فقيد الى المقامة لا تراها الوافر ٦٨

الواو

صبحنا الخزرجية مرهفات أبان ذوى أرومتها ذووها ١٧٣

الياء

بدالى أنى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا اذا كاجائيا الطويل ٢٣٦

يا مرحباه بحمار ناجية رجز ٤٩٧

اذا قرنته للسانيه ٤٩٨

مررت على وادى السباع ولا أدرى

كوادى السباع حين يظلم واديا الطويل ٥٤٧

أقل به ركب أتوه تائيه

وأخوف الا ما وثى الله ساريا ٥٤٧

(٤) فهرس الأمثال والأقوال المشهورة

الأمثال

الصفحة	المثل
٢٨٢	" استتت الفصال حتى القرعى "
٥٣٢	" أفلس من ابن المذلق "
٥٣٢	" أحقق من هبنقسة "
٥٣٥	" أشغل من ذات النحيين "
٥٣٥	" أزهى من ديك "
٥٣٥	" أشام من البسوس "
٥٣٦	" أحذك الشاتين "
٥٣٧	" آبل من حنيف الحناتم "
٢٥٨	" بئس مقام الشيخ أمرس "
١٠٤	" حنت ولات هنت وأنى لك مقروع ؟ "
٣٧٤	" رجس بخفى حنين "
٥٥٣	" سرفان ذا اهالة "
٥٥٤	" وشكان ذا خروجا "
٥٣١	" صفراها شراها "

الصفحة	المثل
٣٥٨	"عسى الغوير أبؤسا "
٣١٢ ، ٢١٤	"ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة "
٥٣١	"ويل للشجى من الخلى "

الأقوال المشهورة

٢٩٤	انها لابل أم شاء
٢٠٤	اذهب بذي تسلم أكلوني البراغيث
٣٧٧	ترب الكعبة
٤٦٣	جير لأفعلن
٣٨١	رب رجل وفلامه
١٨٤	كل شاة وسخلتها بدرهم
٣٨١	كيمه
	لا نولك أن تفعل
	لا أبالك
	لا غلامى لك

الصفحة	القصود المشهور
٥٤٥	ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد
٥٤٣	مررت برجل أكرم من أبيه
٢١٥	ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه
١٩٥	الناقص والأشج أعدلا بني مروان
١٥١	هذا عبد الله بطي

(٥) فهرس القبائل والبطون ونحوها والأماكن والبلدان

الصفحة	
٣٦٦ ٥٣٦٤	البصرة
٥٥٢ ٥١٠٠ ٥٩٨ ٥٩٧	الحجاز
٣٥٨	العراق
٣٧٤	الحيرة
٥٥٢	أسد
٤٨٧	اليمن
٥٣٦	العالية
٣٣٣ ٥٣٣٢	بنو سليم
٣٤٤	بنى دام
٣٤٤	بنى نهشل
٤٣٩	بدر
٤٣٩	بنو لام
٤٩٩	بكر
٥٣٣	بنى عبد شمس بن سعد
٥٥٢ ٥٤٩٩ ٥٩٨ ٥٩٧	تميم
٥٣٧	تمم اللات
	دار الهجرة
٦٠١	شيراز
٦٠١	فارس
٤٢٦	قيس
٢٩٣	قريش
٣٥٨	كلب
٢١٩	هذيل

(٦) فهرس الاعلام

الأخفش ١٠٣ ١٠٧ ١١٠ ٢٩٤ ٣٢٢ ٣٣٦ ٣٦٧
٣٧٧ ٣٨٧ ٤١٤ ٤٢٦ ٤٦٩ ٤٧٣ ٤٧٤
٥٦٧ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ .

الأصمعي ٣٥٨ ٣٩٣ ٤١٩ ٥٥٣

أمرئ القيس ٣٨٦

أمية بن أبي الصلت ٤٦٦

الشيخ ابن الحاجب ١٠١ ٣١٧ ٣٢٦ ٤٣١

أبو عبيد ١٠٢ ١٠٤ ٣٧٤

أبو الدرداء ٢٥٧

أبو حفص عمر ٢٧٤

أبو علي الفارسي ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٤٣١

ابن كيسان ٣٥٣

أبو حية النعمري ٣٨٥

ابن السراج ٤١٥

أبو الطيب ٤٧٧

أبو طالب

أبو الأسود الدؤلي ٥٨٢

بشر بن أبي خازم ٤٣٩

البسوس ٥٣٦

جميل ٤١٤

جساس بن مرة ٥٣٦

حنين ٣٧٥ ، ٣٧٤

حنيف الحناتم ٥٣٧

الخليل ٦٩٥ ، ٢٨٦ ، ٣١٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤

٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٨٣ .

خوات بن جبير ٥٣٥

ذو الرمة ٣٤٨ ، ٣٦١ ، ٣٦٢

رؤبة ٣٧٧ ، ٤٠١

الزباء ١٥٣ ، ٣٥٨

الزبير ٢٩٣

الزمخشري ٣١٦

الزجاج ٣٩٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥

سيبويه ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٢٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ ، ٤٠١

٤٠٩ ، ٤٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٠٢ ، ٥١٩

٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨

٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ .

السيرافى ٣٦٦

سحيم ٥٤٧

الشمخ ٥٢٦

صفية بنت عبد المطلب ٢٩٣

صهيب ٤٨١

عمر بن الخطاب ٩٣

عبد القاهر ١٤٥

المجاج ٣٩١

عضد الدولة ٤٣٢

عمر بن ربيعة ٤٧٩

على بن ابي طالب ٥٨٢

عمر بن عبد العزيز ٤٣٩

الفراء ١٨٢ ، ٢٩٠ ، ٣١٢ ، ٣٢٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢ .

الفرزدق ٥٦٦ ، ٥٦٥ ، ٤٣٠

تصير ١٥٣ ، ٣٥٨

كعب الغنوى ١٣٤

الكسائى ١١٩ ، ٢٣٥ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٥

٠ ٥٧٣ ، ٥١٥ ، ٤٥٤

كليب ٥٣٦

لقمان بن عاد ٥٣١

المبرد ٨٧ ، ٢٢٨ ، ٣٨٢ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

٠ ٤٨٦ ، ٤٥٤ ، ٤٥٢ ، ٤٣٥ ، ٤٣٢

التمنية ٩٣

مقروع ١٠٤ ، ١٠٥

مازن بن مالك ١٠٤ ، ١٠٥

محمد بن مسعود بن محمد بن أبي الفتح السيرافي القالي ٦٠٠

محمد بن مروان ١٩٥

نصر بن حجاج ٩٣

نوح عليه السلام ٣٦٧

هيثم

الهيجانة ١٠٤ ، ١٠٥

هبنقة ٥٣٣ ، ٥٣٥

يونس ٩٥ ، ٤٤٨

(٧) فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	(١)
لا لنفى الجنس	٨٢
خبرما ولا المشبهتين بليس	٩٧
المنصوبات الفعلية	١٠٥
مباحث المجزورات	١٤١
بحث الاضافة	١٤١
المجزومات	٢٢٣
مباحث التوابع الخمس	٢٤٢
بحث التاكيد	٢٤٣
بحث الصفه	٢٥٣
بحث البدل	٢٦٥
بحث عطف البيان	٢٧٤
بحث العطف بالحرف	٢٧٦
العوامل اللفظية والمعنوية	٣٢١
بحث أفعال القلوب	٣٢٣
بحث الأفعال الناقصة	٣٣٦
بحث أفعال المتارة	٣٥٦
بحث الحسوف	٣٦٣
بحث الحروف الجارة	٣٦٤

الصفحة	الموضوع
٤٠٢	بحث حروف النداء
٤٠٤	بحث حرف " إلا "
٤٠٥	بحث المسائل الستة الجبرية
٤٠٦	بحث " واو " المعية
٤٠٦	بحث العوامل الناصبة للفعل المضارع
٤١٦	بحث جواز الفعل المضارع
٤٢٦	بحث العوامل التي تنصب ثم ترفع
٤٥٤	بحث العوامل التي ترفع ثم تنصب
٤٥٥	بحث الحروف غير العاملة
٤٦١	بحث حروف التنبيه
٤٦٢	بحث حروف التصديق
٤٦٥	بحث حروف الصلة
٤٧٥	بحث حروف التحضيض
٤٨١	السين وسوف
٤٨٦	حرفا التفسير
٥٠٢	الأسماء العاملة
٥٠٢	المصدر
٥١٢	اسم الفاعل
٥٢١	اسم المفعول
٥٢١	الصفة المشبهة
٥٣٠	اسم التفضيل
٥٦٧	بحث العوامل المعنوية
٥٧٤	المقتضى للاعراب
٦٠٢	استدراكات
٦٠٧	الفهارس

(٨) فهرس مراجع ومصادر التحقيق والدراسة

١ - الكتاب .

- تأليف : سيويه .
- تحقيق عبد السلام هارون .
- ط : عالم الكتب - بيروت .

٢ - المقتضب

- تأليف : المبرد
- تحقيق : المرحوم د . عبد الخالق عضيمة

٣ - الكافية .

- تأليف : ابن الحاجب
- شرح الرضى حاشية الصبان على شرح الاشمونى .
- ط : عالم الكتب بيروت .

٤ - شرح المفصل

- تأليف : ابن يعين
- ط : عالم الكتب بيروت .

٥ - أوضح المسالك .

- تأليف : ابن هشام
- ط : دار الفكر .

٦ - الانصاف فى مسائل الخلاف

- تأليف : الأنبارى
- ط : المكتبة التجارية الكبرى - مصر .

- ٧ - الايضاح في شرح المفصل
تأليف : ابن الحاجب
ط : العانسي .
- ٨ - همع الهوامع
تأليف : السيوطي
ط : دارالبحوث العلمية - الكويت .
- ٩ - التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل
تأليف : محمد عبد العزيز النجار .
ط : الفجالة الجديدة .
- ١٠ - التصريح على التوضيح
دار احياء الكتب العربية ومطبعة الحلبي .
- ١١ - شرح ألفية ابن مالك
تأليف المرادي
ط : مكتبة الكليات الأزهرية
- ١٢ - المساعد على تسهيل الفوائد
تأليف : ابن عقيل
ط : دار الفكر - دمشق .
- ١٣ - شرح الكافية الشافعية .
تأليف : ابن مالك .
ط : المأمون للتراث
- ١٤ - المغني
تأليف : ابن هشام
ط : دار نشر الكتب الإسلامية - لاهور

- ١٥ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال .
تأليف : الخزرجي .
ط : مكتبة القاهرة .

- ١٦ - التذكرة والتبصرة
تأليف : الصيمري
تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى .

- ١٧ - شذور الذهب .
تأليف : ابن هشام .

- ١٨ - الخصائص
تأليف : ابن جني
تحقيق : المرحوم محمد علي النجار
ط : دار الهدى - بيروت .

- ١٩ - اسرار العربية
تأليف الأنباري .
تحقيق : محمد بهجة البيطار .
ط : الترقى - دمشق .

- ٢٠ - الأمالي .
تأليف : ابن الشجري
ط : دار المعارف للطباعة والنشر - بيروت .

- ٢١ - مراتب النحويين
تأليف : أبو الطيب اللغوي
تحقيق : محمد أبو الفضل
ط : دار نهضة مصر - القاهرة .

٢٢ - بغية الوعاة .

تأليف : السيوطي

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

ط : الحلبي .

٢٣ - إنباه الرواة

تأليف : القفطي .

ط : دار الكتب - القاهرة .

٢٤ - الدرر اللوامع

دار المعرفة - بيروت .

٢٥ - كشف الظنون عن اسمى الكتب والفنون

تأليف : مصطفى عبد الله

ط : وكالة المعارف الجليّة س ط ١٣٦٢ هـ .

٢٦ - هدية العارفين

تأليف : اسماعيل باشا البغدادي

ط : مكتبة الاسلاميّة - طهران س ط ١٩٥٥ م .

٢٧ - مفتاح السعادة ومصباح السيادة

تأليف : أحمد بن مصطفى

ط : دار الكتب الحديثة .

٢٨ - آثار البلاد

تأليف : القزويني

ط : دار صادر - بيروت .

٢٩ - اللباب في تهذيب الأنساب

تأليف : الجزري

ط : دارصادر - بيروت .

٣٠ - معجم البلدان .

تأليف : ياقوت الحموي .

ط : بيروت س ط ١٣٧٤ هـ .

٣١ - صبح الأعشى

تأليف : القلقشندي

ط : المؤسسة المصرية العامة .

٣٢ - تاريخ الأدب العربي

تأليف : بركلمان

ط : دارالمعارف - مصر .

٣٣ - معجم المؤلفين

تأليف : عمر رضا كحالة .

ط : مكتبة المثنى - لبنان . بيروت .

٣٤ - التاموس المحيط

تأليف : الفيروز آبادي

٣٥ - لسان العرب

تأليف : ابن منظور

ط : دارالمعارف - مصر

٣٦ - ديوان الحماسة

تأليف : ابوتمام - شرح المزيقي .

ط ٢ - القاهرة .

٣٧ - مجمع الأمثال

تأليف : الميداني

ط : م السعادة - مصر

٣٨ - كتاب الأمثال

تأليف : الحيدري

ط ١ س ط ١٣٥١ هـ

٣٩ - شرح مقامات الحريري

تأليف : الشريشي

تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم

ط : المؤسسة المصرية للطبع والنشر والتوزيع

٤٠ - الأملام

تأليف : الزركلي

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

٤١ - خزانة الأدب

تأليف : البغدادي

ط : دار صادر، بيروت

٤٢ - معجم الشواهد العربية

تأليف : عبد السلام هارون .

٤٣ - جمهرة الأمثال

تأليف : المسكري

ط : دار المعارف - مصر

٤٤ - الصحاح

تأليف : الجوهري

ط : دار العلم للملايين - بيروت .

٤٥ - أخبار عمر

تأليف : حسن حلي

ط : دار الفكر - دمشق .

٤٦ - الطبقات الكبرى

تأليف : ابن سعد

ط : دار صادر - بيروت .

٤٧ - الاصابة في تمييز الصحابة

تأليف : ابن حجر

ط : السعادة ط ١ س ط ١٣٥٨ هـ .

٤٨ - تاريخ الطبري

تأليف : الطبري

ط : دار المعارف - مصر ط ٢

٤٩ - الكامل في التاريخ

تأليف : ابن الأثير

ط : ادارة الطباعة المنيرية س ط ١٣٤٨ هـ .

٥٠ - الكشف

تأليف : الزمخشري

ط : دار المعرفة

٥١ - المذهب في القراءات العشر

تأليف : محمد سالم محيسن

٥٢ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .
ط : بريل - ليدن س ط ١٩٦٧ .

٥٣ - مسند الامام أحمد
تأليف : أحمد بن حنبل
ط : دار الحديث - حمص

٥٤ - معجم الأدباء

٥٥ - البداية والنهاية
تأليف : ابن الأثير
ط : مكتبة المعارف - بيروت

٥٦ - تاريخ الأمم الإسلامية
تأليف : الشيخ محمد خضر بك
ط : المكتبة التجارية الكبرى - مصر

٥٧ - تاريخ الشعوب الإسلامية
تأليف : بركلمان
ط : دار العلم للملايين - بيروت

٥٨ - ايضاح المكنون
تأليف : البغدادى

٥٩ - جمهرة الأنساب
تأليف : الاندلسى
ط : دار المعارف - مصر

٦٠ - شرح شافية ابن الحاجب
تأليف : الرضى
ط : دار الكتب العلمية - بيروت . لبنان

ومن المخطوطات

٦١ - العباب شرح الالباب

تأليف : الحسيني

رقمها : ٢١٧٨

مكتبة الملك العزيز / المحمودية .

٦٢ - شرح اللباب في علم الاعراب

تأليف : السيرافي

النسخة الظاهرية تحت رقم ٩٦١٤

المكتبة الظاهرية .

٦٣ - البحر المحيط

الغفرناطى

ط ٢ س ط. ١٣٩٨ دار الفكر - بيروت .

٦٤ - البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة

تأليف : عبد الفتاح القاضى

ط ١ س ط ١٤٠١ هـ دار الكتاب العربى .

٦٥ - موسوعة التاريخ الاسلامى

تأليف : أحمد شلى .

ط : مكتبة النهضة المصرية .

* * * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جدول الخطأ والصواب (قسم الدراسة)

الصحة	السطر	الخطأ	الصواب
عكروا لمتنان	٢	لهذه الجامعة	للهذه الجامعة
٠ ٠	٦	أسدى لي	أسدى إلى
٣	٤	وليس في كتب التراجم	وليس في كتب التراجم والنحو
٣	١٢	ونصارتها	ونصارتها
٤	٩	ونأصلها	ونأصلها
٥	١٢	المذكور	المذكورة
١٠	٢ من الحاشية	١١٤٠	١١٢٨
١٦	١	منهجه	شرح الاسفراييني في اللباب، وتأثر هذا المنهج بمنهج السكاك في المفتاح.
٣٤	١	التعريف	التعريف
٢٨	٨	زيدان تضربه أضرب	زيدًا إن تضربه أضرب.
٢٨	١١	بمضمر	بمضمر
٤٤	٨	بن	ابن
٤٥	٥	بني	بني
٤٥	الحاشية (١)	هدية العرفين	هدية العارفين
٤٧	٤	الراجم	التراجم
٦٤	١٥	هاذا	هذا
٦٦	١٦	بدل	بدل
٦٨	الحاشية (١١)	١٣٧ من التحقيق	١٣٦ - ١٣٧ من التحقيق
٧٥	٨	لتقوية	لتقوية
٧٧	١٦	السمور	السمو

المتكلم	التكلم	٢	٧٨
الإيضاح	الإيضاح	١٠	٨٠
البغية ٥٦٧/١	البغية ٥٦٧/٢	الحاشية (١)	٨٦
ومنه	ومنه	١٥	٩٧
ابن	بن	١٣	٩٨
للاستقراء	للاستقراء	الحاشية (١)	١١٤
لعدم التأنيث	لعدم التذكير والتأنيث	٥	١١٦
لأعمال لا و ما	لأعمال ما	١٢	١١٧
أبو حيان	أبو حيان	٦	١٢٨
ابن	بن	٧	١٣١
ققول	قول	٦	١٤٢
ققول	قول	٢	١٤٤
فيما كان العامل فيه فعلا متصرفا	فيما كان العامل فعلا متصرفا	١٦	١٥٦
السموات	الساوات	٧	١٥٧
في قوله	في قوله	٦	١٦٢
ومعنى	ومعنا	١٦	١٦٨
الدا ميني	الدا ميني	٩	١٧٩
الدا ميني	الدا ميني	١	١٨٠
صفحت	صفحت	١٢	١٩٢

(قسم التحقيق)

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٤	٤	وات	لأنت
٥	١٩	أى الوصف	أى الموصوف
١١	١٠	أبو بشر (١٨٨ هـ)	أبو بشر (١٨٠ هـ)
١٢	الغاشية (١)	لأنت جعفر أحمد على	لأنت جعفر أحمد بن علي
٢٧	٦	وعروا	وعمر
١٠٩	٨	الكلام كالتمييز -	الاسم كالتمييز - التبصرة ٢٠٣-٢٠٧
٢٦	١٠	.	علمه القوس بعد الآية الكريمة
٢٧	١	مكرارا	مكررا
٦٤	١	المعلم	المعلم
٧٣	٣	ولأنت كثير	ولأنت كثير
٩٢	١٢	لقت واحد	لقت واحد
٩٥	٦	حضرت	حضرت
٩٦	٤	للطرفه	للطرفه
١٠١	٨	قراءة	قراءة
١٤١	الغاشية (٤)	يقول صاحب الإرشاد	يقول صاحب الرشد
١٤٥	١١	لأن أعراب المنقول باعتبار	لأن أعراب المنقول باعتبار المنقول
١٦٩	٦	(والعلل)	(والعلل)
١٧٢	١٢	بن	ابن
١٨٢	١	هيند لاينغه	لاينغه
١٨٢	١٣	هبوزا	هبوزا
١٩٠	٢	للتعويض	(للتعويض)
١٩٦	٧	وكيف كان تكير	فكيف كان تكير
١٩٧	١٢	قل رب ...	قال رب

٢٠٦	الحاشية (٧)	قريب: غلامهوه
٢٠٧	١٥	والذي هفر بئر زمزماه
٢٠٨	١	الاشتغال
٢٦٥	١	فاجلدوا
٢٦٧	٢٥	من صناعة الاعراب ٢٦٠/١
٢٧٥	٢٠	المغنى ٦٠٦ - ٦٠٢
٢٧٧	٢٠	الأمالى الشجرى
٢٧٨	١	جده
٢٨٠	الحاشية (٨)	فرائد القل
٢٩١	٤	عائد
٢٩٢	٩	هذه
٢٩٦	١	فرغ
٣٣٣	١	المقدرة وهشىء
٣٤٨	١	حكمت
٣٨٢	٢٢	على صفة المستثنى
٣٨٢	٢٢	أى على المستثنى منه
٤٢٧	١٠	والتشبيرات
٤٢٨	٤	تشرين
٤٣٦	هاش ٢	٥٨٢ هـ
٤٤٠	١٤	بن
٤٤٢	٣	الجنس
٤٦٦	٣	أيضا (٣)
٤٧٢	٢	أى
٤٧٤	٦	أوانه
٤٨٠	٢٠	موجود
		قريب: غلامهوه
		والذي هفر بئر زمزماه
		الاشتغال
		فاجلدوا
		من صناعة الاعراب ٢٦٠/١
		المغنى ٦٠٦ - ٦٠٢
		الأمالى الشجرى
		جده
		فرائد القل
		عائد
		هذه
		فرغ
		وهى شء
		حكمت
		على صفة المستثنى منه
		أى على المستثنى منه
		والتشبيرات
		تشرين
		٥٨٢ هـ
		بن
		الجنس (٧)
		أيضا (٢)
		أى (١)
		أوانه (٢)
		موجودا

من	مع	٧	٤٩٣
علام غير مصدر	على غير مصدر	١٤	٥٠٩
رضائر الشعر	رضائر الشعر	١٣	٥١٢
ابن	بن	٩	٥٢٥
لَمَّ (١٧)	لَمَّ	٧	٥٥٣
لا تفكر	لا تفكر	٤	٥٥٥
من التصرف (٦)	من التصرف	١٤	٥٦٠
اذهبوا	اذهبوا	٢	٥٦٩
لفظا	لفظا	٢	٥٧٢
تاركوا	تاركوا	١٥	٥٧٤
حافظ	حافظ	الفاصل (٩-١٠)	٥٧٨
بيانا	بيانا	٢	٥٨٠
المدق	المدق	الفاصل (٩)	٥٨٨
واو	واو	٥	٥٩٠
فلان كرهته	وان كرهته	٩	٥٩٨
والمجموع	والمجموع	الفاصل (١)	٦٢٢
والجمع ١٧٣-١٧٤	والجمع ١٧٢-١٧٣	٢٠	٦٤٥
متساويان	متساويان	٩	٦٥١
لما العلم فيومنت	لما العلم فيومنت	الفاصل (٩)	٦٥١
مثال (٤) كذا بحدود	كما نحن بحدود (٤)	٤	٦٦٤
ديار باهلة	ديار باهلة	١٧	٦٩٦
وفرعية	وفرعية	١	٦٩٧
ابن هند	بن هند	١٥	٧٠٠
ولتا بأموال	ولتا بأموال	١٥	٧٠١
تمت علي	تمت علي	٢١	٧٠٢

٧١٥	١٧	والمحبة ٢٧١
٧١٧	١٥	وتختص بالاسم
٧٢٢	٤	عند هـ
٧٢٣	٤	عن غير استقبح
٧٤٧	٩	(ورأيت بمعنى أبصرت)
٧٥٠	٢	في قوله
٧٧٤	٩	(٢) قوله: أي أي حاجة
٧٧٤	١٠	(٢) زيادته في ب، ج، د، هـ
٧٧٥	١٥	تشخذ
٧٧٦	٢٠	ومن: خير ظن
٨٠٢	٣	منصبا
٨٢٩	٦	جزأ
٨٣٧	٤ و ٢	كما كما من كتب بالقلم
٨٣٧	١٢	أم تصوتا
٨٥٦	١٢	المخترق
٨٦٩	٨	ان ينكبا
٨٩٥	٢	دافع (٣)
٨٩٩	٤	بقربى
٩٠٨	٧	حكموا
٩٢٩	٥	الصائبون
٩٣٣	٥	بن
٩٤٥	١٠	"
٩٤٥	١٢	"
٩٧١	١٢ و ٦	أرى يتكّن
٩٧٤	١٢	معاني القرآن ٣٧٤

٣٧٤/١	والمحبة ٢٧١
	وتختص بالاسم
	عند هـ
	من غير استقبح
	(ورأيت بمعنى أبصرت)
	في قوله (٢)
	(١) قوله: أي أي حاجة
	(٢) زيادة في ب، ج، د، هـ
	تشخذ
	وما: خير ظن
	منصبا
	جزأ
	كما في كتب بالقلم
	أم تصوتا
	المخترق
	ان ينكبا (٤)
	دافع (٤)
	بقربى
	حكموا
	الصائبون
	بن
	"
	"
	أرى يتكّن
٣٧٤/١	معاني القرآن ٣٧٤

خبر أنت	خير أنت	١	٩٨٠
لم يعصه ^(٥)	لم يعصه	١١	٩٩٠
ثَمَّ	ثَمَّ	٦	١٠١٨
مخافة الافلاس والليانا	(مخافة الافلاس والليانا	١١	١٠٣٣
المفصل ٢٢٥	المفصل ٦٥/٦	١٨	١٠٣٤
من المصدر ^(٦)	من المصدر	١٢	١٠٣٩
(١) زيادة في ...	(٢) زيادة في ...	١٥	١٠٦٦
بيته	بيته	٤	١٠٧٣
ابن	بن	١١	١٠٧٥
العباس بن مرداس	العباس من مرداس	١٧	١٠٨٧
في هذا البيت	في هذه البيت	١٢	١١٠٣
(ت ١٧٦ هـ)	(١٥٠ هـ)	١٨	١١٠٣
ما المزبدة	ما المزبدة	٩	١١١١
وتنصب	وتنصب	١٣	١١٢٤
واهدا	واهد	٨	١١٢٦
سُيِّرَت	مُيِّر	٤	١١٥٤
لما لبثوا	بما لبثوا	١١	١١٥٥
يجلون فيلأ أحارر...	يجلون فيلأ أحارر...	١٤	١١٥٥
فأجلدوا	فجلدوا	٢٣	١١٥٦
الرباع	ربا عا	٤	١١٥٨
فيل ادخلوا	فيل: ادخلوا	٢٢	١١٥٩
ما استعلت	ما استعلت	٤	١١٧٣
أَرْجُو	وَأَرْجُو	١٢	١١٨٠
جَهْلِي	جَهْل	١٩	١١٨٣